

۹۰۹۸ و قصف ۱۲

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

الصَّلَاةُ كَيْفَ تَكُونُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

مکتبہ المدینہ دارالعلوم دیوبند

کتاب

کتاب

کتاب

کتاب

مَطْعُ مُحَمَّدٍ وَتَعَالَى كَرِيمٍ

کتاب

اذ انطقت واقامها لانها اذا حفظ عليها كانت كالشيء المنافق الذي يشوجه اليه
الرغبات واذا اضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه كذا في الكشاف
وقوموا لله اي في الصلوة المذكورة اول الآية قانتين اي ذاكرين لله وفيها مكروه والقول
ان تذكر الله قائما كما في الكشاف وخاشعين او مصلين وقيل معنى قوموا لله اسئلوا
ذكر القيام وامر بالصلوة مجازا من ذكر البحر وامر ادة الكل كالركعة للقيام والركوع والسجود
بقوله تعالى فليذكر الله اي اتصل بقوله عليه السلام من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم
من ذنبه اي من مصلته وصام او قانتين اي قائمتين هو مجاز اي صام من ترك الكل واداء الجز
لمسبق القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جبر من القنوت كما في قوله تعالى جعلوا
في اذانهم اي لنامهم وقولهم قطع السارق اي يلى واختار المصنف هذا لكونه اهل
على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام والصلوة وهما يستلزمان
الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوة
الوسطى في دوامها على ما في اوقاتهما فيكون المراد من قوموا حقيقة القيام ليدل على غير
القيام فيها والحقيقة ان الامر بالمجاز والتاكيد ولي من التامنين سيما ولا دليل من الكشاف
على فريضة القيام لاهذه الآية والمصنف قصدا ان يجعل في الآية دليلين على وجوب
الصلوة نفاك ان الاول لما ذكرنا اول الآية فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى الوسطى
بين الصلوات او الفضل من قولهم لا فضل الاوسط واما عطفه على الصلوات لانفرادها
بالفضل والاحم الذي عليها تجوز انها صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله عليه السلام
يوم اتخذ خلق شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر صلاة الله وقبورهم وبقولهم فارقوا
رواية صلاة الله اجوابهم وقبورهم فارقوا وعن عمرو بن ابي ان قال كنت اكتب مصحفا
لحفصة ام المؤمنين فقالت ابلغت هذا الآية فاذا في حافظوا على الصلوات الصلوات
الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت اذ انتهت فاملت على حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى وصلوة العصر ذكره مالك في الموطا وذكره عن عائشة رضي الله عنها وقيل
الفجر وهو قول مالك لتوسطها بين ليلتين فها رين قيل الظاهر لكونها وسط النهار ورواه
الترمذي عن علي بن حنيفة وهو قول زفر والشافعي في قوله لاخير وقيل المغرب لتوسطها
بين الرباعية والثانية وقيل العشاء لكونها بين جهرتين وقيل هي الظاهر والعصر وقيل الظاهر
والغروب وقيل العشاء والصبح وقيل واحدة غير معينة اخفيت الحمت على الكل كما في
اخفاء امثلة القدر وساعة الاجابة ليعينها في كل رمضان وفي كل ساعة من يوم

قوله
قانتين اي
ذاكرين لله
وقوموا لله
اي في الصلوة
المذكورة
اول الآية
قانتين اي
ذاكرين لله
وفيها مكروه
والقول
ان تذكر الله
قائما كما في
الكشاف
وخاشعين او
مصلين وقيل
معنى قوموا
لله اسئلوا
ذكر القيام
وامر بالصلوة
مجازا من ذكر
البحر وامر
اداة الكل
كالركعة
للقيام
والركوع
والسجود
بقوله تعالى
فليذكر الله
اي اتصل
بقوله عليه
السلام من
قام رمضان
ايماناً
واحتساباً
غفر له ما
تقدم من
ذنبه اي من
مصلته
وصام او
قانتين اي
قائمتين
هو مجاز
اي صام من
ترك الكل
واداء الجز
لمسبق
القنوت ان
تذكر الله
قائما فالقيام
جبر من
القنوت كما
في قوله
تعالى جعلوا
في اذانهم
اي لنامهم
وقولهم
قطع
السارق اي
يلى
واختار
المصنف
هذا لكونه
اهل
على
مراده
وهو الامر
بالصلوة
وعلى
القول
الاول
يكون
الامر
بالقيام
والصلوة
وهما
يستلزمان
الامر
بها
لكن
قد
يقال
الامر
بها
قد
تقدم
اول
الآية
وهو
قوله
تعالى
حافظوا
على
الصلوة
الوسطى
في
دوامها
على
ما
في
اوقاتهما
فيكون
المراد
من
قوموا
حقيقة
القيام
ليدل
على
غير
القيام
فيها
والحقيقة
ان
الامر
بالمجاز
والتاكيد
ولي
من
التامنين
سيما
ولا
دليل
من
الكشاف
على
فريضة
القيام
لانه
هذه
الآية
والمصنف
قصدا
ان
يجعل
في
الآية
دليلين
على
وجوب
الصلوة
نفاك
ان
الاول
لما
ذكرنا
اول
الآية
فيها
غنية
عن
ذلك
ثم
معنى
الوسطى
الوسطى
بين
الصلوات
او
الفضل
من
قولهم
لا
فضل
الاوسط
واما
عطفه
على
الصلوات
لانفرادها
بالفضل
والاحم
الذي
عليها
تجوز
انها
صلوة
العصر
لما
في
الصحيحين
من
قوله
عليه
السلام
يوم
اتخذ
الخلق
شغلوا
عن
الصلوة
الوسطى
صلوة
العصر
ملا
الله
بقبورهم
وبقولهم
فارقوا
رواية
ملا
الله
اجوابهم
وقبورهم
فارقوا
وعن
عمرو
بن
ابي
ان
قال
كنت
اكتب
مصحفا
لحفصة
ام
المؤمنين
فقالت
ابلغت
هذا
الآية
فاذا
في
حافظوا
على
الصلوات
الصلوات
الوسطى
وقوموا
لله
قانتين
فلما
بلغت
اذ
انتهت
فاملت
على
حافظوا
على
الصلوات
والصلوة
الوسطى
وصلوة
العصر
ذكره
مالك
في
الموطا
وذكره
عن
عائشة
رضي
الله
عنها
وقيل
الفجر
وهو
قول
مالك
لتوسطها
بين
ليلتين
فها
رين
قيل
الظاهر
لكونها
وسط
النهار
ورواه
الترمذي
عن
علي
بن
حنيفة
وهو
قول
زفر
والشافعي
في
قوله
لاخير
وقيل
المغرب
لتوسطها
بين
الرباعية
والثانية
وقيل
العشاء
لكونها
بين
جهرتين
وقيل
هي
الظاهر
والعصر
وقيل
الظاهر
والغروب
وقيل
العشاء
والصبح
وقيل
واحدة
غير
معينة
اخفيت
الحمت
على
الكل
كما
في
اخفاء
امثلة
القدر
وساعة
الاجابة
ليعينها
في
كل
رمضان
وفي
كل
ساعة
من
يوم

وان محمد رسول الله عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس وهي
افواها لانها شرط الصحة الايمان عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن في الحديث ثانيا
الى رجمان الاول اذ مفهومة ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان لان
البنى غير البنى عليه وهو من هب المحققين ان الايمان هو التصديق وان الاعمال
خارجة عن حقيقة واقام الصلوة اى اقامتها وقد تقدم المراد بها وقد صحت على ما بعد
لزمها واهميتها كما تقدم في الخطبة ولانها الى الاربعة افتراضا واثباتا الزكاة هي في
اللغة الماء والطهارة وفي الشريعة عليك جز مال عينه الشرع او قيمته في نصاب الفقير
مسلم غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى فالتمليك
اخرجه الا باحتار وبناء المسجد ونحوهما ليس فيه عليك وعينه الشارع اخرج الطلوع
والمنارة وقيمتها يدخل اعطاء القيمة كما هو من هبنا وفي نصاب اخرج الكفارة و
الفقير احتراز عن العنق وبمسلم احتراز عن الكافر وغير هاشمي ولا مولا احتراز
عنهما ومع قطع المنفعة الى اخره احتراز عن قرابة الولادة والزوجة وما يعود اليه نفعه
لله احتراز عن غير النوى بل الزكاة وتطلق ايضا في الشرع على غير ذلك المجرى المؤدى اوقية
وهو المراد هنا وفي كل موضع ومرد فيه لا يثبت او لاخذ ونحوها لا متناع ايتاء التملك
اللهم لان يراد بالاثاء الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تمام هذا المتن على ما سمي
الصحيحين والحج وصوم رمضان وروى بالقاف اخر فيها ليس شئ منها من استطاع
اليه سبيلا والذي ذكره النص بعد ايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان والصوم في اللغة
الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من حيض وفاس عن الاكل والشرب الجماع من
الصبي الصادق الى الغروب بنية القرية فالمسلم يخرج الكافر والعاقل يخرج المجنون والصبي
المميز ومن الصبي الى اخره يخرج الامساك ليلا وبنية القرية يخرج الامساك للحمية وغيرها
مما ليس بقرية ورمضان كان اسمه ناقضا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها
بالا ذمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحز والمرض في رمضان واشتق من مصطلح
اذ اشتد حرجه اوله لا يخرج الذي نوب كذا في القاموس وحج البيت الحج في اللغة مطلق القصد
قال الشاعر (يحجون سبيل الزرقان الرزقرا) اى يقصدونه والسب بكسر السين المهملة الزقرا
والزرقان لقبان للحصين بن بلد الصفا وهو في الاصل من اسماء القهري في الشرع قصد المسلم
البيت محمدا للعبادة مركبة من طواف بالبيت في وقت ووقوف بعرفة في وقت والبيت علم للشيعة
المشرفة بغلبة الاستعمال والاضافة هنا من اضافة المصطلح الى المفعول من استطاع اليه سبيلا لغيره

الرفع فاعل المصد والاسطاء عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن
 الخواجم الاصلية واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن انس رضي الله عنه في قوله تعالى
 والله على الناس حيم البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد
 والراحلة قال الحاكم مهيمن على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على الشرع
 وكسب القوة واعلم ان هذا الحديث بمفرده لا يدل على الفريضة لانه خبر واحد وانما يدل
 على ثبوت الصلوة في الجملة وكذا بقية الاحاديث لعدم التواتر فينا سبب كون ثابتة في
 قوله فريضة ثابتة خبرا ثانيا لان الصفة لفريضة فليتنا صل ومن ادلة السنة قوله عليه الصلوة
 والسلام لكل متى علم اى علامته الزلة على تحققة وعلمه الايمان الدال عليه الصلوة والعلامة
 في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة
 علامة الايمان فوجود يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده بها فلا يلزم من وجوب وجودها
 فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا يلزم بينهما ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر
 على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم باسلامه بخلاف ما اذا اصله مفردا للفرد لا
 ليست من خصائص شرعنا ولم يحكموا بغير تاركها ما لم يجهد وجوبها والجواب عن القوة
 الاتي هناك ومن ادلة السنة قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فيه استعارة
 بالكنائية وهو تشبيه الدين بالخميمة مع ذكر التشبيه اداة التشبيه ادعاء وثبات العماد
 الذي هو من لوازم تشبيهه باستعارة تخيلية والجامع بين الدين والخميمة ما في كل
 منهما من الاحراز والحفظ من هويته تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين هو
 تشبيه محسوس بمعقول اى موهوم وهذا على من ذهب السكاكي كما عرفت موهومة ووجه
 التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد
 هدم الدين اى الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخميمة تقام باقامة عمودها وتهدم
 بتركها اقامتها كان هذا هو السرفى عدم محي الامر بالصلوة غالبا الا بلفظ الاقامة في الكتاب
 والسنة بخلاف غيره من الامور على الاخص والدين في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع الحق في
 لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالمجنس فيشمل التخصيص الالهي
 وغيرها والهي اخرج غيره كالاصناع الصناعية وغيرها مما كان في شرع للكمات
 شياطين هم وسائق اخرج الاصناف الالهية غير السائقة كتخصيصاته تعالى
 انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحياء المعينة ولذوى العقول اعتبار
 عن التخصيص السائقة المجردة فانها عقول لا ذواتها عند من يقول به اذ لا

يقال لما كفوا به انها اذ يأنهم الا ان يصظم على ذلك احد والاصوب ان يجعل سائق لذو
 العقول قيدا واحدا يحتز به عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاضيقا
 وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحياز في الايتان بالمشروعات وتركها ليكون
 عبادة او عصيانا ويمكن ان يحتز به عن السائق لا بالاختيار كالوجهان فانه وضع الهي
 سائق من هو فيه لا بالاختيار والمحمود وصفة ما دحة تشير الى ان التكليف حسن كما
 هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احتراز عن الكفر فانه وضع الهي عند من يقول بخلق
 افعال العباد المكلفين واوادة غير المحسن سائق لذو العقول باختيارهم غير المحسن و
 بالذات يجوز ان يخلق سائق اي ان ذلك الوضع الالهي بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلك
 ويجوز ان يتعلق بالخير يعني ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصوله الشيء لما يشانه
 ان يكون حاصلا له اي يناسبه ويليق به كذا في شرح الشارح لاكمل الدين **ومن ادلة**
السنة قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره عن عباد بن الصامت خمس صلوات
مبتدأ افترضهن الله على العباد خيرة من احسن ووضعهن باسبابه والاثنا عشر
واذا به وصلاحهن لوفتهن اي صلى كل واحد في وقتها ولم يخرجها عنه بلا عذر واتم
ركوعهن بالطمأنينة فيه وخشوعهن باحسان القلب لجمع الهمة وصرف الشواغل
الدينيوية عن الفكر كان له على الله عهد اي وعد موثق مؤكدا عليه سبحانه فضلا
منه وكروما ان يغفر له اي بان يغفر له ذنوبه فتكون ان وما بعد حافي محل نصب
ينزع الحافض ويجوز ان يكون محلها الرفع ببيان العهد بل هو الاول وقام الحديث *
ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذبه اي من يصلي
بالصفة المذكورة فليس له من الله وعدا لغفرة بل هو في الشبهة كسائر العصاة واما لفظ
وسمى من بعد ركوعهن فغير ثابت وكانه عليه السلام الكفى بذكركم الركوع عن ذكره كقول
خزينه كما في قوله تعالى تقيمكم الحرة ومن ادلة قوله عليه السلام فيما رواه مسلم عن جابر
الفرق بين العبد وبين الكفر اي بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة
اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اي بينك وبين
بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من لفظ الحديث
وهو غير صحيح من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر
بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله كقول له صلى الله عليه وسلم فيما
رواه الترمذي عن بريدة وصححه * العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن

تركها فقد كفر عند الجمهور الترك اعتقاد وهو كإكراه وجوبها وأعلم أن الأدلة على وجوب
 الصلوة والحث عليها كثيرة جدا وهي من العلوم بالضرورة في الدين فلهذا اقتصر
 المصنف على هذا القدر ثم شرع في القصود فقال ثم أعلم أي بعد ما علمت ثبوت فريضة
 الصلوة بأن الصلوة شرائع شرعية بمعنى الشرط وفي اللغة العلامة اللازمة وفي
 الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والثبوت أي يتوقف عليه وجود الشيء ولا
 يثبت به وقوله قبلها مفسدة موحدة وبيان للواقع إذ شرط الشيء لا يكون في الزمان بعده وإنما
 يكون قبله وقبل احترازه عن ما ليس قبلها كالقعدة فإنها شرط الخروج وترتيب ما لم يشترط
 مكررا في ركعة لترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فإنه شرط البقاء ومرتد
 بانها ما ليس بشرطين للصلوة بل للخروج منها ولبقائها وأعلم أن للصلوة فرائض
 جمع فريضة بمعنى الفرض وفرض الصلوة مالا يصح لها بدونه أعلم من أن يكون قبلها
 أو فيها ركنا أو غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن منها فهو ما تقدم
 من ترتيب شرع غير مكرر في ركعة لترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود
 على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فإن هذه الترتيبات كلها فرض
 ليست بآداب كان ولا بشرط وأعلم أن للصلوة أركاناً جمع ركن وهو في اللغة الجانب
 الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب له هبة منه ومن غيره وقد تقدم
 أنها داخلية في الفرائض وأعلم أن للصلوة واجبات جمع واجب وهو في اللغة من
 الوجوب وهو السقوط يسمى به لأنه ساقط عنا علمه وعليما علمه أو من الوجوب هو
 الاضطراب يسمى به لزمده واضطراره في الثبوت وفي الشرع ما لم يرد دليل فيه شبهة
 وحكمة أنه يفتقر تاركه غير مؤثر ولا يكتف جاحده وتركه في الصلوة لا يفسد هابا بل يوجب
 سجود السهو إن سهوا وتجب إعادتها إن عمدا ولا يلزم الأثم والفسق وأعلم أن للصلوة
 سنن جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا أي طريقته وسيرة
 سيرة حسنة كانت أو سيئة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة
 في الشرع الطريقة المرضية للسلوك في الدين من غير إلزام على سبيل المواظبة فمن غير إلزام
 احتراز عن الفرض والواجب على سبيل المواظبة عن النفل كذا قاله السراج الهندي
 والظاهر أنه لا احتياج إلى هذا القيد لدخول في الطريقة فإنها لا تسمى طريقة بدون
 المواظبة وحكمها أن يطالب المكلف بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب و
 تركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهوا فلا يلزم سجود السهو وأعلم

بأن الوجوب واجب

ان للصلوة آداباً جامع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن تناول كذا في القاموس
 المراد به هنا ما في زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا كراهية وكما ان السنة مكمل
 للفرض فالادب مكمل السنة وفي الخلاصة والسنة ما واظب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وامحاه عليه الواجب اكمال الفرائض والسنن اكمال الواجب في الادب اكمال السنن
 انتهى واعلم ان للصلوة كراهية بتخفيف الياء مصدر كره يكره كراهية وكراهية و
 والراد بهما يتضمن ترك سنة وهو كراهية تنزيه او ترك واجب وهو كراهية التحريم
 اعلم ان للصلوة مناهي جمع منهي ومحل النهي والمراد بهما ما يفسد الصلوة اما
 الشرائط المجمع عليها فستة ادخل التامع ان الشرائط جمع شريطة فنظر الى معناها
 وهو الشرط فانه يجوز ان يراعى في مثله اللفظ او المعنى الاول الطهارة من الحدث
 الطهارة في اللغة مطلق الطهارة وفي الشرع نظافة شرعية عن جنس نجاسة منع
 الشرع جواز الصلوة معها الا العذر وقيد الشرعية ليشمل التيمم وقيد الجنس
 ليشمل غسل فذكر الدرهم فمادونه فانه يسع طهارة شرعا وان لم يكن فرضا فانزوا
 اوسنة والحدث في اللغة الابداء عني التقوط وفي الشرع ما يوجب الغسل والوضوء و
 الثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية والثالث ستر العورة وهي في اللغة كل خلل يفضي
 ازالته وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرورة والاول
 استقبال القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها والخامس دخول الوقت المأمور لكل صلوة
 والسادس النية وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد الفعل لله تعالى اما
 الطهارة من الحدث فقدمها لكونها اهم الشروط واكد حاجتها انها لا تسقط بحال ولا
 يجوز الصلوة بدونها اصلها خلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ويجاب انه ليس
 من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض
 المشبهة عليه لا نقول جهة قدرته وغريمه هي قبلته فلم يسقط كطهارة العذر ولكن نقول
 الطهارة على الاستقبال المعنى اخر وهو تقدمها على عادة كون الاستقبال لاجل الصلوة لا يكون
 الا عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة عليه والنية عند
 الاستقبال اوبعد فالقدم عليه مقدم عليها فالاعتسال ويسمى الطهارة الكبرى
 وشروط وجوبه الحد مثلاً الأكبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوب
 الحد ثبات الأصغر والوضوء بالضم مصدر بالفتح ما يتوضأ به وهو مأخوذ
 من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والمسه في اعضاء مخصوصة

طهارة النية
طهارة الظاهر

احب الي من ان اسمع على القدمين من غير خفين وعن عطاء ما علمت ان احدا
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع على القدمين فهذا اجماع من الصحابة
 على وجوب الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة بمن جرد السم على القدمين
 من الشيعة ومن شذ وقرا الحسن وارجلكم بالبحر يعجز وارجلكم معسولة فان قيل
 هذه الآية مدنية بالاجماع والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى
 وقت نزولها قلنا لا يلزم الجواز ان يثبت قبلها بالوحي الغير المتلوا والاخذ من الشرائع
 السابقة كما يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين تومنا ثلثا ثلثا هذا وضوءي و
 وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت بهذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا
 لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيت فانه لما لم يكن عبادة مستقبلة بل تابعا للصلوة احتل
 ان لا يهتم الامة بشانه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن
 الوحي وانقاص النافقين يومافيو ما يخالف ما اذا ثبت بالنص لمساواة الباقي في كل ما
 على كل لسان والرفقان والكعبان وهما العظمان النائيان في جانبي القدمين هو
 الصحيح وما ذكره هشام عن محمد ان الكعب هو الفصل الذي في وسط القدم عند
 معقد الشراك سمون هشام فان حمل المراد به تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد
 في الحرم اذا المسجد نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فموضع العظم
 الثاني كما فسره في الزيادات كذلك في الكافي يدخلان في فوم الفصل خلافا لرفز رحمه الله
 بناء على ان الغاية لا تدخل في الغاية قلنا الغاية اذا كانت لهذا الحكم بان كان صدق الكلام لا
 يتناولها لا تدخل في الغاية كما في ثم اتوا الصيا الى الليل وان كانت لا سقاط ما ورائها بان كان صدق
 الكلام يتناولها وما بعدها تدخل الآية من هذا القبيل اذا اليد تشمل من رؤس الامايع الى
 الاطرافهم الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقتصار على الكوع في السجدة
 عروين بقوله الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من العقول وهو ان التعدي حصل من هذا
 القدر وفي كشافات التي تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر
 بدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى فقطرة الى ميسرة تروا العلة ولو
 دخلت الميسرة فيها كان منقرا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك انما الصيام
 الى الليل لو دخل الليل لوجب لوصال ومما فيه دليل على الدخول فقلت حقت
 القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله
 تعالى به من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ولوقوع العلم انه لا يسرى

به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى الرفاق والى الكهين لا دليل
 فيه على احد الاخرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فتحكموا بدخولها في الغسل واخذوا
 وداود بالمتيقن فلم يدخها وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدبر الماء على مرفق
 انتهى ثم ذكر لفظ الرفاق في الآية بالجمع والكهين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضي تقسام الاحاد على الاحاد وكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل الى
 الكهاب فهم منه ان الواجب بازاكل رجل كعب احد فذكر الكهين ليتناول كل واحد
 من كفي رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اى يتكاه عليه هي في كل يد
 ثلثة طرف عظم الساعد وطرف اعظم العصب بخلاف الكهين فانهما العظام
 الناتيان قال الاصمعي وعليه علمه الفقهاء كذا في الكفاية وكذا ما بين العذارين ثثينة
 غذار وهو ما سال على الخد من الحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله
 لما ذكرنا من جعله في حد الوجه خلافا لابي يوسف فانه يقول سقط غسل ما تحت اذن
 فيسقط ما وراءه لانه لا يبعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك الحائل ولا حائل هنا فيقع
 على ما كان قبل النبات واما الحية فمن ابحنية رحمه الله يفرض مسح ربعها قياسا على
 مسح الرأس وهي رواية المحقق عنه يفرض مسح ما يلاقي بشرة الوجه واختاره ايضا
 وصححه وقال هو أشهر الروايات لانه لما سقط غسل ما تحته انتقلت الوضيفة اليه
 مسيحا كما في الخف وظهر الروايات عنه غسل ما يلاقي البشرة واختاره في الحيط في
 البدن قال في معراج الداية وهو لاسم وفي الفتاوى الطهيرية وبه يقتضى قال في البدن
 عن ابن شجاع انهم رجوا عما سوى هذا ووجهه انه لما سقط غسل ما تحته انتقل
 فرض الغسل اليه كالشارب الحاجب حيث يقتل فرضية غسل ما تحته اليها واما
 ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسح كونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض
 استيعابها بالسم وعنده سقوطه اصلا وهو ايضا رواية عن ابحنية ولو اهل الماء على
 شعر الذقن او الرأس والشارب الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي القيل لو
 قصر الشارب لا يجب تغليله وان طال يجب تغليله وكان وجهه ان قطع مسنون فلا يعتبر
 قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف الحية فان اعفاءها هو السنن بخلاف ما لو نبت
 جلده لا يجب قشرها واوصال الماء الى ما تحته بابل لو اسال عليها اجزا لانه يحير في قشرها
 لم يقتل فيه سنة ولا صل العدم فلم يقتل بقيامها ما تمام الغسل كذا في شرح الهداية لابن الهمام
 والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال مالك ولحم

مسم الكل فرض لان الباء صلة كحامي التيمم وقال الشافعي الفرض مسم اذ في جزاء ولو
 بعض شعرة ونحوه العمل موقوف او لا على ان القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه موضع
 لغاتهم افراد او تركيبا لوجوبه ثبت تخصيصه عن اوشري وثانيا على ان المسم ما هو
 لغتهم وعلى ان الاصل في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم فقط لا شك ان المسم في اللغة
 امر استثنى على شئ بطريق المناسبة هذا الذي يفهم منه متبادرا كل عربي وقول من قال
 انه في الشرع الاصالة معناه اصابة الماء دون تسبيله لا يفهم افايد كرونه في مقابلة
 الغسل الذي هو تسبيل الماء والا فلا بد له من دليل ولا دليل عليه اصلا لامن كتابه
 لا سنة ولا اجماع فلا يسمع ولما الباء اكثر استعمالها معه في لغتهم هو معنى الاصباغ و
 هو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه رائدة عند القرينة كحامي آية التيمم
 كون المسم فيه خلفا عن الغسل المستوعب فيه مع توازن النقل بالاستيعاب والاجماع
 عليه الملتصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه بتقييد باليد التي هي آلة
 التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصح ونحوها لعدم الدليل في المصنفين فحظته و
 عدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفونه اصلا فلم يستعمل
 مع المسم في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من لا خبرة له بالعربية الباء في مثل هذا
 للتبعيض وليس بشئ يعرفه اهل العلم انتهى وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يلزمها
 ان يستعمل كل منها مع كل واحد من الافعال فلو قال قائل ان معنى من في نحو خرجت من البيت
 للتبعيض والبيان لكان به كل احد من اهل اللسان فالمعتبر في ذلك استعمال العرب ليس غيره
 وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل لهذا المعنى في الجملة فان اعينه له في هذا
 الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة والعرف والشرع لذلك الحرف بذلك
 المعنى في ذلك الموضع وهذا كان في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابة شعرة
 او ثلاث شعرات لا يسمي مسم في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا فطعا واما رد قول
 مالك واحمد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون الباء رائدة والزيادة خلاف الاصل لكان كفى
 قد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد
 صحت تركه له لما روي المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال
 ونواؤهم مسم على قاضية وخفية وهذا الحديث تمامه ثنين احدهما رواه مسلم عن المغيرة
 انه عليه الصلوة والسلام نواؤهم مسم بناصيته وعلى الخنسين والاخر ما رواه ابن ماجه
 عنه انه عليه الصلوة والسلام اتى سباطة قوم فبال قاطا فجمع القدا وروى في

مخففة بين مروى الغيرة وتبعه الصنف وغيره والسبابة الكناسته فطرح باقية البيهقي
 ومروى جوداود عن انس رضي الله عنه رثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة
 قطرية فادخل يده من تحت العمامة فغمم مقدم راسه وسكت عليه يوداود وما سكت عليه
 فهو حسن عنده والقطرية بكسر الفاء واسكان الطاء ضرب من البرود ومروى البيهقي عن
 عطلة انه عليه الصلوة والسلام توضأ فحذر العمامة وصم مقدم راسه او قال ناصيته وحق
 وان كان مرسلا سيما وقد احتضد بالمتصل اذ قد بطل القولان يبقى الشان في اثبات
 ما اخترناه وما قرناه من معنى السهم والياء يقتضي ثبوته وذلك لانه لما كان معنى الياء
 الاصابع ومعنى السهم امر اشئ على شئ الى اخره فلا شك ان المراد بالشئ الاول ههنا هو
 اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب مع الراء في المقدار فاذا اهرست ادنى امر اربحيت
 مسما حصل الريع فكان سهم الريع ادنى ما يطبق عليه اسم السهم المراد من الآية وظهر بهذا
 عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا من التقدير بثلث اصابع نظرا ان الواجب
 الصاق اليد والاصابع اقلها وثلث اكثرها ولا اكثر حكما لكل كما ذكر في الاصق
 ويدل على انها غير المنصورة قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر
 ابن رستم في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يدها جاري في قوله محمد وليجز
 في قوله احيضه وابي يوسف حتى يدها فتصيب البلة ريع الراس وقوله صم ان
 للاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين
 قدر هذا ما سيره الله تعالى بكرمه في هذا المقام مما اخذ من كلام الفحول وعثر عليه
 المحاضر للول ورحم الله من نظر بالانصاف وجانب الاعتناء وما سنه اى سنن
 الوضوء ففضل المدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلثا لما في الصحيحين من تحذير
 عبد الله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعني في اول الوضوء وفيها
 من تحذير ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في
 الاثناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرك ابن بات يدها في مسند الزيد فلا يغسل يده في ظهوره يونا
 التوكيد وليست في رواية الصحيحين قالوا الحديث وهو النهي مبني على التوكيد يقتضيه وجوب
 الغسل واخره وهو فانه لا يدرك ابن بات يدها يقتضيه استحباب الغسل لا يثبت الى توهم
 باتت الى نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا بأمر وسط بين الوجوب و
 الاستحباب هو السنة ثم غسلهما وان كان فرضا لكن تقديم غسلهما الى
 الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاخرة تنوب عن الواجب بخبر التعيين وعن

الفرض بالنص وذكر الأنا في الحديث بناء على عاداتهم فلم ينوار على أبواب الساجد
 يتوضئون منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمضمومه إجماعا فيسن
 غسل اليدين أولا الوضوء مطلقا لأنهما آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الأنا
 إذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك
 وكذا ان كان الأنا كبيرا ومعه أنا صغير ولا يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الأنا
 يصيب كفه اليمنى وبذلك الأصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الأنا
 بالغام بالغ ويغسل اليسرى وهذا إذا لم يكن في يده نجاسة فالنهي محمول على الأنا الصغر
 فلا يدخل يده أصلا وفي الأكبر على ادخال الكف لمكان الضرورة كذا في الكافي وغيره وفي
 ما نقل تلج الشريعة في شرح المحدث أنه ان نقل البلة في الوضوء من أحد اليدين إلى الجوارب
 إلى الأخرى لم يحرز وجاز في الغسل لان أعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا ما حقيقة
 فظاهر ما عرفنا فلا ينقل مرة واحدة وعصا واحد حكما انظر إلى الدخول تحت
 خطاب أحد فيعارض الاختلاف الحقيقة مع الاتحاد الحكمة في ترجيح الاختلاف الحقيقة بالتر
 ولا كذلك الغسل فان جميع الأعضاء متحدة حكما وعرفا في ترجيح الاتحاد الحكمة بالعرف
 به ظهر فساد ما قيل لاحاجة إلى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكف
 بالماء الذي صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عروت
 الشريعة كذا في الدرر شرح الغرر للمولى خسرو وشجرة الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
 عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وام
 ابوداود وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة الرواة ونظامهم كالارسال
 ورواه ابن ماجه من حديث كثير بن زيد عن يمين بن عبد الرحمن بن الجعيد عن ابيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه اعل بان ربيحا ليس معروف
 ونور عن ذلك فمن ابى زعمه يريم شيخنا ابن عمار ثقة وقال البرازي روى عنه فليح من سبيل
 وعبد العزيز الدارودي وكثير بن زيد وغيرهم قال الاسرم سألت احمد بن حنبل عن
 القصية فقال احسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثانيا وارحان بن
 الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به انتهى ثم اراد بالنهي في هذا الحديث نفى الكمال
 كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لحجار المسجد الا في المسجد لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذا نظهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله
 على ظهوره لم يطهر الامام عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا باننا نأمر به عن

الأعمش يحيى بن هشام وهو متروك لكن يؤيده إجماع الأئمة على عدم الوجوب في هذا
 قال في الهداية الأعمش أنها مستحبة ولفظها المتقول عن السلف وقيل عن النبي عليه السلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وقيل الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد التعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان
 لا اله الا الله يصير مقبولا السنة كذا في شرح الهداية لابن الحمام والأصح انه بسم الله عز وجل
 مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الأعضاء
 احتياطاً للتحلف الواقع فيها قال بعضهم بسم قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم بسم بعد
 فحسبنا قبل الاستنجاء حال كشف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال
 قاضي خان والأصح ان بسم مرتين وفي الهداية ويسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح
 والاختلاف في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل
 الاستنجاء وقال بعضهم بعده والأصح انه يفضلها مرتين قبله وبعده ولو شئنا التفت
 فذكرها في خلال الوضوء فهي لا تحصل السنة بخلاف الأكل كذا في العناية معلل بأن
 الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل وهو يستلزم في الأكل تحصيل السنة في الباقي لاستدراك
 ما فات قاله ابن العماد والأولى انه يستند ذلك لما فات بالحدث وهو قوله عليه
 السلام اذا أكل أحدكم فمسي أن يذكر اسم الله على طعامه فليقبل بسم الله اوله و
 آخره رواه ابوداود والترمذي والحدث في الوضوء والضمضة والاستنشاق لا يخلو
 السلام فعلهما على الواظبة كما روى الصحيحان وغيرهما والواظبة من غير امر
 ولا وعيد على القائل دليل السنة لا الوجوب بل من جديدين لما روى السنة من
 حديث عبد الله بن زيد جكاية عن وصوفه عليه السلام وفيه فمضمض و
 استنشق واستنثر فاشبكت غفرات ومعلوم ان الاستنشاق لا يؤخذ له غفرته و
 المراد بثلث غفرات مثل المراد بقوله ثلثا فكما ان المراد ان كلام المضمضة والاستنشاق
 فعله ثلث الا ان مجموعهما فعله ثلثا فكل أكل منهما فعله بثلث غفرات لا انه فعل مجموعهما
 بثلث غفرات وقد جاهد مصرحاً في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسماعيل التستري
 حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا ابوسلمة الكندي حدثنا البث بن ابوسلمة حدثني
 طلحة بن مضارع بن عبيد كعب بن عمرو الهاملي عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤمن بثلث استنشاق
 ثلثا يأخذ لكل واحد ما أحب يدور وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يؤمن
 بالله يسلم من وجهه ويحيى على من فرائه يفصل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه

ابو داود وكذا اللذان روى وما نقل عن ابن معين انه سئل الكعب بن جحبة فقال الحمد لله
 يقولون انه رآه عليه الصلوة والسلام واهل بيت طلحة يقولون ليس له صحبة غير
 قراح فاذا اعترف اهل الشأن بان له صحبة ثم الوجه وما في الحديث على انها ماء وحده
 لا يماز الصميم من حديث ابن زيد وكعب ما في حديث ابن عباس فاخذ غمرة من ماء
 الى آخره يجب صرفه الى ان المراد بتدبير الماء بقريضة قوله بعد ذلك ثم اخذ غمرة من
 ماء فغسل بها يده اليمنى ثم اخذ غمرة من ماء فغسل بها يده اليسرى ومعلوم ان لكل
 اليدين ثلث غمرات لا غمرة واحدة فكان المراد اخذ ماء اليمنى ثم ماء اليسرى ولو كان
 لكان المراد ان ذلك ادنى مما يمكن اقامة المضمضة به كما انه ادنى ما يقام فرض اليد اليمنى
 المحكى اما هو ومنه الذي كان عليه ليتبعه المحكى لهم وما روى بكف واحد فلتفى كونه
 بكفين معا وعلى التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المضمضة باليمنى والاستنشاق
 باليسرى كما قاله الشيم كمال الدين بن الهمام وايضا الماء الى ما تحت الشارب الحاجبين
 سنة ايضا تكميل الفرض لان غسلها فرض كما تقدم فكان كتحليل النجاسة والاصابع و
 في التيميم من الاداب ومسلم ما استرسل من النجاسة لاقباله بما غسله فوض وهو يلاقى
 البشارة كما تقدم تفصيلا فيكون تكميلا للفرض وتحليلها اى النجاسة لما روى الترمذى
 وابن ماجه عن عثمان رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يغسل بحيته وقال الترمذى
 توضع داخل بحيته وقال الحسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم في سنن ابى داود عن انس
 كان عليه الصلوة والسلام اذا توضأ اخذ كفاه من ماء تحت حنكه فخلل به بحيته وقال
 بهذا امرنى ربي وهذا اعنى كون تحليل النجاسة سنة قول ابى يوسف واما عندهما فسقط
 يروى جائز والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجحه فى المبسوط وهو الصحيح واستيقنا
 جميع الراشدين السليم لما نقله عليه الصلوة والسلام عليه على ما روى فى حديث ومنه
 فى الصحيحين وغيرهما مع الترك فى بعض الاوقات تعليم المجاز على ما مر بآراء واحدنا
 روى اصحاب السنن الاربعة عن على بن عيسى رضي الله عنه فى حكايته وصونه عليه الصلوة
 والسلام انه مسح مرة واحدة واحاديث عثمان الفصاح تدل على ذلك فانهم
 ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا فمسح برأسه ولم يدركوا عدد او مروى ابو داود
 عن ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوضأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه واذنيه
 مسحة واحدة وروى الطبرانى فى الاوسط عن راشد بن يحيى عن محمد بن الجهمانى قال
 رأيت انس بن مالك فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه

وسلم فإنه بلغني أنه كنت تومننه فساقي الحد يث إلى أن قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير أنه أمرهما على أذنيه فمسح عليهما وروى أبو داود والطبراني عن علي رضي الله عنه في حكايته المسح ثلثا قال البيهقي وقد روى من أوجه غريبة عن عثمان تكرار المسح إلا أنه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند أهل العلم ويحمل على أنه بما واحد مداهما من المقدم إلى المؤخر ثم إلى المقدم ثم إلى المؤخر وقد روى عن أبيه رضي الله عنه أنه ثلث مرات بماء واحد في المجرى فلذا قال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة وفي فتاوى قاضي خان ثم مسح برأسه فرسا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله يمسح ثلث مرات بثلاثة مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا أدب انتهى وفي الخلاصة الثلاث بماء بدعي وقال البعض لا بأس به انتهى والأوجه أنه يكره قال في الكافي الثلاث يعني بماء يقربه من العسل ولابد له به كره فكذا إذا قرب منه وكيفية الاستيعاب أن يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمص الأصابع أي يضمها ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث أصابع الخضر والبصر والوسط ويمسك إبهاميه وسبائقيه مرفوعة ويحرف بطن كفيه عن رأسه ويمد هاتين يديه إلى الخفاق ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما أي جانبي الرأس ويمسح ظاهر أذنيه بباطن إبهاميه وباطن أذنيه بباطن مسبتيه وهما المراد بالسبطين فيما تقدم يقال للأصبع التي تلي الإبهام مسبحة بكسر الباء لأنها تشاربها إلى التواجد عند التشهد ويقال لها السبابة لأنهم كانوا يشترون بها إلى السبحة الخاصة ونحوها ومسح الأذنين أيضا سنة لما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى كذا ذكره السمعاني الكيفية في المحيط وخبره محررا عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد إلا بد من البضع والمد فان كان مستعملا بالوضع الأول فكذا بالثاني فلا يفيد فخير انتهى أيضا وقد اتفقوا أن الماء ما دام في العصور لم يكن مستعملا فالأولى أن يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمد هاتين يديه إلى الخفاق على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعه لا يكون الماء مستعملا لأن الاستيعاب بماء واحد لا يكون إلا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضي خان وصورة ذلك أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويمد هاتين يديه إلى الخفاق وأشار بعضهم إلى طريق آخر احتراز عن الماء المستعمل إلا أن ذلك لا يمكن إلا بكلفة ومشقة فيجوز الأول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة إقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الأذنين مع الرأس بما أنه إذا لم يمسح العمامة

مسح الرأس
بمسح الأذنين

بان كانت موضوعة واما أربعها فلا بد ان ياخذ لها ما عديد الذي لها بيلة
 اصبعية بمسها وعند الشافعي رحمه الله لا بد من ما عديد للاذنين ولا يمسحان
 بهما الرأس والحجة عليه من حديث ابن عباس ابي داود حيث قال ومسح برأسه
 اذ فيه مسحة واحدة وكذا حديث ابن مسعود الطبراني حيث قال ثم مسح برأسه مرة واحدة
 غبارا ثم على اذنيه فمسح عليهما واخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن
 عباس رضي الله عنهما الا اخبركم يومئذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره وفيه
 عزة عزرة فمسح بهما رأسه واذنيه وبوب عليه النساء باب مسح الاذنين مع الرأس
 وما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابي امامة الباهلي انه عليه الصلوة والسلام
 قال عند مسح رأسه الاذان من الرأس وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زيد رواه
 الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما كلاهما عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الاذان
 من الرأس والراديان الحكم لا بيان المخلقة لانه صلى الله عليه وسلم انما بعث لبيان
 الاحكام وما روى انه عليه الصلوة والسلام اخذ اذنيه ما عديد يحمل على فناء
 البيلة قبل الاستيعاب توفيقا وميسر الرقبة بظهور الاصابع الثلاثة التتقدم ذكرها
 لبقاء البيلة على ظهورها غير مستعملة وحينئذ فلا احتياج الى قوله ما عديد وما
 فهم من عطفه على السنن انه سنة كما قال به البعض لما روى انه عليه الصلوة والسلام
 مسح رقبة مع الرأس ذكر في آخر حديث عبد بن عمر والباقي الذي مر في الضميمة والاستنباط
 اشار الى الخلاف بقوله وقال بعضهم هو اى مسح الرقبة ادب وقال في فتاوى كذا مني خا
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال
 كان ضله اولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة وقيل مستحب واقتصر الكافي
 على انه مستحب هو الاحتمل لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحاديث دون
 فافاد عدم الواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الملقوم ببدعة وتخليد الاصابع سنة
 ايضا في اليمين والرجلين لما في السنن الاربعة من حديث ثقيطين صبرة قال قال رسول
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حدث حسن
 صحيح وهو ابن ماجه عن ابن عباس قال قال عليه الصلوة والسلام اذا توضأت فخلل
 بين يديك ورجليك وقال حسن عريب وعنه عليه الصلوة والسلام انه قال خللوا اصابعكم
 لا يخللها الله بالنار يوم القيامة رواه الدارقطني وهو ضعيف وفي الطبراني
 يخلل اصابعه بالنار يخللها الله بالنار ويوم القيمة والامر والوعيد في هذه الاحاديث

محمول على اتصال الماء الى ما بينهما فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينهما كما يجوز في ذلك
الحيمة الكثيفة قلنا الشيخ كما لا بد من الصمام والتحليل بعد هذا مستحب لعل الخطيئة
مع كونه اكمالا في المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الغفر من سنة وتكرار الغسل الى
الثلاث سنة ايضا موافقة عليه الصلوة والسلام عليه على ما في الاحاديث الصحيحة
مع الترتيب في بعض الاحيان على ما روي انه عليه الصلوة والسلام تؤمن مرة مرة وقال
هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وانه تؤمن مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصلي
الله له اجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه عليه الصلوة
والسلام فقال يا رسول الله كيف الظهور قد عابا ما في اداء غسل كفيه ثلثا ثم غسل
وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السباحتين
في اذنيه ومسح بابهاميه على فراه اذنيه وبالسباحتين باطن اذنيه ثم غسل
رجليه ثلثا ثلثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم
وفي لفظ لابن ماجه تعدى وظلم وللشافعي اساء وتعدى وظلم وهو حديث
صحيح رواه ثقات الى عمرو بن شعيب المحدثون على صحة حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
وان المراد بجده عند الاطلاق جده ابو ابيه وهو عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما
والمراد بالزيادة الزيادة على الثلث معتقدا سنيتها فاما الزاد لها مائة الف الف عند
الثلث اونية وضوء آخر فلا بأس لانه عليه الصلوة والسلام امر بترك ما يريه الى ما لا يريه
كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكرهه قال
الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا راى السنة فيها وراء الثلث وهذا اذا انفرد عن الزيادة
فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى هو فيفيد ان تجد يدك الوضوء على اثر
الوضوء من غير ان يوءد بالاول عباداة غير مكروه وفيه شك لا يطابق على ان الوضوء
غير مقصود لذاتها فاذا لم يؤد به عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلوة والسجدة
الصلوة ومسح الصلوة ينبغي ان لا يشترط تكراره قربة لكونه غير مقصود لذته فيكون استمراره
وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة فيشرع التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة
اولى وكذا المراد النقصان عن الثلث مع اعتقاد السنية ومعنى فقد تعدى الى آخره
اي جاوز حد السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في النقصان ثم المرة الاولى
فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة
اكمال السنة كذا في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاها سنة لان

التثليث الذي هو السنة إنما يحصل بهما والنية سنة في الوضوء وليست بفرض خلافا
 لثلاثة على ما سبقت في الغسل إن شاء الله تعالى فينوي رفع الحدين واستباحة ما لا
 يحل إلا برفعه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا لثلاثة
 لأن العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها المطلق الجمع لا تعرض فيها للترتيب لغير
 العقب على اقيام هو غسل الوجه بل الايتان بجمع هذه الجملة من الغسل والسم كما
 يقال للعبد اذا دخلت السوق فاسترخى زنا ونحو ذلك ولنا فلو اشترى اللبن ثم الزيت
 وهكذا لا يعد محالاً لانه امر بشراء هذه الجملة عقوب دخول السوق وقد فعل ما امر
 به واستدل بعضهم على افتراض الترتيب با دخال المسحوق بين المغسولات فلو لم يكن
 الترتيب مقصودا لما ذكر مسح الرأس قبل الأرجل مع انها معطوفة على الوجه واليدين هذه
 غفلة عن النكتة التي ذكرها جاز الله العلامة وغيره من المحققين من ان الأرجل قصد
 عطفها على المسحوق ليقصد في مسح الماء عليها على ما مر في تفسير الآية ودقائق الترتيب
 اوسع من ان تحصر فيما يلحظه بعض العقول ولذا لم يجعل مفهوم الشرط والوصف محجة
 ولو لم تدرك فائدة تماثلها ما العقولنا القاصرة عن ادراك كنه كلام الله والرسول
 صلى الله عليه وسلم فضلا عن مناسبة لفظية اجمع المجتهدون على انها لا تثبت بقتلها
 حكم شرعي واحاديث فعله صلى الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لان فعله عليه السلام
 والسلام محتمل للخصوص وغيره بل تدل على السنة وقد قلنا بها وقد ذكر ابو داود في
 سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ برأيه قبل وجهه والخلاص فيها واحد
 روى انه عليه السلام مسح رأسه في وضوئه فذكر بعد فراغه فمسح به بطن
 كفه وخرج الدارقطني عن بشر بن سعيد قال اتى عثمان القاعد فدعا بوضوء فتمضمض
 واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ورجليه ثلاثا ثم مسح برأسه ثم
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا يا هؤلاء اكن ذلك قالوا نعم لغير
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الترتيب بين التيمم والاستنشاق
 سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه قاله في الخلاصة ولذلك
 ايضا سنة لانه اكمل الفرض في محله وليس بفرض خلافا لك واحدا لانه عليه السلام
 الغسل لا توقف عليه لقول العرب غسل الطرأ أرض ليس ذلك الا الاسالة واعترض عليه
 الشيخ كمال الدين بن الهمام بان وقع من علو خصوصاً مع الشدة والتكرار في
 ذلك وهم لا يقولونه الا اذا انقلبت الارض وبانه غير مناسب للمعنى المعقول

من شرعية الغسل وهو تحسين هيئة الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب كما
 تحقّقوا الا فالقياس الكل والناس بين حضري وقروي خشن الطراف ولا يزال ما
 استحكم في خشونتها الا ذلك فلا سالة لا تحصل مقصود شرعيتها انتهى والجهل بالاسلم
 الواقع مع الشدة والتكرار يسمى لك وهو محل النزاع لا التحسين حتى لو ذلك ولم يحصل
 تحسين يجوز اتفاقا ولو وقع في الطراف الشديدين منا طويلا حتى اقبل بده واقبل ولم
 يدلكه لم يحز عندهما فصل النزاع عين ذلك والخشونة ان منعت ايصال الماء فلا بد من
 ذلك عندنا ايضا والا فلا سأل ان ازالة ما استحكم في الخشونة فرض عند احد فان
 الد رن المتولد من البدك ليس بفرض اتفاقا حتى لو ذلك ولم تدل جاز عندهما ايضا والموا
 وهو ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بين ما يجتبت تحت السابق عند احد
 اليهود سنة ايضا مواظبة عليه السلام عليها كما تدل عليه الاحاديث وليست بفرض
 خلافا لما لك لان الواو لا تدل على العبرة ولا المولاة تصدق جاء زيد وعمرو بعده يوم او
 بشهر وهو ذلك والزيادة على الكتاب بغير الواحد او بالقياس لا يجوز عندنا لانها نسخ
 قلذ لم نرد على ما فهم من مطلق الآية فومنا وما آدابها اي آداب الوضوء فهو ذكر الوضوء
 باعتبار الخبر وهو ان يتأهب وما بعد اي التأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول
 الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير معمول لان فيه انتظار للصلوة وانتظر
 الصلوة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تشييطه عنها
 وان يجلس للاستنجاء هو ازالة الخبث وهو يخرج من البطن من النجاسة اي ومن
 الآداب ان يجلس للاستنجاء متوجها الى يمين القبلة الى اليسارها كيلا يستقبل
 القبلة او يمد برها حال كشف العورة فاستقبلها واستدبرها حال الاستنجاء
 تزني ديب وركوه كراهته تنزيها كما في مد الرجل اليها واما حالة البول والتغوط فركوه
 كراهته بخبر يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في المناهي ثم اذا جلس للاستنجاء فلا يركب
 مجلس متفرجا فخرج ما يكون اي موسعا بين رجله ويخرج مقدما ما يمكنه من الغتر في
 الانقاء والتنظيف الا ان يكون صائغا فلا يتقرب ولا يرخى كيا تنفذ لبلة الى الداخل
 فيفسد له سم حتى قالوا فيه ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك واري ان عدم التنفس
 مع ما يفر من الخرج لا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفيس الى الداخل شي لا على انهم قالوا انما يفسد الصور
 اذا وصل الماء موضع الحقنة فلما يكون ذكره في الخلاصة ومن الآداب ان يغسل من خمر النجا
 بعد الاخراج او دونهما بالماء بعد الغترة في الثقافة ولما روى ابن ماجه عن طلحة بن نافع

قال اخبرني ابو ايوب جابر بن عبد الله وان ابن مالك لما نزلت فيه رجال يجنون ان
 يتطهر قال عليه السلام يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم بالطهور فما طهروكم
 قالوا بنوعاً للصلوة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال هو ذلكم فعليكموه وسنده
 حسن الغسل بالماء في هذه الحالة وان كان ادا بالكتة قد اديت به سنة فان الاستنجي
 مطلقاً سنة لا على سبيل التعيين من كونه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة
 ومثل هذا الكثير في الشرع كالفاخرة والسورة واجبة مع كونهما تقع فرضاً وبذلك يكون
 الغسل ادباً فاما هو اذا لم يجاوز النجاسة فخرجها اما اذا اجاوزت فخرجها والحال انهما
 لم يكن قد رآه وهم وزنا في الكيفية ومساحة كعرض الكفة في المائع فغسله سنة
 وان كان قد رآه وهم فغسله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعاً
 المحرم لان ما عمت بلبسته هانت قضيته والحرز عن القليل فيه حرج وقد باليد
 لان محل الاستنجاء مقدّم به وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستلزم
 النجاسة وكذا لو جلس ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وادع موضع الاستنجاء لان ذلك
 في موضع الشرع ساقط العبرة فكان طاهر احكاماً لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه
 تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وادع فان كان اقل من قدر الدارهم فهو عفو خلافاً للزفر
 والشاغي فيس غسله المخرج من الخلاف مع نذب الشرع الى التحرز عن النجاسة سيما لما
 وعدم الوجوب لدفع المحرج في سنته وروى عن انس رضي الله عنه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدخل الخلافة فاحمل انا وغلام غوي اداة من ماء وعذرة فيستقي
 بالماء متفق عليه فيفيد الواظبة وهي تفيد السنية وان كان قدر الدارهم فقد قل المحرج
 وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادى جزء يفرض غسله فحرج حكمة
 الى حكمة فيكون غسله واجباً وهذا عندنا وما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل
 من قدر الدارهم لانه يزيد على قدره بالنظر الى المحرج قال في الاختيار وهو الاحوط واما
 ان زادت النجاسة المتجاوزة عن المحرج على قدر الدارهم فغسله اي الغسل او المحرج
 فرض اجماعاً والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي محرج النجاسة حتى ينفقه و
 ينفقه لان المقصود هو الاغتسال وليس فيه اي في الغسل عدد مستنون من ثلث او اربع
 او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط
 العشر ومنهم من وقت في الاحليل ثلثاً وفي المقيّد خمساً والصحيح انه
 مفروض اليه فغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوساً فيقدر في حق

بالثلاث كما في كل نجاسة هرة وشاة وقيل يسبح لانه اقصى ما قد ربه في الحديث في غسل
 النجاسة كما في طلع الكلب وغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال
 في الاختيار ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستغني برؤس الاصابع
 احدا زاعن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار
 ليس فيه عدد مسنون عند فابيل ميمونة حتى ينقيه وعند الشافعي رحمه الله لا بد في
 اقامة السنة من ثلث مسحات وان حصل الانقاء بدونها وان لم يحصل الانقاء
 الا بالربع يستحب الخامس ليكون تركه اطلاقا ما روي البيهقي من حديث ابى هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما اناكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم
 الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها باظفار ولا يبول ويستغني بثلث احجار
 فحي عن الروث والرمة وان يستغني الرجل بيمينه ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه
 وابن حبان في صحيحه كاهم بلفظ وكان ياهر بثلث احجار ولما روى ابو داود وابن
 في صحيحه من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كثر الغسل فليوتر من فعل
 فقد احسن ومن لا فلا حرج ومن استغنى فليوتر من فعل فقد احسن من الا حرج والحد وهو
 حسن فكذا جمعنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاحجار غير مراد حتى لو
 استغني بحجره ثلثة احرن جاز وكذا الوسم يحجر ثم يغسله ونشفه ثم يمسح به ثم يغسله
 ونشفه ثم يمسح به جاز في الصحيحين من مذهب الشافعي فيعمل على الغالب اذا غالب ان
 الانقاء بالثلث يحصل والمقصود هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاضي خان وغيره في تفسير
 الاستنجاء بالاحجار يدبر بالبحر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف
 في الشتاء يقبل للرجل بالبحر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خفيفا مدينا
 فلو قبل بالاول يتلطم ان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في
 الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشروط بل يفعل على وجه يحصل به المقصود بعد
 الانقاء وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الطهام عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الانقاء
 قال فيكنا انه لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقبله بالبحر الاول في الشتاء
 وادبره في الصيف وفي الصحيح المقصود الانقاء يقتار ما هو الا بطلع والاسلم عن زيادة التلطم
 وينبغي ان يستغني بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبلغ في الاستنجاء
 في الشتاء فرق ما يبلغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استغني
 في الشتاء بما مضى كان بمنزلة من استغني في الصيف يعني البالغة قال الا ان

نوابه لا يبلغ نواب المستنج بالماء البارد ومن الآداب ان يسلم موضع الاستنجاء بالخرقة
 بعد الغسل قبل ان يقوم لينزل الماء المستعمل بالكيفية وان لم يكن معه خرقة يجففه
 أي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد أخرى لتقليل الماء المستعمل بحسب الامكان ومن
 الآداب ان يستعوده حين فرغ أي من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كالظن
 وقد زالت وكشف العورة في الخلو للغير ضرورة لا يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام
 الله احق ان يستحي منه ومن الآداب ان يتولى أي يباشر امر الوضوء بنفسه
 من غير ان يستعين باحد ولا يامر غيره بان يفي له وضوءه او يصيب عليه لما رو
 انه عليه السلام قال : انما استعين في وضوئي باحد وعن الوري لا باس بص
 الخادم كان عليه الصلوة والسلام يصيب الخادم علي الماء كذا قاله ابن الهمام ولهمنا فارت
 بين كون الادب عدم الاستعانة وبين ان لا باس بصيب الخادم لان الادب لا باس ب
 كما تقدم سيما اذا كان بطيب قلب حجة من المعين من غير تكليف من المتوضي كما
 في حقه عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم تظهر منه استعانة بل الظاهر ان
 يصيب عليه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم ومن الآداب ان يجلس المتوضي
 القبلة عند غسل سائر الاعضاء أي باقي الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه عبادة
 او مقدمة لها فيجتاز لها خير المجالس ومنها استقبال به القبلة ومن الآداب ان
 يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروقه الا بريق ثلثا وان يضعه
 على يساره وان كان اذاء يغترف عنه فممن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على
 عروته لارأسه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الطهام ومن الآداب ان لا يكلم في
 انشاء الوضوء بكلام الدنيا بل الدعوات المأثورة كما سيأتي انشاء الله تعالى اللهم
 عمل الوضوء من شرب الدنيا اذ هو مقدمة العبادة ومن الآداب ان يشهد ان
 يأتي بالشهادتين عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضي خان يمسح عند كل عضو
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما
 جلق الا تارة عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء
 طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كاسا لا انطما بعد ابد وقيل اللهم
 احني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني راحة
 نفيمك وجنانك وقيل اللهم ارحني راحة الجنة وارزقني من فهمها ولا ترحقني
 راحة النار وعند غسل الوجه اللهم يبض وجهي يوم تبض وجوه وتسود

في اجزاء أعضاء الوضوء المذكورة من السلف

وجوه وقيل اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تشود وجهي
 بنوري يوم تشود وجوه اعدائك وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وكتابي
 حسبا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهر
 وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل
 الا ظلك وقيل اللهم اغثنني برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم
 اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى وامامه
 اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيام شكورا وذنبام مغفورا وعيلا مقبولا وتجارة لن تبور
 ومن الآداب ان يغمض مغمض ومغمض يعين وهو تحريك الماء في الغمض
 المراد هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في انفه
 بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويمسح ويستشرب به اليسرى لان من ازالة
 الاذى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لغير
 وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى رواه ابو داود وفي
 بعض النسخ ويغني ان يأخذ لكل واحد منهما ما يجد يد ولا حاجة اليه لانه قد تقدم
 قوله بآيتين جديدتين عند ذكر السنن فلا وجه لعدا في الآداب ومن الآداب
 ان يستاك اي بذلك اسنانه بالسواك بالكر وهو العود الذي يستاك به كالمسواك و
 قد عده القندوري من السنن وقال صاحب الهداية لا هم انه مستحب استدلال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام على كونه مستحبا لاسنة بانه لو روي حديث يصح بموافقه عليه السلام
 عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين ولو ان لا شق على امتي الامر بهم بالسواك
 مع كل صلاة او عند كل صلوة وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ودروها بن خزيمة في صحيحه
 معها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة فالحق ان من مستحب
 الوضوء اقول لا تكون الاشارة الى ان المانع من لا يجاب هو ان فيه مشقة اشارة الى انه
 سنة على رواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها كانت تدل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سواكه وطهوره فيبعثه الله ما يشاء اربعته فيتنو وتومنا ويصلي دليل على ان ذلك عادة
 عليه السلام الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى
 كل تقدير فعند المصنف له من الآداب لا يخلو من تسامح الا ان الظاهر انه اراد
 بالآداب ما يحرم المستحب ثم المستحب ان يكون السؤال من شجرة مرة لزيادة اذالة

ما في الآداب

تغير الغم قالوا ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب + وافضله الادراك ثم الزيتون ان
 يكون طول شبر في غلظ الخصر ومن فوائد ما ورد في الحديث انه عليه السلام قال السواك
 مطهرة للغم فرصات الرب رواه ابن خزيمة في صحيحه ومنها ما روى في بعض الاحاديث
 انه مطردة للشيطان مفرحة للملئكة وبكسر الخطيئة ويزيد في الحسنة ومنها انه يذهب
 الجوز والبغم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطبب كحة الغم ويجنو البصر
 قال الشيخ كمال الدين ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة و
 القيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقت يصنع
 عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء
 تحفة الفقهاء واذال الفقهاء ان سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وذكر في مبسوط
 شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك
 والاى وان لم يكن له مسواك فبالاصبع اى يعالج بالاصبع قال في المحيط قال صلى الله
 عليه وسلم التشويص بالسبحة والابهام سواك وروى البيهقي وغيره من حديث انس بن
 مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله
 الرجل يذهب فوه ويستاك قال نعم كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه
 الطبراني وقوله اذهب فوه اى سانه او لحمها ولا تقوم الاصبع مقام العود عند وجوب
 وتجوز بعض الشافعية اصبع الغبير دون اصبع نفسه تحكما بلا دليل ويستاك معوضا
 لا طولا اى مع عرض الانسان الذى هو طول الفم والعكس خشية الحاق الضرر بالاشنة
 ويد بالجنب الايمن من العليا ثم باليسرى ثم باليمين من السفلى ثم بالاشنة
 ويدك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها وبيل السواك ان كان يابسا ويفسده عند الاستيناق
 وعند الغرض منه ومن الاداب ان يباليغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية و
 للباغية فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة والصنف قد اطلق الادب على كثير من
 المستحبات الا ان يكون صائما فلا يباليغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم والدليل
 على السباغية في الاستنشاق حديث اعطين بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن
 الوضوء قال اصبع الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه
 الترمذي قال حديث حسن صحيح وقبيل المضمضة عليه والباغية في المضمضة قال
 بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده هي الغرغرة وهي ترديد الماء في الحلق و
 قال شمس الافقة الحلواني الباغية في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب

في الجلباني عليه السلام وفي نسخة النص

وقال من الشهيدين هي تكثير الماء حتى يملا الفم والاولا شهر وقال في الخلاصة حد
 للضميمة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه والمبالغة
 في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى مخه بفتح الميم والضم والكسر
 وفيهم ما وكبحس قال في القاموس هو الانف والمراد بهذا الخيشوم وقال في الخلاصة و
 حد الاستنشاق ان يصل الماء الى الماردن والمبالغة فيه ان يجاوز الماردن ومن الاداب
 ان يدخل اصبعه المغموس في صمغ اذنيه اي ثعبان عند المسح قال في فتاوى قاض
 لم يقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صمغ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل
 ذلك انتهى وهو لما خوذ لحديث الربيع بنت معوذ بن حفرة انهارت النبي صلى الله
 عليه وسلم يومنا قالت وسهر راسه ما اقبل منه وما ادبر وصديقه واذنيه فتر واحد
 وادخل اصبعه في مخي اذنيه رواه جرد او د والحضر بلغ في الدخول لصغرها ومن
 الاداب ان يغسل اصبعه اي اصابع رجله بخضر يدي اليسرى ويبدأ من خضر رجله
 اليسرى الى ايسرها ومن ايهام رجله اليسرى الى خضرها على الترتيب لانه مبتدأ باليسرى
 وخضر اليمنى امين الاصابع في اليدين والرجلين وازالة الاذى والشعث باليسرى
 وخضر اليسرى الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستوردين شذوذ رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يد لك اصابع رجله بخضره رواه ابن ماجه
 ومن الاداب ان يهرق ساقه ان كان واسعاً مبالغة في الاصباغ وان كان
 ضيقاً لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من
 تحريك او زعجه ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين هكذا
 ذكر في المحيط واحترز بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن
 ابي يوسف وانهم يروون انه يهرق ومن الاداب ان لا يهرق في الماء كما ينبغي اي بعد
 في المناهي لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان اي ولو كان
 التومئ على شط اي جانب فخر جارية لقوله تعالى لا تبدوا الدين واما ما روى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه سئل وفي الوضوء ستر الهرة للاستفهام والواو للعطف على مقدر
 اي تقول هكذا وفي الوضوء مسرت عن عبد الله بن عمرو قال هو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد رضى الله عنه وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف
 يا سعد قال وفي الوضوء مسرت قال نعم ولو كنت على خيفة فخر جارية وضفت النهر
 بالضاد المحجمة مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانية ومن الاداب ان لا يقتتر

حد المضمضة والاستنشاق

في الماء بان يقرى بالي حد الدهن ويكون التعاطر غير ظاهر بل يلحق ان يكون التعاطر
ظاهر ليكون غسل يمين في كل مرة من الثلث ومن الاداب ان يلا انامه بها الوضوء
ثانيا تهيأ للعبادة فانه اذا هياه في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه يسهل عليه
اذا اراد ان يجلس ما اذا زال نشاطه ولم يكن هياه فربما مشقة النفس عند رادته فيبطد
الشيطان بسبب ذلك فيكون قبيح قطع اطعم الشيطان عن تهيئته وعونه على العبادة
بل عبادة متصلة ومن الاداب ان يقول عند قامه اى قام الوضوء او في جلالة
الحق في اثناء اللهم اجعلني من التوابين اى الكثير التوبة والرجوع عن الذنوب اذا
صدر مني واجعلني من المتطهرين اى المتزهدين عن قاذورات الذنوب المتعاطرة
واوساخها وفيه ترق من الرغز الى الدفع واجعلني من عبادك الصالحين الذين
خصصتهم بالامانة الى ذاتك الكريمة وجعلتهم صالحين لكرامتك لاهتين لشفاعتك
في حظيرة قد سلك مع الذين اغضبت عليهم وفيه ترق من الغلظة الى التحلية واجعلني
من الذين لا يخوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وهم
الذين آمنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله تعالى وان يقول بعد فراغه من الوضوء
سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الاصل مصدر رش صار علما للتسليم وهو
التزنية وهو منصوب دائما بفعل لازم الاضمار وبحمدك في موضع الحال اى
نسبح حامدين لك لانه لو لا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من تسبيحك وعبادتك
استشهد ان لا اله الا انت وحدك حال مؤكدة بما قبلها وكذلك جملة لا شريك لك
استغفرك اطلب منك ان تغفر لي ذنوبي واقرب اليك اى ارجع الى طاعتك عن معصيتك
هكذا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة واستشهد ان محمدا عبداك ورسولك وفيه
معني رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
قَالَ استشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستشهد ان محمدا عبده ورسوله ففتح له ابواب
الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ويراه الترمذي زاد في اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين وقد روى النسائي وابن السني في كتابيها عمل اليوم والليلة باسناد صحيح عن
الاشعري قال لا تبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتؤمن ان الله يدعو يقول اللهم
اغفر لي ذنبي ووسع لي داري وبارك لي في رزقي فقلت يا بنى الله سمعتك تدعو
يكذا وكذا قال وهل تترك من شئ ترجى به السنة به بما يقول بين طهر الى وضوء اما الشك فاذا دخل
في باب يقول بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار ومن الاداب ان يقرأ بعد الفراغ

من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا كان اقرب ثوابا عن السلف وروى
 ذلك انارلا بأس به في الفضائل منها ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين
 سنة ومن الآداب ان يشرب فضل وضوئه او بعضه قائما وقاعدا مستقبل القبلة
 كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حية قال رأيت عليا توأما لغيره الى ان قال
 ثم قام فاحذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال اجبت ان اريكم كيف كان طهور
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقيب شربه اللهم اشفني بشفائك وداوئ
 بدوائك واعصمني اي احفظني من الوهل بغير الواو والهه مصدر وهل يكبر
 الهاء اذا ضعفت والاهراض عطفت خاص على عام والواجاع كذلك لان كل فرس
 ضعفت وكل وجه عزم ولا عكس فيما ويكره الشرب قائما الا هذا اي شرب فضل
 الوضوء وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقيت النبي صلى
 الله عليه وسلم من ماء زمزم فشرب وهو قائم واما كراهته قائما فيما عدا هذين فلما روى
 مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا ان
 هذا لا نكف عنه فقال ذلك اشروا خبث وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يشرب من احدكم قائما من شئ فليستقي واجمع العلماء على ان هذا الكراهة
 تنزيهية لانها امر ملهى لا امر ديني وفي الفتاوى العتابية ولا بأس بالشرب قائما ولا
 يشرب ما شيا ورخص للمسافر ان يشرب ما يشاء عليه السلام الشرب قائما في غير ما
 تقدم ايضا وكذا الاكل عن ام ثابت كبشة بنت ثابت اخت حسان بن ثابت قالت
 دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من مخزبة معلقة قائما فقممت لي فيها
 فقطعته رهاه الترمذي قال حدث حسن مجيم واما قطعت ثم القرية لتفظه وتبترك به كبر
 موضع في عليه السلام وعن الزغال بن سبرة قال قال علي رضي الله عنه بابا الرحمن فشرب قائما وقال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما ان يتوفى فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فشي وشرب عن قيام رواه الترمذي
 وقال حديث حسن مجيم وعن ابن عمر بن شعيب عن ابيه عن جد قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يشرب قائما وقاعدا رواه الترمذي وقال حديث حسن مجيم ومن
 الآداب اربعة اي الوضوء بسبعة بضم السين اي فافلة اي يصلي عقيبها نافلة
 ولورد كعتين لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه انه دعا بوضو
 فتيوئنا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توأما نحو وضوئي هذا ثم قال

في
 الحديث
 في
 الحديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم من تومأه وضوء في هذا المقام فرك ركعتين لا يجزئ
 فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال
 كانت علينا رعاية الأبل فجاءت نوبتي فروحتها بعشي فأدركت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قائما جردت الناس فأدركت من قوله مسلم مسلم يتوضأ فنهض وضوءه ثم يقوم فيصلي
 ركعتين مقبلا عليهما قبله ووجهه الأوجبت له الجنة رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله
 عندهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للبلال يا بلال حرك بارجي عملك في الإسلام فاني
 سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال يا عملت عملا أرجي عندك من اني لم تظهر
 طهورا في ساعة من ليل او نهار الا وصلت بذلك الطهور ما كتب لي ان يصل رواه
 البخاري والثالث بالفاء صوت حركة النعل على الارض الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه فله
 لا يصلي لان الترك المكروه اولى من فعل المندوب ومن الآداب ان يتوضأ على الوضوء
 لمواظبته عليه على الوضوء لكل صلوة ولذا حين صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قال
 له عمر رضي الله عنه لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه واغافلته تعليم الجواز
 ولذا قال عملا صنعت يا عمر رواه مسلم الا ان مواظبته عليه السلام عليها كانت
 بمنزلة الافعال العادية كالتي اس من نحوه ولم يعده سنة وكان مستحباً وقد تقدم المبحث
 المعلق الادب على كثير من المستحب ومن الآداب ايضا استحباب آتية الى اخر الوضوء و
 تعاهد ماق العين وقفا وزحوا الوجه واليدين الرجلين فيستيقن غسلها ويغسل
 الخفة وحفظها بمن التقاط وذكره ابن المظفر في شرح الهداية وما بيان المناهي مما
 يجرم او يكره وقوله فهو راجع الى بيان اذا لا بد من تقديره ليصح قوله ان لا
 يستقبل القبلة وما عطف عليه اذ عدم استقبال القبلة وقت الاستنجاء ليس هو المنهي
 وافله هو بيان المنهي الذي هو استقبال القبلة وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فليست
 ثم هكذا وقع في الغنم وقت الاستنجاء والمصوب وقت فضل الحاجة لان قد تقدم
 ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب افا المنهي استقبالها وقت البول او العلى فله
 مكروه كراهة غير سوا كان في العصر او في البناء لا طلاق المنهي في قوله عليه الصلوة و
 السلام اذا يتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا رواه
 من حديث أبي ايوب الانصاري وقوله عليه السلام في حديث أبي هريرة اذا جلس
 احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم وعن سلمان نهانا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة لغائط ولا يولد رواه مسلم وعن أبي خيفة

عن الله عن محمد بن الاستد بالحديث بن عمر قال رقيت يوما على ما بيئت حفصة فرائت
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجبه مستقبل الشام مستند بر الكعبة متفق عليه والصحيح
هو الاول لانه اذا افاض قوله عليه السلام وضعه وجه القول لان الفعل يحمل على المصنوع والعدا
وعبر ذلك وكذلك اذا افاض الحرم والمبيع رجع المهر ففعل فعله من قال حمل في البنية
لحديث بن عمر لان التوفيق والحمل على الحال انما يعدل اليه عند تساوي الدليلين و
الامساك بين القول والفعل ولا بين المحرم والمهر ولذا قال ابو ايوب فقد منا الشام
فوجد نافر ابيض قد بنيت قبل القبلة ففخرف عنها ونستغفر الله تعالى فاتباع الاثر
عنهما في البنية ان بالاستغفار ولو نسي فجلس مستقبلا يستحب له ان يعرف بقدر
ما يمكنه اخراج الطير في هذا الباب لا تار عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسين
عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس بوجه قبلة القبلة
فذكر ففخرف عنها اجلا لاله الا يقم من مجلسه حتى يغفر له وكان انما يجب لانه وقع مضطرا
عنه السهو وهو فعل واحد كما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمسه الصغير نحوها و
قالوا يكره ان يمد جليبه في النوم وغيره الى القبلة او المصحف او كتاب الفقه الا ان يكون
على مكان مرتفع عن المحاذات وكذا يكره ان يستقبل بالبول والغائط الشمس والقمر كونهما
اثنين غليظتين من ايات الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لئلا يرجع عليه الروائح
ولا يكشف عورته عند احد فاذا كشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكده الاستنجاء
من غير كشف عند احد فان لم يمكنه الاستنجاء بالماء من غير كشف يكفي الاستنجاء بالاعشاب
اي يجب عليه ان يكفي بالاعشاب في الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد
والقييد بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدبرهم لا ينبغي ان يصل يده
وهو انها ان كانت اكثر من قدر الدبرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد
اصلا لانه حرام بعد ربه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه اذا التماس غير كشف قال
البرازي ومن لا يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على شطه لان النبي راجع على امره حتى
استوعب النبي الامان ولم يقصص الامر التكرار وقال قاضي خان قالوا من كشف الفرج الاستنجاء
يصير فاسقا وان لا يستنجي بيده البنية لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا
يتنفس في الاناء واذا اتى الخلاء فلا يمس ذكره بهينه ولا يتنفس بهينه ورواه في
الصحيحين من حديث ابن قتادة ولا يستنجي بطعام ولا بروت ولا بعظم لقوله
عليه السلام لا تستنجي بالروت ولا بالعظام فانها زاد اخراكم من الجن واه الترمذي من حديث

استنجاء بالاعشاب عند الاستنجاء مكره كراهة تجوز

لا يجوز كشف العورت
لا يستنجى احدكم بالاعشاب
لا يجوز ان يمس ذكره بهينه
لا يجوز ان يمس عظمه

ابن مسعود رضي الله عنه وإذا نقي عن الاستنجاء برأد الجن فزاد الناس أولى بالنهي
ولا يعلق الدواب قيا ساعلى إذا الجن ولا ينجى الغير كسقيه ومائه وحجره لأن القوم
 له بمنزلة ما حرام ولا ينجى لأنه ملوث وذائق خزانة الفقه المحذوف والأجر لانه
 رها جرح كزجاج فإنه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى
 بالقصب لأنه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا بأوراق الأشجار ثم لو استنجى بهذه
 الأشياء لم يكره ولكن جبرية لأن الاعتبار بالانقاء وقد حصل خلافا للشافعي ولا يقال الرد
 نجس فلا يزال النجاسة لأن الفرض انتجات وقد قلع النجاسة الرطبة ولم يخلعها غيرها
 ويستنجى بالحجر والمد والثراب الرمل والرماد والخشب المحرق والقطن واللبد في الصورة
 يكره بالخشب في نظم الزند ويسقى لا يستنجى بالحرقه والقطن فحرمها لأنه روى أنه
 يورث الفقر وإن لا ينجى أى لا يلقى النجاسة وهي ما يدفعه من انقائه أو صدره إلى
 حلقته وكذلك البزاق ولا يمتشط أى لا يلقى الخاط في الماء لأن النجاسة والمخاط ^{يستقد}
 فيؤدي إلى سبغ الاستنقاء بالماء الذي ألقى فيه وربما يكون سببا لسبب العين كالنقوطة في
 الأماكن التي ينتفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر والجدران التي يجلس عليها
 لمحدث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقوا الأذى
قالوا وما الأذى يا رسول الله قال الذي يتجلى في طريق الناس أو في ظلمهم وإن لا
 يتعدى أى لا يتجاوز الحد السنون في الزيادة عليه والنقصان منه في المرات الثلاث
 بأن يجعلها أربعا أو ثنتين غير ضرورة وفي اللوامع بأن يفضل اليد إلى الأبد والرجل
 إلى الركبة أو يقصر عن الرق والكعب فالأول مكروه إذا لم يكن مقدرا حصول الطمانينة
 أو نية إطالة الغرة والثاني غير جائز وإن لا يسمم أعضائه أى أعضاء وضوئه بالحرق
 التي يسمم بها موضع الاستنجاء فتشريف اللوامع وضوئه وإن لا يضرب وجهه بالماء
 عند الغسل بل يرسل الماء من أعلى جبهته أو سلاوان لا ينفخ في الماء عند تنسل
 وجهه فإن كل ذلك مكروه من فعل العوام وإن لا يغض فاه ولا يعذب به تغصمنا أشد
 بأن تنكح حرة الشفتين مسحاير العينين أى أطراف الأجفان ومنايات الهاء بحتة
 لوقييت على شفتيه أو على جفنيه لمعنى بقيته ولو قد موضع رأس الأبرة لا ينجى وضوئه
 لو جرب استيعاب الوجه وهي منه ويكره أيضا الامتناع باليمين وتثلبت السبح
 بماء جديد **فروع** وفي فوائد أبي حفص الكبير لو شلت يده اليسرى فذهب يده
 أن يستنجى بها أن لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء إلا أن يقدر

في طهارة الكبرى

على الماء الجاري وان شلت كلتا اليدين ميسم ذراعيه على الارض ووجهه على الخ
 ولا يذيع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن اولخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن
 الوضوء يوضئته الابن والامخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحل له وهما ويسقط عن
 الاستنجاء وكذا المريض اذا لم يكن له ازوج ولها ابنة او ابنتان يوضئها ويسقط
 عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شئ وان اقل من ثلث اصابع غسله
 ان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي
 مجموع النوازل ان لم يكن الصلوة والتيمم لا يصلح عندها وعند ابى يوسف يصلح
 بالايماء كما في المعبوس والسومعي اذا استنجى ان كان على وجه السنة بان ارجى مقعد
 انقص صنوه هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المختصة ببعض
 الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه
 اى سبب وجوبه والراد بالسبب هنا الشرط والافالسبب لوجوبه هو ارادة فعل ما
 لا يحل الا به على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة فعل ما لا يحل الا به احد
 اشياء منها خروج النجس من الذكر او الفرج الداخل حال كون النجس حاصل بشهوة
 فانه يجب الغسل حينئذ بالاجماع بلا خلاف بين ائمتنا اما انفصاله عن مومنه
 من الذكر او الفرج يشهوة فمختلف فيه واعلم ان الغسل انما يجب بالنجس اجماعا
 بغير بين احد هما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شئ قيل
 او سقوط من علوا لا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق النجاسة في الغسل
 مخصوص بحال انبعثاته عن الشهوة والثاني ان يخرج عن العنق الى خارج البدن او ماله
 كالفرج الخارج والقلقة على قوله فمادام في مقبة الذكر او الفرج الداخل لا يجب الغسل
 عندنا خلافا لالكوفي اما اشتراط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا فمختلف
 قال ابو يوسف وجوبها عند شرط وقال ليس بشرط حتى ان المعتزلة اذا اخذ ذكره
 امسكه حتى سكنت شهوته وخزج التي بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندنا
 خلافا لابي يوسف وكذا الوااسمعي بالكف او مس ونظرا فانه فلما انفصل النجس
 عن مكانه بشهوة امسكه ذكره حتى سكنت وكذا الواغسل قبل ان يبول او ينجم
 سال من يقية التي يجب اعادة الغسل عندنا خلافا له ولو ازال او قام ثم اغسل
 فخرج منه نوى لا يجب اجماعا واذا عرف هذا ظهر لك فائدة ما قلناه من القبول في عبارات الغسل
 فاسأل وكذا لا يوجب اغتسال الا ليلاج اى دخاله ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين

في طهارة الكبرى

القبل والدين من الرجل أي الذكر المشقة والمرأة أي الشهادة ومن بيانه لأحمد
 السبيلين إذ اقتصرت أي غابت المحشقة أي الكثرة أو مقدارها إلا كانت مقطوعة
 في أحد هاتين أو أجزأ المولى أو المولى فيه أو لم ينزل وأحمد منها وجب الغسل عليه
 الفاعل والمفعول به الكافين لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
 فقد وجب الغسل إنزل ولم ينزل وفي مسلم من حديث عائشة إذا جلس بين شعبها
 الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل وهو للمزني من حديثها إذا جاوز الختان
 الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدها ومن مس الختان الختان وهذا
 على عادتهم من اختان النساء وهو مندوب وأما قوله عليه السلام اغتسلوا من الماء
 فنسخ بالأجماع وإطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة وأما وجوب الغسل
 به في الدين فبالتقاسم احتياطاً وأما ما يقسمه أبو حنيفة على الوطئ في القبل في إيجاب
 الحد احتياطاً للدين الحد وهذا الاحتياط في إيجاب الغسل فأخذ بالاحتياط في الوطئ
 أما الواو لم في البهيمة وليته والصغيرة التي لا يجامع مثلها وهي بنت سبعة
 أو بنت سبع أو ثمان إذ العتكن عبلة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصص الشهوة
 وذكر الأسبيعي أن بالاربع في الصغيرة التي لا يجامع مثلها يجب الغسل وأما
 مراده إذا كانت بنت سبع أو ثمان وكانت عبلة فضمة لأن الشبهات التي
 يجامع مثلها هي بنت التسع وما دونها غير مشبهة إلا أنها إن كانت
 بنت سبع أو ثمان وهي عبلة قربت إلى حد الشهوة فالاحتياط في وجوب الغسل وهو
 إما فيما دونها فالأصح عدم الوجوب لأنه بمنزلة الشيطان والتقييد ومعالجة اليد
 وكذا يجب الاغتسال الحيض وهو دم يخرج من رحم بالفترة سلمية والمراد انقطاع
 الحيض فهو شرط وجوب الغسل عند إرادة ما لا يجل إلا به لا بدور الدم وقيل رد
 الدم بشرط الانقطاع والأول أصح حتى قالوا لو اسلمت وهي حائض ثم طهرت يجب
 عليها الغسل ولو انقطع ثم اسلمت لا يجب لأن الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب
 حال التكليف بخلاف ما إذا احتد أو اجنب ثم اسلم حيث يجب عليه الوضوء والغسل لأن
 الحدث والجنابة صفتان باقيةان وقت التكليف بعد الإسلام فلم يعرفوا الفرق
 بين الحيض وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينهما وكذا أيوجب الغسل
 النفس وهو دم يخرج من الرحم عقب الولادة وهذا يفيد أنها لو ولد

لا يغسل على الغسل به في الدين

ولم ترد ما لا تكون نفساً ولا يجب عليها الغسل وهو قول أبي يوسف لا يترلق بالنفاس
ولم يوجد إلا أن عند أبي خنيفة يجب احتياطاً لأن الولادة لا تخلو غلباً عن دم ولو قليلاً
وفي مثله يقام السبب مقام السبب ثم وجوب الغسل للصلاة ونحوها عند انقطاع
الحيض والنفاس ثابت بالإجماع وبإشارة النص على قراءة يظهر أن بالتشديد في
الحيض ودلالته في النفاس ومن استيقظ من منامه فوجد على فراشه أو ثوبه أو
فخذيه بللاً وهو أي والحال أنه يتذكر الاحتلام فإن المسئلة على ستة أوجه ثلاثة إما
أن يتذكر الاحتلام أولاً وعلى كل من التقديرين إما أن يتيقن كونه منياً أو كونه منياً
أو يشك فإن تذكر الاحتلام أن يتيقن أنه منى أو أنه منى أو شك فيه فلم يتيقن أنه
هل هو منى أو منى فعليه الغسل في الحالات الثلاث إجماعاً لأن الاحتلام يخرج
خرج المنى فيحصل عليه وأن يتيقن أنه منى لأن المنى يرق بالهواء وبجودة البدن
فيصير كالمنى أما إذا لم يتذكر الاحتلام ويقتن أنه منى أو شك هل هو منى أو منى
فكذلك يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين أيضاً إجماعاً للاحتياط وإن يتيقن
أنه منى فلا يغسل عليه في هذه الحالة عند أبي يوسف إذا لم يتذكر الاحتلام وبه
أخذ خلف بن أيوب وأبو الليث وهو أقس وعندهما يجب وهو لو طأ تقداً
من الاحتلام والنوم سبب الاحتلام وكما من رؤيا لا يتذكرها الرائي فلا يبعد أنه
احتلام ونسبه فيجب الغسل والنسب منى على قول أبي يوسف ولم ينسبه عليه فيوم
أنه يجمع عليه على أن الفتوى على قولهما وأن استيقظ فوجد في أحلياه بللاً لا يدري منى
هو أم منى أو ميت ذكر حلماً ينظر أن كان ذكره منشراً قبل النوم فلا يغسل عليه لأن
الانتشار سبب الخروج الذي فيحصل عليه وإن كان ذكره قبل النوم ساكناً فعليه الغسل
للاحتلام المذكور في الخلاف بهذه الذي ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما إذا كان الذكر
منشراً أما إذا قام قائماً أو قاعاً لعدم الاستغراق في النوم جازاً فلم يعاين سبباً لأن
سبباً خرج من على أنه هو السبب أخيراً سبب عنه المنى لا المنى أما إذا نام مضطجماً أو
الاضطجاع سبب الاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لو يتيقن أنه
أي البلل الموجود منى فعليه الغسل أيضاً ما في يتيقن المنى فظاهر ما في الاضطجاع فلا
عارض الانتفاء في السببية فيحكم بسببته للاحتلام وإن البلل منى رق احتياطاً
هذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة
يكثر وقوعها والناس عنها غافلون وهي تؤيد في الحكم في وجوب الغسل إذا يتيقن

انه مذى ولم يتذكر الاحتلام لان النوم حال ذهول وغفلة شديدة يقع فيه اغتياء فلا
 يشعر بها فتتبعن كون البلبل مذى لا يكاد يمكن الا باعتبار صورته ودرجته وتلك الصورة
 كثيرا ما يكون للمنى لسبب بعض الاغذية وغورها مما يوجب غلبة الرطوبة ودرجة الاحتلام
 والفضلات وبسبب فعل الحرارة والهواء فوجب الغسل هو الرجل وقد اوجبوه
 بالاجماع على المعقول به في الدبر مع انه ليس غالبا في كونه سببا لانزاله لاجل الاحتلام
 لكن بقي شئ وهو ان المنى اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا بد من
 دوفقه ونقاؤه عن رأس الذكر ايضا فكون البلبل ليس الا في رأس الذكر دليل ظاهر
 انه ليس بمنى سيما والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعاث الریح فايجب
 الغسل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود البلبل على الفخذ ونحوه لان الغالب
 انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قررناه وان احتلامه ولم يخرج منه شئ
 اى تذكر الاحتلام ولم ير بللا لا غسل عليه اجماعا وفي مسند ابى داود والترمذ
 من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد
 البلبل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلام ولا يجد بدلا
 قال لا غسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم ان النسيان
 شقائق الرجال فلذا قال ولكن المرأة اى احتملت ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها و
 لما في الصحيحين من حديث انس ان ام سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من
 الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتملت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضى خان
 المرأة اذا احتملت ولم يخرج منها المنى حكى عن الفقيه ابى جعفر انه ما يخرج المنى من الرحم
 الا داخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبها أخذ شمس الائمة المحلوى واليه اشار
 المحاكم الشهداء في الخصم فان قال والمرأة في الاحتلام كالرجل في احتلام الرجل لا بد من
 خروج المنى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الالبطين فيعتبر
 الخروج من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج انتهى وقال محمد بن عليهما الغسل احتياطا قال في
 التبيين لان ماها لا يكون دافعا كالرجل واذا ينزل من صدرها وبه يفتى بعض الشافعية
 كما صاحب التبيين هو برهان الدين الرغيناني من الطهارة كما تقدم عن التبيين قال
 شيخكم بحال الدين بن الهمام بعد نقله كلام التبيين فهذا التعليل يفيد ان المراد بعدم الخروج
 في قوله ولم يخرج منها انه لم تخرج فعل هذا الاوجه وجوب الغسل والمراد من رأت في حد
 ام سليم رأتها العالمة ورأتها البصيرة فانها لو رأت الانزال واستيقظت من فورها

واحسنت بيدها البلى ثم نامت فما استيقظت حتى جفت فلم تر عينها شيئا لا يسع
 القول بان لا غسل عليها مع ان لا رؤية بصير بل رؤية علم انتهى اقله هذا لا يفسد
 كونه الاوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلفة فيها وهي ما ذا احتلمت ووجبت
 الانزال ولم تربلا ولم يخرج منها المني فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الغسل وبه
 اخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح الحديث ام سليم سوائه كانت الرؤية بمعنى
 البصر ومعنى العلم فانها لم ترى الماء بعينها ولا علمت خروجه اللهم الا ان ادعى ان
 المراد برؤية المحرم ولكن لا دليل له على ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد
 انها يجب عليها الغسل وبها خذ حصا التجنيس مع الاماها تقدم وهو ليس بقوى اذ لا
 اثر في نزول ما فيها من صلتها غير دافق في وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج
 من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من رأس الذكرك فكان الرجل لو غسل
 منيه عن الصلابة لدق والشهوة لا يجب عليه الغسل ما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير
 كذلك المرأة اذا انفصل بينها عن صدرها فما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب
 الغسل الى ان في مسئلتنا لم يعلم انفصال منيهما عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم
 لا يفتقر له فكيف يجب عليها الغسل نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام
 يجب عليها الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب لغسل احتياطا وهو غير بعيد
 الا من حيث ان ماءها اذا لم يزل فقابل سيلانا يلزم اما عدم الخروج ان لم يكن الفرج
 في صلب او عدم العود ان كان في صلب فليتأمل ولو جامع او احتلم واغسل قبل
 ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المني وجب عليها الغسل ثانيا عند ابي حنيفة
 ومحمد ورحمهما الله خلافا لابي يوسف وقد قد مناه ولو افاق السكران فوجد منيا
 فعليه الغسل كما في النائم وان وجد منيا فلا غسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه
 والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمغمى عليه ان المني والمذبح لا بد لهما
 من سبب قد ظهر سبب المني في النوم وهو الاحتلام تذكر او لا لان النوم مظنة الاحتلام
 فيحال عليه بخلاف السكر والاعمى وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على الفراش
 والحال ان كل واحد منهما ينكر الاحتلام اي لا يذكركه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل وجب عليهما الغسل احتياطا لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان
 للمني طويلا فعلى الرجل لان منيه يدفق فيقع طويلا وان كان مدورا فعلى المرأة
 لان منيهما يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال

فان
 كان
 من
 الفرج

فان
 كان
 من
 الفرج

عدل منكبا اوراس الذكرك منك افقع منه في بقعة واحدة وان امتد من المرأة بسبب
 مرور عضو وغوه عليه في القلب وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فن الرجل وان كان
 اصفر رقيقا فن المرأة ويقال عليها ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاعذية والامثلية
 هو الاولى وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه السلام
 في حديثك ام سليله ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه
 فذلك باختيار الغالب عدم العادم من فروج قالت معي جني بأتني في النوم مراد
 اجد لذة لذة الوقاع اتفقوا على انه لا غسل عليها ولا يغني انه مقيدها اذ لم تنزل
 فان انزلت وجب الغسل لانه كالاختلال ولوجوبه معتمدا دون الفرج ووصل
 النخا الى رحمها لا غسل عليها لقعد الايلاج وانزال فان رجلت منه وجب الغسل
 لانه دليل الانزال وتظهر فائدته في عادة ما صلت به ذلك الجماع الى الاستبراء
 بسبب فركه اقلوا ولا شك ان يوجب غسلها بمجرد انزالها الى رحمها
 وهو خلاف الاعم الذي هو ظاهر الرواية قال في التباخانية وفي ظاهر الرواية يشترط
 الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى وان افضل منها عني
 ولم يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لا غسل عليها وفي الفتا وهو الاصح
 اغتسلت ثم خرج منها من الفرج لا يلزمها عادة الغسل لان قبلة حصوله تحملت به فخرج
 احتلاما وعلم كنهه فلما افضل المتى عن الصلب شد ذكره وصل من غير غسل عتبت
 لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امراته البالغة
 الغسل لوجوب سواراة الحشفة بعد توجب الخطاب لا غسل على الغلام لانعدام الخطاب
 الا ان يقر به بخلافه كما يقر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة
 فتشبهت بالجراب على العكس وذكر صبي لا يشتهي بمنزلة الاصبع وفي وجوب الغسل با دخال
 الاصبع في القبل او الدبر خلافه والاولى ان يوجب القبل اذا قصد الاستمتاع لعلية الشوق
 لان الشهوة فمن غالبية فيقام السبب مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر بعد
 وعلى هذا ذكر عبد الحميد وذكر الميت وما يصنع من خشب او غيره بال فخرج
 منه متى ان كان ذكره منتشر فعليه الغسل لوجوب الشهوة والا فلا لقعد هار أي
 من فريضة انه في اجمع فانتبه ولم يرد بالانتم بعد ساعة خرج منه مذى لا يجب الغسل
 وان خرج منه فوجب استحمام الصبي الصبية الاحتلام لان به البلوغ وانزالا على
 وجه الدفع والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب لما قوبه عقيب الانزال فهو سابق على

روي
 في
 ج
 في
 في
 في

الخطب + وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال
 قاضي خان والاحوط وجوب الغسل في الغسل كلها والله سبحانه اعلم وما فرأى الغسل في
 فالتعمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اى باقيه فان غسل للتعصدة والاستنشاق
 من جملة البدن وليس السائر بمعنى الجميع كما توهمه كثير من الناس وهذا ما لك و
 الشافعي التعمضة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء لما قوله تعالى واكثروا
 طهورا فانه امر بتطهير جميع البدن الا ان ما تم ذكره يصل الماء اليه حقيقة او حكما كالحرج
 خارج فبالان الوضوء لان الماء وره فيه غسل الوجه والوجهة بينهما ممددة و
 عدلها من الفطرة في الحديث لا ينبغي الوجوب لان الفطرة مستعمل بمعنى الدين و
 مع ما هو سنة اتفاقا لا يعين سنتها لان القرآن في الظاهر لا يوجب الشتر في الحكم
 على ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا في بعض الروايات
 المختار وهو واجب عند الشافعي فلا معارضة في الحديث لدليلنا فسلم وابوبنا
 الماء الى منابت الشعر فمن ان كشت اى لو كان الشعر كثيفا بالاجماع وكذا يفرغ ايضا
 الماء الى اثناء اللحية واتناء الشعر من الرأس البدن حتى لو كان الشعر مستلبا ولم يصل الماء الى
 اثناءه لا يهود الغسل لما في الآية من صيغة البالغة والشكك والمرأة في الاغتسال كالرجل في وجوب
 تعمير جميع الشعر والبشرة ولكن الشعر للستر سئل اى لنا زامن ذواتها جميع ذواته وهي المصلحة من
 الشعر غسله موضع اى ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعره الماء في سلم وغيرها
 حدثت ام سلمة قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد ضعفا ورأى فانقضه في غسلها
 فقال لا انما يكفينك ان تحق رأسك ثلث حشيات ثم يقيمن عليك الماء فتغسلن وفي رواية
 فانقضه العيصنة والجنابة قال لا الى آخره وفي سلم انه بلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو بن العاص كان
 يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عجب الابن عمرو يا امر النساء اذا
 اغتسلن ان ينقضن رؤسهن افلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت اغتسل افأمر
 الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحدا وما ازيد ان افرع على رأسي ثلث افرعات لا يقال
 ان هذا معارض للكتاب لا فانقول مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس من متصل به فنقل
 الى صلب فعلنا بعقضى الاتصال في حق الرجال وبمقتضى الانفصال في حق النساء دفعا للحرج
 اذا لا يمكن حلقه ولان مواضع الضرورة قد خست من الآية كد اخل العينين فخص
 بالحديث ايضا المحرج ولا يجب بل ذواتها ومثلوها البقالي الصحيح انه
 يجب غسل الذوايب وان جاوزت القدمين في ميسوط بكر في وجوب اتصال

الماء الى شعب عناقصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذواتها هو
الصحيح وكذا صحه غيره وهو الوجه للصبر المذكور في الحديث والحرم وهذا اذا كانت
مضفورة وان كانت منقوصة يفتر من عليها ايصال الماء الى اثنتيها اتفاقا لعدم الحرج ثم
سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر اجماعا هو في حق المرأة بخلاف الرجل لا
لا ضرورة في حقها لان المكان المحق كذا ذكره اى هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل
في جوب نفق الصغيرة وعدمه في غيبة الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا اصغر
شعره كما يفعل العلويون اى المتشبهون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه بضم
يضمهم من كان من غير فاطمة رضي الله عنها والاتراك جمع ترك بضم تاء جتم
كالعرب ورنه ليجب ايصال الماء الى اثناء الشعر اى هل يجب عليه ايصال الماء الى خلا
شعره ام لا عن الحنفية رحمه الله روايتان نظر الى العادة والى عدم الضرورة وذكر
صدر الشهيد انه اى الشان يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة
وللا حياط قال في الحاشية وفي شعر الرجل يفتر من ايصال الماء الى المسترسل ولم
يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح لا يمتنع المبالغة في الايمع مع عدم الضرورة
المخصص في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول الله عليه وسلم
قال من ترك موضع شعرة من الجنابة لم يغسله فعل به كذا او كذا من النار قال علي
من شعر عادية واسى اى شعر رأسي فلا اتركه بل احلقه مخافة ان لا يصيب
الماء امرأة اغتسلت هل تتكلف في ايصال الماء الى ثقب القروط ام لا والقرط بضم
القاف واسكان الراء ما يعلق في شحمة الاذن قال اى محمد في الاصل وهذا داب
صاحب المحيط يذكر لفظ قال ومواده ذلك تتكلف فيه اى في ايصال الماء الى ثقب
القروط كما تتكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان
غلب على قلبها ان الماء لا يدخله الا بتكلف تتكلف وان غلبت ضرورة لا تتكلف سواء كان
القروط في يد ام لا وان انضم الثقب بعد نزع القروط وصار محال ان امر عليه الماء يدخله
ان غفل لا فلا بد من امر او لا تتكلف لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان الحرج
مدفع واذا وضع السلسلة في المرأة باعتبار الغالب لا فلا فرق بينهما وبين الرجل كذا في قول
اغتسلت وقد كان الشان بقى في ظفارها عجيب قد جعله يجر غسلها وكذا الوضوء لا
فرق بين المرأة والرجل لان في العجين لزوجة وصلاية منع نفوذ الماء وقال
بعضهم يكون الغسل لانه لا يمنع والاول اطهر ولو بقي الدرن اسم السو سخي

ايصال الماء الى
ثقب القروط

في الاطفا جاز الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوى فيه اى في الحكم المذكور
 للمدنى اى ساكن المدينة والقروى اى - اكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للقروى لان درنة من التراب والطين فيغذه الماء ولا يجوز للمدنى لانه من الودك
 فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح قاله الدبوسي وقال الصغار يجب الايصال الى ما
 تحته ان طال الظفر وهو حسن والاقلعت الذي لم يمتحن اذا اغتسل ولم يبدل
 الماء داخل الجلدة قال بعضهم يجوز غسله قال القاضي خان لانه خلقى وقال بعضهم
 لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا انزل اليه انتقص الوضوء
 والى اذ اخرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا مسح الزبلى في شرح الكزوق قال
 اليونان لا يجزئ تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كما لا الدين بن الهمام
 الاصح الاول للحرج لا لكونه خلقا اقول الحرج غير مسلم وكونه خلقا لا اثر له فالتانى
 هو الاصح للامر بالتطهير وان خرج بواه حتى صار في قلفته فعليه الوضوء بالاجماع
 وان لم اى ولو لم يظهر الى خارج القلفة كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان في
 غيرهما رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره قال بعضهما ان
 كان ذا ثداء على قد الحمصه لا يجوز غسله وان كان قد الحمصه او اقل يجوز بناء
 على فساد الصوم بالاول فكان للفم بالنظر اليه حكم الظاهر دون الثانى على ما ذكر
 في خزائن الاكمل ان المفسد للصوم ما يزيد على مفسد الحمصه وقد رجعت
 عفوقان له بالنظر اليه حكم الباطن قال في الخلاصة ان كان كثيرا يستبين للنظر
 كما في سقوط السن يجب الايصال للماء وان كان قليلا كان عفوا فان كان في فواحه ثقب فيها
 شيء يوصل الماء اليه وفي الفتاوى بابا لنون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحت
 في الغسل من الجنبه جاز لان الماء شى لطيف يصل تحته غالباً قال صاحب الخلاصة وبه
 وقال بعضهم ان كان صلبا مصنوعا مضمنا كذا بحيث تدخلت اجزؤه وصار
 له لزوجة وعلاكة كالعجين لا يجوز غسله قل اوكثر وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء
 عدم الضرورة والحرج بخلاف الصوم فان في التمر عن بقائه في الاسنان وسبقه الى
 الحلق مع الريق حرجا ولا حرج في اذالته في الغسل فاقر قاعلي ان الاكثرين على ان قد
 الحمصه مفسد للصوم والعفواء منه وذكر في المحيط اذا كان على ظاهر يده
 جلد سمك او خبز مصنوع قد جهت واغتسل او توضأ ولم يصل الماء الى ما
 لم يجز وكذا الدرن الياس في اذنت لو جوب تعميم الغسل للدرن جميعه

الأشياء يمنع اتصالها وقال في الذخيرة في مسئلة الغاء بان خلطته او اخضبت
 به وبقي من جرمه على بدنهما والطين والودن اذ ابقيا على البدن يجزى في وضوئهم
 للضرورة وان الماء ينفذه للتخليل وعدم لزوجه وصلابته وعليه الفتوى اذ
 للعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن وان كان برجله شقاق فجعل في
 النخيم او المرم ان كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز غسله ووضوئه وان كان يضر
 يجوز اذ المرء على ظاهر ذلك وايصال الماء الى داخل السرة فرض للآية وكذا
 الاستنجاء بالماء عند العسل فرض لان موضع من جملة البدن وان لم اى لو
 يكن عليه اى على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكيمية وهي
 الجنابة وكذا التخليل الاصابع من اليدين والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض
 ان كانت الاصابع منضمة لا يدخله الماء بلا تخليل غير مفتوحة بحيث يدخلها
 الماء كلفة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو اى التخليل سنة وقد تقدم و
 كذا انقاء البشرة اى غسلها باسالة الماء عليها والبشرة ظاهرة الجلد وبلى الشعر
 فرض ايضا لصيغة التكلف في الآية ولقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر وانقوا
 البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنابة والجموع حديث واحد وروى
 ابو داود من رواية ابي هريرة لكنه ضعيف والآية كافية في الاستدلال ولو بقي شيء
 من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اى ولو كان ذلك الشيء قليلا
 بقلة أو سيرة لم يجز سيقا جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذ اكان لا
 عليه وجب السنة وبلغ الماء الغمكه والا فلا وفي واقعات الناطق لا يخرج عن الجنابة
 بالشرب سواء شرب على جالسنة او على غير وجب السنة مالم يحرق في الخلاصة وهذا هو
 ولو تركها اى ترك المضمضة والاستنشاق او لمعت من اى موضع كان من البدن ناسيا
 فعل ثم تذكر ذلك يتضمن او يستنشق ويفسل المعتو ويعيد صلى ان كان فرضا لعدم
 صحته وان كان نفلا فلا عمد محتمة شرع و سنة العسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء
 الصلوة من غير استثناء مسم الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية لا كما روى الحسن انه لا
 عيسم وأسء الا غسل الرجلين فانه يخرج اذا كان قائما في يستنقع الماء وعلى تراب بحيث
 يحتاج الى غسلها بعد ذلك اسالوقام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها مرة اخرى
 فلا يؤخر غسلها كذا في الهداية وغيرها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالطين وغیره
 عن بدن ان كانت اى ان وجدت على بدن نجاسة تم يصب الماء على راسه وسائر

جسده ثلاثا ما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وصنعت للبي
 صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلهما ثم أدخل عينيه في الأقدام
 فأفرغ بها على فرجه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدللكهما دلكا شديدا
 ثم غسلهما فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفرغ على رأسه ثلاثا حتى
 ملأ كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تيمم فغسل قدميه فتناولته بأفهامه يأخذة فلفظ
 فهو يفيض يديه ثم كفيته الصب قال ثمسل الأئمة الحولاني فيفيض على منكبيه الأيمن ثلاثا
 ثم الأيسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالأيمن ثم بالرأس ثم بالأيسر وقيل
 يبدأ بالرأس ثم بالأيمن ثم بالأيسر هو ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر الحديث ينبغي القول
 عليه ولو اغتسل ماء جاردان مكث ذلك والوضوء والغسل فقد أكمل السنة والأفلا ثم يتيمم عن
 ذلك المكان الذي احتسل فيه فيغسل رجله إن كان قيامه في مستنقع الماء كما تقدم
 الحديث محمود عليه ومن سنة الغسل أن لا يبرق الماء وأن لا يقتر لما تقدم في الوضوء
 أو أن لا يستقبل القبلة وقت الغسل أن كانت عورته مكشوفة وأن كان مترزا فلا بأس
 وأن يدل كل أعضائه مبالغة في التطهر في المرة الأولى ليعم الماء البدن في الرتين آخر
 ذلك في الغسل سنة وليس بواجب إلا في رواية عن أبي يوسف لخصوص صفة
 أطهر وفيه بخلاف الوضوء فإنه بلفظ الغسل وأن يغتسل في موضع لا يراه
 أحد لاحتمال بدو العورة حال الاعتسال أو اللبس والحديث يعلى بن أمية أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله حيي ستير يحب الحياء والتستر فإذا اغتسل
 أحدكم فليستثر وراءه أبود أو د وفي القنية عليه من الغسل وهناك رجال لا يبدؤ
 وإن داوه ويقتارها هو استرو المرأة تؤخره يعني أن كانت بين الرجال والمرأة بين
 النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظره يقوله ويغسل على شخص سائمه
 ستره فيأتي بفي القوم لا يتأخر وليس بالاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخره
 انتهى فإن أريد بقوله وإن داوه وبقول الآخر وما أمته ستره وروية ماسوا العورة فلا كلام أن
 أريد العورة كما قال البرزاني كتبت أزاره في الحمام لغسله وعصره لا يأمن لعدم امكان تطهيره
 بدنو الأثم على الناظر فغير مسلم لأن النهي مقدم على فعل المأمور كما تقدم وللغسل
 حائل وهو التيمم لا يجوز كسف العورة عند من لا يجوز نظره إليها لأجله ولذا انفصل
 البرزاني عقيب تلك المسئلة عن الرستغنى أنه قال لاختفاء أنه أراد الكسف في الموضع
 أنه لذلك لا مطلقا قال البرزاني وهو الحق بل ذكر في جواز الكسف في الخدمة

في التقنية اختلافا فقال الجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره او لحلق العانة يانثر وقيل
 يجوز في مدة اليسير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويتجرد زوجته للجماع
 ايضا اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وبالحيلة فلا ضرورة في
 كشف العورة للغسل عند من لا يجوز نظره اليها لان له خلفا بخلاف الختان ونحوه و
 يستحب ان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس اوعيه اما كلام النام فلما تقدم في الوضوء
 واما غيره من الذكر والدعاء فلانه في مصباح الماء المستعمل ومحل الاوصار اى الاوسا
 والاقدار ويستحب ان يمسح به نه بمنديل بعد الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها
 قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خروفاً يتشفت بها بعد الوضوء رواه الترمذي وهو ضعيف
 ولكن يجوز العمل بالضعيف في الغضائل وان يغسل رجله بعد لبس لا قبله مسارعة
 الى الشتر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة واما النية
 فليست بشروط في الوضوء والاعتمال عندنا حتى ان الحجب اذا اغتسل في الماء الجار
 او في الحوض الكبير للبرد قيد بالكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلط الذي في سائل
 البشر على ما يأتي ان شاء الله تعالى او قام في المطر الشديد وقصص استثنى
 يخرج من الجنابة عندنا خلافا للامة الثالثة استدلو بقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور وتقدم فيه انما صحته الاعمال
 فيفيد ان ما لانية فيه من الاعمال لا صحته له وامحيا بنا رحمهم الله اجابوا بان تقدم
 حكم الاعمال والحكم مستوع الى دينوى وهو الصحة واخرى وهو الثواب وقالوا
 الثواب مراد بالاجماع فلا يبقى العصة مرادة بناء على ان الحكم من قبل المشترك ولاعم المشترك
 او مقتضى ولاعموم له ايضا فاورد عليهم منع كون الحكم مشتركاً او مقتضى بل هو من التواط
 المسمى بالمطلق فيشمل ما تحتة دينويا واخرى فاحتاجوا الى التكلف في التفصيص عنه و
 ايضا اورد ان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقتم على اشتراطها
 فيها وانها لا صحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقد هو التواط
 الا ان ما كان المقصود منه هو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ افات الثواب فلا صحة له
 ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الجهة لا بد
 من النية وجهة كونه مشروطا للصلوة كطهارة الثوب غزها ومن هذه الحيثية لا يفتر
 النية لان كونه مشروطا لا يشترط في كونه عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة
 فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحد لفظ فانه يدل على عدم صحة العبادات بدون

فان الاعمال بالنيات

النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان يراد
 من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية تبدل والنية
 ولا ان تراد الاعمال الشرعية جميعها بعبادات او معاملات لعدم توقف صحة
 المعاملات على النية بالاتفاق فحين ان يراد العبادات او متعلق الثواب العقاب حينئذ
 النزاع الحقيقي في ان الطهارة الحكيمة هل هي عبادة ليس عنرا وهي من جملة الافعال العادية
 الطبيعية التي تحقق حسانا وجد فيها نية القرينة كانت عبادة يثاب عليها والا فلا مع تحققها
 كما في سائر الحركات والسكنات في الافعال التروك التي لها تحقق في الوجود حسانا نوى
 بها قرينة اثيب عليها او معصية استحق العقاب عليها والا فلا ثواب لا استحقاق عقاب فقالوا
 هي عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل للشرع
 طاهر حقيقة ليس عليه شئ يقتضي العقل والعادة غسله فكان ايجاب غسله استعبادا
 محضنا وقلنا بل نفس غسل البدن او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عاقل
 فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب غفوه وايجابه في بعض الاحوال لا يخرج عن هذه الحقيقة
 كما يجاب اخذ الزينة وهى ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب ستر العورة اذا
 نوى به القرينة يكون عبادة وان لم ينو به القرينة فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة
 والشروط توافر انما يراد وجودها لا وجودها قصد افكذ الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة
 امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لان العقل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم
 غسل موضع نظيف لا نافع لوقا لو كان منفردا في بيت مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال
 آمن من هجوم احد فالعقل والعادة لا يستقيم الكشف مع ان السهر في الصلوة لا يتم الا
 في هذه الحالة مع ان النية ليست شرطا اذ اذا اتي ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء
 ما يدل على اشتراط النية وهو كون الامر بالغسل خرج محرج الجزاء في تنقيده فكانه قيل
 اغسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلوة وكان نظيره قوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ
 فتمير قتيلا آية حيث يشترط القربى بنية هذه الكفارة فكذلك هنا قلنا هذا مسلم فيما كان
 حكما مستقلا غير بشرط يراعى تابع لان الشرط وجوده مطلقا لا وجوده قصد كما في قوله
 اذ اورد للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الآية لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذلك
 هذا وكان كما اذا قيل دخلت على امير فترين فانزلتوزن لاهرا خرو دخل عليه فترين لا يلازم
 لكون المقصود الدخول عليه بالزينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون التزين
 الدخول ليس غير فالحاصل ان لا دليل لهم على ان شرط الصلوة غيره

هو عبادة واحدة النية من الحديث والآيات لقوله تعالى وما أمر إلا بالعبادة والله
 مخلصين للدين انما دل على شرط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وبما ذكرنا ظهر
 الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظا في ذاته بل حدها في الغالب
 فشرطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس الآية الا امر بمحو الوجه والابتسار الصبيح
 وهو فعل حسي وقد وجد فصار كما لو قال الملك من دخل على فليتبذل شخص لا مر اخر
 ثم دخل عليه بتلك الحال فانه يكون ممثلا لان الشرط يراعى وجوده لا قصده
 كما تقدم بعينه فحتاج على رفر الى دليل كون الشرط فيه مسحا هو عبادة وكونه
 غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد للآخر
 الثلاثة من دليل كون الشرط غسل هو عبادة والله سبحانه اعلم بالصواب
 قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل بغير النية الا ان الكرخي استدل الى ان الوضوء
 بغير النية ليس هو الوضوء الذي امر به الشرع واذ لم ينو فقد اساء واخطا وخالف
 السنة وهكذا اقال المتقدمون من اصحابنا انه لا يشاب ولا يصير مقيما للوضوء المأمور
 به والاعتسال على احد عشر وجها بالاستقراء خمسة منها فريضة لثبوتها بالكتاب
 والاجماع العظيمين الاعتسال من الحيض والاعتسال من النفاس والاعتسال من التقا
 الحنايين اذا كان مع غيبوبة الحشفة وغيبوبة الفاي الذي لم يحن به في الاعتسال من خروج الماء
 على وجه الدق والشهوة والاعتسال من الاحتلام اذا خرج منه اى من الاحتلام و
 من سببية او من الاحتلام من ابتدائية التقى بالاتفاق او اذا خرج منه الماء
 عندها خلا فلا يبي يوسف وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعه منها
 سنة احدها غسل يوم الجمعة وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام
 من اتى منكم الجمعة فيغسل متفق عليه امر وهو للوجوب فلما كان ذلك
 في الابتداء ثم نسخ على ما جاء روى عن ابن عباس ان الناس كانوا يجاهدون بلبس
 الصوف ويعلمون غسل ظهرهم الى ان قال ثم جاء الله بالخير ولبسوا غدا الثوب
 وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذين كان يؤذى بهم بعضنا من ائمة
 او ان اللندب يدل عليه ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة قال بينما هم يطبخون
 يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فغمس به عمر رضى الله عنه فقال ما بال
 رجال يتأخرون بعد النداء فقال عفان رضى الله عنه يا امير المؤمنين ما اردت حين
 النداء ان تؤمنات ثم اقبلت فقال عمر رضى الله عنه الوضوء ايضا الرتم عمر ارسول الله

قوله
 لا يشاب ولا يصير مقيما للوضوء المأمور به

قوله
 لا يشاب ولا يصير مقيما للوضوء المأمور به

صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل فلو كان الأمر للوجوب لما
 ألقى عثمان رضي الله عنه بالصلاة وما سكت عمر والمصاهرة عن الزامه بالغسل ولو لم
 لنقل وقوله عليه السلام من تومأ يوم الجمعة فيها ومعت واعتبل فالغسل أفضل
 رواه الترمذي وصححه ولذا صح ما صاحب الهداية وغيره إن هذه الأربعة مستحب
 لا سنة لأن الوجوب إما غير مراد من الأمر كما تقدم في قصة عثمان وإذ كان
 نتم نعم كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما فإن كان الأمر للندب فلا كلام وإن كان
 للوجوب فإذا انضم الوجوب لا يتبى لندب أيضا إلا أنه قد دل الدليل على الاستحباب
 وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل فحوا أفضل ثم غسل الجمعة للصلاة عند أبي يوسف وهو
 الأصم ولليوم عند الحسن بن زياد حتى لو لم يصل لم ينال ثواب الغسل إذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند أبي يوسف ومن لا جمعة عليه يندب له الغسل عند الحسن لا عند
 يوسف والثاني غسل العيدين والأصم أنه مستحب قياسا على الجمعة لأنه يوم اجتماع مثلها
 وقد تقدم أن الأصم أن غسلها مستحب وكذلك الثالث وهو غسل عرفة مستحب أيضا
 قياسا على الجمعة للاجتماع وما روى أنه عليه السلام كان يغتسل يوم العيدين
 أنه كان يغتسل يوم عرفة فتضعيف قاله النووي وكذلك الرابع وهو الغسل عند
 الأحرار مستحب أيضا وأما ما روى الترمذي وحسنه أنه عليه السلام تجرد لأهله
 واغتسل فواقعة حال لا تستلزم الواطئة فالأمر الاستحباب قاله الشيخ كمال الدين
 بن الهمام ومن الاغتسال الندوة الغسل لدخول مكة وقوف مزدلفة و
 دخول المدينة ومن غسل الميت والحجامة لشبهة المحل والميلة القدر إذا
 والمجنون إذا فاق والمبصر إذا بلغ بالسن والكافر إذا أسلم ولم يكن جنبا ويكفي غسل
 واحد للعيد الجمعة إذا اجتمع كما يكفي لفرضي جماع وحيض وواحد منها أي من الأربعة
 واجب على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكر وكلام وهو كالأخي من الجمعة لأنه غسل
 خارج عن ذات من كلف به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره من الاغتسال
 فإن أحكامها بالنظر إلى نفس المغتسل ودليل وجوبه الإجماع وقوله عليه السلام
 للذي سقط عن بغيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في الصحيحين من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما وجوب ثم المفهوم من التقسيم أن المراد بالواجب الاستطاعة الذي
 هو دون العجز عندنا والظاهر من الآية أنه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسرور
 وغيرها وهو فرض كفاية إذا أقام به البعض سقط عن الباقي لأن المقصود

وهو قضاء حق السلام وقد وجد وان ترك اثم كل من علم به قادرا عليه كما في سائر
فروض الكفاية ثم قيل سببه حدث حل بالموت لاسترخائه فوق النوم والاعتماد
وقال الجرجاني وغيره بخلافه حدث بالموت كما في سائر المحرقات طهارة بالفضل خاصة بذكره
ولذا تنجس البئر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتنجس ولو حل ميتا قبل غسله وصلى به
لا تصح صلاته بخلاف الحديث قال السروحي في شرح الهداية وقول الجرجاني هو قول العامة
وهو الاظهر واحدها اي من الاغتسال مستحب هو غسل الكافر وقد تقدم هكذا
ذكره مطلقا غير مفيد بما اذا كان حيا ولم يكن شمس لامة السرخسي في شرحه للبسط وذكر
في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة باقية بعد
اسلامه كبقاء صفة الحدث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن قال قاضيان لا هو وجوب الغسل
الغسل كله فروع ان اجنب المرأة ثم ادركه الحيض فان شاء اغتسل وان شاء لم يغتسل
حق تطهر وكذا الحائض اذا احتلمت وجمعت فحى بالنيار والجنب اذا احتلم في
وقت الصلوة لا يأم ولا بالجنبان ينام ويعاود اهل قبل ان يغتسل ويتوضأ قال النزيل
الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نسائه بغسل واحد متفق عليه لكن يستحب
الوضوء ان اراد العادة لانه انشط عن اوسع عيدا لحدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهلته ثم اراد ان يعوذ فليؤمنا بينهما وضوء متفق
عليه لا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من افاء واحد عن معاذة قالت قالت عائشة
كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد بيني وبينه فيبادر
فاقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان رواه مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم
يفضل يديه وفاه وقال قاضي خان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل
او يشرب وان تركه فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
كان جنبا فاراد ان ياكل او ينام تؤم وضوءه للصلوة متفق عليه ولا يجوز للجنب الاكل والشرب
والنساء قراءة القرآن لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقربوا الحائض ولا الغيب شيئا من
القرآن رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما في سنن الادوية عن علي رضي
الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيء اوقالا لا يجيء عن القراءة شيئا ليس
الجنابة قال الترمذي تخد حسن صحيح وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكر
الزاهدي انه رواية ابن سماعة عن ابن حنيفة رحمه الله وان عليه الاكثر فلذا قال
المصنف يعني لا يجوز ان يقرأ آية تامة وما على قول الكرخي لا يجوز

قراءة دون الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وصاحب الكافي وجماعة
لعموم قوله عليه السلام لا تقرأ المحاض ولا الجنب شيئا من القرآن المصنف
اختار قول الطحاوي فلذا قال وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة بقصد
القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تغيب الدعاء مثل ربنا آتني الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسم
خبرنا سارا فقال الحمد لله واخبر سوء فقال فافله واذا اليه راجعون وكذا قراءة بسم الله
الرحمن الرحيم على وجه الشاء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا لا يعد
بقراءته قارئاً قال تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ الجنب
القرآن فكما لا يعد قارئاً ما دون الآية في حق جواز الصلوة حتى لا تقم به الصلوة
كذلك لا يعد به قارئاً في حق الحرمة على الجنب المحاض كذا قاله الشيخ كمال الدين بن
الحمام وعلى هذا تكون من في قوله شيئا من القرآن ببيان لا بتعيينية وينبغي ان
الآية بالقصيرة التي ليس ادونها مقدار ثلث آيات قصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
الكورئيد قارئاً وان كان دون آية حتى جازت به الصلوة واما ما على وجه الدعاء والثناء
فلا لا يعد قارئاً لان الاعمال بالنيات والالفاظ محققة فتعتبر النية ولذا لو قرأ ذلك
في الصلوة بنية الدعاء والثناء لا تقم به الصلوة ثم قيل يكره قراءة ما دون الآية ولو
على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قال في الخلاصة واما قراءة هؤلاء
دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا لانه ليس بقراءة على انه تقدم ان القرآن
لا يكره على قصد الدعاء والثناء فغيره اولى عن محمد ورواية شاذة انه يكره لما روي عن
بركيت رضي الله عنه انه كتب اللهم انا نستعينك الى آخرة والهم اهتدي فيمن هديت الى آخرة
في معصية سودتين ذكره في القنية واهل العراق يسمونها السورتين قال عبدالله بن داود
من لم يفت بالسودتين لا يضل خلفه ذكره السروجي في شرح الهداية والصحيح الاول
على انها ليست من القرآن ولا يكره التبعي للجنب المحاض والثناء بالقرآن لانه لا يعد به
قارئاً ولذا لا يجوز به الصلوة وان كانت لا تقصد به على ما يأتي ان شاء الله تعالى وكذا
لا يكره التعليم من هؤلاء الصبي وغيرهم حرفاً في كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين
وعلى قول الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية نصف آية مع القطع بينهما والمصنف
اختار قوله في الاول وهما مشق على قول الكرخي ولا يظهر له وجه وكذا اي وكما
لا يجوز للجنب والمحاض والثناء قراءة القرآن لا يجوز لهم كتابة القرآن

لأن فيه مسهم له وهو حرام وكما ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر جرمة المس
 وذكر في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضي خان لا بأس بالجنبان يذبح بالقرآن إلى الميت
 والريح على الأرض أو الوسادة عند أبي يوسف خلافاً لحمد لأنه ليس فيه مس
 القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لا موانع البياض ذكره الإمام الترمذ في
 ينبغي أن يفصل فإن كان لا ميس الصحيفة بأن وضع عليها ما يحول بينها وبين يده
 يؤخذ بقوله أبي يوسف لأنه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والافقوله محمد لأنه إن لم
 يمس المكتوب فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم أي الجنب والحائض والنفساء مس
 المصحف إلا بغلافه وكذا أكل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم ونحو ذلك لقوله تعالى
 إلا المطهرون وهذه الآية وإن قيل إن المراد ليس للوح المحفوظ الملكة لكن ظاهره منع غير
 الطاهر من مس القرآن لأنه سبق لمدح القرآن بأنه معظم مصان من جنس المطهرين
 منه وجوب تعظيمه وصيادته عن مس من ليس بمطهر وهذا على تقدير عود الصغير
 إلى الكتاب كما هو الظاهر ما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال فيكون خبراً ريثق
 النهي ولا يمتنع أن يكون بغلافه الآية وقفت صفة الجملة الواقعة صفة لا تكون طليقة و
 في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعروب حرم أن لا يمس القرآن إلا طاهر
 زوام أبو داود والترمذي عن عمار بن ياسر ولا يجوز لهم أيضاً أخذ درهم فيه سورة
 من القرآن هذا بناء على عادتهم فاهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الإخلاص و
 إلا الحكم كذلك إذا كان عليه آية قامة فلا يفتأ وله الأبصره وكذلك لا يجوز مس
 المصحف إلا بغلافه والدراهم الأبصره للحميد أيضاً لما تقدم من الدليل لأنه غير طاهر
 هذا يعني جواز الأخذ بالغلاف إذا كان الغلاف غير مشرذ أي غير مجع بك مشدود
 بعضه إلى بعض مشتق من الشيذارة وهي عجمية وإن كان الغلاف مشرذ لا يجوز الأخذ
 به ولا مسه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متجافاً عما يكون متصلاً
 به لأنه ما رتب للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين
 فقد تعارض التعصيم والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران
 في التصحيح فقال أحدهما الصحيح كذا وقال الآخر الأصح كذا فالأخذ بقوله من قال
 التعصيم أولى من الأخذ بقوله من قال الأصح لأن الصحيح مقابلة الفاسد والأصح مقابلة
 الصحيح فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح وأما ما قال التعصيم فسنذكر ذلك
 الحكم الآخر فاسد فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما وعاء رتبا

فاسد فعلى هذا الأخذ بقوله صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من ان الغلاف كان
 يجوز مسه والاختذ به هو الجدل المنفصل غير الشرز اولى من الأخذ بقوله صاحب الحيط
 هو الشرز لانه احوط والخريطة احق من الغلاف في انه لا يكره اخذ المصحف بها
 لوجود حائلين فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به اى بالاختذ عند محمد رواية لوجوب
 الحائل وفي المحيط قال بعض مشائخنا يكره للحائض من المصحف بالكم وعامةهم على انه
 لا يكره انتهى وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وان كان متصلا كما في الجدل الشرز
 وكرهه بعض مشائخنا قال صاحب الهداية ويكره مسه بالكم هو الصحيح وهو يناسب
 اختاره من عدم الجواز مع الحائل المتصل كالمجلد الشرز لان الثوب تبع له اجماعا
 ولذا لو بسط كره على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف لا يجلس على الارض
 فجلس على ثيابه وهذا لا يسها بخت ولكن يظهر بين من المجلد الشرز وبين المس
 بالكم فرق وهو ان المنوع للمس الأخذ بالكم لا يمسح مسامحا ولا لغة بخلاف الأخذ
 بالمجلد الشرز فانه يمسح مسال للقرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس على الارض فان
 العرف يمسح من جلس على ثيابه من غير حصيد ونحوه جالس على الارض وذكر في الجامع
 الصغير لا بأس بدفع المصحف واللوح الى الصبيان لانه لا ينجس بطون بالطهارة وان اردوا
 بها تغلفا واعتياد اقال في الهداية لان في المنع تنصيح حفظ القرآن وفي الاكل الطهارة
 ثم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير
 من مشائخنا من كره تعليم الصبي بان يدفع اليه مصحف او لوح علمه كلام
 تعالى وقوله المص والاحوط ان ياخذ به بكمه ويده فعه لا تعلق له بما قبله لان كلام
 الجامع الصغير في المدفع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف واللوح اليه
 لان من لا دفع وعدمه فان المس بالكم قد تقدم حكمه سواء كان لاجل الدفع الى الصبي او لغرض
 ويكره ايضا للشيخ ونحوه من تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن
 آيات وهذا التعليل يمنع من شروم الخوا ايضا وفي الخلاصة وكذا كتب الاحاديث والفقه
 عندنا ولا يصح انه لا يكره عندنا بخفة رحمه الله انه لا يمسح ما سالا للقرآن لان ما فيه من
 بمنزلة المتابع فكان كمالا لورسده خرجا فيه مصحف او ركب فوقه في السفر وان اخذ
 اى التفسير وكتبه لفقر بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذ زيادة على الحاجة
 الى اخذ المصحف لان القرآن بقراء حفظه في الغالب الخالي من التفسير والفقه وهذه الفرق افا يحتاج اليه
 قوله من كره مس القرآن بالكم ولا تكره قراءة القرآن للمحدث ظاهر اى على طهر لسانه

ثم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير

حفظ بالاجماع ويرى اصحاب السنن عن علي بن ابي طالب ^{عليه السلام} رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يخرج من حذاه خفرون القرآن ويأكل من اللحم وكان لا يهجيها الا بخمره عن قراءة
 شئ ليس الجنب اذا غسل يده وفيه فروى عن الحنفية انه لا بأس ان يمس القرآن
 او يقرأ الخ ^{عليه السلام} الدين الزاهدي ورأيت جواب ساذي فجم الائمة البخاري في الفتوى انه
 لا بأس به انتهى والعصم انه لا يجوز له لمس القرينة لبقاء الجنب لانها تجزى شيئا ولا ذوا
 كالمحدث اجماعا ويكره قراءة التوراة والانجيل للجنب قال في الفتاوى ولا ينبغي للمؤمن
 والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تعالى قال في الخلاصة
 كذا دوى عن محمد والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وبقيت
 فقوله وبقيت يظهر منه انه يفتى بقوله الطحاوي المشدود الى عدم الكراهة لكن ^{الصحيح}
 الكراهة لان ما بدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب هو واجب التعظيم والقرآن
 واذا اجتمع المحرم واليحمى غلب المحرم وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولهذا
 ظهر من اد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل من الشافعية
 فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم بدلوها عن اخرها وكونه منسوخا
 لا يجوز جبهه عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن واذا اراد الجنب الاكل
 والشرب ينبغي له ان يغسل يده وفيه تمياكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل
 كذا اما ما يدين وشرب الماء المستعمل مكره لزالة الغفاسة الحكيمية به وحمل المأكول على الشرب
 وقال قاضي خان يستحب له لا بأس بتركه والاول اولى وقد قيل انه يورث الفقرة هذا
 بخلاف الحائض لان سورها لا يصير مستعملا لمه تخاطب بالاعتسال ويكره كتابة
 القرآن واسماء الله تعالى على المصلي اي السجادة وكذا على السارد في الجدران وما
 يفرش لانه يعرض للامتنان ويكره دخول المحرم الى الخلا وفي اصحها ثم فيه شئ من القرآن
 او من اسمائه تعالى لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان يجعل فصل الى باطن الكهنة ولو
 كان ما فيه شئ من القرآن او من اسمائه تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان مغشوا في شئ و
 الخزواولى وكذا في كمال يجوز للجنب الحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مكره بخروجهم
 دخول المسجد لغرض ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور الى المردول لقوله
 عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة تشارعت في المسجد وجها هذه
 البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد لمخاض ولا حب ولا ابوداود من شئ جاز
 وابن ماجه والبخاري في تأريخ الكبير قال الخطابي ضعف هذا الحديث وقالوا قلنا

يكره قراءة التوراة والانجيل

يكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على الجدران

بجهول قال المذري فيما حكاه نظرتان اقلت ابن خليفة ويقال فليت ابن خليفة
 العامري ويقال لذهل كنيته ابو حسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثوري
 وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما رى به بأسا وحكى البخاري انه سمع من جيرة ثقات
 ثقة وهي جيرة بنت دجانه بكسر الدال وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور والحجبة عليه
 ديناه ولا حجة لم في قوله تعالى ولا جنبا الاعابري سبيل على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة في
 سكارى ولا حال كونكم جنبا الاعابري سبيل لان تغلبوا مواضع مجاز لا دليل عليه هو خلا
 الاصل ومفهوم المخالفة في الاعابري سبيل لا يصح دليل لانه مختلف فيه ففندنا الشك
 كيف وسبيلنا النزول ينافي ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما
 وشربا وادعاه فامر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا
 وشربوا فلما اقلوا وجاء وقت صلاة للفرب قدموا احدهم ليصلي بهم فقرا عبد ما
 تعبدون انتم عابدون ما عبد فنزلت الآية فصار للمسبب نفس الصلوة لا موضعها حتى
 عنه وللصلى لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنبا غير مغتسلين في حال من الاحوال حتى تغتسلوا
 الاحال كونكم عابري سبيل اي مسافرين فاستثنى من النهي عن الصلوة بلا اعتكاف حال السفر
 ثم بين حكم السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الآية فوجب التيمم وابعاد الصلوة
 به بلا اعتكاف اذ المريد واما وبالحجاة فالاستبدال بالآية مختلفة فكانت مستثناة
 الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه واذ احتلم
 في السجود يقيم للخروج اذ لم يمتص من لصل وغيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع
 التيمم للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات ولكن لا يصلى ولا يقرأ لعدم الضرورة
 في ذلك فروع تكراه قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والمغسل والحمام
 محذور لا تكراه في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج
 والمغسل والحمام الا حرا فراه في الحمام ان تكراه اذا قرأ جهر فان قرأ في نفسه
 لا بأس به هو المختار وكذا التعميد والتسليم وكذا الايقرأ اذا كانت عودته
 مكشوفة او امرأة هناك فغسل مكشوفة او في الحمام لم يكشف فان لم يكن فلا
 بأس به وفي فتاوى قاضي خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وحكان
 الحمام طاهر لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه
 ولا يرفع صوته لا بأس ولا بأس بالتسليم والتلهيل وان رفع صوته بذلك فسمي بقيت هذا
 البحث عند الكلام على القراءه القرآن ان شاء الله تعالى

م وقال الدارقطني صالح وقال البخاري في جيرة

عنه قوله القرآن فمغسل والحمام وان كان مكشوف لم يقرأ

فصل في التيمم *

ذكره لمناسبة ما تقدم من مسألة الاحتلام في المسجد والتيمم له
ان كان الاولى ان يقدم بحث المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهو
في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهر به على وجه مخصوص
والاصل فيه قوله تعالى فلم يجدها وما روي فيتموا صعيدا طيبا الآية وما روي في
انه كان يعزب في ابل له وتصيبه الجنابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له
الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليجسه بشوته
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية للترمذي طهور المسلم
الباقى بحاله ويعزب اى يبعد وللتيمم ركن وشروط لابد من معرفتها لتوقف الاتيان
به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما اما ركنه فضررتان ضربة للوجه وضربة
للدراعيين ولما احتقل لفظ الدراعين عدم تناول الكفين قال يعنى اليدان
الرفيعين لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة للدراعين الى
الرفيعين رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الا فاطى الى جابر بن
عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يجزه الدارقطني بحاله
كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان متكلم فيه مردود وما ورد في حديث عمار بن
انّه عليه السلام قال له انا يكفيك ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربة
ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه محمول على ان المراد بالكفين الدراعين
اطلاقا لا اسم الجز على الكل والمراد ظاهرهما مع الباقى وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا
لمن عمن الغرض المسح الى الكوعين فقط لم ينعمان ضربة واحدة تكفى للوجه الكفين لمن
زعم انه تلكت ضربات وصوتها اى صفة التيمم على الوجه اليسنون ان يضرب يديه
على الارض وعلى ما هو من جنس الارض كما سياتى ان شاء الله فينفضهما بان يضرب بجا
يديه مما يلي الابهام احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن
ابن يوسف والقصد الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه مستوعبا
لأنه يضرب ضربة اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من
الاصابع الى الرفقين بان يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى
من رؤس الاصابع الى الرفق ويمسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراعه اليمنى
الى الرسغ ويمسح بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل

بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية فاقلاعن زاد الفقهاء أنه الاحوط قال حافظ الدين
 البرزنجي لو مسح بكرة الكتف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات اراد ما
 ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز في مسح الخف الرب
 واقل ما يجزئ ثلث اصابع ثم الضرورة من جملة التيمم حتى لو ضرب يده قبل
 ان يمسح بها وجهه لم يحدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام ابو الشجاع لظاهر الحديث
 التيمم ضرورة للوجه الى آخره فقد اتى ببعض التيمم ثم لم يحدث فيفقضه كما ينقض
 الكل وصار كما لو حصل الحديث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض الكل والامام الاستيحي
 عليه السلام يجوز لمن مالا كفيه الوضوء ثم لم يحدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه شي فاصح في
 فتاويه الاول والاحوط واستيعاب لعنوين بالمسح واجب اي فرض عند الكرخي في ظاهر
 الرواية اي الرواية الظاهرة عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا لم يفسد يده من
 مواضع التيمم لا يجوز التيمم كما في الوضوء روى الحسن بن زياد عن اصحابنا الله
 في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي خيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب
 لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين بلا مسح يجزئ التيمم لان الاستيعاب
 في المسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي نظم الزند وسقي قد ار
 الدرهم عفوان زاد لم يجوز وعلى هذه الرواية نزع الخاتمة والسوار وتخليل الاله
 لا يجب على تلك الرواية الاولى يجب نزع الخاتمة وسوار المرأة وتخليل الاصابع ونيف
 اي يجب ان يخطا بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا تاما فانها هي
 الصحيحة فانه وان كان مسح الكتف مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب واجب و
 ما قام مقام غيره يراعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لا صفة نفسه وشروطه بخلاف
 مسح الخف لانه لم يقم مقام الغسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة وخصه ابتداء
 وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون في الخلا
 لولم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز وروى عن محمد بن عيسى لم يمسح بلا مسح
 لا يجوز به يحتمل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المعنى ان يكون بناء على
 ذكره الزند وسقي ومن هو مقطوع اليدين من الرضتين اذا تيمم يمسح موضع
 القطع وهو طرف عظم العنق لانه من الفرق اذ الفرق نهاية كل من عظم
 الساعد والعنق وفي الوضوء يجب غسله واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للزفر رحمه الله وهو يقول انه خلف عن الزفر

فلا يخالفه في وصفه ونحن فرقنا بان في التيمم دلالة على النية من حيث
 المعنى فانه ينبثق عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبثق عنه
 المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبثق عنه من معنى القصد ذلك هو النية وبان
 المزاج ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير للتطهير الا بالقصد قلوا صاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون متيحاً ما لم ينو التطهير مطلقاً
 او لقربة مقصودة تصح منه حالاً ولا تقم الا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدث او
 الجنابة ونحوها في الصحيح خلافاً لآله ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك لان التيمم
 لكل بصفة واحدة فلا يميز الا بالتعيين وجب الصحيح ما تقدم ان القصور وقوعه طهارة
 لقربة مقصودة الى آخره وقد وجد في الكل فلا يفتقر الى التعيين وكذا اطلب الماء شرطاً اذا
 غلب على ظنه اي ظن من احتاج الى الطهارة ان هناك في المكان الذي هو فيه ماء
 لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطفت ادم الوجد ان على الشرط والغالب كالمحقق فبن
 غلب على ظنه وجود الماء فهو كالواجده فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبته ظن
 بعدم الوجد بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان
 العرفات لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو او اخبر به ائمة
 بالماء انه موجود فحق حصل شئ من هذه الأمور الثلاثة وجب الطلب للماء
 بالاجماع فيطلبه مينا ويسارقاً قد دخلوه وهي ثلثمائة خطوة الى اربعمائة وقيل
 قدر مائة تسعم ولا يلزمه ان يطلبه مقدماً بل من كل جانب المزوم الضرور
 اما به خاصة ان سارت رفته او بهم جميعاً ان انظروه ويشترط في الخبر ان
 يكون مكلفاً عداً لا اوفاليد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الدنيا
 واما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ان هناك ماء
 ولم يخبر به ممن خبره ملزم او كان في العلوات لآ في العرفات هكذا وقع في النسخ
 ونواجه لو اذ الكون في العلوات ليس قسيم عدم غلبة الظن بل لا بد من اجتماع
 فليست امل وحينئذ عندنا لا يجب الطلب خلافاً للشافعي فانه يقول يجب الطلب لا يجوز
 التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة الظن بوجود الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء
 ولا يقال ما وجد الا بعد ما طلب نحن لانسلم هذه القضية الأخيرة لان لفظ وجد
 ما وجد فلا يطلق على الله سبحانه قال تعالى وجداً ما صابوا وجداً لاكثرهم من عملهم
 استعماله معنى الطلب فحقه عز وجل ولو اخبر اثنان عداً بعدم الماء عند غلبة الظن

لا يلزم طلب الماء مقدماً بل قد روي في التيمم

ونحوها جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات لتعمول
 الالتزام ايضا بخلاف الشهادة وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء فالحاصل ان
 شروط التيمم خمسة النية والسهم والصعيد وكونه طاهرا والعذر وهو العجز عن
 استعمال الماء حقيقة او حكما وازاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه لان المراد
 منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالاً وهي لا يتصور من غير السلام والدليل
 على كون العجز شرطاً عبارة الآية ودلالته فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يدل على
 على ان المرض شرط وبذلك لا يثبت على بقية الأعداء فانها اما مثله او فوق في الحرم المكة
 على سبيل التأكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج حق ان المريض اذا
 خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البرزخ
 المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك اما بقوله الظن عن اشارة او تجزئة
 او باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الضيق وقيل عدلته شرط وقال الشافعي لا
 يباح له التيمم بمجرد خوف الازدیاد والابطال ما لم يخف تلف نفس وعصا ويزيد
 ظاهر النص حيث اطلق المرض ولو لا ان سياق الآية اخبر ما ليس فيه حرج لكن عجز
 المرض مبني اولاً ولم يلزم منه ضرراً الا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
 دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك يصدق بما قلنا ففي ما ليس كذلك
 غير مراد ولذلك ذكر الاسيبغالي في شرحه فقال حب على جميع جسده جازاً
 او على اكثره اي اكثر جسده جراحة او به جدرى بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال
 فانه تيمم والاصل فيه ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر
 الأكثر فان كان الأكثر مجرداً او مقرحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه تيمم ولا
 يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به وان كان لا يضره باستعمال الماء مع التيمم لاجل
 الجرح كما هو من هب الشافعي لئلا يجمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزئ
 فهي لاحد هاهنا ولا فائدة في الآخر وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها او على
 اكثرها جراحة يقيم ولا يجب غسل الصبي والتيمم لاجل الجرح وان كان على اقله
 اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه جراحة واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء
 صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره
 اي المجروح المسح وان كان يضره المسح على نفس الجراحة يشدها
 بعصابة ويمسح فوق العصابة على ما يأتي ان شاء الله تعالى كثرة

في اعضاء الوضوء قيل تعتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه
 ووجهه ويديه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الأكثر من الاعضاء
 الجريحة صحيحا او جريحا وعلى عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى
 لا يباح التيمم ما لم يكن الأكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح والجريح من
 البدن او اعضاء الوضوء متساويين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والمسموم
 على الجريح كذا في الفتاوى والجنب الصحيح في المصراذ اخاف بغلبة ظنه عن
 التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم عند الخيفة
 رحمه الله خلافا لهما فانهما يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصراذ
 فلا تعتبر لان تيسر الماء الحار في المصراغالب وله ان العجز قد ثبت في حقه
 حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يجوز التيمم ولم يعتبر كون
 وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء
 الحار في المصراغالب لان الكلام في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه على ظنه وفي
 الفتاوى قال المشائخنا لا يباح للمقيم ان يتيمم في عرف دياره لان اجراء الحمام يعطى
 بعد الخروج فيمكن ان يدخل ويتعلل بعد الخروج بالصورة اقول فيه انك لا مال
 الغير وهو انما يباح بشرط الزمان عند ضرورة الاستدفاع الآية ولم توجد وفيه تعريض
 العرض للطعن باللسان الذي هو اشد من طعن السنان سيما في الزمان الذي قلب فيه
 الشتم وعدم الرغبة في الخير وسؤال الظن بالصادق لكثرة الكاذبين في موضع قدس الله الجلال
 الكريم سبحانه على عباده بانه ما يريد ليحصل عليهم من حرج فله در الامام الاعظم ما دق
 نظره وما اسد فكره ولا مرما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقا وهو
 الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل للتيمم
 فقط عند عدم غير نبذة القروان كان الجنب الصحيح الخائف من الرمز بالبرذخ
 المصرا طرف في موضع الخبر وليس نفسه الخبر اذا لا يقال خارج المصري تيمم بالانفاق لق
 تيسر الماء الحار غالبا وان خرج من المصرا نحو مسافرا او محتطبا الى غير هذين للسفر او حج
 من قرية يريد الذهاب الى قرية اخرى يجوز له التيمم لكن لا مطلقا بل ان كان
 بينه وبين الماء نحو الميل في المسافة واما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما
 يعرف بغلبة الظن لا بالتحقق فيناسب ان يؤتى معه ما يبدل على التقريب ولا جعل هذا
 قال او اكثر من ميل تأكيد او تقريظ لان يكون الميل متيقنا فكانه قال ان كان

في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتيمم اذا يجوز له التيمم اذا كان ظنه
 ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير بالميل هو المختار في حق
 المسافر قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان بينه
 وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم
 ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة عن ابي حنيفة وابي يوسف
 عن محمد انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن
 الكرخي اذا خرج المقيم من المصر او السواد للخطاب او الاحتشاش ان كان في موضع
 يسمع صوته هذا الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ
 واذا كان هذا في المقيم فاطنك في المسافر كذا في فتاوى قاضي خان وقال الحسن
 بن زياد ان كان الماء امامه يعتبر ميلان وان كان يمنة او ميسرة او خلفه فيل
 والميل اربعة آلاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة
 آلاف ثم الذراع اربع وعشرون اصبعاً معتبر منات والاصبع شعيرات معتدلة
 معتبر منات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب
 الى الماء وتوصلت هباً لقافلة وتقيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم حين
 جد كذا في الذخيرة وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الأقوال ولا فرق بين
 الحشد والمجنب سواء خرج من المصر او القرية جنباً بعد الخروج لان السبب ارادة
 ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين تقدم الحشد او تأخره حتى لو
 كان قادراً على استعمال الماء فلم يستعمله حتى زالت قدرته جاز له التيمم كما لو كان الحشد
 قادراً وقت الحشد على احد الاشياء الثلاثة فلم يفر حتى عجز جاز له التكفير بالصوم كالقائه
 على القيام لو لم يصل حتى عجز جازت صلوة بالعود وان عجز عن القعود يصل بالأيام
 ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال ذلك كثيرة وان كان اي مسافر ماء في رحله
 اي في اقامته وامتعته فنسبه وتيمم وصلى ثم تذكر ان الله تعالى في الوقت اي في
 تلك الصلوة التي صلاها لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند بخيافته ومحمد
 خلافاً لابي يوسف فانه يقول يلزمه اعادة تعالونه واجد للماء ومصرفان متاع المسافر
 مظنة للماء غالباً فكان عليه ان يطلبه فصار كما لو كان في رحله ثوب فنسبه وصل عليه
 او في ملك الكفر وفيه فنسبها وكفر بالصوم حيث لا يجوز وطما انه لا تكليف بلا قدر
 بلا علم ولا علم مع النسيان ولا نسلم غلبة كون الرجل مظنة للماء يمنع التيمم بل

الغالب ما هو حمل ماء لضرورة الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف
 الشرب فان رجله معد لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان مسئلة الشرب
 على الخلاف ايضا ولكن مسئلة التكثير قيل انها على الخلاف والفرق على تقدير
 الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو عرض عليه رقة كان له
 ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم
 يحجزه التيمم وبالنسيان زالت القدرة فافترقا والخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه او
 وضعه غيره باهره فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقا وعن محمد
 غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في ناء على ظهره او معلقا على عنقه
 او موصولا بين يديه او مقدام اكان مركوبا ومؤخره وهو سائق لم يحجز تيممه اجماعا
 بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب وفي احدها وهو قائد فانه
 على الخلاف ولو ظن ان الماء قد فني لم يحجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر النسيان
 الماء في رجله وقد تيمم وصلى ان معه ماء بعد خروج الوقت لم يعد في قومه جميعا هذا
 بخلاف ما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعد سواء واذا تيمم الشرب
 وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاه ما فعل كذا
 لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابى يوسف في هذين روايتان
 وان كان مع رفيقه لم لا يحجزه التيمم قبل ان يسأل رفيقه الماء اذا كان غالب
 فله ان اذا ساله يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فضلى ثم سأل فاعطى يلزمه الاعاق
 وهذا على وجوه اما ان يغلب على فله الاعطاء والمنع واستويا وعلى كل تقدير اما
 ان يسأل او تيمم ويعطى من غير سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع
 قبل الصلوة فاما ان يسأل بعدها او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا
 واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى
 او لا فالاصح سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى الخط
 بلا سؤال فانه يلزمه الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره فلو
 الشك وظهور خطأ الظن وان ساله فضع جازت صلوة سواء كان السؤال قبلها
 او بعدها لانه قد تحقق العجز عن الابتداء ولا فائدة في العطاء بعدها بعد المنع قبلها
 واما اذا تيمم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قوله ابى حنيفة
 صلوته صحيح في الوجوه كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك

الغير وقال لا يعزبه لان الماء مبذول عادة انتهى والوجه هو التفصيل كما قال ابو نصر
 الصفار انه اغلب السؤل في غير موضع عزة الماء فانه حينئذ يتحقق ما قالاه من
 انه مبذول عادة والا فكونه مبذولا عادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد
 به كل من عانى الاسفار فيجب ان يحجب المطلب ولا تقم الصلوة بدونه فما اذا ظن الاخطار
 لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة للماء اما اذا اشك في
 موضع عزة الماء او ظن المنع في غيره فالاحتياط في قوطها والتوسع في قوله لان السؤل
 ذلا وقول من قال لا ذل في سؤل ما يحتاج اليه ممنوع واستدل له بانه صلى الله عليه وسلم
 قد سال بعض حوledge من غير مستدرك لانه صلى الله عليه وسلم كان اولي بالثمنين من
 انفسهم فلا يقياس غيره عليه لانه اذا سال افترض على السؤل البدل لا كذلك غيره لكن عدم
 وجوب المطلب من الرقيق نسبة صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي خيفة كما صحت
 واما شمس الاقمة في المبسوط فانه نسبته الى الحسن بن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء
 فعليه ان يساله الاعلى قوله الحسن بن زياد فانه يقول السؤل ذل وفيه بعض الحرج
 وروى جابون في بان الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به
 فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية ولا يصحح رواية الحسن
 لكونه انساب بهذا ذهب ابي خيفة في عدم اعتبار القدر بالغير وفي اعتبار العجز
 الحال والله سبحانه اعلم وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالثمن فلا يخلو اما ان
 يكون قادرا على الثمن او لا وان لم يكن له ثمن تيسم بالاجماع لعدم القدرة وان كان
 مع مال زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على النعت اي ان ذل على ما يحتاج اليه في الزاد
 فهو لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كتبها حينئذ ينظر ان باعه الماء بمثل القطة في
 ذلك الموضع قاله في الخلاصة والاولى ما قاله قاضي خان انه تعتبر قيمة الماء في اقرب الموضع
 من الموضع الذي يعز فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك عسير وفيه حرج
 وهو مدفوع او باعه بغبن يسير لا يجوز له التيسم لانه قادر وان باعه بغبن فاحش
 يتيسم للرجح لان تلف المال كلف النفس لانه شقيقها والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين وقد روه في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة و
 النصف يسير والماء من جملة العروض وقال بعضهم وعزاه قاضي خان الى ابي
 الغبن الفاحش تضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين فيل الغبن
 الفاحش بان يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء بدرهمين في الجنابة والاول

اوفق لدفع الحرج وعن ابي نصر الصغار ان السافر اذا كان في موضع عزه للماء فلا يضر
 له ان يسأل من فيقه الماء لزالة الشبهة وان لم يسأل تيمم وصلى اجزأه
 ذلك لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه ولا يتيمم به غالباً لا يعز
 ذلك قبل الطلب كما في العمرانات لانه مبذول عادة وهذا ما قدمناه من المختار
 رجل معه ماء زمزم في قمعة بضم القافين والحال انه قد رخصه من دأسل الأنداء و
 هو يحمله للعطية اى لأجل الأهدى والاستشفاء اى لطلب الشفاة لما روى انه
 عليه الصلوة والسلام قال ماء زمزم لما شرب له رواه الدارقطني والحاكم لا يعز
 له التيمم للقدرة على استعمال الماء الطهر ولو وهبه لأخروسله اليه لا يجوز له التيمم
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فيما اذا وهب لغير ابنه لشدة القدرة على استعماله بواسطة
 الرجوع عندنا خلافاً له على ما بين دليله في كتاب اللعبة كذا ذكره في المحيط
 وقال قاضي خان بعد ما ذكر قولهم ان الحيلة في ذلك ان يهبه من غير
 ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح عندي فانه لو رأى مع غيره ماء يبيعه فبذل
 الثمن او يغبى يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف
 له التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخلط بماء مودى نحو
 حتى يصير مغلوباً ويخرج عن كونه مطهراً او يهبه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم
 يكن معه دلو ونحوهما يمكن اخراجه الماء في لومند يلا ورشاً بكسر الواو مع المد الى حبل
 هل يجب عليه ان يسأل رفيقه ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب السؤال وهكذا اطلق
 في الخلاصة وينبغي ان يكون قوله ابي خيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في المملوك
 بالبذل والاباحة بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالاباحة لانها الغالبة
 ومع هذا الوسأل فقال له صاحب الدلو والرشاء انتظر حتى استقي او حتى اصنع و
 ادفع اليك ونحو ذلك من الوعد فعند ابي خيفة ينتظر استنجاباً الى آخر الوقت ف
 خاف فوت الوقت تيمم وصلى لما تقدم انه لا تثبت به القدرة ولو صلى ولم ينتظر
 صح ايضاً عنده لكون الانتظار استنجاباً وعند ابي يوسف وعمره ينتظر وجوباً
 وان خاف فوت الوقت لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضاً
 وكذا الخلاف في العارى اذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى
 اصلى وادفعه اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استنجاباً بما لم يخرج الوقت و
 عندهما وجوباً مطلقاً واجمعوا على انه في الماء ينتظر اى لو قوله انتظر حتى اتوضأ ونحو

ثم ادفع اليك الماء يجب علينا ان ينتظر اجماعا وان قات اي ولوفات الوفاة
 لان القدرة تثبت بالاجابة في الماء اجماعا ومن لم يجد ماء الاسود والحمار او البغل الذي امر
 ايا ان يتوضأ به ويقيم لتعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته الثابتة
 له قبل ذلك بيقين ولا يزول الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيمم اذ الة الحدث بيقين
 على ما عرفت في الاصول واما قد مجازا خلافا للزفر فان عنده لا بد ان يقدم الوضوء على
 يلزم التيمم عند وجوب الماء واجبة الاستعمال قلنا ان كان مطهرا فالتيمم لغو تقدم
 او تاخر والا فالتيمم معتبر في الحالين ولتيمم فصل ثم توضأ بالمشكوك واحدا وتلك
 الصلوة صحيحة وكذا العكس الغرض عن العهدة بيقين باكلها ومن لم يجد الاسود الغر
 او البغل الذي امره مكة فعن ابي خزيمة في حكمه روايتان بل اربع روايات
 في الكفاية عن الجعفي في رواية عنه هو مشكوك فيجب ضم التيمم اليه لتعارض
 الادلة في حله وحرمة وفي رواية وهي رواية الحسن عنه هو مكروه بمثابة حكمه
 فان لحقه مكروه عندنا وفي رواية قال احب الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية البلخي
 عنه وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وهو قولهما انه طاهر
 مطهر من غير كراهة اما عندنا فلا نأكل اللحم واما عنده فلا نحرمة لحم
 ليست بنجاسة بل كرامته لكونه آلة الجهاد فلا تؤثر في سوره خشا كما في الادعية العجيب
 المصر كونه لم يذكر هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب العتمدة ومن لم يجد
 الابنيد الغر وهو ماء القى فيه قرفط ظهرت حلاوته ولونه فيعلم ان زلالته ولم يشته
 ضد ابي خزيمة يتوضأ به ولا يقيم وكذا يغتسل في الاصم الحديث ابي فزارة عن ابي
 عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال ليلة الجن ما في ادواك قال
 بنيد قرفا لعمرة طيبة وماء طهور اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه وفي رواية
 الترمذي فتوضأ منه ورواه ابن ابي شيبة مطولا وفيه هل معك من صنوء قلت لا قال
 فما في ادواك قلت بنيد قرفا لعمرة حلوة وماء طيب فتوضأ واقام الصلوة لا يقال ابو زيد مجهول
 وابو فزارة قيل هو راشد بن كيث وقيل اخر مجهول لا نأقوله اما ابو زيد فقد ذكر القاضي ابو
 بن العربي في شرح الترمذي انه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان
 العيس الكوفي وابو روق وهذا يخرجه عن الجباله واما ابو فزارة فقال الشيخ الذي
 بن دقيق العيد في تهذيبه نظر فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة جماعة
 من اهل العلم مثل سفيان وشريك والمجراح بن مليح واسرائيل وقيس بن الربيع

وقال ابن عدي أبو فزارة راوى هذا الحديث واسمه راشد بن كيسان وكذا قال
الدارقطني وما روى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجن فقال ما شئتم هاهنا
احد معارض بما في ابن ابي شيبة انه كان معه وروى ابو حفص بن شاهين عنه انه قال
مع النبي صلى الله عليه وسلم والاثبات مقدم على النفي وعند ابن يوسف يتيمم ولا يتوضأ
به وهي الرواية المرجح اليها عن ابن حنيفة رحمه الله وعليها الفتوى لان الحديث
وان صح لكن آية التيمم ناسخة له اذ هي مدنية ووقد نصيبين كان قبل الهجرة
بثلث سنين ومفهوم آية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء
الى التيمم وبنيذ القليل من ماء مطلقا فلا يعتد بوجوده ما نفع من التيمم لان صاحب
آكام الرجان في احكام الجن ذكر ان ظاهر الاحاديث الواردة في وفادة الجن كانت
ست مرات وذكر منها مرة في بقيق العرق قد حضرها ابن مسعود مع مرتين بمكة و
مرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام وعند محمد يجمع بينهما لما ذكرنا
انما ليلة الجن كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالنسخ فوجب الاحتياط ومن لم
يجدا لا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وكذا اسائر الاشربة سوى نبذ لتمر
ليس في عدم جواز التوضي به خلاف فان الوضوء ببنيذ التمر ورد على خلاف
القياس فلا يقاس عليه غيره جنب وجعل الماء في المسجد ولم يجز في غيره وليس مع
احد يأتي به يتيمم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الماء بان لم يجد آلة الاغتسل
او مانع اخر يتيمم للصلوة تأنيان اراد الصلوة لانيه الصلوة شرط لصحة التيمم
للصلوة ولم ينه لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصلوة لم يصح ايضا لعدم تحقق
العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وانما صحت دخول المسجد منوارة لاما لا
فيه ولا يجوز دخوله جنباً فهو عاجز بالنظر الى الدخول وكذا الوضوء بالحدث ونحوه
لمس المصحف وتيمم الجنب من بعثة لقراءة القرآن عند عدم الماء اصل حقيقة او
حكماً لا يجوز الصلوة به وانما قال عند عدم الماء لئلا يتوهم التيمم عند كون الماء في
المسجد ليس غير فانه حينئذ لا يجوز التيمم لمس المصحف ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم
جواز الصلوة والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا يتيمم نوى لها او لقربة مقصودة يعقل فيها
معنى العبادة ولا تقصر بدون الطهارة فخرج بقربة مقصودة التيمم لمس المصحف او
لدخول المسجد او لتزويج منه او لزيادة القبر او للاذان او للاقامة لانها قرب
للمسجد

ونحوه لقراءة القرآن فانها قريبة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج
 بقيد لا تقم بدون الطهارة تيمم الحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر للإسلام
 لا يجوز الصلوة به خلافاً لابي يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلوة الجنائز وصلوة النافلة
 اذا تيمم لأجلها فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضاً لانها قرب مقصودة
 الى آخره اما في صلوة النافلة فقطاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنائز فلا
 المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداءً تقر بالى الله تعالى من غير ان يكون تبعاً
 لآخر وهما كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة
 المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشغالها على التواضع المحقق
 لموافقة اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان وهو غير محض بهيمة السجود بل يحصل
 بالركوع ايضاً فينوب منابه فان قيل يصح التيمم نية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة
 قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لأباحتها كانت نيتها نية اباحة الصلوة
 ولو تيمم لصلوة الجنائز اجزأه ان يصلي به المكتوبة وقد قد مناه ولو تيمم لتعليم
 الغير لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر من رواية عن ابي خيفة انه يجوز ولغيره
 هو الاول لما تقدم وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم تجز الصلوة
 به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة رجل في رجله ماء وهو لا يعلم به فتيمم صلى
 ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه غيره بغيره بغيره فتيمم فهو على الخلاف
 ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره بغيره لا يبيح ذلك اتفاق وقد تقدمت المسئلة
 العارى اذا نسي ثوباً في المناء فمن المشائخ من قال هو على الخلاف المذكور انه تقم صلوة
 عندها لا عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لما
 قدمناه من الفرق وعن محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شرطه وهو لا يعلم بالماء
 فهو على اختلاف الذى ذكرناه عندهما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز في رواية لزيادة
 تقصيره وغفلته وعنده رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف
 الذى في رجله ولو كفر عن العيين بالصوم وفي ملكه رقبة تصلم للعق أو ثياب كثر
 عشرة مساكين او طعام لا طعامهم فتيمم اى نسي المذكور من الرقبة و
 الثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز لما قدمناه من الفرق وهذه المسائل
 محلها هناك ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء
 فيه ليؤدبها بأكمل الطهارة رتب ولو لم يفعل وتيمم وصلى جاز لانها ادها

بحسب قدرته الموجودة عند انقضاء سببها وهو ما انفصل به الأداء ثم ينبغي
 له ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت سكره فيكون في ادائها خلل و
 نقصان والصلوة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان ولو تيمم قبل دخول
 الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عندنا
 مطلقة عندنا فان ان التراب طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه
 السلام الصعيد لطيب طهور المسلم وفي رواية وصوء المسلم وقوله عليه السلام و
 جعلت لي الارض مسجدا وطهورا واذ كان طهورا تبقى طهارته الى وجود ما يزيلها
 كطهارة الماء ولا شك ان كل حلت يعمل عمل الاصل عند عدمه كالتكبير بالصوم
 عند عدم الرقبة واخويها وقد استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذ قم الى
 الصلوة الاية فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم عند القيام الى الصلوة والقيام اليها
 يكون بعد دخول الوقت فيخرج حوز الوضوء قبل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء
 على مذهبهم من الاستدلال بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرفت
 في الاصول على انه لو كان حجة الحج واعن دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا
 الخلاف بيننا وبينه في جوازه لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء وعندنا لا يجوز
 لانه ضروري ولو كان معه ماء يكفي للوضوء او الغسل ولكن يخاف على نفسه او
 دابة ولو كلب العطش ان استعماله يجوز له التيمم لانه مشغول بحاجته والمشغول با
 التيمم ثم بالنظر الى الطهارة لان الحج مدفع الجحوش السجدة اذ اصنع عن الطهارة
 بانما يصلح بالتيمم ويصير وقال ابو يوسف لا يعيد قيد السجدة باعتبار الغالب او
 لاشارة الى كونه في المصرفان محل الخلاف ما اذا كان محبوبا في المصرفا لو كان محبوبا
 او رجع في المصرفا فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في اللبس اما انما في موضع في المصرف
 فعند ابو يوسف لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء فصار له الخائف من عدوه
 مخوف وهم يقولان المنع فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو ليس بفاسد المصرف فيل
 اية لاف المصرف لان الجبر والاعتداء اي الظلم غالب فيها فانه لا بالاحادة تؤدى الى
 الخروج وبخلاف الخوف فانه من قبل صاحب الحق اذ المنع فيه ليس من العدو ونحوه هكذا
 ذكر في المنظومة وغرر وقال في الخلاصة المجوس في السجدة اذا كان في موضع
 انظمت ولا يجد الماء ان كان خارج المصرف قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يصلح بالتيمم
 وان كان في المصرف لا يصلح ثم رجع وقال يصلح ثم يعيد وهو قولهما وهذا يفيد

وفاق إلى يوسف على الأعادة والأسير في دار الحرب إذا سعى من الوضوء والصلوة
 تبسم ويصلي بالأيام ثم يعيد إذا قدر هكذا في الخلاصة وقتاوى قاضي خان
 هو يفيد الاتفاق ويشكل عليه عدم الأعادة على المحبوس في الصبر حيث كان السبب
 غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على الأسير في أيدي الكفار اظهر لزوم الحرج اشد
 ولمنع المحبوس من التجم ايضا عند في خيفة يؤخر الصلوة ولا يصل بل اظهار قلة
 معصية لم تنجح حال وقال لا يصل ثم يعيد إذا قدر واجمعوا على ان الماشي لا يصل
 وهو مشي وكذا الساج لا يصل وهو يسبح وكذا لا يصل وهو يقاتل لان العمل
 الكثير مناف للصلوة فلا يقم معه بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق التحلل لانه
 محترم لا يصل حتى لو أدى شيئا من الأركان وهو مشي فسدت فالتشي إذا
 كان لمصلحة الصلوة ينافي الاداء التحريمية وعن أبي يوسف الجواز حال المشي
 بالأيام عند الخوف وهو قول الأئمة الثلاثة لقوله تعالى فرجالا أو ركبا فإن
 مشاء قلنا الرجال صد الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام اريد بهم القيام بقول
 ابن عمر صلوا رجلا قتياما على اقدامهم فالأية لا باحة صلوة الركاب فقط كذا ذكره
 ولا يخفى عن نظر لان الرجال إذا كانوا اعم من المشاة والقيام فالعام عندنا لا يجوز
 تخصيصه بخبر الواحد فكيف يخص بقول ابن عمر بخلاف المنهزم وهو أي حال
 كونه يصلي راكبا بأيام واقفا أي حال كونه واقفا بالدابة أي دابته واقفا وهو
 يدل على هذا وقوع واقفا حالامن الضمير في راكبا او من الضمير في يصلي ولا
 يصح ان يراد واقفا على رجلية لا متناع كونه راكبا واقفا على رجلية في حال ولا يصح
 وكذلك يدل عليه عطف قوله أو تسير دابته أو تعد وعليه فانه يدل على كون الوقوف
 بالدابة لا بشرط التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فيقال للراكب إذا وقف
 انه واقف لان وقوفها معناه لا يقال للراد واقفا على ظهر الدابة حال السير او
 العدو ولان هذه الحال في غاية العسر مع منافاة العطف له واقفا قيد بالمنهزم
 للاشارة الى ما ذكر في المحيط والصفة انه يصل وهو ساير اذا كان مطلوبوا وان كانا
 لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالأيام الخوف عد أو سبع أو هرمن عطف على نحو
 له أو لم من أو طين لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية و
 الأعادة فيها لانها من صلح الحق من غير اختيار من الخلق والمقيد إذا
 صل قاعا لعدم قدرته على القيام بسبب القيد يعيد إذا زال ذلك السبب

عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يعيد لما تقدم في الجوس ويجوز التيمم
عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر بجميع أنواعه
حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والزريق بكل أصنافه الأصفر والأحمر والأسود و
الكحل أي الأقد والراداسنج هو حجر معروف معروف مرود سنك والثورة أي
الكلس والمعزة بفتح الميم مع سكون العين وفتحها وما أشبهها من أنواع الأتراب
كالطين المختوم والأرمعي ونحو ذلك وعند أبي يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل
خاصة وعند الشافعي وأحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك رحمه الله يجوز
حتى بالعشب والشجر ولا يجوز عند نabal ليس من جنس الأرض وهو ما يلين بالنار
أو يترمد كالذهب والفضة والحديد والبرصاص والصبر والنحاس ونحوها مما
ينطبع ويلين بالنار والخطئة وسائر الحبوب الطيبة من الفواكه وغيرها وأنواع
النباتات مما يترمد بالنار إذا لم يكن عليها غبار وإن كان على هذه الأشياء
الذكورة غبار يجوز التيمم بغيرها عند أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عن
محمد وفي رواية وهي المشهورة عند لا يجوز بالغبار لأنه ليس بصعيد والجواب أنه صعيد
لأنه تراب رقيق وأما عند أبي يوسف فيجوز حال الضرورة لأجل الاختيار فترد عندهما
عند أبي حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد المس أي الوضوء على الأرض
أو على حقيق الأرض ولا يشترط أن علوق شئ منها باليد وهذا على أحد الروايتين
عن محمد حتى أنه لو وضع يده على صخرة ملساء لا غبار عليها أو على أرض ندية
لا يفضل منها غبار ولم يعلق بيده شئ جاز عند أبي حنيفة وفي أحد الروايتين
عن محمد خلافا لأبي يوسف على ما تقدم والأصل فيه قوله تعالى فتيمموا صعيدا
طيبا فقال من شرط التراب والرمل أو التراب خاصة المراد بالصعيد التراب والرمل
وبالطبيعة لم يثبت نقله عن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الأرض ترابا كان
أو غيره قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل اللغة فيه وأما الطيب فللفظ
مشتراك يستعمل بمعنى المحال وبمعنى الطاهر وقد أريد به الطاهر لجماع
فلا يراد غيره لأن المشترك لأحسوم له ولأن التيمم شرع لدفع الحرج كما
يفيد سياق الآية وهو فيما قلنا فإن قيل ذكر من في آية المائدة وهو
للتبعض ينافي ما قلتم من جواز التيمم بالضرب على الحجر الملس قلنا
لا نسلم أن من التبعض بل هي لا تبدأ الغاية فإن قلت قد رده صاحب

الكشاف بأنه قول متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القائل سحبت راسي
من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبعيض قلت وده مردود والجواب
عماقله ان عدم الفهم انما سأل من اقتران من بالدهن ونحوهما هو سهل التبعيض
ولو قرنت بما ليس كذلك لانعكس الحكوفيقال لا يفهم احد من العرب من قول القائل
سحبت يدك من الحجر والحائط معنى التبعيض اصلا واقا يفهم منها معنى الابتداء و
مدخلها ههنا هو الصعيد وهو مشتمل على ما يتبعض بسهولة وغير ومقتضاها
الحقيقة الجمع عليه هو الابتداء صالحا لها والمعنى الذي دعيتموه ان قد انكروا جماعته من
اهل العربية كالمبرد والاضخض الصغيز وابن السراج والسهيلي وغيرهم حيث انكروا
دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر المعاني راجعة اليه لا يشغل جميع اجزاء الصعيد
بل يخص بعضها بل غالبها بالاجزاء من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما
موضع الامتنان بالتوسعة ونفى الحرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من
شرعيته عين التغير ولا يعقل في استعمال جزء من التراب معنى الطهارة واما شرعه
سبحانه بل استعمال الماء عند الحجر عن تعبد فحضا فلا يبعد كون مجرد المسح للبتل
من الصعيد والضرورة الى اخراج لفظ الصعيد عن حقيقته باخراج بعضه ولا
دليل فلا يسمع اما الفرق بين الصخرة وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على
الصخرة وان لم يعلق باليد شئ لم يجز عليها وهما في الحال ان كلا المذكورين من الطهارة
ومن الفضة والذهب باعتبار ان الذهب الفضة شئ واحد لا تخاد هذا الحكم فيها
وهو عدم جواز التيمم خلفا في الارض اى الصخرة خلفا في الارض والذهب الفضة
كذلك فالفرق هو ان الذهب الفضة يذوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف
الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب وهذا الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب
الاصل في التيمم والصخرة مقيس عليه لم يكن كذلك بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية لها
فان الكل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما مر والفرق الصعيب ان الذهب الفضة
ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد ان خلق في الارض لانه وجه الارض كما تقدم ولا يطلق عليها
لفظ الارض حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يحنث ولو جلس على
فضة او نحوها لا يحنث واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
مطلقا دق او لا لانه من اجزاء الارض وان شوي تقبلب بمنزلة النورة
وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدفوقا او افلا وهذا على الرواية المشهورة

عنه في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه فان الاجر بالشيء صار كالبحر
 فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوبه
 او غيره اى بغبار غير ثوبه من الاغبار الطاهرة كالخصير والبساط واللبد ونحوها
 او هبت الريح فاثار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فسمحه اى العضو الذي اصاب
 الغبار من الوجه والذراعين او سمح الغبار الذي اصاب الوجه والذراعين بنية
 التيمم جاز تيممه عند ابي حنيفة ومحمد سواء وجد ترابا اخر او لم يجد وعند ابي
 يوسف لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فجاز عند الجمهور
 لا عند لقدره ولها انه تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في الحشن ولو تيمم بالمح
 نظر ان كان مائيا اى كان ماء فجمد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان
 جبليا اى معدنيا وهو ما استحال ملحا من اجزاء الارض يجوز به التيمم لانه من حش
 الارض وقال يونس الاثمة السرخسي الصحيح عندي انه لا يجوز كان وجهه انه
 لما استحال التحقق بالماء لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويحل بالبر
 ويشد بالحجر كما لا يخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وقال في الخلاصة
 والاصح هو الجواز وقال شمس الاثمة الحلواني في المنتقى الاصح انه لا يجوز انتهى وقلا
 قاضي خان واختلفوا في الجبلى والصحيح هو الجواز والسبحة بفتح السين مع فتح
 الباء وسكونها وهى ارض ذات نزع ولم يكن فى القاموس منزلة اللحم فان غلب
 عليها النز لا يجوز التيمم بها كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجبلى وقال
 في الخلاصة ولو تيمم بارض سبعة ان كانت منعقدة من التراب يجوز عند جماهير
 ابي يوسف وذكر الاسيوطي في شرحه يجوز التيمم بالسبحة بناء على الغالب هو عدم
 بالنز مسافرا صابا مطر فاقبل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا جافا يتيمم به ولا يجوز
 كماء يتوصا به فانه يلطخ ثوبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويجففه ويفركه بعد الجماع
 وتيمم به وقد كان بعض الخطاطين يستصحب التراب الطاهر في مرة اذا خرج الى
 السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويه الوجه قيل لان الغالب عليه الماء قال
 شمس الاثمة الحلواني لا يتيمم بالطين اى لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر
 لحصول القصور وفي الواحشية وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتيمم بالطين
 ما لم يجف لكن مشائخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا يتيمم الا بالتراب
 والرمل فعند ابي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين والا فلا وكذا

اى كما جاز التيمم بالحجر ونحوه يجوز التيمم بالبحر والكيوان والجبال في الغضارة
 وهو الطين اللزب البحر الأخضر كذا في القاموس والمراد به ما يعمل منه من
 السكارج ونحوهما وهذا اذا لم يطل بالأنك والمحيطان من المدر واللين سواء
 كان عليه اى كل من المذكورات عيارا ولم يكن عند اى حيفه واحدا الزوا
 عن محمد كما في الحجر والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلي بالأنك بمدا الهرة وهم
 النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض فترطب الغضارة وظهرها
 على السواء في ان ايها كان مطلبا بالأنك لم يجز التيمم به وما لم يكن مطلبا به ما جاز
 به التيمم حتى لو كان بطنها مطلبا وظهرها غير مطلق جاز التيمم على ظهرها كذا
 في فتاوى قاضى خان الا اذا كان عليها اى على الغضارة المظلي بالأنك عيارا
 فانه يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحجر اى
 الفخار ان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية
 كالصبر والشعر وغيرها مما يجعل في الطين الذى يتخذ منه البنادق جاز التيمم
 به وان لم يكن عليه باروان كان فيه شئ من الادوية ظاهر لا يجوز الا ان يكون عليه
 لما تقدم في المظلي بالأنك وكان ينبغي ان تعتبر الغلبة لكن لم يعتبروها لانه يخلط
 مع الطين خرج عن كونه من جنس الارض من كل وجه وان تيمم بالرماد لا يجوز وان
 اختلط الرماد بالتراب نظرا ان كان التراب غالبا يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز
 لان الحكم في مثله للعالم الفرق بينه وبين الحرف المخلوط تقدم انفا واصابت
 الارض بنجاسة سواء كانت رقيقة او كثيفة فحفت بالشمس التقييد بالشمس خرج
 عن حكم العالم ليس بشرط حتى لو حفت في الظل بالريح او النار فالحكم واحد وفعلها
 من اللون والرائحة جازت الصلوة عليها المحرك بها رتقا لما ذكر ابن ابي شبة عن ابي قلابة
 انه قال زكاة الارض يبسوما وروى عبد الرزاق عن جعفر بن الارض ظهورها و
 رفع الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في البسوط اياها من جفت فقد ذكت
 حديثا والله اعلم بذلك وفي سنن ابي داود ذباب ظهور الارض اذا بينت في
 ساق بسند عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكنت شابا عزبا وكانت الكلاب تنول وتقبل وتدبر في المسجد ولم
 يكونوا يرشون شيئا من ذلك انتهى فلولا اعتبار انها تظهر بالجفاف كان ذلك
 تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلوة البتة

اذ لا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف عن الجماعة وكون ذلك في غير
 بقعة لغزله كانت تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب يفيد التكرار والجمعة ولا ينافي
 لو بقيت نجسه بعد الجفاف لم يتركها الامر بتطهيره للمساجد ولكن لا يجوز التيمم منها
 في ظاهر الرواية قيل لان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص الكتاب فلا تادى بها
 ثبت بجبر الواحد قيل على طهارة المكان في الصلوة ثبتت بدلالة الكتاب هي تعمل
 عمل العبادة واجيب بان طهارة المكان ثبتت بدلالة نص خص منه القليل لانه
 لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وهو مادون لديهم عندنا فجاز بعد ذلك تخصيصه
 بجبر الواحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي واستشكله صاحب الكافي بان
 لفظ الطيب مشترك قد اوله ابو يوسف والشافعي بالمنبت واولناه بالطاهر
 والمأول من الحج المبرورة كالعام المخصوص اجاب عنه صاحب الكفاية بان الشافعي
 وابو يوسف واقفا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعيا اقول
 موافقتهما على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال المراد
 به المنبت سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان للترك لا عموم له بل
 يجوز كونها شرطها بدليل آخر من الحديث والقياس على اشتراطها في
 الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان
 يقال التيمم مفتقر الى طهارة الصعيد طهوريته والصلوة مفتقرة الى الطهارة فحسبنا
 ثبتت طهارته لا طهوريته وروى رواية فادرة رواها ابن كاس عن اصحابنا انه آى التيمم
 يجوز ايضا على الارض التي طهرت بالجفاف ذكره في المستسفي واذ التيمم الرجل من مخرج
 فتيه من ذلك الموضع اى ضرب يديه على موضع ضرب يديه الاول ايضا جاز لانه لم
 يصير مستعملا اما المستعمل ما ينفصل عن العضو بعد السمع قياسا على الماء وهذا
 على قول من لم يجعل الضربة من التيمم ظاهرا وما على قول من جعلها منه فيه
 اشكال والتيمم في الجنازة والحدث سواء اى صفة التيمم لمن عليه الغسل ولم عليه
 الوضوء واحدة وهي الضربتان لسم العضوين لما في المصححين من حد عثمان بن
 قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم اجد الماء ففركت
 في الصعيد كما تفرغ الدابة ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك
 له فقال انما كان يكفيك ان تفعل بيديك هكذا ثم ضرب بيديه الارض ضربا
 واحدة ثم سم الشمال على العين وظاهر كفيه ووجهه وعلى هذا المحكم

انعقد الاجتماع ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيده لما تقدم انه ادى الصلوة
 بالقدرة الموجودة له وقت انعقادها فسقطت عنه اصلا لا تمنا به ما كلف به
 كمن كفر بالصوم لفقرته ثم ايسر ومثاله ذلك والرجل الصحيح في المعبر يتيمم بصلوة
 الجنازة اذا خاف الفوت وعند الشافعي لا يجوز لانه يتيمم مع عدم شرطه قلنا
 مخاطب بالصلوة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه اما الاولى فلان تعلق فرض الكفاية
 على العزم غير انه يسقط بفعل البعض واما الثانية فهي فرض المسئلة وقد حدث
 الخلاف في بسند عن عمر انه اتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها وذكره مشايخنا
 عن ابن عباس كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين الهام ولكن لا يخلو الاستدلال بهذا
 الاثر عن نظر الاولى فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يباح الفوت وعليه
 هذا فلا حاجة الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز للولي الى التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز في
 الذخيرة فان كان اما ما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة
 برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم قال في خمس الامة الصغير وكذا صحى في الهداية معللا
 بان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه صلى هذا ينبغي ان يراد من الولي من له
 ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما من له حق التقديم لا ما يتبادر الى
 الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان تغليل صاحب الهداية لما صحى لا يخلو
 اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقديم فلان قوله للولي
 حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا صلى قريب الميت على
 ذكره في المنافع من انه ليس لاحد بعد الاعادة سلطانا كان او غيره واما على تقدير
 ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه لو صلى من لمحق التقديم كالسلطان ونحوه لا يكون له
 حق الاعادة فقد تحقق الفوات في حقه ايضا اللهم الا ان يقال بخيار التقدير الاول ولا نسلم
 ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولي القريب
 قال في نسخة ابن الرهدي في قوله القدر فان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي عليه
 بعده هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه
 الولي يعيد السلطان فالحاصل ان المجوز للتيمم خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين
 الولي الذي هو قريب الميت وبين غيره وما صحى من انه لا يجوز للولي بحسب
 ان يراد بالولي فيه من له حق التقديم لانه الذي لا يباح فواتها وكذا لا يجوز للتيمم

لمن خاف فوت صلوة العيد لو تومنا في الابتداء بالاتفاق من اصحابنا وكذا اذا
 احدث المتوضي اى من شرع بالوضوء في صلوة العيد تيمم وبني في قول الحقيقة
 وقال لا يجوز له التيمم لانه امن الفوات لان اللاحق خلف الامام حكما وان فرج الاما
 وله ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيغلب اعتراء عار من يفسد عليه صلوة واعنا
 فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع بالتيمم اذا احدثت بني بالتيمم اتقا
 لانا الواوينا عليه الوضوء بناء على انه يكون واجدا للماء في صلوة ففسده كذا في
 الهداية ومعناه ان الحكم بوجوب الوضوء عليه بنا على انه لاحق فلا فوت عليه في
 الحكم بوجود الماء وهو بوجوب فساد الصلوة بالتيمم بناء على ان الحكم بوجود الماء
 بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة اذا لفصلة بين زمانه وما قبله
 وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال سبق
 الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار الشرعي فيعد قبل الحدث عادما وجدا واحدا ولا
 يقال لو اوجبا الوضوء حينئذ فسدت صلوة بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لانا
 نقول الانتقاض لا يتحقق لان انتقاض التيمم قد وجد قبل سبق الحدث ويؤيد ما قال
 قاضي خان في فصل المسح من فتاويه ما سمح الخفف اذا احدث في صلوة فالتيمم
 ليتومنا ثم انقضت مائة مسحة قبل ان يتومنا كان له ان يتومنا ويغسل رجليه و
 كالمصلي بالتيمم اذا احدث في صلوة فافضرت ثم وجد ماء كان له ان يتومنا ويغسل
 على صلوة انتهى فعلم ان صلوة لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفرق
 بين هذا وبين ما اذا وجد الماء في خلال صلوة هو ان التيمم اما ينقضي ثم عندئذ
 الماء بصفة الاستناد لانه يصير محدثا بالحدث السابق اذا اصابته الماء ليست بحدث
 ان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول القصور بالخلف يبطل حكم الخلف بخلاف
 مسكت الانتقاض التيمم بالحدث الطاري قبل ذلك فلم ينقض بصفة الاستناد في
 توجده القدرة على الاصل حال قيام الخلف ذكر في الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكفاية
 اذا تخا اى شك في الادراك وعدا حتى لو كان يوجب غلب على ظنه عدم عز من القدرة
 لجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت لو تومنا بعد ما شرع متومنا تيمم وبني بلا خلا لانها تبطل
 بخروج الوقت كالجعة فيتحقق الفوت لانها لا تقضي بعد ولو خاف خروج الوقت لو شغل
 بالوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوة الجنازة والعيد لا يتيمم عندها بل يتومنا
 ويبضي الصلوة ان خرج الوقت وقال زفر بتيمم ولا يتومنا لان التيمم اما شرع

تحصيل الصلوة في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كالفوات ولم يتبين
 سكون القصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه هو اذ يتيمم اذا اخر لا بعد
 كذا قاله المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام ونقل نجم الدين الزاهد عن المحقق
 السافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسة او ابتلت بالمطر انقطعت
 فان قدر على ان يبرح المشى حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فصل لا يصلي
 بالاياء ولا يعيد قاله المصنف في اعتبار هنا خروج الوقت لجواز الاياء ولم يعتبره
 لجواز التيمم ورفر سوي بينهما وقد قال مشايخنا في التيمم انه يقتضى الوقت ايضا
 والرواية في هذا رواية ثمة اذا فرق بينها والرواية في فصل التيمم رواية ههنا
 فاذا في التيمم جميعا روايتان انتهت وحيد عندنا الاحتياط ان يصلي بالتيمم الوقت
 ثم يتوضأ ويعيد يخرج عن كحدتين بيقين وكذا الخاف فزت الجمعة مع الهمام
 لو توضأ فانه لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر دافاته لان فرض الوقت هو الظاهر
 عندنا وقد امرنا سابقا بها بالجمعة ولا دليل على سقوطها بها مع التيمم حال القدر
 على الاصل بالوضوء. وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لا الى خلف يجوز ان يتيمم خوف
 فواته كالجنازة والعيد وما يفوت الى خلف لا يجوز التيمم بخوف فواته بل يتوضأ فانه
 فوات ياتي بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من
 الدليل على ان القضاء او من الادلة بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلناه
 ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقعدة على استعماله فانه
 التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم اذا يجوز ويعتبر في الشرع عند
 عدم الماء حقيقة او حكما ولم يوجد واحدهما فلا يجوز والتيمم لصلوة الجنازة عند
 خوف الفوت عدم حكما بالنظر اليها لانه لا يمكن فعلها بالوضوء بخلاف من المصحف و
 دخول المسجد لانه ليس بعبادة تفوت **فروع** تيمم الجنازة وصلته حضرت اخري
 قبل ان يقتدر على الوضوء وهو بخاف فواتها لو توضأ لا يلزمه اعادة التيمم عند ما خلا
 لمحمد رحمه الله ان الضرورة الاولى قمت وهذه ضرورية اخري فيجد لها التيمم
 ولها ان التيمم الاول ما صح كونه عاجزا عن استعمال الماء حكما وهذا المعنى باق
 بالنظر الى الجنازة الاخرى المسافر يطأ جاريته او زوجته يعني يجوز له ان يطأ وان علم
 اي ولو علم بعدم الماء يجوز له التيمم لانه طهر المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له
 ان ياتر بسبب الخش من النوم وغيره فكذلك اسباب الجنازة اذا هاسا في منع جواز الصلوة

ولا يصح التيمم بالتراب
 ولا يصح التيمم بالطين
 ولا يصح التيمم بالطين
 ولا يصح التيمم بالطين

المحدثين اهم ويقيم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدا بفصل الممعة ليصل
 عاد ما الماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه الحدث قبله عند محمد رحمه الله لان
 معروف ذلك الماء الى الممعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل
 الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابي يوسف صرفه الى الممعة واجب فهو
 كالبعدوم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل الممعة ولو كان يتم بعد
 ما احدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحد
 فقط ينقض ويتيمم للحدث عند محمد فيعيده بعد غسل الممعة ولا ينقض عند
 ابي يوسف بناء على ما تقدم ولو كان معه اى مع الذي بقيت عليه او مع الذي
 وجبت عليه الطهارة الحكيمية مطلقا فوب نجس وهو مضطر الى تعذيبه والماء
 يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه يفضل الغروب بذلك الماء ويتيمم لما عليهما من الحدث
 لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم يكون قد اتي بالطهارتين
 الحكيمية والحقيقية ولو ازال بذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا كان قد ترك الطهارة الحقيقية
 مع قد تعلقا بغيره عن فيكون آمنا لكن تصح صلوة لشرب العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في
 الحكيمية يتيمم قوم متروكين يجوز فعله عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد
 رحمه الله والاصل في مثل هذا ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز فمحمد يقول ان
 التيمم طهارة ضرورية يصار اليها عند العجز والطهارة بالماء اصلية فكانت اقوى
 فيلزم بناء القوي على الضعيف وطمان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى لا
 يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة السجاسة ثم محمد حل
 طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون
 العشرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها
 بدون ان تضل كما لو اغتسلت وهما عكسا وذلك لان محمدا احتاط في الموضوعين فلم
 يجزئ امامته المتوصلتين لحياتها ليعجزوا عن عمدة الصلوة ببقين قطع الرجعة لحياتها
 وترجيها الجانب الحمرة وهما اختارا الطهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى
 حكم الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليظهركم ولكن في الحقيقة تلوش
 وليس بطهارة فعلا بحقيقته في ما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما
 لم يتأيد بمؤيد ردة الصلوة به كالباع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينظم اليه القبض
 ولكنك على هذا الخلاف القاعد اذا لم قوم قاعين عند ما يجوز ردة محمد لا يند

على ان صلوة القائم القوي و بناء القوى على الضعيف غير جائز وهو القياس لكنهما
 تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت ألا تحديثني عن مرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قالت بلى الحديث لي ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر
 ان يصلي بالناس لي ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج
 بهادي بن رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه
 ابو بكر ذهب ليتأخر فاما اليه ان لا تتأخرو وقال لهما اجلسا لي الى جنبه فاجلسا
 الى جنب ابي بكر فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
 يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد وما روى انه صلى الله
 عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح لا يتوى قوة
 حديث الصحيحين على ان اليه بقي قال لا تعارض فالصلوة التي كان فيها اماما
 صلوة الظهر يوم السبت والاحد والقي كان فيها اماما يصلي يوم الاثنين
 ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن افس في صلواتهم يوم الاثنين وكشف الستر
 ثم اراحته فان ذلك كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد من نفسه
 خفة فخرج فادرك معه الثانية واما السامع على الخف او على الجبيرة فانه يوم
 الغاسلين بالاتفاق اما السامع على الخف لا فاجماع على انه طهارة غير ضرورية فم
 يكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسم الجبيرة فانه بمنزلة الغسل لما عتقها
 على ما قالوا وليس طهارة المسخاض ولا يستغنى محمد عن الفرق بينه وبين التيمم
 فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال الماء كذلك هذا شرع لضرورة
 عدم قدرة الغسل وكلاهما مغيا بوجود القدرة وزوال العجز وذكرني المحصر هو
 شرح المنظومة وفي شرح الاسيبجا وفي غيرهما لا تقم امامة صاحب الجرح السائل
 ومن يعناه للاصحا وكذا لا تقم امامة الامي وهو الذي لا يحسن مقدرا لم يتوخذ
 به الصلوة من القرآن للقاري الذي يحسن ذلك لغوات فرض القراءة و
 الطهارة من غير عذر بالنظر الى المقتدى ولو اما اي صاحب الجرح والاخي
 من هو بمنزل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع واما ذكر هذه السائل
 استطاد او محملها مباحث الافتداء وقائتي ان شاء الله تعالى

فصل في بيان احكام المياه

تقدم ان تقديم تيمم انما وقع لمناسبة وان الاصل ارداف بيان الوضوء و
 الغسل ببيان التيمم فغوده الى ذلك الاصل قبل ذكر السجدة على الخفين ظاهر
 التوجيه واذ قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به فاسب ان يعطف عليه ما يجوز به الوضوء
 والغسل فقال ويجوز الطهارة الحكيمة بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من غير
 احتياج الى تقييد في تعريف ذاته فاصافته الى محله كماء البئر والى صفته كماء
 المد والى مجاوزه كماء الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى المتبعض ماء مطلقا فاحتج
 الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت المجاورة تكسبه تقييد الماء احتجيم بعد ذكر
 الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء اي للطروء ماء الاودية اي الانهار وماء العيون اي
 الينابيع وماء الآبار بعد الحرمة وفتم الباء بعدها الف ويقصرها واسكان الباء يعيدها
 حرمة ممدودة نثر الف جمع بئر وماء البحار وتزول بها اي بالياء المذكورة الخمسة ممدودة
 حكيمة كانت وهي المعنى الذي حكم الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او خلفهما عند
 ارادة الصلوة لاجله سميت حكيمة لاختصاص تحققها بالحكم او حقيقة وهي العين
 التي حكم الشرع بوجوب ارتدائها من البدن ان كانت فيه عند ارادة الصلوة
 مع القدرة سميت بذلك لتحقيق حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل في
 ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به دل بعبارة على كون
 ماء المطر مطهرا وبذلك على كون سائر الياه الطلقة مثله مطهرة ما لم يبرهن
 لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها ولا يجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيد وهو
 ما احتجيم في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كماء الاشجار كالرياس و
 نخوه وماء العار مثل التناع وشبهه وماء البطيخ والخيار والقتاء ونحو ذلك
 وماء الباقلاء بالقصر مع تشديد اللام وبالدمع تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه
 على ما سيأتي قريبا ان شاء الله ومثل الرق اي ينطبخ فيه اللحم ونحوه
 وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفرة المنقوع فيطرح ولا يصنع به وهذا
 اذا كان غثنا اما اذا كان دقيقا على اصل سبيلانه فيجوز الطهارة به كماء
 المد ونحوه وماء الزعفران والمراد ايضا ما حث به وخرج عن الرقة او ما يستخرج
 منها رطبا كما يستخرج من الورد وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر
 الازهار وكذا الخل والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك كالا شربة و
 يجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل

مانع طاهر يمكن ازالته به وهو ينصرف بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به
 بالجفاف واحترز به عن نحو العسل والسمن فانه لا يمكن ازالته به لان تدبيقه
 ودسومته لا تزول بالعصر والجفاف وقوله كاللبن فيه نظره فانه لا يزيل الجاسة
 قال في الكفاية قوله ما اذا عصر العصر احترز به عن مثل الدهن واللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف عن الثوب وكذا قال في الكافي بخلاف اللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف وما نقله في الخلاصة عن نظم الرزدي وسقي ان
 الرب والمرى واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف مخالف لسائر الكتب
 والروايات ولا يلتفت اليه والمحل فانه اقلع من الماء للجاسة والعصير ومما
 ذكر انفا من الماء المقيد بشرط ان ينصرف بالعصر كما لا يشجر والقار والاذها
 بخلاف ما فيه دسومة من الرق وما فيه خثورة وان غسل الجاسة الحقيقية
 بالعسل او الدبس ونحوه من الرغوب او بالسمن او بالدهن كالزيت والشحج
 ونحوهما من الادهان لا يزيلها ذلك الغسل للجاسة لانها اى الاشياء المذكورة
 لا تنصرف بالعصر فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزاء الجاسة الحقيقية تبعاً لها ثم
 ازالة الجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والثلاثة بناء على ان
 الماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كما لا يخفى فالتجسس
 الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحديث وبالاجماع وبالضرورة لا يمكن
 التطهير الذي كلفناه فبقى ما عداه على اصل القياس فلما انا انفسم انا ازالة الجاسة بالماء
 على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا يتجسس حال استعماله لان الجاسة لا تغل
 في ان واحد فهي حال المعالج لم تزال العين وحين انتقالها الى الماء لا تبقى فيها ولهذا
 يتلون الماء بلون الجاسة التي لها لون ويتلا منقح لث اللون المحل شيئاً هنيئاً
 يزول بالكلية زوال المحسوس لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء امر معقول والمانع
 مثله في الازالة والقلع فيتعدى الحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول
 بالمانع بل معنى حكمه خسر فسد بالماء بالنسبة فلا يتعدى الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين
 الثوب والبدن عن ابي يوسف التخصيص في البدن بالماء لان ما عليه نظير المحل والصحيح
 ظاهر الرواية لشمول المعنى المذكور لهما ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان
 مخالفاً للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه من اللون او
 الطعم او الريح كماء اى السبيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يخلط

به الاشتنان أو الصابون أو الزعفران بشرط أن تكون الغلبة للماء من حيث الأجزاء
 بأن تكون أجزاء الماء أكثر من أجزاء المخاط هذا إذا ميزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه
 المرء يطلق عليه اسم الماء وبشرط أن يكون رقيقا بعد واشترط عدم زوال
 اسم الماء يعني عن اشتراط الرقة فإن الغليظ قد زال عنه اسم الماء إذا يطلق عليه أنه
 ملح بل زوال الرقة يصح أن يكون تفسير الزوال اسم الماء وهو الصابون عند مخالطة
 الأشياء الجافة الماء من غير طعم فإنه ما دام رقيقا يسيل سريعا كسلالة عند
 المخالطة فتحكم حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والأقلا ولا عبرة بزوال اللون لا الطعم
 ولا الريح وفيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما إذا كان المخاط مما يستغنى عنه الماء بخلا
 ماء البدن فإن التراب الذي يجزى عليه الماء غير مستغنى عنه أما الاشتنان فهو فيستغنى
 عنه فلا يبقى الماء مطلقا عند مخالطته حيث يقال ماء الاشتنان وماء الصابون نحو
 ذلك ونحن نقول أن هذه الإضافات لتعريف الحيا والالتعريف الذات فلا ينفسد
 التقييد كالبر وغيره وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفصل الماء
 وقصته فاقته ماء وسدر وذكر في الجناس الناطقي التوضوء بماء السيل إذا لم تكن رقة
 الماء مقابلة لا يجوز وصابطه ما تقدم من بقاء سرعة السيلان كما هو طبع الماء قبل
 المخالطة وذكر في المنقطة إذا التقي الزاج في الماء حتى أسود ولكن لم تذهب رقته
 جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العفص إذا طرح في الماء فأسود
 يجوز الوضوء به ما دامت رقته باقية وكذا الحمص الباقلاء ونحوهما إذا انقع في
 الماء ولم تزل رقته يجوز الوضوء به وإن تغير أي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لأن
 المعتبر في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضيه أن لو طعم الحمص والباقلاء
 أن كان الماء بحال لو برد لا يضر ولا تزل رقة الماء جاز الوضوء به الأقلا لأن الأصل
 أن التقييد يحصل للماء بإحدى شيئين إما بغلبة المتروك وهي بكثرة أجزاء المخاط أو كما
 الامتزاج وكما الامتزاج إما يشرب لبنات الماء حتى يبلغ مبلغا يتبع خروج الماء
 الأبالع والامزاج بأن يطعم في الماء شيء من الأشياء الطاهرة حتى ينضج فينشد يخرج الماء
 عن طبعه وهو سرعة السيلان ولا شك أنه إذا ذاب رديشون غاليا كانت القاعدة
 في المخالطة بالطبخ أن ينضج المطبوخ في الماء وفي المخالطة بدونه أن تزل رقته اللهم
 إلا أن يكون المطبوخ في الماء مقصودا به التطهير كالاشتنان والسدر والصابون
 فإن المعتبر حينئذ الرقة وعدمها دون النضج وكذا ذكر في المحطوطات ما جاء في

باشتان و آب آس ای مر سین او بشی مما یستعمل ای یتداوی الناس به جاز الوضوء
 ما لم یغلب ذلك الشئ علیه ای علی الماء بان اخرج به عن رفته وکذا الویل الحیز
 فی الماء اربعت رفته کما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء غنیاً بالخبز لا یجوز
 الوضوء به وفيه شروح الاقناع الا فی نصر الاقطع اذ الخلط الطاهر بالماء ولم یزل اسم
 الماء عنه ولم یجد له اسم اخر بان سمي شرباً او نبیذاً او نحو ذلك فهو طاهر و
 ظهوره ای مطهر سواء تغير لونه او لم یغیر ولم یدکر عن اصحابنا خلافاً وعلی
 هذا الاطلاق الذی ذکره فی شرح القندوری اذ تغير لون الماء او طعمه او
 ریحہ بل لو تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه یجوز
 الوضوء به الا اذا غلب علیه لون الاوراق فیصیر الماء سبباً لتکثیر هذا
 الاستثناء موافق لما ذکر فی الثقة انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم السیلابی عن الماء الذی
 یغیر لونه بکثرة الاوراق الواقعة فيه حتی یظهر لون الاوراق فی الکف اذا
 رفع الماء هل یجوز الوضوء به قال لا لکن ذکر فی النهاية ان المنقولة عن الاسماء
 ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع فی الحیاض فتغیر ما فیها من حیث اللون
 الطعم والرائحة ثم انهم یتوصفون منها من غیر تکثیرها فی الحاصل ان الاعتبار فی صفوة
 الماء مقیداً بمخالطة الجامد زوال رفته واما فی مخالطة المائع فان کان مخالطة الماء
 فی وصف واحد کما البطیخ الذی یخالطه فی الطعم وماء الورد یخالطه فی الرائحة فالعبر
 غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء فی وصفین کالبن یخالطه فی اللون والطعم فالعبر
 ظهور غلبة احدهما لوصفین وان کان یخالطه فی الاوصاف كلها کالحل فالعبر غلبة اکثرها
 وان کان لا یخالطه فی شئ من الالوان الثلاثة کالماء المستعمل علی ما علی افتراء طهر
 غیر مطهر وکما الورد المنقطع الرائحة فالعبر کون اجزائه اکثر من اجزاء الماء وکذا ان
 كانت مساوية احتیاطاً حتی یضم الیه التمسع عند المساواة اذ لم یجد غیره واما الماء
 الذی یقطر من الکرام ففي الحیط لا یتوضأ به لکمال الامتزاج وقيل یجوز لانه ینخرج
 غیر علاج والاول اختیار شمس الائمة المحلوا فی وهو الاحوط وکذا اذا یتقن بطهره
 ای یكون الماء مطهر او غلب علی ظنه انه مطهر جازت له به الطهارة واما
 فی التیقن فظاهر وکذا فی غلبة الظن لان غالب الظن بمنزلة الیقین فی العلمیة
 حتی لو وجد ماء قلیلاً ولم یتقن بوقوع النجاسة فيه وهو شامل بغلبة الظن
 وترجح جانب الطهارة والشک وهو نساوی طرفی الوقوع وعدمه فانه

يتوصأ به أي بذلك الماء القليل ويقتل ولا يئتم لان الأصل الطهارة وكان
مستقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل لم يتيقن
بوقوع نجاسة فيه فانه يتوصأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجاري ولا يترك الماء
الماء لتوهم وقوع نجاسة فيه لان الأصل هو يتيقن الطهارة في الماء ما لم يغلب فانه
خلق طهورا فلا يزول ذلك اليقين الا بيقين مثله ولا ينبغي التخصيص السؤال ما
لم يغلب على الظن عروص نجاسة له بقريضة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
وعمر بن العاص رضي الله عنهما انهما رايا رجلا على حوض يستقي فقالا عمر بن العاص
صاحب الحوض اترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا هذا الحوض لا يجبرنا و
لذا اذا التقى في الماء الجاري الذي يذهب بنية تنقي نجس كالجيفة والخمر والبول و
العدنة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه لان ما يخلل اجزائها يذهب مع
الماء ولا يلبث وعدم ظهوره لا يثبت ذلك وروى عن محمد انه قال اذا صبت أي دن
من الخمر في الغرات ورجل سفل منه أي من مكان الصب يتوصأ جاز وضوءه
اذا لم يتغير احد اوصافه لان عدم ظهور الوصف دليل لعدم اتصال النجاسة
بالحل الذي يتوصأ منه وان احتمل ان يتصل به اجزاء غير مذكورة فهو قوهم لا يزول اليقين
وكذا اذا جلس الناس صفوفًا على شط نهر يتوضئون جاز وضوءهم
ان احتمل اتصال خصال بعضهم بما يتوصأ به البعض لكن لا يزول به طهورة الماء
التيقنة وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم انه لا يجوز ذكر الناطق ساقية صغيرة
فيها كلب ميت قد سد عرضها فجري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم
يتغير لونه او طعمه او ريحه وهو أي هذا الحكم مروى عن ابي يوسف لما تقدم
ان الأصل الطهارة ولا تزول بالشك وذكر في الموازل انه اذا كان الماء الذي يلقى
الجيفة دون الذي لا يلقى الجيفة يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلقى الجيفة
بان جرى الماء عليها وعمرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء والا بان كانت
الجيفة تستبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا يجري في جانبها ما له قوة
يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسا لملاقاة اكثره النجاسة ونجسته تجبئته
غلبته عليه وهذا اول ابو جعفر الهندواني الروي عن ابي يوسف وهو اختياره
وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح عند رات او غيرها من النجاسات
اذا كان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند اليزاب فالماء طاهر اذا لم يظهر

فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان
 الماء كله او نصفه او اكثره وهذا اذا تدبعت قوله او نصفه يلاقى العذرة فهو اى
 الماء الذى يجرى من الميزاب نجس ولو لم يتغير احد اوصافه والاى ان
 لم يكن كذلك كما تقدم فهو طاهر قال الشيخ كمال الدين بن ابيهم معترضا على
 صدور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى محض للمحدث الماء ظهور بعد
 حملته على الجارى اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة
 اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء مطهور لا ينجسه شئ من غير
 استثناء على ما سيأتى ان شاء الله تعالى وحينئذ قد خص بالاجماع ما اذا تغير النجاسة
 بفور تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس الماء الراكد يجمع انه عين الماء الذى
 قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير المخالط فانه لا ينجس
 مع الجريان باستعمال المخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب السريان فيه لا سريان
 الجار لان الجربة تنعم السريان ونفس عليه الراكد الكثير قليلا وان سأل المطر من السف
 او من النقب ان كان الطرد اتم اى مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء غمرته
 النجاسة اكثر السطح والا عدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتماله من انه اذا قبل ان
 يصيب سطحه وان انقطع الطرد بعد ذلك سأل من النقب ان كانت على جميع السطح
 او على اكثره نجاسة فهو اى ذلك السائل من النقب نجس للعلم بانه نزول بعد
 اصابته السطح وجريانه عليه الغرض ان عليه نجس والحكم لغائب والنصف له حكم
 الاكثر فى النفس للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء الجارى يجرى جريا ضعيفا
 ينبغي ان يتوضأ المتوضى على الوقار بالتأتى حق ميعنه الماء السهل قال
 بعضهم يجعل المتوضى ميعنه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء اى الجهة التى يأتى
 منها ليكون اخذه من فوق سقوط الماء السهل واذا سدل الماء الجارى من
 فوق وبقي جريه اسفل ذلك المكان الذى سد منه كان جاريا كما كان يجوز
 التوضؤ به وان وقع فيه الماء السهل او النجاسة ولم يظهر اثرها الى الحد
 جريان الماء اى فى كونه جاريا فى الحكم فقال بعضهم ان ذهب به بن اودرى
 فهو جار وفيل ما بعده الناس جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع
 ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار حكا وان كان بخلافه فهو جار واذا
 انصرف والتأتى اظهره حكمة عدم التجسس بالنجاسة ما لم يظهرا اثرها فيه من لون

ادطمع اودرج الان باسترها كالمتصل بالحيضة كما تقدم وفي الشئ اذا كان بصن النهر
نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس ان كان اي ولو
كان جميع البطن نجسا واعلم انهم قد اعتبروا رؤية ما تحت الماء وعدمها اذا
جري على النجاسة في كونه قليلا ان روى او كثيرا ان لم يرو وهو ليس بصابط فان
بعض المياه صاف يرى ما تحته وان كان غمرا وبعضها كدر لا يرى ما تحته وان كان
ضمنا حافا لا يرى فيه الا حالة على العرف او التحويل الى رأي المستعمل كما هو قاعد الاما
ولو كان في النهر ماء واكد فينجس ذلك الماء الراكد ونزل من علاه ماء طاهر واجراه
اي اجري الماء النازل من اعلى النهر ذلك الماء الراكد وسيله فانه اعلى الماء الراكد يظهر
بغلبة الماء الجاري عليه لو توصل انسان منه جازاذا لم ير لها اي ذل لم يدرك النجاسة
كان قد تنجس بها الماء الراكد اثر من الاوصاف الثلاثة لاذلله هو حكم الماء الطاهر كما تقدم

فصل في احكام الحياض

والماء الراكد الاصل عند فان الماء القليل ما لم يكن عشرين في عشرة يتنجس بوقوع
النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها من لون وبخور سواء كان قلتين او اكثر وعندنا
واحدا اذا كان قلتين وهي خمسمائة رطل بالبغداد لا يتنجس ما لم يظهر اثر النجاسة فيه
وعند مالك لا يتنجس ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استعمل مالك جارا واليه بقي عطاء
بن بغيته بن الوليد عن ابيه عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي امامة عن
عليه السلام ان الماء طاهر الا ان يتغير ريحه او طعمه او لونه بنجاسة تحدث فيه روى
اليه بقي ايضا عن حفص بن عمر حدثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي امامة قلنا
هذا الحديث على هذا الوجه ذكر الاستثناء فيه ضعيف برashed بن سعد وقد قال
البيهقي والحديث غير قوي فلا يصح الاستدلال به وانما صحح بدون الاستثناء
رواه ابو داود والترمذي من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قيل يا رسول
الله استوصنا من يدر بضاعته وهي بئر يلقى فيها الحبض لحوم الكلاب والنتن فقال
عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شئ وحسنه الترمذي وقال الامام احمد رحمه الله
هو خذ صحيحه حينئذ يظهر غير مراد اجماعا لانه اذا تغير بالنجاسة ينجس
بالاجماع فعلم ان المراد به مورد النص بتر بضاعته خاصة بناء على ان ماؤها
لم يتغير بما يطرح فيه لعذارت قد وكونه جاريا كما رواه الطحاوي وعن ابن عمر ان عن
ابي عبد الله محمد بن شعاع التميمي بالمنشة عن الواقدي قال كانت بئر بضاعته

طريقا للماء الى البساتين والصحيح في الواقدي التوثيق قال الشيخ تقي الدين
 بن دقيق العيد في الامام جمع شيخنا ابو الفتح المحافظ في اول كتابه المغازي السير
 من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه ولا يقال العبرة
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب لانقول لاسلم عموم اللفظ واذا يكون لو كانت اللفظ
 الجنس والاستغراق وهو ممنوع ولا دليل عليه بل هي للعهد فان الاصل انه اذا امكن
 جعل اللام للعهد لا يجعل لغيره وقد امكن ههنا بل ذكره في السؤال فان قول
 السائل استوصا من يثربنا علة المراد به من ما فيها قطعاً ودعوى كونه صلى الله عليه
 وسلم استأنف جواباً عاماً يشمل المسؤل عنه وغيره لا بد لها من دليل ودليل عليها بل
 الدليل قد ثبت قطعاً على بطلانها وهو الاجماع على تحريم ما تغير بالجاسة وقوله صلى الله
 عليه وسلم فهو راء احدكم اذا ولغ الكلب في الحديث فانه يقتضيه نجاسة الماء مع العلم
 بانه لا يتغير احداً وصافراً بالولوع على انه لو سلم عمومه لما احتضيه بالقياس لكونه
 مخصوصاً بالاجماع واستدل الشافعي واحمد بما روى صفحا السنن الاربعة عن ابن عمر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء الذي يكون في الفلاة
 وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتي لم يجرى اليك ولا ينجسك
 خزينة والحاكم في صحيحهما قلنا هو ضعيف بالاضطراب سنداً ومتناً اما الاول فقد
 اختلف عن ابي اسامة فمرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن عياض بن جعفر فمرة
 عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد رواه عن كل من محمد بن محمد بن محمد بن
 عن احمد فمرة عن النضر بن الشافعي وهو الاضطراب الثاني وهو الاضطراب الثاني غير مدفوع ففي رواية
 الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير لم ينجس شيء ورواية محمد بن اسحق بسند سئل
 عليه السلام عن الماء يكون بالفلاة زده السباع والكلاب فنذكر الاول قال البيهقي وهو
 غريب قال اسمعيل بن عياض عن محمد بن اسحق الكلابي الدواب رواه يزيد بن هارون
 عن حماد بن سلمة فقال ابن الصلاح عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المنذر قال دخلت
 مع عبد الله بن عبد الله بن عمر بستاناً فيه معرماً فيه جلد بغير ميت فتوضأ ثم
 فقلت له انت وضأته وفيه جلد بغير ميت فحدثني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال اذ بلغ الماء قلتين او قلت له تحسه شيء ورواه ابو مسعود الرازي عن ربه
 فلم يقل او قلت اروي الدارقطني وابن تيمية العفص في كتابه عن القسم بن عبيد الله
 العري عن محمد بن المسكاد عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء

اربعين قلة فانه لا يحمل الخبث ومنعه الدار قطني بالقسم وذكر ان الثوري مع
 ابن راشد وروح بن القهم روه عن ابن المنكر وعن ابن عمر موقوفة روى
 صحيح من جهة روح بن القهم عن ابن عمر قال اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجنب اخوه
 رواية سفيان من جهة وكيع وابن نعيم عنه اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجنبه شيء
 اخبر رواية معمر من جهة عبد الله بن رزاق عن غير واحد عن اخراج عن ابي هريرة عن
 شوزين اليسري عن ابن لهيعة قال اذا كان الماء قد اربعين قلة لا يحمل خبثا قال
 الدار قطني كذا قال وخالفه غير واحد روه عن ابي هريرة فقالوا اربعين عزبا ومنهم
 من قال اربعين دلوا وهذا الاضطراب ^{الضعيف} يوجب وان وثقت الرجال على ان القلة
 اسم مشترك يطلق على الحجرة والقربة وراس الحبل وقوله الشافعي في مسنده الخبر
 مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريح باسناد لا يحضر في من انه عليه السلام قال اذا
 كان الماء قلتيين من دلاء هجر لا يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال هجر منقطع للجمالة و
 قد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدي من حديث مغيرة بن سقلاب عن محمد
 السحق عن نافع عن ابن عمر عن علي السلام اذا كان الماء قلتيين من دلاء هجر لم يجنبه شيء
 ويذكر انهما فرقا قال ابن عدي قوله في منته من دلاء هجر غير محفوظ
 لا يذكر الا في هذا الحديث من رواية بن سقلاب يكنى ابا بشير منكر الحديث ثم
 اسند من كلام غيره فيه ما هو اقطع من هذا وقد رواه الدار قطني بسند فيه
 ابن جريح ولم يذكر هذه الكلمة وفيه قال محمد قلت ليحيى عقيلا اي قلل قللال
 هجر وهذا لو كان رفعا للكلمة كان ارسالا فكيف وليس به وهذا التخصيص ما ذكره
 الشيخ نقى الدين في الامام وبه ترجح منع الحديث عنه ولذا لم يذكره في الامام
 مع شدة حاجته اليه ومن منعه الحافظ بن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق
 وابوبكر بن العربي المالكيون وفي البدائع عن ابن المديني لا يثبت حديثا قلتيين
 مطلق الاستدلال به على المراد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يبول احد
 في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جوف
 الافضل فيه بين دائم ودائم فهو على اعموم ما لم يصرف في حكم الجار بعدم الخلو من
 غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم تحريك احد طرفيه بحركة اطراف الاخر ولا
 يقال يحمل النهي على التزوية لان نقول مطلقه يوجب التحريم اذا عرى عن التاكيد
 فكيف وقد اكدر القياس يقتضيه نجس الكثير ايضا لان الجزء الملا في النجاسة يتنجس

بملاقاة شتر تبغس الجزء الذي يجاوزه ثم وثقه لكن تركنا القياس في الكثير للصنوعة و
 لقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبقى ما عداه على أصل القياس ثم الحد الفاصل
 بين القليل والكثير التحقيق انه معوض الى رأى البتلي غير مقدرب شيء ان غلب على
 ظنه وصول النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء منه والنجاز وهو الاصح عند جماعة
 منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الاصيل باصل الامام من عدم
 التحريك يتقدم فيما لم يرد فيه نقد شرعي والقوانين الى رأى البتلي قال شمس المنة الذي
 الظاهر الثوري بالقوانين الى رأى البتلي من غير حكم بالتقدير وان غلب على الظن وصولها
 يتنجس وان غلب عدم وصولها لم يتنجس هذا هو الاصح انتهى وهذا عدم المدرك
 الشرعي فقوله الخضم حينئذ بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم وكثير من الشك
 جعل الحد الفاصل عدم تحريك احد الطرفين بحركة الطرف الاخرى تحريك احد
 الطرفين بحركة الاستعمال الاخر من ساعته ولو تحرك احد لمكت لا يضرب لان الماء
 بطبقة سيال يخلص بعضه الى بعض بالاضطراب الذي يقع فيه والتحريك يعتبر
 بالاغتسال في رواية عن ابي حنيفة وهو قوله ابي يوسف اذا الحاجة الى الغسل في
 الكياض اكثر من الحاجة الى الوضوء وعنه وهو قول محمد رحمه الله بالتحريك بالوضوء
 لانه اخف ومبني الماء في حكم النجاسة على الحفة دفعا للجرم وعن ابي يوسف يعتبر
 التحريك باليد وعامة المتأخرين سهلوا الامر واختاروا ما اختاره ابو سليمان الجرجاني
 وهو ما ذكره المص بقوله الحوض اذا كان عشرين في عشرين اي طوله عشرة اذرع و
 عرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعا ان كان مثل
 امان كان مددوا فلا اكثر من اعتبار جوانبه ثمانية واربعين قال ابن الحمام والمختار
 واوصون وفي المنتقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع قطعاً وانما
 نقص باعتبار كل اذرع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون
 ذراعاً كذا قيل واما العمق فالمختار ما لا يتغير ارضه بالغزق رواه ابو يوسف عن حنيفة
 وقيل ان لا تضيق بد الغزق الا من قيل قد اربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع
 الكرباس وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابي بكر الوالجي في فتاؤه
 لانه اخصر فيكون ايسر واختيار قاضي خان في فتاؤه ذراع المساحة وهو سبع
 قبضات باصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة قال قاضي خان لانه يعني
 القدير المقلد من المسوحا فكان ذراع المساحة فبالسوق وفي المحيط والاصح ان يعتبر

في كل زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعيد جدا
 فان المقصود من هذا التقدير حصول علبة الظن بعد اخلص العبادته والحق ما هو
 هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا الامر لا يحتل باخلاص الارضه ولا الكفا
 بان يقال ان النجاسة لا تخلص من جانب الى جانب في ماء قد ر عشرة اذرع كل ذراع
 سبع قبضات في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم كذلك وتخلص في الزمان
 او المكان الفلاني لكون ثمان قبضات او اكثر فليتأمل شراذم ذراع لما كان في الاصل
 اسما للساعد وهو يد كرويت استويه في قوطم عشر في عشر مجذبات الماء ايتار الخفيف
 واذا كان الحوض عشر في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة مطلقا لا موضع
 الوقوع ولا غيره اذ المير لها اثر اذا كانت النجاسة مرسية هكذا وقع في النسخ والصو
 ان لفظة غير سقطت من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مرسية قال
 في الخلاصة في الرؤية ينقض موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة
 قدر الحوض الصغير واسا في الرؤية فعند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ
 بلخ ونجاري يجوز النوم من موضع وقوع النجاسة انشئ والوافق لهذا ان يراد
 بالمعنى في قوله وبعضهم اى مشايخ العراق قالوا في غير الرؤية ايضا ينقض ما هو النجاسة
 حوض صغير كافي للرؤية اذ لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السريان
 ولا عدمه والحوض الصغير خمس خصال وفها وبعض مشايخ نجاري وبلخ
 جعلوه كالنجاري وتوسعوا فيه لعموم البلوى وفرقوا بان للرؤية بقاؤها متيقن
 برؤية عينها وغير الرؤية لا يتيقن بقاؤها لاحتمال انتقالها ويبتني على هذا اى على
 تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عند اغسل المتوضي وجهه في حوض كبير
 وهو العشر والعشر فضا عدا فسقط من غسلته في الماء فرفع الماء ثانيا من موضع الوقوع
 قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول ابى يوسف لا يجوز لان عند التحريك شرط لم يصر
 الماء المستعمل شائعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ نجاري قالوا يجوز لعموم البلوى
 لكثرة وقوع مثله وابضا هو مغلوب باول الملاقات والحكمة للغالب وليس كالحكمة
 الا لم تقبر فيها الغلبة بل فطرة تنجس دنا وكذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم
 القياس اى يقاس ما اذا كان الرجال صفوا يتوضون من حوض كبير جاز
 على قول مشايخ نجاري وعلم العمل وقال في اجناس الناطق ان من اغتسل
 حوض كبر فلاخران يتوضان في ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجاري استهلاك

الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية
 الحيفة والاصل فيه اى في الجواز وعدمه من قرب مكان نجاسة ما تقدم انها ان كانت مريبة
 لا يجوز ان يتوضأ الا بعد انقضاء مقدار حوض صغير واذ لم تكن النجاسة مريبة يجوز مطلقا على
 اختيار علماء بخارى وبلغ البلبلى خلافا لما شاع في العراق وتقدم ما فيه وروى عن الفقيه
 ابي جعفر الهندى انى لو توضأ الرجل في اجرة القصب اى في المقصبة وكانت في الماء
 فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض لاشتباك اصول القصب لم يجز وضوءه
 لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك اللؤلؤ
 المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتاج القصب
 بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه ذرع ان خلص بعضه الى بعض جاز
 الا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير وعلى جميع وجه الماء جعز وارة بحجم مضمون
 فغدير ميمية ساكنة ثم راي مضمومة بعدها واو فالف واخره راء مفتوحة و
 الها التي تكتب بعدها اماره فتحتها وهى كلمة فارسية معناها خر الضفدع وهو
 بالعربية الطحلب فقد قيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز
 الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في
 الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما تقدم وكذا
 الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجم ماؤه والجمد على وجه الماء رقيق ينكسر
 بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك اى يتحرك
 الماء لا يجوز الوضوء لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه وان كان قليلاً لم
 يتحرك الماء يجوز والحوض اذا انجم ماؤه فنقب في موضع منه وبقي الماء تحت الجمد
 متصلاً به والنقب كخيزرة في اسفلها ماء فوقت فيه الى النقب نجاسة او ولع فيه
 الكلب وتوضأ به اى بالماء الذي في اسفل النقب انسان قال الضير بن يحيى وابوبكر الاسكاف
 يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء
 المستعمل في ماء قليل فيفسد وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير النجاشي لا
 يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشر في عشر وان كان اى ولو كان الماء متصلاً بالجمد
 لكونه عشر في عشر والفتوى على قول الضير وابي بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت
 الجمد منفصلاً عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لان الغرض انه عشر في عشر ولم
 تنفصل بقعة منه عن سائرته كافي الصورة الاولى فيجوز باختلاف بين المشايخ

المذكورين انفا وقد تقدم التفصيل في جواز الترميم من موضع وقوع النجاسة والنجاسة
 فيها اذا كانت غير مرمية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف
 كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشرين في عشر فيفسد الماء بوقوع الفسدة
 ان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض النجس كالحوض المسقف في الخلاف و
 الحكم والتفصيل وان ثقب البعد ثقباً دون عشرين في عشر فعلاً الماء لا يخرج اماناً بل يعلو على وجه
 البعد او يعلو في الثقب كما في القديح فان علا في الثقب فكان الماء في القديح فوقع فيه
 الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت
 الجمد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان ما في الثقب
 يعتبر متصلاً بما تحته وهو كثير فلا يتنجس اذا تنجس فلم تزل اى فلا تزول
 نجاسة وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعد له معنى الاستقبال وهو
 خطأ مريم ما لم يخرج ما في الثقب اى ما كان في الثقب وقت التنجس من الماء كما
 سيأتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام ونحوه ولو توصل انسان من ثقب الجمد
 المذكور ولم تقع عنالته في الماء جاز وهو نوء على كل حال كبير اكان الثقب
 او صغيراً وان دفعت عنالته فيه وهو صغير دون عشرين في عشر لا يجوز الموت
 ولو وقع في الثقب المذكور شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت الجمد عشرين في
 عشر لا يتنجس لكن زبته ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل
 اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع منجساً
 فان الذي في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجمد اقل من عشرين في عشر تنجس
 جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الجمد وانسط على وجه الجمد وكان عشرين في عشر
 ان بحيث لو عرفت منه لا يتنجس لم تحته من الجمد لم يفسد بوقوع الفسدة وان كان ينجس
 كان دون عشرين في عشر يفسد به ولو ان ماء الحوض كان عشرين في عشر فتسفل اى
 نزل فصار سبعاً في سبع او نحو ذلك مما هو دون العشرين في العشرين وقعت النجاسة
 فيه تنجس لان الاعتبار وقت الوقوع فان تلا بعد ذلك صار نجساً ايضا كما كان
 لما قلنا وقيل لا يصير نجساً والاول اصح من كبير جاز فيه نجاسات فامثلة
 قتيلاً هو نجس لتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس بنجس لكونه كبيراً فصار كما لو كان
 مثلاً فوقعت فيه النجاسات وبه بعدم التنجس اخذ مشائخ بخاري ذكره
 في الد نيرة والذي اختاره في الخلاصة وقاصي خان ان الماء ان دخل من مكان

نجس وانصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
 قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرين في عشرين ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس بالحاصل
 ان الماء اذا اتنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وان كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة
 لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيخرج ما رقيقاً لا اعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله
 بالنجاسة سواء وردت عليه ورد عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض
 صغير كان قد اتنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر بن سعيد الاعمش لا يظهر
 له يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسلاً له كالقصة حيث تنقل اذا
 تجست ثلاث مرات وقال غيره لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال
 ابو جعفر الهندواني يظهر بمجرد الدخول من جانب الخروج من جانب وان لم يخرج
 مثلاً ما كان في الحوض وهو ابي جعفر احتيا والصد والشهيد حاتم الدين
 لانه حينئذ يصير جارياً والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير المتغير
 حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب هل يجوز الوضوء في الماء
 ان كان الحوض اربعاً في اربع فسادونه يجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يبدو وحوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اكثر من ذلك
 اى من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيكثر
 استعماله الا ان قوضاً في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء
 اذا كان وسعها خمساً في خمس وكان الماء يخرج منها اى من ينبوعها ان كان ينبوع
 الماء حركة ظاهرة من جانبها اى من جانب ينبوع قد ذكر العين باعتبارها وهو اى
 الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان
 الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بحد
 الحال لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام فخر الدين قاضى خان في هذه الصورة
 والتي قبلها الاصح ان هذا التعديل غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فيظرفيه ان
 خرج الماء المستعمل اى علم خروجه من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز
 الوضوء في الحوض والعين والاى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز حتى
 يعلم خروجه بلبث او غيره التوضوء بالثبوت اذا كان ذاتاً بحيث يتقاطع على العصور
 لانه ماء مطلق ولا يتيمم اذا قدر على استعماله كذا الصك والاى وان لم يكن
 ذاتياً ولم يتقاطع على العصور عند ذلك يتيمم اى لا يجوز امره على

العوض من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجهد كحكم الثلج عوض صغير كبرى
 اى خضر رجل منه نفر وا جرى الماء من العوض فيه فتوضأ ذلك الرجل او غيره
 من ذلك التهرجاء وضوءه لانه توضأ من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي
 اجري في موضع وكرى رجل منه اى من ذلك الموضع فخر افا جرى الماء فيه
 فتوضأ منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين الكائنين مسافة وان قلت
 اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء
 المستعمل من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا عن
 حكم الاستعمال قال قاضي خان لانه اذا كان بين الكائنين مسافة فالأى الذى استعمله
 الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثانى فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم
 تكن بينهما مسافة فالأى الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجتمع في
 المكان الثانى ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر بعد
 ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسيأتى الكلام عليان شاء الله تعالى وفي
 نوادر العلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى في عدم نجسه بالجماء
 ما لم يظهر اثره حتى اذا ادخل رجل يده فيه وفى يده قدر لم ينجس فختلفت
 المتأخرين في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اى مراد ابى يوسف بهذا
 القول حالة مخصوصة وهو اى تلك الحالة واذا ذكر باعتبار المعنى اى الحال ماذا
 كان الماء يجرى من الابنوب الى حوض الحمام والناس يعترفون منه غرافا متداورا
 بكسر الراء اى متلاحقا للحق بعضنا وهذا القول هو مختار قاضي خان في فتاويه قال
 فيها فان يدخل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من
 ابنيه ولا يعترف انسان بالقصة يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يعترفون من
 الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الابنوب ماء او على العكس اختلفوا فيه اكثرهم على انه
 يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يعترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الابنوب
 اختلفوا فيه اكثرهم على انه لا يتنجس فنه هذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه ومنهم اى من
 المتأخرين من قال هو اى ماء الحمام عنده اى عند ابى يوسف بمنزلة الماء الجارى على
 كل حال تلك الاغتراف مع دخول الماء من الابنوب او لا لاجل الضرورة ولا يرى
 ان الحوض الكبير الحق بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ولقاتل ان يمنع
 الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن العرف متداورا لعدم الحرج في التحرز و

امكان غسله من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب او المحدث
 يده في حوض الحمام لطلب لقصة اى بلانية رفع الحدث وليس عليه نجاسة
 حقيقية يتنجس ماء الحوض عند اى خيفة رحمه الله بناء على رواية كون الماء المستعمل
 نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر
 ومطهر لانه لم يصير مستعملا اما عند ابي يوسف فلان الحدث لم يسقط به لعدم
 الصب وهو شرط عندنا في طهارة العضو اما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن
 بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن فيه نية القرية على ما سألني ان شاء الله تعالى
 هذا والمذكور في الفتاوى ان ادخال الجنب او المحدث يده في الاناء لا يعتز به او
 لرفع الكور لا يصير مستعملا للضرورة ولم يذكروا اختلافا وهو الاصح ولو ادخل
 اوالصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية هذا في الصبيان
 مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء اما في الكفار فغير مسلم على
 قياس المسئلة التي قبلها عندنا بخيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر
 او توثا نكرا لم يلزمه اعادة ذلك ونيتهم وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين
 المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر
 وعندهما لو ادخل الى آخره وحينئذ فالحكم مسلم في الكفار ايضا واما عند ابي حنيفة
 فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها طاهرة با
 كان معه من يراقبه جاز التوضي بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل
 الشك لا يتوضأ به استحسانا اى لاجل التبرؤ والاحتياط ولو توثا به جاز لانه لا يتنجس
 بالشك لكن المستحب التوضؤ بغيره لاحتمال كفاي سؤر الجلالة بحوض الحمام اذا نجس
 يظهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير
 وما اختاره ابو جعفر الهنداني والصدور الشهيد من انه يظهر مجرد ما
 يدخل الماء من الابواب ويفيض من الحوض هو المختار لعدم ثبوت بقاء
 النجاسة فيه وصيرورته جاريا ولو ادخل التوضي رأسه في الاناء بنية للسم
 او ادخل خفيه فيه بنية يجزئ السم بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز و
 لكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف لانه افا يصير مستعملا بالاسالة والسم
 حصل بالاصابة لانه اذا يأخذ حكم الاستعمال اذا ازيل العضو والمصاب لا
 يزال العضو وجهه اقول محمد ان السم غير جائز وبه يصير الماء مستعملا بان الماء

بحمدية القرية عند الملاقات قبل حصول السم صار مستمرا فلم يجز به مما لم يسم
وهو غير ظاهر والفتوى على قول اني يوسف وقائي بقاء السم في الماء المستعمل في الشرب والله اعلم

فصل في المسح على الخفين

كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث اخرها عن ذكر الوضوء لانه
جزء من الوضوء الا انه لما كان رخصة ثبت بالحديث لدفع الحرج صار كانه من
اليجوز لمن اصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالاجاز المستفيضة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاه وفعلا رواه قولاه وعمر وعلي وصفوان بن عسال
وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة وفعلا ابوبكر وعمر والعبادة الثالثة
والغيرة بن شعيب وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابى وقاص وجبر بن عبد الله
وسليمان بن بريدة وابوهريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حرام وابو موسى
الاشعري وثوبان وعمر بن امية الضميري وبلال وعمر بن العاص وابو امامة و
سهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله بن الجرح بن الجرح وعبادة بن الصامت و
يعلى بن مرة واسامة بن زيد وسليمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وام سعد
الانصارية وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم انه مسح على الخفين وقال ابو يوسف خبر السهم يجوز في المسح به لثبوت
وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار جاءت فيه في
خير التواتر وقال احمد بن حنبل ليس في قلبى من السهم شئ فيه اربعون حديثا عن
امتحار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا وما وقفوا وقال شيخ الاسلام والدليل
على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا ما روى عن الجيفة انه سئل عن
مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر على
سائر الصحابة وان تحب الختتين يعني عثمان وعليما وان تر السهم على الخفين وهو خاف
من قولنا من مالك ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الختتين وترى
السهم على الخفين لكن قالوا من راه ثم لم يسم اخذا بالعزيمة كان مأجورا واعتبر
عليه بانها رخصة اسقاط على ما قرئ في الاصول فينبغي ان لا تبقى العزيمة مشروعة
ولا يتأب عليها كما في قصر الصلوة واجيب بان العزيمة لم تبق مشروعة مادام مخففة
واما اذا نزع والنزع حقه ومشروع زالت الرخصة وتقرر العزيمة كنية الاقا
في حق المسافر والاقتداء بالمقيم فيثاب على العزيمة واعتبر منه الربطى شراح الكثر

بان الغسل مشروع وان لم يترفع خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض للماء
 ودخل في الخف حتى اغتسل اكثر رجله ولو لا ان الغسل مشروع لما بطل ولذا منع
 كونه رخصة اسقاط وخطا اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عنه الولي خير
 دمره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب ان يتر
 عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من قصر الصلوة فان العامل
 بالعزيمة آثم بان صلى اربعا وقعد على الركعتين يانتم مع ان فرصه يتم اقول ما قاله
 من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب عليه الثواب غير مسلم فان اثبتنا
 انما يريدون بمشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب عليه احكامه غير ان الثواب من
 جملة احكام الفعل الذي يقصد به العباداة فغسل الرجل حال التخفف لو لم يكن مشروعا
 لما ترتب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تترط له الطهارة واستدلاله
 بنظيره من قصر الصلوة غير صحيح فان المسافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين
 لا يكون آثما بالعزيمة وليس في وسعه ذلك لان فرصه ركعتان لا يطبق الزيادة عليها
 فرضا كما لا يطبق القيم الزيادة على الاربع فرضا واذا قام فرضه ركعتين تحسب آثم بنام
 النفل وهو الركعتان الاخران على تحريمه الفرض لانه اتى بالعزيمة مع عدم جواز
 واباحتها له بخلاف التخفف الذي اغتسل اكثر رجله حيث اعتبر الغسل شرعا وترتب
 عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسم ولزوم رفع الخف لا قيام الغسل ولو قدر ان
 غسل كلتا الرجلين متخففا لترتب عليه انه لا ينتقض بتمام الدعة ولا يرفع الخف مع جواز
 الافعال التي تشرط لها الطهارة به فثبت مشروعية الغسل حال التخفف بمعنى تصور
 وجوده شرعا وتحققه بخلاف الاقام واعتراض الزبلي على اهل الاصول مقرر وهذا
 على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول الماء في الخف الى آخره وهو منقول في
 الفتاوى الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحته نظر فان
 كلمتهم متفقة على ان الخف اعتبر شرعا ما تعاسر اية الحدوث الى القدم فتبقى القلة
 على طهارتها ويحل الحدوث بالخف فيزال بالمسم وينبوا عليه منع المسم للتيمم و
 العذرين بعد الوقت وغيرها وهذا يقتضيه ان غسل الرجل وعدمه سواء
 اذا لم يبتل معه ظاهر الخف في انه لم يزل به الحدوث لانه في غير نخله فلا يجوز
 به لانه صلى مع حدث واجبه لرفع اذ لو لم يجب في الحال انه لا يجب غسل الرجل جازت
 الصلوة بلا غسل ولا مسم فصار كما لو ترك ذراعية وغسل مالاخير واجبا لغسل

كما الخنزير ووزانه في الظهيرية لو ادخل يده تحت الجرموقين فشم على الخنفين انه
 لم يميز وليس الا لانه في غير محل الحدث قال ولا اوجبه في ذلك الفرع كون الجرموق
 خاض النهر لا ابتلال الخنف يعني كان مسحاً ثم اذا انقضت المدة انما لم يقيدها
 لمصولة الغسل بالخوض والنزع اما وجوب الغسل وقد حصل اقول ولا منع صحة الفرع
 فيه بعد قائه ذكر في الظهيرية وفي فتاوى قاضي خان حيث قال مسح الخنف اذا
 دخل الماء خفه وابتل من رجله قد وثقته اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القول
 لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب
 يبطل المسح مروى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى وثانياً قوله لانه في غير محله غير مسلم
 قوله اذ لو لم يجب الى آخره قلنا عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب
 المسح عينا الجواز كون الواجب احدهما لا على التعيين كسائر الواجبات الخيرية وتشبيهه
 بترك الذراعين وغسل الخنزير غير صحيح على ما لا يخفى وقالنا نتبئ به الفرع المذكور
 يقول والاوجه الى آخره انما يتأتى على تقدير انفسال الرجلين كليتهما على التمام
 مع ابتلال قد والفرع من ظاهر الخنفين مع عدم بطلان المسح والمذكور في
 ذلك الفرع انفسال اكثر الرجل وبطلان المسح وجوب نزع الخنفين وغسل الرجلين
 وفي فتاوى قاضي خان انفسال احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله يشهد
 ما قاله وداعا فانفرد بين غسل الرجلين مع بقاء الخنف مسح الخنف مع بقاء الجرموق
 اعتبار الغسل في الاول وبطل مسح الخنف به ولم يعتبر المسح في الثاني بان مسح الخنف بدل
 عن الغسل ولا بقاء للبدل مع وجود الغسل ومسح الجرموق ليس بدلا عن مسح الخنف بل هو
 بدل عن الغسل ايضا عند تقرر الوظيفة له لا يعتبر البدل الاخر فليتأمل في حيث فلا
 يكون وزان الاول وزان الثاني واما الجواب عن قوله ان كلمتهم متفقة الى آخره فهو ان
 الخنف انما اعتبر ما ناسوا به الحد ترخيصا لدفع العرج اللازم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل
 الغسل زال الترخيص لزوال سببه التخص هو به فقد رحل الحد قبل الغسل فحل
 الغسل في محله فليتأمل فلا محيص حينئذ عن اعتراض الزيلعي على اهل الاصول واما اعتبار
 على الفرع المذكور فاما يتم على تقدير صحة قتلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم
 فليتأمل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال
 المصنف تبعا للقدوري وغيره المسح عليهما جائزا لسنة اى بالآثار الواردة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا وفعلا لا بالقرآن خلافا لما قاله البعض ان ثابتهما

ايضا وهي قراءة الجرح لان قراءة الجرح قد تقدم ان المراد منها الغسل واما عطف على
 المسح للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصب عليهما من كل حد موجب للوضوء
 احتراز من الحدث للموجب للغسل كما سيأتي وقوله اذا لبسهما شرط حذف
 جوابه لتقدم ما يدل عليه اي اذا لبسهما على طهارة كاملة فالسج جاز بالسنة
 الى آخره فتكون اذا المحض الشرط ولا يجوز ان تكون للظرف الا ان جعل جاز بمعنى
 المستقبل اي يجوز فيحدثن يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعلق بمحدث
 حال من حدث لا يلزمه لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط واما الشرط ان
 يكون الحدث حاصلًا على طهارة كاملة وتقدير الكلام جاز بالسنة من كل حدث موجب
 للوضوء على طهارة كاملة اي كائنا ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسهما هكذا
 قد به الشيخ كمال الدين في عبادة القادر وهو التحقيق فان كان الماسح مقيما
 يوما وليلة وان كان مسافرا فيسجد ثلثة ايام ولياليها لما في صحيح من حديث علي رضي الله
 عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليه للمسافر ويوما وليلة
 للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيته بوقت وابتداءها اي والامدة المذكورة للمقيم
 والمسافر عقيبا لحدث لانه قبل ذلك كان متطهرا بطهارة الغسل ولا يعتبر ابتداء المدة
 وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر بصلوة الصبح لم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحد
 الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح لا من وقت الظهر فيجوز له
 السج ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا الى وقت العصر
 اليوم الرابع ولو غسل رجليه لبس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل ان يسجد
 له السج عليهما اذا احدث عند ما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
 لا وقت اللبس خلافا للشافعي فان الشرط عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس كرجله
 في الوضوء المذكورة بناء على هذا لا يصح لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم
 الترتيب فهو فرض عنده كما تقدم وانما يظهر خلافة المبنى على اشتراط اكمال الطهارة وقت
 اللبس فيما اذا اؤثر متبافلا ما غسل احد رجليه اخطأ في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل
 الاخرى وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له السج عنده ويجوز عنده ان لا يغسل
 يمينه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عنده والمحدث بخلاف
 ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند الحدث فانه لا يجوز السج حينئذ عنده
 خلافا للزم الطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر وكذا طهارة

التجسم حتى ان المستحاضة وهي امرأة التي ترى الدم من قبلها دنان ثلثة ايام او فوق
عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حاسل ومرد في مناسها ككتاب
سلسل البول او غلات الرجم او استطلاق البطن او الوعان الدائم او الجرح الذي لا يرقأ
اذ اقوسنات وليست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة فسمي لا يصح
لكنها لبست على طهارة كاملة ولولبت بطهارة العذر راي بعده ما ظهر منها
شيء قسم في الوقت فقط ان حدثت بعد اللبس حدثا غير عذرهما عندنا وعند
زفر قسم تمام المدة لان طهارتها لما لم تنقص بالحدث الذي ابتليت به شرعا
كانت اقوى من طهارة الاصحاب في حكم الشرع وجوابه ان الالتقاض حاصل الا انه
لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذ اخرج الوقت ظهر حكمه مستندا الى
ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام القائمة وجواز السهم منها
ظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا الوثيمت و
لبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء يجوز لها السهم لان يمسح ابطل بوجود
الماء مستندا الى اول الاستعمال فبين انهما لبستهما فلا طهارة ولا يجوز السهم لمن وجب
عليه الغسل كما لو توضأ وليس عليه ثيابا فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ويسم على
لما رواه الترمذي والنسائي عن صفوان بن عسال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا امرؤ اذا كنا سفرنا لا نخرج خفافا ثلثة ايام ورايا اليهن الا بغير حاجة ولكن من غائط و
بول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح ثم صورة السئلة هي ما ذكرناه ونحوها ما ذكره
الاصل ان المسافر اذ توضأ ولبس خفيه ثم اجث عند ما يكفي للوضوء فيمسح على
احد ثوبه وعند ذلك الماء توضع في رجله ليجوز له السهم لان الحاجة تارة حلت القد
واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة لو مر بعد ذلك على ما يكفي للاغتسال فلم
يفتسل ثم احدث معه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويغسل رجليه ليجوز له السهم فليس
لان الرجل بعد غسلها اذ ذاك لا تعود جنبا بها برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة اخرى
لاجل تلك الجنابة كما لو غسلها او لا ثم لبس الخف ثم احل الغسل وانما حل بها بعد
حدث والسهم لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة ان الجنابة اذا غسلت وبقي على
جسد المعة فلبس الخف ثم غسل المعة ثم احثت فيم انتهى لا فرق بين بقاء المعة او
اكثر في بقاء الجنابة وقد لبس الخف وهي باقية بقاء المعة يجوز له السهم فكذا يجوز في
الصورة المذكورة فليتأمل والرجل والمرأة فيه اى في ستم الخف سواء لان الادلة

المغمض والنساء قبايع الرجال في الأحكام ما لم يدل دليل على التخصيص والمسح
 ظاهره على ظاهرهما أي أعلاه ودون باطنهما أي أسفلهما لما روى عن علي أنه قال لو كان
 الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف أولى من ظاهره ولكن رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان أسفل الخف أولى
 بالمسح من أعلاه وهذا يدل على أن المراد بباطنه أسفله لا ما يلي البشرة لأن
 مسحه غير ممكن فكيف يقتضيه الرأي أولوية مسحه بل الرأي يقتضي مسح ما يلي الأرض
 لكونه محل إصابة الأوساخ والاقتدار حيث سقط غسل الرجل لعدم سرية الحدث
 إليها فلا يلتفت إلى ما قاله الأمام ابن الهمام في هذا المقام من عكس هذا الزعم وليس
 أن يكون المسح خطوطا بالأصابع لما في أوسط البراق من طريق جرير بن يزيد عن
 بن المنكر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه
 فغسه برجله وقال لبس هكذا السنة أمرنا بالمسح هكذا ثم أراه يده من مقدم
 الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر
 إلا بهذا الإسناد وفي الأمام وكان للنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مسح
 على خفيه حتى روى آثارا أصابعه على خفيه خطوطا ورؤي آثارا أصابعه فيسب
 على الخف ولو وضع الكف ومدها ووضع الأصابع مع الكف ومدها فكلها
 حسن والأحسن أن يمسح جميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب أن يبدأ
 من قبل الأصابع ويمد إلى الساق اعتبارا بالفصل فإن السحب فيه ذلك ولما نقل
 في حديث الطبراني وكذا يستحب أن يكون مرة واحدة لما فيه أيضا وفر من ذلك المسح
 مفكرا تلت أصابع طولاً وعرضاً من أصابع اليد كما قاله أبو بكر الرازي هو المختار
 خلافا لما قاله الكرخي أن الاعتبار أصابع الرجل كما في الخرق لأنها محل المسح وجب الأول أن
 الآلة وهي اليد أحق بالأصابع كما في مسح الرأس فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو وضع يديه
 قبل الساق ومدها إلى رؤس الأصابع جاز للحصول الفرض وكذا الوسم عليه ما عرضنا
 جاز أيضاً وكذا الوسم بثلاثة أصابع موضوعة ومنعاً غير ممدودة يجوز أيضاً لما
 قلنا ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح السنون أن يضع يديه الراد
 أصابع يديه فيضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه
 الأيسر ويجافي كفيه ويمدها إلى الساق أو يمسح كفيه مع الأصابع ويمدها جاز وهو حسن

الاصابع والكف لا يجوز السمسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلة لتصبح مستعملة ثانيا
 في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلة التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي
 استعملت اولا بخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم دها ولم يكن الماء متقا
 لا يغفل بغيره لا يتفرق في الفرض هو تاج له فيؤدي بهاء استعماله بغيره ضرورة عدم
 شرعية التكرار على ان وقوع فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كان في جوار
 النفل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان السمسح على خلاف القياس والمستحب
 يسم بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهره كفيه يجوز لحصوله المقصود ولكن
 خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين او من جوانبها اس
 جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها السمسح على
 خلاف القياس انما وردت بالسمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل
 الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الساق الى الاصابع فلا
 تقبل لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل لانه قد يقال كيته ايضا
 مقصورة بالذات اى المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على قد نلت اصابع بالقياس
 من غير رض الله اعلم وذكروا في المحيط لو تومنا ومسح ببلة بالكر مع بلى بقيت
 على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذ
 المستعملة فيه ما سال على العضو وانفضل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه ببلة
 بقيت بعد السمسح لا يجوز مسحه على الخف لان البلة الباقية بعد السمسح مستعملة لان المستعمل
 ما أصاب المسحوق وقد أصابته ولو تومنا ولم يمسح خفيه ولكن خاف في الماء لا يثبت السمسح
 ولم تغسل احد رجليه او اكثرهما او مشى في الحشيش المتبل بالماء المغاص عليه السمسح
 او بالمطر يجزيه ذلك الخوض والشي عن السمسح قصد الحصول السمسح فمما وعدهم اشتراط
 ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فيقبل لا ينوب عن السمسح لانه من نفس اية والاصم انه ينوب لانه
 مطر خفيف وكذا اذا اصابه اى اصاب خفه المطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن
 السمسح وان لم ينو خلافا للشافعي رحمه الله في ذلك كله لان النية عنده شرط
 في الوضوء والسمسح جزء منه وفي بعض الروايات النادرة لا يجزيه ذلك بلانية
 عندنا ايضا لانه اى لان السمسح خلفت عن الغسل واحتاج الى النية كما يقيم
 وهذا غير صحيح لان التيمم لم يجز الى النية لكونه خلفا بل يعنى آخر وهو
 ما مر في التيمم ومن ابتداء السمسح اى مدة السمسح لانفسه وهو والحال انه

في الاصابع والكف لا يجوز السمسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلة لتصبح مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلة التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي استعملت اولا بخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم دها ولم يكن الماء متقا لا يغفل بغيره لا يتفرق في الفرض هو تاج له فيؤدي بهاء استعماله بغيره ضرورة عدم شرعية التكرار على ان وقوع فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كان في جوار النفل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان السمسح على خلاف القياس والمستحب يسم بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهره كفيه يجوز لحصوله المقصود ولكن خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين او من جوانبها اس جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها السمسح على خلاف القياس انما وردت بالسمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الساق الى الاصابع فلا تقبل لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل لانه قد يقال كيته ايضا مقصورة بالذات اى المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على قد نلت اصابع بالقياس من غير رض الله اعلم وذكروا في المحيط لو تومنا ومسح ببلة بالكر مع بلى بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذ المستعملة فيه ما سال على العضو وانفضل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه ببلة بقيت بعد السمسح لا يجوز مسحه على الخف لان البلة الباقية بعد السمسح مستعملة لان المستعمل ما أصاب المسحوق وقد أصابته ولو تومنا ولم يمسح خفيه ولكن خاف في الماء لا يثبت السمسح ولم تغسل احد رجليه او اكثرهما او مشى في الحشيش المتبل بالماء المغاص عليه السمسح او بالمطر يجزيه ذلك الخوض والشي عن السمسح قصد الحصول السمسح فمما وعدهم اشتراط ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فيقبل لا ينوب عن السمسح لانه من نفس اية والاصم انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه اى اصاب خفه المطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن السمسح وان لم ينو خلافا للشافعي رحمه الله في ذلك كله لان النية عنده شرط في الوضوء والسمسح جزء منه وفي بعض الروايات النادرة لا يجزيه ذلك بلانية عندنا ايضا لانه اى لان السمسح خلفت عن الغسل واحتاج الى النية كما يقيم وهذا غير صحيح لان التيمم لم يجز الى النية لكونه خلفا بل يعنى آخر وهو ما مر في التيمم ومن ابتداء السمسح اى مدة السمسح لانفسه وهو والحال انه

مقيم فاسافر قبل تمام يوم وليلة مسم تمام ثلثة ايام وليا اليها عندنا خلافا للشايع
 واحمد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت هو
 مسافر ومن ابتداء المسح وهو مسافر يتم اقامه فيظر ان كان قد مسح يوما وليلة او
 اكثر لزم نزعهما وغسل رجليه لانه صار مقبلا فقط ترخصه بالابلاغ الى ثلثة
 ايام وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة انتم مسح يوم وليلة لانها مدة المقيم و
 لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد
 يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرها فان كان من الكرياس لا يجوز للمسح عليه
 بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف مغدرا الغرض او كان مجلدا اجلدا
 يسترا الاصابع وظهر القدم فيجوز للمسح عليه سواء لبس حذاء او فوق الخف كالس
 من الاديم والصرم وكذا الخف فوق الخف وهذا عندنا وقالك والشايع لا يجوز المسح
 على الجرموق لان الخف بدل عن الرجل والبذل لا يكون له بدل ولان البذل لا تنضب
 بالرأى قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحته خف لان الوظيفة كانت للرجل
 ولم تكن للخف وظيفته ليصير من اعضاء البصوة فيكون الجرموق بدلا عنه مانعا
 سرية الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل وصار كخف ذي طاقين ولم تنصب لبذل
 بالرأى وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحرج في النزح التكرري اوقات
 الصلوة واما بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قال ديت رسول الله
 الله عليه وسلم مسحا على الجرموقين والخمار ولا يداود كان يخرج فيقض حاجته
 فأتية بالماء فيمسح على عمامته وجرموقيه لا يقال كيف استدلتهم بهذا وانهم
 لا يجوزون المسح على العمامة والخمار لا نأقوله دلالة على جواز المسح على الجرموق
 تأيدت بدلالة احاديث المسح على الخفين الواصلة الى حد الشهرة فنبت بها و
 اما دلالة على الآخرين فقد عارضت الدليل القطعي من غير وصول الى حد الشهرة ولا
 تأيده فلهيئتنا لتسهيل اقتنايان الجرموق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز
 المسح على خف لبس فوقه من كرياس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه المسح لان
 الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العمام
 فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العمام
 كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوحي والراضي في شرحه له مع التزام ما ذكر
 خلافا لمام أبي حنيفة في المسائل اوردا هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشائخنا

انما لم يصرحوا به فيما اشتهر من كتبهم كنفاء بما قالوا في مسئلة الجر موق من كون
 خلفا عن الرجل كذا افاده المولى خسرو في الدرر شرح العزم ولا يلتفت الى
 ما نقل في شرح المجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك اللبس
 تحت الحنف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن الفقه خارج عن اصول لان قطعة
 كان يصير كالحنف المحروق في عدم جواز السم عليه فهو غير لائمه بدون خرق لانه لا
 يجوز السم عليه ان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالحنف فهو ليس بشرط والا لما
 السم على الجر موق ونحوه مع حيلولة الحنف فانه استد من الاتصال بالرجل وبهذا ظهر
 فساد قول من ايد من الجهال بان جواز سم الحنف على خلاف القياس ولا يقال عليه
 يرد به نص فان هذا كما ترى بطريق الدلالة الواجبة لا بطريق القياس والا لما جاز
 على المكعب في البود التركية ونحوها لانه غير منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك
 المحيط قصد احوام لانه اصناعة المال من غير فائدة وهي منى عمدته للسم على الجر موق
 انما يجوز اذا البسم ما قبل ان يحدث بعد لبس الحنفين فان احدث بعد لبس الحنفين
 قبل لبسهما مسسم على الحنفين ولم يسم ثم لبس الجر موقين لان البدائية تقررت للحنف
 بالحدث قبل لبسهما فلا تنتقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البديل
 لا يكون له بدل ولو نزع احد الجر موقين بعد السم عليهما او خرج بلا قصد فغله
 ان ينزع الآخر ويمسم على خفيه وان شاء اعاد السم على الآخر وسم الحنف الذي نزع
 جر موق وفي روايات الاصل ينزع الجر موق البالي ويمسم على الحنفين وفي التجريد
 انتقض السم فيما يعنى ينزع احدهما كذا في الحنفين ولا يجوز ان يقتصر على مسسم
 المنزوع من غير اعادة السم على غير المنزوع وقال زفر يجوز ولا يبطل مسسم
 غير المنزوع لانه لو مسسم في الابتداء على احد الجر موقين وعلى احد الحنفين غير
 اتفاقا فكذا في البقاء ولما ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والجر موقان
 كالحنفين ولو نزع احد الحنفين بطل مسسمه على الآخر ولا يفيهم حكم المسئلة كما هو من
 النصف ولا يجوز السم على الجر موق المحرق وان كان اى ولو كان خفاء غير منخرقين
 قيا سا على الحنفين وكذا لا يجوز السم على خف فيه خرق كبير لخروجه عن المقصود
 بالحنف من قطع المسافة بمتابعة الشئ والخرق الكبير المانع عندنا ما يبين منه
 مقدار ثلث اصابع وعند مالك ما يبين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا ان يكون
 الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الروايات وفي رواية الحسن يعتبر ثلث

شرح
 في
 بطلان
 القول

اصابع من اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن المحرق عند الاصابع وان
 كان عند ما يعتبر ظهور الثالث التي عند المحرق فان كان المحرق في الخف اقل من ذلك
 جاز السم عليه قال رفو الشافعي واحمد لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل الباد
 وجب غسل الباقي لعدم الجزى قلنا لا نسلم وجوب غسل البادى لكونه بمنزلة العذر
 لقلته ولزوم الجرح في اعتباره اذ غالب الخفاف لا تخلو عنه عادة والشرع علي
 السم بسم الخف وهو السائر الذي تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه
 المشتمل على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالمحرق ولانه لا تقطع المسافة به الخف
 مطلقا ما تقطع به وان كان المحرق في خف واحد فذكر اصبعين في موضع منه او في
 موضعين وفي الخف الاخر قد راصبع او اصبعين كذلك جاز السم لان المانع كونه
 قد رثلت اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان قد نضف
 درهم نجاست في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويغسل جواز الصلوة
 وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويغسل لان المنع في المحرق
 باعتبار عدم امكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والمحرق في احدىهما لا يصنع الاخر
 فلم يكن المانع موجودا بخلاف النجاسة والانكشاف فان المنع بينهما باعتبار حمل النجاسة
 انكشف ريع العورة وهو موجود والقطع في اذن الاضحية اختلف فيه اعلام الثوب يجمع
 في الخلاصة وان كان المحرق قد راصبع مع المحرق قد راصبعين وخف واحد يجمع
 في الحكم بالمانعة فلا يجوز السم لوجود المانع وهو قد رثلت اصابع في خف واحد و
 يشترط في المنع ظهور الاصابع كما لها في الصحيح خلافا لما لا يهمل فيه السرخسي من ان
 ظهور الانامل وحدها مانع ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها اي من
 الابهام جاز السم لما قد منان المحرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك
 الاصابع ولا يعتبر اصغر الاصابع ولو كان طول المحرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتحت
 اي مقدار ما ينفخ منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز السم لان غير المنفخ
 ليس له حكم المحرق لعدم ظهور شئ منه لان المانع انكشاف ما يجب غسله اذا
 كان قد رثلت اصابع ولم يوجد وكذا الحكم لو تفسخ حرره اي حوز الخف الا انه
 الشأن لا يرى شئ من قدمه يجوز السم لما قلنا ولو كان الشئ من قدمه و
 الراد به المقدار المقدر بحيث يبدو اي يظهر حالة المشي اي حالة رفع القدم
 ولكن لا يبدو وحالة الوضع فيجوز جواز السم لان الاعتبار حال المشي كذا ذكره

في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق الكبير إذا كان فوق الكعب
 لا يمنع لأن ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط لجواز السهم ولذا جاز السهم على
 المكعب قال في فتاوى قاضي خان وما يقال له بالفارسية جاروق أن كان يستر
 القدم لا يرى من العقبة لأن ظهر القدم الأقدم أصابع أو أصبعين جاز السهم عليه
 في قولهم وكذا أعلى الخف الذي يقال له بالفارسية پیش بند وهو أن يكون مشقوقاً
 مشدوداً وفيها إذا لبس مكعباً لا يرى من كعبه أو قدميه الأقدم أصابع أو أصبعين
 السهم وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له وإذا أراد الماسح على الخف أن يخلع خفيه فيزرع
 القدم من موضع من الخف غير أن القدم في الساق بعد أن تنقض مسحه أجماعاً وإن
 نزع بعض القدم عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينقض السهم حينئذ روي عن أبي حنيفة
 أنه إذا خرج أكثر العقبة عن عقب الخف انقض السهم ذكره في مبطل شيخ الإسلام لما
 قيل لأن العقبة مقدار ربع القدم فبئر والله زال ربع القدم عن محل السهم وأكثره يقوم مقام
 الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لأنه حينئذ لا يمكنه متابعة المشي لأن بقاء العقبة الساق
 يعيق عن مداهمة المشي بخلاف ما إذا كان يخرج ثم يعود على ما يأتي قريباً إن شاء الله
 تعالى وفي بعض الروايات عن أبي حنيفة أيضاً إذا صار الزرع مجالاً تعذر للمشي
 للعتاد معه انقض السهم والأفلاكان الاعتبار مكان متابعة المشي كما تقدم وفي
 رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد أن خرج أكثر القدم إلى ساق الخف انقض السهم
 والأفلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لأن الأكثر حكم الكل وقيل ينقض بخروج
 نصف القدم وفي بعض الروايات أيضاً أن بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث أصابع
 من ظهر القدم سواء أصابعها لا ينقض السهم أيضاً وهو أي هذا القول رواية عن محمد بن
 الحنفية بعض المشائخ بل قال في الكافي وعليه أكثر المشائخ ووجهه أن مقدار فرس السهم باق في
 في محل السهم فلا ينقض والقييد بما سوا الأصابع في فتاوى قاضي خان قال رجل له خف
 واسع الساق أن بقي من قدمه خارج الساق في الخف مقدار ثلث أصابع سواء
 أصابع الرجل جاز مسحه وإن بقي مقدار ثلثة أصابع بعضها من القدم وبعضها
 من الأصابع لا يجوز السهم عليه حتى يكون مقدار ثلثة أصابع كله من القدم ولا
 اعتبار بالأصابع انتهى على أن كلمة الكل مطبقة على التعبير بظهر القدم والمفهوم
 ما عدا الأصابع وفي كتاب الصلوة وفي كتاب الصلوة لا في عبادة الرغفراني رجل خ
 على خفيه ثم دخل الماء بنصب الماء أي خاص فيه ويرفعه ي دخل الماء خفه أن ابتل جميع

أحد القدمين يعني ابتلا الا هو غسل ينقض مسحاً وكذا الحكم في الابتلا الاكثر على
 ما تقدم في اول الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن الظهيرية ونقله اكثر الفتاوى
 كالتخلص وغيرها وقال في الذخيرة وهو الاصح فلا بد من قبوله وليس له وجد الا وقوع
 الغسل صحيحاً وعدم جواز الجمع بين السمس والعسل وكون الاكثر له حكماً لكل ويلزم
 ان لا يكون السمس رخصة سقط كما ورد الزيلعي وتقدم رجل اخرج عقبه من عقب
 الخف الا ان مقدم قدمه في قدم الخف اى في موضع السمس له ان يمسح بالمال يخرج
 صدوره من الخف اى عن موضع القدم منه الى الساق اى الى اول احد
 الساق وهذا موافق لقول محمد لان صدر القدم مقدار ثلث اصابع فما دام في
 قدم الخف فحل فرض السمس باق وان كانت عبارة المصنف لا تخلو عن تسامح و
 ذكر في بعض المراجع من الفتاوى ان كان صدر القدم في موضعه ولكن العقبة
 يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينقض مسحه وهو ظاهر ما تقدم عن ابن حنبل
 من الانتقاص عند خروج اكثر العقبة الى عقب الخف فاتها هو فيما اذا نزاع لا
 فيما اذا خرج بنفسه ثم عاذ ذكره في النهاية وغيرها وكذا لو كان الخف و
 اذا رفع القدم يرتفع العقبة حتى يخرج الى ساق الخف واذا وضع القدم عاد العقبة
 الى موضعها لا ينقض السمس وكذا لو كان اخرج عشي على صدره قدمين وقد ارتفع
 العقبة عن موضعه له السمس وروى عن محمد انه قال خف فيرقق مفتوح وبطانة الخف
 من خرق او من غيرها غير منفتق ذلك الشيء الذي هو بطنه حال كونه محزوزاً في الخف
 محزوزاً حال من الصغير المستتر في منفتق او من الصغير من الخبر وهو من خرقه ويجوز
 في راء غير المحرمان الثلث وكذا في بعض النسخ محزوز بغير الف بعد الزاير يجوز في الرخم
 والخفض جاز السمس عليه حيث لم ينكشف محل السمس مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في النسخ
 ولا يجوز السمس على العملة والقلنسوة بدلاً الرأس ولا على البرقع بدلاً وجه الوجه
 وهو بضم اوله وثالثه الشيء الذي تجعله المرأة على وجهها محزوزاً ما يجازى
 عينها منه ولا على القفازين بدلاً غسل اليدين والقفاز بضم القاف ومنثنية
 الفاء ما يلبس اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك وانما لم يجر السمس على هذه الاشياء
 لان الكتاب دل على فرضية العسل والسم ولم يرد في هذه الاشياء كما ورد في
 سمس الخف من الشهرة ليجوز به سمس الكتاب في نقل حكم الغسل او السمس اليها
 كما في الخف وليست كالخف في الحرم فتلحق به بطريق الدلالة ويجوز السمس على

الجبائر ونحوها مخزقة القرحة والجبائر جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم المنكسر من العيدان
 وان شدها اي ولو شدها على غير موضع لما روى الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يسمي على الجبائر وضعفه ابى عماره محمد بن احمد بن ممدى قال ولا يصح هذا
 قال النذري وحسن عن ابن عمر السهم على العصاة موقوفاً عليه وساق بسنده ان ابن
 عمر يؤمنون وكفه معصوبة فسمي عليها وعلى العصائب وغسل بسود ذلك
 قاله الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والوقوف في هذا
 كالمرفوع لان الابدال لا تنسب بالراوي ابن ماجة عن زيد بن علي عن ابيه
 عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت
 النبي صلى الله عليه وسلم فامرني ان اسمي على الجبائر وفي اسناده عمرو بن خالد
 الواسطي مثروك لكن الحكمه يجمع عليه لكان المخرج ولزوم الضرر في الغسل
 بلافق بين شدها بوضوء او بدونه فلا يضرب ضعف الحديث بالنسبة اليها
 بعد ما اجمع عليه الاثمة المجتهدون رحمه الله عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى
 ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فان سقطت بعد السهم من غير برء لم يبطل السهم لانه
 سبب شريعته وان سقطت عن برء يبطل السهم لتبين ان غسل ملهتها كان واجبا
 لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستثناء ولا يجوز البناء لانه تبين ان الغسل كان واجبا
 بالحدث السابق كما في التيمم والسهم على الجبائر افا يجوز اذا لم يقدر على الغسل
 ولا على السهم على القرحة نفسها بان كان الماء يصرفها من الغسل ومن السهم اما اذا كان
 لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على السهم على نفس القرحة فلا يجوز له السهم على الجبيرة
 ونحوها لعدم الضرورة والمخرج قال برهان الدين صاحب المحيط بعد ما ذكر هذا
 القيد عن ابى الحسين بن الحسن الغنفي ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس غافلون
 اي يظنون انه اذا صرفها الغسل يجوز السهم على الجبيرة او المخزقة ولو لم يضرب السهم على
 نفس القرحة وهو غير جائز لانه لا يعدل الى الابعد مع امكان الاقرب والسهم على نفس
 البشرة اقرب الى الغسل مع سقم الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب لقدرة والامكان
 وان ترك السهم على الجبيرة والحال السهم عليها لا يضرب جاز له الترك عند
 ابى حنيفة بخلاف الصالح فانهما قالوا لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 عليا بذلك الامر الوجوب وله ان العزيمة لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل
 بالاجماع لا يقال كما سقط الغسل بالاجماع فقد وجب السهم بالاجماع لاننا نقول لانما اجماع

وجوب السهم من الغنة الامام الاعظم لا ليس فيه اجماع من تقدمه والصحيح من مذهبنا
 انه ليس بفرض ذكره في تجريد القدر وروى وقوله في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولها
 لم يشترع عن مشورة نقصه ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التبيين
 الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده واما
 الاستيعاب في سسم الجبيرة فشرط عند البعض قالوا فيحتمل وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
 وبعضهم كنفهم الاسلام خاها زاده وعنده قالوا اذ اسسم على اكثرها جاز واليه مال صاحب
 الهداية وقال ذكره الحسن ومعه في الكافي قال لا يورث الى فساد الجراحة يعني لو شرط
 الاستيعاب لا حتم الى الاستقصاء في ايصال البلل الى جميع اجزاء الجرحه ونحوها فيؤدى
 الى نفوذ البلة الى الجراحة والغرض ان البلة تغمرها ولو اجاز السهم على العصابة
 فيفيض الى فساد الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثرة لا يلزم ذلك الاستقصاء
 المحجج ثم كلا الروايتين من لزوم الاستيعاب عدمه مغرب الى الحسن قال شيخ الاسلام في
 مبسوطه لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء الحسن بن زياد ان سسم على اكثرها
 اجزاء وان سسم على النصف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضين خان رواية الاستيعاب
 اليه ويكتفى في سسم الجبيرة بالسهم مرة واحدة كسهم الراس سسم الخف هو
 الصحيح لان السهم لم يشترع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى نفى قول
 البعض يشترط التكرار لان تكون الجراحة في الراس لانه حينئذ بمنزلة الغسل قلنا سسم الراس
 ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت
 جميع الجبيرة وغرورها جراحة ويعسر عليه جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب جاز
 له السهم على كل الجبيرة ما تحتها جراحة وما ليس تحتها تبعاً لموضع الجراحة لان الجبيرة
 او العصابة لا تؤمنع على وجهه فاني على موضع الجراحة فحسب بل تكون على ما حول
 الجراحة ايضا فتتحقق الضرورة الى جواز السهم على الزائد على الجراحة ايضا اذا كان
 يضره حلها الغسل غير موضع الجراحة وان كان لا يضره ذلك سسم على ما فوق الجراحة
 حل ما حولها لان السهم للضرورة فيقتل بقدرها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة
 وعصابة الفصادة والقروح والجراحات ثم السهم على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل
 فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يجوز ان يجمع مع السهم ولا يتوقف بوقت فلو كان باعدا
 وجلية فترتشد ها وسم عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعا بين الغسل
 والسهم فلو ليس الخف على الصحيحة ثم احدث لا يجوز له ان يسم على الخف لانه يكون

جمعا بين الغسل والمسه باليسر الحنف عليهما جاز المسح على الخفين لانه ليس الحنف عليهما
 بعد الغسل ولو كان مقطوع احد الرجلين من الكعب او دونها لم يمسح دون الكعب
 لجواز تذكره وتأنيقه فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة
 وليس خفيه ثم احدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع
 او اكثر فمسح على الخفين والاى وان لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر
 ثلث اصابع بعنسلهما اى كلتا الرجلين لانه اى الشان ويجب غسل موضع
 المقطوع ولا يجوز المسح عليه على الحنف لنقصانه عن المقدار المفروض واذا وجب
 غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة ولا يجوز المسح عليها على الحنف لثلاث
 يلزم الجمع بين الغسل والمسه وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين
 او كليهما وبعض خفه خال عن القدم فمسح على الخنف نظرا فان وقع المسح على
 الخنف على الغسل اى ما بقي من القدم اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه
 القدم من الخنف حال كون المسح عليه مقدار ثلث اصابع جاز المسح لوجود مسح
 المقدار المفروض والاى وان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذى
 فيه القدم من الخنف فلا يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع
 ابتداء لكون ما بقي من القدم اذ ذاك عند رأس الخنف ثم زال عن ذلك المكالمصار
 فى موضع بحيث يكون مسحا على من الخنف دون قدر ثلث اصابع انتقض المسح ولزم
 على الحل الذى فيه القدم مقدار ثلث اصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان
 الخنف اسعوا وبعضه خال عن القدم والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا
 الخنف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز ولو كان تماما او ثلثا
 على الخنف لفضله عن القدم رجل توشا ومسح على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما برئت فوشا
 مسحا على الجبيرة والخنفين لان طهارته كاملة ما لم يبرأ حتى جاز له امامة الاصحاء فان احدث
 بعد ما برئت لا يمسح لانه ليس الخنفين على طهارة ناقصة ذكره فى شرح الاستيعاب وذلك لانه
 البرأتين انه كان محدثا عند اللبس والتين يوثر فيما انقضى كما يوثر فى الباقي وتحقيقه
 ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوتيه فى الحال ثبوتا لى الزمن الشك
 حكما والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبين يمكن الاطلاق
 عليه دون الثابت بالاستناد والتبين يظهر اثره فى الحال وفيما مضى والاستناد يظهر
 اثره فى الحال دون ما مضى مثاله المسح على الخنف لوسبقه الحث وهو فى الصلوة فذ

للوضوء فثبت مدة مسحه في أثناء ذلك جازله ان يتم وضوءه ويدين لان حدثه
 بسبب تمام الدعة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على السهم فلم يظهر تأثيره
 في مقدار ما معنى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اذا جزء من الصلوة حتى ^{يعيد}
 فيدني وكذا التيمم سبقه الحدث فانصرف ليتيمم فوجد الماء وقدر على الوضوء
 فانه يتوضأ يعني لثبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد بخلاف ما سمع الجبيرة لو
 سبقه الحدث فذهب للوضوء فسقطت جبيرة عن بر حيث لا يجوز له الماء بثبوت عمل
 الحدث السابق بطريق التبين فانه فيما معنى من الصلوة كذا اذ كره هذا الفرق الشيخ ^{عليه السلام}
 في المستصفى عن استاذة حميد الدين الصنوبر رحمه الله عليهما الا ان في جعل الاشتغال
 بسقوط الجبيرة عن برء من قبيل التبين اشكال ليس هذا موضع ذكره وينبغي ان
 يقيد تأثيره هنا في المنقضي ^{بالمستصفى} من وجه كما في صورة الفرق دون المنقضي من كل
 وجه كما اذا سقطت الجبيرة عن برء بعد تمام الصلوة فان التبين حينئذ لا يؤثر
 فيها فلا تبطل كما اثير اليه تخصيصهم ذكر الاستيناف بسقوطها عن برء في
 أثناء الصلوة واذا كان الشقاق في رجله او في يده فيجعل فيه الدواء كالمزهر ونحوه
 او السحيم من الماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يصبر ولا يكفيه السهم لعدم الضرر
 وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يوتره
 استحبنا باعند ابي حنيفة وجوبا عندهما فان لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلوة
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على
 التحرك عن الخناسة ووجد من يوجهه ويحوله يجب عليه الاستعانة عندهما
 لا عند الاصل ان المكلف لا يعتبر قادرا بقدره غيره عند لان الانسان انما
 يعد قادرا اذا اخص بحالة يتهيأ له الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدره غيره
 ولهذا اذا بذل الابن لابي له المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجبت عليه كفارة
 وهو معسر فبذل له انسان المال لا يجب عليه قبوله وعندهما ثبت له العذر
 بالغير لان آله صارت كآله بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيخ كما لا بد
 اليهام فان لم يجد من يوضئه بان لم يكن عند احد او كان فاستعان به فابى
 جازت صلوة بلا خلاف لتحقق العجز من كل وجه اما السهم على الجواب
 جمع جوب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما يسمى خفا وفي
 القاموس هو لفاقة الرجل فكانه تفسيره باعتبار اللغة لكن العرف خص

اللعانة بما ليس بمحيط والجورب بالمحيط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخف فلا يجوز
 عند البخينة إلا أن يكونا مجلدين أي استوعب الجلد ما يستر القدم إلى الكعب
 أو متلين أي جعل الجلد على ما يلي الأرض منهما خاصة كالنعل للرجل وقالا
 يجوز السهم عليهما إذا كانا تخمينين لا يشقان قال في العزب شفت الثوب أرق
 حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومنه إذا كانا تخمينين لا يشقان ونفي الشقوق
 تأكيد للثخانة وأما يشقان فخطأ انتهى قيل أي خطأ في هذا الوضع وليس بخطأ
 مطلقاً فإنه يقال شفت الماء بالثوب يشفه من باب ضرب أي جففه لكن في قوله
 قاضينا ذكر كلا اللفظين يشفت ويشفت نفي المعنى قوله لا يشقان أي لا يجاوز الماء
 إلى القدم ومعنى قوله لا يشقان أي لا يشفت الجورب الماء إلى نفسه كالأديم والصرم
 انتهى فجعل معنى الشف نفوذ الماء إلى القدم ومعنى الشف جذب الجورب الماء إلى القدم
 فيجئ ذلك لا المعنيين محميم قريب من الآخر فإن الجورب إذا كان بحيث لا يجاوز الماء
 منه إلى القدم فهو بمنزلة الأديم والصرم في عدم جذب الماء إلى نفسه لا بعد لبث
 أو ذلك بطلان الرقيق فإنه يجذب الماء وينفذه إلى الرجل في الحال وجه قوله أما
 أن السهم على الخف على خلاف القياس فلا يصلح الحاق غيره به إلا بطريق الدلالة
 وهو أن يكون في معنى الخف ومعناه الساتر للحمل لفرض الذي هو بصدده
 متابعة الشيء فيه في السفر وغيره للقطع بأن تعليق السهم للخف ليس بصورة الخف
 بل المعناه التزم الحرج في التزم المتكرر في أوقات الصلوة فوقع عنده أن هذا المعنى
 يحققه إلا في النعل فليكن محل الحديث وهو ما روى الترمذي وصححه أحمد وغيره أنه عليه
 السلام مسح على الجوربين في الثعلبين هذا أن سلم تصحيح الترمذي والافتقار نقل تضعيف
 عن الإمام أحمد وابن مهدي ومسلم قال النووي كل من لم يفرق قدمه على الترمذي
 أن الجورب مقدم على الثعلب لکن هما يقولان قد تحقق ذلك المعنى في الثخينين مع أن
 المسئلة فيما إذا تحقق فتخصيص الجورب بوجود الثعلب حيث قصر الدليل من الحديث والدلالة
 عن مقتضاه بغير سبب فلذا قال الصنف تبعاً لصاحب الهداية وغيره وبعبارة أخرى
 قول أبي يوسف ومحمد الفتوى قال في الذخيرة وقيل رجح أبو حنيفة إلى قولهما في آخر
 عمره على ما روي أنه لما مرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال العروادة فعلت ما كنت
 منعت عنه فاستدلوا على رجوعه وحل الجورب الثخينين أن يستمسك أي يثبت
 لا يبدل على الساق من غير أن يشد بشئ هكذا فسره كلامه وينبغي أن يفيد بما إذا

المسح على الجرح
الفتنين يبيح
فان كان من
الكرباس

لم يكن ضيقا فان شاهد ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير شغل
ولو كان من الكرباس والحد بعد م جذب الماء كافي الاديم على ما فهم من كلامه
اقرب بما تضمنه وجه الدليل فهو ما يمكن فيه متابعة المشي اصبوب قال نعم الله
الزاهدي فان كان ثخيناً وشى معه فربما فضاء كجواب اهل مر وفعل الحاد
انهم وفي الخلاصة ان كان الجرب من الشعر والعصم انه لو كان صلبا مستمسكا
يمشي معه فربما او فراسم على هذا الخلاف انتهى فلهذا هو الذي ينبغي ان يعرف عليه
لذا قال ويجوز السمع على الخفاف المتخذ من البود التركية لا مكان قطع المسافة فقامت
لو شاهد ابو حنيفة صلاتها لا فتى بالجواز لشدة ذلكها وتدخل اجزائها باليد التي
صار كالجلد الخفيف واجمعوا على جواز السمع عليها بطريق الدلالة كما تقدم هذا وقد
نجم الدين الزاهد عن شمس الائمة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من الرغز في الغر
والشعر والجلبد الرقيق والكرباس قال وذكر التفاصيل في الاربع من التخين الرقيق و
المنعل وغير المنعل والبطن وغير البطن واما الخامس فلا يجوز السمع عليه كيف ما كان
انتهى ونحوه في التاخر خائفة عن المراد من التفصيل في الاربع ان ما كان رقيقا منها لا
يجوز السمع عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا او منعلا او مبطناً فختلف فيه وما كان فاختلا
فيه فلم من هذا ان ما يعمل من الجوخ اذا اجلد او فعل او بطن يحوز السمع عليه لانه لا يبرئ
وليس من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم للثوب من القطن الابيض قال في القاموس
قال وهو عرب فارسية بالغم ولكن يلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والبرشم
ونحوها مجلان ما هو من الصوف ونحوه والجوخ من الصوف والرغز قطعا فهو داخل
فيما يجوز السمع عليه لو كان ثخيناً بحيث يمكن ان يشى معه فربما من غير تجلبد ولا
تغليل وان كان رقيقاً فمع التجلبد او التغليل ولو كان كما يزعم بعض الناس لا يجوز
عليه ما لم يستوعب الجلبد جميع ما يستر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرباس
فرق لا يقال بل ان الكرباس لا يجوز السمع عليه ولو مجلد لما تقدم من قوله الحلواني واما
الخامس فلا يجوز السمع عليه كيف ما كان لا فانقول قوله كيف ما كان عائد الى قوله
المنعل وغير المنعل والبطن وغير البطن واما الجلبد فلم يذكر وقد صرح في الخلاصة
يجوز السمع على الجلبد من الكرباس حيث قال وعسم على الجرمق فوق الخف فان عسما
وحده لا يسم عليه ما لا يجوز السمع عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر
القدمين ثم قال وقوله لا يسم اذا كان اسفله من الكرباس فان كان من الصم او الجلبد

وما كان ثخيناً
فان لم يكن مجلداً
او مبطناً او مبطناً

يجوز فحصل من كلامه ان الجرموق اذا ليس وحده من غير خفت فان كان اسفل
من الكرياس لا يجوز السم عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدمين
وان كان من الجلد جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرياس لللبوس بدون خفت وبين
الجورب منه في الحكم فعلم ان ما يلبس في الرجل وليس تحته خفت اذا كان كرياسا
قد استوعبه لاديم ما يستر القدم منه يجوز السم عليه جوبا كان او جرموقا او جوتا
غير الكرياس لانه من الرغز او الغزل وهما معدن في الاربعة التي ذكرها المحلوي وذكر
فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجورب من هرغزي صون لا يجوز السم عليه
عندهم يعني الثلاثة ثم قال فان كان الجورب من غزل وهو رقيق لا يجوز السم عليه
عندهم ايضا ثم قال وان كان خشنا مستمسكا ويستركعين ستر الايدي ولنا نظر في
هذا الخلاف يعني بين الامام وبينهما ثم قال واجمعوا انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز
السم عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز السم عليه فانظر كيف ذكر النعل والمبطن بعد
ذكر الجميع قبل ذكر الكرياس ليشتمل الحكم ما تقدم جميعه دون الكرياس لانه ذكره بعد
ذلك ولم يذكر المجلد لانه يفهم من النعل بالاولوية ولئلا يفهم من ذكر نفى الجواز عن
الكرياس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلدا فيكون منافضا في المعنى لما ذكره
بعد ذلك في الجرموق على ما قد سناه فثبت بهذا جواز السم على الجورب من الخ
اذا كان منعلا او مبطنا بحيث يمكن ان يمشى معه فربما تشبها تشبه فيه وليت شعرك
من منعه ماذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجورب داخل ان قال لا يجوز
السم عليه ايضا فاي جورب الذي يجوز السم عليه منعلا ام ذكرنا هذا الحكم سدا وليس له في الخ
وجردان فاليجورب فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فيه لا يصح من
السخافة ولم يجوز على ما لا ينفذ فيه الماء الابعدين من الصفاقة فان قال ذلك منصوب
عليه لانه هو الجورب المتعارف قلنا بعد التسليم فابن غرب عنك طريق الدلالة على ان
لنا ان لا نسلم لما من نقل العلماء من عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما مرادهم بالجورب
الذي عيسم عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما مرادهم بالخفت ايضا والجرموق
بالمكعب بل بكتن من الرضوخة اللغوية والاصطلاحية وهذا تشكيل ناشئ ومن الرضوخة
وما ذكر في الثنا تاريخانية علامة المحيط من قوله ثرين المشايخ اختلاف في مقدار
النعل الذي يكفي لجواز السم قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما يلى
الحل لعل القدم حجاز السم وقال بعضهم لا يجوز السم حتى يكون الاديم الى الساق

ليكون ظاهر قد مر به وكما مستورين فلا يخفى ان هذا القول الأخير مخالف لسائر الكتب
المعتدة في تفسير النعل ومخالف لجميع الروايات في اشتراطه اما التخليل والتفصيل فانه يفيد
التفصيل غير التخليل وعلى هذا القول لا فرق بينهما فلا يعتبر ولا يعول عليه ثم ذكر في التناظر
قال شمس الأئمة المحلواني سألت الشيخ الإمام الاستاذ عن تفسير الجورب للنعل
ابي حنيفة اراد به الجرد الرقيق الذي لاعتاد الناس حمله على جواربهم او اراد
به الصبرم الغليظ نظير الصبرم الذي يكون على جوارب أهل مرو فقال ان كان الجورب
النعل بجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة الجورب وعظا النعل جان
المسمى انتهى هو في يد ما ذكرنا فان المراد بالنعل الغليظ وهو المستحق لانه لاعتاد في جوارب
الصبيان التي يمشون عليها ثم بعد هذا لا فلاحا لم يعم اليه لا يستعمل في ظاهر القول
الى الساق كما زاد في ولكن هذا حكم التقوى هو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى والله اعلم

❦ فروع ❦

واذا تمت مدة المسح لزم نزاع الحفين وغسل الرجلين لان منع الخف سرية الحديث
الى الرجل معناه في الحديث التقدم ذكره فاذا انتهت الغاية زال النع فعل الحديث
السابق عمله وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئا لانها قد غسلت
بطرا عليها حدث وكذا الحكم اذا نزع قبل تمام الدعة وفي فتاوى قاضين ان لو تمت المدة
وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلوة اذا لا فائدة في طمها اذا لو قطعها وهو خير
عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم من المشايخ من قال بتفصيل
والاول اصح انتهى قال الشيخ كمال الدين بن المهمل الذي يظهر صحة القول بالانقضاء لا بالشرع
قد رمنع الخف مجدا فيسكن الحديث بعد ما اذا لبقاء الطهارة مع الحدث فكما يقطع عند
الماء يغسل رجليه يقطع عند عدمه يتيمم للرجلين فقط ليلزم رفع الاصل
بالخلف بل للكل لان الحدث لا يتجزى فيصير محدثا بحدث القدمين وان كان
بحيث لو اقتص على غسلهما ارتفع كمن غسل ابتداء الاعضاء لا بغسله وفي الماء
فانه يتيمم للرجلين فقط والا لكان جمع الخلف والاصل ثابتا في كثير من الصور
بل للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وهذا لان التيمم ان لم يصيب
الرجل حسا لكانه يصيبها حكم الطهارة عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا
ما ذكر في حوامع الفقه والمحيط من انه انما ينزع اذا تمت المدة اذا لم يجف
ذها بهما من البرد فان خافه فله ان يمسه مطلقا فيه نظر فان خوف

البر لا أثر له في منع السرية كما أن عدم الماء لا يمنعها غاية الأمر أنه لا يمنع لكن لا يمنع شيم نحو ذلك
اشق وهو التحقيق الحقيقي التدقيق الذي ليس للعدل عنه طرفة تروى له ذلك القائل كترك الأول للأمر والله أعلم

﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾

لما ذكر الطهارة الحكمية أصلاً وخلفاً وآلة شرع بدكوما يعرض عليها فيزيها
والنواقض جمع فاقضة والمراد بها العلة الناقضة والنقض متى اضمين إلى
السور يراد به ابطال تأليفها ومتى اضمين إلى غيرها يراد به إخراجها عما هو ملطوق
منه المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين والمراد من المعاني العلة
والمراد بما خرج خروجه لا عينه لأن عينه ليس بمعنى ولا يكون علة الانقراض لأن
العلة عبارة عن معنى يحل بالحل لأعن اختيار في تغييره حال الحل قاله الشيخ ^{رحمته} ^{عليه} السلام
النسفي قال الشيخ كمال الدين بن الطام الظاهران الناقض هو الجمل

لأخروجه المحرج للنفس عن كونه مؤثراً للنقض مع أن الصند هو المؤثر في رفع صند

صفة الجحاسة الرفاعة للطهارة أعماهي قائمة بالخارج وغاية الخروج أن يكون علة تحقق

الجحاسة فانها شرعية وذلك لا ينزاد به تحقيقاً عن علة ما هي المؤثرة للنقض فهو

في ظاهر الحديث ما لا يخفى قال ما يخرج من السبيلين ولم يوجد ما يوجب صرفه عن ظاهر

فإن الناقض للخارج الجحاس والخروج شرط على العلة وعلة لها نفسها لأنه علة تحقق

الوصف الذي هو الجحاسة والألم يحصل لأحد طهارة فإضافة النقص إلى الخروج

إضافة إلى علة العلة انتهى وقد حاول رحمه الله التحقيق إلا أنه في كلام الشيخ ^{رحمته} ^{عليه} السلام

وهو أن العين لا تصلح أن تكون علة لأن الجمع على أن قولنا لو لا زيد لا كونه

معناه لا وجود زيد وكان محل الذوات على المعاني غير صحيح وإيضاً صفة

الجحاسة التي خفت على الوهم بالخروج غير مؤثرة في إزالة الطهارة الحكمية بوجه

تحققه إلا أنه على زوال الطهارة ذاتاً ولو كانت مؤثرة في إزالتها لما تحققت

مع بدائنه في الجمل بل يخرج علة لوجود صفة الجحاسة في العين الخارج وعلة

لزال الطهارة الحدية عن البدن الذي حصل الخروج فيه وهذا أظهر

فإن الخروج يخرج النفس عن كونه مؤثراً غير صحيح لأنه لم يكن بخلاف الخروج

عليه أن كلاً من النقص لقوله أنه يحقق الجحاسة وقوله مع أن الصند هو المؤثر

إلى آخره فتبين أن الصند هو الجحاسة الحكمية وهو خروج تلك

ولم يكن في قوة السبلان احد استراط ذلك في ناقضية الخارج منها وان
ادخل الحقنة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء
لان الناقض ما يخرج لاما يدخل وكذا اكل شئ يدخله وطرفه خارج غير الذكر و
لكن الاخر طان يتوضأ لاحتمال اخراج شئ خفي فان المتلوث غالب وعده في
غاية الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شئ غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلة
لان الله المحقق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان
اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لما ذكره في
الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضي خن في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه
وذلك لانه لم يستتبع شيئا من الجاسة اذ ليس قضية الذكورة جاسة فيحصل ان يخرج
مع الدهن وهي ليست بنجاسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا
لابي يوسف وهو الموافق لخلاف في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار
الا حليل عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقوله محمد مضطرب هناك فيجتمعا انه
مضطرب هنا ايضا وخلاف ان الاقطار في الفرج الداخل يفسد الصوم ويخرج
ينقض الوضوء وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من انفه او اذنه لا وضوء
عليه كذا الماء ان عاد من فيه نقض لانه لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف هو موضع
الجاسة وفي الاول ينزل من الدماغ وهو ليس موضع الجاسة وكذا السعوط اذا دمن الالف بعد
ايام لا ينقض كذا في فتاوى كذا في قوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخرج عن نظر فان
كنيز من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى الجوف وان احتسب انزل
احليله بنقطة خوفا من خروج البول والحال انه لو لا ذلك القطن الذي احتسب
به لكان يخرج منه البول فلا بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريبه الشيطان
ويجب ان كان لا ينقطع مقدار ما يتوضأ ويصلى الابه وكذا الحكم لو احتسب دبره و
ينقض وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطنة لعدم الخروج وان غشا
القطنة ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها ربطة انتقض وضوءه
لخروج الجاسة وان قلت وان لم تكن ربطة لا يتنقض كالدهن بخلاف ما
يعتق في الدبر فان خروجه ينقض بان لم تكن عليه رطوبة لانه التقي بما في الاعمال
وهي محل القد بخلاف قضية الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعدما
احقن به ينقض بخلاف كما يفسد الاحتقان فيه الصوم بخلاف وان ابتل

الطرف الداخل من القطنه ولم ينفذ الليل الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوؤه لما
تقدم وان سقطت بعد او حال طرفها ان كان رطبة تنقض وضوؤه وان
ان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم في كرسع النساء وهو القطنه التي تحتشها
المرأة فرجها وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة انقضض
وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسع في الداخل او في الخارج وان كانت خفيته
في الفرج الخارج فابطل داخل الحشو انقضض وضوؤها سواء نفذ الليل الى خارج
الحشو او لم ينفذ لليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض
لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قصبه الذكر الى القلفة
وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج
وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتشت في الفرج الداخل فينبذ ان نفذ
الليل الى خارجه اى خارج الحشو انقضض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارج
فلا ينقض كما في حشو التحليل هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين
اما الخس الخارج من غير السبيلين فيوجب تقاض الطهارة ايضا عندنا
على التفصيل الذي سيذكر خلافا للشافعي ومالك وذلك كالتي والدم ونحوها
من القيم والصديد لما روى الدارقطني من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء
من كل دم سائل رواه ابن عسك في الكامل من طريق اخرى وقال لا يغسل الا
من حديث احمد بن فروخ وهو ممن لا يحتمل جديته ولكنه يكتب انتهى لكن قاله
ابن ابي حاتم في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومجمله عندنا الصدق وقد تأيد
بحديث البخاري عن عائشة جاءت فاطمة بنت ابي حيش الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا اطهر فادع الصلوة قال
لا اعاذك عرق ولبيت بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فاذا اقبلت الحيضة
فدعي الصلوة فاذا ادبرت فاعسلي عنك الدم قال هشام بن عروة قال ابي ثم تومئ
لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت في قوله عليه السلام اعاذك عرق وفي بعض الروايات
دم عرق مع امره لها بالتوضي لكل صلوة اشارة الى ان لخروج دم العرق تأثير في نقض
الطهارة واعتراض بان لفظ تومئ من كلام عروة في دفع بان مخاطب لها هو النبي
صلى الله عليه وسلم لا عروة حتى يكون من كلامه وانما هو نافذ لكلامه عليه السلام لها
قد رواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولفظه وتوضي لكل صلوة حتى يجي

ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجه عن اسحق بن عبيد الله عن ابن جريح عن
 ابن ابي مليكة عن عائشة قال صلى الله عليه وسلم من اصابه قئ او غث او قل او مكث فليست
 فليستوا ثم لين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم لين على
 صلوة ما لم يتكلم واختلف في ابن عباس والحاصل فيه انه يجزئهم بحد يث من طهره
 لا الحجازيين واخرج البيهقي من جهة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه عنه عليه السلام
 عرسلا وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه بتقدير الصحة يحمل على غسل
 لا وضوء الصلوة ودفع بانه خير صحيح ولا بطلت الصلوة فلم يجز البناء وابن عثان
 قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن عائشة والزيادة من الثقة مقبولة والرسول
 عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن حسين
 المعلم بسند الى معاذ بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه صلى الله عليه وسلم فاء قترضا قال
 طهيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق واذا صليت على وضوء
 قال الترمذي هو صحيح وفي الباب اعلاه الخصم بالاضطراب فان عمر اواه عن يحيى بن ابي
 عن عيش عن خالد بن معدان عن ابي الدرداء ولم يذكر فيه الا واعي لجيبان اضطرب
 بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال لا اثر قلت لاحد قد اضطرب
 هذا الحديث فقال قد جرد حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا ثبت
 ثبت هذا عنه عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه الصني على الصلوة من الصني الى
 جرح في الصلوة وما رواه الدارقطني من انه صلى الله عليه وسلم احتجج صلى ولم يتوضأ ولم
 يزد على غسل محاجمه ضعيف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام عام
 الوضوء من سبع من افطار البول والدم السائل والقي مؤمن وسعة فلا الغم ونوم المضطرب
 فمغفرة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيسهل بن عفان والحارود بن يزيد
 وهما ضعيفان فالاحاصل حجة حديث فاطمة بنت ابي جيث وحديث ابن عباس و
 حديث ابي الدرداء لا يعارضها غيرهما ولو فرض التعارض ترجح لا يعارض على الخارج
 من السبيلين ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في
 الاصل وهو الخارج من السبيلين معقول لانه يعقل فيه ان زوال الطهارة فيه ظاهر
 بسببه انه نجس خارج من البدن اذ لم يظهر لكونه من خصوص السبيلين تأثير
 وقد وجد في الخارج من غيرهما فيتعذر الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل هو
 الخارج من السبيلين وحكمه زوال الطهارة وموجبها الوضوء وعلمه خروج النجاسة من البدن

ونصوب من الجوز ملقى والفرع الخاضع الجوز من غيرهما وفيه للشاطئ وتعد في زوال الطهارة
 التي موجبها الوضوء فثبت ان موجب هذا القياس زوال طهارة الوضوء عند اداة
 الصلوة يتوجه الخطاب بالوضوء وهو تظهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى ثبات ثبوت
 الاقتصار ضمنها في الحد ثبوت وشروطها كذا افاده العلامة كمال الدين بن الهمام والله اعلم
 اما القى فانه اذا كان ملا الفم بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا
 بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او عرة صفراء او سوداء
 وفي الجبتي عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قام من ساعته لينقض لانه طاهر
 حيث لم يستحل واذا انقضت به قليل القى فلا يكون حداثا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام
 من ساعته قيل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطة النجاسة و
 تبدلها فيه بخلاف البالغ وبخلاف ما ذكر في الفنية انه لو قاء ودعا كثيرا او جثا
 ملأت فاه لينقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولم يتلخذه النجاسة وما يستتبعه
 قليل لا يبلغ ملا الفم فان كان القى بلغما لا ينقض اليه عند ابي حنيفة وعلم
 نزل من الرأس او سعد من الجوف وقال ائمة طائفة من الجوف ينقض لانه نجس
 بالمجاورة وطهارة لونه لا يخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي قال في قوله
 ابو يوسف حتى قال انه يكره ان يأخذ البالغ بطرف كفه وفي غيره كذا في الخلاصة قوله
 لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف لان الكراهة يمكن ان تكون على قتلها ايضا لانها سببا
 انها تستتبع قليل النجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكروهة فان البالغ مختلط بالطعام
 نحو ان كان يحمل لوانه في الطعام ملا الفم نقض ولا يعلو الخلاف وقد خالف زفر في اشتراط
 ملقى الفم في القى وقال ينقض مطلقا لاطلاق ما ورد انه عليه الصلوة والسلام قاض فوافقه
 يبعد انه عليه السلام يقي ملا الفم لانه يكون غائبا عن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك
 من شبهه عليه الصلوة والسلام وكذلك قوله في حديث ابن عباس وقيل مطلق فيجوز
 على اطلاقه واجابوا عنه بما روي عن علي انه قال اود سعة قلا الفم وهو لو صح ليجز
 يعارض الحديث بالصحيح المرفوع سيما ومعلوم الصفة ليس بحجة كيف ولم يثبت حد
 ومثلها ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض القياس لكن قيل ان
 الفلن هو ما يملأ الفم فذكره في العزب ولا يخلو عن نظر والله اعلم وان قاء ما فاما
 ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض
 اتفاقا ان ساوى البزاق لكن في شحميته قاضا غير وان كان علقا انى منجمه لا ينقض

اتفاقا اما الاول فلانه كالعواف فيعبر فيه السيلان وكونه غالباً على البراق دليل
 قوة السيلان فيه وكذا ان كان مساوياً احتياطاً وهو ان يكون اصغر تارة وبخلافه ان كان
 اقل صغرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه و
 اما الثاني فلانه خرج عن كونه دماً وان صعد الدم من الجوف ان كان علقاً لا
 ينقض اتفاقاً الا ان يلا اكم لانه سوداء محترقة فاعتبر بمسائر انواع النقي وان كان
 سائلاً فعلى قول ابي حنيفة ينقض وان لم اى ولو لم يكن ملا اكم كسائر الدماء
 السائلة لانه من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محللاً للدم وعند محمد لا
 ينقض ما لم يكن ملا اكم اعتباراً له بالنقي لانه من الجوف وان شاء طعماً بالثقبين
 لتلايد هب الوهم الى الدم لتقدم ذكره لا لخصيصه بل اى شئ قايوم انواعه ما
 او ماء او مرة او علقاً قليلاً قليلاً متفرقاً وكان بحيث لو جمع ملا اكم ينظر ان اتحاد
 المجلس بان شاء الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكماً كما في سجدة التلاوة يجمع عند
 ابي يوسف ويحكم بالنقض لان المجلس اثر في جمع المتفرقات كما في تكرار السجدة
 وقال محمد ان اتحاد السبب وهو الغثيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الاصح لان
 الاصل اصابة الاحكام الى اسبابها واغتركت في بعض المواضع للضرورة كما في السجدة
 وغيرها فلا يقاس عليه وتفسير اتحاد السبب اى بيانه انه اى الاتحاد اذا اى
 كائن وموجود اذا شاء القائي ثانياً قبل سكون النفس عن الغثيان والهييجان الى السيلان
 والحركة لدفع العدة ما لا ينطبق حمله وهضمه وكذا ثالثاً واربعا فهذا هو تفسيرها
 السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او ان سال بنفسه
 والا فلا خلاف في الزواله اطلاق ما ورد في الاحاديث كما تقدم واجابوا بما رواه الدارقطني
 انه عليه السلام قال ليس القطرة والقطرتين من الدم وصوراً الا ان يكون سائلاً ولفظ
 قطرة وقطرتين كما ينزع عن القلة وعدم السيلان بدليل الا ان يكون سائلاً فيه يعلم ان
 ليس المراد حقيقة القطرة والا لكان النفي والاثبات متواردين على شئ واحد فان
 حقيقة القطرة فيها السيلان لكن في احد طرق الحديث محمد بن الفضل بن عيسى وفي اخرى
 بن فضال قد ضعف الا ان لاحاديث المتقدمين ليست صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل
 وفي بعضها ذكر الرغما وهو لا يكون الا سائلاً وايضا رطوبات البدن والخلط لا يعطى لها حكم
 الفاسدة الا بالانتقال والا لما صححت صلوة قطران الانتقال في السيلان يعلم بمرج الظهور
 لان المحل ليس مقوماً مظهر فظهوره دليل انتقاله بخلاف غيرها فان تحت كل بشرة رطوبتين

فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة بادية لاستنقاة ولا تكون مستنقاة الا بالعباد و
 السيلان ولذا حكوا بطهارة الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى
 او دما مسفوحا فان غير المسفوح ليس بدخل تحت الحزمة فلا بد لحرمته من نجاسة
 من دليل وقد تقرروا ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلى هذا الفصل
 هو اعتبار السيلان في نقض الدم ونحوه مسائل عديدة منها نقطة بكم النون و
 فتحها وهي الجذرة والبثرة فشرت فسال منها ما خالص اجتذب من الخارج
 والتأمت عليه او دم او صديد اى ملاء مسفر يقيق عن الدم او القيم ان سال عن رأس الجرح
 نقض الوضوء وان لم يسلم عن رأس الجرح لا ينقضه وهذا يشتمل ما اذا خرج بنفسه
 فسال او خرج بالعصر فسال وفي هذاتية هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا
 عصرها فخرج بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج وذكر في المحيط عصمة العرق
 فخرج منها شئ كثير وكانت بحال لولم تصبر لا يخرج شئ ينقض الوضوء وكذا ذكر في
 الغياثية والذخيرة لكن قال في الزخيرة في نظر وفي الفتاوى الظهيرية مثل ما في
 الهذلية وما في المحيط اوجه قال الشيخ كمال الدين بن الحمام لا يظهر تأثير الاخراج وعقد
 في هذا الحكم لكونه خارجا عما نجا وذلك يتحقق مع الاخراج كما مع عدمه فصار كما
 وقشر النقطه فلذا اختار السرخسي في جامعه النقض وكيف وجميع الادلة الموردة
 من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النجس هو ثابت في الجرح انما يغير
 السيلان الناقض ان يحدرد ذلك الشئ عن رأس الجرح اى ينزل بنفسه من غير
 تبعية غيره واما اذا علا على رأس الجرح او البثرة ونحوها ولم يحدرد لا يكون سائلا و
 قال بعضهم اما يكون سائلا ناقضا اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحق
 اى يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اى يجب تطهيره في الجملة في الوضوء وفي
 الغسل وفي زلة المجتاسة الحقيقية وهذا الاخير احتراز عن ان يرتكب في نحو عارم
 هذا بخلاف الظاهر الذي ارتكبه صدر الشريعة في صحيحها من ان الى يجبان
 تتعلق بخروج لا يتجاوز ونحوه لانه اذا قصد وخروج منه دم كثير ولم يتلطم وألجرح
 فانه ينقض مع انه لم يسلم الى موضع يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره
 وسال فاذا اريد بالتطهير ما يعيم التطهير الحكيم والحقيق في الجملة جاز تعلق الى ما يجاز
 من هو سائلا وما و لم يجرئ المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لان كان ايضا يجب تطهيره في
 الجملة في حال رادة الصلوة عليه كما ان البدن يجب تطهيره عند رادة الصلوة والاحتراز

بالفيد المذكور وهو درا إلى ما يلحق حكم التطهير عما لا يلحق حكم التطهير كدخال
 العين وغوره مما له حكم داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة داخل العين
 وسالما فيها ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف يعني ذلك البعض الذي
 فسره السيلان بهذا إذا خرج الدم من الرأس إلى أنفه أو إلى أذنه إن سال ذلك الدم
 إلى موضع يجب تطهيره عند الاحتال وهو ما جاوز قصبه الأنف وصماخ الأذن
 إلى خارج نقض الوضوء وإن سال إلى قصبه الأنف ودخل الصماخ ولم يتجاوز لا
 ينقضه وإن سقم الدم عن رأس الجرح بقطنه أو غيرها ثم خرج أيضا قسم ثم
 ثم والقي التراب أو وضع القطن وغوره عليه فخرج وسكر فيه ينظر فيه إن كان بحال
 تركه ولم يمسحه ولم يمسح عليه شيئا سال ينقض والآي وإن لم يكن بحال لو تركه
 فلا ينقض لأن المعتبر خروج ما من شأنه أن يسيل بنفسه لولا المانع ومن المسائل
 برق وفي براقه دم فإنه ينظر إن كان البراق غالبا بان كان إلى البياض أقرب فلا
 وضوء عليه لأن العبرة للغالب والمغلوب في حكم التاج فلم يكن سائلا بنفسه
 وإن كان الدم غالبا بان كان إلى الحمرة أقرب فعليه الوضوء لأن غلبته تدل على
 سيلانه بنفسه وإن استويا بان كان فيه صفرة شديدة تاريخية ينقض وضوءه
 ويتوضأ احتياطا والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة إلا أنه ترك
 الاحتياط في العبادة فإن مساواته للبراق تغلب ظن سيلانه بنفسه ومنها
 لبعض شيئا فرأى أن الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رطل الدم على الخلاء لا
 ليس بسائل قاله قاضي خان وقال بعض الشافعية ينبغي أن يضع كفه أو أصبعه في
 ذلك الموضع فينظر إن وجد الدم فيه أي في الذي وضعه من الكم أو الأصبع
 نقض الوضوء والأفلا وهذا هو الأحوط لأنه إذا رأى الأثر يجب عليه أن يعرف
 هل ذلك عن شئ سائل بنفسه أم لا فإذا أظهر فأنى على كفه أو أصبعه غلب على
 الظن كونه سائلا والأفلا وفي الحاشية سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان
 فقال إن كان موضعه معلوما وسال نقض وهو نجس وإن لم يعلم وخروج مع البراق فإنه ينظر
 إلى الغالب انتهى ومنها ما روى عن محمد أنه قال الشيخ إذا كان في عينيه رمد وبسيل
 الدموع منها أي من عينيه على سبيل البعد أمره فعمل مضاع مقول محمد بالوضوء وقت
 كل صلاة أي كسائر أصحاء الأعذار لأن أخاف أن يكون ما يسيل منه صديقا فكونه
 عذرا وبقية بالشيوخ اتفاق ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب ولا بين الرمد

وغيره من الاوجاع ولا بين ما من العين او غيرها بل كل ما يخرج من علة من اعمق
 كان كالاذن والشيء والمرة ونحوها فانه ناقص على الاصح لانه صديد واما ذكر
 الشيخ لان استلاد ذلك فيه غالب وفي الفتاوى الغريب في العين وهو بفتح
 العين المعجمة وسكون الواو جراح يخرج في مافتها بعزلة الجرح الذي لا يرقأ اي لا
 ولا يمكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة لغزوم قال في التجنيس ان الخارج من ليس
 بدم مع وقال فيه ولو خرج من سرته ما صفر وسال نقض لانه دم قد خرج فاصفر
 وصار رقيقا واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزة من رقا الدمع والدم يرقأ
 بفتح العين فيهما اي سكن اي من الجرح الذي لا يمكن دمه عن النزف ومن ثم
 سلس البول اي عدم استسكاه والاستحاضة وقد تقدم تفسيرها وكذا من
 الرعاف الدائم وافلات الريم واستطلاق البطن يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلي
 بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل عندنا وقال مالك
 يجب عليهم الوضوء لكل صلوة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلوة النفل بوضوء الفرض
 وقال الشافعي يتوضئون لكل صلوة الفرض يصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة
 بنت ابي جحش انه عليه السلام قال لها توضئي لكل صلوة ولنا ما في بيرويه مختصراً
 رواه ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لعاطية بنت ابي جحش وتوضئي لكل صلوة ذكره محمد في الاصل فصلاً وقال ابن قدامة
 في المغني وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي جحش توضئي لوقت كل صلوة
 شك ان هذا مفسر وكل صلوة نص محتمل فان لفظ الصلوة شاع استعماله شرعاً وعرفاً
 في وقتها كقوله عليه السلام ان للصلوة اولاً واخراً الحديث وقوله عليه السلام ايا رجل
 اذكرتك الصلوة فليصل وقوله آيتك لصلوة الظهر اي لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة
 فوجب حل احتمال توفيقاً فاذ اخرج الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم
 استئناف الوضوء لصلوة الأخرى وهو لفظ القدر وفيه دفع قهرهم ان يبطل وضوئهم
 بالنظر الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة أخرى كما قال الشافعي اتم اذا صلوا الفرض بطل وضوئهم
 في حقها وبقي حتى تحقق النفل وكقول ابي يوسف في من يقيم لأجل جنازة فصلاها ثم حضرت آخر
 ان ييممه باق في حقها فلما المرطيم من البطلان البطلان مطلقاً قال وكان عليه استئناف
 الوضوء لصلوة أخرى وان توضأت المسحاً متحين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى
 ينهت وقت الظهر هذا بخلافه ومحمد خلافاً لابي يوسف وزفر بناء على ان وضوئهم

ينقص بالخروج فقط عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر بنهما عند
أبي يوسف وتظهر ثمة الخلاف في الصورة المذكورة فإن ومنه هم ينقص عند
أبي يوسف وزفر بدخول وقت الظهر لوجود دخول الوقت عند أبي حنيفة ومحمد لا
ينقص لعدم الخروج وفيما إذا نوضا قبل طلوع الشمس ثم طلعت بطل وضوءهم عند
أبي حنيفة ومحمد للخروج وكذا عند أبي يوسف وأما عند زفر فلا يبطل بعد الدخول
هذا هو المشهور ورأى فخر الإسلام أن زفر لم يرد ذلك ولا أبو يوسف بل لكل
متفقون على انتقاصه عند الخروج وأما لا ينقص عند زفر بطلوع الشمس لا قبل
الوقت جعل عذر أو قد بقيت شبهة فصلحت لبقاء حكم العذر وتخفيفا و
أما تلزم الطهارة بدخول وقت الظهر عند أبي يوسف إذا نوضا قبل الزوال
لأنها ضرورة ولا ضرورة في فقد يمحى على الوقت فلا تقع صحته لأنها صححت
وانتقضت بدخوله وهذا يفيد أن لا تجوز الصلوة قبل ذلك أيضا لكن ذكر
في النهاية أنها معتبرة في حق النفل وقضاء الفرائض وعدم اعتبارها أيا هو
باعتبار عدم الحاجة المتعلقة بإداء الوقتية لأنها غير معتبرة أصلا وقولنا
الهداية لزفر أن اعتبار الطهارة مع النافي للحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت
لأبي يوسف أن الحاجة مقصورة على وقت فلا تعتبر قبله ولا بعده صريح في موافقة كلام
الإسلام وحينئذ فالخلاف فيمن نوضا قبل الزوال وقبل طلوع الشمس يتلوا في نفس
صحة الوضوء وعدم بالنسبة إلى الوقتية لا مبني على مناط النقص كذا قال الشيخ رحمه الله
بن الهمام فعلى هذا ينبغي أن يجوز النفل وقضاء الفرائض بعد دخول الوقت في
الصورة المذكورة عند أبي يوسف أيضا وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط
لا يجوز وهو المفتر من كلام الشافعي والله سبحانه أعلم وينبغي وجوب الخروج إن يربط
جرحه أي يندب تقليل النجاسة وإن لم يكن منعاً كلياً فإن الطهارة واجبة
بحسب المكان وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لم يضره غسله
لأن نجاسة غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم مانع على ما سيأتي إن شاء الله
تعالى هذا إذا علم أنه إذا غسله لا يتنجس ثانياً قبل أداء الصلوة فيكون الغسل مفيداً
ولو كان المحل الذي أصابه ذلك الدم محالاً لو غسله لا يتنجس قبل الفراغ من
الصلوة ثانياً جازله أن لا يغسل هذا هو المختار للفتوى خلافاً لما قاله محمد بن
مقاتل أنه حينئذ يفترض عليه غسله في وقت الصلاة مرة وذلك أنه إذا كان لا يمكن

الصلوة بدون الجناسة فلا فائدة في الفصل بل يكون فيه صناعة المال ولا يقاس على الطاهر
الحكيم لورودها على خلاف القياس وصاحب العذر إذا منع الدم ونحوه عن الخروج
بإخراج يخرج من أن يكون صاحب عذر لأنه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة العذر
النافي ولهذا المعنى الفقه لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا احتشمت
ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من أن تكون حائضاً لأن صفة الحيض إذا
تقرر لا يتوقف بقاءها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق بحقيقة
الخروج الناقض لم توجد رجل به جدي خرج منها ماء صديد هو سائل وقد
صار بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سال القرعة التي لم تكن سائلة تنقض
ذلك وضوءه لأن المجد ركع فخرج متعددة لا قرعة واحدة يكون كل واحد واحد
فصار كصاحب العذر بسبب الجرح إذا توضأ ثم بال أو سلس البول إذا توضأ ثم
سال جرحه أو أخذ حدثاً آخر فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن أحدهما
لا يرقأ لو توضأ لأجله ثم سال الآخر وعلى هذا مسألة المخزون إذا كان الدم يخرج
من أحداهما وصار به محتاذ رفقاً ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما
قلنا ومثلاً الحدث الذي ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع أصلاً بل هو من
لا يمضي عليه وقت صلوة كامل أو الحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه فولد كامل
بالرفع صفة الوقت ويجوز جرحه بالجراح وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء به
بعد تقرر كونه صاحب عذر إذا دام لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وعذره يوجد فيه فهو راق
على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداءه إنما يكون بما إذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكن
أن يتوضأ ويصل خالياً من ذلك الحدث فيه فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت
بالحدث فعلى هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة
منه بأن يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود
الحدث في كل وقت مرة وقال الصفا لا بد للبقاء من سيلا في الوقت مرتين أو ثلاثاً
والأول هو المختار قياساً على الثبوت كما تقدم وإذا توضأ صاحب العذر بالحدث
آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سال
فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقض
بل وقع بعده وإنما لا ينقض به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من الأعذار
وفقاً كما لا يخرج من أن يكون صاحب عذر بالنظر إلى العذر والمنقطع فإن كان قد توضأ

وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يصيد لانه يصحح صلى بجاهارة الاصحاء
وكذا لو كان على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بجاهارة المعدورين و
لكن لو توضع على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما احتجب بالاداء وهو
قائم وقت الاداء وان توضع على السيلان وصلى على الانقطاع وتما الانقطاع يعني
باعتبار الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوي الاعذار والعذر منقطع
كذا في الكافي رجل استترى استخرج ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كتلة
دم الكتلة بالضم من العرو والطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة مجمعة من الدم
الجامد لم ينقص وضوءه لما تقدم ان العلق وهو الدم المجدد بجسارة
الطبيعة خرج عن كونه دما باحتراقه وانجماده والدم النجس هو الدم المسفوف
اي السائل وان قطرت اى الدم فانه يذكر ويؤتى انتقص وضوءه للسيلان
وهو ظاهر القراء وهو الكبار من الجنان اذا مص العضو وامتلأ
ان كان كبيرا بان كان ماصه يمكن ان يصل بنفسه لو خرج من العضو انتقص به
الوضوء وان كان صغيرا بان كان ماصه دون ذلك لا ينقص بمنزلة الذباب ونحو
لما العلق اذا مصت الواحدة من العضو حتى امتلأت دما وكانت بحيث لو سقطت و
سقت لسال منها الدم انتقص الوضوء وان مصت قليلا بحيث لو سقت لم
يسل لا ينقص وهو ظاهر واما الذباب او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مض
امتلا دما لا ينقص لانه غير سائل اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان
او القي القليل الذي لا يملأ الف فلما لم يكن كل واحد منهما حادقا ولم يحكم الشئ
بانه ناقض للوضوء لم يكن نجسا عند ابي يوسف فاذا اصاب الثوب لا يمنع جرم
الصلوة به وان اوى ولو فحش فزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل
لا ينجسه وهو الصحيح خلافا للحمد لانه لو كان نجسا انتقض الطهارة وكذا النوم ناقض
للوضوء اذا كان النائم مضطجعا اى واضعا جنبه بالارض او متكئا اى معتمدا
على مرقه او مستدا الى شئ بحيث لو ازيل الشئ اسقط وذلك لحديث علي رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ رواه ابو
داود المراد غير المحكم على ما سبقت ان شاء الله تعالى وفي الذخيرة النوم مضطجعا
انما يكون حدا فاذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا
كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدا حتى ان من نام واضعا يديه على عقيقه و

الدم القليل الذي
ليس يملأ الف
والقليل ليس حادقا
ولو وقع في الماء القليل
لا ينجس

ولا ذلك الشئ اسقط

صار شبه النكب على وجهه واضعابته على تحذيره لا ينقص وضوئه كذا في الكفاية
وفيها لو نام قاعدا ووضع اليديه على عقيبته وصار شبه النكب على وجهه قال ابو
يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ ولو اقبل
لسقط لا ينقص في ظاهر الذهبي عن الطحاوي انه ينقص لانه اذا كان بهذه الصفة
وجد زوال القاسك من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه واقاعد بقوة الاستواء مثلا
وقال ابن الهمام الانتقام من مختار الطحاوي واختاره المص يعني صاحب الهداية والقدر
لان مناط النقص الحد لا محين النوم فلما اخفى بالنوم ادبر المحكم على ما يستحسن
له والمظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من البتة
اذا لم يسكه الا السند ويمكن المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد
يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا لكثرة الأكل فلا يمنعها الامسكة باليقظة انتهى
وعلى هذا فالنقص في الصورة التي ذكرها صاحب الذخيرة بالطريق الاولى فانه
اذا انكب على وجهه وجعل اليديه على عقيبته وبطنه على تحذيره ارتفع جانب
الخلف من المقعدة وزال القاسك وذكر ابن الهمام عن صاحب الذخيرة انه لو نام متر
ورأسه على تحذيره نقص مع انه اشد تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو النقص
في تلك الصورة كما تقدم انه في المبسوطين عن ابي يوسف والله اعلم نعم الذي
قاضي خان هو انه لو نام قاعدا واضع اليديه على عقيبته كما يفعل الكلب لا وضوء
في قول ابي يوسف وتيل هو قول ابي حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضوء البطن
على التحذيرين فالمقعدة فيها اشد تمكنا على العقبين فعدم النقص فيها ظاهر ولو نام
جالسا لم يزل يبرز له مقعدة عن الارض وربما قال الحلواني ظاهر المذهب انه
ليس يحدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس يحدث لانه
قليل وقلة الدقائق اركان لا يفهم عامة ما قيل حول كان حدثان كان بهما وضوء وجهه
فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او ساجدا فلا وضوء عليه اذ لا يبقى عليه
الا وجه الارض على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يمنع جنبه فانه اذا اضطجع استتر
مفاسده وقال نفرد به يزيد بن عبد الرحمن الدالاني وروى ابو داود والترمذي عن عبد الجبار
يزيد الدالاني هذا عن قيادة عن ابي اعاليه عن ابن عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
وهو ساجد حتى غطت اذنيه ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك غمت قال لا وضوء ولا
يجب الاعين من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخ مفاصله وقال ابو داود قوله

الى آخره متكرر يرويه الألبانيداني وروى اوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكر
 شيئا من هذا انتهى وقد اختلف في الدلائل قال ابن حبان كثيرا الخطأ وقال غيره
 صدوق لكنه يقيم في الشيء وقال ابن سعد كين الحديث ومع لينة يكتب حديثه وقد
 تابعه علي روايته ممدى بن هلال ثم اسند عن ممدى حديثا يعقوب بن عطاء بن رباح
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس علي من نام قائما او قاعا
 وضوئتي يضطج جنبه الى الارض واخرج ايضا عن مجمر بن كثير السقاع عن ميمون الجياطي عن
 عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحتضنت رجلا
 خلفي فالتفت فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا
 حتى تضع جنبك على الارض قال اليه بقي تغرد به جرح وهو ضعيف قال الشيخ كمال الدين
 بن الحمام وانت اذا تأملت فيما وردناه لم ينزل عندك الحديث عن درجة الحسن
 لما تقريرا من ضعف الراوي اذا كان بسبب الغفلة دون الفسق يزول بالتابع ويعلم
 به ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يتهم فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعي
 في قوله بالنقص في غير القاعد وعلى مالك في قوله بالنقص في النوم الطويلا وكان
 الرجل خارجا من الصلاة فنام على هيئة الساجد ففقه اختلف بين الشافعي قال ان شجاع
 انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلاة اما خارج الصلاة فيكون حدثا والبيهقي
 حقه قال وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو موافق لما في فتاوى القاضي خان اذا نام
 خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود قال يمشي لا فة يكون حدثا في ظاهر الروي
 لكنه مخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلاة وخارج
 الصلاة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق وعن علي بن
 موسى القراني قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين
 لكن على قياس مذهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على النصف القى على سنة السجود
 بان كان واقفا بطئه عن الارض مجابيا المرفقيه عن جنبيه لا يكون حدثا اتفاقا
 هذا هو ادم من صحيح هذا القول اما لو كان على غير الهيئة المستنونة فلا شك في
 النقص لوجود هناية استرخاء المعاصل المذكور في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل
 الاسترخاء بل هناية اذا صلى الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النوم
 والنوم موجه في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لناقض الاول
 الاخر ولصار كأنه قال لا وضوء على من استرخى مفاصله اما الوضوء على من استرخت

مفصلة ومتى حملنا على هاتيه صار كأنه قال إذا وجد استرخاء الفاصل على النهاية
 بان ذلك القاسك من كل وجه وجب له الوضوء ونهايته فتدب في القيام والركوع و
 السجود لان بعض القاسك باق والاستسقاء انتهى فجميع كلام الشيخ حافظ لا يعنى
 ان المراد بالسجود الذي لا ينقض الوضوء بالنوم فيه السجود الذى هو مثل الركوع و
 القيام في عدم نهاية الاسترخاء وبقاء بعض القاسك وعدم السقوط وإذا لم يكن
 السجود على الهيئة السنوية فقد حصل نهاية الاسترخاء ولم يبق بعض القاسك ووجب
 السقوط والحاصل ان القاعدة الكلية المعتمد عليها في النقص بالنوم وجود كمال
 الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة فهذا ينبغي ان يؤخذ عند الاختلاف استنباطا
 الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير الهيئة السنوية في السجود
 في الخلاصة نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عندهم جميعا كما في الصلوة وفي سجدة الشكر
 كما في سجدة الحمد وهكذا روى عن ابى يوسف سواء سجد على وجه السنة او على غير وجه
 نحو ان يفترق زواجره يلصق بطنه على فخذه وعند ابى حنيفة كونه حدثا وفى سجدة السجود
 يكون حدثا انتهى فخصيص اختلافهم بسجدة الشكر فوجب غير مستوعب في حقيقة مع
 القصر بكونه على وجه السنة او لا دليل على عدم النقص اجماعا في غيرها سواء كان على
 وجه السنة او لا وكان فوجه اطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيها هو بعض
 شراعتنا وسجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما يبقى ماعدا على القياس ^{ينقص}
 ان لم يكن على وجه السنة لعام الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة ولا ينقض ان كان على هيئة
 السنة لعدم نهاية الاسترخاء لانه سجود داخل تحت اطلاق الحديث والله الوفي وانما
 قاعدة مترعا او غير مترع من هيئات القعود او اضعاء اليقظة على عبيد حال كونهم
 في الحالتين او اضعاء بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه ذكره محمد في صلوة الاثر وقد
 قدمنا ان الصحيح قول ابى يوسف فيما اذا كان التماس على عقيبته وبطنه على فخذه كمال
 الاسترخاء وذلك فكر المقعدة بل هذه الهيئة ايسر الخروج الريح من سائر هيئات النوم لو
 نام محتبيا بان جلس على اليقظة فصب كبتية شد ساقية النفس بيديه وبشيء يحيط من ظهره عليها
 لا وضوء عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضع في هذه الحالة
 راسه على ركبتيه لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير الانكاء
 بهذه الهيئة والحكم بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اكلاء قطعاً
 وانما يتم احتباء وانما هو الانتقال في ذلك التفسير وتبعه فيه من لا يخفى

له ولائقة عنده وفي الخلاصة وان نام متر بما لا ينقص الوضوء وكذا الوضوء متولد كالموت
هو ان يخرج قد فيه من جانب ويلصق اليقيه بالارض وان سقط النائم نوما لا ينقص
ينظر ان انقبه بعد ما سقط على الارض فقلية الوضوء وعن ابي خزيمة ان انقبه عند
اصابة الارض بلا فصل لم ينقص وضوءه وعن ابي يوسف انه يفتقر وان انقبه
قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد انه ان راى من مقعد الارض قبل ان يثب انقل
وضوءه وان انقبه قبل ان يراى من مقعد الارض لم ينقص كذا ذكره في الخلاصة قال
الفتوى على وايت ابي خزيمة ثرو قال قال شمس الأئمة المحلواتي ظاهر المذهب عن ابي
رحمة الله كمار وعن محمد بن وهب العبد سواء سقط او لا انتهى وما اتفق به هو
الاولى اذ لم يتم الاسترخاء بعد من ازالة المقعد حيث انقبه بمجرد السقوط فورا وان
نام على دابة عرفته ينظر ان كان نوما عليها حالة العبود او حالة الاستواء لا ينقص
وضوءه لكن مقعده وان كان ذلك حالة الهبوط ينقص لعدم تمكنها وهذا
السؤال تؤيد النقض في صورة واضع بطنه على فخذه كما اختاره من قول ابي يوسف
فيما تقدم انفا ولو كان والكافي الاكاف او في السجود لا ينقص وضوءه في الحالين
حالي الهبوط وضوء من العبود والاستواء للتمكن في كل الاحوال وكذا الاعماء الحنون
كل منهما ناقص للوضوء وان اى ولو قل لكونها فوق النوم لان النائم اذا انقبه
بخلافها والاعماء قال الاكل هو عرض يضعف القوى ولا يزيل المحجى له العقل
سببه امتلاء بطون الدماغ من بلم غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل القوى و
اجتماع الروح بالحاصل انه نوع مرض وليس كالجنون ازالة العقل فلذا اصغر على اليلة
دون الجنون وكذا السكر ناقص ايضا وهو سرور يغلب على العقل فيمنع عن
العمل بموجبه والاولى انه حالة تعرض للانسان دماغه بالانجزة المتصاعدة اليه
فينتقل مع عقله المميز بين الحسن والقبيح عن قيده المعتاد وحد السكران
علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا احده عند ابي خزيمة
في ايجاب الحد لا في نقص الوضوء والعصم في حد في النقض ما قال في المحيط
انه اذا دخل في شيبته بكر لليمس تحرك اى غير اختيارى فهو سكران بالاتفاق
بحكم نقص وضوءه لوزال السكر به وانما اختار ابي خزيمة ذلك التعريف هناك
اختياط الدال الحد وكذا احدها هناك انه ان يقعد في كلامه وللهذيان هو الاختلاف
في الكلام والاختياط هنا في النقض لاختاروا كلهم ادنى درجته وهو اختيار الشافعي

هناك ايضا وكذا الفقهية في كل صلاة ذات ركوع وسجود الفقهية لا يفتشون في
الآيات بل فقط كل في مثل هذا الموضع اذ علم المراد ولم يشبهه والفقهية في الصلاة
ذات الركوع والسجود تنقضي الوضوء والصلاة جميعا سواء كان الفقهية عمدا
اي عالما بانه في الصلاة او ناسيا ذلك وقال مالك والشافعي واجد الفقهية
لانقضي الوضوء وهو القياس لكن اتركناه بما روينا من مسندنا ان عليا الصلاة
السلام قال من صلى منكم فقهية فليعد الوضوء والصلاة جميعا قال الشيخ
كمال الدين بن همام واعترف اهل الحديث بصحة موسى وسلا ومداره على ابي العالية
وان رواه غيره كالحسن وبراheim النخعي وغيرهما فقد اخرج ابن مهدي عن حماد بن
زيد عن حفص بن سلمان قال انا حدثت به للحسن عن ابي العالية وعن شريك
عن ابي هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن ابي العالية والحسن برويد عن ابي
العالية وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن اذان الواسطي عن الحسن عن معبد ^{زمان}
ابي معبد الخراعي عن علي السلام قال بينهما هو في الصلاة اذا قبل اعمى يريد الصلوة
فوضع في ركبة فاستضعك القوم ففقهها فلما انصرف عليه الصلاة والسلام قال
من كان منكم ففقهه فليعد الوضوء والصلاة فيلزم معبد لا يحتمل له فهو
ايضا قلنا الذي لا محتمل له هو معبد البكر المحض الذي كان يقول الحسن اياكم و
معبد فانما اصل معبد هذا انما هو الخراعي كما صرح به في مسندنا في الخبر
ولاشك في صحته ذكره ابن منذر وابو نعيم في الصحابة وروى له حديث جابر
هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر مرابطا ام معبد وكان صغيرا فقال الراعي ^{نجيل}
هذه الشاة للحديث ولو سلم فاذا هم المرسل وهو حجة عندنا لا بد من العراب
ابو العالية اسمه رفيع من ثقات التابعين وروى مسندنا عن عدة من الصحابة
مواضع عن ابي هريرة وابن عمر وابن جابر وعمران بن الحصين واسلمها اخذ ابن
عمر رواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن بقة شاذي شاذي بن قيس
عن عطية عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى في الصلاة ففقهه
فليعد الوضوء والصلاة وما طعن به من ان بقة مدلس مدفوع بان المدلس الثقة
اذا صرح بالحديث في البقرة التذليل عن حديثه وبقة من هذا القبيل و
ما طعن به بعض المفتعين من انه لم يكن مسجدا عليه السلام وكية ومن ^{المتقين}
كيف فقه الفقه من الصحابة وهم خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في غاية

الوها بعد ثبوت الحديث على أنه لا يلزم أنه كان يصلي في المسجد في تلك
 الواقعة ولا أن القهقهة وقعت من الصحابة المعتبرين فقد كان يصلي خلفه على
 السلام المنافقون ونحوهم من الأعراب والأحداث ومن هو قليل التماثل
 فالطعن مثله مردود على الطاعن وإن قهقهة في صلوة الجنانة أو سجدة التلاوة
 لا ينقض وضوءه لأن الحديث ورد في صلوة مطلقة أما في واقعة الحارث بن عمار
 ما في صحيحه أن ابن عمر قالان الصلوة مذكورة مطلقة وهي تنصرف إلى ذات الركوع
 أو السجود وعند الإطلاق لأنها المعهودة عندها وما كان خارجا عن القياس لا يقاس
 عليه وأكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سهو ولا أن القهقهة في سجدة
 السهو ناقضة قطعاً لأنه في حرمة الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه
 السهو لا يجزئ به عن الصلوة عن محسن وعندهما وإن أخرجهما لكن إذا سجد للسهو عاد
 إليهما وإن نام في صلوة ثم قهقهة فسدت صلوة ولا ينقض وضوءه ذكره في الأصل
 في عامة الفتاوى وقال في الخلاصة هو المختار أما فساد الصلوة فلا لأنها كالكلام
 وكلام النائم تقسده الصلوة على ما اختاره قاضي خان وصاحب الخلاصة وأخرون
 وأما عدم النقص فلكون النقص بها على خلاف القياس ولأنه باعتبار معنى الحجاب
 وقد زال بالنوم وقال في المحيط فسدت صلوة وضوءه وبه أخذ عامة المتأخرين
 أما الصلوة فلما تقدم وأما الوضوء فلا لأنها حدثت في الصلوة ولا فرق في الأحاديث
 بين النوم الميقظة فإنه لو اختلجه غسل كما لو انزل بشهوة في اليقظة وكما لو خرج
 منه نجاسة وفيه نظر لا يفي وعن أبي حنيفة تكون حدثاً ولا تقصد الصلوة فيتوضأ
 إذا اتقه ويبني على صلوته إما كونها حدثاً فلما تقدم في الوجه قبله وأما عدم فساد
 انصلاصه فبناء على أن كلام النائم لا يفسدها على ما اختاره فخر الإسلام لأنه ليس بكلام
 قصد به من لا اختيار له ولذا الوفرأ نائماً لا يجزئ عن القراءة في المختار وكذا أساس
 الأركان ما فعل منها حال النوم لا يجتنب لا يقع طلاق ولا عقار والذي اختاره فخر الإسلام
 في الأصول وصححه من بعد من الأصول أنها لا تقصد الصلوة ولا الوضوء أما الصلوة فلما في الفتاوى
 الثالث وأما الوضوء فلما في القرأ الأولى وإن قهقهة الصبي في صلوة لا ينقض وضوءه لا فعلاً
 معينه الحناية فهذا الذي تقدم حكم القهقهة وأما التسم فلا ينقض الوضوء بالإجماع و
 لكن لا ينقض الصلوة أما الوضوء فإنه دون القهقهة فلا يلحق بها وأما الصلوة
 فلا ليس بكلام لكونه غير مسموع وحال القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء

مكرهين قال في القاموس فقهه رجب في ضحكك واشتد ضحكك وقال في ضحكك فقه فاذا
 كرمه قيل فقهه انتهى لكن هذه الصفة لم نسمعها قط وقوله ويكون سموعا له
 لجبرانه أي لمن عنده كان في حدها وسواء بدلت فواجده أم لا رواه الحسن بن
 حيفة وهو المشهور حديثا ووقعا وقال بعضهم وهو شمس الألفه المحل في حد
 المقهقه موجود إذا بدلت فواجدا ومنعه الضحك عن القراءة والنواجذ
 بالذال المحجمة وهي الأصراس قيل اقصاها وهو بعيد وقيل الأنياب هي جمع ناجذ
 وحدها لتبسم ما لا يكون سموعا أصلا له ولا لجبرانه وذكر في الفتاوى المختلفة
 وكذا في غيرها التبسم لا يبطل الوضوء والصلوة لما تقدم والضحك يفسد الصلوة لا
 كلام لكونه سموعا لا يفسد الوضوء لكونه دون المقهقه فلا يلحق بها وحده الضحك
 ان يكون سموعا له دون جبرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة للوضوء من الرجل
 والمرأة وان لم يخرج مذي عند الحيفة وبني يوسف خلا للحد وهي ان يس بطنه بطنها
 او ظهرها وفرجه مشترافرجها من غير حائل من جهة القبل او الدبر ولمحمد بن التيقن
 بعدم الخروج حاصل فلا ينقض ولهما ان هذه المباشرة سبب غالب للخروج للحد
 فيقام مقام السبب والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول وربما
 حرم قليلا واغتم فالاحتياط في إيجاب الوضوء وفي الفتية وكذا المباشرة بين الرجل
 والامرء وبين الرجلين وبين المرأتين تنقض عندهما وأما من الذكرا أو الكرى
 مما استله النار مباشرة كالشواء او جائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلا
 للشاخي اما النقض مما استله النار فلم يقبل به الشاخي ولا غيره من الأئمة وأما
 من الذكرا فينقض عنده اذا كان بباطن الكف وكذا عند مالك أحمد وأقرب ما
 استدلوا به حثيرة بثت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ذكره
 فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداؤد والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن
 وأما حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام قال ويل للذين يمسون فروجهم ثم
 يصلون ولا يتوضئون الحديث ضعيف ولنا ما روى ابوداؤد والترمذي والنسائي
 عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدير عن قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمسي ذكره في الصلوة فقال هل هو الا يضره
 قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب رواه ابن حبان في صحيحه
 الطحاوي وقال هذا حديث مستقيم الاسناد غير منقطع في اسناجه ومنه واسند

بعض أعضائه بقرّة قد انتزح جلد ما فوقه الغسل أو السهم عليه بالمرقش أو
بعض جلد رجله أو غيره من الأعضاء بعد الوضوء أو الغسل لا تبطل طهارة ما فوقه
ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي يتيقن به وشك في الحدث وكأنه عدى
التيقن بغير مشاكّة الشك فلا وضوء عليه الأصل في هذا أن اليقين لا يزول بالشك
وان القرينة ترجح أحد طرفي الشك فعليه بيتي مثل هذه المسائل فإذا اتيقن أنه مشر
وشك هل ينقض وضوءه أم لا فهو على وضوءه ومن شك في الوضوء يتيقن في الحدث أي
يتيقن أن أحد وشك هل يؤصّب ذلك أم لا فهو محدث فعليه الوضوء ومن شك في
خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فمخدم غسله كان متيقنا فلا يزول الشك
فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت إلى الشك ولا
يلزم غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لأن التمام قرينة ترجح غسله وكذلك
علم أنه قد فعل الوضوء وشك هل يؤمن أم لا فهو على وضوءه لأن عوده لم قرينة ترجح
طرفي الشك من علم أنه جلس لفناء الحاجة وشك هل فضاء أم لا فعليه الوضوء لما
قلنا وليس من على ذلك ولو يتيقن أنه لم يغسل عضوا من أعضاء الوضوء منى محض
ذكر في جميع النوازل أنه يغسل الرجل اليسار من رأى بلا بعد الوضوء لا يصح له
ماد أو يبل أن كان أو ما عرض له أعاد الوضوء وان كان الشيطان يرسه كثيرا لا يلتفت
إليه يتقنه بالطهارة وشكر في الحدث وينبغي أن ينضم فرجة وسراويله بالمد إذا
تومنا أضعف الوسوسة قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة أفادتفع إذا كان قريبا للمهمل
إذا أجد وجبت العنوف فلا انتهى والذي ينفع بكل حال حشو القطن والله أعلم

من شك في الحدث
أو في الوضوء

وإذا شك في الشيطان
ويجب له كونه

﴿فصل في الانجاس﴾

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان تطهيرها أصلا وخلفا شرع في
بيان النجاسة الحقيقية وقدم الحكيمة لكثرة وقوعها وأهميتها حاجت لا يفتقر
نفسها النجاسة هي في الأصل مصدر نجس ينجم بضم عينها وبكرها في الماشية
وفتحها في المزارع فهي اسم معني وتطلق على الجسم النجس في اسم عين
وهي على ضربين أي على نوعين نجاسة غليظة أي شديدة في منع جواز
الصلوة ونجاسة خفيفة التأثير بالنسبة إلى الغليظة أما النجاسة الغليظة
أكتفى بالتفصيل في بيان النجاستين عن التعريف للاختلاف فيه بين أي خفيفة

وصاحبه مع عدم سلامته حتى النقض في كلا المذهبين فعلى قول الجنب
 الغليظة هو النفس الذي لم يتعارض نقصان في كونه نجسا والخفيفة بخلافه
 الغليظة هو النفس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد على
 سؤالهما حيث حصل التعارض في كونه نجسا وان يحكم بنجاسته وعلى تعريفهما المتفق
 اختلف فيه وهو مغلط فالحجاسة للغليظة كالعدرة وهي جميع الانسان والبرص
 اى بول ما لا يؤكل لحمه غير العريس واطلقه اعتمادا على ما يذكره من بعد فمثال
 الخفيفة والدم المسفوح ونحو الكلب اى ربيعه وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير
 وسائر اجزائه هذه الاشياء بنجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الا شعور
 لما ايجب الاستغفار به لغير ضرورة قال محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا اللحم ما ينجس
 لا يؤكل لحمه اذ الم يكن ذلك الحيوان من ذلك اى مذبوحا بالتسمية حقيقة وحكما والله
 سميع او كتابي فان تلك اللحم اذ ذاك نجسة نجاسة غليظة اما اذ نجس فذلك
 الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالتسمية حقيقة وحكما كالناسى وكان الذابغ مسليا
 او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلده قبل الذباغة فيجوز ما صلى ما بعد الذباغة
 فلا خلاف فيه عندنا وهذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة من
 الصححان اللحم لا يطهر بالذكوة قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكوة عندنا خلا
 الشافعي ثم قال فان قبل الجلد يكون متصلا باللحم والحم نجس لا يطهر بالذكوة فكيف
 يكون الجلد طاهرا قلنا من مشائخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم
 يقول نجس وهو الصحيح عندنا فالظاهر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكنها تنقل
 بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تقع ماسة اللحم الجلد فلا ينجس ذكرنا الحق اذ اصل
 ومع من لم السباع كالغلب غوره الكرم وقد رآه هم لا يجوز صلواته وان كان مذبوحا
 وعن الفقيه ابى جعفر اذا صلى ومع لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلواته ولو وقع
 في الماء افسد وكذا قال في الكافي ولحمها نجس في الصحيح وعارض الشيخ بحال الدين
 على قولهم بين اللحم والجلد جلدة رقيقة الى آخره باذ كان كذلك فلا يظهر من ذلك
 في الظاهر الروايات عن الجلد لتوقف طهارته عليه يعنى ان يطهر جلد هاء
 ان لم تركى لكن الجواب بان توقف طهارته على الذكوة او الذبغ بقوله عليه السلام لا
 تدنسون من الميتة باهاب فان لم يقد توقف اطلاق الانتقاء على عدم كونها ميتة
 فانتفى فعل الذباغ لان الاهاب اسم لما يذبح من الجلود فالحاصل ان في طهارة

والصحيح
 لا يطهر بالذكوة

جميع السباع يطهر
 بالذكوة عندنا
 خلافا للناسى

والقي الروث وقال هذا ركس فهذا نص على نجاسة الروث ثم يعارضه دليل
على طهارته فيكون سخطا على ما تقدم من أصله في غريب النجاسة الغليظة
الخشيفة فان قيل قد عارضه ما في البخاري ايضا من حديث ابي هريرة قال قال عليه السلام
ابغى اجمارا استنفض بهاء ثمانين بطن ولا يروثه قلت ما باله ثمانين الروث
قال هما من طعام الجن وغره في الزمذمة لا تسحبها بالروث ولا بالعظام فانه زادها منكم
من الجن فانه يدل على طهارة الاروات لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذلك قال
مالك بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده بدلالة ناسا
المعارضة لانها انما تكون مع التساوي والتساوي لان ذلك دال على النجاسة نجاسة
وهذا يدل على الطهارة بإشارته والاشارة لا تقارض العبارة على ان لنا ان نسلم
ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهو روث على حاله
لم لا يجوز ان يخلق تعالى خلقا آخر ويجعله جساخا الصاويين فطهارته تحرم
عن تلك الحقيقة كما لو ثبت منه حبان طاهر قطعا وعندهما نجاسة الاروات و
الاختلاف سخوخي القيل خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها فند مالك هي طاهرة و
بهذا اثبت التحفيف عندهما على ما تقدم من أصلهما في تعريف الغليظة والخفيفة
وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرها بلب الحمار وخرد الحاج والبطل وكذا آخر
الاودو الحمار وما اشبه ذلك مما يستحيل الى تنق وفساد نجاسة غليظة لاجل
واما النجاسة الخفيفة فهي كولو مايؤكل لحمه من البهائم وهذا عند ابي حنيفة والشافعي
واما عند محمد فبول مايؤكل طاهر لحديث العرييين حيث امر عليه السلام بشربها
قوله عليه السلام استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر من اخراج الحمار وفالظ
شرطها ولا اعرف له علة والحرم مقدم على المبيح وخرد مايؤكل لحمه من الطيور
والخرد مخصوص في العرف بجميع الطير فلذا لم يذكروا من الطيور في كثير من النسخ
وكون خرد مايؤكل لحمه نجاسة خفيفة اما هو في رواية الفقيه ابو جعفر الهندي
عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسة غليظة كذا في المنظومة ذكر الكرخي ان
نجاسة غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر وصحها تسمى الاثمة السحر
في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخففة عندهما مغلظة عند
وصحها الهذلية فقال وقد قيل في القلاد وهو الاصم هو يقول التحفيف
للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفيف ولهما انها تدرك

في الهواء والخامى مستدار فحققت الضرورة انتهى وقوله لعدم المخالطة قال في الكافي
 مخالطة الناس مع الصفر والبازي والشاهين أكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور
 ولو وقع في الأواني قتل يفسد ما وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي خان لتعد
 صون الأبناء عنده وجبر رواية طهارة أنه لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في الحرث كما
 أن خمر المأكول طاهر فكذلك غيره هذا وما قول المص وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول
 ما كوله اللحم وخمره ما لا يؤكل دون خمره ما لا يؤكل على ما قد سناه وما بول الهرة
 ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة لدخوله تحت فوله عليه السلام
 استترهوا عن البول مع عدم المعارض المخالفة وروى عن محمد الذي يتنادر البول
 أن بوله طاهر للضرورة وعزم البلوى تعذر الاحتراز قال الشيخ كمال الدين بن الحمام
 ولا يخفى صحة هذه الرواية وقوله صاحب التجنيس لو بال السنو في البر نزع كله لأن بول
 نجس باتفاق الروايات وكذا الواصا لثوب أفسد يجعل على الروايات الظاهرة أو
 على الذي لا يعتاد البول ولا فقد حكم في موضع آخر من التجنيس اختلافه
 فيما إذا بال على الثوب وقال الفقيه أبو جعفر نجس الأبناء دون الثوب قال الشيخ
 كمال الدين وهو حسن لعادة تمهيد الأواني وأما خمر ما يؤكل لحم
 من الطيور سوى الدجاجة والبط والأوز ونحوها فطاهر عندنا خلا
 للشافعي وذلك كالحمامة والعصفور ونحوهما وجعل الشافعي أنه يستحيل
 إلى نتن وفساد كخمر الدجاج والبط ولنا إذا اجتمعنا على اقتناء الحمامات وتركها
 في المساجد مع الأمر بتطهيرها فمن عاشه رضى الله عنها قالت امرئ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف وتطيب أه
 ابن حبان في صحيحه وأحمد أبو داود وعن سمرة أنه كتب إلى بنييه أما بعد
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نصنع المساجد في دورنا ونصلح منعتها
 ونظهرها رواه أبو داود وسكت عليه فدل ذلك على طهارة خرثها وهو
 الاستحسان ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه طاهرا وكذا أبعر الفأرة إذا وقع في الدهن
 يفسد إذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه ولا ريحه فيه لعموم البلوى لقائل إن يمنع
 عموم البلوى في الدهن لأن الغالب فيه التحريم والحفظ وفي فتاوى قاضي خان بول
 الهرة والفأرة نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب انتهى إذا فسد الماء
 الثوب فساد الدهن أولى لوجود الضرورة فيما دونه بخلاف ما وقع بهر الفأرة

في الحنطة طمئت حيث لا يجبس بالماء يظهر أثره في الدقيق إذا الضرورة هناك
 اشتد حتى إن كثيرا ما يفرخ فيها ولا احتراز عنه معتدروا بخلاف السنو الذي ذكر
 علم ما لمعوم البلوى وفي الاختيار وكذا ابول الفارة وخروها يعني أنه يجبس ثم قال
 ولا احتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والثياب فيعفى عنه فيما وهذا موافق
 لما ذكرناه فإن الدهن من جملة الطعام اللهم إلا أن يحمل الطعام على الحنطة ونحوها
 والاحتياط أولى البيضة إذا وقعت من الدجاجة في الماء أو في المرق لا تفسد وكذا
 السمكة إذا وقعت من امه رطبة في الماء لا تفسد كذا في كتاب القنادي وهذا
 لأن الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها وكذا الألفحة بكسر الهمزة و
 فتح الفاء وقد تكسروا وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند
 أبي حنيفة لا تفسد الماء ولا غيره إذا خرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة
 او مائعة وعندهما المائية نجسة والجمدة متنجسة تطهر بالغسل فيفسد الماء
 وغيره الا اذا غسلت الجمدة اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها لهما
 ان المحر يجبس بالموت فيجس ما فيه الا ان نجاسة الجمدة بالمجادة وغسلها ممكن فظهر
 بالضرورة ان الموت ليس بنجس لذاته بل للنجس الذي هو الرطوبات وهي غير اجزاء ولا
 تجبس نجاسة الوعاء لانها في معدتها والخلاف في لبن البقرة على هذا اما الماء المستعمل
 بنجاسة غليظة عند أبي حنيفة في رواية الحسن ثيابا عند لقوة عليه السلام لا يبولن احدكم في
 الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الخبابة هي عن الاختسالة في الماء الدائم كهيبة عن المواقف
 لان ماء ازيلت به نجاسة حكيت فيعتبر بما ازيل به الحقيقة بل أولى اذا القليل من الحقيقة
 عفوا ومن الحكمة لا وعند أبي يوسف هو نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية عن أبي
 حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسة والضرورة تعد رمون الثياب عن نجاسة
 وعند محمد وهي رواية عن أبي حنيفة ايضا هو طاهر غير طهور اي غير مطهر وبهذا
 اكثرنا ثم وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل فاقصه احوال
 ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضاء المحل طاهرة حتى لو حمله انسان وصلى به جازت
 صلوة لكن لا يحل اداء الصلوة ببدن محدث فالأمر المستعمل يصير بهذه
 الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلوة فيه ولو تضرع به لم تجز صلوة ولا نه
 لما ادبت به قربت تغيرت صفته كمال ادبت به زكوة يصير وسخا وحرمت تناول
 لغيره وهاتين وايضا الفقير ضرورة كما حلت البيعة لها فكذلك الماء لم يتق طهره كذا في الكتاب

لكن هذا التشبيه غير ظاهر لان مال الزكوة محرم على الغني والهائشي قبل ان تؤدى
 الزكوة مائة لانها لا تكون مؤداة الا عقب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج
 عن المظهرية قبل ان يستعمل او مما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابه التحذرنه عن احتياطهم في الطهارة وتحتزمهم عن قليل النجاسة
 وان خفت فدل على طهارته وكوهم لم يرو عنهم حفظه ولا عمله في الاسفار سيما
 في الأماكن العذبة المياه ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي سأل من صن
 غيره او غسله في اثناء فوضأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم
 حصل له بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملا محمدا او غيره محدث
 بان توضع على الوضوء وقال زفران كان غير محدث فالما لك استعماله طاهر مطهر لا يحكم
 البدن كان كذلك بخلاف الصلوة به قلنا لانوى القربة وقد اذاد به طهارة على طهارة
 نواز على نور على ما جاءت به الآثار وان يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة
 حكما وهي نجاسة الأتنام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحد سواء حكما فلا يفتي
 مطهر والماء المستعمل هو كل ما ازيل به محدث اصغرا واكبرا واستعمل في البدن على وجه القربة
 هذا حل الماء المستعمل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فانه عندهما يصير مستعملا
 باحد شيئين اما بازالة الحدوث او باستعماله في البدن على وجه القربة وبينهما عموم
 خصوص من وجه فيجب تعان في مثل ما اذا توضع الحد بالنية وينفرد الاول في مثل ما
 اذا توضع الحد بالنية والثاني في مثل ما اذا توضع التوضي بالنية وعند محمد لا يصير
 مستعملا بمجرد رفع الحد بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحد ام لا
 لان ثبوت حكم الاستعمال اعم من سبب انتقال النجاسة الأتنام اليه على ما في الحدوث عن
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضع العبد للمسلم او المؤمن فغسل وجهه
 فخرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يده
 فخرج من يده كل خطيئة بطشها يده مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجله فخرج
 كل خطيئة مشتها رجله مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب واه
 مسلم وذلك لا يكون الا بنية التقرب لجماعا وقال اسقاط الغرض مؤثر ايضا لانما
 الأعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلوة تحول ذلك المانع الى الماء وصار نظيره تحول الأتنام
 اعملا يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل فيه في
 الوضوء لغزوة التطهير والاستقرار في مكان ليس بشرط قال في هذه الآية الصحيح انه تحما

زایل العضو مستعملاً لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا
 ضرورة بعد انتهى وكذا في الحيض في مكان ليس بشرط وهذا هو من هب أصحابنا
 قال وما ذكر في شرح الطحاوي أن الماء إذا أخذ حكم الاستعمال إذا استقر في مكان فذلك قول
 سفيان الثوري وأبراهيم النخعي وبعض مشايخهم وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ^{الذين} طهرون
 المرعيني أما من ذهب أصحابنا فما ذكرنا وعن هذا قلنا إن من شئ مسح رأسه فأخذ
 ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز أن يفتي وفي الفتاوى الظهيرية أنفق علماً وإن كان
 الماء الذي تأدت به القرية مادام متردداً في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فإذا
 العضو لم يصل الأرض ولا إلى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء إذا نزل على عضو فاستقر
 وجرى فيه لم يصير متوقفاً انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والخيار ما ذكرنا أنه لا
 يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك انتهى قوله إذا استعمل في اليد
 احتراز عما إذا استعمل في غيره من الترتيب نحوه بنية القرية فإنه لا يصير مستعملاً
 يدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام أو بعد بنية إقامة السنة حيث يصير مستعملاً
 ويتفرع على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر والقصاع أو غسلت يدها من الوسخ
 أو العجين لا يصير ذلك الماء مستعملاً هذا إن لم يكن على يدها حدث بالانقطاع
 لعدم وجود شئ من الأمرين والأفضل قول محمد خاصة لعدم الاستعمال على وجه القرية
 وفي فتاوى قاضي خان المحدث والجنب إذا دخل يده في الأثناء لا اغتراف وليس عليها نجاسة
 لا يفسد الماء يعني لا ينجس لا يصير مستعملاً وكذلك إذا دخل يده في الجلبج الرفق لأخراجه الكون
 لا يصير مستعملاً وكذلك الجنب إذا دخل رجله في البئر في طلب لدلو لا يصير مستعملاً
 لمكان الضرورة بخلاف ما لو أدخل يده أو رجله للبئر فإنه يصير مستعملاً لأن الغرض
 ولو أخذ الجنب الماء بجمه لا يريد المضمضة لا يصير مستعملاً عند محمد وقال أبو يوسف
 طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح أما لأنه صار مستعملاً بسقوط الغرض وأنه خالط
 البزاق فلا يكون طهوراً وإن أدخل الجنب المحدث يده في الأثناء يريد الغسل إن أدخل
 الأصابع دون الكف لا يصير مستعملاً وإن أدخل الكف يصير مستعملاً كذلك في
 الخلاصة وفيها الطاهر إذا اغتسل في البئر بنية القرية أفسده وإن اغتسل لطلب
 وليس على بدنه نجاسة ولم يبدل فيه جسده لم يفسده عندهم جميعاً القول ولكن لو دس
 جسده لأزاله الوسخ ينبغي أن لا يفسد لأن الغرض أنه طاهر وإن دس القرية ولو غسل
 المحدث غير أعضائه الوضوء مالا أهم أنه لا يصير مستعملاً ويجوز الوضوء به وكذلك

اذا غسل ثوبا او افاء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجس
 يجوز التوضؤ به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به ان توضأ جاز هذا اذا
 يتوضأ الصبي به فان توضأ به فاذا اختلف فيه المتأخرون المختار له يصير مستعملا اذا
 كان عاقلا لانه نوى قرينة معتبرة وان انتخه من غسالة الجنب في الاء لا يفسد الماء
 اما ان سال فيه سيلا فانه يفسد وعلى هذا حرض الحمام وعلى قوله هو المختار
 يفسد ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فصل للياه ويكون شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع
 وبالماء النجس بخبز الطين وسقى الدواب وكل اها ديع فقد طهر لحديث ابن عباس
 المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين عنه ايضا قال يصدق على مولاة لم يصفو
 بشاة فماتت فمبارسوا لله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اها بصفاء ^{النفوس}
 فانتقمتم به فقالوا انها ميتة قال اغا حرم اكلها وامام رواه اصحاح السنن عن عبد
 الرحمن بن ابى ليلى عن عبد الله بن عكيم عن عبد السلام انه كتب الى جبهة قبل موته بشهر
 لا تنفعوا من الميتة باهاب ^{النفوس} لا عصب الترمذي وعند احمد بشهر وشهرين فليس قوة
 حد ابن عباس حتى يعارضه ويضخه مع ما في منته وسند من الاضطراب ففي سنة في رواية
 ابو داود من جهة خالد الخداع عن الحكم بن عتيبة بالفوقانية عن عبد الرحمن انه اطلق هو
 اناس الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا وقفت على الباب فخرجوا الى فاجبروا ^{عبد الله}
 بن عكيم اخبرهم الحديث ففي هذا انه سمع من الداخلين فيا قبله انه سمع من ابن
 عكيم وقفته في رواية قبل موته بشهر وفي اخرى باربعين يوما في اخرى بثلاثة ايام
 على انه قد اختلف في حجة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم فاهاب سمع ما لم يدع
 ما رواه الطبراني في الاوسط من لفظ هذا الحديث كنت رخصة لكم في جلود الميتة فلا
 تنفعوا من الميتة بجلد ولا عصب سند فضالة بر مفضل مضعف اذا طهر لاهاب بالدين
 جازت الصلوة معه ملبسا ومفروشا ومحمو الاجل الخنزير لئلا يستعينه والا
 لكراسة وذكر في الشرح كذا في اكثر النسخ المراد به شر الاسبيجاني وفي بعضها وفي
 شرح الاسبيجاني مصر حابة كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه جميع
 اجزائه سواء الخنزير سواء كان مأكولا للحم او غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا
 مستوفي في اول الفصل وجلد الأدمى اذا وقع منه مقدار طفر في الماء يفسد الماء
 لانه نجس وفي الخاقانية كذا ما كان سوره نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكو وقد
^{هبط} ان من بعض الشائخ لان الاصم طهارة جلده ذوالحمه وعن محمد جلد الكلب الذي يطره

توجب تجفيفه وكذا حكم الثوب اذا اصابه منى فترك ثم اصابه الماء في رواية يعوده نجسا
رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعوده نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية
فيه وانما حكم بطهارته باسباب النقص على خلاف القياس فاذا اصاب الماء ذا المورد النقص
هو حال اليبرخ لان الجلد والارض والبير فاذا حكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس
لزال اثر النجاسة وكذا الارض اذا اصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم اصابها
الماء في رواية يعوده نجسة وفي رواية لا والخلاف الثاني لما قلنا وكذا قال قاضي خان الصحيح
انها لا تعوده نجسة وكذا البئر اذا انجست فغارت ثم عاد ماؤها في رواية يعوده نجسة
رواية لا وذكر في فتاوى قاضي خان ان الاظهر في البئر ان يعوده نجسا الذي ذكره في فضل البئر
انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعوده نجسا لان الزايل لا يعود
بل اسبب جديد والماء العائد غير معلوم انه عين الاول بل الغالب انه غير فلا يكون نجسا

﴿فصل في البئر﴾

ذكره لا في مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدم عليه ومساائل من جملة بيان النجاسة الحقيقية
اذا وقع في البئر نجاسة زحمت اى البئر والرواد ماؤها فان النزع للماء لكن توسعوا باسناد
الى البئر مثل جرى النهر وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الآباء
مبنية على اتباع الآثار اذا القياس فيها اما قاله بشر الريسى من الظم بالكلية لانه وان
نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتمس الماء الجديد واما ما نقل عن محمد انه
قال اجتمع رأيي ورأي ابى يوسف ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لانه ينع من اسفله ويؤخذ
من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من شانه فلا ينجس ثم قلنا ومثله
لو امرنا بنزع بعض الدلاء ولا تخالف السلف وعند مالك والشافعي واحمد لا ينجس
على ما تقدم ان عند مالك لا ينجس القليل ما لم يتغير وعند الشافعي واحمد لا ينجس
ما لم يتغير اذا عرفت هذا فقولنا اذا وقع في البئر نجاسة الى آخره مبني على ما روى عن
ابن عباس عن ابن الزبير من امر بنزع بئر زمزم حين وقع فيها الزنجى على ما يأتي قريبا ان
شاء الله تعالى وان وقعت فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار ينزع
منها عشرون دلوا الى ثلثين ما روى عن انس انه قال في فارة ماتت في البئر فخرجت
من ساغنها ينزع منها عشرون دلوا والعصفورة ونحوها المحقرة بها دالة لا يقبل
ولا ينقض لما ذكرنا ان لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب

لورود الآثار بها والزائد الى الثلثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المذكور في
 الاثر على ما قد مر من الوسط فانه العتبر وهو ما يسع صاعا من الحبل المعتدل وان مات فيه
 حامة او دجاجة او سنور السنور بالكسر وفحم النون او ما قاربها في الجثة نزع منها اربعون
 دلو او خمسون هكذا في الجامع الصغير قال في الهديته وهو الاظهر يعني اظهر من
 قوله القدر الى ستين لحديث ابى سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في
 ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاستحباب انتهى
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ما ذكره عن انس والخدري ذكره مشايخنا غير ان
 قصور نظرها اخفاه عنا قال وقال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي رواها فيمكن
 رواها في غير شرح الآثار واذا اخرج في شرح الآثار بسند عن علي قال في بئر
 في فارة قمات ينزع ماؤها وبسند اليه ايضا اذا سقطت الفارة او الدابة في
 البئر فانزحها حتى يغلبك الماء وبسند الى ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجمل
 او السنور فيقوت قال تدلو اربعين دلو وبسند في فارة وقعت في بئر ينزع منها قد
 اربعين دلو وبسند عن حماد بن ابى سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزع
 قد اربعين او خمسين ثم يتوضأ منها وبسند عن عبد الله بن سبرة عن الشعبي قال
 سأله عن الدجاجة في البئر قوت قال ينزع منها سبعون دلو وبسند عن الطبري
 والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزع منها اربعون دلو وبسند صحيح انتهى وان
 ماتت فيها شاة او كلبا وادعى نزع جميع الماء لما روى الدارقطني عن ابن سيرين
 ان زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به بن عباس فخرج وامر بها ان تنزع قال فقلتم
 عين جاءت من الركن قال فامر بها فندست بالقباطي للمصارف حتى نزعوها فلما
 نزعوها انفجرت عليهم وهو رسول فان ابن سيرين لم يرا بن عباس ورواه ابن ابي شيبة
 هشيم عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح ورواه الطحاوي عن سالم بن عبد الرحمن ثنا
 سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا منصور عن عطاء ان حبشيا وقع في زمزم فأتى
 فامر عبد الله بن الزبير فنزع ماؤها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري
 من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حبكم وهذا ايضا صحيح باعتراف
 الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد به في الامام وما نقل عن ابن عينة انا
 عملة منذ سبعين سنة لما رصفوا ولا كبير يعرف حديث الزبني الذي قالوا
 انه وقع في زمزم وقولنا شافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف يروى

ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا يجسه شيء ويتركه وان كان قد فعل
 فلنجاسته ظهرت على وجه الماء والتنظيف مدفوع بان عدم علمهما لا يصلح
 ودين الله تعالى ولا ينبغي علم غيرهما ويقال للشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث كقول
 انت به فكما تركته فها دون القلتين للدليل آخر لا تستعبد مثله من ابن عباس ثم الظاهر
 من السوق واللفظ لقاتل مات فامر بنوحها ان سبب لنزح الموت لاشئ آخر كما في سبب
 عليه السلام فنجذ وفي ما عز فخره من بينهما وبين ذلك الحديث قريبا من مائة و
 خمسين سنة فكان احبار من ادرك الواقعة واشتهر بالطريق الصحيح اولى من عدم
 علمهما وقوله للنووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجعله اهل مكة استبعا
 لبعد وضوح الطريق ومعارض بقوله الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار الله عز وجل
 فاذا كان خبر حكيم فاعلموني حتى اذهب اليه كوفي كان ويصير يا وانا ما انفصلوا كيف
 يصل هذا الى اولئك ويجعله اهل الحرمين على ان الاخبار للحسن بن رواه الشاميون
 والعراقيون دون الحجازيين اكثر من ان تحصى هو غير جاهل بها لكن للتعصب همة
 وذهول وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجلي في تاريخه
 نزلا الكوفة الفخمائة من الصحابة ونزلت قرقسياستمائة وكذا ينزع جميع الماء ان
 استخراج الكلب المخنز حيا وان لم اى ولو لم يصب فيه الماء اما المخنز وهذا هو
 النجاسة عينه واما الكلب ففرقة عن سائر ما يكون سؤره نجسا مبق على كونه ايضا في
 العين قالوا حينئذ في قتله هذه المسئلة المذكورة اما المخنز فظن غير نجس والكلب كذلك
 وبني علي في فتاواه جملة من سائل فانه قال الكلب اخرج من الماء وانقض فاقا اتوب
 انسان افسد وكذا قال اذا شئ في طين او ودعة يتجمل الطير والردغة واداء شئ
 على فم فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان طبيا بحيث لو وضع عليه شئ
 يبتل يصير التلم نجسا فما يصيبه يكون نجسا ونحوها من المسائل واختلفت روايات
 للبطون في باب الحدوث الاشفع مباح في حال الاختيار فلو كان نفس نجسا الى المانع
 به ثم ذكر في اوائل الوضوء والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ذكر في كتاب
 الصيد من في تعليل بيع الكلب بهذا اتبين انه ليس بنجس العين وفي مسبوطين في
 الاسلام واما جلد الكلب فمن اصحابنا فيه روايتان في دوايز يظهر ان يان وفي
 رواية لا يظهر وهو الظاهر من المذهب في المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج
 حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فيه الماء يعل قوله يجب

حقائق

الردقة مع
 ويسكن الى
 الطين ولو حصل
 الشد يذهب

تخرج جميع الماء وعن أبي حنيفة لا بأس به وقال وهذا استادة إلى أن عين الكلب
 ليس بنجس قال في الهداية والكلب ليس بنجس العين إلا يرى أنه ينتفع به حراسة و
 اصطيد أو جلال الخنزير وفي القنية اختلفت في نجاسة الكلب الذي صم عنده من
 الروايات في النواحد والأما إلى أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين
 وهو موافق لما في المحيط هذا ما يميز من الرواية والذي تقتضيه الدراية عندنا
 عنه لما قاله من الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والأصل عدمها والدليل الدال
 على نجاسة سوره لا يقتضي نجاسة عينه والله أعلم وكل حيوان سوا الخنزير والكلب على ما ذكره
 إذا أخرج حيا من البئر بعد الوقوع والحال أنه قد أصاب الماء فيه فإنه ينظر أن كان
 سوره طاهرا ولم يعلم أن عليه نجاسة لا ينجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطا
 لاحتمال أن كان عليه نجاسة أو أنه أحدث عند الوقوع ومع هذا إن توضأ جاز
 لأن الأصل عدم ذلك إلا ما كان غالبا كما قالوا في الفارة إذا هربت من الحرق فسقط
 في البئر نجستها الغلبة البول منها عند الخوف من الحرق وإن كان سوره نجسا
 ينزح كله لتنجسه بسوره وفيهم من قيد أصابة الماء فيه أنه إذا لم يصب لا ينجس
 إن كان سوره نجسا وإن فقه فرقا بين الخنزير والكلب بين سائر السباع في ذلك
 الذي يجب أن يتنجس على كل حال وصرح به قاضيان فقالا وقع فيه كلب خنزير وما
 أرم ميتا صافه الماء ولم يصب الخنزير فلا ينسب إليه نجاسة كذا لو كان ماء
 في البئاسات وسائر السباع فنزلة الكلب تنقض أيضا ما خرجها نجسة وتزول نجاستها
 بلحها لأن سورها نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث اغسل يخرج
 في غاية النداء فلا يعتبر بخلاف سوره مكروه كالحرق فإن نجاسة يخرج تزلو بالعلم
 ذلك وإن كان سوره مكروها يستحب أن ينزح منه عشرة دلاء ونحوها كذا في الخلاصة
 ذكر أن يستحب كله لما كان يجب جودها للقتض للنجاسة نزع عشرين فيا يقتض الكراهة
 مشك في المقدر فيجعل عشرة ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فإن الندب
 بعض الوجوب كما أن الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب للنجاسة وأما أفضل
 إذا احتياطا لجواز أن يكون القياس هذا الذي قلناه ولا فلا مدخل للقياس
 في فصل المقادير ولا في ثبات الأحكام من الندب غير من غير تقدم أصل قيل
 عليه فليتأمل وإن كان سوره مشكوكا ينزح كله أيضا كما نزح كله فيما سوره
 نجس لا مشترك المشكوك والنجس عدم الطهورية وإن افترقا من حيث الطهارة

فاذا لم ينزح رجا ينظروا به احدى الصلوة به وحده غير مجزئة فتزح كله كذا روى
 عن ابي يوسف في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافا وان انتقم فيها الحيوان الواقع
 او تقضم تزح جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان يكون
 مما يفسد الماء وكذا الوضع فيها ذنب الفارة او نحوها لا ينتشر النجاسة في جميع
 الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزح الماء كله على ما قد مر
 من رواية الطحاوي وان وجدوا فيها فارة ميتة والحال انهم لا يدرون انها
 وقعت ولم ينتقم اعادة واصلوة يوم و ليلة اذا كانوا قوتوا منها منذ يوم رباة فا
 زادوا الا فاذى صلوة بوضوءهم منها منذ يوم و ليلة وغسلوا كل شئ اصابه ماؤها
 في الزمان المذكور وان كانت استنجت او تفسخت اعادة واصلوة ثلثة ايام ولياها
 لو ما دوه بوضوءهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه ماؤها فيها وهذا كله عندنا بخلاف
 وقاله ليس عليهم اعادة شئ مما صلو به بالوضوء منها ولا غسل شئ مما اصابها وما
 حتى يحققوا متى وضعت حملا على انها وقعت تلك الساعة فانتا وكانت ميتة قوتت بغير
 او غير وذلك لان الحوادث تصاد الى قرب الاوقات عند الامكان اليقين لا يزول بالشك
 الطهارة كانت متيقنة ووقع الشك في زوالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه
 نجاسة لا يدرك متى اصابته لا يخفى ان الاحكام تنص الى اسبابها الظاهرة والوقوع وهو السبب
 الظاهر الموت وغيره موهوم والوهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر في حال اللون على السبب
 كمن جرح انسانا واستقرذا فراس حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل انه
 بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير
 مدة ففقدته عند عدم الانتفاخ بيوم و ليلة لان ما دون ذلك ساعا لا يمكن التقدير
 بها متفاوتا وعند الانتفاخ ثلثة ايام لان دليل تقدم العهد وما استوصى به من مثله
 الشوب فقال للمعلى هي على الخلاف ايضا فعدت ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به
 منذ ثلثة ايام و لياليها وان كانت رطبة فذنيوم و ليلة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم
 انها اتقاكية فالفرق ظاهر ان الشوب يرى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى
 لرواها والبئر غائب عن بصره والوضع موضع احتياط لكن هذا افايتا في الرطبة لما استمر
 فيذني ان يتجرى وقت اصابته عنده وكذا عند ما اذا لياتي ان يقال يحتمل انها اصابته
 تلك الساعة بعد يدها الا ان يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابه واذا وقعت
 بعزم او عبرتان في البئر من بعد الاصل او انتم لم يتنجس البئر استحسانا والقياس ان

يتنجس لو وقع النجاسة في الماء القليل وجب الاستحسان ان آبار الغلوات ليس لها
 رؤس حاضرة وتبعر المواشي حولها فقله الرجم بعض ذلك فيها فجعل القليل عفو
 للصنورة ولا ضرورة في الكشيوك في الهداية وفيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار خلا
 ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوفا ما اذا كان في الامصار فاختلف مشائخنا فيقال بعضهم
 يتنجس اذا وقع فيها بركة او بعرقان لانها لا تخلو عن حائل وقال بعضهم لا لان البعر
 شئ صلب على ظاهره بطوبى الامعاء فلا يتداخله النجاسة وقال الامام الترمذي
 الاصم التسوية اي بين آبار الغلوات والبيوت وان وقعت اي البعرة والبعرة
 في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها لون لم يتنجس اللبن ايضا
 اي كما لم يتنجس البئر وهو روي عن علي رضي الله عنه للصنورة اذ من عادتها
 ان تبعد وقت الحلب والصنورة مقيدة بان يرحى من ساعة ولم يبق لها لون ذكره شيخ
 الاسلام في المبسوفا وان وقع في غير وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاوان
 قيل يعني فيه البعرة والبعرة ان كالبئر والاصم انه يتنجس لعدم الصنورة وامكان
 الاحتراز وروي عن ابي حنيفة البعرة اذا كانت يابسة لم يفسد الماء اي ماء البئر
 ما لم يستكثره الناس لعموم البلوى ففي هذه الرواية إشارة الى ان حكم الرطبة ليس
 كذلك وبيان حد الكثير وهو ما يستكره الناظر قال في الكافي هو الصحيح في فتاوى فاضل
 الفاضل ما يستكره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كادو عن بعرة
 وبعرتين فهو فاحش وعن محمد ان اخذ ريع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية وهو ما يستكره
 الناظر في المروي عن ابي حنيفة وعليه الاعتماد انتهى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلا
 بين المشائخ بعضهم افق فيهما بالتنجس لشبوح النجاسة في الماء للرطوبة والرخا
 في المنكسر بخلاف الصحيح اليابس وبعضهم سوى اي بين الرطب اليابس والمنكسر
 والصحيح واختاره في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطب اليابس للصحيح
 المنكسر والروث والخث والبعر لان الضرورة تشمل لكل انتهى والارواش
 بمنزلة المنكسرة لتخالجها ورخاوتها وكذا الاختاء واكثر المشائخ على انه لا يطلق
 التسوية في كل موضع بل تعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى اذ كان فيه ضرورة
 يتعد الاحتراز عنه ووقع المخرج في الحكم بالنجاسة كآبار الغلوات
 الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للصنورة
 وازكان الاحتراز غير متعد كآبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة

الطارق والاستعمال فهي بمنزلة الأفاعي في القليل وهذا الذي ينبغي ان
 يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ماهي فيه والروث اذا كان
 صلبا فهو بمنزلة البعرة في الحكم وتقدم انه لا فرق بين وضع من الحمام والحصير
 في البئر لم يفسد ماؤها لانها ظاهرة وهذه امثلة شبيهة بالثأقي كما تقدم
 وان وقع خروء الدجاج افسدك انه نجس وليس فيه ضرورة لامكان الاحتراز
 وكذا خروء البط والاوز الاهلي بخلاف البري الطيار فان فيه ضرورة لانه يذوق
 من الهواء وكذا خروء الخفاش وبوله لا يفسد الماء وكذا انه لا يفسد ماء ما يؤكل
 لحمه من الطير فانه طاهر في رواية شاذة لا يجوز ردها بقدر ما فيها من ايرادها
 تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يؤكل وحر ما يؤكل من الطيور كمن
 هنا هو الصحيح وقال بعضهم روى عن ابي خيفة وابي يوسف ان ذوق سباع الطير نجس
 نجاسة مخفية لا يفسد الثوب الا اذا تحسنت ويفسد الماء وان قل كسائر النجاسات
 الخفيفة فان حكمها يخالف الغليظة في الثياب دون الماء ولا يفسد الماء الاكثر
 ما لم يغيره كسائر النجاسات ويفسد الاواني وان قل لا مكان صولها عنه ولا
 يفسد ماء البئر لعدم صولها عنه وان يالت شاة او بقية اية غيرها مما يؤكل
 لحمه في البئر نجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صون
 البئر عن بول مثل هذه الحيوانات بخلاف الطيور لومها ينجسها من الهواء الا عند
 محمد فانها لا تنجس عند لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عند علي ما روي وان قطرت
 دم ادم في البئر ولو قطرة واحدة ينجس ماء البئر كله لان ماء البئر في حكم القليل
 ولو كان كثيرا ما لم يكن عشر في عشر وقد تقدم ان القليل ينجس بوقوع النجاسة
 وان لم يظهر اثرها فيه وفي الذخير نجس بزح من البئر ولو افهم ما علم انه نجس
 استقر دلوا آخره قاطر من جسده في بئر لا ينجس البئر انما ينجس ما فيه من النجاسة
 المستعمل ايضا للضرورة لان التمر من مثله يستعمل في وضعه والاذن من نجاسة
 او يحدث في البئر او دخل فيها الطلب للضرورة ولم يفسد الحصير والاصول والاصول
 ابو خيفة في رواية الرجل جنت الماد نجس قالوا لانه داره بالاقاق المار مسارا
 مستملا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو يفسد بالبركة في البئر في نجاسة
 وقال في رواية اخرى يخرج من الجوانب نجس من نجاسة المستعمل
 المستعمل في هذه الرواية الثانية يجوز ان يفسد انما هو في نجاسة المستعمل

ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو
 اوفق الروايات عننا شقي وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب الماء طاهر وهو
 مبني على ان ابا يوسف رحمه الله يشترط الصب وما يقوم مقامه في طهارة العصب
 فماله يوجد الصب وما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده
 يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكن فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحديث
 عند القربة وفي الخلاصة ان قولنا خيفة كقولنا في يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة
 هو مشكل على اصله لانه لا يشترط الصب وقال محمد كلاهما طاهر الرجل يخرج من الجنابة
 اذا صبب النية ليسا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا عند الاقامة القربة
 وهو النية والعرض ان لانية هذا كله اذا لم يكن على بدنه او ثوبه عند الوقوع والنية
 نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجيا بنجس من ماء
 يتجسل الماء بالاجماع لما تقدم ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فمعه كالجنب
 ان كان قبل الانقطاع فكما لطاهر وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل ولو وقعت في البئر
 اكثر من فارة فقد روي عن ابي يوسف انه قال الى اربع يلزم عشرون دلو او ثلثون فخك
 الاربع كحكم الواحد وان كانت الفارات الواقعة خمسين يزعم اربعون دلو او خمسون
 الى تسع فخك الزائد على الاربع الى التسع كحكم الدجاجة فاذا كانت الفارات عشرين
 يزعم ماء البئر كله بمنزلة الشاة وعن محمد الفارات ان اذا كانت كهيئة الدجاجة يزعم
 اربعون في اهرتين يزعم كالماء كذا في التجنيس وهذا اقل من قولنا في يوسف فانهم يمتثلون
 ان الاربعين في الدجاجة وما قاربها والظاهر ان ابا يوسف انما اعتبر ذلك ايضا ومرا
 الصفار التي تكون الخمس منها قد الدجاجة او نحوها فلا خلاف جند في الحقيقة وان
 كانت البئر معينة لا يمكن نزحها الا بعسر وحيج عظيم اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء
 ابتداء الزرع ثم ان الشائع اختلف فكيف يقدر ما كان فيها اذ ذاك قال بعضهم بخفر
 حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخصص فيزعم الماء حتى قلا الحفيرة وتال بعض
 يرسل فيها قصبه ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم يزعم منها عشرة دلاء مثلا ثم يرسل فيها القصب
 فينظر كم نقص فيزعم لكل قد منها عشرة دلاء وهذا ان القولان مرويان عن ابي يوسف
 عن ابي خيفة يزعم حتى يعلمهم الماء وقال بعضهم وهو عن ابي خيفة ايضا يحكم
 نواعد من اهل البصرة بالماء فيزعم منها يحكمها فان قالوا ان ما فيها ذاك
 الوقت الع دلو مثلا يزعم ذلك قال صاحب الهداية وهذا الى الاخذ بقول

العدد لئلا يشبهه بالفقه قال في الكافي انه الأصح اذ الرجوع الى اهل البصرة اصل في كثير
 من الصور كما في المحكمين والشاهدين وتقويم التلث قال الله تعالى فاستلوا اهل
 الذكوان كنتم لا تعلمون وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزع ذكره في الكافي ايضا
 وفي فتاوى قاضين ان يترخص ماؤه فاراد وانزح الماء بعد ثمان اختلافوا فيه منهم من قال
 يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع او ذراعين
 يصير الماء طاهرا وطهورا ومثله ذلك تظهر في الرجل اذا اخذ في النزع فبقي فجاء من
 العدد فوجد الماء اكثر مما ترك منهم من قال ينزع كل الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الماء
 الذي بقي عند النزك وهو صحيح انتهى وهذه القصة افاضها بنا على ان المعتبر مقدار الماء وقت
 ابتداء النزع او لا على ان المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة او لا فقد علم منها ان الصحيح
 ما قاله في الكافي ان المعتبر وقت ابتداء النزع وروى عن محمد انه قال ينزع منها ما ماسا
 دلو او في ثلثمائة دلو او اصاب بذلك بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المسرط
 والروشن اوجيفه انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بنا على ابار الكوفة لقلة المياه فيها كذا
 في الكفاية فصل هذا لا ينبغي الفتوى بالمائتين ونحوها مطلقا بل ينظر الى غالب الباء بالبلد
 وهو الايسر على الناس الاول وهو اعتبار مقدار الماء في كل يتر على حدة احوط واذا
 نزح برفق الفارة عشرون دلو او ثلثون طهر الدلو والرشاء بالكر والماء وهو الحما
 وكذا تطهير البكرة ونواحيها ويد السقي تبعا لطهارة البئر وكذا في كل موضع نزح مقدار
 وجب ذلك عن ابي يوسف وفي وجوبه خلك اذا وصل الى حدة لا يلا نصف الدلو كان نزح الحما
 ويحكم بطهارة البئر ولو ابعها ذكره البرزقي قد تقدم اتفاق فتاوى قاضين ان ما اذا بقي مقدار
 ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع وهذا احوط وذكر البرزقي ايضا
 لو نزحوا بدلو منخرق فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو غير الصحيح وموت ما ليس
 دم سائل لا يجلي الماء ولا غيره اذا وقع فيه فمات او ماتت وقع فيه وذلك كالسقي اعلى الجوف
 والذي باب والزناير بجميع انواعها والعقارب والخنافس والعلق وما شابه
 ذلك من الفراش وصغار الحشرات وقال الشافعي ينحس لان التحريم لا يطرق
 الكرامة آية النجاسة ولما قوله صلى الله عليه وسلم لسان يا سلمان كل طعام وشرب
 وقعت فيه دابة ليس لهما دم فماتت فيه فهو حلال اكله وشربه وموتوه رواه الدارقطني
 لكن قال لم يرفعوا لبقية عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو ضعيف منقول احمد بن
 عبد ايضا بجهاالة سعيد دفعا بان بقية هذا هو ابن الوليد روي عنه لاقاة كمال الدين

لا
 يتر
 في
 الب
 في

وابن المبارك ويزيد بن هارون وابن عيينة ووكيع والاوزاعي وأبو حنيفة وأبو حنيفة و
 شعيب بن وهيب وشعبة وإسحاق بن إبراهيم وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة
 فذكره الخطيب قال اسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فأنشئت له جملة ولم ينزل الحديث عن
 درجة المحسن والحجة لا تستلزم النجاسة كالتراب وكذا صوت ما يعيش الماء إذا مات
 في الماء أو وقع ميتا فإنه لا ينجس من ذلك كالمسك والصفدع أي البحري والسرطان والحية
 المائية وإن مات في غير الماء من الملح والاشربة ففيه تفصيل أما السمك فإنه
 لا يفسد إلا خلاف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أحلت
 فإنه يقتضي طهارة السمك الميت ووقع الطاهر لا يؤثر الطهارة وأما الصفدع
 إذا مات في الصير ونحوه مما عدا الماء فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد
 أولا قال المصنف وأكثرهم على أنه ينجس قال في الهداية لا يفسد المعدن قال الكافي أنه
 تعليل بالعدم وهو غير صحيح وقاويله أن الموجب للتفصيل وهو الدم موجود إذا كان
 لون الدم والرائحة ركنيهما والمانع وهو المعدن مفقود وأما يفسد الماء لأن الماء
 موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم قال في الهداية وفي الكافي وقبل لا يفسد ماء السمك
 ما يعيش في الماء غير الماء أيضا إذا مات فيه في الأصح لأنه لا دم فيه لأن الدسم لا
 يعيش في الماء والذي يظن أنه دم فيلبيس بدم حقيقة لأنه إذا شمس يبيض الدم حقيقة
 إذا شمس يسوق قال في الهداية والصفدع البحري والبري سواء وقبل البر يفسد
 الدم وعدم المعدن قال فيها ما يعيش في الماء ما يكون تولد ومثواه في الماء وما
 المعاش دون ما في المولد مفسد يعني كطير الماء ففي الجامع الصغير للقاصي أن
 طير الماء إذا مات في الماء يفسد في الصحيح من الرواية عن أبي حنيفة ولو مات في
 غير الماء يفسد باتفاق الرواة وبريق كذا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء إذا
 وقع في الماء القليل ضمن أبي حنيفة روايتان وعن محمد أنه لا ينجس عن أبي يوسف أنه ينجس
 فعلم أن الصحيح من روايتي أبي حنيفة كقول أبي يوسف والأخرى كقول محمد بن القاسم
 بينه وبين الصفدع ونحوه ما يعيش خارج الماء أيضا أن الطير لا يعيش داخل الماء هو
 دمه بخلاف الصفدع ونحوه وذكر الاستيعاب في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه
 إذا مات في الماء وتفتت فذكره شرب الماء وهو مروي عن محمد باختلاف الأجزاء الحرم كلها
 بالماء فوجبا تبطل بشربها مع أنها حرام والمختل فيه تناول الحرام يكره تناوله ويجب التحرز
 لأنه دعي حرم الحية البرية التي لا يعيش في الماء إذا ماتت في الماء فلما انفسد وهذا

القول بان الضفدع البرى يفسد والظاهر انه مختار صاحب هذا يترجى حيث اخبره واخر دليل
وما اخر دليله فهو المختار عند وقال هو فى التجنيس لو كان للضفدع دم سائل يفسد ايضا
مثله لومات حية برة لادم فيها فى افاء لا يتجنس ان كان فيها دم يتجنس فقول المصنف وكذا
الحجة الماثية اذا كانت كبيرة لهادم سائل منبغى على غير الاصم الذى ذكره فى هذا يتروا ما على
الاصم فلا يتجنس الذى لا يعيش داخل الماء والدم الذى فيها غير حقيقى على ما هو قوله
وكذا الوزعة اذا كانت كبيرة اى بحيث يكون لهادم فانها تفسد الماء لما تقدم فى
الضفدع البرى والحية البرية تنال الضفدع المائى هو الذى يكون بين اصابعه سترة
البرى بخلافه كن اى القتلاوى الظهيرية والذى يحصل ان الاصم ان ما يعيش بالسكنى فى
الماء لا يفسد مودة الماء ولا غير ولو كان يفسد لان ذلك ليس بدم حقيقى وان ما لا يفسد فيه
ان كان يفسد يفسد والا فلا وعرفنا فى الخلاصة المائى بما لا يستخرج من الماء يتروا من ساعته وان
كان يعيش وهو مائى وبرى فجعل بين المائى والترقىما آخر وهو ما يكون مائيا وبريا لكن لم
يذكر له حكما على حدة والصحيح انه لم يحن بالمائى لعدم الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم

فصل فى الاسرار

هو جمع سور بالهمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقية الشراب الذى يبقى
الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام فى العرف ايضا وانواع الاسرار خمسة
على طهارته ومتفق على نجاسته ومكروه ومشكوك مختلف فيه سور لادمى طاهر
بالانفاق سواء كان مسلما او كافرا او حنيا او حائضا او محمدا او طاهرا من جميع
الاحداث لان السور يأخذ حكم ألعاب الاختلاط به ولو لعب الانسان طاهرا وتولد
من لحم طاهر اذ حرمة تكرامته لا النجاسة وقوله تعالى: **وَإِذَا التَّشْرُكُ بِهِ** المراد انهم ذوات
معنوية وهى الشرك وانهم متلبسون بالنجاسة لعدم نظيرهم من الجنابة ونحوها
فجعلهم كأنهم عين النجاسة مباغاة فى تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة
ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كافر غير ملوث بنجاسة وصلى به جازت
صلوته كما لو حمل جنبا او حائضا اما لو تلوث فيه بنجاسة من خمر او
ميتة او غيرهما فشربا لماء ونحوه من فورة فان سورته يتجنس اما لو شرب
بعد تردد الريق فى فمه وذهاب الانز فلا يتجنس سور محمد بن حنيفة وابى يوسف
خلافا لعمد بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء وكذا سور ما يؤكل للحية

من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والقروا الغنم لتولد للعاب من لحم طاهر واسنود
 الفرس فمن ابي خيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قال المصنف انه
 في رواية نجس ليس منها ولم اره لغیر المصنف بل في المحيط على ما ذكره في الكفاية في روايته
 قال الحلي ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عنه وفي رواية هو كسور للحمار مشكوك
 وفي رواية وهي رواية الحسن عنه انه كحه مكرره وشغل هذه الرواية على
 كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية في لحمه ورواية الفليحي على كراهة التنزيه
 كما صححه البعض في لحمه وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهة
 وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة لحمه لكراهته وشرفه لكونه آلة الجهاد و
 كتب عليه الله الكراهة فيه فيكون لعابه متولدا من لحم طاهر كعاب الادمي فكذا
 سوره واما عندهما فهو طاهر بلا شك رواية واحدة لانه ما كره اللحم عندهما وبه
 اى بكره طاهرا اخذ بعض المشايخ بل كل المتأخرين لما تقدم وسور الكتاب الخنزير
 سائر سباع البهائم نجس باتفاق علماء اخلافنا لما لك في الكروا الشافعي واحمد فيما
 عد الكلب الخنزير اما نجاسة سؤ الكلب فلا احاديث الصحيحة في الامر بصل الاقدام
 اذ لا ينافي ولو عثره واسنود الخنزير فلنجاسته عينة على ما تقدم فلعله متولد من لحم نجس
 ما خالطه واما سائر سباع البهائم فلنجاسته لحمها ايضا على ما هو الصحيح ومن الوجه
 الالزامية على الشافعي حديث القلتين حيث سئل عن الصلوة والسلام عن ماء يكثر
 في الغلاة تروى السباع والدواب فقال اذا كان لما قتلين لم يعمل الخبث فان الجواب بد
 ان يطابق السؤال او يزيد عليه فيندرج فيه للسؤل عنه غيره وقد قاله فهو شرطه
 فنجس ما دون القلتين وان لم يتغير وحقيقة مفهومة انه اذا لم يبلغ ما يتنجس من
 السباع وما رواه جابر عن ابنه علي السلام سئل اتوضأ بما افضلت الحمر قال نعم وبما افضلت
 السباع كلها اخرجها الدارقطني وكذا حديثه عليه السلام سئل عن الحيض التي تكثر
 بين مكة والمدينة فقيل ان الكلاب السباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في طهرها
 وما بقي شوائب طهورا اخرجها ابن ماجه فحمول على الماء الكثير او على ما قبل تحريم
 السباع على ان الاول فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان الثاني معلول بعبد الرحمن
 بن زيد بن اسلم وسور سباع الطير كالصفر والبازي والشاهين ونحوها وسور
 ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفارغة
 الخ لانه اى المطلقة غير المحبوسة والهمزة مكرره اى يكره التوضؤ به عند وجوده غير

وكذا شربه كراهة منزّهة وهذا السحسان والقيلس في غير الدجاجة المحلاة ان
يكون نجسا لتولد للعاب من لحم نجس وجه الاستحسان في سباع الطيور ان عابها لا تصيب ما تشرب
لانها تشرب منقارها وهو عظم طاهر والكراهة افا هي لاحتمال كونها اصاب
نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المحلاة فان الكراهة
لجود نوتهم ان منقارها متنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة بحيث لا يصل
منقارها الى ما تحت رجليها لا يكره سؤها كذا احكى عن الامام الحاكم عبد الرحمن
قال ليس المراد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها حينئذ لا يؤمن ان
يكون على منقارها نجاسة من جوارحها في عذرات نفسها بل المراد ان تجلس السحسان
بيت يكون راسها وعقلها وماؤها خارجة لا يمكنها ان يتجول في عذرات نفسها وقال
شيخنا الاسلام في اللبس انما ان كانت محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى يتجول فيها
وهي لا تجول في عذرات نفسها فلا يكره سورها اذ ذاك انتهى على هذا اسانيساع
الطير ايضا اذ علم انه لم يكن على منقارها نجاسة فينبغي ان لا يكره التوضؤ بسورها
ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت
تحت ابن ابي قتادة ان ابا قتادة دخل عليها فسكت له وضوء فجلدت هرة تشرب
فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة فراقى انظر اليه فقال تعجبين يا ابنة لحي
فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأكل من نجاسة اغان الطيور
عليكم والطوافات رواه احمد السنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح فقد عدل صلى الله
وسامع من نجاستها كونه من الطوافين فافاد في الخاصة عن الطوافين والطوافات ليع
وايضا تعذر الاحتراز من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سورها
غير مكره لتحذ كبشة التقديم ولما روى انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء فتشرب
ثم يتوضأ به رواه الدارقطني من طريقين احدهما ابو يوسف القاضى وضعها بعد
ابن سعيد المغيرة وضعها الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع شيخنا ابو القاسم
في اول كتابه المغازي السير من ضعفه ومن ثقفه ورجح توثيقه وذكر الاجابة عما قيل فيه
روى الدارقطني وابن ماجه من تحذ حادثة عن عمرة عن عائشة قالت كنت اتوضأ
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد قد اصاب منه لطمه قبل ذلك قال الدارقطني
وحادثة لا بأس بها والجواب بان قد عارضه ما رواه الحاكم ومحمّد عن ابي بصير
قالت قال رسول الله صلى الله وسلم السنن وسيع والمراد بيان الحكم دون الخلقة والصورة لكن سقطت

قالت

الجحاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة لان التعلق بالسباع حكان حكم السور وحكم اللحم
 فثبت في الهرة حكم اللحم وهو الحرمة لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السور شيئا
 الجحاسة كسباع الهائم والكراهة كسباع الطير فاذا انتفى ارادة الجحاسة قلنا نعم ان
 الكراهة وان اكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفرس من غير ان تمكث في
 فمها يتنجس الماء لان اتصال اثر الجحاسة من لسانها اليه وان مكثت ساعة وحسنت
 فيها فكرهه وليس نجس عند المجنفه والى يوسف خلافة الشهيد بناء على التطهير ^{بغير}
 الماء فان فمها قد اغسل وهو طاهر على ما مر فالجحاسة به جائزة عندهما فيقع
 شربها بغير طاهر خلافاً للمحمد وابو يوسف وان كان يشترط المصنوع طهارة العضو
 فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لمكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال
 ان امر الرب باللسان بمنزلة الصب وسور الحمار والبغل الذي اياه اثنان مشكوك
 فيه قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهر كان طهورا ما لم يغلب الماء على
 للموتى قيل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب له غسل اسفه وهو طاهر
 سلك وهو الامم وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال في الاربعة لو غسغ الثوب نجس
 سور الحمار والماء المستعمل ولين الاثنان بول ما يوجب له كذا في البسط وجد الشك في
 في الطهوية تعارض الادلة فحديث خير في الكفاية القدر وفي بعض روايات انه عليه
 السلام امرنا ان ينادى بالانكشاف فانها رجس واه الطحاوي
 غيره فيفيد الجحاسة وحديث غالب بن ابراهيم حيث قال له عليه السلام هل لك من مال فقال ليس
 مال الاحمير اذ لم يقل عليه كامن سمين مالك يفيد الطهارة للصحة اختلفوا فيها
 وبجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس كالكلبي الباعدة وعدم الخاطئة فيلحق
 وليس كالهرة في شدة الخاطئة ودخول الصنائق فيلحق بها فوجب تقدير الاصول وابقوله
 ما كان على ما كان فلا يقال بانه نجس ما هو طاهر يقين ولا بانه يطهر ما هو نجس يقين
 الا الجحاسة الحقيقية عند المجنفه والى يوسف قلنا ما يها حقيقة كافي الخ لا بخلاف
 الحكيمه وقد تقدم حكم الشكوك في فضل التيمم وتقييد البغل بكونه انا ان ذكر
 غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرميكة لا يكره لم الغل
 التوالف بينهما فلهذا لا يصير سورة مشكوكا فيه انتهى والرد لا يكره عند الامام علي ^{عليه السلام}
 بالفرس عندنا في خيفته بركه كالفرس لان سورة لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح
 سورة الفرس كذا البغل الذي اياه بقرة يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سورة مشكوكا لكن

هذا قول صاحب الهداية والغسل من نسل الحمار فيكون منزلة طاه فانه يفيد اعتبار الالب
 الا ان الاصل في الحيوانات الاحاق بالام كما صرحوا به في غير موضع وعرق كل شئ معتبر
 بسؤره فما كان سؤره طاهرا فعرقه طاهر وماسؤره نجس فعرقه نجس وماسؤره مكروه
 فعرقه مكروه اى يكونه ان يصل ويدنه او ثوبه ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا عرق
 طاهر وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤره
 مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شئ معتبر بسؤره صح ان يقال الا ان عرق
 الحمار طاهر اى من غير شك وقوله عند ابى حنيفة في الرواية المشهورة اما هو
 ان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامامين يخالفان
 كما ذكره القدرى اى ذكر ان عرق طاهر الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية
 وغيره ايضا وجهه ان النبى صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معرويا في حرم الحجاز و
 الغالب انه يعرق ولم يرو انه عليه السلام غسل يده او ثوبه منه وقال شمس الائمة الحلبي
 عرق الحمار نجس الا ان جعل عفوا في الثوب البدن للضرورة وهو رواية عن ابى
 حنيفة ايضا فانه روى عنه فيه ثلث روايات انه نجس نجاسة غليظة وانه نجس نجاسة
 خفيفة والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان الصحيح ان سؤره طاهر فاذا
 الشك في طهوريته ولا يتأتى ذلك في العرق فان جميع انواعه غير طهور ولبن الا ان
 اى الحمار نجس في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه
 طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح ولما رتب نجاسة لغير الصنف بل في الهداية وكذا
 لبنه وعرقه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش قال في الهداية وكذا لبنه وعرقه لا يمنع
 جواز الصلوة وان فحش قال في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح
 واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه
 شمس الائمة السرخسي في للبسوفى تعليل سؤال الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه
 يدل على طهارته واعتباره بسببه يدل على نجاسته وذكر في المحيط ولبن الا انان نجس
 ظاهر الرواية وروى عن محمد انه طاهر ولا يؤكل وذكر الامام القزوينى عن البرزوى
 يعتبر في الكثير الفا احش هو الصحيح وعن عيين الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة
 لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضى خان في طهارة لبن الا انان روايان انتهى الذى يقتضيه
 الدراية هو ما ذكره عيين الائمة لان الحرم لا للكرامة مع صلاحية الاختلاف آية النجاسة
 ليس فيه ضرورة كما في السؤره فيكون نجسا نجاسة مغلظة كبوله وان اصاب الثوب او اليد

شيء من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة بان تحش أي ولو كان بحيث يعد كثيرا فاحت
 لانه طاهر الا ان تركه الصلوة معه كما يذكره الوصو السور المكروه اكله وشربه وان يدع الهرة
 فليس به نه لو فوته ثم يصلي بمن غير غسل والاهم لها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي
 وقيل كراهة فريضة على ما اختاره الطحاوي وما تقدم من الاحاديث يرجح الاول وان است
 الثوب او البدن شيء من السور للشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان تحش ودون
 أبي يوسف انه قال يمنع اذا تحش بناء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احك الروايات
 عن أبي حنيفة في العرق والسور مثله في الحكم والصحيح ان الشك في ظهوره لا في
 طهارته بل هو طاهر قطعا وقد تقدم وان است الثوب او البدن شيء من السور
 يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم لا انها نجاسة غليظة والاصل فيه اني شاع
 جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدما الدرهم او دونه فهي عفو لا يمنع جواز
 الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي وكذا عند مالك واحمد منع النجاسة جواز
 الصلوة وان قلت أي ولو كانت قليلة لأن النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل
 والكثير وكما في النجاسة الحكيمة ولنا ان القليل عفو اجماعا اذا استعمل بالجموع كان
 بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان القبرز عن القدر القليل معذور والتقدم
 بالدرهم مروي عن عمرو بن دينار وهو ما لا يعرف بالرأي فيعمل على السماع
 اما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزى فيعفى عن مقدار معلوم منها ولا يخرج في ادائها
 الحقيقية فافترقا ولكن ينبغي ان يغسل وان كانت أي ولو كانت النجاسة اقل من قدر
 الدرهم على ما تقدم في الاداب لها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها
 وان كانت قدر الدرهم يجب ان زادت يفرض حتى ان الثوب او البدن اذا
 اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه منها مقدار
 ما لو جعت تلك النجاسة التي اصابته ولا يصير جواب لو أي مقدار ما لو جمع بالنجاسة
 الاولى لصاد ذلك المقدار معهما اولصار الجميع اكثر من قدر الدرهم منعت تلك
 النجاسة حينئذ جواز الصلوة بالاجماع لان المانع حمله النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في
 الصلوة وهو موجود ولو حصلت الاصابة في زمانين او في مكانين وقدرى عن أبي
 حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته وكيف لا وقد كان رحمه الله في غاية الوج
 والمحافظة على اداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان غسله ليس يفرض ان لا يغسله فانه
 ان اعدم فيه دليل الفرض لم يبعد فيه دليل السنية والاستحباب والتقي لا يترك سنة ولا استحبابا

غير ضرورة فكيف من هو من اعيان المتقين ثم الدارهم المقدار به هو الدرهم
 الكبير الشعليه منسوب الى التمهليل بكسر اوله اسم موضع ذكره في المستخرج عن
 الهادي وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع واخذ
 التقدير به من موضع الاستبراء قال الفخري استبرأ ذكر المقاعد في مجالسهم فكلوا
 عند بالدرهم الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قاله الفقيه
 ابو جعفر الهندواني بقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثقالا
 في الجاسة المستند ذات الحجم كالعددة ولحم الميتة ونحوها ويقدر بالبط والعرض
 المذكور في الجاسة الرقيقة التي لا يجرم لها كالبول والخمر والدم المائع ونحوها وذلك
 لان محمدا رحمه الله ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال
 الدرهم ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن
 فوفق الفقيه ابو جعفرين كلامه بما ذكره وافقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح وان
 اصابه اي لتوب دهن نجس هو اقل من قدر الدرهم عند الاصابة ثم ان يبسط بعد ذلك
 حقصار الكيس قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة وحينئذ فلا يمنع جواز الصلوة
 بعد ما صاوا اكثر من قدر الدرهم وهو اختيار الرغيني وجماعة وقال بعضهم يعتبر
 الصلوة وحينئذ يمنع الصلوة وبه اي بالقول الثاني يؤخذ لان مساحة الجاسة
 وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم والمعفو انما هو قدر الدرهم منها وما صلبه قبل
 الانبساط جائز لعدم القدر المانع اذ ذلك وتحقيق ان المعتبر في المقدار من الجاسة
 الرقيقة ليس جوهر الجاسة بل هو جوهر المنجس عكس الكيفية فليتأمل وان اصاب
 الدهن النجس الجلد ونشرب اي سرى الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده في
 السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختصبت بالحناء النجس
 او غيره من الحنات النجسة والتوب اذا صبغ بالصبيغ بالكسر النجس ثم غسل كل
 من الاشياء المذكورة ثلث مرات طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والتوب من الصبيغ
 النجس والبذر من الدهن النجس والحناء النجس وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن
 من الدسومة في اليد والجلد و اثر الصبيغ في التوب و اثر الحناء في اليد لان
 الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب الجلد من الدهن فهو عفو
 لذلك بل اولى اذ قد يتعد زواله وذكر في المحيط يطهر التوب اي المصبيغ غنة
 نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو لاء ويسيل منه الماء الابيض اى الخالص

من لون الصبغ وكذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهر ا مادام
 يخرج منه الماء الملون بلون الخنا وذلك لان الشقة انما توجد اذا كانت العين لا
 تزول بالماء وما دام اللون يوجد في الماء فحق تزول به فلم توجد الشقة الموجبة للعقر
 عن الخجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط في ازالة الاثر شئ اخر غير الماء بل وان غسل في
 غسل الثوب او الخضاب وغوه بالماء بغير حرص ولا صابون وغوها حق لم يبق في
 الماء لون يظهر الا يرى الى ما روى عن ابي يوسف في تطهير الدهن النجس انه
 المتنجس انما اذا جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فيعملوا الدهن على وجه الماء
 فيرفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حق اذا غسل كذلك ثلاث مرات يحكم بها
 الدهن وعند محمد لا يظهر الدهن بوجوه وقوله احوط وقول ابي يوسف اوسع
 وهذه الصورة من صور تطهير ما لا ينصرف وقد ذكرنا ان الفتوى في فعله قوله
 ابو يوسف مطلعا وذكر في الذخيرة رجل دهن رجله ثم قوضا وغسل رجله فلم يقبل
 الرجل المذبح وصوته لان الغرض الغسل وهو اسالة الماء على العنق لا تبا عليه قد حصل قول
 مبطن اصاب في طهارته نجاسة اقل من قدر الدرهم فقد ذلت الى بطلانته ضار النجس
 باعتبار القدر الذي في البطانة مع الغلة التي في الطهارة اكثر من قدر الدرهم مع ذلك
 النجس جواز الصلوة عند محمد لان البطانة في حكم ثوبا خروضا وكما لو كان في جيبه اقل
 من درهم وفي قصده كذلك ولو جمعا زاد اعلى الدرهم وعند ابو يوسف لا يمنع لا البطانة
 مع الطهارة في حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب النجس وجه الثوب هو اقل من الدرهم
 فنقل الى وجهه الاخر بحيث لو اعتبر الوجهان زاد اعلى قدر الدرهم فانه لا يمنع على
 اختاره قاضي خان فكذلك اهله وقيل ان كان الثوب مضروبا لا يمنع بالاتفاق قال قاضي خان
 وقول ابي يوسف اوسع وقوله محمد احوط استوفى الوجه ان يفصل ففي غير الضرر يؤخذ بقوله
 محمد وفي الضرر بقول ابي يوسف لان الضرر يوجب ثوبا واحدا بالاتصال التام بخلاف
 غير الضرر فان الاتصال فيه غير تام واذا لم يصب الثوب لم يلزم النجس في ثوب طاهر باس
 فظهرت نداه وتة اي ندوة الثوب لم يلزم على الطاهر ولكن لا يصير رطبا يسيل منه شئ
 بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر اختلاف المشايخ فيه
 والاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف
 وكان وجهه القياس على ما يبقى من الرطوبة بعد العصر المرة الثالثة بحيث لا
 يتقاطر بعد العصر لكن يرد ان قياسا على الندوة الباقية بعد العصر المرة الاولى

لوجود النجاسة بها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر
 اول مرة ويجب ان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال بال غسل والعصر شيئا الحد
 النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالثة يعني عنها حينئذ واذ المكن ثابتة فالتأكد
 بالثوب كما في مسئلتنا فادامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعني
 كما في هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس بنهاية فالحاصل قياس
 النجاسة في ما هو طاهر على انتهائهما فيما كان نجسا فليتأمل اذا فهم هذا يجب ان يعلم
 ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبلل
 لان الماء حينئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر كما لو حضر الثوب المبلول بالماء ونحوه
 ينقطع التقاطر منه فانه لا يظهر كما بعد العصر في المرة الاولى والثانية وكذلك ينبغي ان تقيد
 ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر من النجاسة من لعن وريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او
 متكفارا بريح فظهر ذلك في الطاهر يجب ان يكون نجسا كما لو غدا ذلك النجس ولم يزل اثره ولم يبلغ
 حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذلك هذا الحاقا للبداية بالنهاية على ما مر هذا
 وقال الشيخ كمال الدين بن المهام لا يخفى انه قد يحصل بل الثوب عصره نبع رؤس
 ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض وتقطر بل تقرب مواضع نبعها ثم ترجع
 اذ احل الثوب ويبعد في مثله المحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة المخاطرة
 افاطة عدم النجاسة بعد نبع شئ عند العصر ليكون مجرد ذلك لا بعد التقاطر
 وكذا حكم الثوب ليا بس ايضا اذا بسط على ارض نجسة نطبة بالماء فظهرت
 رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا ينحس لما قلنا وكذا لو نشر الثوب المبلول الطاهر
 على مكان يابس نجس فابتل منه لكن لم يظهر عين النجاسة في الثوب وكذا ان قام
 على فراش نجس فغرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش بعد
 ابتلاله بالعرق جسد لا يتنجس جسد وكذا اذا غسل بجليه ومشي على لبد نجس
 فابتل اللبد لا يتنجس بجله وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجليه فلبت
 الارض من بلل رجليه واسود وجه الارض اى بالنسبة الى اللون الاول لكن لم يظهر
 اثر البلل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس بجله وجازت صلواته بدون اعاد
 غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والطاهر يقين لا يميز ايضا الا يقين مثله
 واما ان صادت الارض طينا وطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله حينئذ
 تنجس رجله ولا تجوز صلواته ما لم يغسلها ان كان قد راها متاعا وقرع عليها ما قبلها

من المسائل بان صار من بلل الثوب طين وتلوث به واصاب بجند بلل القرائش او الرجل
 بلل البد بعد ان صار بحيث لو عصر لسال حيث يحكم بالتجنس في ذلك كله وقال في الذخيرة
 في رجل رمدت عينه فومصت بكسر الميم فاجتمع رمدها بفتمها وهو وسخ اجبر
 يجتمع في الموق اي في جانب العين مما يلى الالف قال يعجب ان يتكلف في ايصال الماء
 الى تحت الرمد ان لم يضره ايصاله كما يجب ان يتكلف ايصال الماء الى الماق في حال
 العوة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا صاب الرجل
 في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل للجوف
 والدماغ ليس محل النجاسة وكذلك ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا
 ان خرج من الفم فعليه الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول
 الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل
 الى الجوف كما في البلغم فينبغي انه اذا علم ذلك لا ينقض وان دخل ما في اذنه عند
 الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل
 وان كان محلها نوافض الوضوء لكن لما كان كما خرج من البدن ما هو نافض فهو
 وما لا فلا تناسب بيانه في مباحث النجاسة نعم ما بعد ما ليس الا محض استطراد
 وهو قوله القرحة اذا برئت وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة
 لكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع الا الطرف الذي لا يخرج منه القيح فلا
 منقعه غير متصل بالحم فترونا صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوء
 وان لم ي و لو لم يصل الماء حال الوضوء الى ما تحته اي الى ما تحت ذلك الجلد لانه
 لم يخرج عن كونه ظاهرا بدنه وما تحته من كونه باطنا ولو ترونا الرجل قد خلق
 راسه او لحيته او قام ظفره لم يجب امره الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك
 في محله الماء الذي يسيل من ثم النائم فهو ظاهر ادخل الغامق في الخبر لنقض البدن
 معنى الشرط كانه قال اي مدة سال من ثم النائم فهو ظاهر كيفما كان سواء كان متحلا
 الفم او مرتقيا من الجوف ولذا اقبله بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط انه ان جف و
 بقوله اي بعد الجفاف اترى ريم او لون بان كان منتنا او اصفر فهو نجس وجم
 الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو ظاهر مطلقا عند ما خلا فالابي يوسف وجم
 الثاني ان ما كان متغيرا فظاهر كونه من البعد وما خرج منها نجس استثناء هما
 البلغم للزوجته وهذا ليس كذلك على انه يكون من قرحة ونحوها ايضا وقال في

المتقطع هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مختلط لما في المحيط فان
 تغير الرائحة او اللون دليل انه من الجوف واما اذا علم انه من قرحه ونحوها فلا
 في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يؤكل
 لحمه ونحوه مما تقدم فانها مقدرة في المنع في جواز الصلوة معها بالكثير الفاخش
 الى الذي يستغشاه الطباع السليمة او طبيعة البتلى به وهذا هو الاصل المروي
 عن ابي حنيفة على ما هو دأبه من التفويض الى رأى المستعمل به حتى رد انه كره تقديروا
 الفاخش يختلف باختلاف طباع الناس كما قاله ابن الهمام في شرحه اذ يرد عن ابي
 حنيفة هكذا في جميع النسخ والصواب على ما ذكره في الهداية وشروحه واما سائر الكتب التي
 انه مقدر بشبر في شبر افا هي عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضا انه مقدر بذرعة
 في ذراع وروى عن محمد وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا ان القدر المانع يعتبر بالربع
 قال في الهداية وهو الاصح وفي الكافي وهو الصحيح لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من
 كالتوب المجزئ اذا كان ربع طاهر او كحل ربع الراس الاحرام وكشف ربع العورة ثم اغتسل
 المشائخ في كيفية اعتبار الربع اي باي نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر ربع جميع
 المصاب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع الذي اصابه ان كان ذلك ذبلا ربع الذيل هو
 المعتبر في المنع وان كان دخر يصا او كافرج الدخريص او الكم وكان البعض لقائلين بهذا
 ارادوا به ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد ربعهم ربع اذني ثوب تجوز
 به الصلوة وهو ما يستتبع العورة من السرة الى الركبة ووفق الشيخ كمال الدين بن الهمام
 بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان شاملا للبدن اعتبر برבעه وان كان
 اذني ما تجوز فيه الصلوة اعتبر بربعه لان الكثير بالنسبة الى الثوب لمصا بي لان
 ربع الثوب الشامل كثير بالنسبة وربع اذني ما تجوز فيه الصلوة كثير بالنسبة اليه وان كان
 قليلا بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار والله اعلم بالشرط الثاني هو الطهارة من
 الانجاس لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني وهو
 الطهارة من الانجاس افا يبين بعض احكام الانجاس طهارة الاحداث استطرادا
 باعتبار ما يصيب الماء منها والنجاس جمع نجس بفتح الجيم وبكسر هاء فالاول اسم
 ولا يلحقه التاء والثاني صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل
 فيما تعرض له النجاسة الامبالغة كعوله تعالى افا الشركون نجس والثاني
 يستعمل في الذاتية والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس

بالفم ونجسه بالكسر والخنزير نجس بالفم وبالكسر ولا يقال في الثوب الذي
 أصابته النجاسة نجس بالفم وإنما يقال بالكسر يجب أي يفرض على المصلي أي
 من يريد أن يصلي قبل الشروع في الصلوة أن يزيل النجاسة المانعة عن بدنة
 ثوبه والمكان الذي يصلي فيه أي عليه كما في قوله تعالى: ولا صلبكم في جزع النخل
 والمراد المكان الذي يقع فخر الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى: ولا
تباكظكم فظهر على أن المراد به حقيقة التطهير ويراد أيضا حال إرادة الصلوة
 الأمر على حقيقة أيضا وما قيل أن المراد فقصر فضيه عدوله عن الحقيقة من غير
 ضرورة وإذا وجب تطهير الثوب يجب تطهير البدن والمكان بالأولوية لأنهما
 الزم للصلوة منه إذا لا تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب إذا لم يوجد وعلى
 ذلك انعقد إجماع الأمة من غير مخالفة وكما يجوز أن الثوب أي النجاسة الحقيقية
 بالماء المطلق فكذلك يجوز أن الثوب بالماء المقيد كماء الورد وماء البطيخ والخيار وبكل
 ما يتطهر به يمكن أن الثوب به كالنخل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى
 فصل المياه وكذا يجوز أن الثوب بالنار أو بالتراب لأن المقصود قلع أثرها فإذا حذر
 بالنار أو بالتراب اجزأ وحصول ذلك في مواضع منها إذا نكظ السكين ونحوه
 بالدم أو نكظ رأس الشاة مثله ثم أدخل ذلك التلطح النار فاحترق الدم
 وذات الأثر طهر الرأس والسكين ونحوهما بالنار لحصول المقصود وكذا إذا أصاب
 السكين دم فسم بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد أنه إذا أصاب يد المسافر
 نجاسة قال محمد مسحها بالتراب وتخصيص المسافر لأن الغالب عليه عدم ما يزيل
 به النجاسة من المائعات فيقللها بالتراب وليس المراد أنها تطهر بحيث يجوز ذلك
 مع وجود المائع أو أنه لا يجب غسلها بعد ذلك إذا وجد فان أباح خيفة وأباحت
 أفاضل ذلك في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لا يوافقهما على ذلك فكيف يجوز هنا
 فيصلح على ما قلنا من التقليل لضرورة عدم التزليل كما قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وكذا إذا
 أصاب الخف أو نحوه من النعل والجرواق وغيرها نجاسة لها جرم كالعدرة والروث
 ونحوها عن أبي يوسف أنه قال إذا مسحه بالتراب أو بالرمال على سبيل المبالغة يطهر وعلى
 أبي قولنا في يوسف المذكور فتوى مشائخنا ذكره في المحيط وعند الإخيفة أيضا يطهر
 بذلك لكن إذا جفت النجاسة لا إذا كانت وطية وعند محمد لا يطهر إلا بالفسقيا
 على سائر النجاسات ولها ما روى أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

انه عليه السلام قال اذا اجاء احدكم الى المسجد فليطهر فان رأى في فعله اذى
 وقد راف ليسمعه وليصل فيها وروى ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام
 قال اذا طهر احدكم الاذى بسنبل او خفيظ فطهورها التراب لكن عدل ابو حنيفة عن
 في الرطوبة لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف ما اذا اجتمعت فانها
 حينئذ تجذب تلك الاجزاء الى نفسها ووصل ابو يوسف بالطلاقة لان التراب اذا
 بولغ في السحبه تجذب تلك الاجزاء ايضا الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف
 وان لم يكن لها اى النجاسة التي اصابته الخف جرم كالبول والخمر ونحوها فلا بد من الفصل
 بالاتفاق وطبا كان او باب قال في الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من
 اطلاق الحديث بالتعليل وهو ان قوله عليه السلام فطهورها التراب اى مزبل
 بنجاستها ومن علم بقين ان الخف اذا شرب البول والخمر لا يزيله السحبه ولا يخرج عنه
 اجزاء الجلد كما اطلاق الحد مضمرة وقال ما يقبل الازالة بالسحبه وكان القاضي الامام
 ابو على النسفي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب سنبل النجاسة
 الرقيقة اذا مشى على التراب والرمل ولزق بعض التراب او الرمل بالنعل وجب و
 سحبه بالارض يطهر ايضا عند ابي حنيفة وهكذا اى كادوى بن الفضل عن ابي
 دوى الفقيه ابو جعفر الهندي عنه قال تشمل الاثمة السرخسى وهو الصمغ وهو
 ابي يوسف ايضا مثل ذلك الذى روي عنه عن ابو حنيفة الا انه اى باب يوسف لا يشترط
 الجماع فيه كما اشترطه ابو حنيفة بل يجرى ما استجسد بالتراب الرمل او سحبه يطهر
 كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في توجيهه ان المختار قوله اى
 يوسف ذات الجرم لعموم البلوى ونعلم ان الحد يفيد طهارتها بذلك مع الرطوبة انه
 ما بين المسجد والمنزل ليس مسافة ينجس في مدة قطعها ما اصاب الخف قطعا فاطلاق ما
 ساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى المذكور في الكفاية من توجيه استثناء الرقيقة ولا
 ينجس ما فيه اذ معطى بطهر واعتبر بذلك شرعا بالسحبه المصح به في الحد الا هو يعني قال
 ابو سعيد قال وكلا لا يزيل ما تشربه من الرقيق كذلك لا يزيل ما تشربه من الخف حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفتوى والحاصل فيه بعد ازالة البحر كالحاصل قبل ذلك في الرقيق
 فانه لا يشرب الا ما في استعداده قبوله وقد يصيبه من الكثيفة الرطوبة مقدار
 كثير يشرب من رطوبته مقدار ما يشربه من بعض الرقيق انتهى والحاصل ان المختار
 للفتوى علما باطلاق الحد الطهارة بالدلك في الخف ونحوه سواء كانت النجاسة

ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقبة المستحسنة والتراب نحو
 ربة كانت اوياسة وكذا يجوز اذا التها أي زالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والحك
 بنحو عود او حجر والفرك أي ذلك بعضه بعضا اما الحك والحك فانه في الخف و
 نحوه حتى اذا اصابته نجاسة طاهر جرم فيست يطره بالحك والحك عند أبي حنيفة
 وابي يوسف خلافا للحمد استدلالا بما تقدم من الحديث فانه يفيد ان زوال الجرم مطهر
 للمحل والحك والحك يزيلان له والرواية ذكرها في الجامع الصغير والاختلاف بين أبي
 حنيفة وابي يوسف في اشتراط الجفاف هنا لان القطع بالحك والحك لا يثبت في
 الرطب وهذا كله اذا لم يبق اثر النجاسة من اللون والريح وان بقي ولم يزل الا بالصل فلا
 بد من الغسل وذكروا في المحيط محمد ربيح لا قولها في طهارة الخف ونحوه بالدلك للحك
 والحك بالري لما رأى عموم البلوى والجرم في الخرز من اصابة الاروات ونحوها الخف
 النعل وفي الزمام الغسل وعموم البلوى اثر في الخفيف واليسير وان انتظم البلوى على البدن
 او الثوب او المكان حال كونه مثل رؤس الأبرج حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتصاح
 في الحكم ليس بشئ معتبر بل هو كالاتصاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال
 اذا ابرج من عفو الله تعالى اوسع من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب
 المصل ولا بد على رجلها شئ من النجاسة واحدا لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله سئل
 رؤس الأبرج اشارة على انه لو كان مثل رؤس المسامع وقال الهند والري على انه لو كان مثل رؤس
 الآجر اعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا للجرم واذا لم يعتبرا لا يجمع مع غيره
 اذا وقع ذلك الثوب نحوه في الماء القليل فليل لا يفسد لان اعتبار هذا النجاسة لا يفسد
 عم الثوب الماء وقيل يفسد وهو لا يفسد لان سقوط اعتبارها كان لدفع الجرم ولا حرج في
 الماء كذا في الكفاية والتعقيد بعدم ادراك الطرف ذكره المصنف في النوادر عن ابي يوسف
 قال اذا انتظم من البول شئ يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال
 لو جمع كان اكثر من قدر الدرهم اعادة الصلوة انتهى واذا مرح بعض الأئمة يفيد له
 بر وعن غيره منهم قصره بخلافه يجبان يعتبر سيما والموضع ومنع احتياط ولا حرج في
 البحر وعن من له بخلاف ما لا يرى كفاي اثر رجل الذباب فان في البحر عنه جوازا
 وانتصاح العساة في الماء والافاء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء
 يفسد وان استبان مواقع فهو كثير يفسد وغسالة الميت من الماء الاول والثاني و
 الثالث فاسد وما يصيب بالغاسل من ذلك قد رما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفوا

لذا في قاضى خان واما الفرق فيزول نجاسة في المني فيطهر الشرب من المني به اى بالفرق
 اذا لم يمس المني على الثوب وهذا بناء على ان المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وبه قال مالك
 واحمد في رواية وقال الشافعي واحمد في رواية طاهر لما استدللنا نحن به على الطهارة
 بالفرق والحك وهو ما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها لقد رأيتني وانا
 احكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابس بظفر وما في صحيح ابى حنيفة
 عنها كانت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا وامسح به او غسل
 شك الحميم اذا كان رطبا ولو كان نجسا لم يكف بغسله ولما عثر بن عباس عن علي السلام انه
 سئل عن المني يصيب الثوب قال افا هو بمنزلة المخاط او البزاق وقال انا كيفيك ان
 بخورة ارباخ ذرة قال لا لا فطني لم يرفع غير اسمي الا ذرق عن شريك القاور واه البقي
 من طريق الشافعي موقوف على ابن عباس قال هذا هو الصحيح وقد روي شريك عن
 ابن ابي ليلى عن عطارد مرفوعا ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التفتيح اسمو
 الا ذرق مخرج له في الصحيحين في رفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة انتهى لانه سئل
 خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا ولنا اطلاق الاحاديث الصحيحة عن
 عائشة على انها كانت تغسله رطبا فان ما تقدم في حدابي وعوانة رواه الدارقطني عن
 من غير شك ويبعد ان يكون غسله له من غير علمه عليه السلام خصوصا ذكر منها
 سيما ما في الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلوة واترأه في ثوبه
 ان لا يحس ببلل ثوبه مع التفاته عليه السلام الى حال ثوبه الفحص عنه وعند ذلك يبدله
 السبب قد قرأنا عليه فلو كان طاهرا لم نغصا من ثلاث الماء من غير حاجة فانه لم يزل
 في مسلم عنها انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة في ذلك التوب انا
 نظر الى اثر الغسل فيه فان حمل على حقيقته فظاهر وعلى حجازه وهو امر وبذلك فهو
 في علمه لكن لقائل ان يقول ولئن سلم انه فعله عليه السلام فهو عند اطلاق
 لا يقتضي الوجوب كما علم في الاصول فالاولى الاستدلال بما روى الدارقطني عن
 عمار بن ياسر قال اني على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بقر ادلوا في زكوة قال
 يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله باي واهي اغسل ثوبي من نجاسة اصابته قال
 يا عمار افا يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقي والدم والمني يا عمار
 ما انما صلتك ودموع عينيك والماء الذي في ركبتك الاسواء وقال الدارقطني

لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مد فوج بانه وجد له ما
 عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلة وسندنا الحسين بن اسحق التستري ثنا
 علي بن بحر ثنا ابراهيم بن زكريا الحلبي ثنا حماد بن سلة عن علي بن زيد الى اخيه اذ
 الدارقطني سندنا ومثناه وعلي بن بحر وثقه مسلم مقدونا غير علي بن زيد وثقه الحارثي في السند
 وقال الترمذي صدوق ابراهيم بن زكريا وثقه البزار فلا يتركه الحارثي عن مرجة الحبش فيقدم
 حثا ابن خبالا نه مانع وذلك ميسم وقوله انه مبدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون
 اصله نجسا ممنوع فان تكريمه يحصل بعد تطوير الاطوار العلوية نقطة ثم علقته ثم
 مضغة الى آخره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الامري ان العلقه نجسة وان فضل النبي
 اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس لثبته قال الفقير اما العلقه فان
 الاصم عندهم افظا طاهرة فلا ينقص بها عليهم واما الدم فقد كان يتخالج النقص
 عليهم في خاطري كثيرا ثم ظهر لي عدم ذلك فان النبي اما يحصل عنده وهو في محله
 ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الامنع استلزام كونه مكرما طاهرة اصله
 بل تخليقه في الاصل من شيء نجس ثم تشريفه بالوفاة الكرامات ابلغ في المنفعة والبر
 الاسارة في قوله تعالى من ماء مهين انا خلقناهم مما يعلمون وفي ايجاز الطهارة
 الكبرى يخرج بها في دم الحيض بخلاف البول والذي والودي الى شارة لمن تدبر بحكمة الحكيم
 سبحانه وتعالى انا لو خصنا الخلائق بما يخلق منه الانسان لم يضربوا وتخلص من قيم التلطف
 بان اصل خلقه الانبياء من شيء نجس فله سبحانه الجود والمنة ثم قيل انما يطهر بالفرك اذ لم
 يسبقه مذى وعن هذا قال بعض الاثمة مسئلة النبي مشكلة لان كل فعل عبادي غير
 مباح الا ان يقال انه مغلوب على مستهلك فيه فيجعل بعا ان في هذا ظاهرا فانه اذا كان
 الواقع ان لا يفي حق عبيد وقد طهر الشرع بالفرك ما باساع عدم خفاء ذلك عليه لزم
 اعتبر كون المذى تبعا ولو بال ولم يستبهم بالاء قيل لا يطهر النبي الخارج بعد بالفرك
 قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم ينشر البول على رأس
 الذكر ولم يجاوز الثقب يطهره وكذا ان انشتر ولكن خرج النبي دفقا لانه لم يجر
 مروه على البول الخارج ولا اثر لمروره عليه في الداخل لعدم الحكمه بنجاسته وكذا
 بطهر العنق من النبي اذا اصابه بالاحت والفرك بطريق الدلالة لان الضرورة فيه
 استد منافي البدن على ما قيل وقد روي في خيفة ان البدن لا يطهر بالفرك وذكر
 مشك في الاصل لان حرارة البدن جارية رطوبة النبي الى البدن فيفرق وتزول الرطوبة

ولا يتحقق بفركه استخرج ما تشربه واستحكم في مسامه بخلاف الثوبان الذي يتخلله و
 رطوبته فيه لم تنفصل عنه فاذا يمس فيه رطوبته لم تتد اخل الثوب فاذا فرك زالت
 او قلت بخلاف سائر الخبثات فانها ليست بلزجة فرطوبتها تنفصل عنها وتستقر
 في الثوب ايضا فانه الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث لم
 مع دليلها ولم يتبعها وعادة ما خير ما هو الراجح وهو الوجه لان الطهارة بالقوة
 في التي وردت على خلاف القياس لاذ هب مالك الى انه لا يظهر في طريق الدلالة
 يمنع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حاكيات افعال ومنه صلى الله
 عليه وسلم وهي محتملة لكون النبي قليلا وكونه مخصصا به عليه السلام على ما قيل ان فضلا
 عليه الصلوة والسلام طاهرة فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل
 والكثير في حق غيره ام كيف تقوم الحجة للشافعي بصل على طهارته من كراحد والمرجح من
 مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صحه اتفاق
 حسين وغيره وان كان اى ولو كان الثوب الذي اصابه في ذاطقين اى سبطا ففقد
 الى البطانة فانه يظهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله القرطبي لان ما نفذ الى البطانة
 من اجزاء التي خلا قال لا يظهر ما ستر الى البطانة من رطوبته التي قاله فالفرك لروقه كما قال
 الفضل في من الرواة انه لا يظهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة الخبثات في الجملة
 بالحس كما اذا اصاب الحمرة في خمسة ثلاث مرات تظهر يد بريقه كما يظهر في رقيق
 خلافا لما على علم وما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع وكيفية تطهير الثوب
 بالفضل فان النجاسة اما ان تكون مريئة وغير مريئة فان كانت مريئة فطهارتها زوال
 عنها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه لا يلزم استعمال
 ذلك ولا يضرب به ما لا يزول بالماء الخالص قال بعض الشافعية يغسل بعد زوال العين
 ثلاثا للحا فابغير المريئة وعن الفقيه ابو جعفر يغسل مرتين كغير مريئة غسلت مرة
 في الخلاصة هذا اخلاف ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاثربة وحل
 طهر قال الشيخ كما لا ينبغي ان يكون لان نجاسة الحار المجاورة العين وقد
 زالت وحديث السنيق في غير المريئة ضرورية انه ما مودة لروم النجاسة
 ولذا كان مندوبا ولو كانت مريئة كانت محقة وكان حكمه الوجوب انتهى فذا هو
 العقد واليه يشير كلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابو جعفر بان خلا
 ظاهر الرواية بعد ما قرأه لورث النجاسة مرة واحدة ثبتت صفة الطهارة

فصل في النجاسة
طاهرة

في إزالة النجاسة
بالحس

وان لم تكن النجاسة هربية اى ان لم يكن لها لون يخالف لون الثوب يفضلها حتى يغلب على طهره انه قد ظهر وهذا اذا لم يكن لها ريح ايضا فان كان يجب الفضل الى زواله اما بشق وهكذا الظن وقيل اذ غسل الثوب من غير للرؤية مرة وعصر بالماء مرة بظهر كما هو قول الشافعي ولحمد في رواية لان النجاسة تنفذ في الماء وتخرج معه بالماء ^و الجواب منع تحقق ذلك بالمرّة وقيل انه لا يظهر المرّة ثلاث مرات ويحتمل كراهة جرح المصنف هذا القول مغاير للقول الاول وهو اعتبار غلبة الظن مغاير له حيث عطفه عليه بقيل وقال الفتوى على الاول والظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر والتحقيق انه ليس مغاير له بل هو سببه اقيم مقامه تيسيرا قال في الهداية وما ليس عمرى فظها ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبلة وانما قدروا بالثلث لان غالب الظن يحصل عنه فاقم السبيل لظاهر مقامه تيسيرا ويأتي ذلك بتجديد المسقط من منامه انتهى فعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانما قدروا بالثلث لحصولها في الغالب قطعا للوسوسة وانهم اقاموا السبيل لظاهر مقام السبب الذي في الاطلاع على حقيقة عسر كما لسوء مقام المشقة وامثال ذلك والتأييد بالحديث كونه على السلام جعل الغسل ثلثا هو الراجح لتوهم النجاسة حيث جعله غاية للنهي عن عسر اليد في الاثناء فمقدم يشترط الزيادة عليها فكذا عند تحقق النجاسة يكون الغسل ثلثا هو الراجح لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلث لآلها لم تكن رافعة للتوهم ثم اشتراط العصر في كراهة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد في غير رواية الأصول انه يكفي بالعصر مرة واحدة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشروط ويتخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر والتثليث مع العصر كراهة مسائل ذكرت في المحيط والمجامع الصغير للامام الترمذاشي منهما ما روى عن ابي يوسف ان النجاسة اذا اتزفت في الحمام وصب الماء على جسد من حيث اى من جهة الظهر والبطن حتى يخرج من الجنبات ثم صب الماء على الاذار يحكم بطهارة الاذار وان اى ولو لم يصبره وقال اى ابو يوسف في موضع آخر اى في رواية اخرى ان صب الماء على الاذار وامر الماء بكفيه فوق الاذار فهو احسن واحوط وان لم يفعل يجزئه وعلى هذا ذكر شمس الاثر الحلواني ان النجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه و يحكم بطهارة الثوب قال الشيخ كمال الدين بن اظهم لكن لا يخفى ان ذلك اى المروي

عن أبي يوسف في الأزار لصورة ستر العورة فلا يلحق به غير ولا يتناول الروايات
الظاهرة فيه في الشئ شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر الرواية
عن الكل في الشئ أيضا ولو أصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في مخرج أو عصر
يظهر وهذا قول أبي يوسف أيضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر
الرواية وقال أبو يوسف أيضا يغسله ثلاث مرات ويعصر كل مرة وعن محمد في
غير ظاهر الرواية أيضا أنه يغسلها أي النجاسة غير المرئية ثلاث مرات ويعصر في
المرة الثالثة فقط فإن الثوب يظهر وقد تقدم أن ذلك غير رواية الأصول ثم
في كل موضع شرط العصر ينبغي أي يجب أن يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال
لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقته
حتى لو عصره صاحب حتى بلغ قوته وصار لا يقطر لو عصره هو ألا إنه بحيث لو عصر
من هو أقوى يقطر يظهر بالنسبة إلى صاحب ولا يظهر بالنسبة إلى الشخص الأقوى لأن
كل أحد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف أحد أن يطلب من هو أقوى منه ليعصر ثوبه
عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصرها ما عصرها
أو لم تعدده فقال وفي فتاوى أبي الليث خف بطنه ساقه ذكر الساق التقافي أي بطنه
من الكرباس فدخل في خوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في خوفه أي في بطنه
والذي في نسخ الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح إذا المراد أن النجاسة
أصابت الخف ونفذت إلى بطنه من خروقه وهذه العبارة فهم أنها دخلت في بطنه ولم
تظهر فهي غير صحيحة بل الظاهر أنها تصحيف ما نجس حتى نجس الكرباس أيضا فغسل الخف
وذكره بالبدن ثم في الماء الخف ثلثا وأهراقه لأنه لم يمتص الماء الكرباس فقد طهر الخف
أي يجرى الماء ظاهره أو باطنه ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسره
قياسا على مسألة البساط على ما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى وروى عن أبي القاسم
الصفار أنه قال في رجل يستنجي ويهري ماء استنجائه تحت رجله من غير أن
يستقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفته والحال أنه ليس بخفيه
خرق يعني فلم ينفذ ذلك الماء إلى بطنه الخفين له أن يصل مع ذلك الخف لأنه
ظاهر لأن الشأن بالماء الأخير من ماء الاستنجاء يظهر الخف تبعا كما يظهر موضع
الاستنجاء استحسانا للضرورة وعزم البلوى ولما كان في قوله وليس بخفيه خرق
إشارة إلى أنه لو كان مغروق لم يكن الحكم كذلك قال وفي التقط أن كان خفه

خفف المستنج منقحاً وأيضاً الماء الاستنجاء وجعله ولقافة رجوت سعة الأخرية
 بأن الحكم أن الرجل والفاقة يطهران أيضاً تبعاً للموضع الاستنجاء لأن الماء جاز منه
 إليهما فإذا أصابهما ماء النجس تنجساً كما ترون نجاسته حتى يطهر ويطهر ماؤه
 الأخير فذلك مما حكمها حكم ما أصابهما من الماء شيئاً فشيئاً إلى الماء الأخير الطاهر
 الأبرى إلى ما صرح به في الفتاوى وغيرها أن البساط النجس إذا جعل في هرو ترك فيه
 يوماً وليلة هكذا في سنة هذا الكتاب وفي بعض الكتب الذي في فتاوى قاضي خان
 والحلاصة وعامة الكتب ترك فيه يوماً وليلة وهو الصحيح لعل الألف سقطت تلك اللفظة
 والأصل يوماً وليلة بالواو والواو لا تترك يوماً وليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير
 ولا تخفيف لتحلل النجاسة في المدور والهاجر بأنه طناً غالباً قريباً من اليقين وهذا كله
 إذ لم يدرك النجاسة أثر من لون أو ريح أو طعم والأفلا يطهر ما يصل إلى حد الشقة كما
 تقدم ثم الاستصحاب على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع إذ ليست مثلها ولا
 فإين جريان ما عرّفه طاهر في مدة طويلة من إصابة قليل ماء طاهر من غير تكرار في
 يسجد عقيب تكرار مياه نجسة بل النجاسة ذلك ما ذكرنا مع الضرورة والبلوى الغالبة و
 أمر الاحتياط بعد ذلك غير خفي ولو كان على يد نجاسة رطبة وأخذ بتلك اليد عروة
 القيمة أي لأبريق من الخناس كذا غيره كلما صب الماء على يد فأذا غسل يد التي
 أخذ بها العروة فلما طهرت اليد وطهرت العروة تبعاً لليد والتقيد بالربطة ليس
 احترازاً لأنها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل فالحكم واحد هو أنه متى حكم بطهارة
 اليد يحكم بطهارة العروة والكلام قيد بما إذا لم يبق أثر غيرتان والأفلا زالت الأثر من اليد
 مثلاً ولم تزل من العروة لا يحكم بطهرتها بطهارة اليد الحصيد من القصب إذا أصابته نجاسة
 فحجفت بذلك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلاثاً متواليات من غير احتياج إلى تخفيف لأنه
 صلب لا يشرب النجاسة بل لو قلنا أن النجاسة أصلبت وجه القصب لم تتجاوز إلى ظهره ولا تحت
 يطهر بالسهم لصفاته كما في السكين ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وإن كانت
 النجاسة رطبة يغسل ثلاثاً ولا يحتاج إلى شيء آخر من ذلك ونحوه هذا إذا كان
 من قصب وما أشبهه في الصلاة كالحصير السهم بالسامان وإن كان الحصير
 من بردي وما أشبه ذلك في التحلل والرخاوة بحيث يشرب النجاسة كما يشربها
 الثوب يغسل ثلاثاً ويخفف في كل مرة بأن يترك حتى ينقطع التقاط منه فإنه
 يطهر عند أبي يوسف بناء على إمكان تطهير ما لا ينصرف عنده وعليه الفتوى خلافاً

٤
 من قصب
 ما أشبهه
 في الصلاة

المجد فانه يقول المستخرج للنجاسة عما هو العصر فالأينصر لا يخرج منه جميع اجزاء
النجاسة فلا يطهر قلنا بل التجفيف ايضا مؤثر في استخراجها فانها تخرج مع قطرات
الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما يبقى من الندوة بعد التقاطر معفوك كما مر غير ان
التقاطر ينقطع بالعصر فيما ينصرف ويبرور الزمان في غيره فاستويا ولا بد من زوال الأثر كما
مر غير مرة وعلى هذا اقال في النوازل اذا اصاب الحرف أو الأجر أي غير المفروش نجاسة
ان كان ذلك الحرف أو الأجر قد ما أي مستعلا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفف أو لم يجف
لان النجاسة على ظاهره فكان كالبدن في الاكتفاء بتكرار الغسل مع زوال الأثر من غير
اشتراط عصر أو ما يقوم مقامه وان كان حديثا فهو مستعمل بحيث يتشرب النجاسة
فلا بد ان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ينبغي تفيد
القديم بما اذا انجس هو رطب اما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لا بد من
اجتنابه أي لو طوبى حتى يظهر من ظاهره وذكر في المحيط يغسله أي الحرف والأجر
مقدار ما يقع اكبر رايه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قائمة مقام اكبر الراي و

اشتراط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها
واشتراط هذا مع اشتراط حقيقة اكبر الراي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود
هذه الما لم يبلغ حد المشقة وافيدي مع ما يقوم مقام اكبر الراي هو الثلث كما قد مرنا
فالحاصل ان زوال الأثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير وبأي شيء كان
فالمحفظ ذلك وقد اكترنا من تكراره لذلك وان وجدنا هذه الاشياء المذكورة من اللون
الطعم والرائحة لا يحكم بطهارته أي الحرف والأجر المذكور اللهم الا ان يشق زواله كما تقدم
مرارا وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاحد ولو موه الحد يد أي ما يعمل
من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها بالماء الجس مجوده بالماء الطاهر ثلث مرات
فيطهر عند أبي يوسف خلافا للمجد فان عندنا لا يطهر ابداء على ما تقدم وانما تطهر
ثمرة ذلك في الحل في الصلوة اما في حق الاستعمال وغيره فانه لو غسل بعد التويرة بالجس
ثلاثا ولو كان ثم قطع به بطيم وغيره لا يتنقض المقتوع وكذا الودع في ماء قليل وغيره لا ينسخ كما في
الخصا ونحوه على ما مر اما الوصل مع ما كان قبل التويرة ثلثا بالطاهر لا يجوز صلوة بالثلاث
وان كان بعد جازت عند أبي يوسف رحمه الله فالغسل يطهر ظاهره اجماعا والتويرة
يطهر باطنه ايضا عند أبي يوسف وعليه الفتوى بل لو قل يكفي التويرة مرة كان له وجه لان
النار تزيل اجزاء النجاسة بالكلية ثم يخلها الماء الطاهر ولكن التكرار يزيل الشبهة

عن أصله وذكر في المحيط عن نفس الأئمة السرخسي والأصم أن الأرض إذا اجتمعت أي بعد انصاف
الجحاسة ولم يقبلت أثر الجحاسة فيها انظره سواء وقع عليها الشمس أو لم تقع وقد
تقدم الكلام عن ذلك مستوفى في التيسير ولما يريد تطهيرها عاجلا فطريقة أن
يصب عليها الماء ثلاث مرات ويخفف كل مرة بجرقة طاهرة ولكن الوصب عليها الماء
بكثره حتى لا يظهر أثر الجحاسة والكسح بها تراب لقاها عليها فلم يوجد ربح الجحاسة ^{جاء}
الصلوة عليها أيضا وكذا الحصى إذا اجتمعت فنجفت الجحاسة وذهاب أثرها تطهير
إذا كان متداخلا في الأرض غير منفصل عنها لأنه إذا ذاك ملحق بها في إطلاق
الأرض فيعطى حكمها والحصى اسم جنس يجوز تذكيره وقائنه وكذا الثيل بضم الثاء
بعد هاء شانه تحت ساكنة وبفتح المثناة وكسر الشاء مشددة وهو الخيل والحشيش وهو
الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الأرض ما دام هذا المذكور قائما على الأرض لم ينفصل ^{عن}
فانه يظهر بالجحاف مطلقا سواء جفت الشمس أو بدولها إذا ذهب أثر الجحاسة ذكر
الزبد ويسمى وغيره لأن الاتصال بالأرض كان تبعها فحكمه الطهارة بالجحاف
ذهاب الأثر يذهب إلى النص الوارد في الأرض على ما تقدم وذكر عن أبي بكر محمد بن الفضل
أنه قال السمار إذا بال في التيلة أي المكان الذي فيه الثيل ووقع عليها على التيلة
الطر أي البند ذلك مرات ووقع عليها الشمس فنجفت تلك مرات فقد طهر
الثيل الذي فيها ويجوز أن ما قبله من الإطلاق حيث شرطه فيه وقوع النداء ^{في} تطهير
ثلاث مرات والأكثر على الأول وعليه الفتوى وكذا الحجر والأجر إذا كان مفروشا أي موزعا
قائما في الأرض يظهر بالجحاف للحاقه بالأرض ولذا يقال في العرن الجحاف عليها على
الأرض فاعطى حكمها وأما إن كانت الحجر والأجرة موضوعة على الأرض وصفا
غير مثبتة فيها بحيث تنقل وتحول من مكان إلى مكان فيجوز لأبد في طهارتها
من الفصل ولا تظهر بالجحاف فإن الطهارة بالجحاف إذا وردت في الأرض ^{مثل}
هذه لاسم أرضا غير فادركه الاندخال في بيع الأرض حكم عدم اتصالها بها على
جهة القرار فلا يلحق بها وكذا اللبنة إذا كانت مفروشة إذا تجسست ^{بها} جازية
عليها بعد الجحاف وذهاب أثر الجحاسة كالأرض لما قبلنا في الأجر والحجر ذكره
السائل كلها قاصي خان وذكر في موضع آخر من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل
بأنظر أن كانت الحجر التي تنقل وتحول تشرب الجحاسة كحجر الرمي تطهر
بالحجاف وذهاب الأثر كالأرض وهذا بناء على أن النص الوارد في الأرض

البعوض لان الارض تجذب نجاسة والهواء يحجبها فيقاس عليها ما يوجد فيه
 للعنق الذي هو الاجتذاب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والاجر والجفاف وهذا
 الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشريف الاجتذاب وان كانت الحجر
 ما شربت النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف كاهرة بالمسح
 بالكت الى ان ينقطع النقا طر عدم البعوض المذكور الماء والتراب اذا اخلطا وكان احدا
 نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح
 كما ذكره قاضي خان وهو اختيار الفقيه ابي الليث وكذا اورد عن ابي يوسف ذكره في الخلاصة
 وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين لا يطهر وقيل العبرة للتراب قيل للغالب ابي الهيثم
 والاكثر على انه ايها كان طاهرا فالطين طاهرا انتهى وهو اختيار ابي ضر محمد بن سلام قال
 البرازي وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة لصيرورته شيئا
 آخر وهو توجيه ضعيف اذ يقتضي ان جميع الأطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او
 ذلك ان يكون الطعام طاهرا بصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان
 مفرداتها نجسا ولا يخفى فساده فلله در الفقيه ابي الليث ولله در قاضي خان حيث جعل
 قوله هو الصحيح مشيرا الى ان سائر الاقوال الامحة طاهرا بل هو فاسد لان النتيجة تابعة لآخر
 المقدسين دائما والطين النجس اذا جعل منه الكوزا والقدر او غيرها فطهر يكون ذلك للمعنى
 طاهرا لا لان نجاسة النار وزوالها وهذا الم يمكن اثر النجاسة طاهرا فانية بعد
 الطهر ولو حرقت العذرة او الروث فصار كراما ماد اومات الحمار في الملحمة وكذا
 ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب المختبر لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث ونحو
 في البئر فصار حارة زالت نجاسة وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف فان عند
 المحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماد نجسا لانه اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة
 من وجه فالتحقق بالنجس من كل وجه احتياطا واختار صاحب الهداية في التفتيش
 ابي يوسف واكثر الشائهم اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشرع رتب صفات النجاسة
 على تلك الحقيقة وقد زالت بالكلية فان اللحم خبز العظم واللحم فاذا صار من الحقيقة
 صحت رتب عليه حكم اللحم وكذا الرماد حتى لو اكل اللحم وصل على ذلك الرماد جاز و
 نظيره النطفة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتطهر وكذا الخ
 نصير خلافا لغيره ان استحال العين تتبع زوال الوصف المرتب عليها وعلى
 قول محمد فروع طاهرة صابون صنع من دهن نجس عليه يتفرع ما لو وقع

انسان او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهر التبدل الحقيقة و لكن
 قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو ليس بصحيح الاعلى
 قوله ابى يوسف قال في التجنيس خشبة اصابها بول فاحتوت و وقع رمادها في بئر
 يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار اذا سات في الملح لا يؤكل اللحم وهذا
 كله قول ابى يوسف خلافا لحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البتر بوقوع
 ذلك الرماد وجواز كل اللحم وكذلك الاجر للفصل عن الارض اذا تنجس بيطهر بالفصل
 ثلثا والجفاف كرامة لكن انما يظهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعيد
 ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط لانه ذو سلك يتشرب النجاسة الى
 باطنه فاذا زالت النجاسة بظهوره بالفصل بقي ما في باطنه فيحكم بظهوره بظهوره حتى لو
 قام عليه الصلي جازت صلواته واما ما تشربه فباق في باطنه فاذا وقع في الماء فخللها
 كان في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتنجس وعلى هذا الوجه المصلحة لا تجوز صلواته
 لكونه حاملا للنجاسة وبقاؤه فظهر الفرق بين الآجر وبين رماد العذرة عند محمد
 فان ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عندنا لا يشوبها شيء من اجزاء النجاسة وباطنه كذا
 فلا يتنجس الماء الا لا غيره اذا وقع فيه حمار بالفي الماء فخرج منه رشاش فاستامن ذلك
 الرش ثوب انسان لا يمنع ذلك الرش جواز الصلوة بذلك الرش ان كثر حتى يشبع
 انه اى ذلك الرش بول وكذا الورميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا
 ان ظهر اثرها في تنجس الا فلا هذا هو المختار وبإخذ الفقهاء واليئس سواء كان الماء جارا
 او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صلب شيء للماء انما هو من اجزاء الماء لا
 من اجزاء الشيء الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافا في فتاوى قاضى خان فرق
 بين الجارى وغيره في بول الحمار بعد ما اطلق في رمى العذر فتذكر في بول الحمار في الماء
 الجارى الحكم المذكور وذكر انه اذا ابال في ماء راكدا فاصاب الرش اكثر من قدر الدرهم
 انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن ابى بكر محمد بن الفضل عكس اختيار
 الفقيه في الجار والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين اى الروث
 فشي ذلك الفرس في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا لم يصح الثوب اى من
 الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في بطنه نجاسة
 فلا يضره ولا امر هو الاول لما قلنا والقاعدة للطردة ان اليقين لا يزول بالشك و
 قد سئل ابو نصر الدباس عن غسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل

سهاشي أويصبه من عرقها شي قال لا يضره قليله وان كانت اى وكانت قد ثرغت
في بولها وروها قال اذا جعت وتناثر وذهب عينه لا يضره ايضا وهذا اناس با
اختاره الفقيه ابو الليث وذكر في الذخيرة اذا التقى الحجر المتطلم بالعدرة في الماء الحياء
فارتفعت منه قطرات فاصاب ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي لا
غسله الا ان يظهر فيه اى في الثوب لون النجاسة وقال نصير يعني ابن يحيى يجب عليه
غسله والاعم قولنا يكره ان تقدم آتفا وتقدم ايضا ان قاضى خان ذكر في الرشاشر
التصاعد من رعى العذرة نفسها لا يفسد مطلقا ما لم يظهر اثرها وكذا ذكره في
الخلاصة وعذرها فكيف بالحجر المتلوث ولو صلى احد ومعه شعرا انسان حال كونه
اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه ظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وبه
احسن الفقيه ابو جعفر الهندى و ابو القاسم الصغار وعذرها من الشائخ وروى عن
ابى حنيفة رواية شاذة انه لا تجوز الصلوة به لانه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى و
ليس بصحيح فان شعر البيت اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعرا انسان المكرم نجسا وكذا
العلم وقد تقدم جوة البعير كسرقينه لا اتصالها بمحل النجاسة كالقئ والحجرة بكسر الجيم
وقد تقدم ما يعيد البعير بعد الابتلاع فيأكله ثانيا والسرفق في السرجين بكسر او لمها الزل
كائنا ما كان وهو معروف كذا حكم كاحوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي حرارة كاحوان
كبوله للاستحالة الى ساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدم والسوداء ونحوها من الفضلات
سوى البغم لما تقدم اذا وقع جلدا انسان في الماء ان كان مقدرا للظفر افسد اى نجس ذلك
الماء وان كان دون الظفر لا نجسه والقياس ان نجس مطلقا لان جلدا انسان المنفصل
نجس لان ما بين من الحي فهو كيتة ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الا انهم
استحسنوا فيما دون الظفر للضرورة فان التمرز عن وقوع القليل متعسرا ومتعذر ودون الكثير
ففضلوا بقاء الظفر لانه اقل قد يستقل بنفسه واسمه يشبه الجلد في الانبساط والحجم
فجعلوا معتدرا كثيرا الاستقالة لانه يكونه عضو اقاما ومادونه قليلا لعدم ذلك وفي استثناء
الادى اختلاف الشائخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية
انها طاهرة لانها عظم او عصبها طاهران من سائر اللينات سيما الخنزير من الانسا
المكرم اولى واذا الخنازير بين ابي يوسف ومحمد في حجة صلوة من لعاد منه وكان اكثر
من قدر الدرهم بناء على غير ظاهر الرواية واما على ظاهر الرواية فلا خلاف وهو
وقد تقدم وذكره في فتاوى البقالى قطعه جلد كلب اى غير مدبوع ولا

مدنى الترقى بجراحتة في الرأس اى جل لرقبة فوق الجراحة بعيد ما يصل به اى بذلك الجل اذا
 كان اكثر من قدر الدرهم وحدث او بانضمام نجاسة اخرى وهذا ظاهر وان صلى ومعه
 ستور وجبة ونحوهما مما ليس بسور نجسا تجوز صلوة منطلقا ان جلس بنفسه واذا
 لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة ان يحمله امان كان عليه نجاسة مانعة اذ ذاك فلا
 تجوز صلوته كما لو حمل صبيا لا يستمسك بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة لانه
 حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف السمسك فان المصلى ليس حاملا للنجاسة التي ^{عليه}
 بخلاف جزر الكلب ونحوه مما سوره نجس اذا حمل له للصبي حيث لا تجوز صلوته لان حامل
 النجاسة التي هي لعابه وما اقصل به لا يقال النجاسة التي في محلها غير معتبرة ولا يعطى
 لها حكم النجاسة ولذا اجازت الصلوة مع حمل الصبي والهرق ونحوهما مع ما فيه من
 النجاسات المستقرة في مكانها لا نأقول سائنا ولكن العايب قد انتقل عن محله الذي
 تولد فيه واصطل بالغم الذي له حكم الظاهر بالنظر الى ما يخرج من الباطن فاعتبر
 نجاسة وقد نجس بها لسانه وسائر فيه فكان ما شاهدنا اذا حمل له لانه بمنزلة الهرق
 التنجس بظاهرها بائنا اذا حملها واما اذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية انه نجس العين
 كذلك لانه حاسله وهو نجاسة واساعلى الرواية الصحيحة فينبغي ان تجوز صلوته
 لانه غير حامل للنجاسة كما في الهرق ونحوها على ما سبق واذا لحست الخنزير كف رجل
 او موصفا اخر من بدنه يكره له ان يدعها لتقل ذلك الفعل وهو النجس لان ريقها
 مكروه والتلوث بالمكروه مكروه ولكن اكره ان يأكل او يشرب ما بقى منها ما صابه
 لعابه من الاكل والماء وسائر الاثربة لان رؤسها وسورها مكروه عند الاختيار وذكر في حق
 اخر انها ان لحست عضو انسان ضل قبل ان يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلوة
 والاولى ان يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لاتنافى الجواز والمكروه تنجس
 ازالتة وضل المستحب اولى من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء
 اكثر من قدر الدرهم فاستجمر اى استغنى بثلاثة احمجار وانقاه اى موضع الاستنجاء ولم
 يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه يجوز له يعني من غير كراهة ان كان الغسل
 افضل قال صاحب الذخيرة وبه اى بما قال ابو الليث ناخذ وفي هذه الشارة الى ان الجوز
 يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد تقدم ان المقصود الانتقاء عند تدوين العدد دون
 تقدم ما يقوم مقام الحجر ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحث المعتاد ولم
 تعبه من المخارج اما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او اصابته من خارج كما

الوطوت به بعد الخروج والانفصال فلا يجوز في فيه الحجر ولا بد من غسله اجماعا لان
 الكفاءة بالاجزاء ضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس بتكرار كذا
 الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريم قبل ان ييس موضع الاستنجاء
 هل يتنجس من اليقه الموضع الذي ترم به الرجم ام لا يتنجس اختلف فيه المشايخ بناء على ان
 عين الرجم نجسة ام طاهرة ولكنها تنجس بالمرور على النجاسة قلنا تنقض الوضوء في الرجم
 انها طاهرة وتنجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة لتنقض الحشاء اذا لفرق في النجس بين
 خروجه من اسفل ومن فوق كالقئ وهذا كان الاصح انه اى الموضع الذي ترم به الرجم
 لا يتنجس واختار شمس لائمة الحلواني انه يتنجس وكذا المعرفت الرجم و
 على نجاسة واصابت ثوبا لملا يتنجس عنه والاصح انه لا يتنجس ذكر ان الحمام في ريم
 الهذا يرموت الرجم بالعدوات واصاب الثوب ان وجد رايها نجس وما يصيب
 الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا بناء على
 طهارة بخار النجاسة كما هو الاصح على ما ياتي قريبا ان شاء الله تعالى وذكر في موضع
 آخر ان علي بن عبيد الاستنجاء لكن لان عين الرجم نجسة فنجست ذلك الموضع بل لانها
 خرجت منه الرجم بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه يتنجس
 لكونه متصل الى الداخل ثم يخرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا فيكون حكما يخرج
 الوهم لان ذلك ليس بالغالب لوقوع فلا يجوز ولا يحكم ما لم يتحقق او يغلب على الظن ان ذلك
 خرج مع الرجم ذلك وكذا الحال اذا كان قد لبس سراويله حال كونها مبتلة فخرج منه
 ريم حيث لا يتنجس السراويل على الاصح ويتنجس على غير الاصح كافي موضع الاستنجاء واختار
 الحلواني التنجس كما تقدم واذا ارتفع بخار الكيف اى الحلال او بخار الموطى اى المكان
 الذي تربط فيه الدواب تروث كالاصل فاستجمد ذلك البخار اى جمد في الكوة التي في
 السقف او الجدار او استجمد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه او
 بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة لكن يحتاج على قول
 محمد في رماد النجاسة الى الفرق بين اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية
 عند التحلل والاستحالة وتبطل الحقيقة والاصح وذلك ان الاجزاء المائية اصل في النجاسة
 والترابية تتبع لها فيهابد ليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة ما هو نجس العين
 بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا الم يوجد لليبوسة تأثير في التنجيس في موضع
 ما او ما وجد تأثيرها في الظهور بخلاف الرطوبة والاجزاء النارية بمنزلة الترابية

عند الثلاثة فإنه يفضل من ولوع الكلب وما أصابه لعابه سبعا أحد يهسن
 بالتراب لكن استحبوا عند مالك وجوباً عند الشافعي وأحمد وحديث الصحيحين
 أثناء أحدكم إذا ولع فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أحد من بالتراب وهذا لفظ
 ولنا ما روي المدرك قطي عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في الكلب يلع فإنه
 يغسل ثلاثاً وخمساً أو سبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب عن اسمعيل وهو متروك
 وغيره برويه عن اسمعيل فأغسلوه سبعا تفردوا به بسند صحيح عن عطية موقوفاً على أبي هريرة
 أنه كان إذا ولع الكلب في الأثناء أهرقه ثم غسله ثلاث مرات ورواه عن أبي الكمال
 بسند فيه الحسين بن علي الكرابيسي ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 ولع الكلب في أنف أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم ير فضة الكرابيسي
 الكرابيسي كما أجده حديثاً منكراً غير هذا وقال له أرويه بأساً في الحديث انتهى قلنا
 إن نقول الحكم بالصحة ونسند هذا ما هو في الظاهر ما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم
 بضعفه ظاهر أو ثبت كونه مذهباً في هريرة ذلك قرينة تفيد أن هذا مما أجاده الرواة
 للضعف فيعارض حديث السبع ويقدم عليه في فقد السبع من قرينة أنه كان في الأمر التثنية
 في أموال الكلاب حتى أمر بقتلها فإن التشديد في سؤرها يناسب كونه إذا ذلك
 وقد ثبت نسيم ذلك فإذا عارض قرينة معارض قد علم على أن في عمل أبي هريرة على
 خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية للاستحالة أن يترك القطعي لأرويه ما لم يعلم نسيم
 إذ ظنية خبر الواحد أمّا هي بالنسبة إلى غير روايه أما بالنسبة إلى روايه الذي معهم
 من في الرسول صلى الله عليه وسلم فدلالة قطعية قلزم أنه لا يترك إلا لقطعها بالنسخ
 إذا لا يترك القطعي إلا لقطعي فبطل تجوزهم ترك بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده المختل
 للخطأ قلزم كون حديث السبع منسوخاً بالضرورة وعلى هذا لو كان من الضعف فخره
 غيره من السماع للحكم بفساد سؤرها ولو عصر رجل الغنم فادعى بجله أي خرج منها الدم
 وسال ذلك الدم على العصير والحال أن العصير سبيل وأنه لا يظهر أثر الدم فيه كشخص وهذا
 القول قول أبي حنيفة وأبي يوسف كما في المدرك الجاري ذكره في المحيط وهم منه أنه ولم يكن العصير
 سائلاً إذا ذلك أو ظهر أثر الدم فيه فيكون نجساً ويمكن تطهيره قال في الخلاصة إن وقعت لفات
 في خن خمر فصارت نجساً لا تظهر إذا رمي بالفأرة قبل التخلل وإن لم تفسخ الفأرة لا يأم
 ولو وقعت الفأرة في العصير ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت
 في الخمر هو المختار وكذلك لو ولع الكلب في العصير ثم تخمر ثم شتم

هذا الحديث صحيح في نفسه لا في غيره

تخلل في الخلفيات لعلاء العالم انه لا يطهر انتهى فالحاصل ان العصور اذا نجس ثم صار
خبر انه تخلل لا يطهر وان توخنا الرجل بالماء الشكوك لو بالماء المكروه ثم وجد ماء
خالصا من الشك والكرهه فحينئذ ليس عليه غسل ما صابه ذلك الماء الشكوك ولو لكرهه
لان الشكوك والمكروه طاهران الا انه يستحب ازالة الكرهه كما تقدم فيها اذا لمست الحرة
عضو انسان انه يستحب ان يفسله ما انزق من الدم السائل بالدم فهو نجس وما بقي
في اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس نجس والاصل ان النجس من الدم ما
كان مسفوحا لقوله تعالى او دما مسفوحا فاليس بمسفوح لا يكون حراما فلا يكون نجسا
لان الاصل في الاشياء الحل والهداية الا ما حكم الشرع بحرمته وبنجاسته هكذا ذكره اهل العلم
فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكينة لان سورة الانعام مكينة باجماع الاثلاث آيات
وهي قوله تعالى اتل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية
وسورة البقرة والسائدة مدنيان باجماع وذكر حرمة الدم فيها مطلق عن قيد
المسفوح فلم لا يكون تقييد مسفوحا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعلم
ينسخ الخاص عندنا وفي القينة عن ابي بكر العياضي الدماء كلها نجسة مسفوحة
او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاس الدم الذي ليس فيه
ظاهر وفي الايضاح الدم الباقي في العروق والدم طاهر وعن ابي يوسف يعني في الاكل و
الشراب فيها ايضا صلى الله عليه وسلم شاة غير مسفوحة جاز لان الدم المسفوح ما سال
منه وما بقي لا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها كان يريها في برمتها صرة لحم
العنق وغيره وفيها ايضا الدماء نجس لان الطاهر ما بقي في العروق واستلطن بالدم قلنا
السائل فلا انتهى فالحاصل ان في كون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشائخ والذكية
مشي عليه قاصينان وكثيرا انه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الائمة الثلاثة بل قد
يؤخذ ذلك من عدم نقض الوصوف بالدم غير السائل وان ما ليس بجذ فليس نجس وانه
الاستياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في المحيط صاحبه قال ونايت في بعض الكتب
الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ اي ليس بشئ يعنبر
او نجس ما صابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا فيه
طاهر وكذا الدم المهزول اذا قطع فلا ذي فيه من الدم ليس نجس وكذا مطلق الدم انتهى وقال
في المنتقى ولو صلى وهو حي والحال انه حامل بجذ شهيد وعليه اي على الشهيد دماؤه
تجوز صلوة وذلك لان دم الشهيد طاهر صك ما دام متصلا به ولذا لم يجب غسله

قوله تعالى

عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا
على خلاف القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام معلوم
بكونهم ومدايم الحديث فاذا انفصل جاز الى القياس على سائر الدماء والى تلك الضرورة
وقال صاحب الملتقط في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي ونزل بصبي نجس
جازت صلوتهما وقد قد منا ان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك بنفسه لا حينئذ هو
الحامل للنجاسة لاهي بخلاف ما اذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا تجوز صلوتهما اذا
حملته قد ركن لانهما حينئذ هي الحاملة للنجاسة فان غير المستمسك بمنزلة الحيض فكذا
حملته امتنع بعضه بالنجس اذا اصابه مصارين شاة ميتة بان ازال عنه اللبن والفساد بعلاج
فصلها اي معها جازت صلوته لانهما صارت كالجلد المدبوغ قال قاضيان وكذا
لو اصاب المشانر ودبها وجعل فيها اللبن والسمين وكذا الكرش انتهى ولو صلى ومعه
فارة مسك يعني الناجمة جازت صلوته اذا كانت ناجمة حيوان مدبوغ طهارتها اما
ان كانت من ميتة فان كانت يابسة فذلك لانهما حينئذ مدبوغتان والوطية و
الفساد وان كانت رطبة لا تجوز الصلوة معها لانهما نجست قال قاضيان والمسك
حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانهما
وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وذكرت بعض الاخوان من المغاربة في الزباد فقلت يقال انه عرق حيوان محرّم الاكل
فقال ما يحمله الطبع الى صلاحه كالظبية يخرج عن النجاسة كالمسك انتهى امرأة
صلت ومعه صبي ميت فلان كان لم يستهل عند ولادته اى لم يصوت والكراد
ان لم تعلم حيوته عند الولادة فصلاؤها فاسدة سواء غسل اوله يغسل لانه نجس
على كل حال ولذا لا يصلى عليه وذلك لكونه نفسا من وجه وجزأ من وجه فعمل
بالشبه الاول في حق الغسل وبالتالي في الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه
وعليه اخذ بالاحتياط في الموضعين وكذلك تكون صلوتهما فاسدة ايضا ان
استهل بان علمت حيوته بصوت او حركة ولكن لم يغسل لانه نجس فان الصحيح
ان الانسان نجس بالموت كسائر الحيوان الا ان المسلم اذا غسل يحكم بطهارته
كرامته بخلاف سائر الميقات واما ان كان الصبي قد استهل وغسل فصلوتهما
حينئذ تامة الحكم بطهارته ذكره في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا اما ان
حمل الصبي كافرا ميتا فلا تجوز صلوته سواء كان قبل الغسل او بعده لانه لا يطهر

في الشهيد ما دام
متساربه طاهرا
اذا انفصل عنه نجس
نجس سائر الدماء

مسك حلال على كل
حال يؤكل في الطعام
ويجعل في الادوية

بالفصل كسائر الليسات وذكر في نوادر أبي الوفاء قال يعقوب يعني أبا يوسف لوصلي
 في جلد خنزير مذبوح جاز وقد أساء بناء على أنه يظهر بالباغ عنده في غير ظاهر
 الرواية وقد تقدم وقال أبو حنيفة رحم ومحمد رحم لا يجوز صلوة فيه ولا يظهر بالباغ ^{قد}
 من أن هذا هو ظاهر الرواية عن أبي يوسف أيضا لوصلي ومعه بيضة قد صار بها
 بالمال المهملة أي صفارها لا يجوز صلوة لأن النجاسة ما دامت في معدنها لا يعطي
 لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا يجوز صلوة لأنه نجاسة في غير
 معدنها فتعتبر رجل صلى في ثوب محشو فلما أخرج حشوه وجد فيه قارورة ميتة
 يابسة فلحكم أنه إن كان في ذلك الثوب ثقب أو خرق يعيد صلوة ثلثة أيام و
 ليألهما هذا عند أبي حنيفة ولما عندهما فإنه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق متى ماتت
 في الثوب كما في البرء والآي وإن لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق أو كان ولكنها في
 موضع آخر ليس بين يديها وبينه منعذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب من الصلوات
 اتفاقا لظهور أنها فيه من قبل أن يخطا الموضع الذي هي فيه ومن لم يجد ما يزيل به
 النجاسة أو ما يقللها من مائه مزيل طاهر صلى معها لأن التكليف بقدر الوسع ولم
 يعيد وهذا بخلاف ما إذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يتيمم به حيث لا يصلح عند أبي حنيفة
 رحم وعند ما يصلح تشبها بالمصلين ثم يعيد إذا وجد ما يظهر به لأن الصلوات تنقض
 مع النجاسة الحكمة أصلا لغلظتها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر
 يعني بهذه المسئلة المذكورة أن الرجل إذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر
 قيد به باعتبار الغالب والأفلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء أو مائه
 مزيل أو كان معه ماء وهو يخاف العطش حالا أو مالا على نفسه أو من تلزمه
 مؤنته فإنه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة ويجوز أن يصلي بها وإن كانت النجاسة
 في حالة المذكورة بالثوب وليس له ما يستبرئ به عودته غيره فإنه ينظر إن كان أقل
 من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم أن شاء صلى به و
 أن شاء صلى عريانا لأنه متروك لدين مخطورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة
 فيختار أحدهما وإن كان ربعه طاهرا أو ثلثه أو أربعة نجسا تجز الصلوة عريانا لأن
 الربع يقوم مقام الكل كما في حلق رأس الحرم بل يصلي به بالاختلاف وعند محمد وزفر
 والثلثة يصلي به في الوجهين ولا يجوز له أن يصلي عريانا ولو كان جميع الثوب نجسا
 لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب في الصلوة عريانا تركه

فروض وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو الافضل
من الصلوة قاعدا بايماء وكذا ان النجاسة وكشف العورة قد استويا في حكم للمنع حالة
الاختيار واستويا في المقدار اذ قليل كل منهما عقودون كثيره فيستويان في حكم الصلوة
وترك القيام ونحوه ترك الخلف وهو القعود والايماء والفوات المختلف كلا فوات
وان كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من حمل النجاسة كما ان في الجانب الاخر
قصور الجملها مع احرار فضيلة الاصل فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا
لان فرض السترة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار
من طرق محمد ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كتوب طاهر ولا
ربعه لو كان طاهرا لا تجوز الصلوة الا فيه فكذلك هنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في فساد
الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار قلنا خطاب السترة للصلوة ساقط للنجاسة
ايضا فصار العراء كالستر واذا كان اربع طاهر اتوجه الخطاب بقدره وسقط بقدر
النجس فرجنا الوجوب احتياطا وقل محمد احسن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وفيه نظرا في قوله ان قوله محمد احسن اذ عورض بسقوط خطاب السترة وتقريره
ان المعلوم انما هو توجه خطاب السترة للصلوة بالطاهر حالة القدرة على الطهر
فاذا لم تكن فالعلوم حينئذ انتفاء خطاب السترة للصلوة بالطاهر ولا يقد على اثبات
تعلقه بالنجس حينئذ لا ينقل خطاب مخصوص فيه ولا تنقل فيبقى على النفي الاصل
لان نفي الدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي واما اذا كان اربع طاهرا فلا نه
كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به انتهى وهذا انما يتم
ان لو كان الدليل الموجب للستر في الصلوة دليلا مقيدا بالستر الطاهر وليس كذلك
بل الذي استد لوايه على وجوب السترة وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق
عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة السائر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك
فطهر وعدم القدرة على العمل بنص اوجب حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص
آخر مطلق فالتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر العجز اللهم ان يقال في
الفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الطاهر ليس بزين بل هو مشين
فيثبت ان الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيد بالستر الطاهر بطريق
الاشارة وان صلى عريانا لهدم الثوب او لنجاسة فانه يصلي قاعدا يومى بالركوع
والسجود ايماء براسه ويجعل سجوده لخفض من ركوعه كما في الرض العاجز

عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وآبن عمر أنهما قال لا العارى يصلي
 قاعدا بالأيام وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن النضر بن أنس صاحب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر
 عراة فصلوا قعودا بالأيام قال سبط ابن الجوزي رواه الخلال في المجتبى يصلي العراة
 وحدا ناستباعدن فان صلوا انجاعتهم يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قيا ساعلى قعود المريض اذا
 امكنه وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضم يديه على عودته
 الغليظة اى على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولها زيادة السترة بها على
 كيفية القعود في الصلوة وهي المذكورة في شرويه الحديث وغيره سواء صلى قاعدا
 او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح خلافا لما قال
 القعود والأيام انما هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه
 لا اعتبار بستره الظلمة وان صلى العارى قائما اجزاه سواء دكم وسجد او اومأ
 بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز لان في كل فعل منزلة وخللا من وجهه
 فيختبر الاول وهو الايماء قاعدا افضل لان السترة وجب لمحق الصلوة و
 حق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا للصلوة فكان الاول اقوى ولا تترك
 الا اذا كان الخلف وهو الايماء وترك السترة لا الى خلف فكان ما له خلف اولى بالترك
 مما ليس له خلف عند التعارض ولو قام على شئ نجس وصلى لا يجوز لان طهارة
 المكان شرط فاذا قامت لا يجوز الصلوة لفقد الشرط والركن اذا كان النجس قد امانا
 ولو صلى على شئ مبطن في باطنه قدرى بطنه نجاسة مانعة ينظر ان كان
 ذلك البطن محيطا اى مضربا لا يجوز صلاته اذا كانت النجاسة تحت موضع
 قيامه لان البطن النجس نزع من الطهارة في حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة
 في الطهارة وهو قائم عليها وان لم يكن ذلك البطن محيطا بجزء صلاته لانه
 في حكم ثوبين بسط الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة ما لو بسط الثوب
 الطاهر على ارض نجسة وحينئذ يشترط ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها ما هو النجاسة
 ولا رجبها كما في البسط على الارض النجسة قيل هذا كله قول محمد وعن ابي يوسف انه لا يجوز وقيل جواب
 محمد فيما لم يكن مضربا وجواب ابي يوسف في المضرب فلا خلاف حينئذ كما ذكرنا ولو سجد
 على شئ نجس نجاسة مانعة تفسد صلاته سواء ادا سجده على شئ طاهر او لم

بيان ان العارى يصلي
 العارى قاعدا كيفية
 يقعد النضر

يعند عنده إلى حنيفة ومحمد لا تزدادى ركناً مع النجاسة ففسدت الصلوة
فساداً بآثارها كما لو أده مع كشف العورة أو نجاسة الثوب أو البدن حيث تفسد
أجماعاً وقال أبو يوسف لم إن أعاد سجوده حين علم أنه سجد على النجس على شيء
ظاهر لا تفسد صلاته لأن سجوده على النجاسة كعدمه فإذا سجد على الطاهر صار
كأنه إنما سجد الآن وهذا بناء على أن بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلوة
عنده وعندهما تفسد الصلوة لفساد جزئها ولو لم يكن لا يتجزئ وإن كان موضع

قد ميره وركبته طاهر أو موضع جهته وانقر بنجاسة فقد روى عن أبي حنيفة
أنه قال يسجد على أنفه لأن الإقصار على الأنف من غير عذر بالجبهة في السجود
جائز عنده ويجوز صلوة لأن موضع الأنف أقل من الدبر خلافهما فإن عندهما
الإقصار على الأنف في السجود بلا عذر في الجبهة لا يجوز وفي رواية من أبي حنيفة
رحمه الله أيضاً أنه لا يجوز لأن السجود لم يقع إلا على النجاسة فلا يجوز أن كانت
أقل من قد والدبر وهذا لم يأت أصح لأن عقوقه والدبر إنما يعتبر بهما إذا
تأدى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة ما لا يلتزم فلا لأن السجود على النجاسة
كلا سجوداً وإن كان غير مفسد فالحاصل أن موضع الأنف ما كان أقل من قد والدبر
فنجاسة لا تفسد الصلوة إذا اتصل الأنف به إلا أن الإقصار على الأذن إنما يجوز
عنده إذا كان سجوداً ووقع العضو المسجود به على النجاسة لا يكون سجوداً وإنما يكون
سجوداً ووقع على الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجبهة أقل من قد والدبر
حيث يجوز بالاتفاق أو كان موضعها كله نجساً وموضع الأنف طاهر حيث يجوز عنده
لأنها وإن كان موضع أنفه نجساً وسائر المواضع أي باقي المواضع طاهرة أجاز فعله و
صلاته بخلافه لأن الإقصار على الجبهة في السجود جائز بالاتفاق فكانه اقتصر
بأنه يسجد على الأنف وموضع الأنف أقل من قد والدبر فلم يضر أن يسجد به وذكره
الأئمة السرخسي أنه إن كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته لأن

موضع اليدين والركبتين في السجود ليس يفرض بل هو سنة عندنا ولا يشترط طهارة
موضعها وإن كان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون هذا يعني
رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية شاذة قال الشيخ كمال
الدين ابن أبي عمير وليعلم أن عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين لليدين لم يثبت لفقهاء
الشيعة وعليه يوجب وضع الركبتين في السجود قال وفي التحسيس أنه لم يضع ركبته

فصل في النجاسة
على النجس تفسد السجدة
وغيرها من الصلوات
عندهما تفسد الصلوة

عند السجود لا يجوز إلا أن نركع بالركعة الأولى وفي التخصيص لم يضع ركعتيه عند السجود لا يجوز إلا أن
 نركع السجود على سبعة أعضاء هذا اختيار الفقهاء في الليث وقوى مشايخنا على أنه يجوز لا أن يكون
 موضع الركبتين نجسا جاز قال بعض أصحاب التخصيص الفقهاء أبو الليث بن كره في الرواية أنه إذا كان
 موضع الركبتين نجسا يجوز انتهى نقل الشيخ كمال الدين قال المصنف والصحيح أن يقال إن كان يعني
 الجس في موضع ركعتيه لا يجوز صلوة وسكت عما إذا كان في موضع يديه وفي فتاوى قاضينا
 وإذا كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم فإنها تجمع وتتم الصلاة وكذا لو كانت
 النجاسة في موضع السجود وفي موضع الركبتين وفي موضع اليدين ولا يجعل كأن لم يضع
 العنق انتهى فعلم أنه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في النجاسة
 المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالنجاسة بمؤخرة
 حياها وإن كان وضع ذلك العضو بفرض وإن كان موضع أحد قدميه نجسا
 لا يجوز صلاته إذا كان قد وضعها أما إذا لم يضعها فإنه يجوز صلاته لأن الفرض وضع
 أحد القدمين في السجود أو في القيام حتى لو رفع أحدهما لم تجز صلاته ولكن مع
 الكراهة وإن كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير أكثر من قدر الدرهم
 وقد تقدم نقل قاضينا وهو ظاهر كما يمنع الجس إذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق أقل
 من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا إذا كان الثوب ملبوسا وهو لا لو كان مفروشا
 تحت قدميه فإن كان مفروشا كذلك ولا فلا لأن الطاق الأسفل حينئذ غير معتبر لما لا
 بقي ما في الطاق الأعلى وهو أقل من الدرهم وإن افتتح الصلاة في مكان طاهر ثم نقل قدميه
 فجعلهما على شيء نجس وقام أي مكث عليه إن لم يمكث مقدار ما يؤدي ركنا أي مقدار
 أداء ركن جازت صلوة اتفاقا ولم تفسد لأن المكث اليسير على الجس الكثير معفو كالنكث
 الكثير مع الجس اليسير والآية وإن لم يكن لم يمكث بركن مقدار ما يؤدي ركنا
 لأن في النفي إثبات فلا أي فلا يجوز صلوة وهذا عند أبي يوسف وقال محمد بن
 الحوز ما لم يؤدي ركنا على ذلك الحال لأنه لم يؤدي جزءا من الصلاة مع المانع فلا تفسد
 وأبي يوسف أن المعفو هو المقدار القليل من الزمان والذي يمكن فيه أداء الركن
 كثير فلا يعني سواء أدى الركن أو لم يؤدي وكذا أن رفع تعليمه وعليهما قد رمان أن أدى
 معهما ركنا فسدت صلاته اتفاقا وإن لم يؤدي معهما ركنا فإن لم يمكث مقدار ما
 يؤدي ركن لا تفسد اتفاقا وإن مكث قد رما يؤدي ركن تفسد عند أبي يوسف وإن
 لم يؤدي خلافا لمحمد بن المختار قول أبي يوسف في الجميع لأنه أحوط وقال في فتاواه

فإن الفضل وضعه
 لأن الفضل في السجود
 القدمين في السجود
 وفي القيام حتى يرفع
 يدهما جازت صلاته
 وإن كان مع الكراهة

أهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس أي من غير ان
 يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة
 يابسة بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ما عدا امكان التلوث طهارته و
 مكانه ما يقتضيه في أداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعي فان عنده لا يجوز
 صلاته في الحالة لان ثيابه مما يتحرك بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على
 فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم بلاد دليل في اختلافه المذكورة
 قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة والابرة
 وهو على ظاهرهما قائم يصلي بنفسه صلاته لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا
 الحجر وبمثله ايضا أي مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة بمشبهة
 فقبلها وصلى على الوجه الطاهر فانه ان كان خلط الخشب بحيث تقبل القطم أي يمكن
 ان يشر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر يجوز الصلوة عليها
 حيثئذ والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا
 اصابته الارض بنجاسة سواء كانت رطبة او يابسة ففرشها بطين او حصا فصلص
 عليه جاز صلاته لانه حائل صلب كاللحم ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش
 على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت رطبة لا يجوز الصلوة
 عليه وان كانت يابسة فحكمه حيثئذ حكم التراب ولو فرشها بالتراب ولم يضره فوقها
 فانه ان كان التراب قليلا أي رقيقا بحيث لو شمر يهد المصلي عليه راحة النجاسة
 لا يجوز الصلوة عليه والا أي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا حجه كشفه بحيث لا يحد
 للمصلي عليه راحة النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة يابسة
 فان كان رقيقا يشف ماتحته او توجد منه راحة النجاسة على قدر ان لها راحة
 لا يجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بل ان كان
 غليظا بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان كالنهالي فهو بمنزلة اللبنة الغليظ
 ولو كان على اللبنة بكسر اللام وسكون الموحدة نجاسة فقلب الصلوة الوجه الذي فيه
 النجاسة الى اسفل وصلى على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلاته
 هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لان بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف
 لا يجوز صلاته وان كان اللبنة او الثوب غليظين وبها أخذ بعض المشايخ ومنهم من
 ائتمر المحلواني فانه قال لا يجوز الا ان يشنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس يصير

بمنزلة ثوبين وهذا المذكور في البدن وكذا في الثوب كله مذهب محمد رحم وهو
 مذ كور في المحيط وهو ينفذ ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحم ثابت في الثوب ذي
 الطاقين وان كان معصيا فان الثوب والبدن الخليطين بمنزلة ثوبين طاقين متصلين
 وحيثئذ فالمختار ههنا ايضا قول ابي يوسف رحم كما في المضرب ولو بيط المصل الى الجملة
 على شيء نجس رطب او جلس على رطل نجس رطبة او لف الثوب اليابس الطاهر
 في ثوب نجس رطب فاذكر رطوبة النجاسة في ثوبه في صورتين الاخرتين وآثرت
 في مصلاؤه في الصورة الاولى ينظر ان كان تأثير الرطوبة بحال الوضوء الثوب والمصل
 بتقاطر منه شيء ينجس الثوب والمصل والآي وان لم يكن التأثير بهذا الشكل فلا ينجس
 وقد قد منافي فصل الآسار في مثله من هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا من
 النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ما
 حققناه ثم وقال شمس الائمة عبيد العزيز بن احمد الحلواني والنون وبالمهرقة نسبة الى
 الخلافة كذا في القاموس لو كان تأثير الرطوبة بحال الوضوء الانسان يدك عليه يتبلين
 بصيرة الثوب والمصل نجسا والافلا وهذا الذي قاله شمس الائمة قريب في العيون
 القول الاول لان اذا كان بحيث لو عصره يقطر يتبل اليد عند الوضع عليه والافلا
 فروع شتى من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف في التجنيس غسل ثوبا
 ثم قطر منه على شيء ان عصره في الثالثة حتى صار لو عصره لا يسيل منه شيء فاليد
 طاهرة والبسل طاهر وان كان بحال يسيل فنجسة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في
 هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بعض الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب
 النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم اشتراط الصب والجريان حتى لو غسل كل
 منهما في ثلث اجانات طاهرات او ثلاثا في اجانة يطهر وقال ابو يوسف في ذلك في
 الثوب خاصة اما العضو النجس فانه اذا غمس في ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر
 لم يفضل في ما جارا ويصب عليه لان القياس ياتي حصول الطهارة لها بالغسل في
 الاولى لكن سقط في الثياب للضرورة وبقي في العضو لعدمها قال الشيخ
 كمال الدين وهذا يقتضي انه لو كان التجنيس من الثوب قد رددهم ففرض
 لا يجيزه ابو يوسف في الاجانة انتهى وفيه نظر لان الضرورة ماسة لا قامت
 الواجب بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زال الدم من مكانه
 بزوالها اختلف فيه وعن ذهب اليه الماتريشا حتى لو غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا يمنع

ما لم يغش وقال السرخسي الأصم ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين وهو
 احسن لما علم ان سقوط التجسس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول
 مطهرا للتضاد بين الوصفين فيقتضى نجاسة الدم فما ازاد الثوب بهذا الاثر اذ يصير
 جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب
 يعني الهداية اشارة الى ما احتذاه حيث قال وبكل مائت طاهر حيث اخرج المائت
 الفيس انتهى تجسس طرف من الثوب فتسليمه فغسل طرفه منه تجزأ وبلا فطره لان غسل
 بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقم الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول
 محلها فلا يقتضى بالنجاسة بالشك كذا اوردوا لا سيما في في شرح الجامع الكبير قال
 ولو سمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول ويقسمه على مسئلة في السير
 الكبير اذ افتحنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المائت بيقين فلو قتل البعض
 او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام الحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو
 صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرفه فترجيب اعاد ما صلى انتهى و
 في الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل كله قال الشيخ كمال الدين
 وهو الاحتياط وذلك لتعليل مشكل عندي فان غسل طرفه يوجب الشك في
 طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة بعد يتيقن
 قيام النجاسة وشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون
 الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الذي يوجب البتة
 الشك في طهر الباقي وابطاح دم الباقي ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه
 ارتفاع اليقين عن تجسسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة
 معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق لكلمة هم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت
 شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيها اذا ثبت حكم
 المحل معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء
 كما اذا شك في الحدث بعد يتيقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالملاقاة
 والعناق بخلاف مثل مسئلة الثوب والذمي فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا
 لمحل معلوم بل ثبتت لمحل مجهول مع ان ضدها وهي الطهارة وعمل القتل كان ثابتا
 بيقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين

ووقع الشك في بقاء ذلك الجحول وعدمه لا يتم العمل بما كان ثابتا بيقين لان اليقين
 لا يزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل
 بامر خارج عنه وشك طار على اليقين اى بمعارضته دليل مع دليل آخر فالاول لا
 يزول اليقين والثاني يخرج عن كونه يقينا ببيان ذلك ان الشك انما يشأ عن عدم
 الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومكانا حتى لو اختلف ما بينهما
 يكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلف محلهما فلا
 تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر والبقاء فيه
 فاذا ثبت حكم يقين المحل معلوم فالشك في ثبوت ضد ذلك الحكم لذات المحل انما
 يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول
 والاخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين
 لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ
 من دليل معارض لدليل الاول مساو له بل يكون نشئا ان كان الاول دليل الوجود
 دون البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما ان ثبت حكم يقين المحل
 مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساو له يثبت ضد ذلك
 الحكم لان المحل لما يمكن معلوما لم يتعين كون الدليل الآخر ناسخا بل احتمل ان يثبت
 ضد الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا
 احتملا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم الاول في المحل الجحول وعدمه
 وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول بمعارضته ليس
 بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع اليقين آخر غير
 اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الرباني محمد بن الحسن رحمه الله في تلك
 المسئلة في السير الكبير عن غير تحقيق خصوصا وهي في القتل الذي هو عظيم الخطر
 يدرك بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالتحجر على الخطئة حال الدوس
 فذهب بعض الخطئة فالباقي طاهر وكذا الذاهب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة
 بئر بالوعة جعلت بئر ماء ان حفرت قد رما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها والاجر بها
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي ان يقيد بما اذا زاد وفي عمقها
 في الصورة الاولى وبما اذا اظهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والبعدين
 بئر بالوعة وبئر الماء ينبغي ان يكون خمسة اذرع في واية الى سليمان ومسبعة

فصل في ان
 الشك قسمان

في رواية أبي حفص وقال الحلواني المعتبر الطعم او اللون او الريح وان لم يتغير جاز ولا لا
ولو كان عشرة اذرع وهو الخنثار توضع على الواح مشرعة بعد مشي من برجله
قد لا يحكم بنجاسته بجله ما لم يعلم انه وضع بجله على موضع الضرورة ومثله
المشي ماء الحمام لا ينس ما لم يعلم انه غسله نجس جلد الحية بمنع الصلوة اذا زاد
على الدرع وان ركبت لا تكمل الدباغة لتقام الذكاة مقام الدباغة والاصح
ان قميعها طاهر اذا وجد الشعير في بعر الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي
يوجد في خفي البقرة لا صلابه فيه قال الفقهاء هذا التعليل يفيد انه اذا وجد في
الروث فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا وفي القنيس مشي في الطين او اصابه
ولم يغسله وصلى بجزءه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانها السامع ولم يوجد وقت الخلاصة
طين بخار ري طاهر لا يمنع جواز الصلوة وان كان للشوب مملو منه وان كان محتلا
بالعدرات قال شمس الاثمة الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب القنية مشي في السوق
فتقبل بجله مما يش في السوق فصلى لم يجوز ذلك لان النجاسة خالصة في سواقفها ثم ذكر
ابي نصر الدبوسي طين الشراع ومواطي الكلاب فيه طاهر وكذا الطين السرفق
وردة طريق فيه نجاسات طاهر الا اذا رأى عين النجاسة قال بعض صاحب القنية
وهو صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا ثم ذكر
وقم بول في ماء قبل به الطين او قم روث في طين تعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة
لم يجوز وان غلبت الطين فطاهر قال نعم به جواب ابي منصور وكان الاحتراز عن
هذا الرواية بقوله الغالب في سواقفها النجاسة وان حسن عند المصنف دون المعاند
انتهى فاذا اكملت ما ذكره فينبغي ان يحل قول ابي النصر الدبوسي على الضرورة فيها اذا
اصابه من غير قصد مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك توفيقا
بين كلامي صاحب القنية حيث ايد قول ابي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية
الى آخره والقول الاخر بقوله وهو حسن الى آخره ولان العلوم من قواعد اثبت القهليل في
مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة آكل الفلوات وغيرها فارة ماتت في دهن ان
كان جامدا قدور ما حولها ويؤكل ما سواه وان كان ذائبا تنجس كله والد من النجس
يجوز ان يستصحب به في غير المساجد ويؤخذ به الجليل وقد مت صفة تهيده قال
بعض المشائخ تكرر الصلوة في شياخ الفسقة لانهم لا يقفون الخمر وقال صاحب
الهداية في القنيس الاصح انها لا تذكره لان لم يكره من شياخ اهل الذمة الا السراويل مع

جلد الحية نجس
اذا زاد على قدر الدرع
وان ركبت والا يصح
فيها طاهر

فان النجس جاز
ان يشبهه في
غير المساجد

استحالة لهم الخمر فهذا أولى ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يشبه أهل الفارس لا ينز
 بلغنا أنهم يستعملون فيه البول وينعون ان يزيد في بريقه الكل في شرح الهداية لا ينز
 الطاهر وذكر في القنية عن صلوة الأثر عن الحسن البصري زعفران ذر في الماء للصبيغ
 يقال فيه صبي يصيغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول أصحابنا انتهى و
 تقدم ما ينو فقر في أوائل فصل الآثار وان ينبغي ان يغسل حتى يصفو الماء فعلى هذا لو
 كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وفي القنية الكي تحت
 المدبوغ بد من الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الأثر وفيها الجلود التي تدبغ في
 بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تنقى النجاسات في دبرها ويلقونها على الأرض النجسة ولا
 يغسلونها بعد تمام الدبغ في طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وقلاو الكتب
 والشط والقرباب والدلا منها طبيا وبأسا انتهى اللهم وقع في مرقع نجاسة حال
 الغليان يغلى ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير طالة الغليان يغسل ثلاثا
 كذا في التمهيدية والمرقة لا خير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خمرافا فانها اذا صب فيها
 خل حتى صارت كالخل حاصنة ظهرت وفي النجس طينعت الحنطة في الخمر قال ابو يوسف
 دم تطهر ثلاثا بالماء وتغف كل مرة وكذا الخمر وقال ابو حنيفة دم اذا طينعت في الخمر
 لا تقهر ايدأ وبريقى والكل عند حميد لا يطهر ايدأ ولو اقيت دجاجة حال الغليان في
 الماء قبل ان يشق بطنها لتنفث أو كرش قبل الغسل لا يطهر ايدأ لكن على قول أبي يوسف
 دم يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم قال الشيخ كمال الدين بن الطاهر قلت و
 الله سبحانه اعلم هو معلل بتشر بها النجاسة المتحللة في اللحم بواسطة الغليان وعلى
 هذا اشهر ان اللحم السميط بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء
 الى حد الغليان ويمكن فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول في باطن اللحم
 وكل من الأمرين غير متحقق في السميط الواقع حيث لا يصل الماء الى حد الغليان لا يطهر
 فيه الا مقدار ما تصل الحرارة الى سطح الجلد فتقتل مسام السطح عن التقرب الى اللحم
 ينعم وجوده من انقلاع الشعر فالأولى في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا تنجس
 سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يحترسون فيه عن النجس قد قال شرف الأئمة بهذا
 في الديباج والكرش والسميط مثلها انتهى حسب فيه ماء وزيت استخرج منه و
 جعل في اناء ثم احدث من آخر وجعل في هذا الاناء ايضا ثم وجد فيه فارة ان
 غابت عنه فالنجاسة لا اناء خاصة وان لم تغب ولم يعلم من اى الحيين فهي

في الخمر
 في الخمر
 في الخمر

للاخير هذا الذي لم يقع تحريمه على شيء وان وقع عمل به وهذا اذا كانا واحد
 فان كانا الاثنين كل واحد منهما ينكر كونهما من جهة فكلما طاهر لانه في الاول
 ان احد جيبه نجس وفي الثانية لم يتيقن واحد منهما نجاسته جبه وقد كان طاهرا
 يتيقن تلطم صرع شاة بسر قينها فجلها بيد رطبة ففي نجاسته اللان روايتان وفي
 القنينة حيوان البحر طاهروا لم يؤكل كل حتى خاف من البحر ولو كان ميتة قال اختلف الناس
 وهم اهل زماننا في الدهن الزكلا في الذي يجلب من البحر البلغارى ولكن ما ذكره في
 التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلا في نص على طهارته وفيها عن الحسن في بكرة
 وقعت في ورق حطة فطبخت لم تؤكل وقال ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها وكذلك
 واللبان انتهى صلى على طرف ثوب وبساط ونحوه وطرفة الآخر نجس جازت سواء
 تحرك احد الطرفين بحركة الاخر او لا هو الصحيح لان مكان صلوة طاهر وليس
 هو حاملا للنجاسة بخلافها اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو لا بشه او حاملا
 فالنقى ذلك الطرف على الارض فصله فان كان تحرك بحركة لا يجوز ولا يجوز لان
 بتلك الحركة ينسب الحمل النجاسة بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي
 سرجهما او ركباها نجاسة مانعة فحاجة على ان لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا
 جوزه لان الاركان تترك عليها وهي اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي
 رجليه خفاء او جوبه او فعلا لا يجوز لان يجتمعها ويقوم عليها وكذا الموضوعة
 النجاسة بكم وسجد عليه لانه تابع اما بعد التزعم فقد زالت التبعية ولو كان اسفل
 فعليه نجس نجسا وصلى بها لا يجوز وان تزعمها وقام على ظهرها جاز وجد
 ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة مانعة صلى في الديباج لغوات الشرط بالنجس وانه
 اما الشرط الثالث فهو ستر العورة وهي تطلق في اللغة على الحلل والنقص
 وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه وفي المشرع على ما يفترض ستره في الصلوة
 والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى حذوا زينتكم عند كل سجدة
 فان المراد من الزينة المحل الذي يحصل به الزينة وهي الثياب المراد من السجد الصلوة
 التي عليها السجد فالاول ذكر المحال واداة المحل والثاني عكسه كذا قالوا واعلموا عليه
 بانها تزل في الطواف والست فيه واجب فان اقتضت الفرضية ينبغي ان يقتضيهما
 ايضا في الطواف والا فينبغي ان يكون الست في الصلوة ايضا واجبا لافضا والحق
 ان الفرضية تعينت بالاجماع لذل يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله

ولو كان احد طاهر
 جاز ان يكون
 وان لم يكن

ولو كان اسفل فعليه
 لو كان اسفل
 نجس نجسا
 بما وقام على ظهرها
 يجوز

فلو قام على النجاسة
 ولو قام على النجاسة
 وفي رجليه خفاء او
 جوبه او فعلا لا
 يجوز لان يجتمعها
 ويقوم عليها

غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسمعيل فخالف
وخلافه بعد تقرير الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين وخلافه لا يترجم كونه
مسند الاجماع لان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب وكذا الحديث عن
عائشة ترفعها لا يقبل الله صلوة حائض الا نجما رر وله ابوداود والترمذي وحسنه
والحاكم وصححه وابن خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض حقيقة
لا صلوة لها اصلا العورة من الرجل ما تحت السرة منه الى الركبة وعلم هذا ان
السرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلما قال الركبة عورة ايضا
قطعا الاحتمال وفيه خلاف الشافعي واحمد في رواية ان الركبة ليست بعورة
الحديث ابى ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فرق الركبتين وما
اسفل من السرة من العورة وما رواه الدارقطني ولنا حديث علي بن ابي طالب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والبيع في الركبة فيقدم المحرم
وكذا ما روى الدارقطني في حديث طويل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ما تحت السرة الى الركبة من العورة
فان فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظمي الفخذ والساق وقد احتمل دخولها
وعدمه والاحتياط في الدخول فتدخل وعن احمد في رواية السواتان فقط
عورة وكذا عن مالك وعند ان السرة والركبة داخلتان وعندنا غير داخلتين
كقول الشافعي ذكره العيني في شرح البخاري لكن العورة المذكورة انما هي عورة
من غيره لا من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن شعاع عن ابى حنيفة
وابى يوسف رحمهما اي تصريحاً بالقول لا اخذاً بطريق الاستدلال من مسئلة اخرى
بل روى عنهما انهما قالوا اذا كان اي المصلي محمول الجيب فنظر على المصلي نفسه
الى عورته اي عورة نفسه لا تفسد صلوته وهذا هو الذي مشى عليه فاضيهان
في الفتاوى وبعض المشائخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطاً وهي واثية هشام
عن محمد بن حنفى قالوا اي ذلك البعض ان كان المصلي محمول الجيب كثيف اللحية
بمحيط تستوعب لحيته جيبه بالستر فيجوز صلوته وان كان خفيف اللحية لا تغني
جيبه حتى لو فرض انه نظر في جيبه ورأى عورته فصلاؤه فاسدة وبه يقول هذا
البعض يغني بعض المشائخ قال في الخلاصة فان صلى في قميص واحد محمول الجيب
ان كان بحال يقع بصره على عورته حال الركوع لا تجوز صلاؤه وكذا لو كان بحال يقع

يقع بصر غيره عليه من غير تكلف كذلك ذكره هشام عن محمد بن وهب عن أبي حنيفة بن واثق
 بن يوسف ان عورة المرأة ليست بعورة في حقها فلا تقصد صلوته انتهى وهذا الترتيب
 يفيد اختياره لما قد مر والدليل يساعد وهو ان الستر وجب شرط الصلوة ذاتها
 لا خوف رؤية العورة فيها واذا كان مجال النظر لرأى من غير تكلف لم يوجد الشرط
 وهو الستر وكذا وصل الى الانسان عرياناً في بيت في ليلة مظلمة ولم يثوب طاهر وهو قلدر على
 اللبس لا يجوز صلوته بالاجماع ولو كان وجوب الستر خوفاً رؤية العورة في الصلوة
 لم يجز الصلوة في هذه الصورة ونحوها فعلم انه وجب الصلوة نفسها تعظيماً للمناسبة
 فيها المقام بين يدي رسوله صلى الله عليه وسلم وذلك لان الآية المتقدم ذكرها مطلقة فتعم جميع
 الصلوات في اى مكان لو زمان كانت لكن قد يقال بان الآية ظنية الدلالة والذ
 كان الستر للثابت بها في الطواف واجبا لا فرضاً كما تقدم وانما فرض في الصلوة
 بالاجماع والاجماع فيها اذا كان المصل هو الذي بحيث لو نظر بالالتكلف لرأى عورة
 نفسه المروى عن أبي حنيفة بن واثق بن يوسف رحمه الله فالتدبير ينبغي ان يكون الحكم في الصورة
 المذكورة الكراهة دون الفساد للترك الواجب دون الفرض وقول أبي حنيفة رحمه
 الله بن يوسف رحمه الله في الرواية المذكورة لا تقصد صلوته لا ينافي الى كراهته فكان
 هذا هو المختار والله اعلم وبدن المرأة الحرة كلها عورة لما اخرج الزمردى في
 الرضاع عن ابن مسعود عن علي بن السلام انه قال المرأة عورة فاذا خرجت
 استترتها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد على ذلك وقوله
 كلها تأكيد للبدن وانما لاكتسابه التابث بالاضافة الى المرأة كقوله كما
 شرفت صدر الفناء من الدم وهو كثير الا وجهها وكفيها فانها ليسا بعورة
 بالاجماع لا في حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنبى حتى ان رباح نظره الى وجه المرأة
 الاجنبية وكفيها اذا كان بغير شهوة والا قد منها ايضا فانها ليسا بعورة ولكن
 في القدمين اختلاف الشائخ والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما
 ظهر منها والراد بالزينة محلها فان اليد والزينة من غير محل لا يخرج فيه واجمع المفسرون
 على ان الراد بما ظهر الوجه الذي هو محل الكحل والكف الذي هو محل الخاتم واسا
 القدم من هو محل الزينة الباطنة وهو الخنخال بدليل قوله تعالى ولا يبدين باطنيهن
 ليعلم ما يحقن من زينتهن فهذا دليل من رحمه كونهما عورة وذكر في المحيط لانهم
 انهما ليسا بعورة قال في الكافي استثنى هذه الاعضاء لا بدالة باطنها فانها لا يجزى

مقدمة

يدل من من فراولة الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في
 الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطرب الى المشي في الطرقات ويظهر قد منها خصوصاً
 الفقيرت منهم وهذا معنى قوله تعالى الا ما ظهر منها الى الاما جرت العادة و
 الجبلة على ظهوره انتهى فسلك في التعليل مسلك الضرورة وهو ظاهر والآية
 لا تنافي لان محل الخفض ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكعبين لكلام
 في القدم وانما ينافيه ما روى ابو داود ورسالة عنه عليه السلام ان الجارية اذا ضمت
 لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويديها الى الفصل الا انه ليس قطعاً ليدل على
 الفرضية فيجمل على كراهة النظر لا على فرضية الست في الصلوة وقال في الخاقانية
 الصحيح ان انكشف ريع القدم يمنع اى جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة
 وفي الاختيار قال الصحيح انها ليسا بعورة في الصلوة وبعورة خارج الصلوة
 انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه اما ظاهر
 فقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام قوله الا وجهها وكفيها تنصيص على ان ظهر الكف
 عورة بناءً على ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان التبادر عدم دخول
 الظاهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه الدفع
 اذا ضافة الظاهر الى مسمى الكف يقتضي انه ليس داخل فيه انتهى هذه مغلطة
 لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله فيه والا لا قصت اضافة الرأس زيد عدم
 دخول الرأس في مسمى زيد وكما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف فدفعه
 مدفوع والدليل المقدم من الكافي يدل على ظهوره ايضا ليس بعورة لكن الضرورة
 في بداهة اشهد وكذلك الآية لان المراد من الزينة بالنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير
 مختص بباطن الكف بل زينته في الظاهر لانه موضع القصر والنقش وكذلك
 حديث ابى داود المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى الفصل فكان هذا
 هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفات قاضي خان حيث قال ظاهر
 الكف وباطنه ليسا بعورتين الى الرسغ وفي ظاهر الرواية ظاهر عورة انتهى وهذه
 العبارة من قاضي خان تدل ايضا على اختيار انها ليسا بعورة لمن تأمل وذراعاها
 عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غير ظاهر الرواية عن
 ابى يوسف انه روى عن ابي حنيفة ربح ان ذراعيها ليسا بعورة وفي الاختيار قال
 لو انكشف ذراعاها جازت صلاتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار

وتحتاج الى كشفه للحد منه وستره افضل انتهى وصح بعضهم انه عورة في الصلوة
 لا خارجها ولكن القول الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح اذ لا ضرورة في ابدانه و
 كون السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو للبدن كالحلخال للرجل وقد تقدم انه
 الباطنة بالآية والاحتياج الى كشفها للحد منها هو في بيدها بين اهلها غالباً لا
 بين الاجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابدانها للاجانب غالبية
 على ما مر واما الشعر المسترسل اى النازل عن راسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان
 انكشف ربع المسترسل فسدت صلواتها لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى و
 صححه صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى الحاقانية المعتبرة في فساد الصلوة
 انكشافها فوق الاذنين من الشعر لا ما تزل عنها فاجعل الشعر المسترسل غير عورة في
 حق الصلوة وهو اختيار صدق الشهيد قال صاحب الحاقانية هو الصحيح وجهه
 انه لا يوازي الراس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يجمل بالاتفاق
 قال في الكفاية لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى شعره من فتنه كالنظر
 الى وجه المرأة الشابة الى شعره لانه عورة انتهى والصحيح انه عورة لانه من
 اجزاء الراس وانما لم يجب غسله في الجنابة للحرج بخلاف شعر الرجال فانه يجب
 غسله اجماعاً اذ لا حرج في غسله كذا في الكافي يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب
 غسله في حق الرجال اجماعاً واذا ثبت انهم من البدن ثبت انه عورة في حقهم لانه ضرورة
 في ابدانهم وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى من التخصيصات مع ذلك وقد اختلف
 في ان المجموع عضو واحد فيعتبر القدر والمائع منهما معا وكل واحد عضو على حدة فيعتبر
 القدر والمائع منه منفردا قال بعضهم كلاهما عضو واحد لان منفعةهما واحدة وهي الايلاء
 وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضواً على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد
 عضواً على حدة في وجوب الديّة وكونهما آلة الايلاء لا يلزم منه كونهما عضواً واحداً
 فقد يشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة على ان كل واحد عضو على حدة كاشتراك
 الاعضاء الرئية في بقاء الشخص واشترائهما مع الاثنين في بقاء النوع وكون اللذكو
 مشاركالهما في ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا في الركبة مع الفخذ هل كل منهما
 عضو على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة وعلى هذا
 لو انكشف القدر والمائع كالرقيم من الركبة وحدها لا تجوز الصلوة وجهه انها
 مستأيزان حد واحد حقيقة فيكونان غيرين وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما

عضو واحد وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والأصح ان الركبة
 تبع للفخذ لأنها ملتقى العظمين لا عضو مستقل انتهى وعلى هذا لو صلى الرجل وركبته
 مكشوفتان والفخذ مغطي جازت صلوته لأن الركبتين لا يبلغان قد ربع الفخذ
 من الركبة قال ابن الهمام وركب المرأة ينبغي ان يكون كذلك يعني بتعاليها
 لا عضو مستقل لأنها ملتقى عظمي الساق والقدم فعلى هذا وكعبها مكشوفة
 تجوز صلوته لأن الكعب لا يبلغ ربع الساق مع الكعبين فافهم امرأة صلت بربع
 ساقها مكشوف تعيد صلوتهما عندي حنيقة وعحمد رحم ان استمر ذلك قد اداء
 ذكرن لقيام الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوارب جارية
 صم ان يخبر بانها رأى وجهه وان كان المنكشف من ساقها اقل من ذلك لى من
 الربع لا تعيد اتفاقا لان القليل عفو لا يعتباره عما باستقراء قواعد الشريعة بخلاف الكثير
 وقد روى الكثير بالربع لما تقدم فيكون مادونه قليلا وقال ابو يوسف انكشفوا مدون
 النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشف النصف روايتان في رواية لا يمنع جواز
 الصلوة وفي رواية يمنع وذلك لان القليل عفو كما تقدم والقلته والكثرة من الالهة والاصناف
 فما دون النصف مقابلة كثير فيكون قليلا فيكون عفوا وما النصف فما النصف في مقابلته
 ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه أحد الروايتين وما وجه الرواية الاخرى فيكون
 هو الكثير والنصف ليس بكثير لان ما يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذا في الكافي فيمنع ان يكون
 وجه رواية المنع الاحتياط وجه الاخرى الشك في فساد الصلوة فلا تنفسد والحجاب لها من
 كون القلته والكثرة من الاصناف وسند قوله تعالى يعصون امرا ويمنعون كثيرا فانه
 قد يكون الشيء كثيرا في ذاته وان كان ما يقابله اكثر وهو ظاهر الحكم في الشعر المسترسل من
 المرأة والحوة والراس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم
 في الساق فاي عضو من هذه الاعضاء انكشف ربعه قد اداء ذكرن لا تجوز الصلوة عندها
 خلافا لابي يوسف رح واما حكم العورة الغليظة وهي القبل فالدبر فهو على هذا الخلاف
 المذكور في المساق يعني اذا انكشف من لحدها ربعه وان كان اقل من قدر الدبر يمنع
 جواز الصلوة عندها خلافا لابي يوسف رح فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفها
 او اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان القدم المنع
 من العورة الغليظة ما زاد على قدر الدبر بخلاف الحقيقة فان الاعتبار فيها بالربع
 كما في النجاسة قال في الكافي وهذا ليس بقوى لانه قصد به التغليب في العورة

الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لأنه اعتبر في الدبر قدر الدرهم والدبر لا يكون أكثر
 من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وإن كان الدبر مكشوفاً وهو متاقل انتهى
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد يقال أنه قد قيل إن الغليظ القبل والدبر معهما
 فيجب زكوة اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكر انتهى وفي القنية واختلاف في الدبر مع الأوليتين
 فقيل الكل عورة فيعتبر ريعه وقيل كل الية عورة والدبر ثالها انتهى ما تدي المرأة فانكشاف
 مراهقة أي لم ينكسر ثديها وهذا هو المعتبر دون المراهقة فيما يكون مراهقة وقد انكسر
 ثديها لكنه كان حكمه على الغالب فهو أي الثدي تبع للصدر فلا يمنع انكشاف ريعه منه ويل
 انكشاف ريع الصدر ومنضمها اليه وانكشاف كبيرة قد انكسر ثديها فالثدي ثم اصل نفسه
 حتى لو انكشف ريعه منفردا كان مانعا وهو ظاهر وفي شرح شمس الأئمة السرخسي إذا كان
 الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته أي لو كان البشرة لا يحصل بهستر العورة أو لا ستر
 مع رؤية لون البشرة أما لو كان فليظا لا يرى منه لون البشرة إلا أنه التصق بالعصو و
 تشكل بشكله فصارت شكل العضوم ثيابا فينبغي أن لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر
 وفي القنية لو ستر عورته بزجاج يصف ما تحته فينبغي أن لا يجوز ومن صلى بقبض
 ليس عليه غيره وهذا قيد اتفاقي والمعتبر أنه لو كان بحال تراه عورته عند انكشاف
 فلو قد رآه نظر إنسان من تحته رأى عورته فهذا الحال ليس بشيء معتبر في منع
 جواز الصلوة لأن الشرط الستر وقد حصل لأن من رآه أطلق عليه أنه مستور والعورة
 ومنع الرؤية عند التكلف ليس بشرط والالكان لبس السراويل أو ما يقوم مقامه
 فرضا في الصلوة ولم يقل به أحد وذكر في الزيادات لو أن امرأة صلت وهي تقدر على
 الثوب الجديده هو قيد اتفاقي والمراد الثوب الصحيح الذي لا يبد منه شيء
 من العورة فليست ثوبا خلعا فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء
 ومن ساقيها شيء وكان النكشاف بحيث لو جمع جمعه يبلغ ربع الساق
 لا يجوز صلواتها فكأنه بناء على أن الساق أصغرها وهو اختيار البعض
 أن جمع المتفرق يعتبر بأصغر الأجزاء المنكشفة حتى لو كشف من الأذن
 تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لأن الكشف قد ريع الأذن وأكثر واختار
 شافعي الأكثر الذي يعلو قول من قال المعتبر للجمع بالأجزاء حتى لو قال المنكشف
 من الأذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها أو من الأذن ثلث ريعها ومن الفخذ ثلث ريعها و
 نحوه ذلك يمنع وإن كان المنكشف من كل تسعها لا يمنع لأن التسعين أقل

من الربيع وعلم من هذا ان كل اذن عضو على حدة في حكم العورة ليست تبعا
 للراس وكذلك ما بين السرة والعانة عضو على حدة يعتبر ربع منفرد وكذلك
 بطن قدم المرأة يعتبر ربع في رواية الاصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة
 واما الجنب فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية اما العورة من
الامة فما هي عورة من الرجل كمن تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهرها
 عورة ايضا لان النظر اليها سبب الفتنه ولا ضرورة في ابدائها وفي رواية عن
 مالك وكذا عن احمد رحم ان السواكيتين منها عورة ليس غير واما ما عدل
 ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت
 فليس بعورة بالاجماع لانها محل الخدمة والامتهان داخل البيت وخارجة تظفر
 الى ابداء ذلك غالبا ويلزمها الحرج في وجوبستره وقد روى اليه بقي عن
 نافع ان صفية بنت ابي عبيد حدثته قالت خرجت امه متخمة متجلبية فقال
 عمر رضي الله عنه من هذه فقيل له جارية لفلان رجل من بيته فارسل الى ختمته
 فقال ما حملك على ان تخمري هذه الامة وتجلبيها وتثبهمها بالمحصات
 حتى هممت ان اقع بها لا احصيهما الا من المحصات لا تشبهوا الاماء بالمحصات
 قال اليه بقي الاثار عن عمر بذلك صحيحة والمدبرة وام الولد والمكاتبه بمنزلة
 الامة في الحكم المدكور لبقاء الرق في الجميع ولونا قصا اذهوبنا في الحرية
 فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرة بالتحقق الحرية والمولد بين الحروبين
 واحد منهم بمنزلة لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه ولو اعتقت
 وهي في الصلوة مكشوفة اللباس او نحوه فسترته يعمل قليل قبل اداء ركن
 جازت لا بكثرا وبعد ركن ذكره ابن الهمام وفي رواية عن مالك ورواية
 عن احمد رحمه الله ان ام الولد والمكاتبه كالحره وان انكشف عضو عورة
 في الصلوة فسترته من غير لبث لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد صلوته لان
 الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كما لا انكشاف القليل في الزمان الكثير
 وان ادى معه اى مع الانكشاف ركنه كالقيام ان كان فيه الركوع او غيرها
 يفسد ذلك الانكشاف صلوته وان لم يؤد مع الانكشاف ركنه ولكن مكث
 مقدرا ما ادى من يؤدى فيه ركنه بسترته وذلك مقدار ثلث تسبيحات
 فلم يستر ذلك العضو فسدت صلوته عند ابي يوسف خلا فالمحمد رحم

وكذا اذا وقع الرجل المصلي للراحة في صف النساء او وقع امام اى قدام
الامام او دفع نجاسة ثم التقى اى تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكوران
مكث قد ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابى يوسف رحمه خلافا لمحمد رحمه
وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النجاسة وان المختار قول ابى يوسف رحمه
في الجميع للاحتياط وهذا كله اذا كان بغير صنعه كما ذكرنا اذا حصل شئ من
ذلك بهنعه فان الصلوة تفسد في الحال قال في القنية انكشف عورته
في الصلوة بفعله تفسد في الحال عندهم ومن لم يجد ما يستتر به العورة
صلى قاعدا بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة لان التكليف بقدر الوسع وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستتر بعض العورة وجب
استعماله تقليلا لا لاكتشاف فانه يجزى كالنجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمة ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسواطين وبعد هما الفخذ ثم الركبة
وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد
ثوب حرير لا يصلى عريانا عندنا لان الصلوة فيه صحيحة وان كان حراما كما
في الارض المغصوبة خلافا لاحمد فان عندك يصلى عريانا لان الصلوة في
الحري لا تجوز للرجل كالصلوة في الارض المغصوبة عنده ولو وجد ما يستتر به من الخشيش
ونحوه وجب الستر به وفي القنية عريان قد ركن على طين يلطخه بعورته ان علم
انه يبقى عليه يعنى الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ران ينصف
عليه ورق الشجر **فروغ** من بحث الستر في القنية عن محمد رحمه مع صاحبه
ثوب وهذا ان يعطيه اذا فرغ من صلوة فينظر وان خاف فوت الوقت وعن ابي حنيفة
انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وقول ابى يوسف رحمه قول ابى حنيفة رحمه ايضا
انتهى لكن قول محمد رحمه اشبه باتفاقهم على عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت
اذا قد ركن على استعمال الماء مع ان هناك الوضوء بدلا وهذا ليس للستر بدلا و
قد يفرق بان هناك الوضوء متحقق وهذا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان يجرى
وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صبغة صلت
مكشوفة الرأس لا تؤثر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعنى الفخذ ونحوه
بالاعادة وكذلك بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والسجدة ان يصلى الرجل في ثلاثة ثواب
قبض واذا روى عمامة اما الوصل في ثوب واحد متوشحا به جميع بدنه كما اذا رآه الميت

يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما فعله القصار في المقصورة فان صلى في ازار
 واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمران بن سلمة قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتت لا يبر في بيت ام سلمة واضعاط فيه على
 عاتقه متفق عليه واما الثانية فلقوله لا يصلين احدكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا يكره الصلوة في السراويل وحده وفي
 الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعهما ثوب لوصلت فيه قائمة بيكشف الشيء من
 فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف فانها تصل
 قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسد ها او ريع راسها فتركزت تغطية الراس لا يجوز صلاتها
 ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية صوت المرأة قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام صرح في النوازل بان نغمة المرأة عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة
 احب قال لان نغمتها عورة ولهذا قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق
 للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل انتهى كلامه يعني كلام صاحب النوازل قال و
 على هذا لو قيل اذا جهر بالقرآن في الصلوة فسدت كان منجها ولذا منعها عليه السلام و
 عن التسبيح بالصوت لا اعلام الامام بسهوه الى التصفيق انتهى والله اعلم واما
 الشرط الرابع وهو استقبال القبلة كان الانسب ان يؤخر عن الوقت كما
 بالنية غالباً بخلاف الوقت الا انه قد مر عليه لزيادة اهتمام به لاحتياج كل
 صلوة اليه فرضا كانت او غير بخلاف الوقت فانه يختص بالفرائض والاصل في
 فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره اى جهته ونحوه
 وهو ما علم من الدين بالضرورة ويكفر بتركه عن الغير عذر على قول الجنيفة ثم لكن
 للزوم الاستمراء لا مجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل بحجده وكذا الصلوة بغير طهارة
 لو في الثوب النجس واختاره القاضي ابو علي السعدي في ترك الطهارة لا في آخزين للجواز فيهما
 حالة العذر وبغير طهارة لا يجوز بحال وبه اخذ الصدوق والشهيد كذا في شرح
 الطهارة لابن الهمام قال ولا فرق اذ لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال
 بل الموجب للاكفار هو الاستمارة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر الحلواني انه
 لا يكفر في الصلوة بلا طهارة ايضا وهي واية المبسوط والاكفاد رواية النوادر
 كذا في فتاوى البزازي وفيها لو ابتنى به الانسان بان كان مع جماعة وقاموا يصلون
 استحيى ان لا يصل مقام وصل بلا طهارة او كان هاربا فصرى بدونها قيل لا يكفر لعدم

الاستهزاء وينبغي لمن اضطرب اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة
 وركوعها وسجودها انتهى ثم المصلي لا يجتنب ان يكون حاضرا للكعبة بان كان بمكة
 او كان غائبا عنها فمن كان بمحضر الكعبة ادخل الفاعل في من لان امامه قدرة في كلامه
 كما اشترنا يجب عليه اي يفرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث لا
 اشتباه في الفرضية اصابته عينها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو
 صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على
 جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي الدرر اية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالفأب
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقبالا
 على عتبة الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ أبي الحسن الكرخي والشيخ
 أبي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لا نرى في وسعه الا
 هذا والتكليف بحسب الوسع وقال الجرجاني فرض الغائب ايضا اصابته عينها
 لان المأمور به ذلك ولا فصل في النص وثمرة هذا الخلاف تظهر في اشتراط النية
 للغائب وعدمه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية
 الكعبة مع الاستقبال للقبلة بناء على اختيار قول الكرخي والرازي وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التمهيد
 نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة بشرط فلا يشترط
 فيه النية كالوضوء انتهى وهذا لان الشرط يراعى وجودها لا وجودها قصدا
 لانها وسائل وليست بمقصودة بالذات وبعض المشائخ يقول ان كان المصلي يصلي
 الى المحراب فكما قال الحامدي اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالبا بالتحري في جها
 الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي اي ابن الفضل
 لتعد واجتماع الاراء فيها غالبا وقبلة اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير
 احتياج الخراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي
 لا بد من الخراف من يظن انه ليس بمسامت لهم منهم لان الفرض عند البعيد
 اصابته عينها قلنا فيلزم منه الاخراف للبعض وينبغي ان يكون قول الجرجاني ايضا
 ثم ما قال المصنف مطلق شامل لجميع جهة المشرق والمغرب على اختلاف المشرق
 المغرب ولا يخالف قوله وذكر في امالي الفتاوى حد القبلة بلادنا يعني بها سمرقند
 ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند لما كانت معتدلة بين

مشرق الشتاء والصيف كانت قبلتها بين مغربيهما فان صلى المصلي بها الى جهة خرجت
 تلك من حد المغربين فسدت سلوة ولو كانت البلد مائلة الى مشرق الصيف
 تكون قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قبلته اهل
 المشرق والمغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة
 يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة او هوأها لان المقابلة اذا وقعت
 في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وثباتها
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسافة تتوحد انتقال مناسب لذلك البعد
 فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر
 يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك القبلة
 والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بغير اسم كثيرة ولذا اوضع
 العلماء قبله بلد وبلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلته بخاري وسمرقند
 ونسف وترمد وبلخ ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر
 الميزان واول العقرب كما اقتضت الدلائل الموضوعات لمغرفة القبلة ولم يخرجوا
 لكل بلد سمتا على حد لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة وان
 كان المصلي مريضا مرضا لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد يوجه
 اليها او كان صحيحا يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدو او سبع
 ياتي من جهة اخرى فيضروه في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشية في البحر يخاف
 الغرق ان توجه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل يصلي الى اي جهة قدر على التوجه
 اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الوسع والحرم مرفوع وكذا
 اذا صلى الفريضة بالعدد على الدابة بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر
 على الركوب لجموح الدابة او غيره وليس عندك من يعينه او كان يخاف من
 عدو او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قدر ويصلي بالايام
 ولو كان يخاف النزول للطين والردغة يستقبل قال في الظهيرية وعندى
 هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصلي حيث شاء قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام ولقائل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلاة خاف الانقطاع عن
 الرفقة ولا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابي يوسف
 في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب القافلة وينقطع جاز والاذهب

الى ابناء واستحسنوها يعني هذا الرواية عن ابي يوسف رح في التيمم قال الفقير
 وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعذار حتى لو عجز عن الزول بعد رغي
 الطين ايضا ولكنه يقدر على ايقافها من غير حصول ضرر عليه لزم ان يستقبل في
 الضرورة تنقذ ريقه ولو ما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وعصره في الخلاصة عن
 محمد رح بما اختاره في الظهيرية فقال وعن محمد رح اذا كان الرجل في السفر وامطرت
 السماء فلم يجد مكانا يابساً ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبلاً القبلة ويصلي
 بالايما اذا امكنه ايقاف الدابة فان لم يمكنه يصلي مستنداً بالقبلة قال صاحب
 الخلاصة وهذا اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذا المشابة لكن
 الارض مبتلة صلى هناك وعزاه الى التوازل والنافلة معطوفة على الفريضة
 اي اذا كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر ايضا فله ان يصلي الى اي جهة توجه
 وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداؤد والنسائي عن ابن عمر رضي
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني في
 غرايب مالك عن انس رآه النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حماره
 يصلي يوحى ايماء وسكت عليه واما في المصر فلا يجوز عند ابي حنيفة رح ويجوز عند
 محمد رح وتكره وعند ابي يوسف رح لا تكره لما عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب محمد
 تمسك بهذا ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصر والجواب لا في حنيفة رح ان هذا
 شاذ فيما نرى به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس اذ القياس لا يبي
 جواز ذلك لما فيه من تقويت بعض الاركان والشرائط والنص المشهور ورد في المصر
 والمصر ليس في معناه اذ سيره في المصر لا يمتد غالباً فلا يلحق به دلالة واختلف في
 مقدار الخروج فقليل قدر فرسخين مادونه وقيل قدر ميل والاول ظاهر لفظ
 الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه القصركذا ذكره ابن الهمام وفي الخلاصة لو
 اقتسمها خارج المصر ثم دخل المصر يتم على الدابة وقال الاكثر من اصحابنا ينزل ويتم
 على الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلاة ذكر في المحيط
 ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة
 ثم تركها وانحرف عنها واما اذا اقتسم الصلاة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة
 في حاله لا ابتداء وانما الضرورة في حاله البقاء الا ان اصحابنا يباحذوا لانه لا فصل في النص

وفي الايضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال الشافعي رحمه هو واجب
 وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضوره من اهل ذلك المكان من يسأله عنها اجبت
 اي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الاحارات والدلائل وتحري أي
 طلب ما هو الاخرى والا ليق من الدليل والامارة عليها وصلى الى الجهة التي اراه
 اجتهاده وتحريه الى انها هي القبلة لما روى عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي
 صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حباله
 فلما اصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فقلت فانيما تولوا فثم وجه الله
 وعن جابر كنا في مسير فاصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة
 وجعل احدنا يخط بين يديه فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلينا غير القبلة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم قد جيزت صلاتكم وهذا الحديثان وان كانا
 ضعيفين قد ضعف الاول الترمذي مع جماعة وضعف الثاني الدارقطني فقد
 تأيد بالاجماع على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري وفي قوله ليس بحضوره اشارة
 الى انه ليس عليه طلب من يسأله وفي الخلاصة هذا في المفازة فان كان في
 المسجد ولا محراب للمسجد وقبلته مشككة وفيه قوم من اهله لا يجوز
 له التحري اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في المصطفى ليلة مظلمة قال الامام
 النسفي في فتواه جاز انتهى وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن
 الهمام الا وجه انه اذا علم ان المسجد قوما من اهله مقيمين غير انهم ليسوا
 حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسا لهم قبل التحري
 لان التحري معلق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا منافاة بين هذا وبين
 ما قبله من كلام الخلاصة والكافي ان المراد به اذا لم يكونوا داخلين للنازل ولم يلزم
 الخروج من طلبهم بتعسف الظلمة والمطر ونحوه فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة
 عليه لما ذكرنا من حديث جابر ولانه اتى بما في وسعه وهو الفرض في حقه وفيه خلاف
 الشافعي اذا اصحم عنده انه بعيد اذا اتقن الخطأ بعد ما قيسا على ما لو اجتمع الوقت
 وصلى ثم يتقن انه صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط وقد سقط
 بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سبب ولا وجود للشيء قبل وجود سببه وان علم
 ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدلال القبلة وبني عليها ما بقي منها المروءة عن غيره
 بينما الناس بقياء في صلوة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت
 وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة متفق عليه وفي رواية لمسلم في رجل من
 بني سلمة وممركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت
 فما لو اكماهم نحو القبلة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول عن الشافعي انه اذا اتقن
 الخطأ في الصلوة يستأنف لكن الاصح عندهم انه يستدبر وينى وسواء اشبهت
 القبلة في المفازة وفي المصرو سواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم
 التحري لا يختلف لان الدليل لم يفصل وان تحرى ووقع تحريه على جهة تركها
 وصلى على الجهة التحري بعيد هل وان اصاب اى ولو علم انه اصاب في صلوة الى
 غير جهة التحري القبلة عند ابى حنيفة ومحمد رحم وعنه ابى حنيفة رحم انه يخشى
 عليه الكفر كما في الخلاصة وقال ابو يوسف رحم ان اصاب جهة القبلة لا يعيد ها
 اذ لو اعاده ها فاما يعيد ها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعادة ولهما ان فرضه عند
 تحريه هي جهة التحري وقد تركها فوقت صلاته فاسدة وتكون الجهة التي صلى اليها
 هي القبلة التي هي الفرض انما حدث بعد ذلك فصار كما صلى الكعبة قبل الامر
 بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة لوقوعها فاسدة
 بترك ما هو الفرض اذ ذاك وهو التوجه الى بيت المقدس ولو اشبهت عليه
 القبلة ولم يتحرش في الصلوة وصلى بلا تحرك لا تجوز صلوة لان التحري فرض عليه
 وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند
 ابى حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يبنى لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله
 بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوى على الضعيف لا تجوز وان علم بالاصابة بعد
 الفراغ فلا اعادة عليه بالاتفاق والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين اذا ما تحرى و
 خالف جهة تحريه ان ما فرض لغيره يشترط حصوله فحسب لا حصوله قصد كالمسعى الى
 الجمعية يكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه هو موجود في صورة عدم
 التحري بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلوة
 فيها فصار كما وصلى في ثوب وعند انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعند انه حدث
 فظهر انه متوضئ او صلى الفرض وعند ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد
 دخل لا يجزى في ذلك كله لان عند ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحرك
 فانه لم يعتقد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه على السواء فاذا ظهر اصابته

بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر الآخر وانما لم يحز البناء اذ علمه الاصابة
 قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوى على الضعيف ولا كذلك بعد التمام وفي فتاوى
 العتابي تحرى فلم يقع تحريم على شيء قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع جهات يعنى
 اربع مرات وقيل بخبر ان شاء الله وانا شاء صلى الصلوة اربع مرات الى اربع جهات
 ولكن هذا هو الاحوط ولو اشبهت عليه القبلة وكان بحضرتة من يسأله عنها اهل
 ذلك المكان فلم يسأله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلوة له لحصول
 ما هو المقصود من السؤال والآى وان لم يصب القبلة فلا تجوز صلوة له تركه
 العمل باقوى الدليلين الموصل الى المقصود ظاهرا الى ضعفهما الذى لم يحصل به
 المقصود وكذا الاعشى اذ توجه الى جهة وعند من يسأله فلم يسأله ان اصاب القبلة
 جازت صلوة والا فلا ولو كان من بحضرتة ليس من اهل ذلك المكان لا يلحق بقوله ان
 يوافق تحريمه لانه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر حتى لو تحرى ووقع تحريمه
 جهة واخبره جلان ليسا من اهل المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقوله لما قلنا و
 لو سأل من بحضرتة من اهل المكان عن القبلة فلم يجبه بها حتى تحرى وصلى ثم اخبره ان
 القبلة غير الجهة التى صلى اليها لا يعيد ما صلى لان صلاته صحيحة لانه اتى بما في بيوعه
 ولم يقصر ولو شك في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة ووقع عليهما تحريم
 ثم شك وهو في الصلوة وتحرى ووقع تحريمه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة
 اخرى ثم وثم حتى انه اذا صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى ووقع
 تحريمه في كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها الركعة التى قبلها جاز كذلك في
 الفتاوى الحاقانية لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى
 انما ينسخه فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثبوت
 والرابعة الى الجهة الاخرى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل
 كذلك في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا استبهرت عليه القبلة وشك فيها
 اما لو شرع في الصلوة من غير ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز
 حتى يعلم فساد ما يتيقن فيعيد وان علم في الصلوة انه اصاب اختلف الشايع فقال
 الفضلى يستقبل قال قاضيان والصحيح انه يتم صلوة لان صلوة كانت جائزة
 ما لم يظهر الخطا فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشككا
 في الصلوة لم يحكم بشيء حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان اكبر

اولم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رايه فعليه
 الاعادة وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم ينوها
 وقت الشروع جاز لما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكر في الخاقانية
 ان نوى المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوة لانه
 علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معصاة عن القبلة بنيته وان كان
 متوجها اليها كمن توجه الى الركن اليماني ناويا الصلوة الى بيت المقدس
 فان نية القبلة وان لم يغترط الا ان عدم نية الاعراض عنها بشرط ولو حول
 صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة قيل هذا قول اماما عند ايجيفة
 فينبغي ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص لا يفسد
 ما دام في المسجد عند خلافهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولما قيل ان
 يفرق بينهما بعد ذلك وترويه هنا قال الفقير وهذا هو الصواب ولو حول
 وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلوة بناء
 القول ولكن يذكره اشد الكراهة اذ روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو خلاس ينكتس
 الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو
 في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه رواه ابو داود والنسائي وعن
 انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات
 في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لابد ففي التطوع لا في الفريضة
 رواه الترمذي وصححه وقوله ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك
 لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تفسد اذ لا تقصد الصلوة بمجرد الالتفات
 بالوجه وان طال ولو ظن المصلي انه حدث فحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث
 قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوة عند ايجيفة رحمه الله لان استدبار لم يكن
 للفرص بل المقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت
 صلوة بالافتقار لان اختلاف المكان مبطل للبعدد والمسجد مع تبين الكنافة
 تنافي اطرافه كما كان واحدا ولذا تتحد السجدة وان تكررت التلاوة في واديه فلهن جعل
 اختلاف المكان حقيقة كالاختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا
 اذا لم يكن اماما واستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث

فسدت صلوة سواء خرج من المسجد أو لا لأن الاستحلاف في غير موضعه مناف
 كالمخرج من المسجد وإنما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لوطن أنه افتتح بلا وضوء فاشتر
 ثم علم أنه كان متوضعا ففسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على
 سبيل الرضا حتى لو تحقق ما ظنه لزومه الاستيناف بخلاف ظن سبق الحدث
 فإنه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء فالأصل الذي يخرج عليه
 جسد هذا المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متبعا فرأى سرايا فظنه ماء فانصرف
 ثم علم أنه سراب ففسد صلوته وإن لم يخرج من المسجد أو كان ماسحاً فظن أن مائة
 تمت فانصرف فغسل قدميه فظن أنها لم تتم ففسد وإن لم يخرج لأن انصرافه على
 قصد الرضا إذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وإن صلى في الصبراء فإن كان يجامع
 فمكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مثله ظن سبق الحدث
 لم يفسد وإن بعد مجاوزتها ففسد هكذا ان ذهب إلى خلفه وإن توجه قد أمه
 فالمعتبر مجاوزة مترة الإمام وعدم ممان كان له ستره والأصل أن ما لو تأخر مجاوز
 الصفوف ولم يجاوزها هو المعتبر فإن كان منفرداً اعتبر مجاوزة قدر موضع سجود
 وعدم ممان أي مكان ذهب كل ذلك من الكافي في **فروع** في شرح الطحاوي الكعبة
 اسم للعروة فإن الحيطان لو وضعت في موسم آخر فصل إليها لا يجوز ولو صلى
 في جوف الكعبة أو على سطحها جاز ولو صلى إلى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في
 السفينة فلا بد له من الاستقبال إذا كان قادراً كما في خارجها ولا يجوز أن
 يصل حيث توجهت ويلزمه أن يستدبر إلى القبلة إذا دارت لأن التكليف يقتدر
 الأمكان ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات أن صلوا منفردين جازت
 صلوة الكل وإن صلوا جماعة لم تجز صلوة من خالف ما صرح به عالم بحال الصلوة
 لأن اعتقاده أن صلوة إلى غير القبلة وجازت صلوة غيره أن لم يعلم أن ما خلفه
 قوم صلوا متحريين جماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الإمام قاما للقضاء فظهر
 لهما أن القبلة غير الجهة التي صلى إليها الإمام أمكن السبوق أصلاً صلاته بأن
 يستدبر لأنه منفرد فيما يقضي بخلاف اللاحق فإنه مقتد فيما يقضي يقتدى بأظهر
 له وهو وراءه الإمام أن القبلة غير الجهة التي يصل إليها الإمام لا يمكنه إصلاح
 صلاته لأنه استدار خالف ما صرح في الجهة قصد وهو مفسد ولا كان مقبلاً
 صلاته إلى غير ما هو القبلة عند وهو مفسد أيضاً فكذا اللاحق رجل تحرى في

موضعها فقد يبه رجل بالانحران اصاب الامام جازت صلاتهما والاجازت صلوة
الامام فقط لان الصلوة عند الاشتباه من غير تحرانما تجوز عند ظنهما بالاصابة
كما تقدم ولو صلى الاعشى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل فسواء الى القبلة واقتدى به
ان وجد الاعشى وقت الشروع من يسأل فلم يسأل لم تجز صلواتها والاجازت صلوة
الاعشى دون المقتدى لان عند ان امامه بان صلواته على الفاسد وهي الركعة الاولى
والله سبحانه اعلم **والشرط الخامس** من الشرط الستة (هو الوقت) لا يمكن التمتع
زيادة اهتماما لكونها شرط لكل صلوة كالاستقبال والوقت مختص بالفرائض كما
تقدم لشدة اتصال النية بالاركان فاخرها يتصل بغيرها فيوافق الترتيب
الوضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لا وجوبه جميعا ولا يلزم اداء
بعد الوقت والاصل في اشتراط الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتاً ونحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في ائبل الكتاب والاصل
في بيان ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امنى
جبرائيل عند البيت ديتين فصلى في الظهر في الاولى منهما حين كان الفجر مثل
الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين
وجبت وافطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق
وحرم الطعام على الصائم وصلى للمرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شئ مثله
كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثليه ثم صلى المغرب
لوقت الاول ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين
اسفرت الارض ثم التفت جبرائيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك
والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح
واين حبان في صحيحه والمحكم وقال صحيح الإسناد انتهى **لكن** فيه عبد
الرحمن بن الحرث ضعفه احمد وليشه النسائي وابن معين وابو حاتم وثقة ابن
سعد وابن حبان وقد اخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن هاشم باسناد
واخرجه ايضا عن العمري عن ابن نافع عن عبد الله بن جابر بن معمر عن ابيه
عن ابن عباس ثم فكانه كذا تلك الرواية بمبت بعتة بن ابي سيرة عن عبد الرحمن و
متابعة العمري عن ابن نافع وهي منابعة حسنة كذا في الاسماء ويزق بالزاء اى
يزق وهو اول طلوعه وقدر روى حديثا ما ترجى جبرائيل من حديثه من

الصباحة منها حديث جابر بمعناه وفيه ثم جاء للصبح حين أسفر جيل يعني في
اليوم الثاني فقال قم يا محمد فصل فقام فصلى الصبح فقال ما بين هذين وقت لك قال
الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر أصح شيء في المواقيت انتهى وقوله
هذا وقت الأنبيا قيلك ظاهره الإشارة إلى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت
فيما بين هذين أي الوقت لك ولا منك والرد به الوقت المختار المستحب لا الوقت
المعتبر الذي لا يكون الأداء إلا فيه للإجماع على جوار أداء العصر بعد صيرة الظل^{عليه}
وعلى أداء العشاء بعد ذلك الليل ثم ابتدأ المص تبعا لغيره من مشائخنا بيان
وقت الفجر وان كان المبدؤ به في الحديث وقت الظهر لأنها أول صلوة يجالِب المكلف
بها عند قيامه من النوم الذي هو آخر الموت والقائم منه كالمشأ خلقا جارا
ولأنه مجم على وقتها أولا وآخر فقال أول وقت الفجر أي صلوة الفجر إذا طلع الفجر الثاني
وهو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطير أي المنتشر في الأفق أي في نواحي
السما فبطوع الفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل له الذي يبدأ
طولا ممتدا إلى جهة الفوق غير آخذ في عرض الأفق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء
ولا يدخل وقت صلوة الفجر لأنه من حكم الليل حتى لا يحرم الأكل على الصائم فيه
لحديث حمزة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحركم
إذا ن بالال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق رواه مسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي وقال في المحيط أما الفجر الكاذب وهو أن يرتفع البياض الكاذب
في ناحية واحدة ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الأكل على الصائم وهذا امر
مجمع عليه وأخر وقتها قبيل طلوع الشمس أي الجزء الكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان
هذا أيضا خلافا فيه لأحد من الأئمة وأول وقت صلوة الظهر والشمس أي الجزء الكائن
بعيد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا أيضا بالإجماع وأخر وقتها عند يهيئفة
دم إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال أي سوا الفئ الذي يكون للأشياء عند
الزوال وقال الأي أبو يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة آخر وقتها إذا صار ظل كل
شيء مثله سوى في الزوال وعن أبي حنيفة دم من رواية أسد بن عمرو إذا صار ظل كل
شيء مثله سوى الفئ خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر إلى الشلين قال الشافعي
أن لا يصل العصر حتى يبلغ الشلين ولا يؤخر الظهر إلى أن يبلغ المثل ليخرج من الخلاو
فيهما إماما متهما جبرائيل عليه السلام في اليوم الأول حيث صلى العصر حين صار ظل

شيء مما رواه حديث أبي هريرة عن عمار إذا اشتد الحر فأبرد أو إذا صليت فأنشدت الحرام
فيهم جمعهم رواه الستة وعن أبي ذر قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد
أن يذهب فبينما هو يمشي فقال له أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال
له أبرد حتى سأوى الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شدت الحر من فيهم
رواه البخاري في باب الأذان للمسافرين وجها للاستدلال بالحديث الأول أن شدت
الحر في ديارهم إذا كان ظل الشيء مثله وبالثاني بأنه صرح بأن الظل قد ساء التلول والظل
يدرك لغبي الزوال ذلك الزمان في ديارهم فثبت أنه عليه الصلوة والسلام صلى
الظهر حين صادر ظل الشيء مثله ولا يظن به أنه صلاها في وقت العصر فكان حجة على
أبي يوسف ومحمد رحم وإن لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على أن امامة جبرائيل
في اليوم الثاني حجة على الكل حيث صلى فيه الظاهر حين صادر الظل مثله بقي أن يقال هذا
التما يفتد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر وقد خول وقت العصر يصير وقت
مثلا ولا يقتضي ما بين المثالين وقت الظهر وقت العصر وهو الذي والجواب أنه قد ثبت بقاء
وقت الظهر عند صيرورة الظل مثلا في الإمامة جبرائيل فيه في العصر إذا كان حديث
دور في الحادثة الإمامة جبرائيل فاسم لما خالف فيه لتحقيق تقدمه على كل حديث
دور في الأوقات كمنزلة ما علمه أياها وإمامته في اليوم الثاني في العصر عند صيرورة
تقديمه منه ومنه ولم ينفع فيه شيء من بقا وقت الظهر إلى أن يدخل هذا العلم
وقت العصر بل يثبت معرفة وقت الزوال وفيه أن ترسم دائرة في أرض مستوية وينصب
في قطبها قائمة طولها مثل ربع سنو الدائرة فأس ظل القائمة طول النهار كشكك أن خاتم
الدائرة ثم ينقص إلى أن يدخل فيها فلو وضع علامة على مدخله من محيطها ثم انظر
ذلك ينقص إلى حده ما شاء يأخذ في الزيادة إلى أن يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فلو وضع
حاجز حجب أيضا في الإمامة ثم ينصف ما بين مدخله ومخرج دبرهم من نقطة النصف إلى
مركز القائمة خط مستقيم وهو خط نصف النهار فإذا كان ظل القائمة على هذا الخط
فهي نصف النهار من طالع الشمس فإذا زال عنه فهو وقت الزوال وأول وقت الظهر
والظل الذي للقاء ثم حيزت هو في الزوال فبعثه يصيرورة ظل القائمة مثلهما وثالثا
ما عند ذلك الفجر وأول وقت صلوة العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين فيقول إذا أراد
ظل كذا على مثله في وقت الزوال وعلى قولهم إذا صار مثله وأول وقت صلاة المغرب الشمس
أبى الجوزي الكاش فيقول غروب الشمس من الزمان وهذا بالأجرع وأول وقت صلوة المغرب

اذا غربت الشمس بالاجماع ايضا واخروقتها ما لم يغيب الشفق اي الجزء الكائن قبيل
 غيبوبة الشفق من الزمان وهو اي المراد بالشفق هو البياض الذي في الافق الكائن
 بعد الحمرة التي تكون في الافق عند ايجيفته رحمه وقالوا اي ابو يوسف رحمه وهو قول الاثر
 الثلثة ورواية اسد بن عمر عن ايجيفته رحمه ايضا المراد بالشفق هو الحمرة نفسها لا البياض
 الذي بعد ها ولها ما روى الدارقطني عن ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الشفق الحمرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن
 عمر ولم يروى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعشى عن ابي سالم عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين
 تزول الشمس واخروقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل
 وقتها وان آخر وقتها حين تقصر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر
 وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين
 ينصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس
 فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق ينقطع
 البياض الغامض بعد الحمرة والا كان با ديا لکن قد خطا البخاري والدارقطني محمد بن فضيل
 في رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعشى يروونه عن مجاهد عنه من قوله ورفعه
 ابن الجوزي وابن القطان يعجزان ان يكون الاعشى سمعه من مجاهد موقفا من ابي سالم
 مرفوعا فيكون له عند طريقان موقوف ورفوع والذي رفعه يعني ابن فضيل صدوق
 من اهل العلم وثقل من معين فتقبل زيادته وهي الرفع ثم من الشايخ من افق برواية
 اسد بن عمر والموافقة لقولهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا تساعد رواية واحدة
 اما الاول فلا خلاف لرواية الظاهرة واما الثاني فلما ارفنا من دليله ولا نرجح
 تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت القائم بالشك وقد نقل مذهبنا عن ابي بكر
 الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم وابن عباس في رواية ابي هريرة رضي الله
 عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والترمذي وابن المنذر والنطائي واختار المبرد
 وشعيب ولا ينكر اطلاقه على الحمرة يقال ثوب كالشفق كاطلاقه على البياض الرقيق ومن
 شفقة القلب لوقته غير ان النظر فاد ترجيح البياض هذا حيث ترددت في الحمرة
 او البياض فالاحتياط في ابقاء الوقت الموجود للشك في انقضاءه ومن غول ما بهن وكما
 وقت مهمل بينهما فخرج وقت المغرب يدخل وقت العصر فان اول وقت الصلاة

العشاء اذا غاب الشفق على القولين لما حره ما لم يطلم العجراى الجزاى الذى قبيل
 طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوى انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقتها حين
 يطلم الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحديثى روىوا انه عليه السلام لغوا ثلث
 الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر
 روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلث الليل وروى عائشة انه عليه السلام
 اعتم بها حتى ذهب عامة الليل وكلها فى الصحيح فثبت ان الليل كله وقت لها
 فترساق بسنده الى نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابى موسى الاشعري وصل العشاء
 الليل بشيئت ولا تغفلها وسلم فى قصة التعريس عن ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ليس فى النوم تقريظ انما التقريظ ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى فدل على
 بقا وقت كل صلاة الى ان يدخل وقت الاخرى ودخل وقت صلاة الفجر بطولع الفجر
 ووقت صلاة الوتر ماى الوقت الذى هو وقت العشاء هذا عند ايجيفتر رح و
 عندها وقتها بعد صلاة العشاء وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت
 متى جيم بين صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وان لزم تقدير احدهما على الاخرى
 كالفائقة والوقية وعندها هو سنة شرعت بعد العشاء فكان وقتها بعد ما كسنتها و
 الذى قال المصنف انما اى المصلحة ما مور بتقدير العشاء عليه لوجوب الترتيب بما روى ابو داود
 والترمذى وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان الله تعالى امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر
 لكم بين العشاء الى طلوع الفجر وفى بعض طرفه فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر فى هذا
 لوصلى الوتر قبل العشاء قصد الانصاف كما الوصلى الوقية قبل الفائقة ذكر او هو صاحب ترتيب
 اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم نزع وصلى
 الوتر بثوب آخر ثم تبين له بعد ذلك ان الثوب الذى صلى العشاء كان نجسا وان
 العشاء فاسدة فانه بعيدا العشاء دون الوتر عند ايجيفتر رح خلافا لهما لما قلنا
فائدة اعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه
 ومن جملة ما بنوا على هذا مسئلة وردت فنوى فى زمن الصدر برهان الاثمة اننا لا نجد
 وقت العشاء فى بلد تناهل علينا صلاة فكتب ليس عليكم صلاة العشاء وبه فى ظاهر
 الدين الرغينا فى ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطلم فيها قبل
 غروب الشفق فى اقصر ليالى السنة على شمس الاثمة لخالوا فى فافى بقضاء فوردت بخوارزم

فائدة
 فافى

على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافق بعدم الوجوب فيلزم جواب الحلواني
 فادرس من يسأله في عامة مجامع حوار زم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس ما حدث
 يكفر فقال واحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين او جلاه مع الكعنين
 كمر فرائض وصنوءه فقال تلك لغوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ
 الحلواني جوابه فاستحسنه ووافق فيه كذا ذكره نجم الدين زاهد في شرح القدر وهو الذي
 اختاره الشيخ حافظ الدين النسفى واعترض الشيخ كمال الدين بن الهمام بأنه لا يرئى
 متماثلة بثبوت الفرقين عدم محل الفرض وبين سببه الجعلي الذي جعل علامة في
 الوجوب الخفى الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المقتضى انتفاء
 الدليل للشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تروا طائفة اخبار
 الاسراء من فرض الله تعالى الصلوة خمساً بعد ما امر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس
 شرعاً عاماً لاهل الافاق لا تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر الدجال رسول الله
 صلعم قال الراوى قلنا فيما لبثه في الارض قال اربعون يوماً يوم كسنته ويوم كسهره ويوم
 كجمعة وسائر ايامكم كما يامكم فليل يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنته انكفينا
 فيه صلوة يوم قال لا قدر والرداه مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاث مائة عصر قبل
 صيرورة الظل مثلاً لومثاليين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان
 توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعد ما الوجوب وكذا قال عليه
 السلام خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر
 على ان الصلوات خمس فكذلك استقر الامر على ان للوجوب اسباباً وبشرطاً لا يوجد بدونها
 وكقولك شرعاً عاماً الخ ان اردت انعام على كل من وجد في حق شرط الوجوب بسبب
 سلمناه ولا يفيد لك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انعام على كل فرد
 من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان المائتين
 لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او
 بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل
 احد انه اذا ظهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم
 والليلة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخلف
 الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب
 في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات

فانظر ابن الهمام

فانظر ابن الهمام

أو أكثر من يوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره
 بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا فرائض الصلوة
 خمس على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث المدجال
 غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولأن سلم فانما هو فيما لا يثبت
 على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الاكمل في شرح المشافق
 عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعنا صاحب
 الشرع ولو وكلنا فيه لاجتماعنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة و
 اكتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولأن سلم القياس فلا بد من المساواة فلا سائر
 فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها والفاد من
 الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقتنا لصلوة
 اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي وقتها المقدر لها واذا مضى
 صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً او مثلان
 وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في اجزاء ذلك الزمان
 تقديراً يباحيكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب
 في حقه ام وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلماً بما ذكرنا عدم الفرق
 بين من قطعت يده او رجلاه من الرفقين والكعبين وبين هذه الثلاثة كما ذكره
 الامام البقللي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليهم مع انه الخصم المنان في
 انصافهم وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط
 قلنا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضا وكما لم يقسم
 هناك دليل يجعل ما وراء الرق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه
 في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب ومن وقت الفجر
 اومنه ما خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
 كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من
 وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنامل المصنف الله سبحانه
 الموفق وليس يجب في صلوة الفجر الاسفار بها بان تصلي في وقت ظهور النور واكتشاف
 الظلمة والغسل بحيث يرى الراحي موقع نبذه عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام
 ١١ هـ والافجر وانه اعظم الاجرد والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية

بيان الاسفار في
 صلاة الفجر

الطحاوى اسفر وايا الفجر فكما اسفرت فموا عظم الاجر او قال لا حرج كونه بالطحاوى
 ثنا محمد بن خزيمة ثنا القعبي ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قل ما
 اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمنى ما اجتمعوا على التوبير بالفجر
 هذا اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فارقه عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وحديث ابن مسعود رضي في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا ليقاتها الا صلاتين صلاة
 المغرب والعشاء يجتمع اى مزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع انه كان بعد الفجر كما بينه
 لفظ البخارى وصلى الفجر حين بزغ الفجر فلم ان الراد قبل ميقاتها الذى اعتاد الاداء
 فيه لا نغسل يومئذ ليمتد وقت الوقوف وفي لفظ المسلم قبل ميقاتها بغسل فاذا
 ان المعتاد كان غير الغسل واما حديث عائشة رضي كان عليه الصلوة والسلام
 الصبح بغسل فيشهد معه الصلوة نساء متلفعات بهر وطين ثم رجعن الى بيوتهن
 ما يعرفن احد من الغسل فبحول على غسل داخل المسجد لان حجرها كانت فيه
 وكان سقف عريشا متقلبا ونحن نشاهد الان انه يظن وجود الغسل داخل المسجد
 وقد انتشر في صحن الصنوء واما وجب هذا للحل لما علم من ترجيح رواية الرجال
 خصوصا مثل ابن مسعود في صلوة الجماعة فان الحال كشف لهم ثم الافضل البداءة
 وقت الاسفار كما قال الطحاوى ان الافضل البداءة غلسا والختمة في الاسفار
 فان الاسفار بالفجر مفهومة اي قاعها فيه يجمعونها وهو لفظ الحديث وقد قالوا في
 حد الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكن ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من
 الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيد ها
 على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عند ناعام في الازمنة كلها الا في
 صلوة الفجر يوم النحر بمزدلفة فان المستحب فيها التغليس اجماعا توسيعا الوقت الوقوف
 على ما من حديث ابن مسعود وكان ينبغي ان يقتيد بمزدلفة لثلاث يظن
 ان الاستثناء عام في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك ويستحب ايضا عندنا
 الابرار بالظهر في الصيف لما تقدم من الحديث اذا اشتد الحر ابرد بالصلاة والحر في
 البزاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال لا تشكف كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد برك
 بالصلوة واذا اشتد الحر ابرد بالصلوة وهو عام في جميع البلاد بجميع الناس لا طلاق الحديث

خلافا لما يقوله الشافعي رحمه واحد من التخصيص بقطر خارجا عترة يقصدون من بعده
 ويستحب تقديمها في الشتاء لما مر من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عندنا تأخير
 العصر في كل الايام الا يوم الغيم ما لم يتغير الشمس وذلك ليتوسم وقت الزوال
 اذا التفتل بعد ادائها مكرهه ويكره ان يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس بل يصلي
 والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديث بريد انه صلى العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس حية فالعبارة لتغير القرص عند اليقظة رحمه والي يوسف رحمه لا لتغير الضوء
 قال النخعي والمحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال فمتى صار القرص بحيث لا يخاف
 العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عند اليقظة رحمه صير وقت
 الظل مثلان سوى في الزوال ومنه الى التغير قليل وقد روى الحسن عنه في
 النصل بين اذا ان العصر والصلوة ان يصلي بينهما ركعتين في كل ركعة بعشر
 آيات يعني غير الفاتحة واربع اكل ركعة خمس آيات وما في الصحيح انه عليه السلام يصلي
 العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة
 وبعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف ما قلنا لانه وارد اما على طريق الظن والتخمين
 او الوقوع في بعض الازمان ويحتمل كون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه متمم وان
 الذهاب قصد الاسراع اذ لا يمكن حمله على ظاهره انه في كل زمان ولكل ذهاب في بعض الاوقات لا يمكن
 ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصا للكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال وعلى
 النهي عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكره البخاري في تاريخه عن رافع بن خديج كذا نصلي
 مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم يخرج الجوز فيقسم عشر قسم ثم يطبخ فتاكل الحما
 نفيجي قبل ان تغيب الشمس محمول على الوقوع في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت
 قبل التغير ان يوجد في الباقي من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهر الطباخين
 في الاسفار وغيرها مع الرؤساء لم يستبعد ذلك ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الايام
 الا يوم الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كذا نصلي المغرب مع النبي صلى
 الله عليه وسلم فينصرف احدا وان لم يبصر مواقع بل هو وروى ابو داود عن مرتضى بن عبد
 الله وفي سنده محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غاريا وعقبته بن عامر يومئذ على مصر
 فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه الصلوة يا عقبته فقال شغلنا فقال المصلي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي يجندوا وقال علي الغطرة ما لم يؤخر والمغرب

من غير صلاة
 العترة في التغير
 القرص عند اليقظة
 لا لتغير الضوء

في الصحيحين
 قد روى عنه
 في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

الى ان تشبهك النجوم والحق في ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو
 صم فلم يقبله اهل العلم كيف وقد قال شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث ورد عنه
 مثل الثوري وابن ادريس ومحمد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابن
 واحقه احمد وابن معين وقد قال اهل البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام وذكر
 ابن حبان في الثقة وان مالك ارجع عن الكلام فيه واصطلح معه وبعث اليه هدية
 وذكر عن ابن عمر انه اخذ المغرب حتى بدى النجم فاعتق رقبة وهو يقتضي كراهته تاخيرها
 الى ظهور النجم وفي القنية يكره تاخير المغرب عند محمد بن في رواية عن الجنيفة رحمه ولا يكره في
 رواية الحسن عنه ما لم يرغب لشفق والاصح انه يكره الامن عذر كالمسافر والكون على الاكمل فلو
 او يكون التأخير قليلا وفي التأخير بتطويل القراءة خلافاً لما في الحديث اقضتة الاخبار
 كراهة التأخير الى ظهور الفجر وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان السحب التعجيل
 وتأخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لما في البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
 العترة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول وروى الترمذي عن ابي هريرة رضي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان استق على امتي لامرتم ان يؤخروا العشاء الى
 ثلث الليل او نصفه وقال حسن صحيح وتأخيرها الى ما بعد اى بعد ثلث الليل الى نصف
 الليل مباح لانه من حيث كونه يقضى الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه
 ينقطع به السهر المنهى عنه على ما روى الستة في كتبهم انه عليه السلام كان يكره النوم فيها
 والحديث بعد ما هو المراد بالسهر يكون مندوبا وذلك لان السهر ينقطع بمضي نصف
 غالبها فتعارض دليل الندب والكراهة فتساقا فبقيت الاباحة وهذا ما جاز العلماء
 السهر بعد ما في الخبر استدلوا بما في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة صلوة العشاء في آخر حيوتها فلما سلم قال رايتكم ليلتكم هذه فان على اس مائة
 سنة لا يبقى من هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والنسائي في المناقب
 عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي بكر الليلية في الامر من امور المسلمين وانا
 معه وقال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا سهر بعد الصلوة يعني العشاء الاخرة الا لاحد وجعل من وصل واسافر
 وفي رواية او عرس وتأخيرها الى ما بعد اى بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكره
 اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة يعارض دليل الندب لان السهر ينقطع
 قبله بمضي نصف الليل فبقيت الكراهة ما اذا كان بعد فاضروا بتيمم المحظورات واما

بيان كراهة السهر
 بعد العشاء

وارجاز العلم بالسهر
 بعد العشاء

التأخير في الوتر فالأصل فيه ان لا فضل له ان كان لا يثق بالانتباه او ترك قبل النوم عند
 بالاحتياط وان كان يثق بالانتباه فتأخيره الى آخر الليل افضل لما روى الخمسة الا
 البخاري من حديث جابر انه عليه السلام قال من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فيوتر
 اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلوة آخر الليل مشهودة وذلك
 افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالمسح في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني
 بالتأخير عدم التججيل في اول الوقت لان التأخير الشديد الذي يشك بسببه في
 بقاء الوقت وذلك لان التججيل في الفجر يؤدي الى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وبما يقع قبل
 الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتججيل من وقوعه ما قبل الزوال والغروب في المحيط
 المراد من تأخير المغرب قد ما يحصل التيقن بالغروب والمسح يوم الغيم في كل من العصر والعشاء
 تججيلها المراد بتججيل العصر قد ما يقع عند انها لا تقع حال تغير الشمس وتججيل العشاء
 التججيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثقل الجماعة باعتبار الطول عند الغيم ينظر
 للطساعة فسااعة روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه التأخير في الجميع يوم الغيم لا يترقب اليه
 الاحتياط فاداء الصلوة في وقتها وبعد يجوز لا قبله اما الاوقات التي تترك فيها الصلوة خمسة
 يجوز ان يراد بالكراهة هنا المعنى اللغوي فيتمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 بالعدم وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ النهي الظني الثبوت مالم يصرف
 عن ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطعي الثبوت يقتضي التحريم والتحريم مقابل
 للفرض وكراهة التحريم مقابل للواجب والتنزيهية مقابلة للندوب والنهي الوارد هنا
 من قبيل الاول وكراهة التحريم في الصلوة ان كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة
 فيها جبهه كامل لعدم تادي ما وجب كاملا بالنقصان والا فاداء الصحة مع اعادة
 فاذا قال ثلثة اى ثلثة اوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع والكراهة
 في الفرض كالغوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا الواجبات الفائتة كحجة
 تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكره وجنزة حضرت فيه والوتر لا يما وجبت كاملة
 خلا لثبوتى ناقصة بالنقصان القوي وهو النقصان الذي هو من صفات الوقت لشدة
 اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت في ماهيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالتقصان
 بسببه خلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلوة في الارض المغصوبة او بسبب شيء
 آخر من الجوارات كالصلوة في الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة
 به من الغلبة كاتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الاشياء بالصلوة من حيث الجوارات

لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت اما لو وجب الفرض او غيره بسبب ناقص
 وادى فيه صح كعصر يومه عند الاصفرار وكما لو تلا آية السجدة في الوقت المذكور ووضعت
 الجنازة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لا داء ذلك كما وجبت لذاتهما جميع
 النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشرع فيها فاذا شرع فيها فيه جرت نكسة فاذا اداها
 فيها اداها كما وجبت وهما نقوض ووجوبها بالاصل وسيلتي بعضها الا شاء الله تعالى وذلك
 المذكور وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكان عند طلوع الشمس عند غروبها الا عصر يوم
 ووقت الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يثمانان نصل فيهن او تقرب فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى
 ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تصيب للغروب حتى تغرب المراد
 بقوله او تقرب الصلوة لان الدفن غير مراد به بالاجماع لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث
 خارجة عن مصعب بن عتيبة بن سعد عن موسى بن علي عن ابيه عن عقبة بن عامر قال ثمانان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحديث وقوله
 عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها انما اذا استوت قارتها
 فاذا زالت فارقتها واذا دنت للغروب قارتها فاذا غربت فارقتها وهي عن الصلوة في تلك
 الساعات رواه مالك في الوطأ والنسائي وهذا يفيد ان المنع بسبب ما اتصل بالوقت
 من استلزام فعل الاركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهو المعنى ينقصان الوقت والا
 فالوقت من حيث هو لا ينقصان فيه كسائر الاوقات انما النقص في الاركان المستازمة للتشبه
 بعبادة الكفار وقد افهم الحديث ان تلك الاركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات
 وروى عن ابي يوسف رحمه وهي الرواية المشهورة عنه انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة
 اى من غير كراهة والا فطلق جواز التطوع مجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في
 مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي سنن ابي داود عن ابي
 قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان
 جحهم تشبه الا يوم الجمعة ولهما اطلاق النهي المحرم مقدم على الميم عند التعارض بهذا
 عن استدلال الشافعي على جواز القضاء وابطاحه الفضل بمكة في هذه الاوقات بقولهم
 من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها مستغرق عليه ومحدث جبرين مطهر وفا
 يا بني عبد مناف لا تمتعوا احد طاف هذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار

ويجزئ في ذر في معناه رواه الدارقطني والبيهقي مع انه معلول بالانقطاع فياين
 يجاهد وابي ذر وبضعف ابن المؤمل وحيد مولى عفران وباضطراب سند ولا يصح فيها
 اي في الاوقات المذكورة صلاة جنازة ولا يسجد للتلاوة اذا كانت تليق في وقت غير
 مكروه لما تقدم ولا يسجد ايضا فيها للسجود من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها فرضا
 اي صلوة مفروضة بعيدا اي يلزم اعادةها لعدم صحتها لما قدمناه من انها جرت
 بسبب كامل فلا تتأدى بالسبب الناقص واذا تلاها اي ان تلا في وقت من الاوقات
 الثلاثة آية سجدة فلا فضل ان لا يسجد فيها وفي غيره من الاوقات الثلاثة لانها
 وان صحت لوجوبها بالسبب الذي ادبت به الا ان الكراهة موجودة لحصول الفعل
 الشبيه بعبادة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤدي الى فواتها وصيرورتها قضاء لازما
 ليس مقيدا بوقت لايتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو اداء وسجدة التلاوة من هنا قيل
 فان سجدت في ذلك الوقت لا يعيد لها الصحة اذ انها واجزاؤها عن التلاوة وان
 سجد في وقت آخر غيره من الاوقات الثلثة تصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادةها خلافا
 لفرج لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت وسياتي نظيره في الشروع
 في النفل قريبا ان شاء الله تعالى واما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات
 فصلى عليها فيه فكذلك تصح ولا تعاد لان حضورها سبب وجوبها وقد وجد في
 وقت ناقص فوجبت مع النقصان واديت به كما وجبت ولكن هل الافضل تأخيرها
 كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الافضل ان يصلى عليها ولا تؤخر اتمى والفرق
 ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع وحضورها في وقت مباح مانع
 الصلوة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه وبخلاف سجدة
 التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقا واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها
 التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض اي اللازم عملا فيشمل الواجب ايضا واذا قال يعني الفرض
 وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة لكن بما وجب لعينه وهو ما يتعلق وجوبه بعارض
 بعد ان كان نفلا كالسجود واللازم بالشروع وركعتي الطواف فانها تكرر وان كانت واجبا لان
 اصلها النفل اما اللازم بالشروع فظاهروا الملتزم بالسجدة فلان السجدة بسبب موضوع
 الالتزام النفل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بفعل لان النفل يسجد بشيء
 فتكون واجبة بايجاب الله تعالى بالالتزام العبد وهذا لان وجوب النذر بسبب من
 جهة العبد وهو صيغة النذر الموضوع للالتزام بالواجب بان ثبت من العبد فيها يرجع الى حق

على
 اي من صلاة الجنازة
 وسجدة التلاوة

صاحب الشرع كان لا وجوب بخلاف سجدة التلاوة فانها وجبت بايجاب الشرع وان كانت
التلاوة فمما يحل ان جمع المال فعلة ووجوب الزكاة بايجاب الشرع كذلك في غيره ظاهر
الفرق مع انه يريد عليه ركعتا الطواف فانها وجبتان بايجاب الشرع وان كان الطواف فعلا لكن
فرق بينهما وبين سجدة التلاوة بانها لم يجب العينة ما بل غيرها وهو ختم الطواف وصية الزم
اي جبران ما قد يقع من الخلل بلا علم وقال ابن الهمام وقد يقال وجوب السجدة في الحقيقة
متعلق بالسمع وباسماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلق
فيه بخلاف النذر والطواف والشرع فانها فعلة وليلاها كانت الصلوة فغلا انتهى ان يصح
ان سبب الوجوب في حق التلاوة دون السماع والالزام عدم الوجوب على الاصم بتلاوة
وهما اي الوقتان للذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان ترتفع الشمس فانه يكره في هذا
الوقت النوافل كلها الاسفة الفجر لما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين وفي ابى داود والترمذي واللفظ
له عن ابن عمر عنه عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا بسجدتين وما بعد صلوة العصر
الى غروب الشمس لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل من اهل بدر عن ابي عبد الله
عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم في عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس و
بعد العصر حتى تغرب متفق عليه وهو مخرج على حديث عائشة في الصحيحين ركعتان اي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعيهما سرا وعلانية ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد
العصر وفي نفي ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي في يوم بعد العصر الاصل ركعتين
ونحوه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم على الميم عند التعارض والثاني ان القول قدم
على الفعل لان الفعل يحتمل الاختصاص كيف وقد ثبت ما يصح به الاختصاص
يدل عليه اما الاول فما اخرج ابو داود من جبهة ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء
ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد
العصر ركعتين وينهي عنهما ويواصل وينهي عن الوصال فهذا مخرج في انهما من
خصائصة كالواصل واما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس
ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن اذهر ومسور بن مخزومة ارسلوه الى عائشة
فقالوا اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر وقل لها بلغنا
انك تصليها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم في عنهما قال كريب فدخلت
على عائشة رضي الله عنها فقلت يا رسول الله سلمت مني فوجعت اليهم فاخبرهم فردوسني

بيان انه صلى الله
عليه وسلم يصلي
بعد العصر ركعتين

الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عنهما تؤذيهما
 يصليهما ففعل في ذلك فقال نراتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشتغلون
 عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابى سلمة انه سأل عن شئ
 عن السجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت
 كان يصليهما قبل العصر ثم انشغل عنهما ونسيهما فصلاهما بعد العصر ثم اثبتهما
 وكان اذا صلى صلوة اثبتها يعني دوام عليها فهذا يدل على انها من خصائصه ويؤيد
 ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر بن الخطاب لا يسكتون على باطل
 بعد العصر الحديث ولا شك في وفور الصحابة في من عمر في انهم لا يسكتون على باطل
 فكان اجماعهم على ان التقرر بعد عليه السلام كراهة النفل بعد ما مطلقا فطل
 الاستدلال به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن
 بقي ان يقال النهى ورد عن الصلوة وهي نعم الواجب لعينه ايضا فمن اين تخصيص النفل
 والذي ذكره من ان الكراهة حتى الفرض لصيرورة الوقت كالشغل به يعني في الوقت
 كما في الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النفل العام
 بالمعنى وهو غير جائز نعم يمكن اخراج صلوة الجنازة وسجدة التلاوة بانها ليس بصلوة
 مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من الفساد العلم بان النهى ليس لمعنى الوقت ذلك هو
 الموجب للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجها من الكراهة فمشكل وما بعد عز وجل اللهم
 قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لا معنى في الوقت بل لتأخير المغرب بسببهم
 تعجيلها ويؤيد ما تقدم عن ابن عمر انه عتق رقبة لتأخير المغرب حتى بدى نجم وقال الشافعي
 رحمه يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكاً بما في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا
 قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وبما في الصحيحين عن انس
 كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 يتبذرون السواوي فيكون ركعتين حتى ان الرجل المغرب ليدخل في المسجد فيمسك
 الصلوة قد صليت من كثرة من يصليها والمجرب المعارضة بما في داود عن طاوس
 قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصليهما وخصص الركعتين بعد العصر سكنت عليه ابو داود والبخاري في مختصره
 وما زاد ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما الا يعارض ما
 ادسسه النخعي من انه عليه السلام لم يصليهما لاحتمال كون ما صلاه قضاء عن شئ فانه و

فان حدثنا قال
 بيان حديثنا قال
 صلى الله عليه وسلم
 صلوا قبل المغرب
 من جاز

هو الثابت وروى الطبراني في مسند الشاميين على جابر قال سالت ابا عبد الله رسول الله
هل رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقال لا غير
ام سلمة قالت صلاتها عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر
فصليتهما الآن ففي سؤالها وسؤال الصحابة نساء ما يفيد انهما غير معروفين من
سنة عليه السلام وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر ان مشير السؤال هو ظهور
الرواية بصلوتهما مع عدم معبوديتهما في ذلك الصدر ولا يقال المثلث أولى
من الثاني لانا نقول ذلك اذا كان النفي مما لا يعرف بدليله وما نحن فيه مما يعرف بدليله
اذ لو كان الحال على ما في حديث انس لما خفي على ابن عمر ولا على احد من يواظب الفرائض
خلفه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوا نساءه واخبرن بالنفي ايضا كان ذلك
طعنا باطنا في حديث انس فيرجح النفي عليه وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام الى صعد
على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما خرج ابن ابي شيبه عن علي وابن عباس وابن عمر ثم انهم كانوا
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وذكر ابو عمر بن عبد البر في شرح الموطأ
والقاضي عياض في الاحكام عن ابي بكر وعمر وثمان انهم كانوا يمنعون من الصلوة عند
الخطبة ومذهب الصحابي حجة يجب تقليد عندنا اذ لم ينفرد شيء آخر من السنة وخرج
هو ايضا عن عروة قال اذا قعد الامام على المنبر فلا صلوة على ان ماداه الستة عن
ابي هريرة عنه عليه السلام قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام
يخطب فقد لغوت يفيد بدلالة من صلوة السنة وخيعة المسجد لان المنع من الامر
بالمعروف وهو اولى من السنة وخيعة المسجد منع منهما بالطريق الاولى فان قيل
العبادة مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر انه عليه السلام قال
هو يخطب اذا جاء احدكم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتخير فيما قلنا
المعارضة خير ثابتة لحو اذ كون المراد منه اذا سكنت الامام عن الخطبة الى ان يتم صلوة
كما ثبت في السنة وهو ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبد حدثنا
عن ابيه عن قتادة عن انس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلوة
ثم قال اسند عبيد بن محمد العبدى وروى فيه ثم اخرج عن احمد بن حنبل ثنا امرئ
قال جاء رجل الحديث وفيه ثم انتظره حتى صلى قال وهذا الرسل هو الصواب انتهى فنقول
الرسل حجة ثم رفعه زيادة اذ لم تعارض ما قبلها فان غيره ساكت عن الامساك عن الخطبة

بعد ما عمول عليه المصلح البارئ ما جرت من حديث أبي سعيد الخدري قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى
 ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتين
 من أنه عليه السلام كان حريصا على النوافل فعدم فعله يدل على الكراهة إذ لو لاها
 لفعله مرة بيافا لا باحتراقه ولا يكره بعد الخطبة في المصلي أيضا وكذا يكره التطوع عند
 الخطبة الكسوف عند خطبة الاستسقاء للاخلال بالاستسقاء والانصات كسائر
 الخطب والحاصل أنهم ذكروا في الفتاوى أن أوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلثة
 لا تجوز فيها الغوايات عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة تجوز فيها
 الغوايات ومجزة التلاوة وصلوة الجنازة بلا كراهة وما عداهما مع الكراهة بعد
 طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وما بعد صلوة العصر قبل الغروب
 بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند إقامة يوم
 الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الإمام للخطبة قبل أن يخطب وقبل صلوة العيد
 كما ذكره المصنف وكذا بعد صلوة العيد في المصلي على ما هو الأصح وكذا ينبغي أن يكره
 أيضا عند خطبة الحج الثالث كسائر الخطب فعلى هذا تكون أوقات الكراهة
 خمسة عشر سوا الثلثة الأولى ومعها ثمانية عشر ولو شرع في صلوة التطوع في
 الأوقات الثلاثة فالأفضل أن يقسمها ثم يقضيها في وقت غير مكره وتحلصا عن
 الكراهة والنقصان إلى الكمال وليس هذا بباطل العمل لأن القطع للكمال لا
 يكون بطلان الكمال من شرع في الفرض متفردا ثم أقيمت الجماعة فإن الأفضل أن يقطع
 ويقضى لأحرار فضيلة الجماعة وكان كعدم المسجد الجديد وبغض ذلك و
 لكن مع هذا لو لم يقطع بل تم شفعا فقد أساء لمخالفة النهي الواجب لا إشكال فيكون
 أثما كتارك الواجب بالأم ومعه هذا لا شيء عليه أي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لأنه
 قد أتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين أي بعد طلوع الفجر إلى
 طلوع الشمس وبعد صلوة العصر إلى غيرها ثم لفسد لزوم القضاء ولا فائدة
 في أفراد هذا بالذکر إذ قد فهم بالطريق الأولى مما قبله لأنه إذا كان بالشرع في الأوقات
 الثلاثة مع شدة الكراهة فيها قد أمره بالقضاء إذا قطعها ففيم أسواها بالطريق الأولى
 اللهم ألا يقال إن كان يصح بالضرورة أن يقول ثم يقضيها يحتمل القضاء استحبابا

فان
 أوقات الكراهة
 اثنا عشر

اولثلاثي توهم ان القضاء هناك لاجل القطع العمدي المفهوم من قولهم لا افضل
 ان يقطعها وان لا يجب اذا فسدت تغير قصد لكن لا وجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات
 الثلاثة وغيرها سواء في ان اذا شرع فيها في نفل قصد ثم افسد او فسد بوجه
 من الوجوه يلزمه قضاءه على ما يأتي في فصل النوافل ان شاء الله تعالى ولو
 افتتح النافلة في وقت مستحب ثم افسد ها افسدت هي بقدره متميم على استعمال
 الماء او مضى مدة ما سمى وفقد ذلك لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع
 الفجر قبل ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها وان كان قضاء الفوائت من الفرائض
 لا يكره قبل التغير والطلوع لانها لم تجب لعينها بل لصيانة الجزء المؤدى عن ابطال
 فبقيت نفلا بذاتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما وجب لعينه على ما تقدم
 ولو قضاهما فيها تسقط عنه وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في
 الوقتين ليست لعنف ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة سوى الثلثة
 لو قضى فيها ما لزم بالشرع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضى
 في احدها وقات الثلثة لا يصح لوجوبه كاملا ولذا انه ناقصا كما في الفرض ولو افسد
 سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر كما مر انما من كراهة ما لزم بالشرع في الوقتين
 وبهذا رده. انقل عن الفقيه اسمعيل الزاهد من ان من خشي ان صلى تكبى الفجر
 ان لا يدرك الامام انه يشترع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فتمت من القضاء بالصلوة
 فان الامام السرخصى دعه بان ما وجب بالشرع ليس اقوى مما وجب بالندب ونفى
 محمد ان المنى ولا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شرع في العبادة بقصد الفساد
 فلا يجوز وان كان نية الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قضاء منهى الا لاجل معتلة
 التكميل ولا تكبيل هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشترع في التمسك
 ويكرهها ثم يكره اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكميلة من السنة ويصير شارة على الفريضة
 ولا يصير مفسدا لا يصير محجوزا من عمل الى غير مفيد ايضا لان زمانه سلم انه لا يصير مفسدا
 لكن كراهة قضاء ما لزم بالشرع بعد الفجر مقررة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء
 بعد ارتفاع الشمس على كل حال فهو غيرات بالسنة كما استنت فافاندة في هذا
 التكليف وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وكانه إشارة الى قول اسمعيل الزاهد وقد
 مر تنبيهه فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين
 منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يعلم تنويها صلوة هاتين

فصل في وقت من
 قضاء الفوائت من
 الفرائض
 الاضحية والظلم

فصل في وقت من
 قضاء الفوائت من
 الفرائض
 الاضحية والظلم

الركعتين عن ركعتي الفجر عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد رحم وهو أي قولهما أحد
 الروايتين عن أبي حنيفة رحم وهي ظاهر الرواية بناء على أن السنة تؤدي بمطلق
 نية الصلوة من غير احتياج إلى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وروى الحسن عن
 أبي حنيفة رحم أنها لا تنوب بناء على أن السنة تحتاج إلى النية أو على الرواية التي ذكرها الغني
 عن أبي حنيفة رحم أن سنة الفجر واجبة والأول هو الصحيح أي أنها تنوب لأن التعيين ليس بشرط
 وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن أنه رأى الشان لم يطعم الفجر وقد تبين أي بعد ذلك
 أنه رأى الشان كان قد طلع الفجر عند المتأخرين تجزئ تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا
 كما تقدم مرظاها الرواية عن الكل خلافاً لرواية الحسن رحم وتقدم الوجبة ولو شك على صلوة
 تلك الركعتين في طلوع الفجر واستشكك لا تجزئ عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر وأما طلع
 الشمس حتى لو وقعت قد رجعنا أو قد رجع تباه الصلوة بعد ما كانت حراماً عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المذكور في الأصل لما روى أنه عليه السلام كان يصلي العيد حين
 ترتفع الشمس قد رجع أو رجع حين قال سبط بن الجوزي متفق عليه وقال أبو بكر
 رحم محمد بن الفضل ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فهي في الطلوع
 لا تباه الصلوة فإذا انجوز عن النظر إليه تباه وقال الفقيه أبو جعفر السفكوري يضع
 طست في أرض مستوية فإذا امت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع لا تغل الصلوة فإذا
 وقعت في وسطه فقد طلعت فقل وكان علامة خلو زم يقول يتكذبه على صدره وينظر فإن
 لم ير القرص فقد تراءى الطلوع وتباه وبعبارة عند الغروبي كل هذا الأمر متقاربة وبكل
 منها يحصل أيضاً من الشمس واشتراتها والقول الأخير نقله البرازي وهو ليس واضعاً
 ولو طلعت الشمس وللصلي في خلال أي في أثناء صلوة الفجر تقصد صلوة الفجر وظن تقصداً
 على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا تقصد لغروب
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الأصول أن الوقت هو السبب الواجب
 الصلوة ولا يمكن أن يكون كله سبباً لأنه يؤدي إلى عدم جواز الأداء قبل تمامه فيلزم أن لا
 تجوز الصلوة إلا بعده وهو خلاف الشرع فلزم أن يكون جزء منه هو السبب فليجزأ الأول
 هو الأول لسبقه فإن اتصل به الشرع التام تقرر له السببية ولا انتقلت إلى ما يليه
 وثمره أي جزء انفصل به الشرع التام أي الذي لم يطعم عليه الغداة تقرر له السببية هكذا
 في آخر الوقت فإن خرج الوقت ولم يصل يضاهي الوجوب إلى جميع الوقت لزوال الضرورة
 التي لأجلها لم يضاف إلى الجميع ولعدم أولوية بعض الأجزاء لأنها كانت بانفصال الشرع و

ما دام الإنسان يقدر
 على النظر إلى قرص الشمس
 فهي في الطلوع لا تباه
 الصلوة فإذا انجوز
 عن النظر إليه تباه

لم ينصل الشرع بشئ منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به الشرع في الفجر كان كاملاً
 النقضان وهو طلوع الشمس يقع الفساد والجزء الذي اتصل به الشرع في العصر كان ناقصاً
 لكونه وقتاً لا صغراً ولا تضيف للغروب ولأن كان كاملاً بان شرع قبل ذلك او من اول
 الوقت فعروض الغروب لا نقص فيه بل يخرج وقت الكراهة لان قد يقال فينبغي انه
 لو شرع فيها اول الوقت قبل الاصفرار ثم اصفرت وهو في خلافها ان تفسد لعروض النقض
 على ما وجب بالسبب الكامل الجواب ان الشرع لما جعل المكلف مشغول كل الوقت بالعبادة
 وهو العزيمة فقد اغتفر في حق ما لا يمكن ذلك لانه لكونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف
 الفجر فان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل ما ذكرتم فقد عطف على الجواز ان يعارض
 به التقلي وهو ما رواه الجماعة من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قلنا قد عارض حديث النهي عن الصلوة في هذه
 الاوقات فان العام عندنا كالحاضر لا يرجح الخاص عليه فوجعنا الى ما ذكرناه من المعنى قال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام وعلى هذا فيعد ما روى عن ابي يوسف انه يمسك عن الافعال اي
 في اي دكن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم صلوة لانها اذا كان طلوعها وجب
 الفساد لا يبيد الامساك معه الشرط السادس النية هي اللغة مطلق
 القصد وفي الشريعة قصد كون الفعل لما شرع له والعبادات انما شرعت لنيل رضا الله
 ولا يكون ذلك الا باخلاصها له فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس غير قال
 الله تعالى وما امروا الا لعباد الله مخلصين له الدين والايات والحديث في ذلك كثيرة
 جله اذا علم هذا فنقول المصلحة اذا كانت متغلة سواء كان ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها
 يكفيه مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك النفل بان سنة الفجر مثلاً او تراويح وغير
 ذلك ولكن في التراويح اختلف اي خالف بعض المشائخ المتقدمين فانهم قالوا الاصل
 اي فعل التراويح لا يجوز بطلان النية بل لابد من تعيينها ولذلك كوفي فتاوى قاضيان ان
 الاختلاف في التراويح في السان فان قال في فصل نية التراويح وان نوى الصلوة او صلوة
 التطوع اختلف المشائخ فيه حسب اختلافهم في سنان المكتوبات قال بعضهم يجوز زيادة السان
 بنية الصلوة وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة محضة وصلة فيجوز
 للصيغة الجوزية عن العهد وذلك بان ينوي السنة او ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في
 المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رجم في سنة الفجر انها لا تؤدي بنية التطوع وانما تؤدي سنة

النية
 في التراويح

السنة او نوى الصلوة متابعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتياً
 بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز ان تنى
 فقد جعل الخلاف في السنن وفي التراويح واحداً وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن
 تتأدى بطلاق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 وتحقيق الوجوه ان معنى السنية كون النافلة مواظباً عليها من النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا وقع المصلي النافلة في ذلك الحين صدق عليه فعل النفل
 السني سنة فالحاصل ان نفس السنة تحصل بنفس الفعل على الوجوه الذي فعله عليه السلام
 وهو انما كان يفعل على ما سمعت فانه عليه السلام لم يكن ينوي السنة بل الصلوة لله تعالى
 فعلم ان وصف السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية من الفعل المخصوص
 لانه وصف يتوقف حصوله على نية انتهت وهذا في السنة الثابتة بفعله وكذلك في السنة
 الثابتة بقوله كقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يدعى الله تعالى في كل يوم ثلث عشرة ركعة
 من غير الفريضة الا بنى الله له بيتاً في الجنة ويخوه من الاحاديث فانه رتباً لوعده على
 مطلق فعل الصلوة وعلى هذا التراويح فانها اما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها
 وبين لعذر في تركها او بقوله من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من
 ذنبه اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في لياليه ولا يمكن ان تكون الصلوة في
 لياليه ليست قياماً لانه لا ان تتعين لشيء آخر من فرض او واجب او اداء قضاء ثم قال
 المصنف رحمه الله تعالى انهما في التقديمين والاصح ان نوى التراويح لا يجوز بمطلق النية
 ونحن قد بينا الدليل من الطرفين والاحتياط في نية التراويح ان ينوي التراويح نفسها او
 ينوي سنة الوقت لانها هي السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون خاتماً لليلة
 هكذا قالوا ولا شك ان قيام الليل اعم من التراويح فتأدية نية كتأدية نية مطلق الصلوة
 فان مطلقها في الليل ليس الا قيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنية ولا يخرج بنية مطلق الصلوة
 لا يخرج عن الحكم والاحتياط للخروج من الخلاف في السنة او ينوي السنة نفسها او ينوي الصلوة متابعاً
 للنبي عليه السلام ولو ينوي في صلوة الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة العيد فانه ينوي
 صلوة الوتر ويعينها وكذلك ينوي صلوة الجمعة وصلوة العيد اي يشترط فيها التعيين
 ولا يكفي مطلق نية الصلوة وكذلك جميع الفرائض والواجبات من المندور وقضاء ما لزم
 بالشروع لان مطلق الصلوة يحتمل النفل وغيره والنفل مشروع في الاوقات التي يصح
 فيها غيره فلا بد من صرفه عن النفل الى غيره وذلك الغير متعدد ومتنوع فلا يتعين بالنفل

ولا يتيقن بفراغ الذمة منه إلا بالتعيين القاطع لاحتمال ما عداه وفي صلوة الجنازة
ينوى الصلوة لله تعالى لا دعاء لميت إذ بهذا يتميز عن غيره من الصلوات والفتوى
لا يكتفي بنية مطلق الفرض لأنه يشمل أفراد كثيرة متفقة ومختلفة فلا يجوز ما لم يقل في
نية الظهر أو العصر مثلاً ليميز ما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره من
الأمم والمعتدي والعقد اتفاقاً فإن نوى فرض الوقت ولم يعين أنه ظهر أو غيره ولم يكن
الوقت قد حرم أجزاءه ذلك ولو كان عليه فائتة لأن الفائتة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية
إلا في الجمعة فإنه لو نوى فرض الوقت لا تصح الجمعة لأن فرض الوقت عندنا الظهر لا الجمعة ولكن
قد أمر بالجمعة لا سقاط الظهر ولذا وصلى الظهر قبل أن تقوته الجمعة صححت عندنا خلافاً
للفردم والأئمة الثلاثة وإن حرم عليه الافتضار عليها على ما ذكره إن شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضين أن لو كان عند فرض الوقت الجمعة حاز ذلك لتعينها حينئذ
نظراً إلى اعتقاده ولا يشترط نية عدد الركعات إجماعاً لعدم الاحتياج إليها لكون العدد
متمعيماً بتعيين الصلوة ولو نوى الفرض والتطوع معاً جاز ما صلا به تلك النية عن الفرض
عند أبي يوسف القوة الفرض فلا يراحم الضعيف خلافاً للمحدثين حيث لا يجوز عن الفرض عنه
ولا عن التطوع بل تبطل نيته بالكلية فلا تصح صلاته لأن الصلوة الواحدة لا يمكن أن تصف
بالوصفين لتنافيها ولا بأحد هما لعدم تعيينه فيبطل أصل الصلوة ولو افتتح المكتوبة
بنواها ثم ظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع صحى حتى فرغ من صلاته فبطلت صلاته
هي تلك المكتوبة التي شرع ناوياً لها وهذا بناء على أن النية إنما تشترط في الابتداء لا في
البقاء استصحى بالزوم التحريم في ذلك وهو منفي ولو كبر بنوى التطوع ثم كبر بنوى الفرض
يصير شارعاً في الفرض وتبطل نية التطوع لأن النية من الأفعال يصح تبدلها إذا قارنتها
كما يصح تبدلها في التزك مجردة وحاصله صحته إذا قارنت النوى فعلاً أو تركاً سواء
تقدمها مماثل أو مغاير ولم يتقدمها شيء فتسحق المغاير وتقر بالمائل وهي هذا أصل يعنى
عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلمه ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ناوياً العصر أو
التطوع بتكبيره متعلقاً بافتتح فقد نقص الظهر وصح شرعه فيما كبر ناوياً له من العصر أو
التطوع بناء على الأصل المذكور وكذا إذا شرع في المكتوبة أى مكتوبة كانت ثم كبر بنوى
الشرع في النافلة أى نافلة كانت يصير ناقصاً للمكتوبة ويصح شرعه في النافلة للأصل
المذكور وهذا من ذكر العام بعد الخاص أو كان من شرع في المكتوبة مفرداً فكبر بنوى لاقتداء
بالأمم فإنه يصير شارعاً فيما كبر ناوياً له من الصلوة لاقتداءً بفضلها كان فيه من الصلوة

منفردا لما ذكرنا من الأصل وذلك لأن الصلوة بالاعتداء غير هامة الانفرد حكمها فيها
من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة وإن صلى بركعة من الظهر ثم كبر بنوى
الظهر فهي هي لما ذكرنا لا بنوى عين ما هو فيه فيكون مقررا له وهذا إذا نوى بقبله ما إذا قال
بلسانه نويت أن أصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجتنب أي يكتفي بتلك
الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر حتى أنه لو كان مقبلا صلى أربعاً
أخرى بعد ذلك التكبير على ظن أن الركعة الأولى قد تنقضت ولم يقعد على رأس
الركعة الرابعة من صلاته التي هي الثالثة بعد التكبير فسدت صلاته لتركه فوضا
وهو القعدة الأخيرة بحيث لا يمكن تدركه بسجوده للركعة الخامسة ولكن فسدت
فرضية الصلوة وتحولت نفلا عند أبي حنيفة رحمه وأبي يوسف رحمه وأصلها عند
محمد رحمه وينبغي أن يضم ركعة أخرى ليصير متفلا بست عندهما وبركعتين عند
ولونوى مكتبتين معا أحدهما دخل وقتها والأخرى لم يدخل وقتها بان نوى وقت
الظهر هذا اليوم وعصره معافى أن النية للتي أي المكتوبة التي دخل وقتها كالظهر
الصورة المذكورة لأن التي لم يدخل وقتها لأثرهما أولونوى فائتين معافى أي النية
للأولى منهما لترجمها بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب أولونوى فائتة ووقية معا
بان فائتة الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معافى أي النية للفائتة إذا كان في الوقت
سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما
والمصنف اختار ما في المنتقى ولذا قال إلا أن تكون في آخر وقت الوقية ثم تكون النية للوقية
لترجمها وكل هذا يشير إلى كون المصلي صاحب ترتيب فعلا هذا يمكن أن يحمل ما في الجامع
الكبير على ما إذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل مما يتأتى فيما إذا كان في الوقت سعة
فإنه حينئذ لا ترجيح للفائتة على الوقية لعدم الترتيب فتعارضتا فبطلان ما إذا ضاق الوقت
فإن الوقية ترجح مع أن جواب الجامع مطلق والمسئلة السابقة وهي ما إذا نوى فائتين
تؤيد ما في المنتقى حيث لم يذكر فيها خلافاً فإن النية الأولى فلذا اختاره الصوة يحتاج
الأمام في صحته الاعتداء به إلى نية الإمامة حتى لو شرع على نية الانفرد فاعتد به يجوز
الألف حتى يجوز اعتداء النساء به فإن اعتداهن به لا يجوز ما لم يكون أمما لهن أو
لمن تبعه عموما وعند ذفر لا يشترط نية إمامته لصحة اعتدائهن قياسا على الرجال
لأن الفرق بأن المرأة يحتمل أن يوجد منها فساد صلوة الإمام بسبب المحاذاة وهو
أضر عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل ما لم يقتدى فينوي الاعتداء أيضا

ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين أي تعيين الفرض بل يحتاج في صحته
 إلى نيتين نية الصلوة مطلقاً أن تطوعاً ومعيّنة بن غيره ونية المتابعة للامام وذلك
 لأنه يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المقتدي فلا بد من التزامه وهو بالنية
 وإن نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يجزئ ذلك الفعل ونية الاقتداء ^{بغير} ^{بغير}
 الصلوة وفي فتاوى قاضيان لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في الغفل
 وقال بعضهم يجوز انتهى فظهر أن ما انفاره المصنف من قول بعضهم وعدم الجواز هو المختار
 وكذا الحكم إذا قال نويت أن أصلي مع الامام قال بعضهم يجوز واختار المصنف ولكن المختار
 عدم الجواز كما ذكر قاضيان من الدليل وإن نوى أن يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء به
 لا يجزئ بشرطية نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال إذا انتظر تكبير الامام ثم تكبر بعده
 يصح شروعه في صلوة الامام كذا في الفتاوى يعني لو وجب منه الانتظار فلهما من غير
 أن تحضره نية الاقتداء وعند التكبير يصح الاقتداء ويحرم الانتظار مقام النية وهو
 حسن وإن نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ ذلك
 صحة الاقتداء والاصح أنه يجزئ قال قاضيان لأنه لما نوى الشروع في صلوة الامام صار
 كأنه فرض الامام مقتدياً به وفي الخلاصة قال الامام خولعه زاده عن استاذة إذا اراد
 المقتدي أن يسلم الأمر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام قال صاحب الخلاصة
 واستاذنا ظاهر الدين يقول ينبغي أن يزيد على هذا ويقول اقتديت به انتهى في قوله
 شيخ الاسلام هو المختار قاضيان وغيره كما تقدم وما قاله الظهير الدين احتياطاً للجواز
 من خلاف ذلك البعض ولو نوى صلوة الامام والاقتداء به وهو لا يعلم الامام في أي
 هو في الظاهر من الجمعة أجزأته ما كانت قال قاضيان لأنه نوى الدخول في صلوة
 الامام مقتدياً به فيصير شارعاً في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة
 نوى الظاهر ظاناً أنها صلوة الامام فإذا الامام في الجمعة أو بالعكس لا يجوز الاختلاف
 الفرصين بينهما الاقتداء وإن نوى أن يصلي صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز
 عند البعض وهو المختار لأن الجمعة لا تكون الامام فيمنها مستلزمة الاقتداء
 وإن نوى الاقتداء بالامام ولكن لم يخطر بباله من هو الذي يصلي عمر وصح الاقتداء ^{لأنه}
 وعدم التقييد وكذا أن نوى الاقتداء بالامام وهو يظن أنه أي الامام زيد فإذا هو
 عمر وصح الاقتداء أيضاً إذ ليس في نية تقييد وإنما هو في ظنه ولا عورة ^{في حقيقة}
 الإطلاق ^{لأنه} إذا قيد نية وقال اقتديت بزيد ونوى الاقتداء بغيره ^{فإن}

من قال لا تقصد
 نية الاقتداء بالامام
 فلهما من غير
 جاز يصح
 في صلوة الامام

فانه حينئذ لا يصح اقتدائه لكون نيته مقيمة بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم
 يكن مقتديا به من هو متصف بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات
 فاما عند تعيينها فلا حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر
 جاز سواء كان يرخص الامام او لا لان الاشارة تفيد تعريف الذات والموصول يدل على الصفة
 والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام: الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره
 في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولهما الاعلى قول ابي حنيفة رحمه لان الافضل
 عند مقارنته تكبيرة القنديل لتكبيرة الامام ولا شك ان مقارنته النية لتكبيره هو الافضل
 فيلزم على قوله افضلية مقارنته النية لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام قفلا
 جاز عند اكثر المشايخ وان لم يقضه النية عند الشروع على ما سياتي فيمن نوى عند اوضوئه ان يصلي
 العصر مثلا ولم يشتغل بغيره من الصلوة ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن ان نوى الامام
 قد شرع قبل شرعهم وهو في الحال ان الامام لم يشرع بعد لتصلوا فيه قال بعضهم لم يجز بشرعهم في
 صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصلوة
 ان الامام لم يشرع حيث يصير شراعا عند شروع الامام اذا شرع لانهم يقصد الشروع في صلوة
 الامام بل في الحال قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضي خان ومن صلى سنين ولم يفر
 النافذة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى ظن ان الكل له كل شيء
 يصليهم فريضة جاز فعله وسقط عند الفرض لحصول شرائط كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة
 او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
 الاما اقتدى فيه فاذا صلوة الامام ثم فيها اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدى به بعد ان اقتد
 به في صلوة ليس قبلها سنة مثلها كالغروب صححت صلوة القنديل ايضا وانما في صلوة قبلها
 سنة مثلها كالظهر والفجر تصح صلوة المقتدى فان الامام قد سقط فرضه بما صلى في
 مما هو سنة وهو يظن فرضا فيما يصلي به بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المفترض
 بالمستفعل وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت
 كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضاء
 كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقضي ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره
 في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فمجمع عليه عندنا واما نية ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلا اي اذا قن باليوم وان

فصل في
 ومن صلى سنين ولم
 يعرف النافذة من
 الفريضة

خرج الوقت لأن غايته أنه قضاء بينة الأداء وبالوقت أي إذا قرن الظهر بالوقت وإن لم
 يكن خرج الوقت وإن خرج ونسبه لا يجزئه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضيان
 الخلاصة وغيرهما ونوى ظهر الوقت أو عصر الوقت يجوز هذا إذا كان يصلح الوقت
 فإن صلح بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز ذلك
 لأنه لا يتعين بضم الوقت حيثئذ وإنما يتعين بضم اليوم لأنه لا يخرج عن كون ظهر
 اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كون ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته بظهر اليوم لا
 ظهر الوقت لأن الوقت ليس له إذا اللام للعهد لا الجنس فلا يضاف إليه فعلم من هذا
 أن ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار ونوى فرض اليوم بخلافه
 وإن لم يعلم بخروج الوقت هكذا في نسخ الماتن وهو أيضا سهو لأن فرض اليوم بعد خروج
 الوقت محتمل للوقية والغاشية فلم يحصل به تعيين والصواب لنوى ظهر اليوم فإنه هو
 الذي يجوز به خلافه لقطع احتمال الغير بالكلية ومن صلى الظهر اليوم الذي
 هو فيه ونوى أن هذا من ظهر يوم الثلاثاء أي ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وأن الظهر منه
 فتبين أن ذلك الظهر من يوم الأربعاء أي تبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء وأن الظهر منه
 جاز ظهره والغلط إنما هو في تعيين الوقت وذلك لا يفرض إذا حصل تعيين وقت الفرض
 بأن لم يكن عليه غيره من نوعه أما إذا كان عليه ظهران مثلا ونوى الظهر لم يعين أحدهما
 لأنه ظهر أي يوم فإنه لا يجوز ولو شرع في صلوة كما أي صلوة من الصلوات هي عليه يظن
 أنها سبئية أي من صلوات يوم السبت فإذا هي له ظهران تلك الصلوة التي شرع
 فيها إنما هي إحدى أي من صلوات يوم الأحد بأن كان عليه ظهر مثلا فظهر ظهر يوم
 السبت فصلاة بذلك النية فظهر أنه لم يكن عليه الاظهر يوم الأحد لأنهم تلك
 الصلوة ولا يجزئه عن ظهر يوم الأحد التي هي عليه لأنه صلاة ما قبل وقتها أي حيث
 نواها أي نوى إضافتها إلى يوم قبل وجوبها والصلوة قبل وقتها لا تجزئ ولو كان بالبعد
 بأن شرع في صلوة عليه على ظن أنها إحدى أي سبئية نعم وتسقط عنه لأنه إضافتها إلى
 وقت بعد وقت وجوبها والصلوة بعد وقتها جائزة والسحب في النية أن ينوى ويقصد
 بالقلب ويتكلم باللسان بأن يقول صلى صلوة كذا قال في الهداية ويحسن ذلك أي
 التكلم باللسان وذلك لأجتماع عزيمته يعني أن الإنسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر
 فإذا ذكر بلسانه كان عنوانا على تجميعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يفهم من قولهم
 لأجتماع عزيمته أنه لا يحسن لغير هذا القصد قال ثم رأيت في بعض النسخ قال النية بالقلب أنه

عمله والتكلم لا معتبر به ومن اختاره لاختاره ليجتمع عزيمته ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ
 انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند
 الافتتاح اصل كذا ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم بل المقول
 انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر وهذبه عذته انتهى لكن عدم
 النقل وكونه بدعة لا ينافي كونه حسنا القصد اجتماع العزيمة على ما اشار اليه في
 الهداية وصرح به التجنيس وهذا هو المختار وذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشرائع
 القلوب في ما بعد زمن الصحابة والتابعين حتى كثر فخر الدين الزاهد في الغيبة وشهر
 القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه اللسان لان التكليف بقدر الوسع
 لا يكاف الله نفسا الاوسعها ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز ولا خلاف بين
 الائمة لان النية عمل القلب لا عمل اللسان واستحبنا بضمير الية لما ذكرنا وفي الكفاية من شرح
 الطحاوي افضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكور يعني التكبير ويد بالرفع انتهى
 وانما كان هذا افضل لانه سيرة السلف على ما ير من قول بعض الحفاظ ولا نه مشق
 افضل الاعمال احزها اي اشقها فالما حصل ان حضور النية بالقلب من غير احتياج
 الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعسر بد ونه حسن و
 الاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها
 والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوى حال كونه مقرا بالتكبير وخافا لانه ان
 تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذاهب الشافعي رحمه فان وجود النية زمن التكبير شرط
 عند وانما كان هذا هو الاحوط عند الخروج من الحلال ولا نه اشق فيكون افضل وذكر
 الناطقي في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالمجاعة فلا انتهى الى الامام كبر ولم
 تحضره النية في تلك الساعة ان كان محال لوقيل لا يصى صلوة نضلي امكنه ان يجب من
 غير تأمل يجوز صلواته والا فلا اي وان لم يكن محال فيمكنه ان يجب من غير تأمل لا يجوز صلواته
 وهذا هو الروي عن محمد بن سلمة وفي الفتاوى عن محمد انه لو نوى عند الوضوء ان يصل
 الظهر او العصر مع الامام ولم يشغل بعد النية باليس من جنس الصلوة يفي بصلواته
 الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بتلك النية وهكذا روي
 عن ابي حنيفة رحمه وبنو يوسف رحمه فالما حصل جواز الصلوة عند نية متقدمة اذا لم يفصل
 بينهما وبين التكبير على اليس للصلوة قال في التجنيس لان النية المتقدمة متيقنا الوقت لشرع
 حكما كما في الصوم اذا لم يبين لها بغيرها انتهى وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا يفهم

الصلوة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي واختلافهما في قول
 انه ان لم يتجاوز التأخير قيل له التشاء وقيل له التعوذ وقيل له الركوع وقيل له الركعة
 منه قال في الكافي وجه الظاهر ان الصلوة عبادة لا تجزئ وما لم ينو منها لم يقع بها
 وفي الصوم جواز المحرم لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالسهر الكثير ولا حرج في الصلوة
 انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح قياس الصلوة على الصوم في استيفاء النية المتقدمة
 لان الاصل مقارنة النية للعبادة والتخلف في الصوم للخروج ولا حرج في الصلوة فكذا
 ينبغي ان لا تجوز بالتقدم والروى جوازها وبما يمكن ان يجازي بان النية قد اقرت العبادة
 من وجه حيث قارنت شرطها ولم يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ماهر وصل اليها
 كالشيء على انه ليس بمناف للصلوة مطلقا لجوازه عند الضرورة كما في سبق الحدس
 والاتصال من وجه مع عدم تخلل المنافي كاف كما في نية الزكوة عند عزل مقدار الزجر
 ولا تقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز التقدير فيه مع المنافي من الاكل والشرب
 والجماع والاكذلك الصلوة والله سبحانه اعلم واما فرائض الصلوة اى اركانها التي وجبت
 ما هيتمها بمجموعها فثمان فرائض منها ست فرائض على الوفاق بين المتأخرين المتأخرين
 فريضة لكن على الخلاف بينهم وهي في الفرائض الست المتفق عليها تكبيره الافتتاح وهي
 وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بالاركان وهي شرط
 باجماع ائمتنا انما لا للثلاثة استدلوا بانه ذكره في فرض القيام فكان ركنا كاقامة واحدة واشترط
 لها ما شرط لسائر الاركان من ستر العورة واستقبال القبلة والطهارة ولما قول به تعالى و
 ذكر اسم ربك فصل عطف وهو للغيابة فان قيل هو عطف لكل على الجزء فيجوز كما في عطف
 العام على الخاص قلنا جوازه ما نأى يكون لتكثرة بلاغيته وهي متعدد متناظرين لا يكون
 منه فكان للغيابة التي هي الاصل في العطف واما اشتراط ما يشترط لسائر الاركان فلهذا
 اتصالها بالاركان كما امر لانه لا يتصل حتى لو كان حاملا للنجاسة عند ابتداء التكبير او مكشوف
 العورة او منحرفا لقليل حول الوقت فانقاه واستقر على يسير واستقبل ودخل الوقت مع
 انما له جاز وجه شرعي وعده ابن الهمام في نزع المداينة وذكر في الكافي انها عند بعض اصحابنا
 ركن قال وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هو كتمان لانهم هذه الفروع انتهى يعتبر
 من المذهب انما شرط كما ذكرنا وبنا على الخلاف جواز النقل تجزئة الفرض والنقل قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام ومقتضى كون هذا مرة الخلاف في كونها شرطا ان يجوز ايضا ان لا يفرض
 على الفرض وعلى النقل وقد روي اجازة ذلك عن ابي اليسر والحجج وورد على منعه الملازمة بين

بفعل هو قربة انتهى وسند كبقية هذا البحث عند تلك المسائل انشاء الله تعالى وتعالى
 الادكان وهو الطمينة وزوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واقاله قد رتبته فرض
 عند ابي يوسف ربه والائمة الثالثة لحديث ابن مسعود المروي في السنن الاربعة انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود قال ان هذا
 حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن وغيره صلبيه مكان ظهره وهو من باب الرواية بلغة
 والجواب ما مر انه خبر واحد ظني لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعي به لانها نسخ فان
 المقوم من الكتاب افتراض ما يصح ركوعا وهو مطلق الانحناء وما يسمى بسجودا وهو وضع
 الجبهة على الارض فان ذلك مجزئ فلو قلنا بان التعديل فرض لكان ذلك غير مجزئ
 فيكون نسخا وكذا الكلام في حديث الاعرابي الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات
 بقوله ارجع فصل فانك لم تصل لكونك لم يتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصلح ناسخا للقطعي فجميع
 جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزى اى اجزاء كاملا ولم تصل اى صلاة كاملة وتركها حتى
 يؤيد ذلك اذ لو كانت الطمينة فرضا لفسدت بتركها في اول ركوع وسجود ويكون فصله
 بعد ذلك عبثا وهو عليه السلام لا يقر احد على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام ان يعلم
 اكمال الصلوة على الكمال وجبه ولذا جاء في رواية ابي داود عن ابي هريرة والترمذي عن فاطمة
 بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا
 انتقصت من صلواتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام مهما اصابه صلوة فتمت
 والباطلة لا تسمى صلوة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندنا التعديل واجب وسياتي
 الكلام عليه انشاء الله تعالى وما اذكر الفرائض اجمالا شرع في تفصيلها فبدا امرت بها فقال
 ولا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح لاجماع الامة على ذلك في كل زمان فانهم قد
 اجمعوا على ان لا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح وهي قوله اى قول العبد الله اكبر
 ولا خلاف فيه والله اكبر وخالف فيه مالك واحمد والله اكبر والله كبير وخالف فيما
 الشافعي ايضا ثم قال ابو يوسف ربه ان كان بحسن التكبير لا يجوز تغيير هذه الاربعة من الالفاظ
 لما لك واحدا لنقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متسقة من الشرع
 فلتنتهي فيها الى ما انها نال اليه الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول الاكبر ابلغ في المنشأ
 لان تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتدأ فكان مشتملا على المنقول وزيادة فيلحق به
 دلالة ولا يبي يوسف ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله
 عليه وسلم مفتاح الصلوة الظهور وتخريجها التكبير وتخليها التسليم رواه ابو داود

وحسنه النووي في أحكامه وفي العبادات البدنية إنما يعتبر المنصوص ولا يشتغل
 بالتعليل ولذلك يقع الحمد والذوق مقام الجبهة في السجود والأذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير
 فتحرم الصلاة الأولى وإنما جاز بالكبير لأن الفعل وفعيلاً في صفة تعالى سواء أذكر أو لم يذكر
 اثبات الزيادة في صفة تعالى بعد المشاركة لأنه لا يشترك أحد في أصل التكبير فإفعل
 بمعنى ففعل وقال أبو حنيفة ومحمد إن قال بدل لأن التكبير لله أجل وأعظم أو الرحمن أكبر
 أو اله لا اله أو تبارك الله أو غيره أي غير المذكور من أسماء الله تعالى وصفاته التي لا
 يشترك فيها الرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الحفريات والقادر
 على كل شيء والرحيم لعباده أجراً ذلك عن التكبير وذلك لأن التكبير المذكور في قوله تعالى
 وربك فكبر وقوله عليه الصلاة والسلام وتحويها التكبير حيثما ذكر من النصوص معناه التعظيم
 المطلوب بالنص العظيم ويؤكد قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى وهو عام من لفظة لله أكبر وغيره
 ولا إجمال فيه والثابت بالفعل المتواتر حينئذ يفيد الوجوب الفرضية وبره نقول حتى يكره
 لمن يحسنه تركه قلنا في القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل المقصود من
 الأذان الإحلام ولا يحصل بلفظ آخر لأن الناس لا يعرفون أن الأذان كذا في الكافي فتدبر
 أن يكون ذلك ما قاما عند محمد بن كلاً مثله المذكورة وعند أبي حنيفة رحمه يكفي الاسم للقول
 بالإطلاق قوله تعالى وذكر اسم ربك كذا في الكفاية ولو أقمتم الصلاة باللهم أي بقوله اللهم
 خير زيادة أو قال يا الله يصح اقتراحه لأن المقصود بذكر اسم ربك سبحانه وتعالى التعظيم لأنه تضرع
 محض من العبد غير مشوب بمجاذبه وخالف الكوفيون في اللهم لأن معناه عند من ياء الله تعالى
 حينئذ كان سواءً أمثل اللهم أعفني والصحيح مذهب البصريين أن معناه يا الله أي شأني
 والله المشبهة عوض عن حرف النداء فكان مثل يا الله ولو قال بدل التكبير اللهم أعفني
 أو اللهم أرني فنأى قال استغفر الله أو أعوذ بالله أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو ما شاء الله
 لا يصح شره في الصلاة لأن المقصود بهذه الأذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من
 السؤال تمهيداً أو تعريضاً وهو غير المذكور قال عليه السلام فيما يترعن ربه عز وجل
 من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيتة أفضل ما أعطى السائلين وكذا لو قال بسم الله
 يصح شره وعمره وكذا لو ذكر اسماء يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم لأن ينوي بذكره
 تعالى خاصة وفي الكفاية أظهر الأصناف الشروع يحصل بكل اسم من أسماء الله تعالى كذا ذكره
 وافق به المرفعين انتهى ولو قال الله من غير زيادة شيء يصير شارحاً عند أبي حنيفة رحمه فقط
 في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارحاً ذكره في الخلاصة عن

ما
افضل في
نصوصه
سجدة

في
الاشارة
الوجوب

لا يجزئ ويدرك فيه خلاف محمد رحمه الله قال وفي نسخة الإمام خواهر زاده يصير
 شارها بن كوالله فحسب وفي الكافي وإن قال الله صار شارعا عند هاهنا لا تعظم عنده
 انتهى وإن قال الله أكبر بأدخال ألف بين الباء والراء لا يصير شارعا وإن قال ذلك
 في خلال الصلوة تفسد صلوة قيل لا نه اسم من أسماء الشيطان وقيل لا نه جمع كبير
 بالتحريك وهو الطيل وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلوة لا نه إشباع والاول أصح ولو
 قال الله أكبر بالكاف أي الرخوة كما تنطق بها البدو واختلف في البصريون والكوفيون
 والاصم انه يصير بشارعا اعلم ان المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله أكبر بالكاف
 أي الرخوة يصير شارعا لأن العرب تبدل الكاف بالكا في لوقال الله فقد اختلف اهل الفقه
 البصريون يصير شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا والاول أصح انتهى قد تقدم مع دليل على
 هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط وشاعت به النسخة واصل ولو قال الله أكبر بالكاف يصير شارعا
 ولو قال الله اختلف في البصريون والكوفيون والافهم لم يقتضوا في الكاف الكاف
 لأن ذلك شئ لم يذكره احد من اهل الفقه ولا من اهل اللغة والفقه كان سهوا والله
 اعلم ولو ادخل المد في الف لفظه الله كما يدل على ذلك في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد
 صلوة ان حصل في اثناهما عند أكثر الشائخ ولا يصير شارعا في بدلتهما ويكفر
 او تعمد لا نه استسقام ومقتضاه الشك في كبريائه تعالى وقال محمد بن مقاتل ان كان
 لا يميز بينهما أي بين المد وعبادة لا تفسد صلوة والاستسقام يحتمل ان يكون للتعبد
 لكن الاول أصح لأن مثل هذا الجمل لا يصلح عند راء الانسان لا يصلح ان يعرف نفسه ان فرجه
 لزوم الفساد لا نه خطاب على هذا الومد هرة أكبر الأصم انها تفسد ايضا واشباع حركة الهاء
 خطأ من حيث اللغة ولا تفسد وكذا تسكينها واما مد اللام فصوابه لو اقيمت أي كبر
 مع الإمام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام من قوله الله لا يصير شارعا في الصلوة
 في ظاهر الروايات كذلك في الفتاوى ولو وقع قوله أكبر بعد قول الإمام أكبر لا نه لما فرغ من قوله
 الله قبل الإمام لم يعتبر فكان شارعا بلفظ أكبر وحده ولا يصح الشروع به ومنه ولو قال الله
 مع قول الإمام الله اوبعد ولكن فرغ من قوله أكبر قبل فراغ الإمام من قوله أكبر فالاصح انه
 لا يجوز شروعه ايضا لأنه انما يصير شارعا بالكل أي بمجموع الله أكبر لا بقوله الله فقط فيقع
 الكل فرضا واذا كان كذلك يكون قد وقع فرض التكبير قبل الإمام وكل فرضا ووقع قول الإمام
 فهو غير معتبر ولا معتد به فكان كأنه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الإمام راءا وقال
 الله في حال القيام ولم يعزم من قوله أكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لأن الشرط وقوع

التخميمة في محض القيام ولو كبر قبل الإمام حال كونه مقتدياً به لا يصير شارعاً في صلاة
 الإمام اتفاقاً كما وكذا لا يصير شارعاً في صلاة نفسه أيضاً في رواية النوادر حتى لو فقهه يستقبر
 وضوءه وقيل يصير شارعاً في صلاة نفسه واليه اشارة في الأصل قيل ما ذكر في الأصل قول
 أبي يوسف ما ذكر في النوادر قول محمد رحمه فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزلة
 الاقتداء بالمحافظ والمجاهر ومثله لا يصير شارعاً وأبو يوسف رحمه يقول المحافظ والمجاهر لا يصلح
 اماماً له اصلاً بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضيهان ولو انه رأى الذي كبر قبل الإمام كبر بعد
 ما كبر الإمام يعني كبر ثانياً ونفى هذا التكبير الشرع في صلاة الإمام والاقتداء به
 يصير شارعاً في صلاة الإمام وقاطعاً لما كافي في نقد يرانه صحه شرعاً في صلاة نفسه
 المغايرة ما شرع فيه ثانياً لما شرع فيه ولا على ما تقدم والافضل ان تكون تكبيره المقتد به
 مع تكبيره الإمام لا بعد ها عند الحنفية رحمه لان فيه مسارعة الى العباداة وفيه مشقة
 فكان افضل وقالوا لا يكره ان لا يكره المقتدى بعد تكبيره الإمام ليزول الشبهة
 بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانتهاءه اقتداء بمن هو في الصلوة ولا خلاف في صحة كل من
 الأمرين من غير كراهة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه انه لا يصح شرعاً اذا كبر مقداراً ولو
 لم يكره مع الإمام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة احرز ثواب تكبيرة الافتتاح واذا شك
 المقتدى انه هل كبر مع الإمام او بعده يحكم باكره رايه بالغالب ظنه فان العمل بالغالب الظن في
 مثله لازم فان استوى الظن ان أي الأمران اللذان وقع الشك فيهما هو المعتبر والجدية
 ولم يترجم احدهما فانه أي التكبير او الشروع الذي وقع الشك فيه يجزئه جلالاً لأمره على
 البصواب والاحوط ان يكره ثانياً ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها انما
 تنافي على الرواية التي عن أبي يوسف رحمه من عدم صحة الشروع مع المقدرة كما لا يخفى
 اللهم الا ان يحمل قوله مع الإمام على معنى قبل الإمام وفيه بعد والله سبحانه اعلم والثانية
 من الفرائض القيام ولو صلى المصيبة قاعداً مع القدرة على القيام لا تجوز صلواته بخلاف
 النافلة على ما ياتي ان شاء الله تعالى وان عجز المريض عن القيام عجزاً حقيقياً ووحكياً
 كما اذا قدر حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض او بطؤ برء او يجد الماشد يك يصل قاعداً
 ويسجد لحديث عمران بن حصين اخرج الجماعة الا مسلماً قال كانت بي بواسير فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فجلساً
 جنباً زاد النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً الا وسعها اما اذا كان عجزاً
 على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير ألم شديد ولا خوف ازدياد مرض او بطؤ برء فلا يجزئ

ما
 يشك
 في
 الظن

له ترك القيام ولو قد ر عليه متكئا على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام متكئا
 ولو قد ر على بعض القيام لأكمله لزومه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر الا على قدر القدرية لم
 ان يتحرم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا ايضا او لم يبرأ من ايماء
 وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيره
 لقوله عليه السلام لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا
 ليصلي عليه فاخذ فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايماء
 واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار في مسنده واليهيقي في المعرفة عن
 ابى بكر الحنفى ثنا اسفيان الثوري ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عاد مريضا لم قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابى بكر الحنفى وقد تابعه
 عبد الوهاب وعطاء عن الثوري انتهى وابى بكر الحنفى ثقة ودرواية المصريح وقعت
 بالمعنى وهي انه عليه السلام قال للمريض اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد
 والا فاقوم برأسك ولورقع الى وجهه شيئا فسجد عليه فان كان يخفض رأسه يصح
 صلوته بالاياء لا بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز
 ايضا ولكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلوته بالركوع والسجود والا فبالاياء
 ايضا وفائدة تظهر فيما اذا قدر في اثنا عشر على الركوع والسجود بلا وسادة فانه يلزم
 استيناف الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجد قوة الارض في الذخيرة فان لم يستطع
 القعود استلق على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاقم بهما أي بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر
 على القعود اصلا لا بنفسه ولا مستندا فان ان قد ر عليه مستندا الزم ذلك على وزن
 ما تقدم في القيام ويستلقى مرتبعا على وسادة تحت كتفيه ماد ارجله ليمكن من الايماء
 والا فحقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح من الايماء فكيف المريض وان استلقى على جنبه
 الايمن ووجهه متوجها الى القبلة واوحي جاز ايضا لما مر في حديث عمران بن حصين
 وهذه رواية عن ابن حنيفة روى ذكرها في النبايع وغيره الا ان الاستلقاء اول عندنا خلافا للشافعية
 روى هذا عند امكان كل منهما والا فاما ان كان هو المتعين لاجماعه ان المضطجع جميعه بدني القبلة
 والاستلقاء بهلا فقط اليها قلنا بل استلقى جميعه بدنيها على ما قرناه ان رأسه يكون مرفوعا وقت كتفيه
 وسادة فم هو متوجها اليها في جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن اياه
 بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل هذا التعليل بخلاف حديث عمران بن حصين
 فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا يفيد العموم لانها واقعة حاله وهو يكون مريض

البواسير والاستلقاء فيها مفض إلى خروج الحدث فيجوز أن لا يركب ذلك فيرجع حينئذ
 إلى المعنى فإن لم يستطع الأيماء برأسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا أخرت الصلوة
 عنه في رواية ولم تسقط إذا كان يعقل وفي رواية سقطت الصلوة عنه بالكلية وإن كان
 يعقل إذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجأبيه هذا هو ظاهر
 الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله يومى بعينه وبجأبيه ولا بقلبه وقال محمد لا شك أن
 الأيماء بالرأس يجوز ولا شك أن الأيماء بالقلب لا يجوز ولا شك في العينين وعن أبي
 يوسف بعينه وبجأبيه وبقلبه وقال الشافعي إن عجز عن الأيماء برأسه يومى بطرفه فإن
 عجز أجرى أفعال الصلوة على قلبه وكذا القراءة والاذكار قلنا النص انما هو بالأيماء
 وهو انما يكون بالرأس واما بالعين والحاجب فإشارة ورع على أن الرأس مخصص
 عليه صريحاً في حديث ابن عمر رآه اليه في عناء لم يستطع المريض السجود يومى برأسه
 أيماء ولا يرفع إلى جهته شيئاً وكذا حديث جابر المتقدم في شأن الرادب الأيماء بالأيماء
 بالرأس حيث قال واجعل سجودك أخفض من ركوعك فإن زيادة الخفض لا تحقق حقيقة في غير
 الرأس وليس لهم فيما قالوه نص يعول عليه ونصب الأبدال في العبادات بالرأى غير جائز فيل
 ثم إذا برأى زال عجزه عن الأيماء بالرأس وصار قادراً عليه نظر إن كان يعقل الصلوة حاله
 المرض العجز عن الأيماء بالرأس فإنه يلزمه القضاء على الرواية الأولى وهي قوله أخرت عنه
 ولا تسقط وآله أي وإن لم يكن يعقل فلا يلزمه القضاء وصار كما لمعني عليه فإنه إن كان
 الأغواء أقل من يوم وليلة قضى ما فات من الأغواء وإن كان الأغواء أكثر من يوم وليلة سقطت
 عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذلك المريض العاجز عن الأيماء بالرأس
 إن كان لا يعقل الصلوة أكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وإن كان لا يعقل لا تسقط عنه
 إن كثرت بل تؤخر إلى زمن القدرة قال صاحب الهدى هو الصحيح وكذا قال في السائقين فيهم
 الخطاب بخلاف المعنى عليه وعلى الرواية الثانية وهي أنها تسقط عنه إذا زاد عجزه على يوم وليلة
 ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء إذا برأ فجعل كالمعنى عليه بهاجم العجز ولزوم الخبز بالقضاء
 عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بلا قدرة وهو الذي صححه
 قاضي خان وصاحب المحيط ولخار شيخ الإسلام ونحوه لا سلام واستشهد قاضينا بإجماع
 فيمن قطعت يده من الرقيقين ورجلاه من الساقين لصلوة عليه دفعه بأن ذلك في العجز التيقن
 امتداده إلى الموت وكلامنا فيها إذا صح المريض بعد ذلك فيها إذا ما قبل القدرة على القضاء فإن
 لا خلاف في أنه لا يجب عليه القضاء ولا الاتصال به كالمريض المسافر في رمضان إذا مات

قبل الاقامة والصحة والاجماع على الفرق في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة بين
 العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون المستوعب جتونه الشهر فان المريض عليه
 القضاء اذا قد ولو بقي مرضه سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر و
 قولهم مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بلا قدرة قلنا ذلك لو طوبى به في الحال ما اذا
 طوبى به عند وجود القدرة فيكفي كما في المريض في الصوم لا يقال لا فرق بين المريض و
 المعفي عليه الصوم انما يلزمهم القضاء فينبغي قياسه عليه الصلوة في عدم اللزوم لان نقول
 الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما يلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الانعفاء في
 كون استيعابه الشهر نادرا بخلاف المجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فان استيعابه الشهر
 غير نادر كما للمجنون لكن بقي ان يدعى ان القياس يسقط القضاء في الصوم اذا استوعب المرض للمجنون
 المستوعب وكذلك في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة كما في الانعفاء والمجنون لوجود الجامع وهو
 العجز عن الاداء ولزوم الحرج في القضاء الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق
 قوله تعالى فعدة من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم النص بالمنع من القياس كما لا بد من التمام
 ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان يفيق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه
 قضاء الشهر وكذلك الذي جن وانغي عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونهما
 يقضى تقدم في ذمه الجلب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء
 به ان قد رعى بطريق وسقوطه ان زادت حتى وملخص تعليلهم في المجنون الذي
 افاق ساعة من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية الخطاب
 وفي المعفي عليه والمجنون في الصلوة لزوم الحرج في الزائد على اليوم والليلة وعدم لزوم
 فيما دونه فكذا هذا المريض لا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه بلا طلاق النص هذا
 قد يمنع كون المجنون مع افاقته ساعة من يوم غير مؤد الى الحرج اذا لاقى بينه وبين عدم
 الافاقة اصلا في الحرج وجنثا تنخص اما لحة الحكم بوجود اهلية الخطاب هي موجودة في هذا
 المريض بل والى فتم ما صح صاحب الهداية ومن وافقه فليتأمل ثم القياس في المعفي عليه ان القضاء
 عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك رحمواستدل بما روى الدارقطني
 عن عائشة انها سالت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل يغيب عليه فيترك الصلوة فقال ليس
 بشيء من ذلك قضاء الا ان يغيب عليه في وقت صلوة فيفيق فيه فانه يصليها وهذا ضعيف
 جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن سعد الا بلى قال احمد احدثه موصوته وقال ابن معين
 ليس بثقة ولا ما مودع بكذبه ابو حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا بقرينة اسناده

إلى الحكم مطلقا، وقالت الحنابلة يقضى ما فات ولو أكثر من ألف صلاة لأنه مرض فلو
 هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند الجنيقة ثم فإذا زاد
 على الدورية ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات فإذا زادت الصلاة
 على خمس سقط الدخول في حد التكرار والأفلاوح في المبسوط قول محمد رحمه وكذا في الزيف
 بعد ذلك الخلاف بينه وبين أبي يوسف أيضا قال الشيخ كمال الدين بن إمام قول محمد رحمه
 على قضاء الفوائت لأنها يجيبان هناك بالتمسك بالأثر من رواية محمد بن الحسن عن
 الجنيقة ثم عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم الفخري عن ابن عمر أنه قال في الذي يعنى عليه يوم وليلة
 قال يقضى روى إبراهيم الحارثي في آخر كتابه غريب الحديث ثنا أحمد بن يونس ثنا ابن بكير عن حماد
 الله عن نافع قال غنى على عبد الله بن عمر يوم وليلة فافاق فلم يقض ما فات واستقبل
 وفي كتب الفقهاء أنه غنى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض فقد رأيت ما هنا عن ابن عمر رضي
 عنه كيدل على أن الاعتبار في الزيادة الساعات لا ما يجاوز قول أكثر من يوم وليلة وحمل على
 كون الأكثرية بالساعة وليس بأولى من كونها وقت انتهى ولا شك أن قول محمد لموطوفة
 الخلاف فيما لا غنى عليه عند الزوال فاستمر بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عند ما أخذ
 محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا إذا لم يقض في المدف فان كان يقض ولافتة وقتها
 كان يجتزى من عند الصبح فيضيق قليلا ثم يعود للأغاء فهو أفاقة معتبرة بطل ما قبلها من
 حكم الأغاء وإن لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق بغتة ثم يغنى عليه بغتة فلا اعتبار لها بالأغاء
 كذا في شرح الهداية للسروجي ولو زال عقل بالغية أكثر من يوم وليلة يلزم القضاء عند الجنيقة ثم
 لأن الأثر في السجدة وعند محمد يسقط كل الرض فان غنى عليه فخرج من سبع أوادى لا يلزم القضاء
 لأن الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض والجنون كالأغاء في جميع ذلك وإن قد راى
 على القيام دون الركوع والسجود أي كان بحيث لو قام لا يقدر أن يركع ويسجد لم يلزمه القيام
 عند تبليغ سجدة يومى فاعدا وهو أفضل خلا فالزفر من والثالثة فان عدم يلزم من
 يومى قائما لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولأن القيام وسيلة إلى العيش الحرة
 والسجود أصل يدل على السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة التلاوة والقيام لم
 يشترع عبادة وحده وذلك لأن السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله يكره بخلاف القيام
 وإذا كان كذلك فاذن عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع
 الجمعة قال الشيخ كمال الدين بن إمام قد يمنع أن شرعية القيام لهذا على وجه المحذور
 له ولما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد في المشاهد من اعتباره حتى يحبه أهل التجرؤ لله

في
 السجود والقيام
 عبادة والقيام
 ليس بعبادة

فاذا فات احد التعظيمين صار مطلوباً بما فيه نفسه ويدل على بقاء هذا الركوع ان من قد روى
 القعود والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس في السجدة عقوبة تلك النهايتين لم يفت
 بالقيام انتهى والجواب ان عدم شرعية القيام عبادة بمفردة معلوم مسلم لا نزاع فيه فثبتا للنجيد
 لا لا يدل على كونه مطلوباً للشارع معتبراً بما في التعظيم عند فكم من شيء معتبر عندهم وهو عند
 الشارع حقد يمكن انهم اعتبروه مثلاً يساويهم الا دون عندهم في طاعتهم من الجلوس والتمكن
 نحو ذلك من مقاصدهم انفساً فالحاصل ان العبادة لا تعلم الا بالتوقيف لا يتعارف اهل الخبر
 ولزوم القعود عند العجز عن القيام لا يدل على نفي كون السجدة راعياً للقيام انما في التعظيم بل
 سقطت عنه الزيادة للعجز عنها وبقي عليه قدر ما في وسع من التعظيم وهم لم يدعوا العجز
 ليس فيه تعظيم ما لم يكن عن القيام حتى يدل قولهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة
 على نفي عوامهم والله الموفق وذكر في الزخيرة انما اذا قدر على القيام والركوع دون السجدة يعني بقوله
 ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعداً
 بالاياء فقوله لم يلزمه القيام يفهم منه انه يجوز له الايماء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه
 ان يصلي قاعداً يفهم منه ان القعود لازم وانما لا يجوز الايماء قائماً ولكن اكثر الشايع على انه لا يجزى
 عليه الايماء قاعداً بل يجزى ان شاء صلى قائماً بالاياء وان شاء صلى قاعداً بالاياء
 لكن الايماء قاعداً افضل لقر به من السجود قال الفقيد لو قيل ان الايماء قائماً افضل للجزء
 من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم ار من ذكره وذكر الزاهد انه يوجب للركوع قائماً والسجود
 جالساً ولو عكس لا يصح رجلاً في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي
 بهما بل يصلي قاعداً بالاياء وهو افضل اوقاً كما مر اننا والاصل في هذا ما قاله
 قاضيان وغيره من ائمة يبين ان يؤدي بعض الأركان مع الحدث او بدون القراءة وبين
 ان يصلي بالاياء تعين عليه الصلوة بالاياء لأن الصلوة بالاياء اهون من الصلوة
 مع الحدث او بدون القراءة لأن الاول يجوز حاله الاختيار وهو الصلوة على الدابر تنطق
 والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا تجوز الا بعدد والتبلي باحد الشرطين يتعين
 عليه اختيار ايسرهما اشبه كبيراً فاذا قام في الصلوة سلس اي تزل بوله او كان به جراحة
 تسيل ان جلس اي صلى جالساً يركع ويسجد لا تسيل الجراحة ولا يسلس البول فانه
 يصلي جالساً يركع ويسجد ولا يجوز غير ذلك للاصل المذكور وكذا لو كان بحيث لو سجد
 سال بوله وانفلت رجليه فانه يصلي قاعداً بالاياء ويترك الركوع والسجود لما قلنا و
 اما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله وجرحه او انفلت رجليه ولو صلى مستلقياً

في السجدة اذا قام
 في الصلوة سلساً

لا يسبب شئ فإنه يصلي قائما بركوع وسجود لأن الصلوة مع الخشوع كما لا يجوز إلا عند فهم
 الاستلقاء أيضا لا يجوز إلا عند رفاستويا فيترجم الأداة مع الخشوع لما فيه من إحراز الأركان
 وعن محمد رحم في المواد أنه يصلي مضطجعا يوحى إيماء كذا في فتاوى قاضينان وبدء العورة
 بمنزلة الخشوع في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان مجال لوصلي قائما ضعف عن القراءة ولو
 صلى قاعدا قدر عليه ما يصلي قاعدا بقراءة وبترك القيام سواء كان بركوع وسجود أو إيماء
 لما من الأصل يعني بالذي يضعف عن القراءة على تقدير القيام الشيخ الفاني الذي لا
 يقدر على القراءة بالقيام أصلا ما الذي يقدر على بعض القراءة لو قام فإنه يلزم أن يقدر
 ويقدر مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا كذا في شرح الهداية للسروجي والتقيد بالشيخ الفاني
 الذي لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره من أصحاب الضعف ولو كان مجال لوصلي منفردا يقدر
 على القيام ولو وصلي مع الإمام لا يقدر عليه يشرع قائما ثم يقعد فإذا آن أي قرب وقت
 الركوع يقوم ويركع هذا قدر على ذلك أما ان كان تحصل له المشقة بالذهاب إلى
 الجماعة بحيث لا يستطيع أن يفعل ما ذكره لوصلي في مكانه منفردا يقدر على الصلوة قائما
 فإنه يصلي وحده قائما عندئذ لأن القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي رحم
 خلافا لأحمد رحم بناء على أن الجماعة فرض عنده وقيل يصلي مع الإمام قاعدا عندئذ لأنه باعز
 إذ ذلك ذكره في المحيط وصححه الزاهد كذا قال لأن الفرض بقدر حاله عند الاقتداء ولا إعادة في
 جميع ما تقدم بالأجماع ثم الرخص يقعد في الصلوة من أولها إلى آخرها كما يقعد في التشهد
 أن استطاع ذكر السروجي أن هذا قول زفره ونقل عن أبي الليث أنه عليه الفتوى لأنه القعود
 المعروف في الصلوة وقال قاضينان يقعد كيف شاء في رواية محمد عن أبي عبيدة رحم وفي
 الذخيرة يقعد في التشهد كسائر الصلوات إجماعا أما في حالة القراءة فعن أبي عبيدة رحم
 أن من شاء قعد كذا وان شاء ترتع وان شاء قعد معتبدا لأنه لما سقط عنه الركن
 التحفيف والتخفيف في هيئة القعود أولى ونقل السروجي عن النفيد والتخفة والقفية أنه يعني
 التحفيف هو الصحيح وعن أبي يوسف أنه يجتنب وعند ترتع فإذا ركع افتش رجله اليسرى وهي
 رواية الحسن عن أبي عبيدة رحم أيضا وعن محمد رحم أنه يرتع والظاهر ما فتى به أبو الليث
 كما ذكره المصريح عند عدم حصول المشقة به والتحخير عند حصولها به والله أعلم
 وفي الذخيرة امرأة خرجت راس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت أن قتل روايتها
 وجعلت راس ولدها في قدر وأوحفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعها
 يوحى إيماء أي يصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة عن وقتها لأنها لم تصبر نفساء بخروج

بعض الولد ما لم تر الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في جالته الولادة قبل خروج الماء
 استحاضة لا تنعم الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن
 وقتها إلا أن عجزت بالكيفية كما في سائر المرضى رجل شلت أي يمت يداه والحال أن ليس
 معهما أحد يؤصيه أو يقيمهم فإنه يمس وجهه وذراعيه على الحائط بنيت التيمم ويصلي ولا
 يجوز له أن يترك الصلوة ولا أن يؤخرها عن وقتها إن كان قادرًا على مس وجهه وذراعيه
 بالحائط ونحو مما يصح أن يكون تيمما وكذا إذا قدر على غسل أعضاء وضوءه في ماء
 جار أو ما في حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم فلم يحصل أنه لا فتحة في ترك الصلوة مع الامكان
 بأي وجه كان فانظر إليها العاقل وقامل في هذه المسائل التي بينها الأئمة رحم واستنبطوا
 من الأدلة الشرعية هل تجزئ فيها عذر أو غير العجز التام لتأخير الصلوة عن وقتها فضلا
 تركها بالكيفية وأويلاه هي كلمة تجمع وقيل معناها الفضيحة استعمالها على طريق الذب
 قوله لتاركها أي لتارك الصلوة اتجمع أو ادعوا الفضيحة فالإمام يتعلق بمعنى الكلام ويجوز
 على أنه خبر لمبتدأ محذوف دل عليه وأويلاه أي لتارك الصلوة هذا التجمع ولدعاء بالويل
 لما يلزم بسبب تركها من الأثم العظيم الموجب للعذاب لا ليم قال الله تعالى فخلف من بعدهم
 خلف أضاعوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة
 آخروها عن موافقتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا قيل أي ضلالا وقال الحسن عينا
 طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو راد في النار أشد هاروا بعد هار فيه يترقى إلى
 الطبقة قيل أبا في جهنم يسيل إليها الصديد والغيث كذا في لباب التفسير للكرمانى تقدم الحديث
 عن جابر بن الرجل وبين الكفر ترك الصلوة رواه مسلم وأحمد ومسلم عن بريدة قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه أحمد
 وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحهم
 والحاكم وقال صحيح لا تعرف له حلة وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب محمد
 لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذي وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قام بعشر
 قيل نداء ويك وتدع الصلوة أيا ما قال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك
 الصلوة فلي الله وهو عليه غضبان رواه البزار والطبراني في الكبير وإسناده حسن يقال قامت
 العين إذا ذهب بصرها والحديث صحيح وعن أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى
 الله عليه وسلم أن لا تشرك بالله شيئا وإن قطعت وإن حرقت ولا تترك صلوة
 مكتوبة متعمدا فمن تركها متعمدا فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال بركوا بالصلوة في يوم الغيم فانه من تركه الصلوة فقد كفر رواه ابن حبان
 صحيحه وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال
 من حافظ عليها كانت له نور وبراها ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له
 نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابي بن خلف
 رواه احمد باسناد جيد والطبراني في الكبير والاسوسط وابن حبان في صحيحه والبيهقي
 في ذلك كثيرة جدا يضيّق هذا الكتاب عن استيعابها وفي ما ذكر كفاية من لم يحبل الله
 له نور في المن نور وان صلى الصحيح بعض صلاته قائما ثم شرب في انائها ثم مضى
 يعلم له العقود او عدد من عدد او غيره انهما قاعدان يركع ويسجد ان قد روى الركوع و
 السجود او يروي قاعدان لم يستطعا او مستقيا او على جنب ان لم يستطعا العقود
 فالجاء اصل الحكم في تمام الصلوة اذا ابتد بها صحيحا على قدر الاستطاعة كما ذكر في هذا
 كان العجز في بدايتها وان كان المصل قد صلى اول صلاته قاعدا يركع ويسجد ثم مضى
 من ذلك الموضع انشأها وقد روى القيام على صلاته وانما قاعدان هما اي عند صلاته
 روى ولي يوسف رحم وقال محمد يستقبل الصلوة من اولها ولا يجوز له ان يني ما يصلي
 قائما على ما صلا قاعدا وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء القاعد بالقاعد عندهما
 خلافا له وسند كره لك انشاء الله تعالى في بحث الامامة من المتحقق وان صلى بعض
 صلاته قائما ثم قد روى الركوع والسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلوة ولا يجوز له ان
 يني على ما صلى ولا اتفاق بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالاجزاء
 اتفاقا لا يكون بناء على القوى على الضعيف وهو غير جائز ويجوز التطوع اي ان يصلي التطوع
 وسائر النوافل قاعدا بغير عدد لما اخرج الجماعة الامم عن عمران بن حصين قال سالت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى قائما فهو افضل من صلى قاعدا فانه نصف
 اجر القائم ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعد قال النووي قال العلماء هذا في المنافعة اما
 الفرصة فلا يجوز العقود فان عجز لم يقص من اجره انتهى استدلال عدم نقص اجر العاجز
 بحديث البخاري في الجهاد اثار من العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيحه
 عليه السلام مخصوص من هذا لما في حديث مسلم عن ابن عمر حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 صلوة الرجل قاعدا نصف صلوة القائم فانتبه فوجد انه يصلي جالسا قلت حدثت يا رسول الله
 بانك قلت صلوة الرجل قاعدا على النصف من صلوة القائم وانت تصلي قاعدا قال اجل
 الكفى است كاحد منكم قال الشيخ كمال الدين بن الحام هذا وفي الحديث صلوة قائما

انما صلوة
 القائم نصف
 صلوة القائم

على النصف من صلوة القاعد ولا تعلم الصلوة نائما نسوع الا في الفرض حال العجز عن
العودة وهذا حينئذ يعكس على حمل المحدث على النقل وعلى تقدير كونه في الفرض لا ينقص
من اجر القائم شيء والمحدث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كتابة مثل ما كان
يعمل مقبها صحيحا وانما عاقبة الرض عن ان يعمل شيئا اصلا وذلك لا يستلزم احسانا على
قاعد بالصلوة قائما يجوز احتسابه نصفان ثم يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فضلا
والا فالعارضه قائمه لا تزول لا يجوز الصلوة نائما ولا اعلمه في فقهنا انتهى والذي
قال ابو حنيفة موجه فان حديث عمران بن حصين انما هو في الرض حيثما ذكره ابو يحيى
الترمذي وقال هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود في النوافل
من غير عذر بالاجماع وبفعله عليه السلام وباراه ابن ابي شيبة عن السيب بن
دافع الكاهلي انه قال صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم الا من عذر ثم قوله
يجوز التطوع لم يستثن منه سنة الفجر فانها لا تقم قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح
ايضا للتاكيد هاكسنة الفجر و الفرق البعض بين التراويح وسنة الفجر فجوزوا التراويح مع
القعود دون سنة الفجر قال قاضيان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا
خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا تجوز التسوية بينهما والكلام في صفة القعود
كما في الرض وان اقمتم التطوع قائما ثم اعني اى كل وقت فلا يأسر ان يتوكل اى يستند
على عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لا نه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو انك اغير
عذر فان يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما
فيجوز عند ابى حنيفة رحمه الله لكن مع الكراهة على ما اختاره صاحب الهدى ويتوبلا
كراهة على ما اختاره فخر الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الانكسار انه غير ابتداء
بين ان يفتتح التطوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فبقى هذا الاختيار في الانتهاء فجاز بلا
كراهة وليس بخير في الابتداء بين الانكسار وعدمه بلا عذر بل هو مكروه ابتداء لما فيه من
سوء الادب واظهار التجبر فكذلك في الانتهاء واما عند هما فلا يجوز انما هما مع القعود بلا عذر
بعد الافتتاح قائما اصلا لان الشروع معتبر بالنذر ومن نذر صلوة كعتين قائما لا يكره
لان يصليهما قاعدا من غير عذر فكذلك اذا شرع فيهما ولا يخفى فيه ان اللزوم بالشروع لضرف
صيانة اللؤدى عن البطالان وصيانة عنه ليست موقوفة على القيام بل هي ضرورة
تقدر بقدرها وحاصلها منع كون الشروع موجبا له في الكل لان الشروع لا يوجب الاصل
ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالنذر مطلقا بل في ايجاب اصل الفعل لانه لصيانة اللؤدى

عن البطالان وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص صفته ان لم يكن في نفسها
من واجبات اصل ما شرع فيه بخلاف النذر لانه بنفسه عامل لذلك اتفاقا على ان يكون ذلك ما شأ الزم
بصفة المشي ولو شرع فيه ما شأ لا يلزم كذلك ثم لا فرق بين ان يقع الركعة الاولى والثانية
لاطلاق ما ذكره والموعد الشفع الثاني فينبغي ان يجوز على قولنا ايضا في غير سنة الظهر والجمعة لان
كل كعتين من النفل صلوة على حدة وسيأتي الكلام عليه انشاء الله تعالى وما وافقهما قاعدا ثم
قام في اول ركعة وفيها بعد ها وائمها قائما فلا خلاف في جوازها لما صح عنه عليه السلام انه كان
يفتح التطوع قاعدا فيقرأ أو رده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة
الثانية ومحمد رحمه وان لم يجعل الحرمة المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لو لم يفرص في الركعة
قائما اذا صح على صلوة قاعدا لكن لم يخالف هنا لان حرمة التطوع لم تنعقد للقعود بل
للقيام لان اصل هو قادر عليه ثم جاز له تركه شرعا بخلاف المريض لان لم يقدر على القيام
فلم تنعقد حرمة الا للمقدور والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى هذا
جاء اقتداء القائم بالقاعد في النوافل كالزواجر وغيرها عند ايضا على ما هو الصحيح
وتجوز صلوة التطوع على الدابة لماء للسافر بالاتفاق وللقائم عند اي حيفة رحمه صلوة
التطوع على الدابة بالائمة الى اي جهة توجهت جائزة لمن كان خارجا عن المصير ليس بين
ابنيتهم سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه
مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف رحمه انها تجوز
في المصير ايضا بالاكراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند اي حيفة رحمه في المصير ايضا
فما ذكره المصنف غير سديد سواء اريد بالسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصير
دون مسافة السفر او اريد بالسافر من هو خارج المصير اعم من قاصد مسافة السفر
وغيره بالمقيم من هو في المصير ثم الدليل على جواز ذلك خارج المصير حديث ابن عمر
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر وراه مسلم
وابوداود والنسائي واحمد وعن انس راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار
وهو راكب الى خيبر والقبلة خلفه وراه النسائي وعن عامر بن ربيعة قال رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على احملة يسبح يوحى براسه قبل الى وجهته توجه
ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حاجة فجتت وهو يصلي على احملة نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع وراه
ابوداود والترمذي وصححه اسحق بن احمد وابو ثور ان يفتحها متوجها الى القبلة ثم لا يلبس حتى

وعند الشافعية ان كان على دابة منفردة وهي سهلة يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة في صح الوجهين وفي لقطار والدابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا بحديث انه كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر ثم خلع عن راحلته فصلى حيثما توجهت يبرواه ابو داود واحمد من حديث الجارود بن ابي سيرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلوة فكما جاز بآياتها لا غير القبلة فكذا افتتاحتها وهو قول علي وابن الزبير وابي ذر وابن عمر وانس وطائوس وعطاء والاوعى والثرعي ومالك والليث والجمهور ودليل ابي يوسف رحم على الجواز في المصروا ذكره هو لا يخيفه حين قال بعدم الجواز فقال ابو يوسف ^{سقط} حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وبه استدلل محمد ايضا لكن كرهه مخافة الغلط لما في المصروا كثرة للغلط قيل لما ذكر ابو يوسف هذا الحديث لا يخيفه رحم لم يرفع ابو حنيفة راسه فقل اذا بك رجوع منه وقيل بل لا نرشا فيهما يم به البلوى فلا يخفى به وهو الظاهر ولو اقمتم خارج المصروا دخله قبل الفراغ ذكر في غيره رواية الاصول انه يتمها فقل يتمها بالاية على الدابة وقيل يتمها بالزول على الارض وعليه اكثر ولو نزل بعد ما اقمتم اركبا قبل الفراغ يبنى ويتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبنى قيل لان النزول عمل يسير والركوب عمل كثير وقيل لان احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقد رتبه على النزول فاذا اوى صح وان نزل وركع وسجد صح ايضا ولو لم النازل انعقد موجبا للركوع والسجود لا يجوز ولا يقدر على ترك ما وجب عليه بالاعتدال وعن ابي يوسف رحم يستقبل فيها لان ابنه بنى بعد النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر بن يحيى فيها لانهم لما جازله الافتتاح للتطوع على الدابة بالايام قد رتبه على النزول فالتمام اولى وفي ظاهر الرواية فرق بان هذا ليس لان يفتتح بالايام لقد رتبه على الركوع والسجود فكذا في خلال الصلوة اما القرائن اي صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعتدال التي ذكرنا في فصل التيمم من خوف السبع والعدو والمرض والطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لصوص او كان في طين يغيب الوجه فيه ولا يهد مكا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطؤ برء جازله الايام بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك ولا يفقد الا مكانا وكذا لا يخفى ركب دابة ولم يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب او امرأة ليس معها حمول ولا تسليح

النزول والركوب بلا معين فانهما يصليان عليها اى على الدابة وكذا اذا كانت الدابة مبرحاً
 لو تزل لا يمكن ركوبها الا بعناء ولا يلزم الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصل
 على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمرضى المصل قاعداً
 بالامام اذا ذكر في الاحاديث المتقدمه ولو سجد على شئ وضع عنده على الدابة ولو سجد
 سجد لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يسبح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما شرعت
 بالامام على ما لم فتكون الزيادة عليه عبثاً مخلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد
 الصلوة به لان الامام وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشئ نجساً فيفسد الاتصال بالنجاسة باليد
 كالحامل لها ولو كانت على سرجة نجاسة كثيرة او في ركابيه فانها لا تمنع جواز الصلوة على قول
 الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار او لعابه او دم او نحوه من النجاسات وقيل يمنع ولاول
 هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة ما للضرورة عذر كما في الفرائض وضوء
 ونحوه لتكثير الخيرات كما في النوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود ولذلك
 هي اعظم من الشروط فسقط الشرط اولى فرض ركوب الدابة المتوجهة الى القبلة تحريفاً بته
 عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره المحل اى وينبغي ان يقيد بان يكن الاخر اقل مقدار
 ركن او ما يؤدى فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شئ محل الدابة وافقه جازاً
 ذكر تحت خشبة كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض وافقه فيكون سجوده حينئذ على
 المحل اى العجلة يسجد على سبيل موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحل خشبة او كانت الدابة
 تسير في صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سائرة ولم يكن طرفاً على الارض فالصلوة عليها
 صلوة على الدابة تجوز في المنفل مطلقاً وفي الفرض لعذر والواجبات من الوتر والندود وما
 لم بالشروع و صلوة الجنازة وسجدة العلاءة التي تلي حال النزول كلها بمنزلة الفرض
 اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن يمينه انه ينزل لسنة الفجر ولا يصل على الدابة بلا
 عذر لتأكد ما كما تقدم انها لا يصل قاعداً بلا عذر ولو صلى الفرض في السفينة قاعداً
 من غير عذر لم يجز عند يمينه رحمه وقال لا يجوز الا من عذر كان يحصل له دون الراس
 بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يتركه الا بعذر ولو كان دوران الراس فيها
 غالب والغالب كالحق فاقم مقامه كاسفراقهم مقام الشقة والنوم مقام الحش والقيام
 عند افضل خروجها عن الشهية الناشئة عن الخلاف وان استطاع الخروج والصلوة على الارض
 فالخروج افضل لانه اسكن للقلب واجمع للفكر والخلاف في السائرة اما الربوطة فان
 كانت في الجحرة والريح تحركها تحريكاً شديداً ففى كالسائرة وان لم يكن الاضطراب

فمنها الصلوة في السفينة والخلاف فيها

مشدداً وكانت مربوطه بالشط فتقبل هو ايضاً على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعداً
 اتفاقاً قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار جواز الصلوة
 يعني قائماً في مربوط بالشط مطلقاً وفي الايضاح وان كانت موقوفه في الشط وهي على قنار
 الارض فصلي جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها حكم الارض وان لم تكن على قنار الارض
 كانت مربوطه ويمكن الخروج لم تجز صلواته فيها لانها اذا لم تستقر فهي كالبناء انتهى بخلافه
 ما اذا استقرت فانها كالسريرو وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها اذا كانت سائرة مع
 امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون ثم الصلي في السفينة يلزمه
 استقبال القبلة عند قنات الصلوة وكما دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى
 لا يطوع فيها موسمي مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ذلك كذا في الكافي والثالثة
 من الغرائض القراءة وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان صح الخروج
 خيراً ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضل لان مجرد حركة اللسان
 لا يسمي قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لمسموع مفهوم وقيل اذا صح الخروج يجوز ان يسمع نفسه
 وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل للسان وذلك باقامة الحروف ودون الصماخ لان السماع
 فعل السامع لا القاري وفي المحيط الاحم قول الشيخين وفي الكافي قال شمس المائمه المحلواني
 الاحم ان لا يجزى ما لم يسمع اذناه ويسمعه من يقربه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان
 القراءة وان كانت فعل للسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحرز والحرز كيفية
 تعرض الصوت للنفس فيجوز تصحيحها بالاصوت ايما الى الحرز وبعضهات الخارج لحرز
 فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث
 يسمع وهو قول بشر المريسي وعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد
 وجود الصوت لانه يمكن ما انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق و
 العتاق والاستئناء والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع ووجوب السجدة بتلاوة
 لو استثنى لم يسمع نفسه لا يسمع عند الشيخين خلافاً للكرخي وكذا ان قال ان دخلت
 الدار بعد قوله فانت طالق جهر ان اسمع نفسه عن التعليق ولا يقع الطلاق لجماعه
 لا فعل الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكفي بسماعه وفي بعضها شرط سماع
 غيره كما في البيع ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي طرفة فوض جميع ركنهات
 المساواة الركعة الثانية للركعة الاولى في القراءة على ما سياتي وكل ركعتين من النفل
 صلوة على حدة وكذا في جميع ركعات الوتر لان له شهما بالسنة وشهما بالفرض

فمنها ركعتين من النفل صلوة على حدة

فمن حيث شبهه بالفرض تفرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث شبهه بالسنة
 تفرض في الجميع فتفرض احتياطاً وكان اداء ما ليس عليه اولى من ترك ما عليه وكذا
 تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين كما في الفجر والمجعة وظهر المسافر وعصره
 وعشائه ما في ذوات الاربع كظهر القيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالغز
 وفرض القراءة انما هو في الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بغير عينة ما اى سورة
 كانت في الاوليين والاخرين او الاولى والثالثة والاولى والرابعة والثانية والثالثة
 او الثانية والرابعة وهذا عندنا وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض ايضا
 وعند مالك في الاكثر وقال زفر والحسن البصري في واحدة وقال ابو بكر الاصم ومسيل
 بن علية والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي سنة
 لما روى ابو سلمة ومحمد بن علي عن محمد بن الخطاب انه صلى المغرب فلم يقرأ فيها فقيل لفلان
 كيف كان كالركوع والسجدة قال الواحسان قال فلا بأس اذا رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت
 قال القراءة سنة رواه اليهقي ودليل زفر ان الامر في الآية وكذا قوله عليه السلام لا صلوة الا
 بقراءة او الا بقراءة الكتاب ونحو ذلك من الاحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في
 ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها انتشال الامر على ما عرفت في الاصول ودليل مالك ان الاكثر
 يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم انفا من الاحاديث وكذا فعله عليه السلام فانه
 لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة من الفرائض وكذا قوله للاعرابي المسمى صلوتك بعد قال
 فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثم افعل ذلك في صلواتك كلها ولنا
 ما استدلل به زفر والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار لان الثانية المحقة بالاول وبطريق
 الدلالة اشابهتها بها في صفة القراءة وعدم السقوط سفرا واعتراض بان هذا بناء على ان
 الدلالة لا يشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظريان الثابت بالدلالة ما يفهم من
 النص كل من يفهم اللغة وليس هناك واجب بان لا شك ان يعتبر في كونه دالة لكونه
 يفهم عند فهم موضوع اللفظ سواء كان اولى ولا عدة بذلك النظر ثم لا شك ان من
 فهم اللغة وعلم تشوية الشارع بين الركعة الاولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول
 اقرأ في الصلوة يتبادر اليه القراءة في كلا الركعتين بما لاحظته تلك المقدمة القربة
 في نفسه واما الاحاديث فلا يثبت بها الفرض على ما مر في اول بحث الفرائض ان الاجمال في معنى
 الصلوة لا ينفي عدم الاجمال فيما يضاف اليها من الاركان شرعا فلا يكون خبر الواحد بياناً
 له اذا كان دليلاً مما لا يحتاج الى البيان وقوله تعالى فاقرؤا خيرا مما يحتاج الى البيان بقي ان

يقال فلم يثبت الوجوب في الآخرين كما هو محصل رواية الحسن عن أبيه في رواية
 يكره أن عمداً ويسجد للسهوان سهواً والجلوب بأن قول الصحابة على خلافه صار فاسداً
 عن الوجوب إذ قد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن أبي إسحق السديعي عن علي وابن
 مسعود قالوا اقرأ في الأوليين وسج في الآخرين وفي موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد
 بن أبيان القرشي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس أن عبد الله بن مسعود كان يقرأ
 خلف الإمام فيما يجهر فيه وما يخافت فيه من الأوليين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده
 قرأ في الأوليين بفاتحة وسورة ولم يقرأ في الآخرين بشيء فهو مع ما في الحديث
 من الانقطاع أنما يتم إذا لم يكن عن غيرها من الصحابة خلافاً ولا اختلافاً فهم في
 الوجوب لا يصرّفون ليله عنه فالأحوط رواية الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كمال الدين
 بن الهمام في الاستدلال ولقائل أن يقول لا نسلم تبداً القراءة في كلا الركعتين عند
 سماع قول المذاهب في الصلاة وإن علمت التسوية من كل الوجهة لأن القراءة في ركعة
 من الصلاة قراءة في الصلاة من غير ريب وايضا المدعي فرضية القراءة في ركعتين
 غير عين والدليل يقتضي تخصيص الأوليين حيث قالوا الثانية اشبهت الأولى في عدم
 السقوط سفرها وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعي وربما يجاب عن هذا بأن المراد بالأولى
 أول ركعة قرأ فيها وبالثانية ركعة أخرى تضم إليها وهو مع ما فيه من البعد والتعسف يقتضي
 أن يجهر في الأولى من العشاء وأخيراً الثانية من القراءة أن يجهر في الركعة الثالثة قرأ فيها
 والأخيرة الرابعة ولم يقل به أحد والله سبحانه أعلم والأفضل أن يقرأ في الأوليين هكذا ذكر القدر في
 شرح مختصر الكرخي وهو يفيد أنه لو لم يقرأ فيها لا يكره له ذلك لأن الأفضل ليس بركوة التحيم
 أنه يكره أن كان ذلك عمداً يجب به سجود السهوان سهواً لأن تعيين القراءة في الأوليين واجب
 وإذا قرأ في الأوليين فهو في الآخرين أن شاء قرأ وأن شاء سجد تلك التسييمات وإن شاء سكوت
 مقداره تسييمته على ما في النهاية وذكر الزيلعي في شرح الكفر قد رثقت تسييمات وكذلك ذكره السرخسي
 عن مختصر البحر ودليل التسييم ما تقدم عن علي وابن مسعود وقال ابن المنذر وقد روي
 عن علي أنه قال قرأ في الأوليين وسج في الآخرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود وموطأ
 محمد بن الحسن وهذا التخيير إنما يرجع إلى نفي تعيين القراءة فرضاً في الآخرين وليس إلى التسوية
 بين الثالثة فإن القراءة أفضل بلا شك وكذا التسييم أفضل من السكوت بلا شك ففي المحيط وغيره قوة
 الفاتحة وحدها في الآخرين سنة وفي المرغيب أنها أفضل وفي الوقفات هي أحب في الميسر
 وشرح مختصر الكرخي روى الحسن عن أبيه في رواية يكره أن عمداً ويسجد للسهوان سهواً والجلوب

السهو بتركها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين لكون حيث الدليل إلا أنه خلاف
 ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو الظاهر
 وفي المحيط لم يسم فيهما ولم يقر ألم يكن مسيئا ومثله في الرغبة في قال السرخسي لأن القراء
 شرعت فيهما على وجه الشاء والذي ذكره لا تعين الفاتحة لكونها شاء انتهى ولا إختفاء على
 ظاهر الرواية إن الأسماء متفقية في الاقتصار على التسمية لهما إنما ثبتت بترك الواجب
 القراءة غير واجبة فيهما في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيهما سنة وهو الظاهر
 لمواظبة عليه للسلام عليها ينبغي أن يكره الاقتصار على التسمية أيضا ما هو كمال غيابه في نقل
 الفرض من محل القراءة وأما التقيد ببيان ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها فالقول في
 آية واحدة في كل كعدة فرضت فيها القراءة وأن أي ولو كانت تلك الآية قصيرة فموقوفة على
 نظر وهذا عند المجنفين في أحد الروايات عنه وهي الشهيرة وفي رواية ما يطلق عليه اسم
 القرآن ولم يشبه خطاب أحد ونحوه فعل هذا الرواية لا يجوز عنده فهو شرط وأما
 عندهما وهي رواية عنه أيضا فالفرض ما قراءة ثلث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عيس
 وبسر ثم ادبر واستكبر أو قراءة آية طويلة مقدار ثلث آيات قصار لأنه لا يسمى قارئاً بل يدون
 ذلك عرفاً وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز
 بدون الآية وبه جزم القديري فقال الصحيح من مذهب المجنفين أن ما يتناول اسم
 القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فإنه قال قرأ ما تيسر معك من القرآن وليس شيء من القرآن
 بقبيل لكن قال صاحب الهداية ما دون الآية خارج منه من النص إذا المطلق ينصرف إلى
 الأمر الكامل في الماهية ولا يجوز أن يكون قارئاً بما دون الآية إذ لم يجوز أن يكون من أول القرآن فلم يقرأ
 به الذي مته خصوصاً والموضع موضع احتياط بخلاف الآية إذ يطلق عليه قارئاً بها
 فالجاءل أن الآية بعد قارئاً عنه وإن قصرت كما بدأها وعند أهل البيت قارئاً لا بعد قارئاً لا بعد قارئاً
 سورة وهي ثلث آيات قصار إذ به وقع التحد وبه يتميز القرآن من غيره وفي الأسرار ما قاله آية
 فإن قوله لم يلد ثم نظر الآية تعارف قرأناه وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على المخاض الجنين
 قراءته ومن حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيهما انتهى وبمثله لم يلد إنما يتأتى على قول
 من يقول أن سورة الأخرى خمس آيات ولم يلد آية وهم المكي والشامي ما على قول من
 قال إنها أربع وهم الباقر فلا وهذا الخلاف فيما إذا كانت الآية كلمتين أو أكثر وأما إذا
 قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد هاتان أو حرف واحد نحو ووص وتون فلها
 آيات عند بعض القراء فقد اختلف الشافعي في جواز أي في كون ذلك المقدار مجزئاً

عن فرض القامة عنده والاصح انه لا يجوز لانه لا يسي قارئا واعد مخصوصا فاعلم بل الحرف
 مسمى فلك وليس هو المقر وانما المقر والاسم وهو كلمة لا حرف واحد وان قربة آية طويلة فهو آية
 الكسوة آية الدائرية يعني قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قوامت بدين الى آخرة ولكن لم يتم تلك الآية
 في ركعة واحدة بل قرأ البعض اى نصفها منها في ركعة والبعض الآخر في الركعة الاخرى فقد
 اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية والاصح انه يجوز على قول ايحيفتم بل على
 قولهم ايضا لان يزيد على ثلث آيات قصار وتعيين الآية والثلث ليصير قارئا حقيقة
 او عرفا وهو هنا كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق بجواز الصلوة بتمامها
 الواجب الذي يخرج به من الكراهة ويبين الستة فباتي ان شاء الله تعالى في بيان نصف الصلوة
 فلا يقتصر على هذا المقدار مكره لانه الواجب والذي لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يترك
 التكرار اى تكرر تلك الآية عنده اى عند ايحيفتم وعند هاليتم التكرار ثلث مرات بناء على
 ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كلمة مرارا حتى يبلغ قد رآية
 فلا يجوز عنده وكذا القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عندها لان التكرار لا يؤيد
 معنى المجموع من القرآنية فلا يجزى عنه عند لقدرة والاربعة من الفرائض الركوع وهو في
 الركوع المفروض طائفة الراس اى خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من
 موضوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كماله فبانحناء الصلب حتى
 يستوى الراس بالعجزها ذات وهو حد الاعتدال فيه فلذا قال وان طأطأ راسه قليلا
 اى قد را قليلا من الطائفة ولم يعتدل اى لم يصل الى حد الاعتدال منه ان كان الى الركوع اى
 الكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لانه بعد ركاها للغة وعرفا اذا ما قرب من شيء اعطى حكمه
 وان كان الى القيام اقرب بان لم يحن ظهره بل طأطأ راسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لانه
 لا يعد ركاها بل قائما اذا قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل انتهى الى الامام وهو راكع
 فكبر ذلك الرجل وقم تكبيره وهو راكع والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلا في
 لعدم صحة شروعه لما تقدم ان الشرط وقوع التيمم في محض القيام ولم يوجد رجل احد
 بلغت حد وبتر الركوع بخفض راسه في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع
 وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلال بالاستتار وهي تسوية الراس بالعجز
 وعدم تنكيسه كان ينبغي ان يكفي مجرد النية مع التكبير كالمصلع قاعا اذا انتقل
 الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع يكون يديه تكونان مبسوطتين
 على خذير حال التشهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى الثالثة كذلك هناك تكون يديه مقبضتين

حال القيام ثم يعتد بها على كبتير في الركوع وذكر في عيون الضواي إذا أدرك الرجل الإمام
 وأقضى به في ركعة بعد ما سجد الإمام لتلك الركعة سجدة فركم المقتدى وسجد بسجدة ثنتين
 سجدة واحدة وسجدة مع الإمام نفسه صلاته لأنه انفرج بصلوة ركعة كاملة في موضع ومن
 عليه فيه الاقتدار ولو أنه أدرك الإمام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فركم واحد وسجد
 السجدة ثنتين مع الإمام لا تقصد صلوة وإن كانت لا تحسب له تلك الركعة وإنما تقصد الزيادة
 ما دون الركعة غير مفسد للصلوة لأن ما دون الركعة لا يسمى صلوة وإنما هو خلف لا يصلح له
 بمادون الركعة والركعة إنما يتم بالسجدة لوجود جميع الأركان المقصودة لذاتها فيها وإنما ذكره
 مفسد مع عود ضميره إلى زيادة اعتبار المعنى المصدور وإذا ركع المقتدى قبل ركوع الإمام فركم
 واحد قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو اعتد به ولم يعد الركوع مع الإمام
 عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلوة لا نفاد به شيء فرضت عليه التابعية فيه وإن أدرك
 الإمام أي ركع المقتدى قبل الإمام فادركه الإمام وهو في الركوع بعد إفراده أي المقتدى ذلك
 الركوع عندنا خلافاً للزفرية فإنه لا يجزى عنه لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به لأنه
 منهى عنه فكذلك ما ينييه عليه فإن البني على الفاسد فاسد ولنا أن القدر الذي اشتراك فيه
 يسمى ركوعاً غير معتد به إلى ما قبله والشرط للمشاركة في جزء واحد كما لو ركع الإمام أولاً وشاركه
 المقتدى في آخر جزء منه أو ركع على أثر إمامه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقاً وإن كان ذلك
 مكرهاً للنهي عنه قال عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا
 وإذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا يتأدروا الإمام إذا كبر فكبروا
 وإذا قال ولا الصلّين فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا
 اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلوة والسلام أما يخشى الذي يرفع
 رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حماد متفق عليه وإن انتهى إلى الإمام وهو أي
 والمحال أن الإمام راكع فكبر المؤتم تكبيرة الاقتراح ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع
 ولم يقف بل كبر وركع مع رفع الإمام رأسه إلى حد هو إلى القيام أقرب لا يصير المقتدى
 مدركاً لتلك الركعة بل يكون مسبوقاً بها وعند زفرية يصير مدركاً لها حتى كان لاحقاً
 عنده فيأتي بها قبل فراغ الإمام إذ الواجب قضاء ما فات فيها قبله ولكنه لو صلاه
 بعد جاز وعندنا لما كان مسبوقاً فيها لا يأتي بها إلا بعد فراغ الإمام لأنه أدرك الإمام
 فيها له حكم القيام وهو الركوع فصاركها الوادركه في محض القيام ولم يركع معه حتى
 رفع فإنه يكون مدركاً لها اتفاقاً حتى كان له أن يركعها ثم يتابعه فكذلك هذا ولنا

ان الاقتداء بمتابعة وشركة لما تقدم من الحديث انما هو لتحقيق من هذا ما ذكره
في حقيقة القيام ولا في الركوع ولم يدرك مع الركعة اذ لم يتحقق منه معنى الاقتداء به
من تشارك في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقيق معنى الاقتداء منه بتحقيق جزء من
فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقيق معنى الاصح في الشرع اتفاقا وهذا مدرك
لامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى تلك التكبير الواحدة
الركوع لا افتتاح جاز ولغت نيته كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا تغفل عما سبق
انه لا بد من وقوع تلك التكبير في حال القيام والا يصح الشروع بركعة الركوع متعلقة
بأدنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند المجتعية رحم وعمل رحم خلافا لمن شرط الطائفة
على مليناه وسياتي ان شاء الله تعالى وذكر في المشرح اي شرح الاسيحي ان ان لم يقل
ثلاث تسبيحات اول ميكت مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ كقول أبي طيم
البلخي تليد المجتعية رحم بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص
واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كل منهما ماركن مشروع فوجب ان يحمله ذكر
مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس هو لا يجوز
وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عقبه بن عامر قال لما قلت فسم باسم ربك
العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوه في ركوعكم ولما نزلت سم باسم ربك
قال اجعلوه في سجدكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكون خبر واحد
لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا به بل بالسنية واجاب
عنه في المستحق بان دل الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لما لم
الاعرابي الصلوة فليدرك له في الركوع والسجود شيئا ولما قل ان يقول انما يلزم ذلك ان لم يكن
في الصلوة واجب خارج عما علمه الاعرابي بل ثبت بدليل آخر فله لا يجوز ان يكون هذا كذا
لذلك ركنية السجود متعلقة بأدنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلام
فيه كاللهم في الركوع وذكر في زاد الفقهاء وغيره ايضا ان أدنى تسبيحات الركوع والسجود الثلاث
ان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لما خرج ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث
مسعود عنه عليه الصلوة والسلام انه قال اذا ركعتم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وثلاث
اذا سجدتم فليقل سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات وثلاث اذناه والرواد في ما يتم به تحقيق السنة
قلنا روى عن محمد رحمه الله كراهة النقص عن الثلاث ثم اذا كان الثلاث أدنى وقد
استحبوا الايتار لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فاستحسن ان يكون

الخمس اوسط والسبع كما لا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ما شاء وتر الكون
 الامام لا يزيد ما ينقل على القوم حتى لو كان الخمس يثقل عليهم اقتصروا على الثلث
والخامسة من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على الارض
 او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن هذا القيام
 لانه لا بعد ساجد لغته وعرفاهما دون ويعد به واما تأديبه على وجه الكمال فهو
 بوضع الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين من قوله عليه
 الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين
 القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال
 وان وضع جبهته دون انفه جاز سجودها الاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر
 يلزم منه الحرج في موضع الانقياد على ما ذكر في الزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع
 انه لا يكره والا اول اظهر لما فيه من مخالفة مواظبة عليه الصلوة والسلام وروى ابو داود
 والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن انفه وجبهته ونحي يديه عن جبهته رواه
 الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني كان عليه الصلوة والسلام يضع انفه على الارض
 مع جبهته وفي البخاري من حديث ابى حميد ثم سجد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وامكن انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه دون جبهته فذلك يجوز سجوده
 ولكن يكره ان كان بغير عذر عند ابى حنيفة فالحجوا لما مر من انها اعظم واحد ولانا
 اجمعنا على جواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محالا للسجود لم يجز السجود عليه
 بعد ذلك ما ليس محالا لا يصير محالا بالعذر كالحذق بل تنقل الفريضة من حيث
 الى الائمة وان كان محالاجاز ان يقتصر عليه من غير عذر وايضا لكن مع الكراهة
 لمخالفة المواظبة منه عليه الصلوة والسلام وقال لا يجوز السجود بالانف وحده
 الا اذا كان بجبهته عذر وهو رواية اسد ابن عمرو عن ابى حنيفة روى لقوله عليه الصلوة
 والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب
 ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة رحمه الله ويحمل الكراهة الروية
 عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على
 الرواية الاخرى الموافقة لقوله ما لم يتوافق دراية ولا الفتوى من
 الرواية هذا ولو حمل قوله ما لا يجوز الاقتصار الا من حذر على وجوب

المجموع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة للرؤية عن عليه من كراهة
 التحريم ولم يخرجنا عن الاصول اذ يلزم مما الزيادة بخبر الواحد هما بينهما التي
 وفي الزايدة ذكر الانف وهو اسم لما اصاب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية
 وان عليه ان يمكن ما صلب منه قال وفي كفاية المجالس عن ابي جعفر رحمه الله
 ان رتبة انفة لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفة انتهى ولو وضع حدة في السجود
 او دقنه وهو ملتقى الحيين من الخنك لا يجوز سجوده بالاجماع لانه لا يسمى
 سجودا وان اى ولو كان ذلك من عند مانع من لزوم السجود على الجهة او
 الانف اذ لم يرد نص في قامة السجود على الخد ولو اذ من مقام السجود على الجهة
 والا بدال لا تنصب بالراى سيما مع عدم صحة اطلاق السجود عليه لغة
 بخلاف الانف على ما تقدم بل اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجهة
 او على الانف يوفى المصلحة حينئذ بالسجود ايما ولا يسجد على الخد ولا دفنه لسقوط
 فوضيعة السجود عنه وانتقالها الى الايماء لعدم القدر لقول لزوم المحرم على ما روي في
 الركبتين في السجود ليس بواجب اى بفرض بل هو سنة عندنا خلافا لروى الطائفة
 فان ذلك فرض عندها حتى لو سجد را فعايد يركبتيه لا يجوز سجوده عندها
 وكذا عند الامام احمد رحمه الله ما تقدم من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم
 ان السجود وضع الجهة على ما تقدم وتحققه لا يتوقف على وضع اليدين والركبتين
 ولا يجوز المحاققة فرضا بالحديث الذي هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة على الكتاب
 وهو مطلق واختار الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كما
 في تعديل الاركان ونحوه من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز
 ثبوت الفرضية به المانع المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من
 ثبوت الوجوب به كما في التعديل ونحوه وكذلك مواظبة عليه السلام على الوضع
 المذكور من غير تركه تقتضى الوجوب لكن لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام
 امرت يفيد الوجوب علينا بان ان يامرنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما
 امر الاعرابى باعادة الصلوة ترك التعديل وكذلك مواظبة عليه السلام على مثل هذه الاعمال
 الطبيعية غير القصدية لا تقتضى الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين
 السجود من الافعال التي تقتضى بها الطبيعة وان تركه لا يحصل الا بتكلف فيكون سنة
 لا لقله به عليه السلام فيما امر به وما فيه من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه جمل

وضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بواجب

على ما ينبغي لو سجد ولم يضع قدميه لو احدهما على الارض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع أحدهما
 جاز كما لو قام على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزاهد وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي
 والمحيط والقدرى يقتضون ان اذا وضع احد القدمين دون الاخرى ان لا يجوز قد ريت
 في بعض النسخ ان فيه روايتين انتهى وانما لا يجوز مع رفعهما لعدم تحقق السجود الذي هو وضع
 الجبهة على الارض معه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ولما قل ان يقول بتحقيق السجود مع
 رفعهما اذا وضع الركبتان واحدهما فكان ينبغي ان يفرض وضع احد هذه الاربع لا على التخيير
 حيث كان المقصود انما هو التوصل الى الفرض الذي هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين
 سنة ووضع القدمين واحدا مما فرضنا لم يتضح له دليل فاما قول الاكمل في شرح الهداية و
 ذكر التمرقاشي ان اليمين والقدمين سوله في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام
 في مسوطه وهو الحق فبعد عن الحق وبضد الحق اذ لا رواية تساعد والدراية بتفكير علم من ان
 ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث توأطت الروايات وتضافرت عن اثنتان وضع
 الركبتين سنة ولم ترد رواية قط بانه فرض وكذلك هذه اليمين تعيين وضع القدمين اذ هما
 للفرضية ضرورة ولو لم ترد به عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافرة ايضا على ما ينبغي على
 المتابع والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع اصابعهما قال الزاهد ووضع رؤس القدمين
 حالة السجود فرض في مختصر الكرخي وسجد ورفع اصابعه وجليبه عن الارض لا يجوز وكذلك في الخلاصة
 والبرزازي وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبع واحد ووضع ظهر القدم بالا اصابعها
 ان وضع مع ذلك احد قدميه صم والاقلا وفهم من هذا ان المراد بوضع الاصابع توجيهها
 نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافترق وضع ظهر القدم وقد جعل غير معتبر وهذا مما يجب
 التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الارحام على نحو جاز وكذلك لو كان به عند
 آخر منع عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز بغيره عند رعي المختار
 كذا في الخلاصة ولو وضع كف يداه على الارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عدل والوجه في
 ذلك ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا عائل وان لا يكون موضع السجود ارفع من
 موضع القدمين وحيث كان السجود على الكف بمثابة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا
 والسجود على الفخذ بمثابة السجود على الوسادة لكن لما كانت ذلك بعضا منه ولم يتعارف السجود
 عليها لم يجوز بلا عدل بخلاف الكف فان الساجد عليها بعد ساجدا عرفا وفي القضية بسط يد
 وسجد عليها يجوز وبكره انتهى فالجواز لما قلنا والذكر اهتبه لما فيه من مخالفة لما نؤمن من وطئه
 عليه السلام ومن بعده ولهذا قال الشيخ كمال الدين بن الطهام والذي ينبغي ترجيح الفساد

وهذه من هذه الروايات
 بوضع الاصابع توجيهها
 نحو القبلة

على الكف والقنذ انتهى وما في القنينة هو الوسط قال المعمر وهو أي جواز السجود على القنذ حال
العذر يقول البيهقي رحمه الله ظاهر انه روى عنه ولم يرو عن الامامين فيه فمضى فلذلك خصه بالذكور
وان سجد على بقية لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعد رواه غيره عذر قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لكن ان كان بعد ركعة باعتبار ما في ضمنه
من الائمة وكان عدم الخلاف فيه يكون السجود يقع على حرف المكبرة وهو لا ياختص قدر الواجب
اليهمته وفي الجنس لو سجد على حجر صغير ان كان اكثر للجبهة على الارض جاز ولا فلا انتهى
كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام في الزاهد عن الحسن الاصح انه اذا سجد على قنذ روى بكبير بعد جاز
والا فلا انتهى ان سجد على ظهر رجل وهو أي والحال ان ذلك لرجل السجود على ظهره في الصلاة يجوز
سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلاة لا يجوز سجوده والراد من الصلاة الصلاة الساجدة
لو كان في صلاة اخرى لا يجوز ايضا لان الضرورة قد تدعو الى ذلك للمرحمة وانما يتحقق عند
الاستراحة في الصلاة لا عند عدمه على ان جوازه حينئذ مخصوص بعد الاذحام ولا يجوز
بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدرا لارتفاع
لبنتين منصوبتين جاز السجود عليه والآي وان لم يكن ارتفاعه مقدرا لبنتين بل كان زيدا في
يجوز السجود واراد بالبنتين في قوله مقدرا لبنتين لبنته فخاري وهي ربع ذراع عرض ستا صاعقة
ارتفاع البنتين المنصوبتين نصف ذراع طول اثنتي عشرة اصبع او ذرة في الخلاصة قال شافعي
ان سجد على لبنة جاز وعلى لبنتين لا يجوز ان كانتا احدهما فوق الاخرى وان كانتا اثنتين
يجوز لان الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافي ما هنا لان لبنته فخاري على مقدرا لاجرة على
ما قد مرناه وذكر الزاهد في السجود يعني المريض على دكان دون صدره يجوز كالصحيح انتهى
والاقرب ما ذكره المصنف لما قد مرناه في اول بحث السجود من حداد في السجود المجزى فانه
صادق فيما اذا كان الارتفاع هذا المقدار في الازيد فليتأمل ولو سجد على كعبه عمامته هو
دورها يقال كالعامة وكورها اذا ارهاولها وهذه العامة عشرة اكراد واراؤها
على فاضل ثوب الذي هو لباسه حال وضع كور العامة او فاضل الثوب على ثوب طاهر
جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي رحمه واحد من فان عندهما لا يجوز لما روى البيهقي من
حديث خباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضا في جباهنا
واكفنا فلم يشكنا اى فلم يزل شكوانا ولم ياذن لنا في اقتنائها ولنا ما روى ابو نعيم في
الحلية في ترجمة ابراهيم بن ادهم ثنا ابو يعلى الحسين بن محمد الزبيرى ثنا ابو الحسن عبد
الله بن موسى الحافظ الصوفي البغدادي ثنا لاحق الحسن بن علي الشافعي ثنا محمد بن خيرة

لأننا نقول مجرد اتصال الثوب بالنجاسة غير مائة من السجود ولا هو مفسد الصلوة
 حتى وسجد على مكان طاهر واتصل بعض أجزاء ثوبه بالنجاسة صح بالاختلاف هنا
 ولم يفسد ولذلك عاده سجوده على مكان طاهر في هذه الصورة أو على منفسل بسط
 على النجاسة صحته صلوة باتفاق امتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة حيث تفسد
 صلوة ولا تقيد أعادته على مكان طاهر عند ما خلا فلا يلزم يوسف أفعل ان سجودنا
 ما هو لا يسر بالنجاسة لا يفسد صلوة فلا يصلح ذلك للفرق ولو وضع كفيرة أو بسط خرقة
 على شئ طاهر لم يجر أو للبرد أو للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام إنما هو في الكراهة بالنجاسة
 على الكفارين فقد قد من الكلام عليه وأما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة في سجود
 الصحيح عليه السلام كان يحل له الخمر فيسجد عليها وهي حصير صغيرة من الخوص وحكي
 عن الإمام أنه صلى في المسجد الحرام على الخرقه فنهاه رجل فقال له الإمام من أين أنت فقال
 من خوارزم فقال الإمام جاء التكبير من ورأي أي تتعلون من آثار تعلون أهل صلون على الخرقه
 في بلادكم قال نعم فقال تجوز والصلوة على الخشيش ولا تجوز وهما على الخرقه والحاصل أن الكراهة
 في السجود على شئ مما فرش على الأرض مما لا يترك بحركة المصلي بالإجماع إلا أن ما لا كراهة
 ما يكون من غير جنس الأرض كالجلد والشمع وكذا خرقة القطن والكتان متساكنا حديث
 الخمر ولا دليل الر فيه كيف وقد تقدم ما فيه المقنع من السجود على أفضل شياهم وإنما هو من الصلوة
 أو القطن والكتان والتقيد بالبسط على شئ طاهر احترازي في الكف لا في غيره فانه لو بسط
 على نجس بحيث يمنع وصول أثر النجاسة من الريح واللبون يجوز أيضا على ما مر في فصل النجاسة
 ثم إن البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه لأنه يحصل به الحضور وزوال الاضطراب وأما
 لدفع التراب وإن كان لدفع عن جهته وجهه بكرة لأن فيه نوع رفع وهو غير لائق بالصلوة
 وإن كان لدفع عن عامته وثوبه لا يكره لأنه صيانة للمال وتحرز عن اضاعته وفي الخلاصة
 وإذا اراد أن يصل على القبا يجعل الكف تحت رجليه ويسجد على الذبل نقله عن الحلواني
 قال البزازی لأن الذليل في مساقط الزبل وطهارة موضع القدمين شرط في القيام فافقا
 وموضع السجدة مختلف لأنها تادى بالأنف وهو قتل من قد رددت ربه وكان السجود على
 الذليل أقرب إلى التواضع انتهى وإن سجد على التلج فانه إن لم يلبس بان يكسره حتى يتداخل
 ويلتصق ببعض أجزاءه بعض وكان التلج بحيث يغيب وجهه ويوجه الساجد فيه ولا يسجد
 بغيره أي صلاته بغيره سجوده عليه عدم استقرار جهته على الأرض وما اتصل بها أو
 أن لبس حتى صار بحيث يسجد صلاته ولا يغيب وجهه فيه وضابطه أن لا يتسفل

فمن سجد على
 ما لا يترك بحركة
 المصلي بالإجماع
 إلا أن ما لا كراهة
 ما يكون من غير جنس
 الأرض كالجلد والشمع
 وكذا خرقة القطن والكتان
 متساكنا حديث الخمر
 ولا دليل الر فيه كيف
 وقد تقدم ما فيه المقنع
 من السجود على أفضل
 شياهم وإنما هو من
 الصلوة أو القطن والكتان

فمن سجد على
 ما لا يترك بحركة
 المصلي بالإجماع
 إلا أن ما لا كراهة
 ما يكون من غير جنس
 الأرض كالجلد والشمع
 وكذا خرقة القطن والكتان
 متساكنا حديث الخمر
 ولا دليل الر فيه كيف
 وقد تقدم ما فيه المقنع
 من السجود على أفضل
 شياهم وإنما هو من
 الصلوة أو القطن والكتان

فمن سجد على
 ما لا يترك بحركة
 المصلي بالإجماع
 إلا أن ما لا كراهة
 ما يكون من غير جنس
 الأرض كالجلد والشمع
 وكذا خرقة القطن والكتان
 متساكنا حديث الخمر
 ولا دليل الر فيه كيف
 وقد تقدم ما فيه المقنع
 من السجود على أفضل
 شياهم وإنما هو من
 الصلوة أو القطن والكتان

بالتسجيل فينبغ جاز سجوده عليه وعلى هذا إذا ألقى الحشيش أو طب أو اليايس فيجب عليه أن
 يبدى حتى لا يتسفل بالتسجيل جاز ولا أفلا وكذا الحكم إذا سجد على التبن أو القطن المحلوج أو
 الصوف ونحوه إن لم يستقر جهته بقام التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل خشب أو الفرس و
 الوسائد وكذا كور العمامة ما لم يكبس حتى يفتى تسفله ويجوز الصلاة لا يجوز سجوده ولو
 سقط على الأرض أو على الجوارش وهو نوع من الدهن أو على الذرة لا يجوز سجوده لأن هذا الجوف
 لملاستها ولزادتها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة
 عليها ولو سجد على الخطرة أو الشعير يجوز لأن جباها ما يستقر بعضها على بعض خشونة و
 رخواوة في جسامها أما الأرض ونحوه من الحبوب والمحلوج وشبهه من المقبش إذا كان شق منها
 في جوالق جاز السجود عليه إذا كان غير متخلخل في الجوالق لا مكان استقرار الجبهة عليه ووجوه
 الصلاة لتماسك اجزائها بسبب الجوالق ولا تنسأ شرط عدم التسفل وسئل نصيرين يحيى
 عن يضمن جهته على حجر صغير هل يجوز سجوده أم لا قال إن وضعه أكثر الجبهة على الأرض له
 مع ذلك الحجر لأنه من جملة الأرض يجوز ولا أفلا كذا في المحيط وتقدم عن القنيس أيضا ولا بد من
 معرفة مقدار الجبهة ليعلم أكثرها وأقلها وهي من الصغ إلى الصغ طولا ومن الحاجبين إلى فوق القحف
 عرضا ومن هذا علم فساد ما قيل أنه لا يشترط طهارة موضع السجود لأن فرضه يتأدى بمقدار الدرع
 إذا شك أن أكثر الجبهة زائد على قيد الدرهم كالياء وإن لم يضعه وكثير في السجود على
 الأرض يجوز سجوده وهذا هو المختار لما تقدم أن وضعهما في السجود سنة ليس بفرض خلافا
 لما قاله الفقير أبو الليث على ما تقدم والسادسة من الفرائض القعدة الأخيرة التي تكون
 في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة أو لا كما في الثمانية وقد رخص في القعدة هو القعدة
 لادنى قراءة التشهد وهو واسع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام إذا قلت
 هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام بأحد الشيعين ما قوله التحيات إلى عبد و
 رسوله وأما القعدة مقدار ذلك القول وإذا قرأ بسرعة صدق أنه قال لكن يشترط تصحيح الالفاظ
 ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعات للمعاني فإن القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت
 بالالفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد التحيات إلى عبد ورسوله وهو الصحيح لا ما ذكره البعض
 لأنه لفظ الشهادتين فقط ويظهر فرضيتها أي ثمرة فرضية القعدة في هذه المسائل التي
 ذكرها الأولى رجل صلى الظهر ونحوها خمسا بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس
 الرابعة بطلت فرضيتها أي فرضية صلوة تركها الفرض على وجه لا يمكن تركه لزيادة
 ركعة تامة بالسجود والخامسة ونحو ذلك صلوة تركها عند أبي حنيفة رحمه الله و

فأما أن كل صلاة
يجل وصفها

التي يوصف روحا ما عند محمد روح في بطل اصل صلاته ويخرج من كونها صلوة وهي فائقة
ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلا عند لا عند ها لان بطلان الوصف
يستلزم بطلان التحريم عند لانها انما انعقدت للصفه فاذا بطلت الصفه بطل ما
انعقد بها وهما يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان اصل والتحريم انعقد للاصل
لان الوصف تابع فالشروط والاركان لا يكون له قصدا وعلى هذا اليوم يقعد ثالثه الغرض
وسجد للرباعه وعلى ثابته الجرح ونحوه وسجد للثالثه والثابته من المسائل المسافر اذا
اقتدى بالقيم في صلوة فاستد رابعة لا يصح اقتداؤه به لان القعدة الاولى فرض على
المسافر دون القيم فيكون اقتداؤه به حينئذ اقتداء المفترض بالمنفعل وهو غير جائز
عندنا على ما بينه قيد بالفائته لانه لو اقتدى به في الوقية تضم لان الصلوة قبل خروج
الوقت قابله للتغير فيتغير بالاقتداء بالقيم وتصير له بها كما تغيرت في اقامته بخلاف
الفائته فانها استقرت على الصفه التي خرج الوقت وهو متصف بها من سفره فقامت بها
قابله للتغير بطريقتين اقامته وسفرا واقتداء بالثالثه من المسائل اذا تذكر الصلوة بعد تمام
الصلوة والقعود قد رالتشبه بان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها الى سجدة التلاوة
بان سجدها ارتفعت اي زالت القعدة ولا ترفع يعود الى شيء محله قبلها فان محل السجود
كان للصلوة اول تلاوتها قبل القعود الاخير اما سجد والصلوة فظاهر واما السجود التلاوة فالاثر من
احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجد السهو فان محله آخر الصلوة فلا ترتفع به القعدة حتى انه لو لم
يقعد قد رالتشبه بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلواته بخلاف ما لو سجد السهو ولم يقعد
بعد قد رالتشبه حيث لا تقصد صلواته لما قلنا والاربعة من المسائل اذا نام المصلي في القعدة
الاخيرة كلها فلما التنبه اي فحين انبته يفرض عليه ان يقعد قد رالتشبه وان لم يقعد
فسدت صلواته وذلك لان الافعال في الصلوة حاله النوم لا تختب ولا تعتبر لصدها
لأن اختيارها كان وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة قائما او قاعا او سجد قائما او
هذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلا تنص فيها ففعل انها اقتد
من النائم لانها ليست كسائر الاركان لان بينها على الاستراحة فيا لها النوم بخلاف سائر
الاركان لان بينها على المشقة فلا تبادى بالنوم فالأصح ما ذكرهنا لانها من اجزاء العبادة فلا
تبادى بالاختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل اقم فنام فقعد وهو نائم فيكون
عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالتنبه تعظيما لأمر المصلي بالجد وبه فلو قال الطلاق الا ترى
المجون والصبي اذا صليا كانت صلاتهما جائزة ولو طلقا لم يجز وقال صاحب الجلية في التبيين والختار

فانما المصلي في القعدة
الاخيرة كلها فلما التنبه
يفرض عليه ان يقعد
قد رالتشبه

انه لا يجوز ان لا اختيار شرط اداء العباداة ولم يوجد قال ابن الحارث والوجه اختيار الفقير يعني بالاليت
صاحب الفرائض ان الاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كما لا يرى انه لو ركع وجدها
عن فعله كل الذهول بجزية انتهى الجواب نعم انما كون الاختيار في لا بد ركعها ولا يسلم ان كان هل غير
اختار وكذا الجنون والصبي بخلاف النائم وهذه السلسلة وهي قوع بعض الافعال في الصلوة حالة النوم
يكثرونها لاسيما في التراويح خصوصاً ليلياً الصبي والنائم عن هذه السلسلة فاقول والسابع من الفرائض
النافع من بيان الفرائض الست المتفق عليها شرعاً في بيان الفريضة من المختلف فيها احدها هي اهي السابعة وهي
الخروج من الصلوة بفعل المصل فانه فرض عند ابي حنيفة رحمه الله خلافها على ما ذكره ابو سعيد البردعي كما تقدم
حتى ان المصل اذا احس بعد ما قد قد رآه تشهد وتكلم او عمل على الايتاني في الصلوة كالاكل والشرب وغير
ذلك تمت صلاته بالاتفاق لقام جميع فرائضها عند هذا كذا عندنا لوجود الخروج بصنعها ايضا واستت
الحديث من غير عند من في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عند هذا لم يقع عليه الاشئ والوجه والسلام
واما الفرائض فقد تمت جميعا وقال ابو حنيفة رحمه الله يخرج عن الصلوة بفعله قصد الكبر
فوضا قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصنعها بل عاين في الصلوة من غير
الوضوء تبطل صلاته بفعله فوضا من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة ويتني على هذا الامر
وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصل فوضا عندنا عندنا هم اسائل تلعب بالاشئ عشرة وهي
التي ذكرنا في الماء وقد روي استعماله بعد ما قد قد رآه تشهد وكذا القتل بالتميم اذا رأى الماء في
هذه الحالة وعندنا ان ما قد روي استعماله لو كان المصل ما سماه على الخف فانقضت ماله مسحه
بعد ما قد قد رآه تشهد واخذه خفيه لو احدثه حقيقة لوجب ابعث يسير بحيث ان من رآه
لا يظن خارج الصلوة بسبب ذلك وقيد به بان لو احدثه ابعث كثير الايتاني في الخلاف لوجود
الخروج بصنعها وكان المصل ائمة فنعلم سورة بعد القعود قد رآه تشهد بل تذكرها او اها
مكتوبة فقمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره او درسها لايتاني في الخلاف
لخروج بصنعها لان مثل هذا الفعل مناف للصلوة وقد فعله قصد الخلاف المذكور فانه
ليس بمناف فلم يخرج به لو كان المصل عاريا فوجد ثوبا بعد ما قد قد رآه تشهد بان قد
على لبس الثوب او القى عليه الثوب ولم يتكلف في لبسه او كان المصل موميا غير قادر على
الركوع والسجود فقد روي الركوع والسجود بعد القعود قد رآه تشهد او نذر المصل في هذه
الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احدثت امام القاري
في هذه الحالة فاستخلف اميا او طلعت عليه اي على المصل الشمس هو في صلوة الفجر من ثوبا
او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصل ما سماه على الجيرة فسقطت عن بر في هذا

مسائل الفرائض

الحالة اذ كان صاحب عذر فانقطع عذره في هذه الحالة واستمر لا تقطع حتى استمر
وقت صلوة بآب انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظاهر واستمر لا تقطع حتى خرج وقت
العصر ففي هذه المسائل الاثني عشرة فسدت صلواته عند ايجنته من الخروج من الصلوة
بأمر آخر غير يصنع مع ان الخروج يصنع فرض فقد ترك فرضا من
الصلوة لا يمكن تذكره ففسد وقال تمت صلوة لان الخروج يصنع ليس بفرض
لقوله عليه الصلوة والسلام لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت
صلواتك هكذا وقم في رواية الدارقطني يابو وفي رواية ابي داود والواو ولكن قال
النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله اقلت هذا
الخ ولذا لم نستدل به على افتراض القعدة كما استدلل به في الهداية وغيرها على ما قد سألنا
بيان الغرائض تبعاً للشيخ كمال الدين لكن قال الشيخ كمال الدين والحق ان غايته
الادراج هناك ان تصير موقوفة والموقوف في مثله حكم الرفع وجواب ايجنته من ان
معنى فقد تمت قاربت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه قال الله تعالى اني اعصم
خبراً وقال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلاً وقال عليه الصلوة والسلام لقوا نوكم
وقال عليه السلام من وقف يومه فقد تم حجه وقد بقي عليه طواف الزيارة وهو فرض هذا كله على تقدير
كون الخروج بضع الصلوة فضاغته وقد تقدم انه غير مخصوص بغيره وانما الزم ابو سعيد البرقي
من تبعه من جابه في هذه المسائل بالفساد ولا وجه له الاكون الخروج يصنع فرضاً وقيل ان الفساد
في هذه المسائل ليس لكون الخروج يصنع فرضاً بل باعتبار ان التحريم باق بعد فراغه من التشهد
فاعترض هذه الاشياء في هذه الحالة كما عترضها في خلال الصلوة وفيه نظر اذ لو كان كذلك
لم يفرق بين تعدد ماينا في الصلوة وبين هذه المسائل كما في خلال الصلوة وقد جمعوا انه لو تعدد
الحادث او غيره من المنافيات في هذه الحالة تتم صلوة ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل ان الفساد
في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج يصنع بل للاداء مع الحادث اذ بالرؤية والنقصاء
المدّة وانقطاع العدد يظهر على الحادث السابق فيستند النقص فيظهر في هذه المسائل لبقاء
جزء من الصلوة بخلاف عروض هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرأ
في بقية المسائل وميل الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج يصنع فرضاً عليه بما تقدم
من انه لا يمكن ادعاء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه عليه ايضا بانها اجتناب
على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو نوى السافر الاقامة في هذه الحالة يتغير فرضه
كما لو نواها في خلال الصلوة والتحريم لا يراى بها وانما يراى بها افعال الصلوة ولم

فـ
لوقوف في غير
حكم الرفع

يقف فعل آخر سوى الخروج فكان فرضاً ضرورة انتهى والظاهر ان هذا هو التحقيق فان قيل الخروج منها قد يكون بمعصية كالكذب والمعصية لا تشف بالوجوب وكذا قد يكون بالحدث العمد ويكون الحدث فريضة من فرائض الصلوة وجزء منها في غاية القيمة قلنا الفرض انما هو الخروج الذي هو مسبب عن الفعل لا الفعل الذي هو مسبب ولا يلزم من قيم السبب قيم المسبب كالحمد والقصاص ضمان ^{فان} ولد ولان سلم ان الفعل هو الفرض فاما هو فرض من حيث انه مسبب الخروج من الصلوة لا من حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجماع سبباً لحرمة المصاهرة من حيث هو سبب للولد لا من حيث هو نكاحي وكون السفر سبباً للتخص من حيث انه خروج مديد لا من حيث انه اخافة السبيل او تمرد على المولى ولا يلزم من كونه فرضاً لها كونه جزءاً منها كما في الشرائط وكذا السلام ليس يجزئ منها كيف وهو مناف لها اجماعاً حتى تفسد بوجوده في خلافها وهذا لان اتمامها بانهاؤها وانهاؤها بتحصيل ما يصادفها اذ الشيء انما ينتهي بما ينافيها كالليل ينتهي بالانهار والسواد بالبياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما الوصل بالجماسة لفقد ما يزيلها ثم بعد ما قعد قد راى التشهد قد رعى ازالته ما اذا دخل وقت من الثلاثة في قضاء فاشته في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تصلى بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور والثامنة من الفرائض وهي الثانية من

المختلف فيما تعدل الاركان فانه عند ابى يوسف رحمه فرض لما ذكرنا من الحديث اى حديث ابن السعدي المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندهما تعدل الاركان من الواجبات لا من الفرائض وقد تقدم الدليل هناك وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا تجوز صلوة وكذا عن ابي حنيفة رحمه وعن السرخسي من ترك الاعتدال يلزم الاعتدال اى يلزم ان يعيد الصلوة بالاعتدالات ومن الشائخ من قال يلزم ان يعيد ويكون الفرض هو الثاني والمختار ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا شك في وجوب الاعتدال في كل صلاة اديت مع كراهة التخيير ويكون جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وجده الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الفرض لا الواجب انتهى وكذا القومة من الركوع والجلوس بين السجدة والطمأنينة فيها كما لها فرض عند ابى يوسف رحمه للحديث المذكور وعندهما هي سنان على ما ذكر في الهداية وفيها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين للمواظبة وكذا

اصحاب السنن الاربعه والدارقطني والبيهقي عن حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يصلي
 لا يقيم الرجل فيها ظمرا في الركوع والسجود قال الزمري بخد حسن صحيح واعلم ذلك عندكم كابدل
 عليه اياب سجود السهو فيه ما ذكر في فتاوى قاضيهان في فصل ما يوجب السهو قال المصلي انما
 ركع ولم ير قدمه من الركوع حتى خر يساجدا ساهيا فجوز صلاته عند ابى حنيفة
 رحمه الله تعالى ومحمد بن عيسى والسهو انتهى وقال صدر الشريعة وكذا الاطمينان بين الركوع
 والسجود بين السجودتين يعني ان فرض عند ابى يوسف ركع واجب عندهما فانه شبهه
 باختلافهم في الاطمينان في الركوع والسجود ثم ان مختار الجواليقي ان التعديل في
 الركوع والسجود ايضا سنة عندهما وكونه واجبا عندهما هو اختيار الكرخي فانه فصل بين الطائفتين
 في الركوع والسجود بين القوم والجلستين الاول مكمل للركن المقصود لذاته وهو الركوع في
 والاخرين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكانتا استنساخا لظاهر الفتاوى بين المكملتين وان
 حلت ان مقتضى الدليل في كل من الطائفتين والقوم والجلستين الوجوب قال الشيخ بحال الدين لا ينبغي
 يعدل عن الدراية اذا وافقها رأى على التقدم عن فتاوى قاضيهان وشهدا ذكر في القنبه من قوله
 شدد القاضيه الصل في شرحه في تعديل الاركان جميعا شديدا بليغا فقم واكل ركن وان عند ابى حنيفة
 ومحمد بن عيسى وعند ابى يوسف والشافعي فريضة في مكث في الركوع والسجود وفي القوم بينهما حتى تطمئن كل
 عضو من هذا هو الواجب عند ابى حنيفة ومحمد بن عيسى ولو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السجود
 ولو تركها عمدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعد الصلوة ويكون معتبرة في سقوط الترتيب
 ونحوه من طائفتين يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ من
 القرائن اتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه اي ما عدا تعديل اركان
 من الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجبة عندنا خلافا
 للثلاثة فانها فرض عندنا هم لما في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام كل صلوة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب ولنا ان ظني لا يصح للزيادة على القطعي اذ هي نسخ فتبت بطلان الوجوب فيائم
 بترك الفاتحة من غير فساد ومنها تعيين القراءة للمفردة في الركعتين الاولتين
 منها مواظبة عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترك ومنها الاقتصار فيها الى
 في الركعتين على مرة واحدة في كل واحدة فانه واجب حتى لو تركها في ركعة تركها في ركعة
 سجد السهو ولو سهوا لا يندفع التواتر من مواظبة عليه الصلوة والسلام ولا يلزم
 منه تأخير واجب وهو السورة وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة واحدة في كل ركعة
 بعدهما ليس بواجب حتى لو تركهما هو الايجاب سجد السهو لان ما بعد الاوليين لا يتعين فيه

اولى بالصلوة
 لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

القراءة ان شاء قرء وان شاء سجد وان شاء سكت فكرر اسرافاً حتى ملحق بالتسليم والثبات
 فلا يوجب سجود السهو على ما صرح حوايه ولا يلزم منه ان لم يقرأ ولا يركع ولا يركع
 كتطويلاً للإمام على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجب ان تعتقد بها اي تعتد
 الفاتحة على السورة للواطبة ايضاً ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الآيات التي
 تعدل سورة اليها الى الفاتحة للواطبة ايضاً وفيما روى الترمذي عن ابي سعيد انه
 عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وتحررها التكبير وتجليها التسليم ولا صلوة الا
 بالحمد والسورة ولكن في سنة ابي سفيان طريق ابن شهاب السعدي وعنه رواه ابو حنيفة
 في مسنده نقل عن ابن معين والنسائي يضعفونه وليد بن عدي وقال روى عنه الثقة
 وانما انكر عليه لان ياتي في المتن بشيء لا ياتي بما عزموا عليه مستقيمة انتهى وما ذكر في
 الهداية وغيرها ان ضم السورة فرض عند مالك لم يوجد في شيء من كتب مذهبنا وهو
 عند الامتثال للفقهاء ومن الواجب ان يحرم بالقراءة فيما يحرم فيها كالغفر والجمعة والعيد
 أو في المغرب والعشاء كالتراويح والوتر فان الجهر في جميع ذلك واجب على الإمام ومنها المخافة
 بالقراءة فيما يخاف فيه بما كبرها ذكر فان الجهر والمخافة في محله واجب للواطبة من غير الصلوة
 والسلام على ذلك ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها واجبة في القعدتين
 الاولى والاخرة والحمد لله صاحب الهداية في باب سجود السهو فانما واجب السجود بترك
 التشهد في القعدة الاولى كما في القعدة الاخرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية واجب القعدتين
 فقط اما في الاول ففي سنة واليه مال صاحب الهداية في باب صفة الصلوة حيث قال في بيان الواجب
 وقراءة التشهد في القعدة الاخرة وظاهر الرواية انهم للواطبة في جميع ذلك من غير ترك ومن
 الواجب في القعدة الاولى ما من اسرار منها سجدة التلاوة قلنما مع كونها واجبة في نفسها في
 من واجبات الصلوة ايضاً اذا تليت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهاوا يجب عليه سجود السهو
 لانها من محلات الركوع وهو القراءة ومكمل الفرض واجب منها سجدة السهو لان سجود السهو
 يجب لما وقع من الخلل في الصلوة بسبب ترك الواجب وكما حالها ومن رفع الخلل من الصلوة وكما حالها
 واجب ومنها تكبيرات العيدين للواطبة عليها من غير ترك والركوع والتكبيرات الزوائد لجميع
 ما يقع فيها من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض وتكبيرات السجدة سنة لكن تكبير ركوع الركعة
 الثانية التمتع فيها بالزوائد انصالحها حتى يجب جميع السهو وتركها سهاوا وان كانت سنة
 في غيرها ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فان ذلك واجب
 حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب عليه سجود السهو كما ذكره منتقل من الفرض وهو الركوع

الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فاعلا اجديا وهو الركوع الثاني فقد اشترط
 من الفرض الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلاث سجودات او قعد عن المنهوض الى الثانية والرابعة ثم قام نحو
 ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شي ليس بفرض وتبقى على المصنف واجبا ان كان لم يذكرها وتجا
 رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلوة او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام
 بيان الاول فاعلم ان التشروع فرضا في الصلوة اربعة اشراخ ما يجتد في كل الصلوة كالقعدة او
 في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كلها كالركعة او في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط
 بين ما يجتد في كل الصلوة وبين جميع ما سواها من الثلاثة الاخرى حتى لو تذاكر بعد القعدة قبل السلام
 لو بعده قبل ان يتاخر بمناكفة او سجدة صليبة او سجدة ثلاثية فعلموا انها القعدة وسجد السجود
 وكذا لو تذكر ركوعا فقتضاه وقضى ما بعد من السجود او قياما او قراة يصلي ركعة تامة واعاد القعدة
 وكذا يشترط الترتيب بين ما يجتد في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده ولكنها قلنا انما
 في ترك القيام وحده يصلي ركعة تامة ولكل الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلوة كالركعة او اجاب الخ
 لا قد ادعيت بسقطه الترتيب فان السجود يصلي ببعض ما تكرر من الركعات قبل ما قبله
 كذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده ولجب حيلولة ترك سجدة من ركعة
 ثم تذكرها فيما بعد هامن قيام او ركوع او سجودا فنقضها ولا يقضى ما فعله قبل قضائها
 مما هو بعد ركعة هامن قيام او ركوع او سجودا بل يلزم سجود السهو فحسب لكن اختلفت في
 لزوم قضائها تذكر قضائها في كل الركعة او في كل ركعة او في كل ركعة التي قبلها
 فانه يسجد ما هو بعد السجود الركوع او السجود المذكور فيه ففي المداية انه لا يجب احادته بل تسقط
 معللان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي فتاوى قاضيان انه يعيد ولو
 لم يعيد فسدت صلواته معللا بانها رقت بالعود الى ما قبل من الاركان لانه قبل الف
 منه يقبل الركن بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم
 بالرفع لا يقبل الرفع وما الخروج بلفظ السلام فهو واجب عندنا للمواظبة عليه السالكه
 وعندنا لا ثمة الثلاثة هو فرض فلو ترك فسدت صلواته عندنا لا عندنا على ما تقدم انذرو
 الحدث عند بعد القعود قدو التشهد او تكلم او عمل اعلا منافيا للصلوة تمت صلواته لكن
 مع ركعة القصر لم تذكر الواجب ولا يقال ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخرى من ان المواظبة
 وقعت بيان الجمل يقتضيه افتراض السلام لا تقول ذلك فيما هو داخل في الصلوة لا ما هو
 خارج عنها والسلام خارج لنا فانه اياها وفسادها بماذا وقع في حلالها قصد بالاجماع
فصل في حفة الصلوة وما يشتهر اى بيان حقيقة الصلوة من ابتدائها

ت
 يجب سجد السهو
 اذا قعد عن
 المنهوض الى
 الثانية والرابعة
 ثم قام

س
 مسائل الترتيب
 من ترك سجودا
 احادته فانه يكره

الاصح الصلوة

الى انتهائهم على الترتيب للتوارث فهو ان اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة فليؤتي نية وهي شرط
 كما مر واخرج يد يمينه من كمبته عند التكبير وهو ليس بفرض في شيء من الصلوة ولا اعتبارا لما قاله
 بعض من شراح الكثر من الرواية انما قيد بقوله عند التكبير لان اخرجها بعد ذلك
 في الصلوة فمن قفسد الصلوة بتركه نظر استدلال على ذلك بمحدث موضع انه عليه
 الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من اكمكم من لم يخرج يد يمينه من كمبته فالحج عليه
 حرام ولعمري ان هذا الجمل عظيم بالحكم وبالا استدلال اما الحكم فانه لم يوجد بنقل صحيح
 كضعيت ولا يعم ان يوجد واما الاستدلال فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يفيد
 غير الكراهة ولم يكن زائدا على خبر تعديل الاركان وخبر القاتجة وغير ذلك مما لم يثبت بها
 سوى الوجوب مع صحتها وقوتها في الدلالة على ما اراد بها فكيف بمحدث مختلق للكتاب
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاب عن الالفاظ الغضبية بركا كتهوير ودهته ولو لا
 النصيحة وخوف الاعتزاز من كتمان رسته لم يالفق لكان الاولى التحرز عن ذكره عن اصل
 وصيائنا لكانت كتمانهم اذا اكبر تكبيرة الاحرام ورفع يديهم وهو سنة والا فضل كون
 الرفع من التكبير بان ابتداء عند ابتداء التكبير بانتهائه عند انتهائه وذكر في الهداية
 ان يرفع يديهما ولا تكبر فانه قال فيها ويرفع يدي يوم التكبير وهو سنة لان النبي صلى
 الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشترط الى اشتراط القارة وهو قوله
 عن ابي يوسف والمحكي عن الطحاوي والاصم انه يرفع يديه ولا تكبر ولا يركب فعل نفي الكبر لم يعم غير
 الله تعالى وانفق مقدم على الاثبات انتهى والمعية مختارة شتم الاسلام وصحة التحف واخر
 وذكر الزاهدي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم
 بالمواظبة على السنة من غير ترك وان كانت تفيد الوجوب نكر اذ لم يوجد في الوجوب وقد وجد في
 للاعرابي من غير ذكره وقاخير البيان عن وقت الحاجة يجوز على انه في الخلاصة الحاشية بان في تركه ولا
 قال والمختار لنا اعتقادنا ان لا يمكن احياها انتهى وقوله لان فعل نفي الكبر ياء المفعول بمعنى ان حكمه
 شرعية هذا الرفع الاشارة الى نفي الكبر ياء عن غير فم يحصل من النفي الفعل والاثبات القول بصر
 الكبر ياء عليه سبحانه والمعروف في الدلالة على هذا المقصود اذا كانت باللفظ وهو تقديم مفعول النفي
 فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المعنى استقسانا لان ما حيزه ان ذلك انما
 هو في اللفظ فلا يلزم في غير اذ ليس الكلام الا في الاولية وقيل يكبر ولا تكبر فرفع وقدره في بعض
 الاحاديث ما يدل عليه ايضا فمذهبة ثلاثة اقوال وفي معنى كل قول ووجه حديث عنه عليه السلام
 فبؤنس بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل كل ذلك وترجع في الهداية احد فعلى المشكك بالاعتناء

رد لقول بعض
 شراح الكثر
 ان اخرج
 اليد من
 المصنوع
 في الصلوة

الافضل
 الدفع
 بان كون
 هذا ابتداء
 وانتهى

في رفع اليد من
 تكبير العزم
 اقول هل يرفع
 الايد سبعا
 التكبير

الذي ذكره ومقدار السنة في رفع اليد بن أن يرفع الرجل حتى يجاذي أي يقابل يدهما حتى
اذنيه وفي فتاوى فاضل بن يسر طرف انتهى حتى اذنيه واصابعه فوق اذنيه عند الأمتة الثالثة
السنة أن يرفع يديه إلى منكبيه لما روى البخاري عن أبي حميد رضي الله عنه قال كنت أحفظكم صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إذا كثرت يديه خذاه منكبها لمحدث ولنا ما في صحيح مسلم
من روايته وإثبات بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ووضعها
حيال اذنيه وما في سنن البيهقي الكبرى عن أنس كان صلى الله عليه وسلم إذا أقمت الصلوة
ثم رفع يديه حتى يجاذي يديه حتى قال أبو الفرج رجا أسناده كلهم ثقة ولا معارضة
فإن محاذاة الشحمتين بالأيدي من تسويح حكاية مجاز اليد بن المنكبين والأذنين لأن
طرف الكف مع الرسغ يجاذي المنكب يقاربه والكف نفس مجاز إذا لأن اليد تطلق على الكف
إلى العلما فالذي يفرض على محاذاة الأيدي بالشحمتين وفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتبار
ثم رأينا رواية أبي داود عن وإثبات بن حجر رضي الله عنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم حين قام
في الصلوة رفع يديه حتى كانتا حيال منكبيه حاذي يديه أي اذنيه انتهى وعلما أن في كتبهم
خصوصا الخلاف في هذا مع الشافعي والخلاف في الحقيقة بيننا وبينه فإن قوله يرفع يديه خذاه
منكبها المراد الكف لأن تصريحهم في كتبهم أنه يجاذي أطراف أصابعه على اذنيه وأيديها
شجرة اذنيه في مذهبهم كذا هينامن غير فرق ويفرق أصابعه حال الرفع لكن لا يفرض كل التفريق
ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا الأقاب عليها
وفي الحاشية وقال بعضهم يجعل بطن كل كف إلى كف أخرى وأما المرأة فأنها ترفع يديها
عند التكبير خذاه أي يدها بحيث تكون رؤس أصابعها خذاه منكبيها لأن ذلك استرها
وأمرها مبني على الاسترواف في التقنية قيل هذه السنة في الحرة أما في الأمة فكأن الرجل لأن كفها ليست
بعورة ويرد عليه أن كف الحرة أيضا ليس بعورة وفي رواية للحسن عن أبي حنيفة أن المرأة كالرجل
والأول الصحيح لما ذكرنا والمقتدي يكبر تكبيره مقدار تكبير الإمام عند أبي حنيفة وعندهما
يكبر بعد تكبير الإمام والخلاف إنما هو في الأفضلية لا في الجواز وقد قدمت المسئلة بدليلها
في بحث النية ولا يترك رفع اليد بن عند التكبير لأن سنة مؤكدة ولو اعتاد تركها لم يأنم لنفس
الترك لأنه استخفاف عدم مبالاة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة
عمره أما لو تركه بعض الأعيان من غير اعتياد فلا يأنم وهذا مظهر في جميع السنن المؤكدة ثم يضع
يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلها عند فالحال كما روى البخاري عن سهل
بن سعد كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى في الصلوة وعن

وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف
 بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى واهمسلم وعن قبيصة بن هلب قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤمنا فيهاخذ شماله بيمنه واهل الترمذى وقال حديث حسن ويقبض بيده اليمنى
 ويسخ يده اليسرى اى السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا بين ما ورد في الأحكام المذكورة اذ في
 بعضها ذكر الاخذ وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض وضع اليد على الذراع فكيف يجمع
 يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى ويحلق الابهام وتختصر على السبع ويبسط الاصابع الثلاث على الذراع
 فيصنف انه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وان اخذ شماله بيمنه ووضعها على الرجل فقلت السرة وعند
 الشافعى على الصدر وهو رواية مالك واحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة او
 الصدر وهو رواية مالك واحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة او الصدر
 لم يثبت فيه حديث يوجب العمل في حال على المعوم ومن وضعها حال كون قصد التعظيم في
 القيام اليهودى الشاهد منه تحت السرة وذكر عن علي بن السنينة في الصلوة وضع الكف على
 الكف تحت السرة رواه ابوداؤد واحمد والفضل قال النووي اتفقوا على تضعيفه لانه
 من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطى يجمع على ضعفه قاما المرأة فانها تضعفها تحت
 ثديها بالاتفاق لانه استلزام الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وعند محمد سنة لكل قيام فيه قراءة فيض في حال الشتاء والقنوت وصلوة
 الجنائز عندهما خلاف الموترين في القنوتين الركوع والسجود بين تكبيرات العيدين
 اتفاقا ثم يقول سبحانه اللهم ومحمدك الى اخره اى وتبارك اسمك وتعالى جددك ولا
 الخيرك فقد روى البيهقي عن انس وعائشة وابي سعيد الخدرى وجابر وعمر بن الخطاب
 الاستفتاح سبحانه اللهم ومحمدك الى اخره مرفوعا لا يحضره ابن مسعود رضي الله عنه
 الدارقطني رفعه عن عمر بن الخطاب والمحموط عن عمر بن قول وفي صحيح مسلم عن عبدة وهو ابن ابي
 كنانة عن ابن الخطاب كاتبة هو لا يكمل اى رواه ابوداؤد والترمذى عن عائشة رضي الله عنها ورواه
 الدارقطني عن عثمان بن عفان عن ابي سعيد بن مسعود عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه وفي رواية ابي داود عن
 ابي سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانه اللهم وتبارك اسمك وتعالى جددك
 لا الخيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا اعني بالله السميع العليم من الشيطان
 الرجيم من همزه ونفخه وقلمه ثم يقرأ أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى و
 حديث ابي سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقال ايضا وقد تكلم في اسناد حديث ابي سعيد
 كل يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلي بن علي

عند الشافعى
 رحمه الله تعالى
 يضع اليد على
 على الصدر

فخاض بن رفاعته وثقله وكبح وابن معين وابو ذرعة وكفي بهم وما ثبت من فعل الصالحين وغيرهم
 الا فتنازع بعد ذلك عليه الصلوة والسلام سبحانه اللهم مع الجهر بقصد تعليم الناس ليقصدوا
 كان دليلا على ان الذي كان عليه الاثر وان كان الاثر من فعله وان كان رفع غيره اقوى
 على طريق الحديث ان ترى انه روي في الصحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عليه السلام كما
 يسكت هذبة قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي واي يا رسول الله ما ريت سكتا في
 التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب
 اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج
 والماء البارد وهو اصح من الكلام متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنة عينه احد من الائمة ولا روى
 والحاصل ان غير الفروع للفرع في الثبوت عن مرفوع اخر قد يقدح على عدله اذا
 اقترن بقرائن تقيد انه صحيح عنه عليه السلام وان زاد في دعاء الاستفتاح بعد قوله وتعوذ
 لفظ وجل ثناؤك لا يمنع من زيادته وان سكت عنه لا يؤمر بزيادة لم يذكر في الاحاديث
 المشهورة وقد روي عن ابن عباس عن من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه
 في كتاب الدعاء وهو الاحفاظ ابن شجاع في كتاب الفروع عن ابن مسعود رضي الله عنه من احب الكلام
 الله عز وجل ان يقول العبد سبحانه اللهم وحمدك وتبارك ارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك
 واتعاض الكلام الى الله نعم ان يقول الرجل لرجل اتق الله فيقول عليك نفسك ويقول ايضا
 بعد التثنية او قبله اتق وجهك وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وانا من المسلمين
 عند ابي يوسف ولا دليل لابي يوسف على الضم الا ما رواه ابيه عن من حديث
 جابر رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام كان اذا استقم الصلوة قال سبحانه اللهم بعمرك وبقدرتك
 اسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك وجهت للذي فطر السموات والارض حنيفا وانا من
 المسلمين ان صلوتي ونسكي وجهي ومآتي لله رب العالمين وآما اذا التوجه كما قال
 به الشافعي فنيلا حديث منها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث علي رضي الله عنه عليه السلام كان اذا
 قام الى الصلوة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وانا من المسلمين
 ان صلوتي ونسكي وجهي ومآتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من
 المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربّي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي
 فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يعفو الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق لا يهتد لافضلها
 الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف سيئها الا انت ليك وسعديك والخير كله في يديك
 والشكر ليس اليك وانا بك واليك تباركت وتعالى استغفرك واتوب اليك

ف
 اغضي الكلام
 الى الله تعالى ان
 يقول الرجل اتق
 الله فيقول
 عليك نفسك

وأدرك قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعصبي
 وأذ رفعت قال اللهم ربنا لك الحمد ملا السفلوت والأرض وما بينهما وما شئت
 من شيء بعد وأداسجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي
 خلقه وبصره وشق سمعه وبصرته بارك أحسن الخالقين ثم يكون آخره يقول بين التشهد
 التسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم
 به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا أرا لك أنت وعبد أبي خيفة وعبدك ذلك كله محمول على
 التطوع والتجويد فان الأمر فيه واسع ويؤيد ما ثبت في صحيح أبي عوانة وسنن النسائي أنه عليه السلام
 كان إذا قام يصلي تطوعا قال الله أكبر وجهت إلى فيكون مفسرا لما في غيره بخلاف سبائك الذهب
 ما ذكرناه بين أن الأمر المستقر عليه في الفرائض ثم إذا قرأ وحجت يقول فيه وأنا من المسلمين
 لا يقول وأنا من المسلمين تحريزا عن الكذب ولو قال قبل قصد صلوة وقيل لا وهو الأصح لا يقرأ ولا
 لا يحجز هكذا قالوا فعلى هذا لو قصد به الأخبار قصد قطعا ثم في رواية عن أبي يوسف يقول اللهم
 قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوجيه انشأ وقبل الافتتاح ولما
 كان ظاهر اللفظ يفيد أن قبل التكبير عندهما أيضاً لأنه للتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية
 ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالأجماع هو الصحيح لا يكون فاصلا بين
 النية والتكبير إذا الأولى فيها اقتراها بما وعلم بقيد الأجماع لأن مراده في قوله قبل التكبير
 النية أيضا كما قيدناه به فإمكان ظاهرم الشمول وقيدناه بالصحيح بما صاحب الهداية احترازاً عما
 قيل يأتي به قبل التكبير علماً بالأخبار لا يبالغ في النية قلنا الأخبار محمولة على التطوع كما مر
 وسيند فحله بعد التكبير ولا تسلم إنما يبلغ في النية لأنه لا يستلزم ما ثم بعد الاستفتاح يتعوذ
 لقوله نعم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية أي إذا اردت قراءة القرآن وهو سنة
 عند عامة العلماء وعن الثوري وعطاء ويعقوب بن زكريا إلى حقيقة الأمر وعدم صلاحية كون ذلك
 الوسوسة صار فاعنداً يصح شرها الوجوب معه وإيجابه بأنه خلاف الأجماع وبعد منهما
 أن يبتدأ عقلاً خافراً للأجماع فإله أعلم بالصواب على قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب
 الهداية استعذ بالله إلى آخره وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه لموافقة لفظ القرآن وعند
 غيرهم أعوذ بالله لأن معنى استعذ أطلب العوذ فأعوذ مطابق لموجبه وكذلك المنقول
 من استعذ أدع عليه للصلاة والسلام اعرض علي في حديث أبي سعيد المتقدم والتعوذ إنما هو
 عند افتتاح الصلاة وليس حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ويقفهم منه أنه
 لو تذكر قبل كمالها يتعوذ ويمنعني أن يستأنفها أما التعوذ من حيث المحل فتبج للثناء لا للقرأة

يؤمن ما ورد
 من الأدعية
 الواردة في الصلاة
 محمول على التجرّد
 والتطوع والتجويد
 ما ثبت في صحيح
 أبي عوانة

إذا قال في محضه
 يقول به وإن كان
 السليبي وأما
 وأما أول السليبي
 فهو من كلامه

التعوذ يقع في الصلاة
 عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى

عند أبي يوسف فكل من يأتي بالثناء يأتي به سواء كان يقرأ أو لا لأنه دفع الوسوسة و
الكل محتاجون إليها حتى أنه يأتي به المقتدي كما يأتي به الإمام والنفر وفي العيدين
يأتي بمقبول التكبيرات بعد الثناء لأنه تبع له ولا يخرج عن التكبيرات وعند أبي جعفر وهو في
تبع القراءة فكل من يقرأ يأتي به لأن شريعته لها قال الله تعالى إذا قرأ القرآن فاستمعوا له
فلا يأتي به المقتدي لأنه لا يقرأ بخلاف الإمام والنفر ويخرج عن تكبيرات العيدين لأن محل
القراءة بعد ها وآما المسبوق فلا يأتي به عندهما إلا بعد مفارقة ما لا يقرأه عنده وعند أبي
به عند الشروع تبعاً للثناء ثم إذا قام للقضاء ما سبق يأتي به عنده أيضاً على ما ذكره في الخلاصة
بناء على أن ينفخ مرتين على ما نقل المصنف حيث قال والمسبوق يأتي بالثناء إذا ادرك
الإمام حالة الخافعة ثم إذا قام إلى ما سبق يأتي به كذلك إذا ذكر في الملتقط وقصده أن القيام
إلى قضاء ما سبق كتحريمه آخره للخروج به من حكم الابتداء المحكم أنفراد
والمدكور في غير الخلاصة أن المسبوق يتعوز على قول أبي يوسف رحمه الله ثم
عند الشروع لا عند القيام إلى القضاء ثم الخلاف في التعوز على ما ذكرناه
مدكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب كالمنظومة والجمع ذكر
الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وذكر في الخلاصة أن قول أبي يوسف أصح كان هذا
هو السبب في إقتصار المصنف على قول من غير تعرض للخلاف لكن محتاراً فيضيق والهداية
وشروحهما والكافي والاختيار وأكثر الكتب هو قولها أنه يرجع للقراءة وقوله لاخذ وإذا ادرك
الشارع في الصلوة عند شروع الإمام وهو في الحال أن الإمام يجهر بالقراءة لا يأتي بالثناء
بل يستمع وينصت الآية وقال بعضهم يأتي بالثناء عند سكات الإمام حال كونه بالثناء كلمة
كلمة أو كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لأن ما يمكنه الاثنان بالسنة ومعهما مقصده الأمير
وهو يحرز العقيدة أبي جعفر الهندواني أنه قال إذا ادرك الإمام في الغائبة يكتفي بالانف
وأما ادركه في السورة يثني عند أبي يوسف لا عند محمد ذكره في الدخيرة وهو بعيد إذ
لا فصل في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الغائبة وغيره ما لا يصح هو
القول الأول أنه لا يأتي به مطلقاً لاطلاق النص في الجمعة والعيدين التقييد بهما بناء على
الغالب لأن البعد عن الإمام يقع فيهما في الغالب في الأغصان أيضاً كذلك إذا كان المقتدي به
حال الجهر بالقراءة بعيداً عن الإمام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما
اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والمخطيب يخطب قال بعضهم يجوز القراءة والذكر وقال بعضهم
يجب الانصات فقال في المفيد الثاني أصح فكذا ينبغي أن يكون هنا لأن لم يمكنه الاستماع

فالأضات يمكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط سقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجوداً و
 حتماً وإن أدرك الإمام في الركوع فأنه تجزئ في الأتيان بالتناء كان أكثر أو أبعد
 ضبط أكبر بالباء والموحدة والتاء الثالثة أي غالب رأي الأئمة لوقاي به أي بالتناء يدرك الأمام
 في شيء من الركوع يأتي بقائه ثم يركم لا مكان احراز الفضيلتين معاً فلا يغتفر أحدهما
 وجعل التناء هو القيام في فعله فيه والآي أن لم يكن غالب ظنه اندلواقي بالتناء يدرك
 الأمام في شيء من الركوع بل غلب على ظنه أن اشتغل بما لا يدرك شيئاً من الركوع مع الإمام
 أو شك في ذلك يركع ويتابع الإمام ويترك التناء وإن احراز فضيلة الجماعة في تلك
 الركعة أولى من احراز فضيلة التناء لأن سنية الجماعة أكد وأقوى من سنيته حتى
 إلى وجوبها كثيراً من العلماء وكذا الحكم إذا أدرك الإمام في السجدة الأولى ازغيب على ظنه
 اندلواقي يدرك في شيء منها يغني ولا يترك التناء وسجد احراز فضيلة الجماعة في السجدة
 وقيل بالسجدة الأولى لا ندلواكر في الثانية فالأولى أن لا يفتى على سياتي فيما لو ادرك في
 القعدة لا ندلواكر في السجدة فالأولى للمشاركة فيها لقلتها بخلاف الأخرى كما في الأولى
 يدرك الثانية كما لها فأكاد للمشاركة في الأولى مع احراز فضيلة التناء أيضاً أولى ولا يأتى
 بالركوع فيما إذا أدرك الإمام بعد الركوع لأن الواجب على السبوق متابعه الإمام فيما أدركه
 فيه ولا يجوز له أن يفرغ عنه قبل أن يتم صلوة على أنه لا فائدة فيه لأنه لا يحتسب له ولا
 يكون مدركاً لتلك الركعة علم بشارك الإمام في الركوع كله أو في مقدار تسبيحة أو قول عليه
 السلام إذا جئتم إلى الصلوة ونحن سجد فاستجدوا ولا تقعدوا عليها ومن أدرك ركعة فقد
 أدرك الصلوة رواه أبو داود وعن غيره قال إذا أدركت الإمام ما أعرف ركعت قبل أن يرفع رأسه فقد
 أدركت الركعة وإن رفع قبل أن تركه فقد تلك تلك الركعة وهذا ناض في المسئلة وفي
 الذخيرة قال وإن سوي ظهرو في الركوع يعق حال كون الإمام مرأى أعاصم مدركاً لتلك
 الركعة قد رعى التسليم ولم يقدر رأى لا يشترط المشاركة قد رعى التسبيحة وهذا هو الأصح لأن شرط
 المشاركة في جز من الركن وإن قل فالأصل أن وصل إلى الحد الركوع قبل أن يخرج الإمام من حد
 الركوع إلى الحد القيام أدركت تلك الركعة والأصل على أفاده أن شرعاً وإن أدرك الإمام وهو
 في القعدة الأولى والأخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير تناء وقال بعضهم يأتي بالتناء ثم
 يقعد والأول أولى التحصيل فضيلة تزيادة المشاركة في القعود ولا يتعدى إلا بعد التناء ولا
 للتوابع سواد قلنا أنه لأجل الصلوة ولأجل القراءة وذكر أبو جعفر في النوادر أن كثيراً من
 ونسب التناء لا يجيد وكذا أن كثيراً من القراء ونسب التناء والتسمية لفواة محلهما

ان
 بدو القصة
 ونسب التناء
 والتعود
 لا يجيدون

لاسه عليه ذكره الزاهدى وكونه لاسه عليه بترك التسمية بناء على انها غير واجبة
 ايضا كالثناء والتعوذ وسياق الكلام عليها انشاء الله تعالى قريبا ثم بعد
 التعوذ يسمى اي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فياتي بها اي بالتسمية في اول كل ركعة
 الكلام ههنا في مواضع الاول هل هي سنة او واجب والثاني هل هي آية من كل
 سورة ام لا والثالث في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فمما قيل الشيخ حافظ
 الدين النسفي في كتبه وقاضيان وصاحب الخلاصة وكثير الى انها سنة وكذا ما نقله
 عن النوادر ويعيد ذلك وذكر الزبلي في شرح الكنزان انها واجبة وكذا ذكر
 الزاهد عن الحسن الصميم انها واجبة في كل ركعة ومراده في كل ركعة تحجب فيها القراءة
 وقال ابن وهبان في منظومته ولم ييسمل ساهيا في كل ركعة فيسجد
 اذ يابجا بها قال الاكثر ايه يسجد للسها واذ اتركها اول كل ركعة
 محب فيها القراءة لان اكثر العلماء قال بوجوبها وهذا هو الاحوط فان
 الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلوة والسلام عليها وما ورد فيها
 من الافتتاح بالحمد لله فليس ينص على تركها فكان الايجاب هو الاحوط واما الموضع
 الثاني فان مذهبنا ومذهب الجمهور على انها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة
 وعند الشافعي هي آية من الفاتحة قولوا واحدا ومن كل سورة في قول لانها
 انشئت في المصحف باجماع الصحابة رضع الامر بتجريد عما ليس بقرآن لما روي عن
 ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اقرأتم الحمد فاقروا
 بسم الله الرحمن الرحيم انها اقرأ القرآن واقرأ الكتاب وسبح التائي وبسم الله الرحمن
 الرحيم اخذى اياها رواه الدارقطني وقال رجال اسناده ثقة كلهم وروى موقوف
 ولنا ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله قسمت الصلوة بيني وبين عبدتي نصفين
 وعبدتي ما سئلت فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدني بحمد
 واذا قال الرحمن الرحيم قال الله اني على عبدتي واذا قال ملك يوم الدين قال الله حمدني بعبدتي
 واذا قال اياك عبدك وراك تستعين قال الله تعالى هذا بيني وبين عبدتي وعبدتي سأل
 واذا قال اهدينا الصراط المستقيم صراط الذي انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 قال الله تعالى هذا عبدتي وعبدتي ما سأل ولا شك ان المراد بالصلوة هنا الفاتحة
 لان القسم بها فسر فهو قول تعالى ولا تجعل صلواتك اي بقرأتك في الصلوة فالبداءة

بالحمد لله دليل على أن التسمية ليست من الفاتحة وأنها سبع آيات بدونها حيث جعل
 الوسط وهي آيات تعبد وإياك نستعين بينه بسبعاً من ربي عبدك والثالث قبلها
 تعالى خاصة والثالث بعد العبد فقط وأذ اليركن آية من الفاتحة لم تكن آية من غيرها
 لعدم القائل به ولا شك أن هذا الحديث أصح من رواية الدارقطني كيف تكون رجال السجدة
 ثقة لا يدل على صحة الجواز أن يكون فيهم متصفاً بالصفة مع كونه ثقة مع انه مروي موقوفاً
 ولو سلم صحته فغاية التعارض المورث للشبهة ولو سلم عدم التعارض فغابر
 الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن أثبت مع الشبهة لأن طريقه طريق اليقين لأنه
 أصل الدين وتبرئ من الرسالة وقامت الحجة على الضلالة فلا يثبت كونها آية من سور
 من السور بلا دليل قطعي كما في سائر الآيات وأجماع الصحابة على إثباتها في المصحف لا يرد
 منه أنها آية من كل سورة بل اللان منه مع الأمر بالتجريد عن غير القرآن أنها من القرآن وبه
 نقول أنها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها قبله على ما يؤيد ذلك كما في تراجم
 السور وجمد الآيات وآما الموضع الثالث ففي رواية عن أبي حنيفة رجع أن محلها أول
 الصلوة والصحيح أن محلها أول كل ركعة احتياطاً لأن أكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية
 عن الحسن أن قال الأحسن أن يسمى أول كل ركعة عند أصحابنا جبهة الأخلافة ومن زعم أنه
 يسمى في الأول فحسب فقد غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً أعرف من تأمل كتب
 أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعند ما في رواية المصلي عن أبي حنيفة رجع
 أن تجب التسمية في الثانية كرجوعها في الأولى وفي روايتها ومروايتها الحسن عن أبي حنيفة رجع
 أن تجب الأعداد الافتتاح وإن قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح أنه تجب
 التسمية في كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء في أنها آية من
 الفاتحة أو لا فكان الاحتياط الإتيان بها للخروج من الخلاف واعتراض الشيم كمال الدين
 مقتضى هذا أن يوثق بما مع السورة لشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة كما في الفاتحة
 الجواب أن الخلاف في أنها آية من السورة ليس في القوة كالخلاف في أنها آية من الفاتحة على ما مر
 فلا يؤثر في ثبوت الاحتياط كتأثيره وآما للموضع الرابع فأنها محق عندنا وعندنا عندنا في أصل الروايتين
 خلافاً للشافعي فإن السجدة فيها الجهر لما روي عن عيسى بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح بلا علة وصح بالدارقطني وهذا مثل
 حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس ختم في الجهر الأول وفي أسنده مقال عند أهل الحديث
 ولذا عرض إرباب المسانيد المشهورة واجل فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير

من الضعيف قال ابن تيمية وروى عن النازق قطف انه قال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الجهر حديث وعن النازق قطف انه صنف بمصر كتابا في الجهر والبسطة في قسمه بعض ما كتبه لغيره
الصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقال الحازمي في الجهر والنجاسات ما وثقه عن غيره من الضعيف
غير ان اكثرها لم يصح من الشواغب وقد روى الطحاوي وابو عمرو بن عبد البر عن ابن عباس رضي
الله عنهما الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس رضي الله عنهما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث حتى كانت
فقد تعارض ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم هو محمول على وقوعه لحيانا لا يعلم ثم انما
فيها اوجب هذا المحل صريح رواية مسلم عن انس بن مالك صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة قبل السماع
للاخفاء بدليل ما صرح به عنه فكانوا لا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم واما احد التساليف
باسنادهم على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فكلمهم يقولون
بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم واما بكر وعمر
عمر وعمر روى الطبراني شايع بن ابي السري شاتم بن سليمان عن ابيه عن انس بن ابي الله
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم واما بكر وعمر وعثمان وعليه انه يهمل
الثبوت وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير وعثمان
ياسر وعبد الله بن الفضل والحكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي والنخعي والافرنجي و
عبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش والزهري ومجاهد حماد بن
عبيد واحد واسحاق ورحمته الله عليهم اجمعين فقول المصنف اما الامام اذا جهر فلا ياتي
بها يعتد لا ياتي بها جهر او اما سرا فيا في بها واذا خافت ياتي بها اي عفاة والتقيد
بالامام لا يفيد احترازا فان المنفرد كذلك والمقتدي لا يقرأ او اما التسمية عند
ابتداء السورة بعد الفاتحة فان عند ابي حنيفة لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا في
حال الخفاة وكذا عند ابي يوسف لما تقدم ما فيها ليست باية من اول السورة
والايتان بها في اول كل ركعة لما تقدم من الاحاديث الدالة على انه عليه السلام كان
يأتي بها سرا وكذا الخلفاء الراشدون ولم يرو شي في الايتان بها اول السورة وعند
ياية بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر لان المشروع فيها الاخفاء كما
تقدم فلو اتي بها حال الجهر مخافة يلزم وجود سكتة في ابتداء القراءة ولم يؤثر ولا
يلزم مثل في الخفاة ثم بعد التسمية بقراءة الفاتحة واذا قال الامام في اخرها والاضالين
يقول اي الامام امين والمؤمن يقولها والتامين سنة لقوله عليه السلام

فانما
الساكنة
مشتملة على
نحو من
الضعيف

عن الحسن

اذا امن الامام فاصنافا لله من وافق تأمينه تأمين المشركه غفر له ما تقدم من ذنبه متفق
 عليه وتثبت تأمين الامام بطريق الاشارة لان ما سبق له الكلام وروى فامسوا
 فان الامام يقولها في سنن النساء وصحيح ابن حبان فكان حجة على مالك رحمه الله تعالى
 في تخصيصه المؤمن بالتأمين دون الامام ويحققها في تحقيق الامام والمقتدون به
 قول ابن مسعود اربع يخفيهن الامام التعوذ والتسمية وأمين وقربا لك الحمد
 وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابو يعلى
 الطبراني والبيهقي والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل
 عن جابر بن العباس عن ^{ابن ابي عمير} طلحة بن واقل عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما بلغ غير المغضوب عليهم قال آمين وخفي ما صوته وقال الشافعي رحمه واحد
 يجهر الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ماجه كان عليه الصلوة والسلام اذا تلا غير
 المغضوب عليهم ولا الصالحين قال آمين حتى يسمع في الصف الأول فيركع المسجد قلنا تعان
 روايتا البحر والاختلاف في فعله فيركع الاختفاء بالشارة قوله فالامام يقولها ويأذن الفصل في الدعاء
 وآمين دعا فاذن معناه استجب ثم يجوز في آمين المد وهو الأكثر ويجوز قصره وأما تشديد الميم
 فخطأ في التجنيس لا يفسد وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلواني لوجه لا معناه ندعوك
 قاصدين اجابتك ثم يصحهم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات قصار قد راقص سورة وقد تقدم ان
 ذلك واجب لفاتحة فان قرأ مع الفاتحة آية قصيرة او اثنين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة
 اي كراهة القصر كما خلا للواجب وان قرأ ثلث آيات قصار او كانت الآية والايتين تعدل ثلث
 آيات قصار يخرج عن حد الكراهة للذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستعجاب فيجوز ينبغي ان
 يكون فيه كراهة تنزيهية لان ترك المستعجب يكره فترى ما كان ترك الواكبر تعريفا على ان المراد
 من الاستعجاب هنا الستة على صرح به في اكثر الكتب وذلك الذي ترمز عند الخروج من الشراعية اذا
 قرأ من الثلاث بعد الدخول في الاستعجاب اذا قرأها الا الواجب ضم الستة والآيات اليها الى الفاتحة
 في الايام والستة على ثلاثة اوجه احدها ان يقرأ في السفر حالة الضرورة ثم مخوف او عجلة لم ونحو ذلك
 بفاتحة الكتاب واي سورة قشدا او مقدرا قصر سورة من اي محل يتيسر له وكذا بدو داود والنسائي
 عقبتهين عام قال كنت افرج رسول الله صلى الله عليه وسلم نائقة فقال لي يا عقبه الا اعلمك خبيرين
 فقلت نعم قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يرفني سررت بهما احدا فلما
 نزل لصلوة الصبح صلى بهما صلوة الصبح الناس فلما فرغ التفت الي فقال يا عقبه كيعتديت
 عنيه القاسم مولانا ابو عبد الرحمن القمي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد

ورثه ابن معين وغيره ورمى الحاكم في مستدر كعنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المعوذتين امن القرآن هما فامنا بهما في صلوة الفجر وصحبه والحق ان حسن والوجه الثاني
ان يكون في السفر حال الاختيار من الامن وعدم الجهر في يقرأ في صلوة الفجر مع الفاتحة
سورة البر وبعثها او يقرأ بها في المقدار ليجتمع بين مراعاة سنة القرآن وبين التخصيف ^{للمسافر} السفر
المشقة فلا بد ان يكون قراءته خفية مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر يلا في السفر ويقرأ في
الظهر كذلك ويقرأ في العصر والعشاء وذلك نحو سورة الطارق والشمس فيحضرها في المغرب
يقرأ بالقصار جدا كالعصر والكوش والاختصاص لانهما في عمل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما
عمله التوسط دون ذلك ثم جعله القصير ونحو الوجه الثالث ان يكون في الحضر وح اذا خالف فوت
الوقت يقرأ قدره لا يقبض الصلوة كما في السفر حال الضرورة للاشتراك فيها وان لم يخف فوت الوقت
فالنسبة في حظه ان يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين باربعة ايت وهو الاذي ^{وسمى} وخمسين او ستين اية
وهو الاوسط والاهل الزيادة على الستين الى المائة فهو صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه
كان يقرأ في الفجر بثمان وخمسين اية في الصبحين عن ابي بريدة كان عليه السلام يقرأ في
الفجر ما بين ستين الى مائة اية وفي ابن جابر عنه بالستين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر
انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمن في الفجر بالصائقا وفي الصحيحين عن ابي هريرة
رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر بثمان وخمسين اية في الركعة الاولى وفي
الثانية هل اتى على الانسان وفي مسلم من عبد الله بن السائب قال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصبح بمكة فاستقم سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى هارون او ذكر عيسى لمحمد
النبي صلى الله عليه وسلم سبعة فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقبلها الامم وكثرها
المائة هي الغالب من فعله عليه الصلوة واوردها ما هو اقل من اربعين في الفجر فحمل على
ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلف افعاله صلى الله عليه وسلم حال الاختيار للتشريع
لامته ليجعل قاعدة ثم سائر الارضه ويعلم منه انه لا ينقص في الحضر حال الاختيار عن
الاربعة ولو كانوا كسالى لان الكسالى جعلها حيث قال في الهداية وغيره في حق التوفيق
بين ما ورد ان يقرأ بالاربعين مائة والكسالى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى
ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعين وان كان الليالي طوالا فاثنتي عشرة ايتها ما
بينها وقيل ينظر الى طول الاية في قصرها ووسطها ويقرأ في الظهر مثله او مثله في
الفجر ما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نخرج نقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في
العصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر قراءة التمديد السجدة وفي

والله اعلم
بما في
الكتب
والنبي
صلى الله
عليه وسلم
هو خير
المرسلين

بكل ركعة قدر ثلاثين آية الحديث وقوله في الرواية الأولى قد قرأه المأمي في كل ركعة لتواتر
 الرواية الثانية ومعنى ذلك الحمل على المخالفة لفظاً فقط أو لم ينحل عليها في المعنى أيضاً كما لا يخفى
 أو يقرأ في الظهر دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الأصل لأن وقت الظهر وقت
 الاشتغال بالكسب والتطويل فيه مؤثر إلى الساعات بخلاف وقت الفجر وفيه يسلم عن جابر
 سمة كذا في صحيحه عليه السلام يقرأ في الظهر بالليل إذا غشى ويروى بسبع اسم ربك الأعلى وفي
 العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك بالحديث الأول أطول قراءة وردت فيها
 وهذا أقصرها فعلم أن أطولها دون أطول الفجر وأقصرها دون أقصرها فهذا يؤيد رواية الفصل
 فينبغي أن يكون العمل عليها أسهما في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية يعني في
 الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر والعشاء كذلك أي دون ما يقرأ في
 الفجر وآية واحدة لما تقدم من حديث جابر في العصر وفي الصحيحين من حديث البراءة
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وأسمعت أحد أحسن صوتي آمنه
 وفيهما في حديث معاذ حين يصل العشاء بالبقرة فقال صلى الله عليه وسلم يا معاذ أفتأت
 أنت ثلثاً أقرأ والشمس وضحاها وسبع اسم ربك الأعلى ونحوها ولأن العصر وقت شدة
 الاشتغال بالمعاش والعشاء وقت النوم فتناسبهما التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال
 القدوري يقرأ في الفجر في كل ركعة بطوال المفصل أي بسورة من طوال المفصل و
 في الظهر والعصر والعشاء بأوساط المفصل وهذا من القديري اختياراً لرواية الأصل
 في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء مع الفجر يقرأ في المغرب بقصار المفصل والأصل
 فيه كتاب عمر بن الخطاب يروى عبد الرزاق ومصنف أبي أسفيان الثوري عن علي بن زيد
 بن جندب عن الحسن وغيره قال كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن أقرأ في المغرب بقصار
 المفصل وفي العشاء بطوال المفصل وفي الصبح بطوال المفصل وهو موافق لما تقدم قبل من الحكم
 والأدلة أما الطوال أي طوال المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج وأما الأوساط
 فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن وهذا هو الذي
 عليه الجمهور في تفسير طوال الأوساط وقصاره وقيل طوال المن قان وقيل من الفتح
 وقيل من سورة محمد عليه السلام وقيل من الحاشية وهو غريب وقيل من الحمد إلى عبس و
 الأوساط منها إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار والنفرد كالآلاف في جميع ذلك وبطلان الإمام في
 صلاة الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الأطالة مسنونة لاجتماعه على ذلك الركعة
 الأولى لأن وقتها وقت نوم وغفلة فقد روي الأطالة أن يقرأ ثلثي ما سن فيهما في الأولى

يروي عن الناطق
الثانية على
الأول مكره
بالاجماع
قارن رسول الله
صلى الله عليه
وسلم
العبد في
الجمعة بهم
ربك الأعلى
وهل اشرك
حديث العبد
مع ان الثانية
اطول من
الأول
مذرك
في الشرح

صلى الصبح بالمعوفتين وثانيتها الطول من اولها بآية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن
النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة يسبح اسم
ربك الأعلى وهل اشرك حديث الغاشية وأول التسعة عشرة آية والثانية ست وعشرون
لكن ذكر في القنية فيما اذ قرأ في الأولى والعصر وفي الثانية الحفرة يكره لأن الأولى ثلث آيات و
الثانية تسع ويكره الزيادة الكثيرة وأما ما روي انه عليه السلام قرأ في الأولى من الجمعة يسبح اسم
ربك الأعلى وفي الثانية هل اشرك حديث الغاشية فادعى الأولى يسبح لكن السبع في السؤال الطول
يسير دون القصا لأن الست هنا ضعف الأصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى وعلم منه
ان ثلث آيات أكثر في السؤال القصا الطول فيها بذلك القدر ظهورا بينا وهو حسن لأنه ربما
يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بما دون النصف لا تكره وليس بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت طويلا
تأمر بذكرها والا فلا لزوم للحج في التكرار بحقيقة ولو هو مثل هذا الذي لا تغفل عما تقدمنا بالتقدم بالآيات
انما يعبر عند تقاربها وعند تفاوتها فلهذا اعتبر التقدير بالكمال أو الحروف والاقوال فشرح لك ثمان
آيات ولم يكن غارا آيات ولا شك انه لو قرأ الأول في الأولى والثانية في الثانية انه يكره لما قلنا من ظهور
الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الأبي لكنه من حيث الكلام والحروف وقس على هذا وذكرا في شدة
في شرح الجمع عازيا إلى نظم الامام البرزوي ان خلاصته هي في اطالة الأولى على الثانية انما هو في الصلوات
المخمسية وفي الجمعة والعيدين فيستوي القرائة بين الركعتين اتفاقا وجوابا عن عقاد العسالة
المقتضية لاطالة الأولى وهي الاشارة على ادراك الركعة الأولى في منفيتها فيها لأن الغالب فيها كون
الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده الحديث المتقدم انفا وكذا في مسلم وغيره من حديث ابي هريرة
رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم في الجمعة فقرأ في الأولى سورة الجمعة وفي الثانية اذا جاءك المنافقون
وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة ما في السنن وفي سائر النوافل فيسوي بين
الركعتين ولا يطيل احداهما على الأخرى اطالة بنية الظهور لعدم الترجيح الا اذا كان ما يقرأ
في السنن والنوافل ويأمن النقص صلح او ما تقرأ من الصلوات بغيره فانه يصلح الجاه في الرواية او
الأكثر وسند كونه في فضل ما يكره الله تعالى ثم اذا اتم القراءة فلما اتم في غير القراءة يخرجها
هنا فيبذلها يصلح فائدة القراء بالركوع من غير تلاوة يعني ابي يوسف انه قال يواصل الركعتين
قال ابو جعفر الهندواني يصلح اي القراء بالركوع وصلواته انك ابي يوسف الافضل لعلمنا
كذا في الكفاية ولا يخلو عن نظر وانما في بلغظ الحروف وهو السقوط اقتداء بالقرآن وما في غير ذلك
على اللباغة في الخطاط سارعة الى الخضوع وكذا انتصارا لكان الامن بخبره على ذلك المبالغة
ايضا كانه من رعته وقرآن دكوعه ووقع خطه قاله قوله بكونه كبير اجملته

حالة من بخراور كعاهو يفيد مقارنته لتكبير الركوع ثم يصح به فقاوي يفتن يكون ابتداء
 تكبير عند اول الخروم والفرغ منه عند الاستواء كعاهو قال بعض المشائخ يكبر قائما ثم يكبر
 وكذا ذكره في المحيط مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يكبر يكبر وبعضهم اى بعض المشائخ قالوا
 اذا تم القراءة حالة الخروم لا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرفا واحدا وكلمة واحدة
 لا اكثر من ذلك لئلا يكون قاريا في الركوع وهذا يستلزم تاخير التكبير الى ان يصل الى الركوع
 وليس بشيء والقول الاول وهو المقارنة اصح الاقوال كذا قال الطحاوى وهو مفاد عبارة
 الجامع الصغير والمروي عنه عليه الصلوة والسلام قال ابو هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه
 وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يكبر ثم يقول سمع الله لمن دعاه حين رفع صلبه
 من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يكبر
 حين يستجد ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يفعل ذلك في الصلوات كلها حتى يقضيها ويكبر
 حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس متفق عليه فاضافة ظروف الاذكار الى الاضلاع تقضي مقاديرها
 بمقارنة سائر المظروف والظروفها ولان في المقارنة عدم اخلاء شيء من اجزاء الصلوة عن ذكرها
 اولى ويصح يدي في الركوع على ركبتيه متعلما بهما ويفرج اصابعه ولا يقصد الى التفريخ الا في
 هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ بالركبة والاعتماد ولا الى الضم الا في حال السجدة لتكون رؤس
 الاصابع متوجهة الى القبلة وفيما سواها وهو حال الرفع عند التكبير والوضوء في التشهد
 يترك ما عليه اعادة من غير تكلف ضم ولا تفريخ لعدم ما يقتضيه احداهما دون الاخر وسيسط
 ظمهم ويسوى راسه بجزءه ولا يرفع راسه ولا ينكسه لما روى البخاري وغيره في حديث ابي حنيفة
 الساعدي حيث قال في نفوس اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انا احفظكم لصلوة النبي صلى الله
 عليه وسلم رايته اذا اكبر جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبتيه
 ثم هصر حنان ظمهم الحديث وروى ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي فكا اذا ركع سقوى ظمهم حتى لو صب عليه الماء لاستقر وروى
 الطبراني عن ابن عباس بن واقي بركة الاسلمي مثله وروى ابو العباس محمد بن اسحاق السراج
 في مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع سبط ظمهم واذا سجد وجده اصابعه
 قبل القبلة وروى الترمذي في حديث ابي حميد المتقدم وصححه انه عليه الصلوة والسلام كان
 اذا ركع لا يصرؤ راسه ولا يفعه وكذا رواه ابن حبان واخرج مسلم عن عائشة رضيها
 طويل فكا اذا ركع لم يشخص راسه ولم يصوبه والسنة ايجم في الركوع الصاق الكعبين واستبابة
 الاصابع القبلة وهذا كل في حق الرجال اما المرأة فتتخير في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا يفرج اصابعها

ولا يند

في كبره من اخذها والقبض عليها

بانقضها وتضع يدها على ركبتيها وضعا ولا تنحى ركبتيها ولا تجافي عضديها لان ذلك
 استرها كما ذكره الزاهد في شرح القدر ويري ويقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا
 وذلك اذا نال ما اخرج ابو داود في الترمذي وابن ماجة انه عليه السلام قال اذا ركع
 احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربي العظيم وذلك اذا ناله واذا سجد فليقل سبحان ربي
 الاعلى ثلث مرات وذلك اذا ناله لفظ اي داود وابن ماجة وهو منقطع فان عون المديون
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخرج ابو داود في الترمذي عن عتبة بن عامر قال لما نزلت فبسم
 باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت
 سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم فتقدم عليه ^{عليه} مستوفى اخر الفريضة الرابعة
 التي هي الركوع ولن زاد على الثلث فهو اي الفعل الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله
عليه السلام وذلك اذا ناله اي ادنى حال التسليم ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل ولكن
اذا زاد السنة انه يحتم على وتر كان الله تعالى يحب الوتر وان اقتصر في التسليم على مرة واحدة
او ترك التسليم بالكلية جازت صلواته لعدم ركبته ولكن يكره ذلك وهو الترك ولا نقض
على من تركه الا اقتصار على مرتين للاخلال بالسنة وروي عن ابي عبيد بن الجراح ان تسليم الركوع
والسجود ركبن لوتره لا يجوز صلواته وقد تقدم الحكم عليه في الفريضة الاولى لا ينبغي الامام ان يطيل
التسليم وغيره على وجه يمل به القوم اذا تقدر السنة لا يراى التطويل المذكور سبب التغير
عن الجماعة وانما في التغير عن الجماعة كره ولا نه مؤخر الجوان المسلمين التراب ابو عود على
الصلوة بالجماعة في الصعيين وغيرهما عن قيس بن ابي حازم قال اخبرني ابو مسعود ان رجلا
قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلوة الغداة من اجل فلات ما يطيل بنا فماريت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في موعظة اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم مفترضا فكم
ما صلب بالناس فليجتنبوه فان فيهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة في رواية اذا صلى
احدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطو اشد
وفي لفظ اسلم الصغير والكبير والضعيف وهذا الحاجة فيها عن انس ماضيت وراى امام قط اخف
صلوة ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان يسرع بكاء الصبي فيخفف عفاة
ان تفان امر واعلم ان التطويل الكووه هو الزيادة على قدر ادنى السنة عند ملل
القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا ان طوا من قدر ادنى السنة لا يكره ولا يكونون
معدو ويرين في المأل والخلع بسبب ذلك فان صلى الله عليه وسلم نهي عن التغير بالتطويل
وقد كان قراءته وسائر فعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما نهي عنه غير ما كان دأبه في

غير الضرورة وأما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه عليه السلام لبكاء الحصى وليس الملام
 بالتخفيف الاخلال بالواجب او السنة لغير ضرورة كما يفعلها الكثير من ائمة زماننا محتجين
 بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرناه وعن قول انما خفت واثم حيث وصف لولته
 عليه الصلوة والسلام بالائمة مع التخفيف وهل توصف بائمة صلوة ترك فيها شيء من
 الواجبات او السنن ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور ولو اطال الامام الركوع كادراك
 الجائي الركوع لا تقربا اي لم يطل الركوع لاجل التقرب به لله تعالى فهو اي فعله ذلك
 مكروه كراهة تحريم حتى قال الربيعي سألت ابا حنيفة عن هذا فقال اكرهه ذلك واخشى
 عليه امر عظيم وكذا روى حسنة عن محمد وأبى قاضيان هذه المسئلة بمسئلة
 الريا هو ذلك لانه قصد غير الله سبحانه ان يتقرب اليه ولكن مع هذا لا يكفر
 بسبب هذا الفعل لانه ان لم ينو به التقرب الى الله تعالى لم ينو به عبادة لغير الله تعالى
 حتى يكون كفرا فصار كسائر افعال الرياء وكثير العلماء حلو على الكراهة وكذا الربيعي اذا كان
 الامام يعرف المجائي بعينه ما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا له باس به لانه اعانته على الطاعة
 لكن يطول مقدارا لا يتقل على القوم بان يزيد تسبيحه او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة
 على ذلك سبب للتفكير كالتقدم وعلى هذا لو طول القراءة في الركعة الاولى ليدرك الناس
 تلك الركعة لا باس بها اذا كان مقدارا لم يتقل واعلم ان لفظ لا باس يفيد في الغالب ان تركه
 افضل ويتبعني ان يكون هناك ان فان فعل العباد لا يفيده شبهة عدم اخلاصها لله تعالى
 لاشك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك ولا تروا ن كان
 اعانته على ادراك الركعة فضيه اعانته على التكاسل وترك المبادىء التي هي صلوة قبل
 حضور وقتها فالاولى تركه ولو اطال الركوع عند مجيئ المجائي تقربا لله تعالى خاصة من غير ان
 يتفألح لقلبه شيء سوى التقرب بحق ولا الاعانة على ادراك الركعة فلا باس حينئذ به
 اي يفعل الا لا الطاعة على ما قلنا يكون لفظ لا باس بمعنى انه لا افضل لا بالمعنى الغالب لكنه
 في غاية العزوة والندرة ويمكن ان يراد بالاطالة تقربا ان ينوي به الاعانة على ادراك الركعة
 لما فيها من اعانة عباد الله على اعنته ورسول فلفظ لا باس على معناه الغالب لا في ذلك من الشبهة
 التي ذكرناها في الرياء فالاولى ان لا يفعل وقال بعضهم اذا احسن المجائي بطل التسبيح بالتاني
 في التلفظ بهما من غير ان يزيد في عددها ولا يفرق بينهما وبين زيادة العدد دنيما فقد سئل
 التفصيل المذكور لانه اذا طالت الركوع ايضاً وفيها الكلام لا في نفس التسبيحات حتى لو مكثت
 فالحكم كذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال

الرفع سمع الله لمن حمده اى قيل يقال سمع الامير كلام زيد اى قبله فهو دعاء بقول الحمد وان كان المصنف مقتديا فانه يأتى بالتحميد بان يقول كبريتك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو ربنا ولك الحمد أو ربنا لك الحمد وأفضليتها على ترتيبها لثاني الكافي ولا يأتى للمقتد بالسميع عند تأخلاف الشافعي لقوله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافقه قوله للملكة غفر له فاقدم من ذنبه تنفق عليه من حديث ابن هرويرة ثم كان الامام يحث من خلفه على التحميد فلا يصح لمقابله القوم له بالبحث بل ينبغي ان يستغفروا بالتحميد وفي شهر الاقطع عن ابن حنيفة انه يجتمع بينهما وهى رواية رثاذة وان كان المصلي منفردا يأتى بهما قال فى الهداية والمنفرد يجمع بينهما فى الاصح وقال فى الكافي روى عن ابن حنيفة ان المنفرد يجمع بينهما كما هو مذاهبهما وروى ابو يوسف عن ابن حنيفة انه يأتى بالسميع الاخير والصحيح من مذهبه انه يأتى بالتحميد لا غير ذكره فى المحيط لان التسميع حدث من خلفه على التحميد وليس مع واحد ليحتمل عليه فلا يأتى بالسميع انتهى ويؤيد فى الهداية ما فى مسلم وغيره من حديث عبد الله بن ابي اوفى وابى سعيد الخدرى انه عليه السلام كان اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد لله المستوفى والارض ملائمت من شئ بعد واذ اثبت انه عليه السلام اجمع بينهما فلا بد من سجع الجمع فى حالة من الحالات الثلاث وقد خرج المقتدى ما ذكرنا ولا نهى حالة نادرة فى حق عليه السلام وخرج الامام على قول ابن حنيفة لما سياتى فعين حال الافراد اما الامام فأتى بعد التسميع بالتحميد ايضا على قولها وفى رواية الحسن عن ابن حنيفة ذكرها فى شرح المختار لما رافنا من الحديث مع ان غالب احواله عليه السلام الامامة وفي ظاهر الرواية عنه انه يأتى بالتسمية لا بالتحميد لما مر من قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فانه قسم والقسمه تنافى الشكر ولا يراد الله عليه السلام قسمه وقوله واذ قال الامام و الصالحين قولوا امين مع ان الامام يقولها لا يرد في بعض الروايات ان الامام يقولها ثم يرد ههنا مثله على ان ههنا ناعا ليس هناك وهولان المسنوز في هذه الاذكار ابتداؤها عند ابتداء الانتقال وانها وهاء عند انتهائه ومقتضاها انتهاء تسميع الامام وعند انتهاء الرفع وكذا انتهاء تحميد المقتدى فلو حمد الامام بعد ذلك لوقع تحميد بعد تحميد المقتدى هو خلاف موضوع الامامة لان ما يشترك فيه الامام والمقتدى اى امان يأتيا به معا او اتى به الامام أولا فاما ان يأتى المقتدى أولا فلا والحديث الذى استدل به محمول على الانفراد فى التحميد على ما روى فيه زيادات لم تشرع في حق الامام بالاتفاق

منها ايضا لان الامر في الانفراد والتفرد والسبع وفي المحيط قال شمس الامنة الحلواني كان شيخنا
 القاضي الامام يحيى عن استاذة انه كان يعيل الى قولها وكان مجمع بين التسميع والتحميد
 كان اما والطحطاوي كان يختار قولها ايضا وهكذا نقل عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا
 قولها وهو قول اهل المدينة انتهى وشبه الحلواني القاضي الامام ابو علي النسفي واستاذة
 ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وعزوه الى اهل المدينة فيه نظير وهو قول الشافعي واجد
 وآما قول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا فانه يؤمن ان
 الشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات
 لاعمها ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتفي بالتحميد وكانه قد تم وتأخير وقع من الكاتب
 وموضع قيل قولها اما الامام الى اخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اي ان كان المصنف منفرد
 يأتي بها في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد كما قد مناه عن الكافي
 والله سبحانه اعلم وفي شرح الزاهدي فقلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يكبر عند كل خفض ورفع فلم ترك التكبير عند رفع الراس من الركوع قلت عد في
 المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الراس من الركوع من جملة السنن وفي رواية
 الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحطاوي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعليا وابا هريرة رضي الله عنهم يكبرون عند كل خفض ورفع ثم
 قال الطحاوي فكانت هذه الأقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا لا ينكره منكرو ولا يدفعه رافع قال استاذنا
 ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر في خزائن الفقهاء والنظم ان تكبيرات فرائض يوم و
 ليلة اربع وتسعون ولكن يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه
 يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او
 لم يكن جمعا بين الروايات والخبار والآثار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب و
 الظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والآثار التي في العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع منعظم
 من الشمس اذ لو كان بقى لآثارها لما اجتمعت الامة على تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب
 ولما تركوا ذكره في كتبهم رسا فان ذلك كالمستحيل من هذه الامة والله سبحانه العفو ويرسل
 اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع باتفاق ائمتنا كذا قال صدر الشهيد حسنا الدين في
 واقعنا اقول محمد بن محمد لا نعلم لا نقيام لا قراءة فيه ما على قولها فانه وان كان فيه ذكر مسنون
 في حق المنفرد في رواية وفي حق الامام على قول الكثرة غير متمد بل هو قول ربنا لك الحمد و

بيان انه يكبر
 الطحاوي بعد
 رفع الراس من
 الركوع

عن ابيه عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه قال رقت النبي صلى الله عليه و
سلم فلما سجد وضع يديه حذاء اذنيه وروى عبد الرزاق ان الثوري
به ولفظه كانت يده حذاء اذنيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون
يده حذاء اذنيه واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الجراح
عن ابيه اسحاق قال سألت البراء بن عازب اين كان النبي صلى الله
عليه وسلم يضع جبهته اذا صلى قال بين كفيه وترهما يقال ان السنن يفعل
البيها تيسر جمعها بين الرويات بناء على انه عليه السلام فعل هذا احيانا لان بين
الكافرين افضل لان فيه زيادة المحافات المسنونة كذا قال ابن الهيثم في السجود اي
يظهر ضبعي اي عضدي يلم في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سجد فضع كفيك واسم فرقيك ويجا في اي ساعد بطنة عن محمد بن يونس في مسلم ايضا
ميمونة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني بين يدي حتى لو ان جهة اشد ان تمر بين
يدي لم تزل وفي مسلم وغيره عن عبد الله بن نجبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين
يدي حتى يبد وبياض بطيه وهذه المبالغة المذكورة في هذين الحديثين لا تأتي مع
الصاق البطن بالفخذين فلزم مباحة ترفعها وهذا كيفية السجود المسنون في حق الرجل
اما المرأة فانها تتخفض اي تقطن وتسفل في السجود وتلزم بطنها بفخذيهما وتضم
ضبعيهما وهذا تفسير الانخفاض وذلك لان من امرها على السجود فكان السنة في حقها
ما كان استمرس الهيئات ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان
زاد فهو افضل ويترك على وتر لما تقدم في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى اكبرا
ويقعد مستويا ويضع يديه على فخذيته كما في التشهد فاذا اطمان حال كونه قاعدا
سكرا اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الركوع وكلاهما
في تكرار السجود فقيل هو تعبد لا يطلب فيه العز كاعمال الركوع وقيل ان الشيطان امر
بسجدة واحدة فلم يفعل فسجد ثنتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا
من الارض والثانية الى اننا نعاد اليها كذا في الكافي والاول هو الاول ومعنى التكبير
عند الانتقال انه سبحانه اكبر من ان يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه على ما قالت
الملئكة ما عبدناك حق عبادتك وذلك لما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابي هريرة
المتفق عليه وبوجها صابغ حليلي في السجود نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه ان رفع
راسه عن الارض من السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوقا عاذا ثم سجد السجدة الثانية نظر

بروي مصنفنا

في نسخة
وغيرها
في نسخة
في نسخة
في نسخة

في نسخة
في نسخة
في نسخة
في نسخة

في نسخة
في نسخة
في نسخة
في نسخة

ان كان الى حال السجود اقرب منه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك
 السجود الثاني وذكر في الملتقط انه يجزئ قال في الهداية والاهم ان
 الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز له ان يعد ساجدا وان كان
 الى الجلوس اقرب جاز لا يعد جالسا فيتحقق الثانية انتهى وصح في
 المحيط ما صح في الهداية وهو رواية ابي يوسف رحمه عن ابي حنيفة وفي الكافي
 وقيل اذا زيلت جهته الارض بحيث تجرى الرخ بين جهته وبين الارض ثم عاد
 جاز عن السجودتين وهو القياس اذ الركبة في سائر الأركان متعلقة بما في يطل عليه
 الاسم فكذلك هنا فعلق الركبة في رفع الرأس بما في يطل عليه اسم الرفع انتهى وقال
 في المكناية والقدرى انه يقرب اذ في يطل عليه اسم الرفع وجعل شيئا اسلام القول
 الاخير وهو المذكور في القدرى اصح قال في القواعد هو الرفع فاذا وجد اذ في ما يتناوله
 اسم الرفع بان رفع جهته كان مؤديا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه اذ في
 ما يتناوله الاسم بان وضع جهته بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان وانحناء الظهر
 واذا وجد بعض الانحاء ولم يوجد البعض يرحم الاكثر منها ان كان الى الركوع اقرب فقد وثق
 الركوع بان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصار كانه لم يركع اما السجود فانه يحصل
 بوضع الجبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه اذ في يكون من الرفع انتهى قال
 ابن الهيثم اعتقادي انه اذا لم يستوصليه في الجلسة والقوة فهو انما تقدم وهذا مستحب
 لصحة السجود مع اذ في الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قدمناه في تعديل الأركان
 في القعدة والجلسة فرض عند ابي يوسف واجب عندنا لما لو اظنه النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 من غير ترك فيكون انما بالترك مع صحة السجود كما صحه شيئا اسلام وهو القياس لما ذكره
 في الكافي ولا وجه للعدل عنه ليكون استحسانا فليعتمد عليه فاذا فرغ من السجود الثانية
 ينهض قائما على صدى وقد ميسر ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض عند النهوض
 الا من عذر بل يعتمد على ركبته وعند الشافعي واحمد تسجلت الاستراحة لما في
 البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي عليه السلام اذا كان في وتر من صلواته ينهض
 خفيستوى قاعدا ولنا ما في الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوءمة عن ابي هريرة
 رضي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدى وقد ميسر قال الترمذي
 حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم وتحالدهن اياس ويقر ابن الياس ضعيف عند
 اهل الحديث واعلم ابن عدى به قال هو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والذي

اعل بطلان جود فصالح وهو الاختلاط فلا معنى للتخصيص انتهى بالغزو قول الترمذي
 العمل عليه عند اهل العلم يقتضيه قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كذا
 اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدره قبل سجدته ولم يجلس اخرج
 نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر على اصحابه
 النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صدورهم واقدامهم واخرج عن النعمان بن
 ابي عياش ادرست غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع قدمه
 راسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة نهض كما هو ولم يجلس واخرجه
 عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرج علي بن عيسى عن عبد الرحمن بن زيد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قرأ القرآن فليذكر الله وان كان اقرب الى الله صلى الله عليه وسلم
 واشد افتقاراً لثاره والزم لصحبه من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال فوجئنا به
 وعن ابن عمر انه علم علي بن عيسى الرجل على يديه اذا نهض رواه ابو داود فيحصل
 ما رواه البخاري على حاله الكبر لان التوفيق اولى والذاري وانه عليه الصلوة والسلام قال
 لا تبادس وني في ركوع ولا سجود فاذنما اسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا سجدت اني
 قد بدلت اخرجه ابو داود وقوله بدلت من بدلت بدلتنا اذا اسنق وضعف ويقع في
 الركعة الثانية من صلواته مثل فعل في الركعة الاولى من لا قول ولا فعل الا انه لا يستقيم
 اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح باختصاصه باستفتاح الصلوة اجماعاً ولا يتعوذ لان جعله اول
 الصلوة اول القراءة فالتعويض لا ينافي في الثانية يناسب اختاره للمص وصاله الخاصة
 من قول ابي يوسف لا تتبع للثناء ولا ثناء وانما دفع الوسوسة في الصلوة وهي واحدة
 ولا يناسب ما اختاره قاضيان وصاحب الهداية وغيرهما من قولها لا تتبع للقراءة وقد
 تكررت في الثانية فينبغي ان يتكرر قلنا اذا استعاذ للقراءة مرة ولم يدخل في اثنتاهما فعلا
 اجنبيا عنها لا ينسب له تكرار الاستعاذة وسائر افعال الصلوة ليست اجنبية من قراءتها
 لا اتحاد الكل بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في ثناء قراءته فعلا اجنبيا عنها فلا ينسب له تكرار
 الاستعاذة على قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في التكبير الاولى عندنا وعند الشافعي وموافق
 واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع من السجدة الستة عن الزهري عن سنان بن ابي عبد
 الله بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى تكون ناحيته
 منكبيه ثم كبر فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك واذا ارفع من الركوع فعل مثل ذلك يفعل
 حين يرفع راسه من السجدة ولنا ما روي في ابي داود الترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري

باب ان حملت
 جليسة الاستعاذة
 ويجزئ من قبل
 وخفية

وذلك

عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود
 الأصلية لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصيله ولم يرفع يديه الا في اول ركعة وفي لفظه كابر
 يديه في اول ركعة ثم لا يعود قال الترمذي حديث حسن واخرجه النسائي عن ابن المبارك عن
 سفيان بن عيينة عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندك حديث ابن مسعود غير هذا وبعد
 ما ثبت بالطريق الذي ذكرنا والقدر في عاصم بن كليب غير مقبول وقد وثقه ابن معين واخرج له
 مسلم والقدر في عبد الرحمن بن كليب يسمع من علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب الثقة انه
 مات سنة تسع وتسعين وسنة ليس ابراهيم النخعي والمانع من سماع علقمة والاتفاق على
 سماع النخعي منه وقصر الخطيب في كتاب المغتفر والمتفق في ترجمة عبد الرحمن هذا باسماع
 ابيه وعلقمة وما قيل في الحديث صحيح والذكر انما هي زيادة ثم لا يعود ونسب البعض كذا فطن
 ومحمد بن نصر المروزي وابن القطان الوهم الى كيعم والبعض كاليخاري في كتاب رفع اليدين واوجاهتم
 الى سفيان فانما هو ظن لما رواه انه قد روى بدو هذه الزيادة ظن خطأ واختلاف
 في الفاظ وغيره الا ان الاصل هو مرة ثم مرة بعضه بحسب تعلق الغرض والمقرر ان زيادة
 العدل الضابط مقبول وانما هي كبر وسفيان مع المتابعة عليه كما تقدم متبعة
 ابن المبارك في رواية النسائي واخرج الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن
 ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عيسى بن عبد الله قال اصليت مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله في بكة وعرفهم فرفعوا اليديهم الا عند استفتاح الصلوة واعتراى الدارقطني بتصحيح
 ارسال ابراهيم اياه عن ابن مسعود وتضعيف ابن جابر والحاكم في احسن ما قيل فيه انه
 يسرق الحديث من كتاب من يذاكره ممنوع قال الشيخ تقي الدين في الامام العلم بهذه الكلية
 متعذر واحسن من ذلك قول ابن عدي كان اسحاق بن اسرائيل يفضل محمد بن جابر على
 الجماعة افضل منه ووثق وقد روى عنه من الكبار ايوب وابن عوف وهشام بن
 حسان والشوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولو لا انه في محل الرفع لم يرو عنه هؤلاء
 ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية ابي خنيفة من غير الطريق المذكور وذلك انه اجتمع
 مع الاوناعي بمكة في دار الخياطين كما حكى ابن عيينة فقال لا ونراعي بالكم لا ترفعوا عند
 الركوع والرفع منه فقال لا لاجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فقال
 الاوناعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يرفع يديه اذا اتى الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال ابن خنيفة حدثنا حماد بن ابراهيم
 عن علقمة الاسود عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه الا عند افتتاح الصلوة ثم لا يعود

لا
 في

المشي من ذلك فقال الأثر على حديثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وقول حدثني جاد عن إبراهيم
 عن علي بن فضال أبو حنيفة كان حادافقه من الزهري وكان إبراهيم أفتح من سالم وعلمه ليس
 بدون ابن عمر في الفقه والحكاية عن عمر صحبة وله فضل صحبة فالأثر له فضل كبير وعبد الله
 بن نوح ينفقه الرواة كجراح الأثر على علو الأسانيد والترجيح بفقده الرواة هو المرحوم
 المنصور عندنا وأعلم الأثر عن الصحابة والطرق عنده كثيرة جدا والكلام فيها واسع
 والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الأمرين عنده عم ففتحنا إلى الترجيم لقيام التعارض فيترجم
 ما ذهبنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مباحة في الصلوة وأفعال من جنس هذا الرفع و
 قد علم نسخها فلا يبعد أن يكون مما نسخ بخلاف عدمه فإنه لا يطرق إليها احتمال عند الشرع
 لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكينة التي أجمع على طلبها في الصلوة وكذا
 الترجيم بفضل الرواة كما وجب أبو حنيفة ففقد أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم قال ذكر
 عنده وأثل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند
 السجود فقال أعرفي لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة أرى قبلها قط فواعلم من
 عبد الله وأصحابه حفظ ولم يحفظوا أو روايته وقد حدثني عن أبي الحسن عن عبد الله أنه
 رفع يديه في ابتداء الصلوة فقط وحكاة عن النبي عليه السلام وعبد الله عالم بشرائع الأسانيد
 وحدوده متفق لأحوال النبي عليه السلام ولازم له في أقامته وأسافه وقد صلى مع النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يحصى فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من الإفراد مقابله ومن
 القول بسنية كل من الأمرين والله سبحانه أعلم وقول المصنف رحمه ولا يرفع يديه إلا في
 التكبير الأولى المراد منه لا يرفع في تكبير من تكبيرات الصلوة للمعبودة أو في موضع من
 المواضع المعبودة في كل صلوة وليس حقيقة المحصر على التكبير الأولى فإن رفع اليد بن مشير
 عند تكبير قوة الوتر وتكبيرات العيدين واستلام الحجر وعلى الصفا والمروة وفي عرفه فرق
 المزدلفة وعند الحجرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسند عن
 ابن أبي ليلى عن الحكم عن القسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي إلا في سبع
 مواطن حين تفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت وحين يقوم على
 المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة وتجمع والمقامين حين يري الحجر وترفع تكبير
 القنوت مروي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع
 تكبيرات العيدين مروي عن عمر ذكره الأثر والبيهقي في سننه الكبرى وفي الصحيحين عن
 انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الأيدي في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء

يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه وفي السنن أنه عليه الصلوة والسلام قال إن ربكم
 يحب كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه اليه أن يرد هاهنا أو هناءه الترمذي عن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسهما وجهه فثبت
 ذكر من الأحاديث والآثار شرعية الرفع في الموضع المذكور ثم في رفع تكبيرة الآخر والقنوت
 والعيدين والاستلام يستقبل بطن كفيه القبلة وفي غيرهما يستقبل بهما السماء وفي الميسر
 عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء عز ودعاء هبة ودعاء نضر ودعاء خفية ففي
 دعاء الرغبة يجعل بطن كفه نحو السماء وفي دعاء الوهبة يجعل ظهر كفه إلى وجهه كما استغث
 من الشئ وفي دعاء النضر يعقد الخصر والبصر ويحلق الأبهام والوسط ويثب
 بالسبابة ودعاء الخفية يفعل المراء في نفسه ليس فيه رفع لأن الرفع إعلان وذكر السيد
 الإمام أبو القاسم السمرقندي في المستخلص آداب الدعاء عشرة وذكر منها أن يدعو مستقبلاً
 القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض إبطيه وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء وفي
 مسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فشارك بظهر كفيه إلى السماء وهذا
 لا يخالف ما عن ابن الحنفية لأن الاستسقاء رغبة من حيث طلب السقي ومهبة
 من حيث دفع القطر فيجوز كل من كيفية الرفع باعتبار وفي القنية والافضل أن يبط كفيه
 وبينهما فرجة وإن قلت وفيها تفسير السمان المستحب أن يرفع يديه في الدعاء هكذا
 صدره كذا روى عن ابن عباس رضي عنهما من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا يخالف ما
 تقدم عن المستخلص فيمكن أن يجعل ذلك على حالة المباغته والجد ونزيادة الاهتمام كما في
 الاستسقاء لعود النفع إلى العامة وهذا على ما عداها ولذا قال في حديث الصحيحين المتقدم
 كلاً لا يرفع يديه في شئ من دعائه إلا في الاستسقاء لا يرفع كل الرفع إلا في الاستسقاء والله
 سبحانه أعلم فإذا رفع المصلح رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى
 وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصباً ويوجد أصابعه إلى أصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه
 كيفية القعود المسنون في القعدتين عندنا وعند مالك التورانيهما كما قلنا المرأة عند الشافعي
 واحد في الأولى كقولنا وفي الأخيرة كمالك استدلالك بحدِيث مضعف أنه عليه السلام
 قعد متوجهاً كضعف الطحاوي وغيره ولشافعي واحد ما روى البخاري عن أبي حميد الساعدي
 أنه وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان إذا جلس في الركعتين جلس على
 رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الأخيرة قعد مراً على اليسرى ونصب
 الأخرى وقعد على مقعدته ولنا ما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله

عن الشيخ
 بعد الدعاء

والدعاء على أربعة

أوجه

في غير تكبيرة الأولى

والقنوت والآخر

والاستسقاء

كيفية القبلة

الافضل ان يرفع

كفيه وبينهما

عليه وسلم يقيم الصلاة بالتكبير الى ان قالت وكان يفتش رجل اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي
عن ابن عمر عن ابي قال من سنة الصلاة ان ينصب القدم اليمنى واستقبالها باصابعها القبلة
والجلوس على اليسرى فيحلى التورك على حال المضغف والكبر توفيقا ويضع يده حال التشهد
على فخذه يرفع اصابعه لئلا يتفرج هذا عندنا وعند الشافعي يبيت اصابع اليسرى
ويقبض اصابع اليمنى الا السبعة لما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قعد في التشهد ويضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ويضع يده اليمنى على ركبته
اليمنى وعقد ثلثة وخمسين وأشار بالسبابة ولما روى الترمذي من حديث وائل
قلت لا تظن الصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد افتش رجله اليسرى و
وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وينصب رجله اليمنى عن ذكره في الرواية من العقد
المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة لا في جميع التشهد الا في رواية الكوفي
المسلم وضع كف اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعها وأشار باصبعه الى اصابه ولا شك
ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة قبض الاصابع فالمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد
ذلك عند الاشارة وهو المروي عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خضره والى تليها
يخلق الوسط والاهم ويقوم السبعة وكذا عن ابي يوسف في الامالى وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن
كثير من المشايخ لا يشترط الاشارة في الخلاصة وهو خلاف الدرر والرواية اما الراية
في تقدم في الحديث الصحيح ولا محل لالا الاشارة والرواية فمن محمد ان ما ذكره في كيفية
الاشارة هو قول وبقول ابي حنيفة ذكره في النهاية وغيره قال نجم الدين الزاهد لما انفتحت
الروايات عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدينة وكثير الاجاب والافان
كان العمل بها اولى والكيفية المتقدمة من التحليل ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع
الصغير قال غير من اصحابنا يشير بثلثة وخمسين وهذا موافق لصريح رواية مسلم وصفة
عقد ثلثة وخمسين ان يقبض الوسط والخنصر والبنصر ويضع راس يمينه على طرف
مفصل الوسط الاوسط وصفة الاشارة عن الحلواني انه يرفع الاصبع عند النفي يضعها
التي اشارة اليها ويكره ان يشير بكتفها مسبحته لما روى الترمذي والنسائي عن ابي هريرة عن ان
رجلا كان يرفع يده على راسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعل يديك على راسك
يتشهد اي يقرأ التشهد وهو من تيميم الكل باسم جزاء ويقول عطف تفسيره
التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اي ان يقول عبده وهو سواه وهو السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان

اشارة بالسبابة

بإشارة

بإشارة

بإشارة

لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتميزات جميع تحية من حيي فلان فلانا اذا دعا له
عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقاته بعضهم بعضا حييا كالله اى بقاء ولحي قوا
تحية يحييها بعضهم بعضا عند الملاقاة وتحية الاسلام والسلام والذكر والتحيا هي جميع الاثنية تحية
والعبادات القولية والصلوات العباد البدنية والطيبات العبادات المعالية يعيّن هذه التحيا
مختصة بالله لا يستحقها غير هو واصله ان النبي لما انتهى الى المعراج المستوي سمع فيه صريرا لا يوافق
في القفا الذي امره الله نعم الخطيب محمد بن يحيى مسجونا كحكيمى الملوك قاله الله نعم ان قال
التحيا لله الزما قال ذلك رد الله عليه وحيانا قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
فقابل التحيا بالسلام الذي هو تحية وقابل الصلوة بالرحمة التي هي معناها وقابل الطيبات بالبركات المتعاقبة
لما لا تكونها النبي والذكر واقر السلام والرحمة لان كل من التحيا والصلوة متحد باعتبار التوسل بالسوا
البدن فوجد ما يقابل بخلاف العبادات المادية فان الالهة متعددة وهي انواع الاموال من النقود و
الحيا والوالتا فخرج ما يقابلها ثم لما قال سبحانه السلام عليك الى اخره قال النبي صلى الله عليه وسلم
اي حشر الامة وعلى عباد الله الصالحين تشريكا لامة ولسائر الصالحين من الملائكة والانس
وصالحى اتباعهم في السلام الذي سلمه الله عليه وعدم اختصاص به على هو مقتضى سجيته
الكاملة الكرم وشيئة النبي اى كرم الشيم ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
عبده ورسوله ثم تشهد على هذه الصفة وتشهد ابن مسعود فلما ترك الستة واللفظ سلم عن
ابن مسعود عن النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بين كفيهما على سورة من القرآن فقال اذا اقعده احدكم
في الصلوة فليقل التحيا لله والصلوات والطيبات الى اخره وفي لفظ للنسائي انه اذا اقعده ثم في كل ركعتين
فقلوا التحيا ثم قال الترمذي اصح حديث عن النبي في التشهد حديث ابن مسعود والعل عليه عند
اكثر الصحابة ثم التابعين ثم اخرج عن حصين قال رايته النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لمن الناس
قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وكقول الترمذي قال الخطابي
وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه الصفة من التشهد معاوية وعائشة
وسلمن واخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على النبي عنه عليه
الصلوة والسلام التحيات لله والصلوات التسوية واخر البيهقي عن عائشة رضي قالت هذا
تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى اخره قال النووي اسناد جيد
واستقنا من ان تشهد عليه الصلوة والسلام بلفظ تشهدنا وروى الطبراني والبخاري
عن ابي هرشد قال سالت سلمان عن التشهد فقال علمكم كما علمني رسول الله صلى الله
عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى اخره سواء وهو مرجح على اختاره الشافعي رحمه

واصله ان النبوة لله عليه وسلم لا انتهى
في المعراج المذكور

مر في التمام

من تشهد ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوة الطيبات لله مائة
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله من وجوه متها انصح باجماع ائمة الحديث ومنها
ان فيه الامر على ما تقدم ومنها ان فيه لاف في اللام المستغرق للجنس السلام بخلاف
الشكوة فاما تناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي لتحديد الكلام القضي بعد الشاء
لان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدلها لا ترفعيدان للثني به شيء واحد موصوف
بصفاتها منها التاكيد في التعليم قال ابو حنيفة رحمه الله اخذ حماد بن ابى سلمة بيك
علمني التشهد وقال حماد اخذ ابراهيم بيك وعلمني قال علمني اخذ عبد الله بن مسعود
بيك وعلمني التشهد وقال عبد الله اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيك وعلمني
التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ففي هذا زيادة توكيد على ما في رواية ابن عباس
من قوله يعلمني التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ولا يزيد على هذا القدر من التشهد
في القعدة الاولى كما روى الامام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد
فكان يقول اذ جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على ذكر التيسر التحيات لله الى قوله عبد
ورسوله قال ثمان كان في وسط الصلوة ففض حين يرفع من تشهد وان كان
في آخرها جابعد تشهد بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم وفي المسان عن ابن مسعود كان
النبي صلى الله عليه وسلم قد في الركعتين الاوليين كان على الرفض حتى يقوم فان
زاد على التشهد قال بعض المشائخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا
يجب عليه سجدة السهو وعن ابى حنيفة رحمه الله فيمار والتمس عن ابن زاذقر في واحد
فعليه سجدتا السهو قال المصنف واكثر المشائخ على هذا اي انه يلزم من السهو زيادة سجدتين
واحد وفي الخلاصة والاحتار انه يلزم من السهو ان قال اللهم صل على محمد قال البرزلي
انه ادى سنة وكيفية فيلزم تاخير الركن اى وتباخير الركن يجب سجود السهو هذا باطلا
بصلح دليل لمن اختار رواية الحسن فان مطلق تاخير الركن موجود في زيادة الحمد ونحوه
ولا يخص ما اختاره هو وصاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد التحية ان
قد رزيادة الحمد ونحوه غير معتبر في جنس ما يجب به سجود السهو نعم القدر بما يورث
غير ركن كما في الجهر فيها يخاف وعكسه كما في التفكير حال الشك ونحوه على ما عرفت
باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدي فيه ركن بخلاف
ما ذكره لان من قليل يسر الاحتراز عنه فهذا يتم مراد البرزلي ويعلم منه انه لا يشترط التكلم بذلك

له
اي وقع لا ياب التشهد
في الحديث

في الحديث
في الحديث
في الحديث

بل لو مكث مقدار ما يقول اللهم صل على محمد وآل محمد لكانت له ثلثة ركعات بمقدار ما يؤد فيه ركن
 سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أو سكت فإذا قام بعد التشهد الأول إلى الركعة الثالثة لا يفتد
 بيد به على الأرض لما في البود أو دعه ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن يعتدل الرجل
 على يديه إذا خفض في الصلوة وإن اعتدل لا بأس به ومقتضى الحديث أنه يكبر إذا لم يكن عذر
 لطلوع النبي على العذر يحمل ما ورد من الفال ويكبر عند هذا النهوض ذكره في شرح المختار وقد
 في خزائن الفقهاء ونظم الزندوسى تكبيراً قرأه في اليوم والليلتين أربعاً وتسعين ولا يكون كذلك إلا
 إذا كان في القيام إلى الثالثة تكبيراً وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة يكبر حين يقوم الحديث إلى أن قال ويكبر حين يقوم من التشتين بعد
 الجالس وإن كانت تلك الصلوة فريضة ثلاثية أو دباعية فهو مخير فيما بعد الأولين إذا كان قد
 قرع فيهما بلين أن يقرع وبأن يسجدتين أو يسكت والقراءة أفضل وقد مر الكلام فيما مشرو
 في بحث الثالثة من القرآن التي هي القراءة وإن قرع في الأخيرين يقرع الثالثة تحسب بسكون
 السين منبها على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها شيئاً لما في البخاري من حديث قتادة أن النبي
 عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم القرآن وسورتين في الركعتين الأخيرين بأم الكتاب
 الحديث فإن ضم السؤل إلى الثالثة ساجداً عليه سجدة السهو في قول أبي يوسف رحمه
 الناخير الركوع عن محلة عقبة الثالثة وفي ظهر الروايات لا يجزئ عليه سجود السهو لأن القراءة فيها
 مشروعة من غير تقدير والتقييد بالثالثة مسنون لأن الإقتصار عليها واجباً لكن يقتضي أن
 لو طال ثلثاً على ما في أحد الأولين سهواً انجبت سجود السهو لثالثة وما واظف عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد الإجماع وما كذلك فهو واجباً إذا خالف فقد ترك واجباً
 ومن ترك واجباً سهواً لم يضره سجود السهو وأما إذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب
 فقالا غير الرواتب فيثبت في القيام من التشهد كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني أنه يأتي بالثناء
 والنعوذ آمناً قال هذا لئلا يفهم من التشبيه بالركعة الأولى أنه يرفع يديه أيضاً فإن رفع اليدين
 سيد كالحديث أنه يأتي به ركن قول المصنف رحمه وغيره في الاستدلال أن كل شفع من النفل صلوة
 عليه يفتنه أنه يرفعها كما يقتضيه أنه يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك التشهد وقد
 صرح بالصلوة غير المصنف في أن إطلاقه على السنة يشمل الأربع قبل الظهر وقبل الجمعة و
 بعد ما أيضاً وقد تقدم في بيان أوقات الكراهة التصريح بأنه لا يصل فيها في التشهد الأول ولا
 يستقيم إذا قام إلى الثالثة وكذلك سائر ما يقتضيها صلوة عليها وذكر في العنبر أنه لا يصل
 في القراءة الأولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما إذا صلى ناسياً أنه عليه سجود السهو وأنه لا يجوز

عليه فيها ايضا ولا يصيل في الاربع قبل الجمعة وبعد ها واذا قام الى الثالثة يستقم في الوضوء
يصيل ويستقم انتهى والاحم انه لا يصيل ولا يستقم في سنة الظاهر والجمعة على ان صاحب الحديث قال
وهذا قالوا يستقم في الثالثة وهذا اللفظ منه على انه عاده يشير الى انه غير مريض عند ان
كون كل شفع من النفل صلوة عليه ليس مطرد في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى
عند الحقيقة واني يوسف لم نذكرها لا نقصد عند هاهنا ولم يطرد في سجود السهو عند
الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على راس شفع لا يني عليه شفع آخر لان السجدة يصل اليه
في وسط الصلوة فقد صار حاصيرا ورة الكل صلوة عليه حيث عكروا بوقوع سجود السهو هذه
الصلوة في وسط الصلوة واذا كان كذلك يمكن ان يقال لا يصيل في القعدة الاولى لوها
قعود في وسط الصلوة ولا يستقم ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لوها قيا ما في وسط الصلوة
الافى وبها والحاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليه من جفون وجاهة بكونه صلوة
عليه في جوف القراء لا احتياط اذ بالنظر اليه يجب القراءة في كل شفع بالنظر الى كل صلوة واحدة لا يصيل
في الاحتياط في الوضوء كما في الوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لانها ترد في النفل
بعد مره لا يزم بالشك وعلى عدم اللزوم يعني انما اقيمت الصلوة وخرج الخطيب وهو في النفل انه
يقطع على راس الشفع كما تقدم وكذا في جلال الشفعة وخيار الخيرة بالشرع في الشفع الآخر
لان كل من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك في كل من سري الفضا
من شفع الى شفع اذ لا يحكم بالنفس مع الشك اما في غير هذا الاحكام لا وان يعتبر كون كل صلوة واحدة
الكون لاصل الاتصال وانما التحريم وذلك لا يقال انه صلوات بل صلوة واحدة وسئل الاستفتاء في
رواية عن الائمة المتقدمين في تها من اختيار بعض الشاخرين الله سبحانه وتعالى بعد القعدة الاخيرة
صاحبة القعدة الاولى عند من غير فرق لما تقدم والامة تقعد على انها ليست في القعدة الاولى
الاخيرة وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى الا من كان ذلك اسرها ولا يبرئ من رها على السرة وليس
وينتهدى اي يوقر بالتشهد القعدة الاخيرة فاذا انتم التشهد لا قوله عبد ورسوله يصيل
على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي رحمه
فرض وقال القاضي عياض وقد شد الشافعي رحمه ولا سلفه في هذا القول ولا سنة
يتبعها وشتم عليه فيه جماعة منهم الطبراني والقشيري وخالفه من اهل مذهبه
الخطابي وقال لا اعلم له فيها قودة والتشهدات المروية عن ابن مسعود وابن عباس
وابن هزيمة وجابر وابي سعيد وابي موسى وابي الزبير لم يذكر فيها شيء من ذلك ولم يرو
عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل على ضيقه اهل الحديث كلامه ولو صح

هذا الحديث على ما
في الصحيحين

فعنا كاملة ولم يصل على شيء غيره وما روي عنه عليه الصلوة والسلام من صلى صلوة
 لم يصل على فيها وعلى أهل بيته لم تقبل منه ضعيف أيضا يجاب المحقق مع انه قد اختلف
 عليه في رفعه ووقفه على ابن مسعود قال المداقطني وأما الأول فواه ابن جابر لا صلوة
 لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لا يدرك اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا صلوة لمن لا يجزئ انصاره وقيه عبد المهيمن قال ابن جابر لا يجزئ به وآخره
 الطبراني عن ابن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده مرفوعا نحوه قال الواحد بن
 المهيمن أشبه بالصواب مع ان جماعة قد تكلموا في ابن عباس روى البيهقي عن يحيى بن سابق
 عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عن علي السلام اذا شهد أحدكم في الصلوة فليقل
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد
 كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وفيه مجهول
 وبالحجة ليس له دليل يدل على القرينة في الصلوة أصلا ولا خلافا لها فترى في العمرة
 وقال الطحاوي صحيح كما ذكر وقال الكرخي لا تجزئ جعل في التحفة قول الطحاوي أصح وهو
 المختار لقوله صلى الله عليه وسلم رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي رواه الترمذي
 وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من ذكرت عنده فلم يصل علي رواه ابن
 السني بإسناد جيد وقوله عليه السلام الخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح والآحاد يثبت في ذلك كثرة جد بعضها أثر بعيد الوجوب بعضها وعندها
 وهما ينفيد أنه أيضا ولو تكرر ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي لم
 يلزمه الأمر واحدة في الصحيح لأن تكرار اسمه واجب لحفظ سفته التي لها أقوام الشريعة
 فلم وجبت الصلوة في كل مرة لأفضله إلى التحريم غير أنه يندب تكرارها بخلاف السجود
 أي سجد التلاوة فإنه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلسين والتسميت كالصلوة وقيل بل يجب
 التسميت في كل مرة إلى الثالث قال لأحد في النظم ولو تكرار اسم الله تعالى في مجلس واحد في جهالة
 يجب لكل شأنا عليه ولو ترك لا يبقى ديناً عليه كذا في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها
 يبقى ديناً عليه لأنه لا يخلو عن محمد ونعم الله تعالى الوجبة للشأن فلا يكون وقت القضاء كقضاء
 الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى المختار وفي صفة الصلوة
 عليه صلى الله عليه وسلم على ذكره في الكفاية والشرائح في القنية وشرح القندور سئل محمد رم
 عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت

في الصلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

وذلك ميم ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية ما يشبه كلام الناس في صحفه الكافي لا
يقول رزق الامير الجيش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد رجع عدم التساؤل ان الرازي
في الحقيقة هو الله تعالى نسبتها الى الامير مجاز وفي الخلاصة ولو قال ارزقني في الصحفه لم يسه
او قال ارزقني في الصحفه لا تصد وفيها الكسفي العن فلانا اقض ديوني اغفر لي وحالي
تفسد ولو قال اغفر لي ولو الله والمؤمنين والمؤمنات لا تفسد قال ابن الفضل تفسد الاول اوجه
وارزقني ويتك لا تفسد انتهى كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وسياتي عام فيها يفسد انشاء الله
تعالى وروي عن بعض المشائخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر قال لا يقول في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم وارضهم ان فانه نوع ظن بتقصير الانبياء عليهم السلام فان
احدا لا يستحق الرحمة الا باثبات نكاحه عليه من امرنا بتعظيم الانبياء وبقوتهم وهكذا
ذكر شيخ الاسلام في المبسوط واكثر المشائخ على انه يقول وارضهم محمد وآل محمد
للتوارث فيه على ان تقدم في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستغني و
يكون معنى قولنا وارضهم محمد وارضهم امير محمد فالتقصير واجم الى الامتة من جنى جنباته ولم
اب شيخ كبير فادار السلطان ان يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس وارضهم هذا
الشيخ الكبير فان ذلك الرجم واجم الى الان الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن لا بيان
بما في الاحاديث الصحيحة اوله وحده ويقول فيما اذا ان يقول وارضهم محمد وآل محمد كما
صليت وباركت ورحمت لمواقفة وارضهم ولا يقول وترحمت لا نه لم يكن قد قال
وترحم واما ان قال في ذلك وترحمت باسكان الرضوخا انه ليس في اللغة ترحم يترحم
ترحم ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمت بالتشديد اي يشدد المحامد من الفعل يجوز
لان له معنى صحيح في اللغة يقال ترحم عليه اذا دعاه بالرحمة وذلك من الله سبحانه ونفس
الرحمة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم ورده في الاحاديث ولو قال
ذلك لا باس به اي لا يكره اذ هو زيادة نداء لله تعالى لا ضرر له ولا تغيير فيه المعنى ان كان الاولى تركه
لعدم الورد اذا لا والى اقطر على الاثبات بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصا
ويشير بالسابقة الى الشهادة قال في الوقفات لا يشتر الاول للجنار على ما قد منا
فان شاذ يعقد اي يضم الشخص والبعض ويجعل الوسطى بالاهتمام اي يجعلها حلقه وقد ذكرناه
في بحث للشهد الاول فاذا فرغ من الادعية بعد التشهد يسلم عزيمته ويقول السلام عليكم
ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام اي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان من العيين او اليسار وكثر
كذا ذكر في المحيط بخلاف السلام الذي في التشهد هو قوله السلام عليك يا النبي رحمة الله وبركاته حيث

في قول المصنف
لا يقول في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم
وارضهم فان فيه
نوع ظن بتقصير
الانبياء

سبب

بقوله تعالى البر في موضعين في سلام التشهد رد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام القتل
 فإن المروءة عن ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يوشى
 بغيره الأيمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يوشى بغيره الأيسر واهل البيت
 الأربعة وقالوا لا يمتدح حديث حسن صحيح ولا يتوهم أن مراده هذا السلام أي السلام الأول
 يقول في السلام الثاني وبركاته كما يقول بعض الجهال لأن ذلك خلاف السنة كما في
 الحديث الصحيح وخلاف عمل الأئمة وفيه تميز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل
 وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن
 يساره كن لك وفي جامع الجوامع ولو سلم تلقا وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه
 الحسن عن محمد بن وهب وتابع الحديث وعمل الأئمة أولى وينوي بالتسليم الأول فخطابه بعلينكم
 من هو عن يمينه من الملكة والمؤمنين المشاركين له في صلواته دون غيرهم ويفعل في
 السلام عن يساره مثل ذلك أي يقول السلام عليكم ورحمة الله ويتوهم من هو عن
 يساره من الملكة والمؤمنين والتسليم الأول للتحية والخروج من الصلوة والثاني للتسوية
 والقوم في التحية ثم قيل الثانية سنة والآخرة لها واجبة كالأولى ويجوز لفظ السلام بخبر
 ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لابن الهمام واعلم أن الواو لا يقتضي الترتيب كما هو مقرر
 فلا يظن من تقدم يرمي الملكة في ذلك كما اعتقاد افضليته على المؤمنين افضل من سائر
 الملكة لقوله تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وقوله
 تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية والملكة داخلون في جملة
 العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة للملكة افضل من البشر لقوله تعالى لا يستنكف
 للشيخ إن يكون عبد الله ولا الملكة القربون فإن التدرج في مثل هذا الكلام من الأدلة
 إلى الأعلى كما يقول لا يستنكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيدي ولأن الملكة رسل إلى
 الأنبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على اصحابهم والجواب عن الآية لما دلت على
 ما ذكرتم لا ومعناه أن الشيخ ابعده عن الاستنكاف من الملكة وأولى بالعبودية ومن كان
 ابعده عن الاستنكاف وأولى إلى العبودية فهو الأقرب منزلة وأعلى رتبة والأكثر ثوابا عند
 الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية وإن كان ما يقتضي الاستنكاف من زيادة
 القدرة على البطش والأعمال المشاقة وسعة العلوم والأفعال العجيبة وغزابة التكليف
 ظنهم في الجهال من انصارت لها السبب في ترفع الشيخ عن العبدية في الملكة استقامته
 وليس النزاع فيها بوصفهم بالمقربين لا يستلزم كون الشيخ ليس من المقربين للإجماع على أنهم

٣٢٤ من هذا صلب أهل السنة ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة وسائر الانبياء من المؤمنين

مقرب على ان قد يعلم ان جملة الملكة المقر بين افضل من المسيح لان كل واحد منهم افضل
منه والكلام فيه والاية تفيد الاول والجواب عن قولهم ان الملكة رسل الانبياء ان طعن
الرسالة لا يقتضي افضلية الرسول وانما ذلك فيما اذا كان له رسول للتشريع والتعليم و
انقاذ العباد والدعاء الى الله تعالى ما اذا كان مجرد تبليغ الخبر عن الرسل الى الرسل اليه فلا يري
ان السلطان قد يرسل الخبايا مع بواكير الى وزيره ولا يقتضي ان البواب قد وصل عند السلطان من
الوزير وكذلك حال الملكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر وقد روى التوفيق هذه
عن جماعة منهم ابو حنيفة رضي الله عنهم لعدم القاطع فان مثل العالمين والبرية من العام وهو
في اذاعة القطع وتقويض علم ما لم يحل لنا الجزم بعلمه عالمه وسلم والله اعلم وقال بعضهم
اي بعض العلماء ينوي من الملكة الحقة الذين وكلوا الحقة خاصة ولايع النية وقال بعضهم
ينوي جميع من معه من الملكة على سبيل العموم من غير تقييد بمصنفه كوفهم حقة او غير حقة
لانما الشان قد يختلف الاخبار ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا القول الاخير فقط
لانما يفيد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا يتعين العدد فيه قيل ان مع كل مؤمن
خمسة اذ وقع منهم الماتن خمسة بلا تاو والاولى ان يقال خمسة من الملكة تحوزا من التائين هذا
القول روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحقة
واحد عن يمينه يكتب الحسنة واخذ عن يساره يكتب السيئات واحدا ما مريد الخيرات
واحد ركبة يدفع عنه الكاره واخذ عن يمينه يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مع كل مؤمن مائة وستون ملكا
الحرم الطبراني في فروعها وكل المؤمن مائة وستون ملكا يذبحون عنه مائة يذبحون له من ذلك
البصر عليه سبعة املاك يذبحون عنه كما يذبح عن قصعة العسل الذ باب في اليوم الصائف
ولو وكل العبد الى نفسه طرفه عين لا تخطفته الشياطين وقد كون راهو في سنة وبعث
في شعب اليمان في حديثين طويلين ما يفيد انما اثنان واخرج الطبراني في تفسيره عن
قوله تعالى عقب الآية من حديث اخر دخل عثمان بن عفان على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال له يا رسول الله اخبرني عن العهد كم معه ملك فقال له عليه السلام على عيني ملك
على حسناك وهو ما بين على الملك الذي على الشمال فاذا علمت حسنة كتبت عشر اذ علمت
سيئة قال الذي على الشمال الذي على اليمين اكتب فيقول لا اعل استغفر ويتوب فاذا قال ثلثا
قال نعم اكتب احسن الله منه فيئس القرين ما اقل امر اقره لله واقل سحيا منا يقول الله هذا لفظ
من قول الاديبة ربيعة بن ملكان من بيان يدريك ومن تخلفك يقول الله تعالى مقبالت

قد روي التوفيق
في هذا الملكة

فقال من يكون
مع الانسان من
الملكات

الشيخ الصائغ

الملك المنان على
شفقة الرحمن الخافضة
الصلوة على النبي
فقط

بأيد يد يه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملاك قابض على فاصيتك فإذا تلو استلم الله تعالى
ورفعك وإذا تجبرت على الله خصمك وملاكك على شفقتك ليس يحفظك عليك لا الصلوة على
محمد وملاك قائم على فيك لا يدع أن تدخل الجنة فيك وملاكك على عينيك فهو لا عشرة
اسلامك على كل ابن آدم يتداوون ملائكة الليل على ملائكة النهار لأن ملائكة الليل يحضرون ملائكة
النهار فهو لا عشرة من ملكا على كل آدم وإبليس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل ويؤتى المقادير
أما في التسليم الأولى مع من يؤمن بها أن كان الأمام عن يمينه أو بعدة أي إذا كان الأمام
بجانبه من يؤمن التسليم الأولى أيضا وهذا عند أبي يوسف رحمه الله لأنه تعارض فيه الجاهل والجاهل
لأنه تعالى يحب النبي من في كل شيء وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن أبيه في قوله التسليمين
لأن الجمع عند التعارض إذا أمكن لا ينافي إلى الترجيح ويؤيد في التسليم الأخرى أي الثانية أن
كان عن يساره والأمام أيضا يتوالى القوم مع الحفظ في التسليمين هو الأصح لأنه في الجاهل بهما فيؤيد
فيهما إذا الكلام يستبرأ بالنية وقيل لا يتوهم أصلا لأنه يشيرون إليهم وهي فوق النية وقيل يؤيد بالتسليم
الأولى فقط وأما المنفرد فلا يتوهم الحفظ لأنه ليس معه سواهم وقد تقدم أنه لا يتوهم البشرون لا
يشركه في صلوة وينبغي للصالحين طريق الأدب أن يكون متبوعين بهم في حال القيام إلى موضع سجوده
لا يتهاون في حال الركوع إلى الموضع سيرة في حال سجوده إلى أن ينهض في طرفه في حال قعوده إلى وجهه الموضع كما
هو على جميع فخذ يه من يؤيد ذلك كله مقتضى الخشوع فإن الخاشع لا يتكلم حركته من زيد لا ما هي
عليه وإذا تركت العين على ما هي عليه لا يجاوز نظرها إلى الجاهل المذكورة لا غير الواضحة المذكورة
وينبغي أن يكون بين قدامه حال القيام قد أربع أصابع مصنوعة في الخلاء وهو أيضا لا يحل التكلم
على عليه الخلق التسليم والأصول أن لا ينبغي أن لا يتكلم غير ما يقتضيه أصل خلقته ولو
كان أكثر من أربع أصابع إذا صار في الكل عدم التكلم هذا كله لا بد لو تركه لا ياتر والسنة للأمام
في السلام أن يكون التسليم الثانية خفض له أسفل من التسليم الأولى من حيث الصوت
وهذا بناء على السنة في حق الجهر إذا كان اتفاقا لا سيما لاجل الإعلام بأسماء من
حال الحال فقد أيسر الجهر بالتسليم لأن التسليم الأولى لا تتقل ولا بد من تمام الجهر
بها كما إذا كان اتفاقا لا سيما لاجل الاتفاق الثانية فإنها للتسوية مع الأولى طاعة على اعتبارها
الأولاف لاجل الحاجة إلى زيادة الجهر ومن المشايخ من قال بخفض الثانية كذا وقع في بعض نسخ
الكتاب فكان مراده أنه يخفيها ولا يجهرها أصلا لما قلنا من عدم الاحتياج إلى الجهر لكونه
الأولى عليها وهذا بخلاف القول الأول لأن ظاهره أنه يجهرها جهره دون الجهر بالأولى وفي
بعض النسخ ومن المشايخ من قال بخفض الأولى من الثانية أي بخفض الأولى أزيد من الثانية

الملك المنان على
شفقة الرحمن الخافضة
الصلوة على النبي
فقط

غير صحيح ولا ينبغي ان يكون مقول احد من المشائخ بل هو قاصر من المكتبة والاحقر القول الاول
 انه يجرى بالثانية دون الجهر بالاولى لان الاولى وان دلت على تعقيب الثانية باها الا ان مقتضى
 ينظرون الامام فيها ولا يعلمون ان ياتي بها او يسجد قبلها السهو وحصل لهم يشعرون بالاشعور
 او هو من يكتفي بتسليمته واحدة كالما الكية على انها التحيّة ايضا كما تقدم ولا بد من سلام
 التحيّة من اسماح المسلم عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلاة الامام فهو مجزئ انشاء التحيّة
 عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وانشاء الحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا
 اول ما في مسلم من حديث البراء كذا اذا صليت خلف النبي عليه السلام اجبتا ان يكون
 عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مضى من وجهه عند الاقبال عليهم كان يقابلهم عن يمينه
 وذلك انما يكون اذا كان السجدة عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل ضاه حتى يقبل علينا بوجهه قبل
 من يقين يساره فيعيد الانصراف عن يمينه لان يجلس سجودا قبل يستقبلهم في المقعد بعد الانصراف عن
 يمينه كما في حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقف عن يمينه كما في الصحيحين وغيرهما
 حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلواته يراى حقا عليه ان لا يشترط ان
 يمينه لقد رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا يقف عن يساره لا يغير من ذلك ان ضل علم ذلك
 تعليم الجواز مع محبة النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاده به وهو اى الجواز لو ان مسعودم فانه لما اتي عن ان
 يرى الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلوة وهي
 القبلة اعم من ان يجلس بعد او لا فلا قال وان شاء ذهب الى قوله لانه قضى صلواته وقد قال
 الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانكثروا في الارض وجرى الا بالاحكام في ركني الجماعة لا ينبغي ان يكون
 في غيرهما بل يثبت بطريق الدلالة وان شاء استقبل الناس بوجهه وجلس كما في الصحيحين
 وغيرهما عن سمرة بن جندب كان النبي عليه السلام اذا صلى صلاة اقبل علينا بوجهه وفي
 مسلم وغيره عن جابر بن سمرة كان يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مكانه
 صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يجتمعون في اخذون في امر الى اهلية فيضكون بيسم
 ان حتى هذا اذا لم يكن جذا نرى جذا الامام اى في مقابلته جذا استقبال القوم فصل حتى
 لو كان جذا نرى صلى لا يستقبلهم بل يخبرهم بمئة ومئة وسورة سوا ذلك الصلوة في الصف الاول
 فيسا من الامام وفي الصف الاخر بعيد عنه اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه
 الصلوة مكره مطلقا لانه يشبه في التشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال من الصلوة
 مكره ايضا للتشبه المذكور واعلم ان الخلاف في الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد
 عد وعلم اذ ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شرح المقدمة من ان الجماعة

فانما انما لا يفتى
 الاستقبال مطلق

ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجم حرمتهم على حرمه القبلة والا فلا لترجم حرمه القبلة على الخلة
 فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه فهو رجل مجهول لا تشبه الفاظه الفاظ اهل العلم فضلا
 عن ان يقلد فيما ليس له اصل والتحديث الذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 بل حرمته السلم الواحد ترجم من حرمه القبلة غير ان الواحد لا يكون خلفا امام حتى يلتفت
 اليه بل عن يمينه فلو كان اثنين كانا خلفه فيلتفت اليهما الاطلاق المذكور والله الموفق لهذا
 الذي ذكرنا من التخيير بين الانحراف والجلوس مستقبلا اذا لم يكن بعد الصلوة المكتوبة للغة
 انهما تقطوع كالنجم والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تقطوع بعده كالنجم والعصر تركه الكثر
 قاعدا في مكانه مستقبل القبلة انتهى وبجهد الكراهة مخالفة فعله الذي كان عليه الصلوة
 والسلام بل هو عليه كما يفيد لفظ كان فيما تقدم من الحديث فلن كان بعد هاتين المكتوبتين
 تقطوع يقوم الى التقطوع بلا فصل الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والاكرام ويكره تأخير السنة عن حال داء الفريضة بالكثرة من نحو ذلك لفتاوى
 مسلم والترمذي وعز عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم
 لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام و
 اما ما رواه ابو داود عن ابي ربيعة قال صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابوبكر وعمر يقومان في الصف المتقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبير
 الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ثم سلم عن يمينه وغرب راسه
 حتى راينا بياض خديهما ثم انتقل الى ربيعة يعني نفسه فقام الرجل الذي اذكره من
 التكبير الاولى ليشتقم فوثب ثم اخذ بمنكبهم ثم قال اجلس فانتم ههنا اهل
 الكتاب بل انهم لم يكن بين صلواتهم فصل فرفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصحاب
 الله بك يا ابن الخطاب فلا يعارض حديث عائشة رضي الله عنها الا لا يادله في الصحة واما
 ثانيا فالان لا مخالفة بينهما لان المكتسب مقدار اللهم انت السلام الى آخره فصل ولا دليل
 على المكتسب اكثر من ذلك فيمكره لمخالفة ما كان دأبه عليه الصلوة والسلام كما هو مضمون حديث
 عائشة واما ما روى من الاحاديث في الاذكار عقب الصلوة فلا دلالة فيها على الاتيان بها
 عقب الغرض قبل السنة بل يحل على الاثنين جابجا السنة ولا يخرجها عن السنة بها وبين
 الفريضة عن كونها بعد ها وعقبها الا ان السنة من لواحق الفريضة ولواحقها ما وكلها
 فلم تكن اجنبية منها فايفعل بعد ها يطلق عليه انه فعل بعد الفريضة وعقبها وقول
 عائشة رضي الله عنها مقدار ما يقول الخ يعني انه ليس المراد ان كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد ما

يكون تأخير السنة
 عن اداء الفريضة

يسم ذلك المقدار ونحو ذلك من القول تقريرا فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة أنه عليه السلام كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند الجند وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلوة قال بصوته لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كرم الكافرون لأن المقدار المذكور من حيث التقريب الثماني دون التحديد والتحقيق والله اعلم فاذا قام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكان الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يخرف يمينا او شمالا لما في أبي داود والترمذي عن المغيرة بن شعبة انه عليه السلام قال لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يقول لو يدع بيته في تطوع ثم اى هناك يعني في بيته لا نه عليه السلام انما كان يصلي السنان في بيته في صحيح مسلم وغيره سئلت عائشة رضى عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين الحمد ثم الاخبار في ان افضل في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا اعلم انه لا يشغله شاغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاراد ان يصلي ركعتين بعد ان خاف لو رجع الى بيته لشغله شيء آخر ياتي بها في المسجد ان كان لا يجاف صلاها في المنزل وكذا في سائر السنان حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت صلى الجمعة في الجامع يكون سنة اتى بها ومن المشائخ من عاين الاخراف يمينا او شمالا وقال ان كان الصلوة اماما يتطوع عن يسار المحراب يسار المحراب هو يمين المصل ترحيما للتيامن وقال شمس الامنة الطحاوي هذا يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تأخير الى آخره اذ لم يكن من قصد الاشتغال بالاداء بان لم يكن له ورد معتاد يقره عقيب المكتوبة فان كان له ورد وقد اعتاد ان يقضي اي ياتي به بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلاه اي عن المكان الذي صلى فيه فيقضى ورده فاما وان شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما لا يكل من قراءة الورد قائما ومن قراءته جالسا في ناحية المسجد روي عن الصحابة رضوا الله عنهم اياهم جمعان ويجوز ان يراد بقوله كلاهما القيام الى التطوع بلا تأخير اذ لم يكن له ورد والاشتغال بالاداء اذا كان له ورد ولكن التقرير الاول اقرب مما ذكر في ابتدء المسئلة من ان يكره تأخير السنة عن اداء الفريضة دليل على كراهة تأخير السنان عن المكتوبات وما ذكره

تسهل الائمة الحلواني رحمه طيل على الجواز في جواز تأخير السنن عن المكتوبات غير كراهية ذكره
 اي ذكر هذا الكلام وهو ان ما ذكر في ابتداء السلسلة يدل على الكراهية وما قاله شمس الائمة يدل على
 عدمها في المحيط وقد يوفق بان تحمل الكراهية على كراهية التزني بمراد الحلواني عدم الاسامعة
 فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا باس بان يقرأ بين الفريضة والسنة الا واداد والشهور في
 هذه العبارة اطلاقا فيمخلها في اولي وهو قريب من المكره وكراهية التزني فيحصل منه الاول
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة ولو فعل لا باس به ولا تسقط السنة بذلك حتى اذا صلاها بعد
 الا واد تقع منه مودة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا يسقط السنة لكن في الجواز
 اقل فلا اقل من كون قراءة الا واد لا تسقطها وقد قيل في الكلام انه يسقطها واول المذكورين
 الختام في شرح الحديث واستدل له بما رواه البخاري وابوداود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر فذكرت مسبقته حذني ولا اضبط حتى يؤذن
 بالصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبرزلي عن الفقيه الميثاق القول بان الاشتغال بالبيع و
 الشراء بعد السنة يبطلها مشكل كانه لا رواية فيه وفي القنية الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه وكل عرياني في التهمة ايضا قال به وهو الاصح انتهى ولو خالف السنة بعد الفرض في
 آخر الوقت ذكر في القنية فيه قولان في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه
 الاحكام المذكورة كلها هي حتى الامام ما القند والمنفرد فانهم ان لبثا في مكافأ الذي صلي فيه
 المكتوبة جازان قائلين التطوع في مكافأ ذلك جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر غير
 مكان مكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكره في الخلاصة حيث قال وان كان المصلح مقتدا
 او يصلي وحده ان لبث في مصلاه يد عوجاز وكذلك ان قام الى التطوع
 في مكانه او تقدم او تاخر او الحرف بمئة او بيرة جاز والكل سواء
 لان المراد بقوله والكل سواء اي في قامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بالالتز
 الفضل هذا ولا يظهر الفرق انه صرح في الامام بكرهية تأخير السنة وسكو في غيره وبين
 التأخير والوصل الا ان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه الصلوة والسلام لم يكن
 يقعد الا مقلا وما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام والغالب في حاله عليه السلام امامة
 عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع
 في مكان الفرض بقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا فرغ من صلواته ان يتقدم او يتأخر بسجدة
 وكذا يستحب الجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الدخول في التزم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير
 مخصوص بالامام دون غيره وللفظ احدكم في الحديث شامل للتقدم وغيره فالحاصل

فصل في ان الاول
 لا يقرأ الا واد قبل السنة
 ولو فعل لا باس به

الكلام بعد الفرض
 لا يسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه

في حجب الجواز ان كان
 المصنف بعد الصلوة
 بالجماعة

يستحب لأهل الأمانة
المسافرة وأن يصلح
بيته في البصر

يقيم

كالعبث

ان الاستحبة في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير تأخير الا ان الاستحبة بالشد حتى
يؤدى تأخيرها الى الكراهة لتحديث عائشة رضي الله عنها في القدي ونظيره هذا قولهم
يستحب الاذان والاقامة للمسافر ومن يصلح في بيته في المصروكة تركها الاول دون الثاني
فعلهم بان مراتب الاستحبة متفاوتة تركها السنة والواجب الفرض والله سبحانه اعلم
فصل في بيان ما في الشيء الذي يكره فعله في الصلوة وبين ما لا يكره فعله فيها اخره
عن بيان صحتها الاثر من العوارض عليها والاصل خلوها عنه والعوارض من غير عن الاصل
وتقدم على بيان ما يفسد لا نه كالجزم منه من حيث انه عم اكل مفسد مكره وكذا في ذلك
لان الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكره عني بالمعنى القوي وهو ضد
المحبوب الرضوي فيقول الحرام قال يكره للمصلحة ان يغفل فاه اعلم ان الفعل ان تضمن ترك
ولجب فهو مكره كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكره كراهة تنزيه ولا تتفاوت
في الشدة والقرب من التحريمية بحسب قسمة السنة وان لم يتضمن ترك شيء منهما فان كان
اجنبيا من الصلوة ليس فيه تميم لها ولا فيه رخص ضرر فهو مكره ايضا كاللعب بالشو والطلب
وكل ما يحصل بسببه شغل القلب في كذا ما هو من عادة اهل التكبر وصنيع اهل الكتاب
اكثر ذنبا ليس فيه تميم لها مما ذكر في الخلاصة انه لو لم تكن العامة من السجود فيها ايد
واحدة او سواها ايد واحدة لا يكره لانه من تمامات الصلوة وبما ليس فيه رخص ضرر من نحو
قتل الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تعظيمة الفهم اذا لم يكن عن عمد مكره وكذا
تعظيمة الانف ذكره قاضيان وعن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام نهى عن اسدل
في الصلوة وان يغفل الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه الا عند التشاوب فانه لا يكره
ان يغفل فاه اذا لم يستطع كظمه والا بد عند التشاوب ان يكظمه اى يمسكه ويمنع من
الاقتحام ان قد على ذلك لقوله عليه السلام اذا تشاوب احدكم في الصلوة فليكظم ما
استطاع فان الشيطان يدخل في فيه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يمسك
فيه ياربه الزمك انه عليه السلام قال ان التشاوب في الصلوة من الشيطان فاذا تشاوب احدكم فليكظم
ما استطاع في رواية فليضع يده على فيه وقد هذا على ان التشاوب يكره وكذلك يكره التلطي لان يراى الغلظة
والكسيل ويكره الاعتقاد وهو اى الاعتقاد ان يلف بعض العامة على راسه يجعل طرفا منى من الثوب الذي
لفه به حائله ترك طرفا من العامة مشبه العجى الكاش للنساء ويلف حول وجهه والعجى يوزن ضرر ثوبه لنفسه
الرودة على راسها وقال بعضهم الاعتقاد ان يشد حول راسه اى ياربه راسه بالمندبل
ونحوه ويترك اى يظهرها متهمة اى راسه وهذا هو الذي كور في فتاوى قاضيان و

يقعون فالحق التحقيق عن ان الاقواء على ضربين أحدهما مستحب وهو ان يضع اليقظة على عقبيه
وركنائه في الارض هو المروءة عن ابعاد لئلا انتهى هو الصفة التقديرية قال الشيخ كمال الدين بن الجهم
وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكر من الحد يثنان ليس فيه ما يدل على المراد التقدير في الصلوة
والاقواضم الاثنيان على العقبين في الصلوة مكره ايضا لخالفه الجهم من السنن وهو قائل ان الرجل
اليسير ولكن يفهم ان الاقواء بنصب الركبتين مكره خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيكون جليسا
الجفاة بخلاف الاحتياط اذ ليس فيه كراهة خارج الصلوة الفرق بين الاحتياط والاقواء الاحتياط
يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيد او ثوب او غيره وهو اكثر تطويلا لشرف العلم ويكره
ايضا ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع لانه فعل بائس ليس من تمامات الصلوة
صاحرا ولا يفسد الصلوة خلافا لما روى في كماله عن ابي حنيفة رحمه الله ان يفسد ما انما هو العمل الكثير
وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكر في الكافي ويكره ايضا ان يسدل ثوبا
اي يرسله من غير ان يلبسه وهو السدل ايضا على الثوب على كنفه ويرسل اطرافه على عنقه
او على صدره وفي القدر وشعره مختصا للكنج هو ان يجعل الثوب على لسانه او كنفه ويرسل اطرافه
من جوانبه وفي فتاوى قاضيان هو ان يجعل الثوب على لسانه وعلى عنقه ويرسل جانبيه ما مر على
صدره والكل يصدق عليه هذا السدل وهو الارسال من غير لابس فان السدل في اللغة الا رضاء
والارصال ولا بد ان يقيد بعدم البس ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا لا
ووجه كراهة السدل ما مر عن ابي هريرة انه عليه السلام نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي
الرجل فاه اخبر ابو داود والحاكم وصححه ولان فيه شغل القلب بحمل شيء في الصلوة لا فائدة
فيه ولو صلى في قباء او صطر فيضم الميم ونهى الرأ قال في القاموس هو رداء من خريرهم وعلام
او باراني اي محمل على وزن منبر وهو ما يلبس المطر وباران بالفارسية هو المطر يعني ان يدخل يديه
في كميه وان يشد القباء ونحوه بالنطقة احترازا عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان
لا بس شقة او فحى ولم يدخل يديه في شدة المتأخرون في الكراهة والاحتياط لا يكره ولم يوافق
على ذلك احد سوا البزارى والصحيح الذي عليه قاضيان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في
كميه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال الثوب بدون ان يلبسه وعن الفقيه ابي جعفر
الحمد والى انه كان يقول فاصلي مع القباء وهو غير مشدد وادخل يديه في يميني يعني ولو
ادخل يديه في كميه يتبعني ان يقيد بما اذا لم يزاد لانه يشبه السدل كما اذا زاد الارزاد
وفقد الحق من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقية الرميثة وتجعل الكاهها
تخروفي عند اعلى العنود اذا خرج المصلي يده من الخرق وارسل الكم فانه يكره ايضا الصدق

السدل عليه لا ندرأه من غير لبس اذ لبس الكم يكون با دخال اليد فيكون فيه ثقل القلب
 بمراعاة عن ان مجلس عليه احد عند موضعه فتمت وقولان فيه تشبها باهل التكبر اذ لا تكاد
 تسمع نفوس المتكبرين بتركه وادخال اليد في الكم لا في الصلوة ولا خارجها على
 ما جرت من عادتهم ولولم يرسل الكم عند اخراج اليد من خرقة بل
 ادخل تحت منطفة زالت الكراهة لزال اسبابها المذكورة ويكده ايضا
 ان يكفه ثوبه وهو في الصلوة بعقل قليل بان يرفع من بين يديه او من خلفه عند المجد
 لو كان فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشد الكم والذيل وان يرفع كيلا يتربعا امر
 من قوله عليه السلام امرت ان تكون على سبعين اعضاء وان اكلت شعرا ولا ثوبا ولا كان ذلك نوعا
 ويكره للصلي كل ما هو من اخلاق الجبارة نحو لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والتسوع
 وهي تنافي التكبر والتجبر ويكره ان يصلي في زار واحد وفي السرايل فقط لا في العجمين غيرها
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصليان احدكم في الثوب الواحد ليس على
 حائضه منه شيء الا من حدث بان لا يجد غيره فأن الخرج مدفوع ويكره ان يصلي حاسرا
 اي حال كون كاشفا راسه تكاسلا لاجل الكسل وسببه بان اشتغل تعظيده ولم يرفع راسه
 منها في الصلوة فتركها لذلك وهذا معنى قولهم طأونا بالصلاة وليس هنا الاستغناء
 بها والاحتقار لان ذلك كفر بالعبادة تعالى ولا بأس اذا فعله اي اذا كشف الرأس
 تذلل لا وخشوعا لان ذلك هو القصد الاعلى في الصلوة وفي قوله لا بأس اذا فعله اي اذا كشف الرأس
 ان لا يفعله وان يتذلل ويخشع بقلبه فاتها من افعال القلب وكذلك يكره ان يصلي
 في ثياب البذلثة بكسر الباء وبالذال المعجمة وهو ما لا يصح ولا يفيظ من الدنس فهو او
 في ثياب المهنت ككثرة في اوانها ويقيم اليهم ولها مساوي الخدمه والعمل تكميلا لرعاية الادب
 في الوقوف بين يديه تعالى بما امكنه من تحمیل الظاهر والباطن وفي قوله تعالى حدثوا
 زينكم عند كل مسجد اشارة الى ذلك وان كان الراد بها سائر العورة على ما ذكره اهل
 التفسير كما تقدم والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثار بالرد وقبض وعامة ولو صلى
 في ثوب واحد متوشحا به جميع بدن كما يفعله القصار في المقصرة جاز من غير كراهة مع يسر
 وجود الظاهر الزائد ولكن فيه ترك الاستحباب وروى عن أبي حنيفة رحمه الله ان يكون لبس احسن
 ثيابا للصلوة والمرأة تصلي في ثلثة اقواب ايضا قبض وخار ومقنعة وفي الخلاصة لبس و
 الرد ومقنعة فذكر ان الرد في موضع الخمار وهو الاول لانها متاحة الى زيادة السترة اذا استحب
 الا ان الرد للرجل فالاولى ان يستحب لها وفيها فاصلت في ثوبين جازت صلواتها يعني

فما يصلي في
 ثوب واحد وفي
 الرد ومقنعة

فما يصلي في
 ثوب واحد وفي
 الرد ومقنعة

في قميص ومقنعة وآنفعة بكسر الهمزة وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الخنك
 والقنم اوسع منه بحيث يعطف من تحت الخنك ويربط من الوراء واليها اكبر منهما بحيث
 يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصددين ويكره ايضا المصلي ان يرسل لاسره او يمسك
 وهو في الركوع على الفته هيئة الركوع السنونة على ما روي في صفة الصلوة ويكره ان يعيث ثوبا او شيئا
 من جسده في المستصفى قال الامام بن الردين يعني الركود العيث الفعل الذي يرفع فيه غير صحيح
 والاسقم ما لا غرض فيه اصلا والعيث حرام خارج الصلوة وفي الصلوة اولى ويكره ان يفرق
 اصابعه بان عدّها او يفرقها حتى تصوبت امارا وان ما جرت عن الحارث عن علي رضي الله عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تفرق اصابعك وانت في الصلوة وهو معلول بالحارث الامور
 ولان الفرقعة فعل لا فائدة فيه فكان كالعبث وفي المستصفى ان يرفع يديه في ركعة التشبه
 لم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابعه فانه مكره ايضا
 روى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال اذا توضأ أحدكم فاحسن
 وضوءه ثم اخرج يده الى السجدة فلا يشبك بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا اخرج يده الى
 السجدة من السجدة منتظر الصلوة او حال التوجه الى السجدة لكونه كان في الصلوة حكما من
 الشواذ فاذا كان في الصلوة حقيقة كان منهيا عنه بالطريق الاولى ولان فيه ترك الوضوء المستوفى
 ويكره ان يجعل يده على خصره لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم ان الخصر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مختصرا وفي الاخرى عن
 الاختصار في الصلوة وفي رواية ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصر وفي رواية
 نقلها عن المغيرة وضع اليد على الخصر وهو المستند فوق الوركين وعلى الخصرة وهو ما روي
 الطقطقة والشراسيف الطقطقة اطراف الصلعة الذي يشرف على البطن انتهى
 وفي القاموس الطقطقة بكسر الطاءين اطراف الجنب المتصلة بالاضلاع والشراسيف
 جمع شرسوف كصوف وهو غصن ومعلق بكل صنم او موقعا الصلعة وهو الطرف المشرف
 على البطن وقبل الاختصار ان يصلي متكئا على الخصر وهي العصار قيل ان لا يركع ولا يسجد
 السجود وقيل ان يختصر الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو العمل ويكره
 ايضا ان يقلب الحصى بكل حال لا يحال ان لا يمكن له ان يركع الا في حال عدم تمكن الحصى اياه
 من السجود عليه بان يركع فيه تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقر عليه قد
 افترض من الجبهة فيسوي مرة او مرتين كذا في فتاوى قاضيان وآشاد الى ان فيه روايتين
 وفي اظهر الروايتين انه يسوي مرة ولا يزيد عليها الا يخرج عبد الرزاق عن ابي ذرسان

فاستصفى
 وسف

لا يفرق
 ولا يشبك

الطقطقة
 شرسوف

النبى صلى الله عليه وسلم من كل شئ حتى سالت عن سحر الحصى فقال واحدا اودع وكذا والآية
 بن ابي شبيبته وروى موقوفاً عليه قال الدارقطني وهو أصح ورأسه عن معيقب بن عليم
 الصلوة والسلام قال لا تمس الحصى وثبتت تصلياً فإذ كنت لا بد فاعلا فواحدة ولا تمس عليه
 العيبش إلا بعد ذلك كورولر كافيته في ذلك ويكره ان يتريم في جلوسه لحاقه سنة الجلوس
 الا من عذر ولا يكره خارج الصلوة مطلقاً في الاصح لانه عليه الصلوة والسلام كان فعوده في غير
 الصلوة مع اصحابه لا يريم وكذا غيره كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس على البيت
 اولى لقربه الى التواضع ويكره المصلي ايضاً ان يتيمس عينيته قيل لانه من ضيق اهل الكفاية وقال
 في الاختيار لا نه عليه السلام في غيره ويكره ان يلبقت بوجهه يمينا وشمالا في الخياشمة
 رضى الله عنها سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الالتفات في الصلوة فقال هو تناس
 يختلسه الشيطان من صلوة العبد في سنان ابي داود عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يزال الله مقبلاً على العبد صلواته ما لم يلبت فإذ التفت اعرض عنه وروى البيهقي
 في شعب الإيمان عن كعب بن مؤمن يقوم مصلياً الا وكل الله مكابداً يا ابن آدم لو قلتم
 ما في صلواتك ومن تناجى ما التفت ورواه الحاكم وصححه وهذا الذي علقه وروى عنه
 لو حرفه صدره عن القبلة قصداً فانه تقصد صلواته قل ذلك وكثر وان كان ذلك بغير اختيار
 فان لبس مقدار ذلك في نفسه والا فلا والحاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه التفات مفسد وهو
 بالصدور والتفات مكره وهو بالوجه والتفات غير مكره وهو بالعين بدن وقيل بالوجه
 لما روى الترمذي والنسائي وابن جبار وصححه عن ابن عباس كان عليه السلام يلحظ في الصلوة
 عينا وشمالاً ولا يلتفت عنقه قال الترمذي غريب قال ابن القطان صحيح وان كان غرباً ويكره
 ان يبعد على كونهما متراً قد تقدم في بحث السجود وان يتخير قصد عينه بقوله قصد الاختيار
 من غير ضرورة وانما يكره للتخيم اذا كان صوتاً فقط لا حرفاً كذا في ذلك الفتوى وكذا لو كان
 حرفاً واحداً في الاذان اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكره ان يفسد اذا كان بغير عذر ولا يفسد
 بالاختيار انما لا يتوهم منه انه اذا كان عن سهو وكان معه حرف ولا يفسد لانه اذا كان مع
 حرفان وكان بالضرورة تقصد سواء كان قصد اوسهوا لان مفسدات الصلوة لا فرق فيها
 بين السهو وعدمه على ما ياتي انشاء الله تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يبعد فيه والنسيان
 ما السعير للندم في الفطرية فلا يكره وكذا التخييم اذا كان عن ضرورة كما اذا منع
 بلبس ان القراءة ولو عن الجهل وهو امام فانه لا يكره والا حسن ان يدفع سعاله ان قدر
 على دفعه من غير ضرر يلحقه رعاية الادب اما اذا كان يحصل له ضرر او

الالتفات على
 ثلاثة اوجه

مشغل قلب يد فعه فالأولى عدمه ويكره أيضا أن يرد للصلي السلام بالاشارة بيده
 راسه لأن جوابه معنى لو حصل حقيقة يفسد كما إذا رد بلسانه فيكره إذا كان معنفا فقط
 ولا يشترط أن يكون غير فائدة ولو صار في بذية السلام فسد ويكره أيضا أن يحمل
 الصبي أو غيره مما يشغله وهو في صلوة وهما روي في الصحيحين أنه عليه الصلوة والسلام ثم
 الناس في مائة بنت أبي العاص على أنه الحديث محمول على الاستدراج حين كان الكلام وبعض
 الأعمال بما حاشته ثم يقول عليه الصلوة والسلام ثم الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين و
 يكره أيضا أن يتكلم أي يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في الصلوة قصد الله
 بغيره من روعه كما التحم في تفصيله ويكره أن يضع في فيه دراهم أو دنانير أو غيرها من النقود
 ونحو هذا إذا كان يجيش لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة وإن منع ذلك
 غدا في الحرم وفيه الصلوة على تلك الحال من غير أن يؤدي مقدار ما يجوز به الصلوة
 بأزسكت أو تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا فسد ما للترك القرض في كرهه
 يتغم وهو في الصلوة يعني بالنغم المذكور لا يسمع صوته وهذا غير مفيد لأنه
 لو سمع صوته من غير أن يشتمل على حرفين يكره أيضا ولا يفسد
 وأما يفسد إذا شتمل الصوت السموع على حرفين أو أكثر كما
 في التحريم بغيره ولا يعلم المصلي ما بين أسنانه أي يكره ذلك أن كان قريبا لا دون
 قدر المحصنة وإن كان كثيرا زائدا على قدر المحصنة فإن صلوة تفسد والتقييد بالزيادة
 على المحصنة ليس كما ينبغي لأن المذكور في الفتاوى وغيرها أن قدر المحصنة يفسد
 أيضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن مالا الفم وسياق الكلام عليه إنشاء الله
 تعالى ويكره للمصلي أيضا أن يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالثناء والتعظيم والفتنة
 السنة على ما مر في صفة الصلوة ويكره أن يتسم القبراء
 في الركوع لأنه ليس عملا ويكره أن يعده أي هذه الكلمة اسم جنس واحد أي يكره أن يعده
 الآيات وأن يعده التسليم وأن يعده السجدة إذا ذكرها في الصلوة يعني بالعد المذكر والعد المأمور
 وهذا عند أبي حنيفة روي وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا بأس به أي بالعد لأن المصلي يضطر
 إلى ذلك لرعاة سنة القراءة والتعجيل بما وددت به السنة في صلوة التسليم وغيرها من
 ليس من أعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة الوضع وثلاث سنن القراءة يمكن أن يكون
 قبل الشروع في سجدة الجنائز من قال لا خلا في التطوع أنه لا يكره العد فيه فعلى هذا تكون
 صلوة التسليم خارجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال بخلافه

هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقهاء لا يجوز له أن يركب
 الخلاف فيما لا في المكتوبة والتطوع معا فيكون هذا من القولين يجاب عن صلوة التيسيم
 بأنه لا ضرورة له العبد بالأصابع وتركه الوضع الميسنون كما كرهه بالإشارة برؤس الأصابع
 وهي في مكانها ولذا قال في الفتاوى الخافضة أن غزير رؤس الأصابع يعني في موضع
 كما هي على الهيئة الميسنة لا يكره وذكر في موضع آخر من الخافضة أنه لا حاجة إليها إلى التيسيم
 يعني إلى عدمها كما في صلوة التيسيم على ما أشارت إلى من حيث الإشارة أو بقليل لم يخطئها
 وبضبطها بقليل من غير إشارة ولا ضرورة إليها قال من العبد بعقد الأصابع ويكره أيضا للصل
 أن يتكفي وهو في اليد لومة على جانب أو على عصابة أو لا من حد أي كئيب من غير عمد أو
 كل من عمد فلا يكره لما تقدم في بحث القيام ويكره أيضا أن يخطو خطوات بغير عمد ولما إذا
 كان بعد رفا لا يكره كما إذا سبقه التحنن في المشي للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية أو العقر على
 قول السرخسي على ما يأتي إنشاء الله تعالى وهذا أي الكراهة فيها إذا كانت الخطوات بغير
 عمد إذا وقف بعد كل خطوة وإذا وقف بعد كل خطوتين وإن لم يقف بل خلتا فخطا
 متواليان تقصد صلوة لا تضر كثيرا إذا كان ذلك بغير عمد رافعا إذا كان بعد رفا لا تقصد
 كما مر اتفاقا فالأصل أن الشيء إذا كان بعد لا يفسد ولا يكره وإن كان بغير عمد فإن كان
 ثلاث خطوات متواليات يفسد ولا يكره فقط ولا يفسد ويكره أيضا التمسك في الصلوة في قيام
 مرة وعلى سيرة أخرى لا بأس من العبث اليد في الخشوع ويكره أخذ القبلة أو البرعوث في
 الصلوة وقتله ودفعه في الخالصية قال أبو حنيفة رحمه لا يقتل القبلة في الصلوة ويد فيها لقتل
 المحصى وقال محمد رحمه قتلها الحصى من دفنها أو كادها بالإس بر وقال أبو يوسف يكره كادها
 انتهى وقال قاضيان ويؤخذ عنه يعني بأحيفه أنه إن أخذ قبله أو بغيره فقتلها أو دفنها
 فقد ساء انتهى والذي ينبغي أن يؤخذ بقول محمد فيها إذا فرسته فإن أخذها لم يكن
 بعد ردفه ضررها لأن تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالتم وقد تقدم أن الفعل الذي فيه
 دفع الضرر لا يكره بل لو قيل أن تركها مكره لم يبعد لما قلنا أنه يشغل القلب فكان كدافعة البول
 أو الغائط أو الريح وما إذا أخذها فاما أن يقتلها أو يدفنها ولكن دفنها لا يجان ينسرك في
 قتلها ایجاد نجاسة على قول الشافعي رحمه لأن قشرها نفس مادامت حية هي طاهرة حتى عدم
 قتلها أخر زعن الخلاف في الجائز الجائز الباغية على قول بعض الأئمة أو بقليلها في الجحد فكان
 أحق قتلها بالإساءة والكراهة البرية عن أبي حنيفة وأبي يوسف على أخذها قصد من غير عمد
 ولا بأس بقتل الحية فاعترض في الصلوة لما رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة

فصل في
 تفصيل
 الصلوة من غير عمد

فصل في
 الجائز الجائز

مسألة

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل الأسير في الصلوة الحجة والعقر قال الترمذي
 حسن صحيح قالوا في المسألة والمراد به بعضهم أي قال بعض المشايخ لا بأس بقتل الحجة والعقر
 في الصلوة إذا لم ينجح إلى الشيء الكثير كثرت خطوات متواليًا ولا إلى الحاجة الكثيرة كثرت خطوات
 متواليًا فاما إذا احتاج إلى ذلك ثمشى وعليه تفسد صلوة تركها قال السنا في صلوة لأنه عمل كثير
 ذكره شمس الأئمة السرخسي المبسوط قال لا يظهر أنه لا تفصيل فيه لأنه رخصته كالمشي سبق الحد
 والاستقاء من البئر والتوضي يؤيد إطلاق الحديث فلا تعرض عليه بأن يلزم مثله في
 علاج المارين يترك المصلي إذا حصل فيه عمل كثير فإنه ما موب بالنعص مع نفسه عند لكل فما
 هو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو الفساد الأمر بالقتال والقتل لا يستلزم صحة
 الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف فإن المشي فيها والقتال مفسد مع الأمر به عند الحاجة بل
 الأمر في مثله لا باحترام مباشرته وإن كان مفسد للصلوة وعدم الأمر في ذلك جهل كان
 حراما وهذا كما يباح قطع الصلوة لأغاثته مله أو تخليص أحد من سبب هلاكه كقوله
 من سطع أو غرق أو حرق ونحوه وكذا إذا خاف ضياع ما قيمته درهم أو غيره على ما ذكر في الخلاف وغيرها
 ثم قيل استثنى من الحجات الحجة البيضاء التي تمشى مستوية لأنها من الجان لقوله عليه السلام
 اقتلوا إذا لطفتم وإياكم والحجة البيضاء فاما من الجن وقال في الهداية ويسئو جميع
 أنواع من الحياء وهو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقير أبو جعفر الهندي وأني
 وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الإمام أبي جعفر الطحاوي فإنه قال لا بأس بقتل
 الكل لأنه عليه السلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوتهم ولا يظهر وأنفسهم فإذا
 خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد حصل في عهد
 عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده الضرر يقتل بعد الحياء من الجن فالحق أن الخلاف ثابت و
 مع ذلك الأولى للمسالك عما فيه علامة الجان لا الحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهنم وقيل
 ينظرها فيقول خلى طريق المسلمين وأرجع بلذن الله فإن ابت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني
 أما لو قاله في الصلوة فالحال تفسد ولكن لا يجرم كما تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر ويكره
 ترك الطمأنينة في الركوع أو السجدة لأنه ترك واجب كذا في القومة والجلوس لأنه إنما ترك
 واجب ترك سنة كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض وهذا يشتمل
 تكرارها في ركعة أو ركعتين لكن قوله إذا كان قادرا على قراءة سورة أخرى يفيد أن المراد الثاني
 إذا لم يجر منه إذا لم يقدر على قراءة سورة أخرى لا يكره تكرارها للضرورة ولا احتياج إلى
 قراءتها وإنما تكرار الضرورة في ركعة أخرى فإنه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة

بأداء الواجب فيها أما في ركعة الأخرى فالواجب لم يؤد بعد فاذالم يقدر على سورة
 أخرى اضطر الى تكرار السورة التي قرأها في الركعة الأولى والحاصل ان تكرار السورة
 الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض ذكر في فتاوى قاضينا وكذا تكرارها في كعتين من
 بان قرأها في الأولى ثم كررها في الركعة الثانية يكره ذكره في القنية لكن هذا اذا كان
 لغرض ضرورة بان كان يقدر على قراءة سورة أخرى ما آذالم يقدر فلا يكره ايضاً انما
 يكره اذا وقع عن قصد ما اذا وقع من غير قصد كما اذا قل في الأول قل عوذ برب الناس
 ملكك لناس فانه لا يكره ان كررها في الثانية ذكر في الخلاصة وغيرها ووجه الركعة عدم
 وروده فيكون بدعة ليس عليه امره فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة أو ركعتين في التطوع لأن
 باب الفعل أوسع وقد ورد انه عليه السلام قام الى الصباح باية واحدة يكرهها في التمجيد
 فدل على جواز التكرار في التطوع وسياتي تمام هذا في المحققان شاء الله تعالى ويكره
 تطويل الركعة الأولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع اذا كان ذلك للتطويل
 مروياً عن النبي عليه السلام قوله او ما توراى منقولاً عنه عليه الصلوة والسلام فلا او
 ما توراى عن احد من الصحابة رضي الله عنهم وكيف ما كان فلم يرو فيه شيء بطريق صحيح
 ولا ضعيف الا حديث عائشة رواه اصحاب اللسان الاربعة وابن حبان في صحيحه والمحكم في
 المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب وسبح اسم
 ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله احد المعنيتين فان الوتر
 من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقد روي فيه طائفة الأولى على الثانية وأما ما روي من قراءة قل
 يا ايها الكفرون في الركعة الأولى من سنة الفجر والمغرب وقراءة الاخلاص في الثانية فليس مما نحن
 بصددده اذ المراد به التطويل المكروه في الفرض وذلك ليس بمكروه الفرض هذا ليس منه لأنه
 الطائفة بمقدار آيتين وأيتين فان قل يا ايها الكفرون ستة آيات والاخلاص خمس واربع
 على الخلاف وليس ذلك بمكروه في الفرض كما تقدم هذا في فتاوى قاضيناهان في
 فصل القراءة في التراويح لو طول الأولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند
 محمد بن وهب وعند أبي حنيفة وأبي يوسف من التسوية بين الركعتين كما في الظهر و
 العصر عندهما انتهي فعلم ان ما قال هنا قولها خلافاً لمحمد بن وهب وتطويل الركعة الثانية
 على الركعة بالأولى في جميع صلوات الفرض والنفل مكروه ونقل ابن فرشته في شرح المجموع
 عن جامع الحبيبات ان الطائفة الثانية مما تكرر في الفرض وأما في النوافل فغير مكروه ولعل الوجه
 فيه ان النفل بابره واسم فيغفر فيه ما لا يغفر في غيره لان التطوع امير نفسه لا يلزمه الا ما

التصره باختياره وقصد بخلاف الفرض لانه مقتدر معين اصلا وضعافلا يتجاوز فيه ذلك
 وحينئذ فالمستقل لم يلزمه التسوية بين الركعتين فلا يلزمه بخلاف غيره فان المفارح
 قد حد له فيه حدا فلا يتجاوز به فاذا لم يكره اطالة الثانية في النفل لم يكره
 اطالة الاولى ولا يصح كراهة الثانية على الاولى في النفل ايضا الحسا
 له بالفرض فيما لم يرو فيه تخصيص من التسوية بجوازه فاحد بلا عذر وفحوه و
 اما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تكرر لما ان شفع اخبر
 ويكره ايضا في الصلوة نزح القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام ويضم السين في اليد
 في الراس وكذا يكره لبسه مما اذا كان الذرع او اللبس بعلم يسير لانه على اجنبى عن الصلوة
 لا يحصل به تميم شيء من اعمالها وهذا كان مفسدا اذا حصل بعلم كثير بان احتاج الى اليدين
 وكان مما لو رآه الناظر ظنه ليس في الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو الضم ان يشق
 طبيباً بكر الطاء اى دار الحنة طيبة لانه اجنبى عن الصلوة كما تقدم هذا اذا قصد لما ودخلت
 الرائحة انفسه بغير قصد فلا او يرمى بزاقره والبراق كغراب الماء الفم اذا خرج منه وما دام
 فيه فهو ريق والتسمية هنا باعتبار ما يؤكل اليه من قتل قتيل او يرمى بخاتمة بضم الخاء
 وهو بلغم الذي ينفذ الى الحلق بالنفث العنيف كما من الخيشوم ومن الصيد ربهذا ايضا ما
 يكره اذا لم يكن مدفوعا اليه لانه اجنبى فائدة فيه لما لو اضطر اليه بان خرج بسعال وتنفخ
 فلا يكره الرمي لكن الاولى ان ياخذها بثوبه او يلقها تحت عجله اليسر اذا لم يكن في السجود
 لما في البخاري انه عليه السلام قال اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يصق امامه فانها
 يساجى الله ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصق عن يساره وقت
 وفي رواية تحت قدمه اليسر وفي الصحيحين البراق في السجود خطيئة وكفارتها دفنها
 ويكره ان يروح اى يجلب الروح بفتح الراء وهو اسم الريح او الراحة بثوبه او بمرحته
 بكسر الميم وفتح الواو لانه اجنبى عن الصلوة ومن افعال المذنبين هذا اذا روج مرة
 او مرتين فان روج ثلث مرات متواليات فسد صلواته لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 يرفع كفه اى يشمره الى المرفقين وهذا قيد اتفاقى فانه لو شمره ما دون المرفق يكره ايضا
 لان كفه للثوب هو منى عنه في الصلوة على ما مر وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع
 في الصلوة وهو كذلك ما لو شمر في الصلوة فسد لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 لا يضع يده حال القيام او الركوع او السجود والتشهد في موضعها السنون المذكورة في
 صفة الصلوة للحقة السنة الامن عند استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قدرناه

اي يكره عدم وضع اليد في موضعها المستنون في كل حال الا في حال العذر فانه لا يكره ان
 الحرج منعه ويكره ايضا للصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع او سجود او وقوع
 شرعية ذلك وان يترك التسبيح في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحات الركوع
 والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار للشروعة في الانتقالات متعلق
 بالشروعة بعد تمام الانتقال متعلق ببيان المكان ياتي بعد تمام الانتقال بالاذكار التي شرع في حال
 الانتقال بان يكرر للركوع بعد الانتهاء الى حال الركوع ويقول سمع الله من جميع اركان القيام وهو
 ذلك لان السنة ان يكون ابتداء ما لا ينقل وابتداء الانتقال وانه عندئذ كما تقدم مخالفة
 ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه في الاتيان المذكور فان احدهما ترك اي ترك الاذكار
 في موضع اي في موضع الذكر وهو حال الانتقال والآخرى تحصيل اي تحصيل الاذكار في
 غير موضع اي في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال والضمير في موضع غير المذكور
 المذكور ضمنها في ضمير الاذكار في الموضعين ويكره ايضا للصلي ان يسمي عرقه ويقيم التراب
 عن جبهته في أثناء الصلوة او في فعود التشهد قبل السلام لان عمل الجنب بلا فائدة حتى لو
 كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيولها ويخوذ ذلك لا يكره لمحصل الفائدة وهي دفع
 شغل القلب الذي هو الخشوع بسبب الألم ولا يكره ذلك بعد السلام وقد روي عن النبي
 في كتابه عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلوة ثم سمع جبهة بيده
 اليمنى ثم قال شهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس
 للمتطوع المنفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكر الدار وما هو بمنزلة من انواع العذاب
 وان يستأله الرحمة عند ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر اي يطلب من
 الله المغفرة عنه عند ذكر العفو والمخافة وما اشبه ذلك روى مسلم عن حذيفة لما قال
 صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافترق البقرة فقلت يركم عند المائدة ثم مضى فقلت
 يصلي بها في ركعة الحديث انه ان قال اذام فيها التسليم سمع واذا مر بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ
 ثم اذا في التهجيد كما ترى وقوله اذام بسؤال اي بما ينبغي ان يسأل وكذا بعد اى بما ينبغي ان يعوذ
 منه وان كان الصلي المنفرد في الفرض يكره له ذلك لعدم الوجود فيه خلافا لما في رحم
 استدلال بالحديث المتقدم لو كنا انه في النفل كما مر واما الامام والمفتي فلا يفعل ذلك في
 والتعوذ لا الفرض ولا في النفل الذي يصلي فيه الجماعة كالزواج فاما ما تقدم كما في
 اقتداء حديثه عليه السلام اما الامام فلك لا يطول على المفتي واما المفتي فلا يطول
 الا نصيبا الواجب عليه بالنص ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهره وجعل قاعدا الظاهر

ان التقييد به باعتبار الغالب لانه لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله يقيدش لا فائدة لفي
 قول من قال بالكراهة بحضرة المحدثين وكذا بحضرة النائمين وما روي عنه عليه الصلوة و
 السلام لا تقبلوا خلف النائم ولا المحدث فضعيف قد صح عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وانما معتزضة بينه وبين القبلة
 فاذا اراد ان يوترفا يقضي فاوترت روي في الصحيحين هو يقضي لها كانت قائمة وما يسنده
 البرازع بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غيبث ان اصلي اليه النيام و
 المحدثين مع ان البرازع قال لا تعلمه عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات
 يخاف منه التغليظ والشغل وفي النائمين اذا خاف ظهور شيء فيحركه ويكره ان يصلي اليه وجه
 انسان وهو محمل ما روي البرازع عن علي انه عليه السلام راي رجلا يصلي اليه رجل فامر ان يعيد
 الصلوة ويكون الامر بالعادة لانه لا زالت الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة و
 ليس للفساد ولكو كان بينه ما ثالث ظهرة الى وجه المصلي لا يكره لا تنفاد سبب الكراهة وهو
 التشبيه بعبادة الصنم او يصلي اليه ولا باس بان يصلي وبين يد يبرأى قد مره في معلق
 او سيف معلق وهذا نفي لما اتهم ان السيف لكونه آلة الحرب والباس يكره استقباله في
 مقام الابهتال وفي استقبال المصنف تشبيه باهل الكتاب فيكره وتوجد عدم الكراهة
 ان كراهية استقبال بعض الاشياء انما هي باعتبار التشبه بعبادتها والمصنف والسينم يعبدان
 احدهما فيكون في استقبالهما تشبه واستقبال اهل الكتاب المصنف للقراءة منه للعبادة وعند
 ابي خنيفة روى يكره استقبال الرجل للقراءة فلذلك قيد بكونه معلق او كون السيف آلة الحرب مناسب
 لجهال الابهتال الى الله لانها حال المجازية مع النفس الشيطان وعن هذا مسمى المبرمج بابا
 او على بساط فيه تصاوير جميع تصوير وهو مصدر صور وهو من ذكر المصنوع واردة
 المفعول كذكر الخلق واردة الخلق اي لا باس ان يصلي على بساط فيه تصاوير والحال ان لم
 يسجد عليها اي على التصاوير والراد ما كان منها الذي روح فان الخلافة انما هو فيها فالخلق في
 الاصل الكراهة سواء يسجد عليها او لم يسجد وقيد في الجامع الصغير ان تكون في موضع
 السجود فان كانت في موضع القيام او القعود لا يكره ما فيه من الاهانة واما صورة غير
 ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها او اليها ولا كراهة في عملها ايضا لان
 هو ابن عباس انه قال للمصور حين نهاه عن التصوير وذكر له الوعيد ان كان لا بد فليترك
 بمثل غير ذي الروح ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير لذي الروح لانه فيه
 تعظيم لها وتشبيهها بعبادتها ويكره ايضا ان تكون فوق راسه اي راس المصلي في السجود

وان تكون بين يدي يراى قد امة قريباً منه وان تكون مجذبة اى في مقابلة وان لم يكن
 قريباً تصاويرهم سوية في جدا او غيره او صورة موضوعة او معلقة لان فيها اتقوا فيها
 بعيداً عنها بخلافها اذا كانت وراء لان فيه اهانته كونه تحت رجله وهذا اذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت مقطوعة الرأس يعني برأسه لم يكن له
 للشخص الصور رأساً صلاً او كان له رأس فحاه بحيث ينبغي عليه حتى طمست هيئته
 او كانت الصورة صغيرة جداً بحيث لا تبدواى لا تظهر للناس ولو كان قائماً على الارض
 لا تبين تفاصيل اعضائها فلا تكره حينئذ ان تكون بين يدي المصل أو فوق رأسه ايضاً
 لانها لا تعبد فانتهى التشبه الذي هو سبب الكراهة **فروع** في الخلاصة لو وجب وجه
 الصورة فهو كقطع الرأس بخلاف قطع يديها وبجلها ولو خط على عنقه بحيث لا ترمى آثارها
 لم يفتقر اذا كانت على سادة او بساط لا بأس له باستعمالها وان كان يكره الخاضع ان لا يجرد على الصورة
 الصنوع على الارزاد والستر فكره ويكره التصاوير على الثوب صلى فيه ولم يصل اما اذا كانت في يده وبصله فلا بأس
 لانه مستور بثيابه وكذلك لو كان على خاتمه ولو رآى صوفي بيت غيره يجوز له محوها وتقديرها انتهى في
 عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده اشكال لانها تمنع عن سنة الوضع وهو مكره وبغير الطوق فيجبها
 اللهم الا ان يراد ان يسكب ابراً تكون متعلقة بيده وبغير ذلك وكذا في قوله وان كان يكره الخاضع ان لا يجرد على الصورة
 وصحيح بان حبان استاذن جبرائيل على النبي عليه السلام فقال ادخل فقال كيف ادخل في بيتك ستراً فغيره ووافر انك
 لابد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسائل واجعلها بساطاً ولم يذكر للناس في قطعها سائل ولا في قطعها
 في كتابنا لفظاً عن عائشة انها التفت على سبوتها استرا فيه ثم انزل ففتكه النبي عليه السلام قال فافتتحت ففتحت
 فكانت في البيت تجلس عليها ما زاد احد في مسندك ولقد بينه منك على احد ما وفيها ما وفي الهداية لو كانت
 الصنوع على سادة معلقة او على بساط مفروش لا يكره لانها تملك من تعلقها بها اذا كانت الوسادة
 منصوبة او كانت على السترة لا تعظم لها ولا بأس بالصلوة على التنافس بين النساء وكثير ما جمع
 طنفسه مثلثة الطاء والفاء وهو البساط والخل وكذا لا بأس بالصلوة على اللبود وسائر الفربش
 بعضهم جمع فرائش اسم لما يفرش عموماً اذا كان الشيء المفروش دقيقاً بحيث يجد الساجد عليه
 حجم الارض والا فلا كما تقدم في جملة السجود ولكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى البتة لا بأس
 بالخصير والبور يا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك رحمه الله
 فان عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصنوع او القطن او الكتان فكان افضل لا بأس بان
 يكون مقام الامام اى موضع قيامه محل قدس في المسجد اى خارج المحراب ويكون سجوده
 في انطاق اى في المحراب ان العبرة بموضع القدم كما في الصيد اذا كان بجلاء في الحرم ورأسه

خلفه

خارجة فهو حصيد الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قد ساء في الحراب
وعملوا الكراهة بوجهين احدهما بالتشبه باهل الكتاب في امتياز الامام عن
القوم بمكان مخصوص والاخر ان تشبه حاله على من يمينه ويساره فعلى هذا لو كان ينبغي
الطاق عمودان وراهما جدران بحيث يطام اهل الجنتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره
مطلقا قال السرخسي هذا هو الاوجه يعني الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين الحام
ولا ينبغي ان امتياز الامام مقر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجب عليه
وغاية ما هناك كبرية في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه يبنى في المساجد الحاربية من
لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم تكن كراهة السنة لن تقدم في محاذ اقدار المكان
لان محاذي وسط الصف هو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكره وغايته
في بعض الاحكام والابديع في حال ان اهل الكتاب لما يخصون الامام بالمكان المرتفع على اقل فاشبه
انتهى ولما قل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على حد
لا مكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقدم دليل
على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المدين
متفقين على هذا الحكم بدليل شرعية فكان تشباههم وهو مكره ثم يريد ما طعن بعضهم
على الجحيفة بانهم جعل الحراب من المسجد واجاب في الجواشي بان المراد من المسجد هنا
مسجد الناس ومصلاتهم والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ويكره ايضا ان
من القوم في مكان اعلى من مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه لان فيه
التميز بالكتاب على ما تقدم انهم يخصون امامهم بالمكان المرتفع ولذا اذا كان بعض
القوم مع الامام لا يكره
والاشفل اختلاف المشايخ فيه في كراهة انفرادهم قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب
لانهم لا يفعلونه وظاهر الرواية ان كراهة ان فيه اذراء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه
بجانبه اذ كان بعضهم معه وقد روي عن الحسن البصري الملقب بالانصاري ان الصلوة على القبر في الجامع
من غير ضرورة مكره وعند الضرورة بان احتلال المسجد لا يابس به وهكذا يحكي عن القسطلاني
الايش في الطاق انه اذا ضاق المسجد عن القوم لا يكره انفراد الامام بالطاق وكذا ذكره في الكفاية عن
جامع الجنوني ثم قد راجع ارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد عن القوم ذكر الطحاوي
انه قد رجع بقامته الرجل وكذا روي عن ابى يوسف وم يقل مقدار ما يقع به الامتياز وقبله
اذ رجع اعتبار ابى السرا قال في الكفاية ناقلا من الجامع الصغير لقاضيها وعليه الاعتبار

صلوة على القبر
جامع بين القوم
بما سطره

ن
لا يقصر

قال ابن القيم والوجه الوجيز الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الوجه هو الاذنين فيحقق
غيره مقتد على قد راد راع انتهى ولا يخفى ان هذا يختص بما اذا كان اماما سفلا كما اذا كان
اعلى ثم يقال ح ان بالارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التشبه للوجوب للكرامة اذ ثبت
العلم فيصونه بطلان ما يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الارتفاع لا ينفسا برفع
الامتياز لكل الضبط فان من الناس الطويل القصير فكان للتقدم بالذراع هو الاول لانه الذي
ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتد ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد
في الصف فرجة يمكنه القيام فيها لقوله عليه السلام اتوا الصف للتقدم ثم الذي يليه فما
كان من نقص فليكن في الصف المؤخر واه ابوداؤد والنسائي وفيه اثر اتمام الصف الاول
فا الاول وهو يفيد كراهة القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المتقدم وان لم يكن وحده فكرامة
قيامه وحده اولى للمخالف مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد في الصف فرجة فليكن ان يجتهد
واحد من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي التقنية قيل يقوم وحده ويمك ويقل ويجذب واحد من
الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما ذكره هشام عن محمد انه يقطر الى الركوع فان جازع ارجل الاجتهد
اليه رجلا قال صلى الله عليه وسلم يعني نفسه للقيام وحده اولى في ما نال الغلبة الجمل على العوام
فاذا لم يجد يفسد صلاته انتهى وكذلك اي كما يكره للمقتدي ان يقف خلف الصف وحده بلا عذر
يكره للمفرد وهو يعبر المفترض المتفضل ان يقوم في خلا الصف في اشارة بين المقتدين فيصلي
صلوته التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود والمخالفه سبب الكراهة لكونها
سببا لتنافر القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امر بقسوة الصفوف على امر واه مسلم
عن ابي مسعود الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع منا كبنا في الصلوة وهو يقول
استموا ولا تخلفوا فيختلف قلوبكم ويكره الصلوة في طريق العامة لما رواه الترمذي وابن ماجه
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل في سبعة مواطن الزبيلة والخبرة
والقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي مواطن الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام ويكره
الصلوة ايضا في الصوامع من غير ستره اذا خاف الصلي الرومي ان يراه بين يديه ولا يراها
نسب لوقوع المار في الاثم بخلاف ما اذا كان ستره على ما وافي ان شاء الله تعالى وذكره النووي
ايضا في مواطن الابل له مباركةا جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصر نصير يقال عطنت
الابل عطونا اذا دويت ثم بركت وكذلك تكرر في الزبيلة بفتح اليم مع فتح الباء وضمة هاء ومضي
الذيل الى السريقين وفي الخبر بفتح اليم مع فتح الزاء وضمة هاء ايضا موضع الجزارة في فعل الجزر
اي القصاب في المغسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال في الحمام وفي القبرة له امر

الصلوة على الله تعالى

من الحديث والعلة كونه مواضع الجاسة فالحق بها الغتسل قياسا لانه مسبب الجاسات
والاوساخ ويكره ايضا على سبغ الكعبة للحديث والعنف فيه عدم التعظيم وترك الابد ذكركه
في الفتاوى قال الاغسل موضعاً في الحمام ليس فيه مثال اي صورة وصلي فيه لا يباس به قال وكان
واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى مراده اسمعيل الزاهد ذكره البرزاي قال في الخلاصة بعد ذكر
كلام الفتاوى وفي نسخة الامام السر حسي الصلوة في الحمام مني عنها والقي لعينين حارها انه
مصعب لفسادات ففعل هذا لا يكره في سائرہ والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تركه
الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع ولم يغسل انتهى الاول ان لا يصلي فيه لانه وضوء
لغيره القوت وغوه لا طلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس الحامي فقال قاضيان
لا يباس به لانه لا نجاسة فيه وكذلك اي قال في الفتاوى لا يباس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها
موضع احد للصلوة وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالشبهة اهل الكتب هو متفق فيها
كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة نزلت تلك السورة بغير
حد روييد القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما
شيئا لان فيه اعراضا عارضا فيتم الهمام تفضيل غيره عليه لما اذا كان بعد كان عصر عابد
ذلك الآية قبل ان يتم ستمة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من
غيرها هذا ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تركه بغير ان يعود ذكره في القنينة
لم يترك فلا ذكره في ايضا لعدم القصد ويكره الامام ان يؤتم قوما وهم لم يكرهون بخصلة
بسبب صلته بوجوب الكراهة اولان فيهم من هو اولي منه بالامامة لقوله عليه الصلوة و
السلام ثلثة لا تجاوز صلوة هم اذ انهم العبد الا بقى حق بوجع وامرأة بانتهى وجهها عليها
يساخط واما لم يقرأوا ولم يكرهون وجعل في الصلوة دبارا والد باران ما يات بها بعد ان
تقوته وجعل اعتد محرة واما اذا كانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم
بغير سبب مجر واتباع الله وهو فسق راجع اليهم لا اليه والحديث محمول على ما اذا كانت بسبب
مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو حب لله والبغض لله فالبغض لغيره وهو خارج عن
مراده عليه الصلوة والسلام على ما لا يخفى ويكره ايضا الامام ان يتقل عليه اي على القوم بالتطويل
الزائد عن حد السنة في القراءة وسائر اذكار لما تقدم في محبة القراءة ويكره ان يجاهم
عن احوال السنة في تسبيح الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم احواله وهو ترك
السنة مكره ويكره ان يلجئهم الى يوحهم الى الفقه عليه في القراءة يعني اذا ارجع
عليه في القراءة ينبغي ان يكره ان كان قد قرأ المقدار للسنة او ينتقل الى

وفي حديث آخر انه لا
يقبل صلوة من تقدم
قوامه لم يكره

لما هو ترك
السنة وترك

آية أخرى ان لم يكن قراءه ولا يحوج القوم الى ان يفتحوا عليه فان احوجهم الى ذلك
بان وقف ساكتا او مكررا ولم يركع ولم ينتقل كره ذلك لان الزمهم بزيادة
في صلواتهم ويجب عليه اي على الامام ان يقرء ما تيسر عليه قراءه من القرآن دون ما هو
عليه عالم يحكم حفظه فلا يحتاج الى الفهم عليه ان عرض له شيء فيما هو ميسر عليه ينتقل اليه اخرى
من تلك الشؤا ومن سواخرى ويكره ان كان قد قرأ ما يكفيه وهو قد ما يجزئ به الصلوة على قول
قاضين واصحاب المحيط ويكره وعند بعض الشائخ القدر المستوفى ما قد منه قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام انه هو الظاهر من حيث الدليل الا يرى الى ما ذكرناه عليه الصلوة والسلام قال لا يهل ففتح
على مع انها كانت سؤا المؤمنين بعد الفاتحة انتهى ويكره للمصل ان يركع في مكانه الذي صلى
فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالسا في ناحية السجدة لا يكره وهو
قول الحلواني كما تقدم بعد ما سلم في صلوة بعد هاسته كالظهر والجمعة والغروب والعشاء
الا قد ما يقول اي لا قد قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
به اي بعدم الكثرة لاهذا القدر ورد الاثر عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حيث
عائشة الصبيح وقوله انت السلام اي ذو السلام من كل نقص فهو مصدر وصفي بالصفة
كالعدل ومنك السلام اي الاسلام من كل شر حاصله منك لان خيرك وتباركت اي تزهت
وتقدست وتعاظمت واكثر خيرك والجلال العظمة وهو جامع بجميع الفضائل والاكرام
الانعام وهو اسد النعم وهو جامع لجميع الفواضل ويكره تقديم العبد للامامة على الغالب لان
الغال عليه الجمل اشتغاله بالخدمة عن التعلم حتى لو علم ان حاله لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في
العبد وهو منسوب الى الاعراب ثم سكان البادية من العرب ويحقق لهم سكانا خاصا غيرهم
كالتركمان والاكراد وغيرهم وتقديم الاحمى لانه لا يمكنه الاحتراز من النجاسة وتحقيق
القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم مع انراعي فخاص من هذا لانه يوفق
ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ويكره تقديم الفاسق لتساهله بالامور الدينية ولا يؤمن
تقصيره في الاثنيان بالشرايط وتقديم ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجمل ايضا وليس له من
الجمل على التخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجمل لا يكره تقديم
كالعبد والاعراب فانه لا ذنب له في ابويه ولا تزمر واذمة وذم اخرى وان تقدم مواجازه
بعض جاز الصلوة وراه مع الكراهة ولا تقصد وفي الفاسق خلافا لما ذكره فان عند
التصحيح امامته والاقتداء به وكذا عند احمد رحمه في رواية لان الامامة كرامته والفاسق ليس بهل
لما قلنا ما رواه ابوداود عن ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب

عليكم مع كل أمير يركب أو فاجر أو نكاح الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم يركب
أو فاجر أو نكاح الكبار وهو من حديث مكحول عن أبي هريرة روى عنه الدارقطني بلفظ صلوا
خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجهه وامر كل بر وفاجر وأعله بان مكحول ليس من
أبي هريرة ومن دون وثقات وحاصله انه من قبيل الرسل وهو مقبول عندنا وكذلك عند الله
وم وجهه الفقهاء وقد روى هذا الحق من طرق متعددة عند الدارقطني وأبي نعيم
العقيلي كلها مضعفة من قبل الرواة وبذلك يرتفع الحسن عند المحققين ثم العاسق يشل البتة
لانه فاسق اعتقاد حيث خالف ما يوجب اعتقاده بالليل القطعي بتاويل فاسد ويلي تمام
هذا في المحقق انشاء الله تعالى أراد محمد بقوله يكره تعذر الأعرابي بالأعرابي الذي يكرهه
الجاهل دون العالم على ما ذكرناه ويكره التنفل قبل صلاة العيد مطلقا وكذا يكره بعد ما
بعد صلاة العيد لكن في الجبانة فقط وهي الصحراء والراد بها فناء المصر المعد للصلوة العيد
والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع ويتنفل في غير الجبانة أما في مسجد أي
مسجد محله أولى بيته لما تقدم من الدليل في بيان أوقات الكراهة ويكره أن يدخل في الصلاة
وقد أخذ غائط أو بول لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة طعام ولا هيئ في الأضيق
متفق عليه الراد في الكمال كافي نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان الاهتمام بالبول و
الغائط يشغلها أي يشغل قلبه عن الصلوة ويد جسده يعطعها أي يقطع الصلوة ليدخلها
على وجه الكمال هذا إذا كان في الوقت سعة فان خاف أن يقطعها ان يخرج الوقت فلا يقطعها
لأن التقويت حرام وهذا كراهة فلا يبر من الكراهة إلى الحرام وكذا ان كان شرع من الجاهل يكره
أن تعلمه لا يحصل الجماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قاله من الخلاصة رجل أي على غيره
بجاسته أقل من قدر الداهم فالأفضل أن يفسلها ويستقبل الصلوة وان كان محال فبوت الجماعة
فان كان محال بجده جماعة أخرى يقطع الصلوة ويسل وان كان لا يجد في آخر الوقت يمضي
على صلوة تامة وقد يفرق بان الصلوة مع مد فعة الاخيرين مكروه والصلوة معهم مباحة
لدرهم مع الجماعة ترك السجدة في صورة المد فعة ان يقطع وان فاتت الجماعة لأن
تركها المستند أولى من الاثنين بالكراهة وكذلك ينبغي ان يكون الحكم فيها اذا كانت الجماعة
فقد الداهم فان غسلهم ولبسهم الجماعة سنة وفعل الواجب أولى من فعل السنة فيقطع
الصلوة ولو فاتت الجماعة وان مضى عليها أي على الصلوة فيها اذا كان الاهتمام بها مباحا البول
والغائط يشغل أجزاء أي كراهه فعلها على تلك الحال وقد أساء وكان أشد الإساءة ما هم الكمال
التحرية وكذلك الحكم ان أخذ البول والغائط بعد الافتتاح أي افتتاح الصلوة ولم يكن به

فجعل رأى على وجهه
فجاسته أقل من قدر
الداهم فالأفضل أن
يفسلها ويستقبل
الصلوة

مداخلة فخذت بعد الافتتاح فالحكم انه يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع الاسادة ويكره ان
 يكون قبلة المسجد الى المخرج اى الخلاء والى الحمام والى قبر لان فيه ترك تعظيم المسجد وفي
 الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلى وهذه المواضع حائل وان كان لا يكره وان صلى في بيت
 الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لان الصلوة الى النجاسة لان هذا الحمام
 حائل بخلافه والوصل بين يديه عذرة او غيرها من النجاسة بلا حائل حيث يكره لذلك و
 يكره للمرويين يدى المصلي لما في الصحيحين من حديث ابى النصر عن بشير بن سعيد ان زيد
 بن خالد ارسله الى ابي جهم يسئله ماذا سمع من النبي عليه الصلوة والسلام في الماردين يد
 فقال ابو جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماردين يد المصلي ماذا عليه لكان ان
 يقف اربعين خيالاً من ان يروى بين يديه قال ابو النصر لا ادري قال اربعين يوم ما اوشهر او
 سنة ورواه البراء عن ابى النصر عن بشير بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن خالد فسأ
 وفيه لكان ان يقف اربعين خيالاً وسكت عنه البراء وفيه ان السئول زيد خلاصاً في
 الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عيينة في ذلك مخالفة والكاتب ليس بمحقق
 الاحتمال كون ابى جهم بعثت بغيره الى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعثت الى جهم بعد اخبرها
 عندك ليتشبه فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاخبر كل بحفظه شكاً احدهما وجرم الآخر ولم
 ذلك كله عند ابى النصر فخذت بها غير ان ما كان حفظ حديث ابى جهم وابن عيينة حفظه
 زيد بن خالد وهذا اذا لم يكن عند اى عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار ونحو السرة
 الى العصاء المروية امامه والاسطوانة بضم الحنة والطاء وهي العمود معرب وسنون وانها
 من شجرة او آدمى وجابرة وغير ذلك فانه لا يكره المرويين يد المصلي اذا كان من دوله الحائل
 اثر انما يكره المرويين يد يده عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله في المكا في ان
 من قد مر الى موضع سجوده هو موضع صلواتهم من قرن بثلاثة اذرع ومنهم خمسة ومنهم
 اربعين ومنهم بمقدار الصفيان وثلاثة وفي النهاية الاصح ان كان بحال المصلي صلوة
 الخاشعين بان يكره بصره حال قيامه لموضع سجوده لا يقيم بصره على الارض لا يكره وما صح في الكافي عن ابي بصير
 ما صح في النهاية عن ابي حمزة الاسلمي ورجحه في النهاية فانه اذا صلى على الدكان وحاذى لعضاءه اعضاء
 المار يكره للمرويين وعلى ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار اسفل وليس موضع سجوده يعني ان لو كان
 على الارض لم يكن سجوده فيلزم ان يفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل الركوب
 ضرورة ومع ذلك ثبتت الكراهة اتفاقاً فكان ذلك لقضائنا وشمس الامثلة بخلاف
 مختار غير الاسلام فانه يثبت في كل الصور غير منقوض اقول لا يخفى ان ليس المراد محاذاة

سنت

اعضاء الجبهة المصلى فانه لا ياتي الا اذا التقى مكان الروي مكان الصلوة في العلو
والسفل بل بعض الاعضاء بعضها وهو يصيدق على مجازة راس المارق في المصلي وكونه
في مثل هذه الصورة يسمى ماريين يدك المصلي بعيدا ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء
او ما ان يصلي في المسجد فلم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره للروى مطلقا وان كان كبيرا
فقليل كالصغيرة لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيها وراء موضع
سجوده وقيل يمر فيها وراء خمسين ذراعا وقيل قد روي بين الصلوة الاول وحائط القبلة
قال الشيخ كمال الدين بن الحام ومنشأ هذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يديه
المصلي فمن ان ما بين يديه يخص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه
يصدق مع اكثر من ذلك نفاه وعين ما وقع عنده والشيء يظهر ترجيح ما اختاره
في النهاية من غتار هذا السلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وبينه فان
اثر الروي بين يديه وكون ذلك البيت برقته اعتبر بقعة واحدة في حق
بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحسي من الروى من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى
ويتبين للمصلي بالصحراء ان يتخذ سترة ليقوم عليه السلام اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه
شيئا فان لم يجد فليضع يده فان لم يكن معه عصا فليخط خطا لا يقصر ماله امامه واه ابو داود
عن ابى هريرة رضي الله عنه ذكر المتأخرين سفيان بن عيينة انه قال لم تجد شيئا استر به هذا الحديث
ولم يجز الا من هذا الوجه كان اسمعيل بن امية اذا احتج به يقول عندكم شيء تشدونه به وقد
اشار الشافعي رحمه الله في مسند عن موسى بن طاهر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبال بمن مروا بذلك بمؤخرة الرجل
بضم الليم وكسر الحاء ومخففة خشبة عريضة في آخره حتى اذى طس الركبتين لئلا قال في يتخذ
سترة كذا راع وغلظ اصبعه ويتبين ان يقر بينهما ما روي الحاكم انه عليه السلام قال اذا صلى
احدكم فليصل الى سترة وليدن منها ورواه ابو داود ومن حديثه: صنباعة بنت القناد
بن الاسود عن ابنها قال امارايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الا عود ولا عود ولا
شجرة الا جعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد له عهد او قد اعل بالوحيين كما روي
صنباعة وبيان ابا على السكون رواه في سننه عن صنباعة بنت القناد بن معد كرم عن ابيها
عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم الى عود له سارية او شيء فلا يجعله نصب عينية
ولا يجعله على حاجبه الايسر لكن هذا الحكم ما يجوز العمل فيه ومثل هذا لا نمنه الفضائل نظرا
يجوز العمل بها لما لا القاء والخط فاختلاف فيه لا يمكنه الغرض فاختلاف في الهداية والعدم لا ينافي فيه

العدم ظهوره للنظر ومن جوزه استدلال بحدوثه إلى داود المتقدم فإن لم يكن معصفاً فخطأ
 خطأ وقد تم فيه ركن قد يقال لنرجوز العمل بخله في الفضائل كما مر آنفاً ولذا قال ابن القيم المستر
 لوك بالاتباع مع انه يظهر في الجملة إذا قصد جمع الخاطر بربط الخيال بركب لا يقتضيه في بيان
 ان سلم انه غير مفيد فلا تنزع فيه مع ما فيه من العمل بالحدوث الذي يجوز العمل به في مثله قال
 أبو داود ورواه الوالحط بالمول وقالوا باله من مثل هذا لا انتهى عما لو وضع في الكفاية في معناه لا يخرج
 ليكون على مثل الفهرود ورواه المار إذا أراد ان يمر في موضع سجوده وبينه وبين السجدة بأشارة
 لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما السنن في ذلك وشي طار ورواه في
 الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قال إذا صلى أحدكم إلى شيء سجد من الناس فإرادته أن يسجد
 بيان أن غلبت فيه فإني أتيتك فإني أهو شيطان وروى ابن ماجه عن أم سلمة قالت
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجر أم سلمة وفي رواية يد بر عبد الله بن عمر بن الخطاب
 بيده فخرج فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بين هكذا ففعلت فلما صلى عليه السلام قال يا
 أخاه فإني أعلم ابن القطان بأن محمد بن قيس في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم
 وإن أمه لا تعرف البتة قيل هذا مبني على محمد هذا قال ابن أبي عمير في كتابه في ما جرت
 بقوله قاض محمد بن عبد العزيز وفي الأحكام والتهذيب يخرج له مسلم واستشهد به البخاري
 قال في الحديث يذكركم الجمع بينهما أي بين الأشارة والتسميم لأن باحدهما نهاية وسنة الأمام
 سيرة القوم الحديث إلى جميعه التفق عليه انه عليه الصلاة والسلام صلى بهم بالبطحاء وبين
 يد يرحمة المرأة والجماد يرون من رواها في هذا ان القوم لم تكن لهم سيرة وفيه ان
 حور المرأة وشجار لا يقطع الصلاة وما روى ابو هريرة عن من انه عليه الصلاة والسلام قال
 يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب نفى من ذلك مؤخره الرجل تفق عليه أنه عائشة بنتها
 وروى عنها أنه قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين
 الله لم أزل من الجحاة متفق عليه أيضاً وفي القنية قام في آخر الصف من السجدة بينه وبين
 غير القنية في ذلك خاتمة قال ابن أبي عمير يد يبر ليصل الصفوف ولا تسقط حرمة نفسه
 فإذا لم يزد به من يد يبر في البصر إلى السماء إلى الجحاشين انس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم إلى السماء في صلواتهم فاشد قرا في ذلك
 حتى قال لا ينبغي أن يكون ذلك أو التحفظ ان ابصارهم وتذكر الصلاة بحضرة الطعام لا تكون في الصلاة
 التفق عليه الصلاة بحضرة طعام ولا هو يدفع الاختان وما في إلى داود ولا تؤثر الصلاة للحاء
 ولا يبره على أخيه راجعاً بينهما عن قتها كذا قال الشيخ كمال الدين بن الحام ويكره رفع الرأس

من القنية في ذلك خاتمة قال ابن أبي عمير يد يبر ليصل الصفوف ولا تسقط حرمة نفسه
 فإذا لم يزد به من يد يبر في البصر إلى السماء إلى الجحاشين انس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم إلى السماء في صلواتهم فاشد قرا في ذلك
 حتى قال لا ينبغي أن يكون ذلك أو التحفظ ان ابصارهم وتذكر الصلاة بحضرة الطعام لا تكون في الصلاة
 التفق عليه الصلاة بحضرة طعام ولا هو يدفع الاختان وما في إلى داود ولا تؤثر الصلاة للحاء
 ولا يبره على أخيه راجعاً بينهما عن قتها كذا قال الشيخ كمال الدين بن الحام ويكره رفع الرأس

قبل الامام في الصحيحين عن ابى هريرة عن علي بن الصلوٰة والسلام اما يخفى احدكم ان لا يرفع
 راسه قبل الامام ان يجعل الله راسه راس حار ويجعل الله صورته صور حار ويكبر الله
 وبين يديه تعالى وكان ذلك موقفا لا تشبه بعبادة النار بخلاف التثنية السابعة فالتقدير
 لعدم التشبه وذكر في الفتاوى الحجة ان الاولى عدم مواجهاة السراج فكان لا يرفع من الخشبة
 ويكره ان يحرق اصابع يديه او يذليعه عن القبلة في السجود لتلك السنة وكذا اكل ما فيه
 مخالفة السنة والواجب في خزانة الفقهاء ومن انتهى العذو والهزلة للصلاة ومن الكثرة
 مجاوزة اليدين عن الاذان ورفع اليدين تحت المنكبين وسجود السهم قبل السلام وقال ابن
 سائر القدامين في السجود ذكره ابن الهمام وتعلل رادهم بقصد ذلك لانه فعل لا ينافي في المعاد
 وقم بغير قصد فلا وجه لكرهه بل يكره تكلف لا كشف لانه اشتغال بما لا فائدة ولا كراهة الصلاة
 مشدود الوسيط لان فيه تشبه بالعبادة وقيل يكره لانه صنيع اهل الكتاب الاول المختار وما كان
 صلب وهو مشرك الكرم فذكر في القنية قيل لا يكره لان في كمال الشوب وقيل لا قال صاحب القنية و
 هو الاحوط وتعلل مراده مقدرا ما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والرفق فانه مكره على من
 تكبره الصلاة في ارض الغدير لا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزدورة ولا تولى بل في الصلاة
 في الطريق وفي ارض الغدير فان كانت مزدورة والكافر بالنزول والى ولا يفي ولا يجب الصلاة
 لحد بل يورث اذا ناءه الا ان استغابهم فيقطع ما يقطع لحي في سقوط اجنبى من سطح
 وخوه او غرقه او حرقه او سرقه ما قيمته درهم له او غيره كما في فصل السنن في السنن في السنن
 هنا ما ليس في الصلاة من قول او عمل او اجلها من غير افعالها واخرها عن بيان المكرهات
 لان ترك المكره اهم من فعل المسنون فقدم بيان المحذور ونقد بها على الفسادات ظاهر
 اولها اي اول السنن الاذان وهو في الاصل مصدر راذن بعلم وزا ومعنى ثم صار اسما
 للتأذين وهو كثرة الاعلام عموما والاعلام بوقفة الصلاة خصوصا والاصل فيه عاود الداء
 قطي بسند في عبد الرحمن بن ابى ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عبد الله بن زيد رجل
 من الانصار يعني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى ابيت في النوم كان يصلى
 قول من السماء عليه رعدان خضران نزل على جزم حائط من المدينة فاذن مشى مشى فقام
 قال ابو بكر بن عياش على نحو من اذنا اليوم قال عليها لالا فقال عمر رايته مثل الذي لى و
 لكن سبقني في عبد الرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولد استيقين من خلافة عمر فيكون سنة
 سبع عشرة من الهجرة ومعاذ توفي سنة تسع عشر منها او ثمانى عشرة وهذا عندنا وعند
 الجمهور حجة بعد ثقتهم الرواية وعبد الله هذا هو عبد الله بن زيد بن عبد ربوت وبنو داود

يسند فيه محمد بن اسحاق عن عبد الله بن زيد قال لما امر في النبي صلى الله عليه وسلم بالناس
 لي عمل ليضرب به للناس جميع الصلوة طاف في وانا نائم رجل يحملنا فوسا في يد فقلت يا
 عبد الله اتبع الناقوس قال ما تصنع به فقلت ندعوا به الى الصلوة قال اولا ذلك
 ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 اكبر الله اكبر الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
 فاسق ولا ترجع ثم استخرجني غير بعيد ثم قال ثم تقول اذا اقامت الصلوة الله اكبر
 الله اكبر فساق الاقامة وافردھا وثني لفظا لاقامة قال فلما اصبحت اقيمت النبي صلى الله
 عليه وسلم فذكرنا في الحديث وفيه فسمع ذلك عمر وهو في بيت فجعل يحرقه ويقول والله
 بعثك بالحق لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قال ابن خزيمة سمعت
 محمد بن يحيى الذي هو يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اصح من هذا الى
 قال وخبر ابن اسحاق هذا ثابت صحيح لان محمد بن عبد الله بن زيد سمع من ابيه ومحمد
 ابن اسحاق سمع من محمد بن ابراهيم التيمي فكيف هو مادس ابن اسحق وقال للترمذي في حله
 تكبير سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عند صحيح انتهى ثم لاذان سنة في قول
 حاتم الفقهاء وكذلك الاقامة وقال بعض مشائحننا واجب لقول محمد بن ابي جعفر اهل بلد على ترك
 قائلنا هم عليه واجب يكون اقتال لما يلزم من الاجتماع على تركه من استحقاقهم
 بالدين بخفض اعلامه لان الاذان من اعلام الدين لا ترك نفسه وقد يقال
 عدم الترك مرة دليل الوجوب فلا يظهر كونه على كفاية والام ياتهم
 اهل بلد بتركه اذا قام به غيرهم ولم يقاتلوا وفي الدراية عن علي بن الجعد عن
 ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله صلوا في العصر الظهر والعصر بلا اذان
 ولا اقامة اخطوا السنة وانتموا وهذا وان كان لا يلزم وجوبه لجواز كونه الاذان
 للتركهما معا فيكون الواجب ان لا يتركهما معا لكن يجب جملة على
 انه لا يجب الاذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات
 الخمس اداء وقضاء اذا صليت جماعة وللجمعة دون ما سواها ولا يؤذن للعبد
 ولا للكسوف لما روى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد
 غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن عائشة رضيها خست الشمس على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فبعثت مناديا ينادي بالصلوة جماعة والوتر وان كان واجبا لكن
 اذان العشاء اعلام بدخول وقتها والنفيل تبع الفرائض باختيار التكميل فلا يخص باذان

وأما صليته فاشتت بجماعة يؤذن لها ويقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاته في
 غداة ليلة القدر يسأله بالاذان والاقامة حين قضوها بعد طلوع الشمس وان تغدوا
 لغواشت اذن المأذون واقيم وقم بعد ما يقام لكل واحد ويخبر الاذان للجماعة وقد حصل
 بالاول والاقامة لليمان الشرع وهو محتاج اليه عند كل واحد والا فضل تكرهات للجمعة
 لان صلى الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار يوم الاحزاب من اربع صلوات الظهر والعشاء والجمع
 والعشاء قضاهن على الولاء وامر بلا ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن هذا في حق الجماعة
 كما قلنا واما المنفرد فالفضل له ان يأتي به اليكون اداء على هيئة الجماعة فانه
 مسافر يكره له تركها معا وان تركه الاذان واكتفى بالاقامة جاز ولا يكره تركها المقيم والفرق
 ان المقيم ان صلى بلا اذان ولا اقامة حقيقة فقد صلى بها حكم الاذان المؤذن نائب عن
 المصل الجملة فيما هيكون اذنه واقامة كاذن الكل واذا تمت واما السافر فقد صلى بدونها
 حقيقة وحكمه ان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه أصلا لتلك الصلوة ويستثنى من سببها
 للجماعة جماعة المعدن والظاهر يوم الجمعة في المصروف ان اداه بما كرهه روى ذلك على
 وكذا جماعة النساء وحدهن واما صفة الاذان فمشهورة ولا ترجع في عندنا خلاف الثلاثة
 وهو ان يخفض صوته او بالاشهادتين ثم يرجع فيمدها صوته واستدلوا بما روى مسلم
 عن ابي محمد ورفان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان الله اكبر الله اكبر
 اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول
 الله ثم يعود فيقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين
 على الصلوة الحديث والتكبير في قوله مرتان وتبر استدلوا به ابو داود والنسائي
 والتكبير في اول اربع واسباده صحيح وثلاثة لا ترجع في الشاهير منها حديث عبد الله
 بن زيد بجميع طرقه ومنها ما في ابو داود عن ابن عمر قال لما كان الاذان على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحديث ابن عمر ورفعهما ان يكون العود
 لا ترمي بها صوته الذي رواه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع في بها صوتك
 قال الطحاوي وغيره وبشكل بما في اب داود بأسناد صحيح عن ابي محمد ورفعهما قال رسول
 الله علمني سنة الاذان قال تقول الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله
 الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله فخفض بها صوتك
 ثم رفع صوتك في الاذان اثبات المعارضة بين روافقي ابي محمد ورواه الطبراني

الذي بين القميين
 الاول اذا كان منفردا
 فاذن الاذان والاقامة
 في كل مكان

في الحديث وغيره
 قول قلنا فاقم الصلوة
 ما قلت الصلوة فاقمها
 الاقامة بغيرها
 جواز الصلوة

في الاوسط حد ثنا احمد بن عبد الرحمن بن الملك البغدادي ثنا ابو جعفر النعماني ثنا ابراهيم
 بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابي محمد ورة قال سمعت جده عبد الملك بن ابي محمد ورة
 يقول انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول اني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرفا
 حرفا الله اكبر الله اكبر الحمد ولم يذكر ترجيعا فتساقطا ويسلم ما قد منامن المشاهير عن
 المعارنة في ترجيع عدم الترجيع ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
 لما روي ابن ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه انى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلوة
 الفجر فيقول هو قائم فقال الصلوة خير من النوم مرتين فاقرت في اذان الفجر وروى الطبراني
 في الكبير ثنا محمد بن علي الصانع المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن زهير عن يونس
 بن يزيد عن الزهري عن حفص بن عمر عن بلال انه انى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بـ
 فوجدنا قد قال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال
 اجعلها في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة ومالك واحمد قالاهما عند قراءة
 الالفاظ الاقامة عند الشافعي ومحمد واستدلوا بها في البخاري والترمذي ليشفع الاذان في وقت
 الاقامة الا الاقامة وفي رواية متفق عليها لم يذكر الاستثناء وبه اخذ مالك ولنا ما روي
 ابو داود عن ابي ليلى عن معاذ قال صليت الصلوة ثلثة احوال ساق نصير يعني ابن الهاجر
 الحديث بدلوله الى ان قال فجاء عبد الله بن زيد رجلا من الانصار فذكر الرواية الى ان قال
 فاستقبل القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الى آخر الاذان قال ثم اهل حجة ثم قام فقال مثلها
 الا انه قال لا بد بعد ما قل جي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة وهو
 حجة عندنا على ما تقدم وروى ابن ابي شيبه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بسند قال في الامام
 فضاله رجال الصحيحين قال حدثنا اصحابنا محمد بن عبد الله بن زيد
 الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام كأن رجلا
 قام وعليه برقان احضران فقام على جانب فاذا من مشى فقام مشى مشى فقام مشى مشى فقام مشى مشى
 قال ياخذ ورة علمني الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحمد وفيه التمجيد وفيه التمجيد
 والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحمد وفيه تثنية التشهدين والحمد لله رب العالمين
 الصلوة والترمذي علمني الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يخفى ان
 استند للشاهد نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع الاحتمال في تثنية الحمد
 المران يوتر الاقامة فانه بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة اسم لمجموع الذكر فكان ترتبين
 امرين يجعل الاقامة التي هي مجموع الذكر مرة لمرتين وهو محتمل لان يكون باعتبارها باعتبارها

كما ذهبوا اليه وان يكون باعتبار صورها كما هو المتوارث فيجب الحل على الثاني ليقول
ما رويناه من النص الغير المحتمل كيف قد قال الخطابي وتواتر الاقارن بلال انه
كان يثني الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان
هو كذا الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة اذ خرجوا يعني بني امية كما قال ابو النعمان
الجوزي كان الاذان والاقامة مثني مثني فلما قام بنو امية افردوا الاقامة ويستحب ان
يكون المؤذن عالما بالسنة تقيافيكوه اذان الجاهل والفاسق لقوله عليه الصلوة والسلام
ليؤذن لكم خياركم رواه داود من حديث ابن عباس مقتضاه كراهة اذان الصبي وان كان
عاقلا وهي رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان العاقل بخلافه فيه فانه يكره ويدخل
في الخيار ان لا يلحق الاذان لا انه لا يلحق في الاذان ولا في القراءة وتحسين الصلوة مطلوب
لا تلازم بينهما وقيد الحلواني بما ذكره فلا باس با دخال المد في المحيعةين فظهر من هذا ان
التحسين اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء وهو صريح في كلام الامام احمد فانه يسئل عن
في القراءة فنعه فقيل له لم قال باسمك قال محمد قال اعجبك ان يقال يا عماه وديتقبل
القبلة بالاذان والاقامة لما مر من حديث النازل من السماء ويكره ترك الاستقبال
لحالة السنة ويجوز وجهه يمين عند حي على الصلوة وشما لا عند حي على الفلاح
في الاذان والاقامة لانها طبعها الناس فيوابعهم وهو المتوارث ويستدري في المنادة
اذ لم يحصل تمام الفائدة بجواب الوجوه ثبات القدمين بازاتسعت او كان فيها حائل
عن بعض الجهات عند القيام في البعض ويجعل اصبعه في اذنيه لما روي ابو الشيم في كتاب الاذان
انه عليه السلام امر بالاذان ان يدخل اصبعه في اذنيه وقال ان ارفع صوتك روي الترمذي
من حديث ابي جعفر رايته بالاذان واسمع فاههنا ما هو سنة بقية التعليل بانه
ان رفع للصوت ويكره له التكلم في اثنائها ويستأنفله لانه ذكر واحد حكما فلا يفصل
ايكون في غير موضع انه اذا سلم على المؤذن او المصل او القاري او الخطيب فرفعوا عن
الي حيفه رحمه الله لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد رحمه الله يرد بعد
الضراغ وعن ابي يوسف رحمه الله لا يرد اصلا ويحجوه لانه لم يجب الا لم يجز الرد في نفسه
ولا انما خير الى الضراغ واجمعوا ان المنعوط لا يلزمه الرد حال ولا بعد وجب كتمه في حال
حكم السلام ويكره ان يؤذن قائدا الا ان اذن لنفسه لان المقصود به مراعاة السنة
لا الاعلام ويكره اذ كان في ظاهر الرواية لا المسافر وينزل للاقامة لا يلزم الفصل بينها
وبين الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن وجهه حيث توجهت دابته ذكره في الخلاصة

ما رويناه من النص الغير المحتمل

كان يثني الاقامة حتى مات

هو كذا الملوك فجعلوها واحدة واحدة

الجوزي كان الاذان والاقامة مثني مثني

يكون المؤذن عالما بالسنة تقيافيكوه

ليؤذن لكم خياركم رواه داود من حديث ابن عباس

عاقلا وهي رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان

في الخيار ان لا يلحق الاذان لا انه لا يلحق في الاذان

لا تلازم بينهما وقيد الحلواني بما ذكره فلا باس

التحسين اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء وهو صريح

في القراءة فنعه فقيل له لم قال باسمك قال محمد

القبلة بالاذان والاقامة لما مر من حديث النازل من السماء

استدركت
في كتاب الاذان

ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحمد ثانياً يكره في أحد
الروايتين ووجه الفرق على أحد هما ان للاذن شبهة بالصلوة من حيث
تعلق اجزائها بالوقت فشرط الطهارة عن اغلظ الحديثين دون اخفهما عملاً
بالشبهتين وفي الجامع الصغير اذا ن على غير وضوء واقام لا يعيد والتجيب احب ان يعيد
وان لم يعيد اجزاه اما الاول فلحققة الحد واما الثاني فلما غلط وقال في الهداية في الاعادة
بسبب الجنبته روايتان والاشبه ان يعاد الاذن لا الاقامة لان تكراره مشروع كما في
يوم الجمعة دون تكرارها وقوله ان لم يعيد اجزاه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذن
والاقامة وتكره الاقامة بلا وضوء للزوم الفصل بينها وبين الصلوة وفي رواية لا تكرهه واكثرها
كذلك اذ كانت المرأة يستحب اعادته والسكون والجنون والصبي غير العاقل اذا نوا يجب ان يعاد
لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على خبرهم وفي الخلاصة خمس نصال لو وجد في الاذن
والاقامة يعني احدهما يجب الاستئذان اذا غشا عليه اوقات او سبق الحد فذهب وتوضأ
او حصر ولم يلقنه احد ومرض فانه يجب استقبال الاذن والاقامة اما هو وغيره ولو قدم
في اذن واقامة شيئاً على محله يعود الى الترتيب كما يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين
نفس الاذن فانه مستر وبين اعادته واستقباله بعد الشروع فقال الشيخ كمال الدين بن المهام
وقد يقال فيه اذا شرع ثم قطع تبادر الى ظن السامعين انه قطع لفظاً فينظرون الاذن حتى
تقوت بذلك الصلوة فوجب ان لا ما يقضي له ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلاً حيث لا
ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه وينصبون مراقباته وهذا لا يتأتى في السكركان وهو
بل الظاهر ان يقال لوجوب تحقق السنة لانفس الفعل فلا فرق وفي الخلاصة واذن العبد
الاخرى والاعرابي ولهذا قال كراهية فيه غيرهم وولى ويكره التعميم عند الاذن والاقامة لانه بدعة كذا
اطلقوا ولا يخفى ان المراد ان لم يكن بعد التحصيل الصوت وتحسينه ولا يمشي في الاذن والاقامة
لخالفه التوارث فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس ان كان هو امام
وقيل مطلقاً ويترسل في الاذن بان يفصل بين كلامه والسكون ويحد في الاقامة بان يتابع
بين كلامها لانه التوارث ويكره مخالفة ذلك حق لو ظن الاقامة اذا نفا ترسل فيها تعلم فانه
يستقبل الاقامة من اولها قال قاضيان في الاحكام لا السنة في الاقامة الحد فاذا ترسل فقد
ترك السنة وصار كانه اذك مرتين وان لا بأس برأيه ويتبع للمؤذن ان ينتظر الناس وان
علم بضعيف مسجل اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايداء لغيره ويكره ان يؤذن
في مسجدين لانهم يكون في احدهما داعياً الى ما يفعل واستحسن المتأخرون التشويب وهو

فان كان في الصلاة
سكناً وسكناً
اعادته والصبي غير
العاقل اذا نوا
يجب ان يعاد

في خلاصة
لو وجد في الاذن
الاقامة يعني احدهما
يجب الاستئذان

في انتظار رئيس المحلة
فان كان في الاقامة
لو ظن انها قد علم
فانه يستقبل الاقامة
فان كان في الاقامة
فان كان في الاقامة
فان كان في الاقامة

فان كان في الاقامة
فان كان في الاقامة
فان كان في الاقامة
فان كان في الاقامة

الاحكام
في الاقامة
في الاقامة

العود إلى الاعلام بعد الاعلام بحسب تبادله كل قوم لظهور التواني في الامور الدينية وقال
 ابو يوسف م لا يرى باس ان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير وفيه
 الله وبركاته حي على الصلوة حي على الفلاح واستبعد محمد رحمه الله لاستواء الناس في الجماعة لكن
 ابو يوسف خصهم بذلك لزيادة لشغلهم بامور المسلمين كيلا تقوهم الجماعة وعلى هذا القاضي
 المتقي ويترقى ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلاته في غير المغرب قال في التراهد مقدس
 واربع في كل ركعة مقدار شتي عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فاتها اما ركعتان كما في المغرب والعصر
 والعشاء اختارها الواربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارها واما في المغرب
 فعند المنيقية بسكتة قدر ثلث آيات قصار او آية طويلة وقيل قدر ما يخطو ثلث خطوات
 وقال الجساسة خفيفة والاصل ان الوصل بين الاذان والاقامة بركه في كل الصلوات المأدولة مثلاً
 عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلال اذا نزلت فترسل واذا اقمتم فاحذر
 واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والمعتصر من اعتصامه
 لقضائ حاجته وهوان كانه ضيقا لكن يجوز العمل به في مثل هذا الحكم قالوا قوله قدر ما يفرغ
 الاكل من اكله في غير المغرب من شربه في المغرب ذلك يحصل في سائر الصلوات باستثناء
 ما ينشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب لكراهة التطوع قبلها ثم قال الجساسة
 تحقق الفصل لانها شرعت له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل في السكتة المداكود لانها قد توجب
 بين كلمات الاذان وابو حنيفة يقول قل مرنا بتجمل المغرب الفصل في السكتة اقرب الى التجمل
 المكان هنا مختلف لا يترى ينقل عن مكان الاذان في الغالب لا يزعم ان يكون في المدة اذ خارج
 المسجد والاقامة في خلعه وكذا اللغز فيهما مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويؤثر الالة
 صوتا بخلاف الخطبتين لانها المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفي الخلاصة
 ولو فعل كما قال لا يكره عند ما فعل ان الخلاف في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب بن
 ابي يوسف رح رايت ابا حنيفة رحمه يوفد ويقدم ولا يجلس انتهى وانما هذا ان الاول ان يتولى
 العلماء الاذان لانهم باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غيرهم على امر في الجماعة
 عن واقعات لا وزجندى المؤذن اذ لم يكن عالماً بالاقوات لا يسخن ثواب المؤذن
 انتهى ولا يجوز الاذان للصلوة قبل دخول وقتها لا تغزو وجوزه ابو يوسف رحمه والثالثة في
 الفجر الحديث المتفق عليه ان بلا لا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يتأذن ابن ابي بكر ومثله
 ابو داود عن شداد بن مولى عياض بن عامر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 يؤذن حتى يبين لك الفجر هكذا ومديد عرسنا وسكت عليه ابو داود واعلمه البيهقي

فصل في الغزبات
 في الاذان والصلوة عند
 ابي حنيفة بسكتة قدر
 ثلث آيات

فصل في الاذان
 الاذان والاقامة
 كما قال ابو داود
 بسكتة قدر ثلث آيات

بأن شئنا لم يدركه بل لا وابن القطان بأنه مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان
 عنه وروى البيهقي أنه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطعم الفجر قال في الأمان
 رجال وإسناد ثقات وروى عبد العزيز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل
 الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت و
 أنا وسنان فظننت أن الفجر قد طلع وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادي على نفسه لا
 أنت العبد قد نام وروى ابن جرير عن عبد البر عن إبراهيم قال كانوا إذا أذنوا يؤذن بليل قالوا
 له اتق الله وأعد ذاتك وهذا يقتضي أن العادة الفاحشية عندهم أنكار الأذان قبل الوقت فثبت
 أن ذاته قبل الفجر قد وقع وأنه عليه السلام غضب عليه وأمره بالنداء على نفسه وهما عن
 مثله فيجب حمل ما رواه أبا علي أنه من جملة النداء عليه يعني لا تعتمد وأعلى إذ أنه فانه يحل
 فيؤذن بليل بخبرين على الاحتراز عن مثله وأما علي أن المراد بالنداء التحريض به على أن هذا
 إنما كان في رمضان كما قاله في الإمام فلذا قال كلوا واشربوا على التذكير ليوظ الناس ويحرم
 الفناء ولو كان يلفظ الأذان لا تنفاه الغرور حيث صار معهم وعندهم على أنه دليل لنا في عادة
 الأذان الواقعة قبل الوقت لا لهم في الاكتفاء به وهو محل النزاع هذا وأما مع الأذان فيجب
 فيقول مثل ما يقول الأفي الحيعلتين فيقول وعند الصلوة خير من النوم يقول صدق وبرر
 أما الإجابة فظاهر الخلاصة وفتاوى قاضيهان التحفة وجوبها وقال الحلواني الإجابة بالقدم
 فلو جاب بلسانه ولو لم يمش لا يكون مجيباً ولو كان في السجدة ليس عليه أن يجيب باللسان حاصله
 نفى وجوب الإجابة باللسان وبصرح جماعة وأما مستحبة حتى أن قال نال الثواب والأفلا
 الله ولا كراهة وفي التبيين لا يكره الكلام عند الأذان بالإجماع استدلالاً باختلاف أصحابنا في
 كراهة عند الأذان خطبة الجمعة أن أبا حنيفة إنما كرهه لأنه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة
 وكان هذا اتفاقاً على أنه لا يكره في غير هذه الحالة كذلك أذكره شمس الأئمة الرضوي فيما ذكر عليه
 انتهى لكن ظاهر الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الوجوب
 إذ لا تظهر قرينة تصرف عنه بل بما يظهر استنكاك تركه لا أنه يشبه عدم الالتفات إليه والتشاغل
 عنه كذلك قال ابن الهمام لكن آخر الحديث وهو قوله عليه السلام صلوا فإن من صلى على
 صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله لي الوسيلة فها هو منزلة في الجنة لا ينبغي إلا
 لعبيد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة متفق
 عليه من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص فيصير أن يكون صار فاعن الوجوب لأن مثله
 من الترغيب لا يستعمل في المستحب غالباً وقول صاحب التحفة لا ينبغي أن يتكلم ولا يشغل بشيء

قال حي على الصلوة واذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة
 التامة الصادرة السجادة لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها واستاعلمها وامشاعلمها
 واجعلنا من خيار أهل الحياة وامواتنا ثم يمال الله عز وجل حاجته وروى الطبراني
 في كتابه الدعاء ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا الحكم بن طويق الهيم بن خارجة فذ كوشل
 حديث أبي يعلى قال صحيح الإسناد ولكن نظري فيه بضعف أبي عامر غفيرة وقد يقال هو
 حسن ولو ضعفه فالقيام يكفي فيه مثله فهذا يفيدان عموم الاول معتبر قال وقد ايمان
 مشاخم السلوك من كانت يجمع بينهما فادعو بنفسه ثم يترجم من الحلول الطلوة ليعلم المحدثين
 وفي حديث عمر بن ابي امامة التميمي ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه جملة منه
 ثم الاحاديث الواردة في فضل الاياحة والدعاء غفيرة لان منها ما تقدم من حديث عبد الله
 بن عمرو وحديث ابن عمر حديث ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة أتت محمد الوسيطة
 والفضيلة وابعثت مقام محمد الذي وعدت رحلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري
 وغيره واليهي في زاد في آخره انك لا تخلف اليعاد وحديث سعد بن ابى وقاص عنه عليه
 الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وان محمد عبده ورسوله رضى الله عنه وبأوصي رسول الله وبأوصي رسول الله وبأوصي رسول الله
 مسلم والترمذي عن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال رسول
 الله قل كما يقولون فاذا انتهيت نسل تعطه رواه ابو داود والترمذي ابن ماجه في صحيحه و
 روى الطبراني في الاوسط والامام احمد عليه الصلوة والسلام من قال حين ينادى بالنداء
 اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة صل على محمد وارض عننا اخذ عبد الله بن عمر في
 في الكبر من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
 الوسيطة وبعثت كشافا يوم القيمة وبعثت كشافا في غير ذلك من الاحاديث وفي خصوص اذان المغرب رواه ابو داود والترمذي
 عن سلمة قال قلت لابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قولك ان الغريب اللهم هذا اقبال ليك ان لا يارب غارط واصوات
 دعائك فاغفر لي وتيسر لي ايضا اجابة الاقامة كما الشير فيما تقدم وروى ابو داود عن رجل
 عن شهر بن حوشب عن ابي امامة عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا
 اخذ في الاقامة فلما قال قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله اذما
 وقال في سائر الاقامة كنحو حديث عمر الاذان ثم فضل الاذان مشهور قال عليه السلام لا يسمع
 صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه السلام ثلثة

ثم لا حاد في الصلاة
 بفضل الاذان

بيان ساجد بعد الاذان
 من طلع الشفق وغاب

بيان ما جاء بعد
 اذان المغرب

فضل الاذان

مدى على كثران السك يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه ورجل اقام قوماهم برضا
 ورجل ينادى بالصلاة الخمس كل يوم وليلتد رواه الترمذي وروى الامام احمد عن علي السلام
 لو يعلم الناس ما في اذانك لتضاربوا عليه السنيخ وله باسناد صحيح يغفر المؤذن منتهى
 اذنه ويستغفر له كل طيب يابس ورواه البزار الا انه قال ويجيبه كل طيب ويا بابس
 وابوداود وابن خزيمة في صحيحهم عند هاشم بن عمار والنسائي وزاد وله مثل اجر
 من صلى للطبراني في الاوسط بين الرحمن فوق راس المؤذن وان يغفر له ملك صوته
 اين بلغه وكران المؤذنين والمليين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن الملبى في اسم
 المؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة والآحاد في ذلك كثير ولكن ذلك الثواب
 اذا لم ياخذ على الاذان اجر وفي الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على
 الاذان والاقامة اجرا وان لم يشارطهم على شيء لكنهم اذا عرفوا حاجته فخرجوا في كل وقت
 شيئا كان حسنا يطيب له ولا يكون اجرا انتهى ثم الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا
 للشافعي رحمه الله عليه النوني وغيره من مذهبه لو اظنته عليه الصلاة والسلام عليها
 وكذا الخلفاء الراشدين والائمة المهديون بعده وقول عمر ولا الخفيف لا ذنت لا يستلزم تفضيل
 عليها بل اراده لا ذنت مع الامامة لا مع تركها فيفيد ان افضل كون الامام هو المؤذن وهذا
 مذهبه وعليه كان ابو حنيفة كما تقدم وكون الائمة ضمهنا وعلي ما رواه ابوداود والتواتر عن
 ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة ضمهنا والمؤذنون امناء فاشهد
 الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يفيد ايضا تفضيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى
 العزامة بل بمعنى ائمتهم كفعلون صحة صلاة القوم واداءها على وجه الكمال بمرادات
 جميع لو ازمها وهو امر مشق وافضل الاعمال احمرها اي اشقها بخلاف المؤذنين فافهم
 امناء بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار بالموافقة فليس عليهم الامر اعادة الصدق
 ولا مشقة فيه ولذا دعا عليه السلام الائمة بالارشاد والتوفيق لصعوبة ما لزمهم
 بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للمغفرة التي دعاها للمؤذنين فلا يتوهم
 تفضيلهم بتخصيصهم بالاداء والله سبحانه اعلم وثاني لسان رافع اليد عن تكبيره
 الاقتسام مع التكبير كما تقدم الكلام عليه في صلاة الصلوة وثالثها نشر الاصابع عند التكبير
 هناك من كل ضم ولا نفريج كما تقدم ورايها جهر الامام والتكبير مطلقا ولا سارا ولا انقلبات
 كالتميم والسلام للتواتر في ذلك كله من لدن عليه السلام حتى ان وخامسها التثاء
 اي قراءة سبحانك اللهم للام والوسا دسها التعوذ وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها

واما افضل من
 اذان عندنا
 خلافا للشافعي

افضل كون الامام
 المؤذن

وثانيتها التامين وتاسعها اخفاء يمين اي بالاربع المذكورة من الشاء وما بعد اما ما كان
الصلى او مقعدا او منفردا من الدليل وعاشرها وضع اليدين من اليدين على الشمال
منهما واحدا عشر كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة لما تقرّر
ثروثاني عشرها التكبيرات التي يؤتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والنهوض
من السجود والقعود الى القيام وكذلك التسميع ونحوه في مشتملة على ست سنن كما
ترعى وقد مر الدليل على ذلك وثالث عشرها تسبيح الركوع وابع عشرها تسبيحات السجود
وخمس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مفرجا اصابعه و
هي سادس عشرها وسابع عشرها افتراس الرجل اليسرى والقعود عليه وانصب الرجل
اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والتورك فيها للمرأة على ما تقدم
بيان وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة
وتاسع عشرها الدعاء في اخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة كما مر وانما
العشرين منها الاشارة بالسجدة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة
الصلوة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند
قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند ايهما اشارة عندها
لكونها من غلبة مقاديرهما كالشيء الواحد وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين من
الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب قيل مستحب قد بيناه
في القراءة وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب
لما مر وقيل السلام عن يمينه ويساره سنة وقد تقدم ان الاصح ان كليهما واجب قيل بعض
هذه الافعال المنة ذكرناها سنة انما هو ادب والاصح ان جميعها سنن لما تقدم من ادلتها الامامية
هناك انه واجب ما ذكرناه يعني في صفة الصلوة مما سبق ذلك المذكور هنا من السنن فادب
ومراده ما لم ينص عليه من فرض او واجب على كل شيء لم يذكرناه فرض او واجب قد ذكرنا في صفة الصلوة ما مر
ما عيناه من انه سنة فادب كخارج اليدين من الكمين وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع
السجود الى آخره ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في
السجود وهو سنة وكذلك ابداء الضبعين ومجافاة البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة
فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والادب في اول
الكتاب والله الموفق للصواب **فصل** في النوافل هي جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع
العبادة التي ليست بفرض ولا واجب في العبادة الزائدة على ما هو لازم في السنن المؤكدة والتسبيح والتطوعات

غير الوقتية وإنما ذكر المصريح ما هو موقت منها مؤكدا ومستحبا والمراعاة ومعين تقويتها
ولم يستوعبها فإنه لم يذكر صلوة الكسوف وهي من السنن الموقفة اعلم ان السنة قبل الفجر صلوة
الفجر ركعتان وأبدل بها لأنها أقوى السنن المؤكدة حتى روى الحسن عن أبي خزيمة عن حماد بن
قاسم عن غير عن أبي الجوز وكذا روى الكلباء والدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن
النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر وروى مسلم عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فيها
صلوها ولو طردكم الخيل وادهابوا دودكم واختلف في الأقوى بعد هذا قال الحلواني ركعتا المغرب
لأنه عليه السلام لم يردعهما سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر لأنها متفق عليها ثم التي بعد الصلاة
ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر الحسن واختلف في أقواها بعد ركعتي
الفجر قيل التي قبل الظهر والتي بعد ها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر أكد
وهو الأصح انتهى قال ابن اللحام لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى بعد سنة الفجر وأربع قبل
الظهر وركعتان بعد هذا ما روى عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر
وبعد ها ركعتين رواه الترمذي وقال حديث حسن وعنه عائشة رضي الله عنها قالت كان عليه الصلاة
والسلام لا يدع أربعاً قبل الظهر رواه البخاري وعن أبي أيوب الأنصاري كان عليه السلام يصلي
بعد الزوال أربع ركعات وقلت ما هذه الصلوة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة
تفتح فيها أبواب السماء فأحب أن يصعد لي فيها عمل صلته فقلت في كل حين قراءة قال
نعم فقلت بتسليمة واحدة أم بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه أبو داود والترمذي
وفي طريقة أبو عبيد بن معتب أبو عبد الله الكوفي قال ابن عبد يكتب حديثه
روى عنه الثوري وشعبة وهشيم وكيع وجبر بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن
الحسين في موطاه ثنا بكر بن عامر الجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أنس أن عليه
الصلوة والسلام كان يصلي أربعاً إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب عن ذلك فقال
ان أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير قلت في
كل حين قراءة قال نعم قلت تفصل بينهن بسلام قال لا وليستحب كثير من أصحابنا الأربع بعد
الظهر ولا تخم سمعت قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على الأربع
ركعات قبل الظهر وأربع بعد ها حرمه الله على النار رواه الخمسة وقال حسن صحيح غريب
أربع قبل العصر وفي مختصر القندوري وإنشاء ركعتين لا اختلاف إلا في ذلك فمن على رضي
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم

سنة الظهر

سنة العصر

عن
ابن
عمر

على المشككة المقرئين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن
ومعنى قوله بالتسليم أي بالتشهد ولذا قيد بقوله على الملائكة لم يولد أريد التسليم العمومي
وعن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام قال رحم الله امرأتي قبل العصر ركعتين رواه داود
وركتان بعد المغرب لما رواه ابن عمر رضي قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
بعد المغرب في بيتي رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله شقيق قال سألت
عائشة رضي عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر ربعا
ثم يخرج فيصلي بالناس الظهر ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس العصر ويصلي بالناس
المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل فيصلي ركعتين ثم يخرج فيصلي
آخره وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس صلوة الفجر رواه أبو سلمة وأبو داود
الحسن وعن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة
سوى المكتوبة بدى له بيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري وزاد الترمذي رابعاً قبل الظهر
وركعتين بعد هاو ركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وأما ما
على ما في هذين الحديثين فمفعول مؤكداً دون غيره وعن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم قال من
صلى ربعاً بعد المغرب قبل أن يتكلم أحداً رفته له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد
الاقصى هو خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه أبو نعيم الحافظ ذكره في الإمام في البيهقي
تطوع بعد المغرب بست ركعات فوافضل الحديث ابن عمر أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب
بست ركعات كتب من الأوابين وتلا أنه كان للأوابين غفوة وورد أيضاً من ذلك على ما سلف
إنشاء الله تعالى أربع قبل العشاء وأربع بعد هاو إن شاء ركعتين أي وإن شاء صلى ركعتين
أما الركعتان فلما روى حديث عائشة وأم حبيبة وأما الأربع فلما روى عن البراء بن عازب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العشاء ربعاً كما بمن لم يجد من ليلة ومصلاتها
بعد العشاء كان كمثل من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي
من قول عائشة والنسائي وابن القطي من قول كعب الموقوف في هذا كالمرفوع لأن من قيل تقدير
الأنثوية وهو لا يدرك الأسماء وفي أبي داود عن شريح بن هانئ قال سألت عائشة عن صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صليت عشاء قط قد خلعت بيتي الأصلي فيه أربع ركعات
لأوست ركعتاً واستدل الشيخ كمال الدين بن الحام بهذا الحديث على أنه ينبغي أن يكون الأربع
بعد العشاء مؤكداً لما يفيد من مواظبة عليه الصلوة والسلام عليها وأما الأربع قبلها فلم يذكر
في خصوصها حديث لكن يستدل بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن الفضل أنه عليه

سنة العشاء

الصلوة والسلام نال بين كل اذنين صلوة بين كل اذنين صلوة ثم قال في الثالث عشر من هذا
 مع عدم المانع من التنفل قبلها فيفيد الاستحباب لكن كونه اربعاً يشي على قول البيهقي رحمه
 الافضل عنده فيعمل عليها لفظ الصلوة خلاً للمطلق على الكامل فانها وصفاً وانما قلنا مع عدم المانع
 التنفل قبلها لانها بعد من تنفل قبل المغرب مع انه مكره عندنا وعند مالك وكثير من السلف
 بخلاف الشافعي طائفة حيث استحبه هذه الحديث وما روى البخاري انه عليه السلام قال صلوا
 قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالث عشر من شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة ولا يواكف صلوا
 قبل المغرب كعتين زاد بن حبان صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب كعتين وهذا
 الشيخان الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتقدمون
 السواري فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت
 من كثرة من يصليها والجواب المعارضة بما رواه ابو داود عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل
 المغرب فقال ما رايت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما او يخصص الركعتين بعد
 العصر سكنت عليه ابو داود والمذري بعد في مختصره وهو صحيح منهما ولا يبرح ما في الصحيحين الواحد
 بما قيل اصح الاحاديث ما اتفقوا عليه ثم انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما شتمل به عليهما
 ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم فاذ ذلك تحكم لا يجوز التقليد فيه لان الاحمية انما هي
 لا شتمال واقفاً على الشروط التي اعتبارها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية واحدة
 لغيرها فلا يكون الحكم باحمية الشروط وما فيه ما عين التحكم ثم حكمها الواحد هما ان الراوي
 العدين مستكمل تلك ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيكون كون الواقع خلافه وقد خرج مسلم في
 كتابه عن كثير من لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فذا الامر في الرواية
 اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى من اعتبر شرطاً والغاه الاخر يكون ما رواه الاخر ما ليس فيه
 ذلك الشرط عنده مكافياً المعارضة المشتغل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف رواياه وثقة الاخر نعم
 تشكك نفس غير المجتهد ومن لم يجتهد امر الراوي نفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار
 الشرط وعد من والدي اختر الراوي فلا يرجع الا الى رأى نفسه وحيث هم حديث ابن عمر
 ما صح في الصحيحين ثم يرجع بان عمل ابا بكر الصخابة كان على وفقه كالي بكر وعمر رضي الله عنهما
 في ابراهيم عنهما فيما رواه البخاري عن حماد بن ابي سليمان عنه انه طمعه عنهما وقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها بل لو كان حسناً كما ادعاه بعضهم ترجع على الله
 الصم بهذا فان الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند فاما في الواقع فيجوز غلط
 الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذ كثرت طرقه والضعف

يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السند ان
الضعيف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلنا
من عمل كابر الصحابة على وفق ما قلنا وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف منهم
مالك بن النخعي وما زاده ابن حبان من انه صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يعارضهما ارساله
النجعي من انه صلى الله عليه وسلم لم يصلاهما الجواز كون ما صلاه قضاء عن شيء فانه
الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سالت ابا رسول الله صلى
الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل الغروب
قلن لا غير ام سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة
قال نسيت الركعتين قبل العصر فصلية هما الا ان في سوالها له صلى
الله عليه وسلم وسؤال الصحابة نساء عليه الصلوة والسلام كما
يفيد قول جابر سالت ما يفيد انها غيرهم وهودتين من سنة وكذا
سوالهم لابن عمر والذي يظهر ان الباعث على السؤال ظهور رواية فيهما مع عدم
معهودتيهما في ذلك الصدد فاجابته النبي صلى الله عليه وسلم من علمه لا يعلم غيرهن بالنسبة لغيره
ابن عمر بنفسه عن الصحابة ايضا والنفي يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليل على انقراضه
في الاصول وهذا النفي كذلك بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر
ولا على احد ممن يواظب على الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها في بعض الاحيان من
غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد تقدم في وقت الكراهة و
انما اعدته هنا مستوفي لزيادة الفوائد وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء وذلك مستقيم
لامن السن المؤكدة على ما قد مناه ان المؤكد ما في حديث عائشة ولم يجيبه ردون ما عدا
وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان واذا قد تقر بان المؤكدة بعد الظهر ركعتان
وليستحبة الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين بن الهمام قال قد اختلفوا في هذه
العصر هل الاربع غير ركعتين المؤكدة او بها وعلى التقدير الثاني هل تؤدى بتسليمية
واحدة او لا فقال جماعة لا لانه ان تؤدى عند التسمية الستة لم يصدق في الشفع الثاني او
المستحبة لم يصدق في السنة قال ووقع عندنا انه اذا صلى اربعاً بعد الظهر بتسليمية او
اثنتين يقع عن السنة والمند وبسواء احتسب هو المؤكدة منها او لا لان الفاد بالحديث
المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون التسليمية
منها وكونها بتسليمية اولى فيهما وكون الركعتين ليست بتسليمية على وجه لا يمنع من وقوعهما

سنة وان كان عدم كونهما تجزئية مستقلة يمنع منه على خلاف فيه كما عرفت في تجرد السهو
من الهداية فمن قام عن القعدة الاخيرة بظنهما الاولى ثم لم يعد حتى يسجد فانه يتم ساكنة
الى الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة عليها بتجزئية مستقلة لثبوت الفرق بين
الحلل والتجزئية فان الحلل غير مقصود الا لخروج عن العبادات على وجه حسن وقد منع في
الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي رحمه الافراد بزيادة الحلق بانه خروج عن العبادات فهو غير مقصود
فلا يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهة سواء نوى اربعاً لله تعالى فقط او نوى المندوبة
بالاربعة لو السنة بها اما الاول فلا تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصنف والمحققين
وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معناه سنة كونها مفعولاً للنبي عليه السلام
على المواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم لعنى السنة حادث منها ما هو عليه السلام فانما
كان ينوى الصلوة لله تعالى فقط لا السنة فلما واظب عليه السلام على الفعل كذلك سميها
سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقتها فقد فعل ما سمي بلفظ السنة ولم تقع الا ولما كانت
لوجود تمام علميتها والاخرى انما لم يندوبها بهذا القسم من النية مما يحصل به كمال الامرين و
اما الثاني والثالث فكل ذلك بناء على ان ذلك نية الصلوة وزيادة فمنع عدم مطابقته
للاواقع بل هو فيبقى نية مطلق الصلوة وبها يتأدى كل من السنة والمندوبة يقال نعم انما ينفذ
الهداية بما يدل على ما قلنا وهو قوله ان الاربع افضل يعني بعد العشاء خصوصاً عند ابي حنيفة
فانه يرى ان الافضل في النوافل مطلقاً اربع بتسليمه واحدة فثبتت لافضليتها عنده من وجهين
من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واحدة ولا يمكن لقوله خصوصاً عند
ابي حنيفة معنى ان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام بعيد ما قلنا
اذ لا شك في ان الرابطة بعد العشاء ركعتان والاربعة والاتفاق على انها تؤدي بتسليمه
واحدة عنده من غير ان يضم اليها الرابطة فيصير ستاً فالنية عند التجزئية اما ان يكون بنية الست
او المندوبة قد اهدر ذلك واخرجت عن السنة والحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه
الاربعة فلو احتسبت الرابطة انتهض سبباً للعود انتهى وذكر في الحيض ان تطوع قبل
العصر يارب وقبل العشاء يارب محسن لان النبي عليه السلام لم يواظب عليها اما عدم مواظبه
عليه الصلوة والسلام على ما قبل العشاء فمقر بل امره وان صلاحها فضلاً عن المواظبة وانما
قبل العصر فلا نية قد لا يقيم من مجرد قول الراوي كان يفعل المواظبة لانه يصيد في حال الفعل
بدون المواظبة والله سبحانه اعلم والسنة قبل الجمعة اربع وبعد ها اربع اما الاربع بين ما قلنا
روى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فاضلوا

فان تطوع قبل العصر
يارب وقبل العشاء
يارب محسن
فانهم من مجرد قول
الراوي كان يارب يفعل
المواظبة في الصلاة
على ركعتي العشاء والاربعة

اربعا وفي رواية الجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعد هاربعا والاول يد على الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا يا سنة مؤكدة جمع بينهما واما الاربع قبلها فلها تقدم في سنة الظهر من مواظبة عليه السلام على الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفعل بينها وبين الظهر وعند ابى يوسف رحم السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو مروي عن علي الله عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين ليخرج من الصلوة **فروع** لو ترك سنة الفجر والفق قبل الظهر والتي بعد ها ونحوها من المؤكدة قيل لا تلحقه لاساءة لان محمول سماء تطوعا الا ان يستحقه فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله فحينئذ يكفر وفي النوازل ترك سنن الصلوة ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياتى بالصحيح انه ياتى لان جاء الوعيد بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان الاثر منوط بترك الواجب وقد قال عليه السلام للذي قال والذي بعثك بالحق لا يزيد على ذلك شيئا افلم ان صدق نعم يستلزم ذلك لاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استخفاف بل يكون مع سوء الادب والتعظيم فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال الباعثة على الترك انتهى واما الباعثة الضميمة لصلوة الضميمة وتسمى الصلوة بسبعة لحصول التسليم بها لاشتغالها عليه ولكن انما اطلقت في عرف الشرع على التطوع دون الفرض فقد وردت الاحاديث فيها في صلوات الضميمة حال كونهما مقدرة من الركعتين **الضمة** عشرة ركعات وهي مستحبة والاحاديث منها حديث ابى ذر قال عليه السلام يقضى على كل سلاحي من احدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميد صدقة وكل فليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضميمة رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضميمة اربعا ويؤيد ما شاء الله رواه مسلم واحمد وابن ماجه وحديث ام هاني بنت ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بعد ما انزلت في يوم الفتح فاتي بثوب فستر عليه فاغتسل ثم قام فركع ثم ركعت متفق عليه وقال اسحق بن راهويه في كتابه عدد ركعات السنة والتطوع وذكر لسان النبي صلى الله عليه وسلم الضميمة يوم اركعتين ويوم اربعا ويوم اربعا ويوم اثنى عشر يوما وعنه ابى ذر قال وصني يا رسول الله قال اذا صليت الضميمة ركعتين لم تكتب من العاقلين واذا صليتها اربعا تكتب من العابدين واذا صليتها سائما لم يتبعك ذلك اليوم ذنب اذ صليتها اثنا عشر يوما تكتب من القانتين واذا صليتها عشرين يوما تكتب من الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال

في اسناده نظر وروى الترمذي والنسائي بسند فيه ضعفان صلى الله عليه وسلم قال صلى
 الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يحد
 العمل به في الفصائل ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال قال صاحب المصنف
 المختار اذا مضى يوم النهار لم يثبت زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة
 الاوابين حين ترمض الفصال واه مسلم فترمض بفتح التاء والميم اي تبارك من شدة الحر ففانها
 ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع للطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحى والتجديدها
 اربع ركعات بخرمية واحدة وسلام واحد عند اي عند لينقطة رجم وقال ابو يوسف في حديث
 الافضل في صلاة الليل ركعتان بخرمية وقال الشافعي رجم الافضل في الليل والنهار ركعتان بتسليمة
 لقوله عليه الصلوة والسلام صلاة الليل والنهار مثني مثني اخرج اصحاب السنن لاربعة من
 حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب شعبة فيه فروجه بعضهم ووقفه بعضهم رواه الثقات
 مرفوعا ولم يذكر فيه صلاة النهار وكذا هو في الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث عند خطأ
 وقوله في سنة الكبير اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا لان جودة الاسناد لا تمنع الخطا من
 جهة اخرى دخلت على الثقات وهكذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاله
 ثقات الا ان فيه علة يطول بذكرها الكلام انتهى فلهما قوله عليه السلام صلوا الليل مثني
 متفق عليه ولا يحنيفة ما رواه ابو يعلى الوصلي في مسنده ثنا شيكان بن فروخ ثنا حبيب بن سليمان
 قالت قال عمر سمعت ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام وما في الصحيحين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال
 عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان
 ولا في غيره على احد عشر ركعة يصلي اربعاً فلا تستأل عن حسنهن طولهن ثم اربعاً فلا تستأل
 عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلوة والسلام كان غالب
 احواله في صلاة الضحى في صلاة الليل اربع بتسليمة فكان الافضل ولكن سلم انه لا يدل
 على الافضلية فلا اقل من ان يدل على انتفاء افضلية المثني لانه عليه الصلوة والسلام
 لا يداوم على ترك الافضل لا كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه عليه الصلوة
 والسلام كان يصلي اربعاً كما كان يصلي ركعتين فرواية بعض فعلة اعني فعل الاربع لا يوجب المعارضة
 بل المعارضة في الافضلية ثابتة والتزجيم لرجح وهو في الاربع لانها الشق على النفس بسبب
 طول تعقيد ها في مقام الخدمه وقد قال عليه الصلوة والسلام لما اخرجك قد مضى فترج
 ان الاربع افضل وايضا ذلك الحديث يحتمل الدلالة فان مقتضى لفظه حصر البداء في الخبر لانه

حكم على العام اعني صلوة الليل والنهار وليس بمبراد والا لكانت كل صلوة تقطوع لا تكون الا شتان
 شرعا والاتفاق على جواز الاربعة ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر واذ ينبغي كون الصلوة
 المباركة اثنتين ولا تقم الا اثنتين لزم كون الحكم بالمخبر الذي كونه اعني مثني اما في حق الفصيلة بالنسبة
 لو الاربعة او في حق الاباحة بالنسبة الى الفرد وترجيح احد هما مرجح وقد تقدم في حق الاربعة انها
 افضل للشقة فحكمنا ان المراد الثاني اي مثني لا احاد ولا ثلث على ان لنا ان نقول المراد بذلك
 الحديث ان كل مثني من التطوع صلوة على رقة فان مثني معدول من العدد المذكور وهو
 اثنان اثنان فهو واحد اثنان اثنان صلوة على رقة ثلث اثنان اثنان صلوة على رقة وهم
 جازيلا وما لم يذكر لفظ مثني قال الصلوة مثني مقتصر على رقتين العنق الصلوة اثنان اثنان
 هم جازيلا فيدان كل اثنان صلوة على رقة وسبب العدول عن اربعة وهو ان الاستماع او الشروع في افادة
 ذلك قصد افادة كون الاربعة مفصلة بغير السلام وذلك ليس بالشهد كالمطلوع من غير فضل وذلك ان
 بعد جعل كل اربعة صلوة على رقة والحكم بثلث الاربعة مستلزام لان يكون الفصل بغير سلام ولا
 كان كل صلوة ركعتين وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الافاظ بما يحسن الاستعمال وقوم
 تفسير اعلينا ما قلنا وهو ما خرجنا من ذلك والنسائي عن ابن المبارك عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن
 سعيد عن عمران بن يحيى قيس عن عبد الله بن فافم عن ربيعة عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الصلوة يثنى يثنى ويتشهد في كل ركعتين والله سبحانه الهادي والزيادة
 على ثمان ركعات بتسليمة واحدة ليلا وعلى اربعة ركعات بتسليمة واحدة نهارا ركعاتها اجماع
 من علمائنا على ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القندور وغيره الاسلام قال السروجي في البسط
 يعني لشمس الائمة السرخسي قال ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمان بالليل ولا اصحها لانه
 لما فيها من وصل العباد وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في البسوط ان منتهى تحييد عليه السلام
 ثمان ركعات وقله ركعتان فانه قال روى انه عليه السلام كان يصلي من الليل خمس ركعات
 سبع ركعات تسع ركعات احك عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة فالذي قال خمس
 ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر والذي قال سبع ركعات اربعة صلوة الليل
 وثلث وتر والذي قال تسع ركعات وثلث والذي قال احك عشرة ثمان وثلث و
 الذي قال ثلث عشرة ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر كان يفعل
 ذلك بتسليمة واحدة ثم يفصله هكذا قال حماد بن سلمة انتهى في بيته على كراهة الزيادة
 قال في الهداية ودليل الكراهة انه عليه السلام لم يزد على ذلك ولا الا كراهة زاد عليها الجواز ومن شرع
 صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم اسند ما فعلها العلم ان الشرع في فعل العباد

والله اعلم بالصواب
 في حكمه في كل ما يتعلق
 بالصلوة والاعتكاف
 والجمعة والعيد
 والسنن والنافلة
 والصلوات المفردة
 والصلوات المزدوجة
 والصلوات المبركة
 والصلوات المبركة
 والصلوات المبركة

التي تلزم بالندب ويتوقف ابتداءها على ما بعد ها في الصحة سبباً لوجوب اتمامه وقضاءه وان
 افسد عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس كثير من الصحابة والتابعين كما
 البصر ومكحول والنخعي وغيرهم وقال الشافعي رحمه واهله ليس بموجب في النكسكين اعني الحج والعمرة
 لانه متبرع ولا لزوم على التبرع وروى مسلم عن عائشة رضي دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
 يوماً فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذا صائم ثم انا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله
 لنا جيس فقال ادنيه فلقد اصبحت صائماً فاكل ولتأتان القدر المؤدى ووقع قربة وطاعة لله
 وصار مسلماً اليه سبحانه فعلا فيجب صيائنته عن البطلان كالندب ولما صار لله تعالى تسمية وجب
 الصيائنته ابتداء الفعل فلان يجب لصيائنته ابتداء الفعل بقاءه اولى لان صيائنة الفعل الواقعة قربة من
 صيائنة القول والبقا له من الابدان فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتا بدلالة قوله تعالى
 وليوفوا نذورهم وبالحق ياس على الحج والعمرة للجمع على لزومهما واخرج ابو داود والطبراني والنسائي
 عن عمر وعنه عائشة قالت كنت لنا وحفصة صائمتين فمرض لنا طعام اشتيناه فاكلنا منه فجاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فبادرني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا كنا
 صائمتين فمرض لنا طعام اشتيناه واكلنا منه قال قضيا يوم اخرهما كان فان قيل اعله الزيادة
 وغيره بالانقطاع قلنا اعلالهم مقتصر على هذا الطريق اي طريق الزهرى عن عروة والحداد وطريق
 اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن جوير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن
 عمر عن عائشة قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث رواه الطبراني في معجمه
 من خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة وحفصة مرضا ورواه البزار عن عماد بن الوليد عن
 عبد الله بن عبد الله عن فافع عن ابن عمر قال اصبحت عائشة وحفصة واخرج الطبراني في الوسط
 شاموسى بن هارون شاموسى بن مهران الجمال قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو عن
 ابي سلمة عن ابي هريرة قال اهديت لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فاكلتا منها فذكرنا ذلك
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قضيا يومكما ولا تقودا فقد ثبت هذا الحديث بثبوتنا لا مرد له
 من هذه الطرق ضعيفا تعدها وكثرة مجيئها فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وتجدد على امر
 المرند يخرج عن مقتضاه بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية
 حال فيحمل انه عليه السلام قضاه على ان النسائي قد صرح بذلك في رواية انه عليه السلام قال
 لكن الصوم يوم ما كان وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق **تعليل** قولنا عبادة تلزم بالندب يخرج
 للصنوة وسجدة التلاوة وعبادة الرض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالندب لكونه غير مقصود
 لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعد ها في الصحة يخرج لنحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف

على قول محمد ودخل فيه الصلوة والصوم والحج والعمرة والامامة والطواف والاعتكاف
 على قول ابي حنيفة وابي يوسف ح والله الموفق وان شرع في التطوع بنيت الاربع اى بنيت اربع
 اربع ركعات قطع اى افسد ما شرع فيه قبل اتمام شفع لا يلزمه الا شفع اى لا قضاة شفع عند حنيفة
 ومحمد ح خلافا لابي يوسف ح فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية وانما قيد بأربع اتمام شفع
 لأنه لو افسد بعد اتمامه فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه
 شئ وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليه
 والقيام الى الثالثة كتحريمة مبتدأة اتفاقا الا ان ابا يوسف يعتبر الشرع مع النية بالنذر في رواية
 وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندهما الشرع انما يلزم ما شرع وما يتوقف صحته ما شرع فيه عليه
 ولا توقف لصحة الشفع الاول من النفل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشرع وبجهد النية من
 غير شرع غير يلزم فعلى هذا اذا نوى اربعاً وشرع لا يلزمه الا شفع فان افسد قبل اتمامه لم يضر
 لحسب ان افسد بعد القعود قد اتشهد قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ وان افسد
 بعد القيام الى الثالثة يلزمه شفع وهو الثاني لصحة شرعه ثم افساده وهو هو الرواية عن
 ابي يوسف ح ايضا كقولها وقال الزاهد ي والصحيح ان ابا يوسف ح ارجع الى قولهما
 لأنه لا يلزم الاربع بنيتها بل ركعتان فقط قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالامانة
 بعد الشرع بنيت الاربع في غير السنن الرواتب كسنة الظهر والجمعة اما اذا شرع في الاربع التي
 قبل الظهر وقبل الجمعة وبعد هاتين قطع في الشفع الاول والثاني يلزم الاربع اى قضاءها
 بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحدا فانها لم تنقل عنه عليه السلام الا كذلك فهي بمنزلة
 صلوة واحدة ولذا لا يوصل في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثالثة ولو اخبر الشفيع
 بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكمل لا تبطل الشفاعة وكذا المخيرة لا تبطل
 خيارها وكذا دخلت عليه امراته وهو فيه فاكمل لا تنضم الخلوة ولا يلزمه كمال المهر
 لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا اخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في
 اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع سنة كان وغيره او لم يقعد في آخر الركعة
 الثانية ترى ترك القعدة الاولى فسدت صلوة تلك عند محمد ونفره لم ترك فرض وهي
 القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة عليه كما تقدم
 ويقضى الركعتين الاوليين عندهما لانها اللتان فسدتا واما الاخران فقد صحتا
 لان صحتهما غير محلقة بصحة الاوليين وقال اى ابو حنيفة رحمه الله وابو
 يوسف ح رحمه الله لا يفسد صلواته في الصلوة المذكورة ولا يلزم

قضاء شيء لأن القعدة على راس الركعتين من النفل لم تفرض لعيها بابل
لغيرها ونحو الخروج على تقدير القطع على راس الركعتين فلما لم يقطع و
جعلها ربا ليات أو ان الخروج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لأنها
ليكن مقصود لذاته فكان تركها مفسداً وكل ركعتين من النفل إذا فسد هما
فعليه قضاءهما فحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدهما ما لم يفسد ذلك لا تعلق لكل شفع
بما قبله ولا بما بعده صحة وفساد الماتقرا **ك** كل شفع صلوة على راس الركعتين من
الرواية عن أبي يوسف رحمه الله فيما إذا شرعنا أو ياربعا وفسد ما قبل القعود الأول
حيث يلزمه قضاء رابع **أما المسئلة الملقطة بالثمانية وهي** ما إذا صلى أربع ركعات
وترك القراءة في كلها وبعضها فآخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء الأربع في بعض صورها
وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة أخرى مختلفة بين اثنتي التثنية وهي أن ترك القراءة
في كل ركعتي الشفع أو في أحدهما يوجب بطلان التخرمية عند محمد بن يوسف رحمه الله وغير الشفع
الثاني فلا يلزمه قضاءه بفساده مطلقاً ولا يوجب عند أبي يوسف رحمه الله وأما يوجب فساد الأداء
فيصح شرعه في الشفع الثاني فإذا فسد لزوم قضاءه أيضاً وقول الإمام كالأول في الأول وكالثاني
في الثاني فحجة قول محمد بن يوسف رحمه الله أن التخرمية تنعقد للأفعال فإذا فسدت الأفعال بترك القراءة يفسد ما عطف
وأبو يوسف رحمه الله يقول القراءة ذكراً لأن الصلوة وجوداً وعلماً وحكماً في الآخر من الأولى
وحقيقة الأحكام في المتقدم نعم لصحة الأداء بالأداء لكن فساد الأداء لا يكون أقوى من تركه
ترك الأداء لا يفسد التخرمية كما لو قعد بعد التخرمية أو سكنت قائماً طويلاً ففساده أولى أن لا يطل
لأن الفساد ثابت الأصل فائت الوصف فهو أقوى من فائت الأصل والوصف ورد عليه إنما
ذكرت تأخير لا ترك واجب بان ترك صورة ورد باننا لا نسلم أن مثل هذا الترك لا يكون دون
الفساد ولا يوجب خيفته رح ان ترك القراءة في الشفع مجتم على فساد بخلاف تركها في ركعة منه فإنه
لا يفسد عند الحسن ومن وافقه فحكما بفساد التخرمية في حق وجود القضاء عما لا يدل
فرضية القراءة في ركعة واحدة فقط احتياطي في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الأصح قولهم
ركنية القراءة لخالفة الدليل للقاطع إذا تقر هذا فاعلم أن المسئلة وان ذكرها في هذا الباب
على ثمانية أوجه لكن باعتبار تدخل أحكام بعض صورها في البعض تنتهي إلى ست عشرة
صورة لكن صورة منها ليست مما يلزم فيه قضاء شيء وهي إذا قرع في الجميع فتبقى الصور
البنية على القواعد المذكورة الثلاث في لزوم القضاء وخمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع
يقضي ركعتين وعند أبي يوسف ربا فأما في الأولى فقط يقضي أربعاً وعند محمد بن يوسف

قراها في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة
 فقط كذلك تركها في الاولى في الثانية كذلك تركها في الاولى والثالثة يقضي اربعاً وعند محمد
 ثنتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والثالثة
 الرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقضي ركعتين اتفاقاً تركها في الاولى في الثانية والثالثة
 يقضي ركعتين وعند أبي يوسف اربعاً تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها
 في الاولى والثالثة والرابعة يقضي اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة
 والرابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التحريم والله الموفق ولو اتممت التطوع
 قائماً ثم قعد بعد ما صلى بعضه او قبل ذلك من غير عدد صحيح للعود في النفل جاز عوده
 وصحة صلوة عند خفيفه روح خلا فالحق وقد مر تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يصلي صلوة
 ولم يقبل في نذره انه يصلي قائماً او قاعدا يلزمه اداؤها قائماً صراً فالطابق الى الكامل وان صلى
 قاعدا قيل يجوز ويسقط عنه قياساً على عدم النذر فانه كان له ان يصلي الشار قائماً وان
 شاء قاعداً فكذلك اذا نذر ولم يلزم في نذره صفة القيام قال في الكافي لم يلزمه القيام في
 الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتصحيح عليه كالاستماع في الصوم وطول
 القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع
 عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع
 ركعات فيه وهكذا القيام لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود وتشتمل
 على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكروالتسبيح ثم السنة المؤكدة التي ذكرها
 في سنة الفجر وكذلك في سائر السنان هو ان لا يأتي بها حال الصلوة بعد شروع القوم في الفريضة
 بخلاف الصلوة من غير حال وان يأتي بها اما في بيته وهو الافضل او عند باب المسجد
 ان امكن ذلك بان كان ثمة موضع يليق بالصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد الخارج
 ان كانوا يصلون في الداخل او في الداخل ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجدان مبنيان
 واشتوى وان كان المسجد واحداً فالحال سطوانة ونحو ذلك كالعبود والشجرة وما شابهها في
 كونه حالاً فلا لائتان يخالف الصلوة من غير حال مكره ومخالط الصلوة كما يفعل كثير
 من الجهال لشدة كراهته لما فيه من مخالفة الجماعة وهذا الحكم المذكور اذا كان استيانها
 بعد شروع اي شروع الجماعة في الفريضة لما قلنا ولما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في
 اي موضع شاء لا تتفاء حلة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان المصنف رحمه قيد سنة الفجر
 لان غيرها من السنان لا تؤدى بعد شروع في الفريضة اصلاً على ما قيل لقوله عليه الصلاة والسلام

وفي بيان السنة
 المأثورة من
 مخالطة الصلوة
 في غير حال مكره

اذا قيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وانما اخالفناه في سنة الفجر لشدة تأكيدها على
 ما مر على انها لا تقتضي بعد والتحديث المذكور قل وقفة ابن عيينة وجماد بن زيد وطاب
 سلمة على أبي هريرة ولا روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت
 الصلوة فضلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضور حذيفة وابي موسى فانهما
 اوقا الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادلة اخر عارضت حديثي أبي هريرة ورجحت عليه
 فبقي غيرهما من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض ونقل السروجي في شرح الهداية
 عن الخففة واما بقية السنن فان امكنه ان ياتي بها قبل ان يركع الامام ياتي بها خارج المسجد
 شرع في الفرض معه فيكره فضيلة السنن والفرض ونفي التهمة عن نفسه واخاف فركركه
 شرع معه بخلاف سنة الفجر انتهى فعلى هذا الفائدة في التقييد الا ان يقال ان الادراك على
 وجه المذكور نادر فلم يعتدرك لانهما يجوز في غير الفجر اذا علم ادراكه قبل ركوع الركعة الاولى
 ولا شك ان صلوة اربع ركعات ولو ركعتين فيما بين شروع الامام الى ان يركع الركوع الاول ثم
 تمام الواجب والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذا علم انه يدرك في التشهد
 وعند محمد رحمه اذا علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على الاختلاف في الجملة فانه يفهم من
 محمد رحمه لا يعتدرك ما دون الركعة قال ابن الهمام والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين
 هنا يعني فيما اذا علم انه يدرك في التشهد ولا شك ان اتمام الركعتين خفيفتين مع مراعاة
 السنة فيما قبل اتمام ركعتي الفجر مع مراعاة السنة فيه ليس بنا در بل في غاية الكثرة واما
 اذا لم يعلم انه يدركه لو صلاها فانه تركها ويعتدى لان فضيلة صلوة الفجر بالجماعة
 افضل من فضيلة ركعتي الفجر لهما تفضل الفرض مع الانفراد بسبع وعشرين ضعفا لا يبلغ
 ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة لشدة منه على ترك ركعتي الفجر على ما عرفت
 في موضعها واذا تركها فعندنا لا تقتضي اصلا لا قبل طلوع الشمس لكراهة النفل فيه ولا
 بعد لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد
 قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال كما في عدة ليلة التبريس لم يرد قضاءها
 اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد رحمه احب الى ان يقضيها
 اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روي عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه يفتي
 ان يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعها بالحي القضاء فيقضيها بعد الفرض دفعة شمس الاثمة
 السرخسي بان ما وجب بالشرع ليس أقوى مما وجب بالنداء وقد نص محمد رحمه ان النداء لا يؤيد
 بعد صلوة الفجر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة بقصد ان يقطعها وهو امر غير

مستحسن الشرح كذا ذكره امام الترمذي وقاضيان وقال في المخطط والاحسن ان يقال شرع
 في السنة ويكبرها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج هذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في
 الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجازا من عمل العمل وفيه ايضا نظر لان المجاوزة من
 عمل الى آخره لا تنافي فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكفر في باب يفسد او تناسخ
 العصر والتطوع بعد ركعة من الظهر فانه صريح في ان الظهر يفسد بالشرع في غيره وليست
 شعري الى ضرورة تدعو الى هذه التكلفة وقد باهله الشرع تركها لاجزاء فضيلة الجماعة والى فائدة
 فيه وان لا يباح قصاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس لما بعد طلوعها فان اريد
 النافذة فلا حاجة في جواز النفل فيه الى هذه التكلفة وكذلك ان اراد ان يوقع النافذة وليسا
 الا ابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى تكلف المذكور وان اراد انها تقسم سنة الفجر
 فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي ولا رواية عن احد الائمة الثابتة و
 لا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي القنينة صلى سنة الفجر وقامت الفجر لا يعيد السنة
 اذا قضى الفجر ولا خلافة سائر السن غير سنة الفجر لها لا تقضى بعد الوقت اذا فاتت
 وحدها واختلف فيما اذا فاتت مع الفرض فالاصح لها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع في الذخيرة والمخيط
 لا يقضى الا ربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وقامتهم على ان يقضيهما وهو مروي عن ائمة الثنية
 الصحيح ثم عن اخيه رحمه الله ان تكون نفل امبتدا وقيل تكون سنة وهو قول صاحبها وهو الاظهر
 في الذخيرة ثم عند ابى يوسف رحمه الله يقضيهما بعد الركعتين وهو قول اخيه رحمه الله وعند محمد
 قبلهما وقيل الخلاف على عكسهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي المصنف بتعشر ادم
 الكثر جعل قوطيما بتاخير الاربع بناء على انها لا تقسم سنة بل نفل مطلقا وعند محمد
 تقسم سنة فيقدمها على الركعتين قال والذي يقع عندي ان هذا من تضرع المصنفين
 فان المالك كونه وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع واما الخلاف في تقديمها وتأخيرها على
 الركعتين في الاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها سنة الا ترى انهم اختلفوا في سنة الفجر هل تقسم
 طلوع الشمس سنة او نفل امبتدا حكوا الخلاف في انها تقضى ولا قالوا كما نايقون في سنة الظهر انها تكون
 نفل مطلقا لمجلوها خلافة في اصل العقيدة قال لا شك فيه ثم اذا قال لا تقضى ولا معناه انها تفعل بعد
 ذلك الوقت وتقسم سنة كما هو في ذلك الوقت ولا تقسم سنة قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى
 قاضيان في باب التراويح اذا فاتت الذراويم لا تقضى بجماعة وهل تقضى بالجماعة قبل نغم الميثل
 وقت تراويح آخر وقيل ما لم يضمن مصنان وقيل لا يقسم قيل وهو الصحيح فان قضاءها وحدث كان
 فعلا مستحبا ولا تكون تراويح انتهى فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقسم سنة بانفاذهم وان

نقل الخلاف عن بعضهم في إلحاقه فلا مبتدأ كما ذكره عن الذخيرة لكن الخلاف ثابت في
 تقدّمها وتأخيرها كما مرّ ترجيح في الكافي تقدّم الأربعة لأنها فائتة وتلك وقتية فقدم الفاتحة
 على الوقتية وذكر خواهر زاده في شرح المبسوط على قول أخيه فترجم يصلي ركعتين ثم يقضي
 الأربعة قال هو الأصح وكذلك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الأولى تقدّم الركعتين لأن الأربعة فائتة عن
 الموضوع المسنون فلا يفوت الركعتين أيضا عن موضعها قصد بلا ضرورة انتهى هذا ليس بقدر
 لأن لقائل أن يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الأربعة وموضع الأربعة قبل الفرض قبل الركعتين
 وقد اخبره عن الفرض آخره فضيلة الركعة الأولى مع الإمام بالإجماع فلا تؤخر عن الركعتين بالاسباب
 ثم حديث عائشة رضي الله عنها عليه السلام كان إذا فاتته الأربعة قبل أن يظهر قضاها بعد الركعتين رواه
 الترمذي وقال حسن غريب يصح دليله لا يتقدّم الركعتين هذا والسنة في سنة الفجر أيضا
 التخفيف فإن يقرأ في أوّلها مع الفاتحة قل يا أيها الكافرون والثانية الأختلاص ما الأول فقول عائشة رضي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعة الفجر فمخفف حتى أقول قد مرّ فيهما باب الكتب متفق عليه عن حفصة قالت كان رسول الله إذا
 طلع الفجر يصلي الأركعتين خفيفتين رواه مسلم وأما الثاني فلا رواه أبو هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه مسلم أيضا
 واختلف هل الأفضل تأخيرهما أو تقدّمهما قيل التأخير أفضل للقرآن من الفرض وقيل
 التقدّم وهو الذي تدل عليه الأحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا سكّت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجّع على
 شقراء الأيمن حتى يأتيه المؤذن للأقامة فيخرج متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا صلى ركعة الفجر فأنكبت مستقيمة حدثني والاضطجّع متفق وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر متفق عليه أيضا إلى غير ذلك
 من الأحاديث وأما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد تحسن وتطوع بها
 في البيت أفضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع السواقل ما عدل التراويح وتحية
 المسجد لأفضل فيها المنزل لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن
 والوتر في البيت على ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنهما حين سألها عبد الله بن شقيق عن صلواته
 عليه السلام وغيره من الأحاديث وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم احتج بحجرة في المسجد من
 حصيرة رمضان الحديث إلى أن قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فإن خير صلوة للرجل في بيته
 إلا المكتوبة وفي سنن أبوداود والترمذي والنسائي انه عليه السلام أتى مسجد عبد
 الأشهل يصلي فيه المغرب فلما قضوا صلواتهم راحهم يسجدون أي يغفلون فقال هذه

رواه السنن في الصلاة
 قبل الوتر في البيت

صلوة البيتق ورواه ابن ماجه من حديث زاذ بن حذيفه وقال فيه اركعوا هاتين الركعتين
 في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد انه قال قلت لانس في زمن عمر بن الخطاب اذا
 انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كما هم لا يصلون بعد المغرب
 حتى يصيروا الى اهلهم وكذلك ذكره بعض الشافعيين صلوته سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الهمام
 عن الزاهد وفي شرح الآثار ياتي بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وما
 سواهما لا ينبغي ان يصل في المسجد وهو قول البعض والبعض بقول التطوفي في المسجد حسن
 وفي البيت احسن كما قال الصرم وبراقي الفقيه ابو جعفر رحمه قال لان يخشى ان يشغل
 عنها اذا اجتمع فالأفضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويح سميت بها كل بايع
 ركعات من قيام ومضان للاستراحة بعد ما غالبا على ما سياتي ان شاء الله تعالى هي سنة
 مؤكدة روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه ان التراويح سنة لا يجوز تركها اي لا ينبغي قال المصدر
 الشهيدي هو الصحيح وفي جوامع الفقهاء التراويح سنة مؤكدة وكذلك في الفتاوى وغيرها قال في
 الهداية لا نه واطلب عليها الخلفاء الراشدون والشيخ عليه السلام بين العذ في تركه الموقوفة
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في تغليبك اليوم كل الخلفاء الراشدون وبلغه عن عثمان رضي
 وهذا لان ظاهر النقول ان مبدئها من زمن عمر بن وهب وهو ما روى عن عبد الرحمن بن عبد القادر
 قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلون الرجل
 لنفسه ويصل الرجل للرجل يصلون الرهط فقال عمر اني اري لو جعت هؤلاء على قاري واحد
 لكان امثل شرهم فجمعهم على بن كعب فخرجت معه ليلة اخرى فلاناس يصلون بصلوة
 قادهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها افضل يريد آخر الليل وكان للناس
 يقومون اوله رواه احمد اب السنن وصححه الترمذي وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء الراشدين المهديين من بعدك رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقال عليه السلام
 ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه فمن صامه اقامه ايمانا واحسانا خير
 من ذنوبه بركوم ولد تيمم رواه النسائي وابن ماجه احمد وقد بين عليه السلام العذ في تركها
 هو خشية الافتراض وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها صلى في المسجد فصلى بصلوة
 ناس ثم صلى من القابلة فذكر الناس ثم ارجعهم فلو من الثالثة فلم يخرج اليهم فلما اصبح قال قلت
 الذي صنعت فلم ينعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان
 اقامتها بالجماعة سنة ايضا وذكر الهماوي في اختلاف العلماء عن ابى يوسف رحمه ان امكنه وهما
 في بيته مع جماعة سنة القراءة واشباههما فليصل في بيته كذلك في البسوط قال وهو قول مالك رحمه

بجاء التراويح

والشافعي رحم في القديم وربيعه وانما افضل ومثاله في جوامع الفقهاء في يوسف بن ابي بكر
 فغيرها يقتدى به في حضور الجماعة ترغيب الناس فلا يصح في بيته ومفرغ هو كذا ما من
 الاحاديث في فضيلة التطوع في البيت وقال عيسى بن بيان والزي بن عبد الحكم وابن حنبل
 والجماعة احب فضل وهو المشهور عند عامة العلماء قال صاحب المبسوط وهو الاصح والوافق
 وادعى علي بن موسى القمي فيه الاجماع وله كتب يرد فيها على اصحاب الشافعي رحم والجواب عما
 استدلوا به لاجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان سندهم كون النبي عليه السلام صلى من
 اقتضت به بعض الليالي بين العدة في ترك الواظبة على ذلك هو حق لا فراض فيه اشارة الى انه
 لو اذ لك لاستمر على صلواتهم على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاته عليه السلام زال
 المانع ويؤيدك حديث جابر بن نفير عن ابي ذر قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يرقم بنا في السادسة وقام
 بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه فقال
 ان من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يرقم بنا حتى بقي ثلث من الشهر فوصل
 بنا في الثالثة ودعا اهل بيته ونساءه فقام بنا حتى يخف فان يعوذنا الفلام فقلت وما الفلام
 قال السحور رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد وقال الترمذي حديث
 صحيح فقد ثبت انه عليه السلام صلاها بالجماعة على سبيل التداخي ولم يجزها مجرى سائر
 النوافل وانما عدم الواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متى شرعت كانت افضل من الانفراد
 الا ان الجماعة فيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو تركه اهل المحلة كلهم بالجماعة وصلوا في يومهم
 فقد تركوا السنة وقد ساوا في ذلك وان اقيمت التراخي في المسجد بالجماعة وتختلف
 عنهما رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة قال في المبسوط
 لو صلى الانسان في بيته لا ياتيه فقد فعله ابن عمر وسلم والقاسم وابراهيم وناقم فدل فعل
 هؤلاء على ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن عمر ومن معه ترك السنة و
 هذا هو الصواب وقول من افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم ان ان كان من يقتدى به
 به لا ينبغي له ان يختلف ومصرح به قاضيان وغيره واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا
 يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلي وابن
 مسعود وغيرهم بالنظر الى زمن تختلف كل واحد منهم وان صلى واحد في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد بلادة
 فضيلة المسجد وتكثير جماعته وانما شعار الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الفرار عن وصلي جماعة

جماعة الزيادة على سبيل الكفاية

في البيت على هيئة الجماعة في المسجد فالواضحة للجماعة وهي الضاعفة بسبع وعشرون درجة لكن
 لم ينالوا فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالعاجل ان كل ما شرع في الجماعة فالسجد في افضل
 لما اشتمل عليه من شرف المكان واظهار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وايضا في قلوبهم و
 ينبغي ان يفيد هذا بما اذا تساوت الجماعتان في استكمال السنن الاذلية وما اذا كانت الجماعة في
 البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يغزل بثني من السنان مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة
 البيت افضل فكيف اذا كان امام المسجد يغزل ببعض الواجب كما في كثير من ثمة الزمان والله اعلم
 والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح ويؤتي قيام الليل او يتوسعة الوقت او قيام رمضان وانما
 كان الاحتياط ذلك لان المشائخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النفل ومطلق الصلوة
 قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول اخيفهم وقال بعض المتأخرين بل علمتهم
 يجوزون صلوات ركعتين بنية صلاة الليل ثم يتبين اي ظاهرا وعلم فان تبيين يستعمل انما يعني ظاهرا
 ومتعد يا معنى علم في الاول يكون قوله انه كان الشان قد طلع الفجر فالاولى الثاني يكون
 مفعولا ساقا مسند مفعول علم قال بعضهم اي بعض المتأخرين وهو اكثرهم ينوب ذلك في
 صلاؤه عن سنة الفجر وهو اي قول بعض المتأخرين يجوز اداء السنة بنية النفل وقوله اي قول
 ابى يوسف ومحمد رحم وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك الرواية عن ابى حنيفة رحمه شاذة
 غير ظاهرة وقد تقدم ما هو التحقيق من ذلك في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو في
 الخروج من الخلاف بما ذكر وان شك بعد ما صل الركعتين بنية صلاة الليل في طلوع الفجر
 اي لم يتيقن ولم يغلب على ظنه انه قد طلع ام لا ينوب ما صلاؤه عن سنة الفجر بالاتفاق
 من الائمة والمشائخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك وتعلم ان قوله والاحتياط في النية
 في قوله بالاتفاق موجود في بعض النسخ وليس بموجود في بعضها بل العجوب ما بعد ما حفظ هو
 قوله وان نوى التراويح صلوة مطلقة محسب اي من غير ان يعين صفته من الصلوات المذكورة
 فقد قالوا اي المشائخ والراي بعضهم الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضيان على احتياناه
 في بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما ذكرنا هناك ووقته اي وقت
 التراويح وتذكر كبر الضمير باعتبار الفعل والنفل المذكور وهو ذلك اختلف المشائخ في وقت
 التراويح فتقبل الليل كله وقتها قبل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد كذا هيمة قيام الليل
 فكان الليل كله وقتها وهو قول الامام امير المؤمنين الزاهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء
 والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز كذا هو في فضل الصحابة
 وهم لا يصلونها الا في هذا الوقت وهو قول عامة مشائخ بخاري وقال القاضي الامام ابو علي

الاحتياط في النية
 التراويح ان ينوي
 الليل او قيام

النسفي الصحيح ان وقتها بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها
نافلة سنة بعد العشاء بقول الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وكذا المنقول من فعله
صلى الله عليه وسلم فكانت تبعاً لها كسنتها وتقدير الصحابة لها على الوتر لا يفيد عدم جوازها بل
لاحتمال ان بناء على استحباب تأخيرها مطلقاً من يمين فوائده واستحبها جعلها خرسولة الليل فيجوز
اداءها بعد كما يجوز اداء غيرها من قيام الليل في استحباب تأخيرها في الليل والنصف كما
في العشاء واختلف في ادائها بعد النصف فقيل بذكره اكونها تبعاً للعشاء كسنتها على امر
الصحيح انه لا يكره لانها خرسولة الليل والافضل فيها الآخرة ويقتضى على انها تبع للعشاء لا يجوز قبلها
انه لو صلى العشاء يا امام اي مع امام لم يقتد يا امام وصلى التراويح يا امام آخر فتر علم ان الامام
الاول كان قد صلى العشاء على غير وقتها او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه يصيد العشاء
الفسادها ويبيد التراويح تبعاً لها كما يصيد سنتها ولا يكره عادة الوتر في مثل هذه الصورة
عند ائمتنا فتر علم لا استقلاله وعدم تبعية العشاء عنده وانما يلزم تقدّمها عليه للترتيب
فاذا فات الترتيب من غير قصد لا تلزم الاعادة لكن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظاهر
وقت فاسد فانه يقضيها فقط ولا يكره اعادة العصر كذلك هذا وعندنا هو الترتيب بعينها
فتلزم عادتها اعادة كسنتها وهو مبني على جوبه عندنا وعندنا هو ما يقتضي على انها يجوز
بعد الوتر لم لانها فائتة مع الامام تراويحاً وترويحتان واكثر هل يقضيها قبل الوتر او
يوتر ثم يقضيها ذكر في الذخيرة فقال اختلف مشايخنا في زماننا قال بعضهم يوتر ثم الامام ثم يقضي
ما فات من التراويح لاحتراز الفضيلة الوتر بالجماعة مع ان التراويح تجوز بعده وقال بعضهم
يصلي التراويح المتركة وترتبه على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقدّمها عليه هذا ان اريد
بالحكم المذكور لزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تأخير الوتر اولى وان فائت الجماعة فيه
فان الانفراد به اولى على قول الجمهور كما سيأتي ان شاء الله تعالى ولما الاستراحة في اثناء التراويح
فيجلس بين كل ترويحتين مقداراً وترويحتي بين كل اربع ركعات مقدار اربع ركعات
وكذلك بين الاخيرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو مخير ان يجلس او
هليل ويسجد او قوا صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب عند اهل الحرمين فانزادة اهل
مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعاً ويصلوا ركعتي الطواف عادة اهل المدينة ان يصلوا اربع
ركعات وقد روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بين كل ترويحتين
ومقدار ذلك الفضل وهو مقدار ترويحة فكان مستحباً لان ما آه المؤمنين حسناً فهو عند الله
حسن وان استراح على خمس تسلمات اي عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اس

فانما هو الذي قاله فان
فائتة الجماعة على غير
الترتيب او بعد الوتر على
غير الترتيب

منه
منه
منه

لا يكره وقال أكثر الشافعية لا يستحب ذلك لخالفته على أهل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن
الكراهة التزهيدية لا نه فعل ليس بعبادة وآمال ليس بعبادة في العبادة مكره ومن المكره
ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين لا هابطا عنه مع مخالفة الامام ذكره السروجي من غير ان
الفقر والافضل للامام تعديل القراءة اي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة
والعدل لئلا يكون احد الركعتين اطول من الاخرى قال قاضيان وكوالف لا بأس
بهما في التسليم الواحدة يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب سائر
الصلوات ولو طول الاولى على الثانية فلا بأس ببربل المختار ذلك عند محمد بن وهب وعند
حنيفة وابي يوسف في التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى
انما كان الافضل كون ذلك التعديل بين التسليمتين لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك
هو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة والحال انه قد تعدى على رأس كل ركعتين
منها وقد اشتهر جاز ذلك عن التراويح واحسب له بعشرين ركعة على قول العامة وهو صحيح
من مذهب حنيفة ومالك كل ركعتين من تسليمة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر
لرواية عنه يجوز عن اربع تسليمتين بناء على ان الزيادة على الثمان بتسليم واحدة يكره ووجه الصحيح انه
جمع المتفرق ولم يخل بشئ والنقصان بسبب الكراهة لا يرجع الى الذات فصحة الاداء وعندهما يقع الكل
عن التسليمتين بناء على ان الزيادة على الاربع بتسليم واحدة يكره عندهما وقول المصنف يكره
لان كل مخالفة لذكره في الخلاصة وغيره ان يكره والكمال لا يحصل بخلافه ما لم يكن فيها
اتباع السنة وهو الراد بخلاف الاعمال الحمها ولم يرو عنه عليه السلام زاد على ثمان بتسليم واحدة
فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكرها وان كان مشقاقا وهذا هو الاصل فكم من فعل يسير يزيد
ثوابه بما فيه من اتباع السنة على فعل الشق منه واصنع الخلوه عن الاتباع تعذرا وجعل الاتباع في كلا
الفعلين فالاشق افضل كما في الاربع بتسليم وتبسمتين على ما عرفت ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين
قد اشتهر لم يخبر الا عن تسليمة واحدة عند حنيفة وابي يوسف وما عند محمد بن وهب فلا يخفى
عن تسليمة ايضا بل قد علم من ان ترك القعدة على الركعتين من النفل فيما اذا صلى اربعاً يصح
فكذلك ما زاد على الاربع واذا شكوا الى الامام والقوم في فهم صلواتهم تسليمتين ثمان عشرة ركعات
او عشر تسليمات ففيه اي في حكم هذا الشك اختلاف بين المشائخ قال بعضهم يصلون بتسليم
اخرى جماعة لان الزيادة على التراويح بالجاعة امانا نكره اذا تيقنت انها زيادة وهمنا ليست
متيقنة لاحتمال انها تراويح فلا نكره وقال بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمات اخرى اذا
عن الزيادة على التراويح بالجاعة والصحيح انهم يصلون بتسليمات اخرى ضمن يصلون معنى يكون

ويُنْفِي للإمام وغيره إذا صلى التراويح عدل إلى منزله وهو يقرأ القرآن يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات أحزاب الفضيلة وهي الختم مرتين انتهى وفي الهداية أكثر الشافعية على الختم فيها الختم فلا يتركه لكسل القوم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قوله ولا يتركه لكسل القوم تأكيد في مطلوبية الختم وأنه تخفيف على الناس لا تقويل كحاصره ثم الهداية وإن كان الإمام مسجد حريم ولا يختم فله أن يذكره إلى غير انتهى ومنهم من استحسب الختم ليلة السابع والعشرين من رمضان إلى نيل ليلة القدر ثم إذا ختم قبل آخره لا يكره له تركه التراويح فيما بقي لأنها شريعت لأجل ختم القرآن مرة قاله أبو علي النسفي قيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة وأما تقرير هذا فلا يخفى ما في نقل المتن عن الفتاوى من التساهل وألعل لفظاً ثلثين وقسم سهواً من الكتب وإنما هو عشر آيات فإن ظاهر قوله حتى يقع به الختم يدل عليه إلا في قومه الختم ليس وقوله قراءة الثلثين لحصوله بالعشرة والله سبحانه أعلم ثم الذي ينبغي في هذا الزمان أن يفعل كما قال قاضيان لكلاهما من ثواب السنن أن كسل عن أحزاب الفضيلة مرتين قال قاضيان الزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يخشون في كل عشرين ليلة وعن حقيقه رحمه الله أن كان يختم في شهر رمضان أحد وستين ختمه ثلثين في الليالي وثلثين في الأيام وواحدة في التراويح وعنده أنه صلى ثلثين سنة الفجر بوضوء العشاء انتهى والمشهور عنه أنه صلاها كذلك أربعين سنة وقال أيضاً ولو قل بعض القرآن في سائر الصلوات فإن كان القوم يعملون من القراءة في التراويح فلا بأس بذلك لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم وقد ذكرنا أن السنة هو الختم في التراويح وعن أبي بكر الأسكاف أنه سئل يجعل الإمام للفرصة قراءة طحطا أو يخطب فيقرأ بعض القرآن في بعض التراويح قال يميل إلى ما هو أخف على القوم وسئل أيضاً عن الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح أيزيد عليه أم يقتصر قال إن علم أن لا يتقبل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار وإن علم أنه يتقبل على القوم لا يزيد ويلقى بالثناء في كل شفع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره في شرح الهداية أنه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها فرض للمسلمين الشافعية ثم أوسنة أي عندنا ولا يترك السنن الجماعية كالسجدة إذا غلط فترك سورة أو آية وقرأ ما بعد ها فاستحب أن يقرأ المتركه ثم المقرة ليكون على المرتبة قالوا لا ينبغي للقوم أن يقدوا في التراويح نحو شحون ولكن يقدوا الدرس شحون فإن الإمام إذا كان يقرأ بوضوح يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك لو كان غير أخف قرأة وحسن الكل في فتاوى قاضيان ولو لم يجل في التراويح ثم أقدمه بآخر في تلك الليلة أيضاً لا يكره له ذلك كما وصلي المكتوبة أمماً ثم أقدم فيهما متغلباً بالإمام آخر وهذا لأن صلاة التراويح غير التراويح ويخوها بالجماعة إنما ذكره إذا

أجعل الإمام للفرصة
قراءة بعض القرآن
في بعض التراويح

كان الامام والفتنة معا متفليين به وكان علي سبيل التداعي بان يقيم جمع كثير فوق الثلاثة
 حتى لو اقمته واحد واثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف المشائخ وفي الاربع يكره اتفاقا اكثر في الكافي
 وغيره وكوام في التراويم مرتين في مسجد واحد كره وكذا لو صلاها مرتين ماسوما في مسجد واحد
 وانما صلى في مسجدين اختلف المشائخ فيه حكى عن ابى بكر الاسكاف انه لا يجوز تراويم اهل
 المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابو نصر يجوز لاهل المسجدين جميعا ان يواظبوا على قيام
 وصلى في مسجدين جميعا فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولم يصل فكذا في التراويم وايضا
 ان هذا بناء على صحة التراويم بنية النفل الطلق وعلما وقد علم في موضعنا فالبالم العصبى
 عشر بسنين قام البالغين في التراويم يجوز قال نصير بن يحيى لا نرى يوم بالصلوة ويضرب عليها
 فكان حكم البالغ من هذا الوجه لا انه لا يصح اقتداءهم به في الفرض لان صلواتهم تقع فلا تكون
 اقتداء بالمفترض بالنفل بخلاف اقتداءهم في النفل وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز
 ان يؤم البالغين في التراويم ايضا وهو المختار وقال شمس الائمة السرخسى هو الصحيح في ذلك
 لان نفل البالغ اقوى لا نرى يصير لزاما عليه بالشرع بخلافه العصبى فيلزم من اقتداءهم به بناء الفتوى على
 الضعيف هو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة والحال انه لم يقعد على ركعتين منها
 فقد رتب التشهد جزئى الاربع عن تسليمة واحدة اى عن ركعتين عند حنفية وابى يوسف هو
 المختار واختاره الفقهاء ابو جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال قاضيان هو الصحيح لان الفتنة على راس
 الثانية فرض في التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلواته اصالا كما هو قول محمد وزفر وهو
 هو القياس وانما لجاز على قول الحنفية وابى يوسف يصح استحسانا فاخذنا بالقياس في فساد
 الشفع الاول بالاستحسان في حق بقاء التقرمية واذا بقيت شروعه في الشفع الثاني قد اتمه
 بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمتين والصحيح الاول ولو
 قعد على راس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد بنظره فذكره ان
 علمه ان ان زاد عليه ثقل على القوم لا يزيد له عولت الاثورة وفي تخصيصه الدعوات اشارة
 الى انه يزيد الصلوة على ما قد سناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 لانهم المرفوض عند السافعي رحمه الله تعالى السند عندنا فلا يزيد الى ثمانية ان كان ثقل
 عليهم ولو تركوا التسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما صلى ولو تركوا التسليمة
 فيهم هل يصلون تلك التسليمة بمجاعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون
 تلك التسليمة بمجاعة لانها فاتت عن عملها والمجاعة انما شروعت في التراويم اذا كانت في عملها او
 قال الصدوق الشهيد يجوز ان يقال يصل تلك التسليمة بمجاعة لان وقتها باق لان الليل كله بعد

العشاء وبعد الوتر وقبله سواء على المختار كما تقدم وقوله يجوز ان يقال الإشارة إلى أنه لا بد
 عن الأثر في هذه المسئلة وأما هو اختيار من التاخير بناء على ما قلنا وأما قول السيد الشهيد
 لا بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الإمام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الأول من الوتر
 ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخ البخاري يقتضي الشفع
 الأول لا غير ذلك كل شفع صلوة علمية وقد خرج من الشفع الأول بشر وعنه الشفع الثاني فلا يفيد
 ما بعد الشفع الأول فلا يترتب الاضواء وقال مشايخ مرقند عليه قضاء الكل له كل التراويح لتمام
 كلها لأن ذلك السلام لا يخرج من حرمة الصلوة لكونه سهوا فاذا قام إلى الشفع الثاني صح شرعه
 فيه وكان قصوده فيه على الثالثة فالأصل كان سلامه سهواً بناء على السهو الأول فلم يخرج من
 الصلوة ويصح شرعه وفي الشفع الثالث وحصل قصوده وسلامه فيه على الخامسة سهواً وهكذا
 إلى آخر الاشفاغ وقد تراءت القعدة على الركعتين في الاشفاغ كلها فقصده بأسرها وقيد بالسلام
 ساهيا لا نوسم عن وفعل بعد سلامه سهواً فاعلمنا في الصلوة من كلامه وفحواه لا يترتب
 الشفع الأول أجمع والخروج من حرمة بذلك وصحة استينافه ما بعد وقدم من التوجيه المذكور
 الحكم مقيد بما إذا لم يتذكر أنه سلم في الأول على رأس الركعة إلى أن تفر التراويح حتى لو علم أنها
 وسلم على ركعة واحدة صح ما صلاها بعد العلم بكون ركعتين لكون سلامه بعد الحمد لا سهواً
 فكان محزاجاً عن الحرمة وإن كان على وتر فليتامل **فروعه** فاستتره ويحتمل أن يقال
 إلى الوتر ذكر في واقعات المناطقي عن عبد الله الزعفراني أنه إذا رجع الإمام فترقضى ما فات في
 لم يصل الفرض مع الإمام فمن عين الأئمة الكريسي أنه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا إذا
 لم يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال أبو يوسف اللباني إذا صلى مع الإمام شيئا من
 التراويح يصل مع الوتر وكذا إذا لم يدرك معه شيئا منها وكذا إذا صلى مع غيره لم أن يصل
 الوتر معه وهو الصحيح ذكره أبو الليث وكذا قال ظهير الدين المرغيناني لو صلى العشاء وحده فله
 أن يصل التراويح مع الإمام وهو الصحيح حتى لو دخل بعد ما صلى الإمام الفرض وشيخ في التراويح
 فإنه يصل الفرض ولا فحده ثم يتابع التراويح وفي الغنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم
 أن يصل التراويح جماعة لأنها تتبع الجماعة تام المقدس في القعود ثم استيقظ بعد سلام الإمام
 ولم يدرك العيان ينهي سلامه فإنه يشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه شيء ما لم يعلم بفتره ولو صلى
 التراويح قاعداً من غير عذر قيل لا يصح ولا يكون تراويح ركعتي الفجر والصحيح الجواز في التراويح
 جازاً سنة الفجر ولكن لا يستحب إلا عند فأن صلى الإمام التراويح قاعداً جازاً وبغير عذر في رواقه وأما في الخلف
 فيه قال بعضهم لا يصح عند محذورهم وبعضهم عند ما كان في الفرض من قال بعضهم يصح عند الكون وهو الصحيح

فإنه لا يترتب عليه شيء من ذلك
 وقام الإمام إلى الوتر

لوقوعه واصح اقتداء بهم سنة ايضا فاذا قاموا كان اولي ثم اختلف في استحبابه قال بعضهم المستحب
 يقعد احترازا عن صورة الخلق وقيل القاضى الامام ابو على النسفى يستحب له ان يقيم في
 قوتها والقعود في قول محمد بن اذكار ابو سليمان عن محمد بن ابراهيم عن رجل لم يقرأ ما اعد
 في شهر رمضان يعني في التراويح اي يقوم القوم قال نعم في قول اخيه واخي يوسف بن قال
 بعض الشائخ انما خصا بالذكور لان عندهم لا يصح اقتداء بهم بالقاعد وقال بعضهم
 بل لان المستحب لهم عند ان يقعد واو قال قاضيان ويكره للمفتد ان يقعد في التراويح
 اذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التذلل والتشبه بالنافقين قال الله تعالى فاذا
 قاموا الى الصلوة قاموا كسالى كذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينهض حتى يتيقظ
 لان في الصلوة مع النوم لها فاعفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على سطح المسجد من شدة الحر
 اي يكره لقوله تعالى قل نار جهنم اشد حرا لو كانوا يفقهون انتهى في القنية امام يصلي التراويح
 على سطح المسجد اختلف في كراهته والاولى ان لا يصلي عليه عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتداء
 به على من من التراويح فاذا هو وترتيمه معه ويضم اليها رابعة ولو افسد هاشم عليه
 والوتر ثلث ركعات انما ذكر الوتر مع النوافل لانه مثلهما من حيث الثبوت بالسنة ويطبق بها كثير
 من الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ونحو ذلك وذكر عقيب
 التراويح لما سبته لها في ادائه بالمجاعة في رمضان والكلام فيه في مواضع الاول في صفة
 وهي انه واجب عند اخيصة رحمه وذكر في المحيط عنه ثلث روايات في رواية انه فرضية وهو
 قول زفر بن وقال ابو بكر الغزالي في المعادنة مال سبحان واصبع من المالكية الى جوبه يريد
 الفرض وحكى عن ابي بكر انه واجبه فرض وحكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود
 حديثه والنفى انه واجبه اهل القرآن دون غيرهم والراد بالوجوب الفرض واختار
 الشيخ علم الدين السبكي والمقرى انه فرض وعمل فيه جزء وساق الا حديث الدال على فرضية
 ثم قال فلا يرتاب ذوهم بعد هذا لما لحقت بالصلوات الخمس في المحافظة عليها وفي
 المغني عن الامام احمد من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء ولا ينبغي ان تقبل شهادته و
 الرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قولها وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه
 واجب وهي اخاؤه قال في المحيط وهو الصحيح وقال قاضيان هو الاصح قال في
 التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة ثم رجع وقال واجب استدلالا اكثر بحديث
 الاخر ابي هل علي غيرهن فقال عليه السلام لا الا ان تطوع فانه ينفي الفرض والوجوب
 وقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله عليكم الحديث ويقعله عليه السلام اياه

على الرحلة وهو ما أخرجه في الصحيحين عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يوتر على البعيد والقرب
لا يؤدى على الواحلة من غير غيره ومعاملته معاملته السنن من أنه لا يؤذن له ولا يقيم بها
ولا يحنقه روح ومن وافقه حديث ابن عمر أنه عليه السلام قال جعلوا آخر صلواتكم بالليل
وتر متفق عليه امر وهو عند العلماء عن القرينة للوجوب قوله عليه السلام الوتر حق فمن لم
يوتر فليس مني رواه أبو داود من حديث ابن النيب عبد الله العتكي عن بريدة عن أبيه و
رواه الحاكم وصححه وقال ابن النيب وثقة ابن معين أيضا وقال ابن حاتم سمعت أبي يقول صل
الحديث وانكر على البخاري إدخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان قال ابن عبد
الله بن عبد الوهاب لا بأس به الحديث حسن وأخرج البزار عن حكام عن عيسى عن جابر عن أبي
عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم
وقال لا نعلم يروى عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه فإن قيل الأمر قد يكون للنسب والحق هو
الثابت وكذا الواجب لغة فوجب الحمل عليه فعلا للمعارض ولقيام القرينة بالمعارضة فافقده
من حديث الأعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه السلام إلى اليمن
وقال له فيما قال فاعلم أن الله قد فرض عليكم خمس صلوات في اليوم واليلة متفق
عليه قال ابن حبان وكان قبل وفاته عليه الصلوة والسلام بأيام يسيرة وفي الوطآن عليه
السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات وأوتر أنتظروا ومن القابلة فلم يخرج إليهم
فألوه فقال خشيت أن يكتب عليكم الوتر وأما القرينة الصادرة للوجوب إلى اللغو فما
في السنن سوى الترمذي أنه عليه السلام قال الوتر حق واجب على كل مسلم فمن أحب أن
يوتر بخمس فليوتر ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر
رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما فقد خير بعد الحكم بالوجوب ولو كان واجبا
لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة على ما عرفت الواجب للخير وقد اجتمع على عدمه
الخمس فلم يتركه إلى الوجوب اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا يلزم منه الوجوب شرعا
فالجواب عن حديث الأعرابي وما بعده وحديث معاذ بأنه يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر
وأنه وجب بعد سفر معاذ وإن كان قبل موته عليه السلام بقليل فلا تعارض مع حديثنا
أنه واقع حال العموم لها فيجوز أن يكون ذلك بعد أن الفرض يجوز على الدابة بعد الطين ونحوه
وهو أن يكون قبل وجوبه أيضا وقد روى الطحاوي عن حنظلة بن أبي هنيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان
يصلي على الواحلة ويوتر بالأرض ويترجم النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فدل أن وتره ذلك كان
أما حاله عدم وجوبه وللعدن وعن حديث الوطآن بأنه يجوز أن يكون قبل وجوبه ثم وجب

بعد أو التردد بالوتر المجموع من صلوات الليل المحتمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر
 لأن المجموع فرد بل هذه الأداة ظاهرة من نفس الحديث فانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم ثمان
 ركعات ووتر ثم فخر في القابلة يعني عمافعله في السابقة البتة وعلل فآخوه عن ذلك
 بخشية أن يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهر الصلوة التي فعلت تحتمة بالوتر ويؤيد
 ما صرح في رواية البجلي لهذا الحديث من قوله خشية أن يكتب عليكم صلوة الليل فليجاء عن الغوية
 أن ذلك قبل أن يستقر الوتر فيجوز أن يكون كان أولى كذلك وفي مسلم عن عائشة أنه عليه السلام
 كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة بوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها فدل
 أن الوتر كان خمسا وقد أجمعنا على كل ركعتين وهو يفيد خلافاً وفي الدارقطني أنه عليه السلام
 قال لا توتر بثلاث وتر بخمس أو سبع ولا بت ركعتين جازراً جامعاً فعمله أن هذا وما شاكله كان
 قبل أن يستقر الوتر وكيف يحمل على الغوى وهو مخوف بما يؤكد مقتضاه من قوله عليه السلام
 فمن لم يوتر فليس مني مؤكداً بالتردد قلنا وعدم الأذان والأقامة تكون الغالب فيه الأقرار
 أن وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه وكزوم القراءة في جميع ركعاته للاختصاص
 للتردد بالواجب بين السنة والفرض فبالنظر إلى الأول يجب جميعاً بالنظر إلى الثاني لا يجب جميعاً
 هذا وقد اختلف في الكافي وغيره ما روى عن الإمام أنه فرض بانه فرض عملاً لا يعمل به الفرائض
 في أنه مستقل غير تابع للعشاء فلا يلزم عنه إعادة التلزم وأما إذا عملها فلهذا فسادها
 ودونها وفي لزوم الترتيب بينها وبين غيره من الفرائض حتى لو ترك صاحب الترتيب في صلوة
 فرض أن عليه الوتر تفسد تلك بتدكيره عنده وكذا لو ترك فاتته وهو فيه يفسد ويترك قضاء
 تلك الفاتحة ثم أعادته عنده وأولوا ما رووه عنه أنه سنة بان المراد بثبوت وجوبه بالسنة ولما
 من حيث الاعتقاد فالصحيح أنه واجب فيفسق فتركه غير المتناول ولا يكفر جاحداً لأن المخف
 حقا على المعنى الذي مر في السنين الموضع الثاني في قدره وهو ثلث ركعات بسلام واحد
 وهو قول مالك في كتابه
 على ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما إمامة وعمر بن عبد العزيز واختاره الثوري وابن المبارك
 وهو قول مالك في كتابه
 تمام ذكره في المعارضة وقال ابن بطلان هو قول حذيفة رضي الله عنه السبعة و
 قول مالك في كتابه
 الشافعي رحمه الله واحد وهو اختيار أحمد لثنا حديث عائشة
 سعيد بن المسيب وعند
 الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على أحد
 قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بصلوات
 عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن
 حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثاً قالت فقلت
 يا رسول الله أتنام قبل أن توتر قال يا عائشة
 إن عيني تنامان ولا ينام قلبي رواه البخاري
 مسلم والترمذي
 وقال حديث صحيح فلو كانت الثلث
 تسليمتين لقالت ثم يصلي ركعتين

ثم واحدة لانها فصلت وعنها انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن رواده للنسائي لم يسهل
 وانقطر كان لا يسلم في ركعة الوتر قال النووي اسناده حسن قال عرواه اليه في السنن الكبير والسنن
 صحيح وعنها انه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب يسبح اسم ربك
 الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد المعروفان رواه احمد والسنن الاربعة
 ابن حبان صحيح والحاكم في المستدرک وعن ابى بن كعب انه عليه السلام كان يقرأ في الوتر يسبح اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن واما نحو قولنا عليه السلام
 صلوات الليل شتى فاذن في احد ركعة صلى واحدة توتر ما قد صلى فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة
 بخبر مستقلة لانه يمكن ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقاوم الصلوات التي ذكرناها وغيرها ما يطول ذكر
 مع ان اكثر الصحابة عليه السلام قالوا بركعتين ابو بكر ثلث ابو خالد قال سالت ابا عبد الله عن الوتر فقال علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلوة المغرب هذا وروى النصارى وعنه عبد الله بن
 مسعود الوتر ثلث كوتر النهار صلوة المغرب قال اليه في هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن لم يوضع
 يجزي بن ابي لهو فانه الذي فعنه عن الامش عن ابن مسعود عن عليه الصلاة والسلام قال قيل لعلنا والله
 لكن لا يدل على النقيض واحدة بل انما يدل على فضلية الثلث وانهم تدعون عدم اجزاء الواحدة في
 يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التبر
 وعن ابن مسعود ما اخبرته ركعة قط واوتر سعد بن ابي وقاص بركعة فانك عليه ابن مسعود وقالوا
 هذه التبراء التي لا نرى فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عمر انه لما راى سعدا يوتر بركعة قال
 ما هذه التبراء التي لا نرى فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عمر انه لما
 راى سعدا يوتر بركعة قال ما هذه التبراء لتشفعها الا ولا ذنبك وما ورد عنه عليه السلام من الوتر
 بثلث سبع ونحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من المحل على ما قبل الاستقراء وعلى فصل الثمان
 الدائم او نحوها عن الثلث او بان المراد من الوتر مجموع صلوة الليل مع الوتر على ما مر مما يظهر وادى
 قائل في سياق الكلام الموضوع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال يقرأ الفاتحة والسورة في جميع
 ركعاتها وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والمسحبة قوله يسبح اسم في الاول وقل يا ايها الكافرون في
 الثانية وقل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها ان في الثالثة قل
 هو الله احد والعودتين ولم يعمل اصحابنا بذلك لزيادة قهرا عن طائفة الثالثة على الثانية
 اخذوا برواية ابى بن كعب المتقدم وبما روى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في القراءة يسبح اسم
 ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد والموضع الرابع في

في سنن
 الترمذي

في سنن
 الترمذي

قنوته وهو ما قال ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي وخلافه
 في موضعين الأول كونه قبل الركوع فان عندنا بعد والثاني كونه في جميع السنة فان في النصف
 الآخر من رمضان فقطله في الأول ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت أبا بكر
 عمر وعثمان وعليهما يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك
 وما روى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات يقولهن
 في وترى إذا رقت راسي لم يبق إلا السجود اللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره وسئل كره إنشاء
 الله تعالى ولنا ما رواه النسائي وابن ماجه ثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن
 عن زيد اليامي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي نزي عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوتر فيه ثلث قبل الركوع اللفظ لأن ماجه ونقطة النسائي كان يوتر بثلاث في الأولى
 سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد ويقنت قبل الركوع
 وزاد في سنته وإذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن يعني صورته انتهى
 كون الأعمش وشعبة وعبد الملك بن أبي سليمان وأجرو بن حازم رواه هذا الحديث عن زيد اليامي
 ولم يذكر هذه الزيادة وهي يقنوت قبل الركوع لا يقدر فيكون سفيان ثقة وزيد ثقة مقبول
 وقد أخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثنا أبو الحسن أحمد بن محمد الأهوازي أنا أحمد بن محمد
 بن سعيد ثنا أحمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور بن أبي بريد عن شريك عن منصور
 عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل
 الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه وأخرج أبو نعيم في الحلية عن عطاء بن رستم ثنا العلاء
 بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنوت
 فيها قبل الركوع وأخرج الطبراني في الأوسط ثنا محمود بن محمد بن عمرو بن مفرج بن عبد الله
 ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر
 ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع فقد حصل تظافر كثير بطرق كل منها ما أحسن وأصح وما
 روى عن أنس أنه عليه الصلوة والسلام قنت بعد الركوع فالرادم أن ذلك كان شرا فقط بابل
 ما في الصحيحين عن عاصم الأحول سال أنسا عن القنوت في الصلوة قال نعم فقلت كان قبل الركوع
 أو بعد قال قبله قلت فان فلانا أخبرني عنك قلت بعد قال كذب إنما قنت عليه السلام بعد
 الركوع شهر انتهى وعاصم ثقة جد وأخرج ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن هشام بن عمار
 عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنوتون في
 الوتر قبل الركوع فيه تعارض رواية الدارقطني ويسلم الباقي عن المعارضة وأما حديث الحسن

فليس فيه دلالة على العموم فيما تمل ان يكون التعليم كان في ذلك الشهر الذي ذكره في القصة
اعلم وتكر في الثاني ما روى ابو داود ان عمر جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشرون رقة
من الشهر يعني رمضان ولا يقنت رح الا في النصف الثاني فاذا كان العشر الاخر تخلف فيصلي
في بيته واخرهم ابن عكر بطريق ضعيف عن ابي كان عليه السلام يقنت في النصف الاخير وكان
ما اخرج اصحابه لسان الاربعين عن يزيد بن ابي حريز عن ابي الجوزاء عن الحسن بن علي قال
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أقول من في الوتر وفي لفظ قنوت الوتر اللهم اهدني
فيمن هديت لم واخرهم الاربعين ايضا وحسنه الترمذي عن علي انه عليه السلام كان يقول
في آخر وتره اللهم اني اعوذ بك برضاك من سخطك وبمعافاك من عقوبتك اغفر لي
منك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفيها تقدم من الخلافية قبلها ما هو
الدلالة على المواظبة فارجع اليه والقنوت فيما استدل به بحمل طول القيام فانه يقال عليه تحصيلها
لنصف الاخير زيادة الاجتهاد على الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري ان عمر جمع الناس في صلاة
لم يدركه عمر بل ولد استثنين بقاء من خلافة والثاني ضعيف باي ملكة ضعف اليه وقولنا هو
قول ابن مسعود والحسن والنخعي وابن المبارك وابي ثور وعامة اهل العلم حتى قال الطحاوي ولم
يقبل القنوت في النصف الاخير من رمضان فقط الا الشافعي رحمه والليث لكن نقل السروجي انه مروى
عن علي بن ابي وابن سيرين ورواية عن مالك واحمد رحمهما في الاول القنوت كبير ورفع يديه عندنا
وقد اوردوا نصرا لا قطعي في شرح القنوت وروى ان الشافعي قال زاد ابو حنيفة رحمه تكبيرة في القنوت لم تنب
السنة ولا دل عليه قياس كل وهذا خطأ منه فان ذلك مروى عن علي بن عمر والبر بن عازب
والقياس يدل عليه فان التكبير للفصل والانتقال من حال الى حال وحال القنوت مخالف
لحال القراءة وقال احمد اذا قنت قبل الركوع كبير قال ابن قدامة في المغني قد روى عن عمر انه
كان اذا قرع من القراءة كبير وفي الان خيرة رفع يديه حذاء اذنيه وهو مروى عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابي عبيد واسحاق وقد تقدم والقنوت قيل ليس فيه عاء موقت اي
معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجوي على اللسان من غير احضار قلب صدق رغبة
فلا يحصل به المقصود والتصحيح ان ذلك اي عدم التوقيت انما هو في العادة المأثورة في الصلاة تنقوا
عليه لانه بما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذ لم يوقت والدار روى بالفاظ مختلفة
واحسنها انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني
عليك الخير ونشكرك ولا تكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد
والك نبذل ونسجد واليك نسي ونهتد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك

بالكفار ملحق وفي الأذكار عن عمر اللهم انا نستعينك الخ واخرج ابو داود في المراسيل عن خالد
بن ابي عمران قال بيده رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على من مضى اذ جاءه جبرائيل
فاوى اليه اذ اسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سببا باولاها نانا وانما بعثك رحمة
ليس لك من الامر شيء الا يترثه علمه القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن
بك ونخضع لك ونترك من يعزك اللهم اياك نعبد الخ الا انه ذكر موضع نحشى تخاف
والاولى ان يضم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال صلى الله عليه وسلم اقول
في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت بارك لي فيما عطيت
وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت
رواه الاربعة وحسنه الترمذي كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقي وزاد فيه بعد واليت
ولا يعز من عاديت وزاد النسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي وقال النووي سادسهم
او حسن ورواه الحاكم وقال فيه اذا حضرت راسي فلم يبق الا السجود كما قد مناه وما اهدني
توفيت فيه فتم ما تقدم من رواية الاربعة انه عليه السلام كان يقول اللهم اني اعوذ بك من خطئك
الم ومنه ما من عمران كان يقول بعد ان عذابك الجحد بالكفار ملحق اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات والقلوبهم فاصلي ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم
العن كفر اهل الكتاب الذي يكذبون رسلك ويقاتلون اولياك اللهم خالف بين كلمهم
وزلزل اقدارهم وانزل عليهم باسك الذي لم يدع عن القوم المجرمين وغير ذلك من الادعية
التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار وقال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي يكرها ثلثا وقيل يقول يارب يكرم ثلثا ذكر في
الذخيرة تنبيه لا يقنت في صلاة غير الوتر عندنا وهو مروي عن عمر بن الخطاب ومعه ابن عباس
واثنى درداء وقال مالك واحمد والثاقبي يصح يقنت في الفجر وهو قول الحسن بن ابي ليلى التميمي مروي عن
النسائي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى يفرق الدنيا قال النووي والحاكم
وابن عبد الله في كتابي الأربعين وقال حديث صحيح وقال الحارثي في المناهج والمنسوخ ان روي عن القنوت
في الفجر عن الحسن بن اربعة وغيرهم كما روي عن يasar بن يasar بن كعب بن موسى الاشعري عن ابن عباس بن هريرة بن عبد بن عازب
وانس بن سهل بن سعد الساعدي ومعاوية بن ابي سفيان وعائشة وقهبا ليدكر الصلوات والتسابيح وذكرها
عن التابيعين انهم قلنا ما اخرج ابو حنيفة رحمه عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يرق قبل ذلك ولا بعد وانما نت في ذلك
الشهر يدعوا على الناس من المشركين وهذا حديث صحيح لا يباين عليه ما استدلوا به من حديث ابن عباس

مخلف

من حسن القنوت
ربنا اثنا في الدنيا
حسنه وفي الآخرة
حسنه وفي الآخرة
حسنه وفي الآخرة

الطبراني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان قال
كنت عند انس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلوة الغداة وآذا تعارضن وايتا قول انس فعمله
سلمه وارويناسن العارضة ويحل ذلك اما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه
ايضا كما في الصحيح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت ولا شك ان صلوة
الصبي اطول الصلوة قياما او يحل على قنوت النوافل كما اختار بعض اهل الحديث انه عليه السلام
لم يزل يقنت في النوافل وكيف لا يحل على ذلك وعلى الغلط وقد روى شيبان عن قيس بن
الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر واحد يوم
على احياء من المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله بن عمار
ثنا سعيد بن عروبة عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا علم
اودع عليهم وهو سند صحيح قاله صاحب تقيم الحقيقي واما ما اخبره غير عن انس فقد شنع
عليه ابو الطرح بن الجوزي بسبب بطلان فيه الغاية ونسبه الى ما ينبغي فكه بسبب انه يعلم انها
باطلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عن محمد بن
يحيى انه كذب فهو واحد الكاذبين وفي الصحيحين ان عليه السلام قنت شهرين وعلى قوم من العرب
ثم تركه واخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن سلمة عن ابى هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلوة الصبح الا ان يدعو لقوم او على
قوم وهو سند صحيح وعن ابى مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي
عليه السلام فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت
خلف علي ولم يقنت ثم قال يا بني اهابد عتر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وقال
حديث حسن صحيح ولفظ ابن ماجه عن ابى مالك قال قلنا لابي يا ابت انك قد صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابكر وعمر وعثمان وعلى بالكوفة فترحموا من خمس سنين
كانوا يقنتون في الفجر قال اي بني محمد وهذا ظهر خطأ نقل الحازمي القنوت عن الخلفاء
الاربعة وقال حافظ بن مندة رواه يعني حديث ابى مالك جماعة من الثقات منهم ابو نؤيرة
وابن ادريس وابن عبد الواحد وخص بن غياث واخرج ابو مسعود الرازي في اصول
السنة وجعل اول حديث من باب من قال ان القنوت عهد وان عليه السلام قنت شهرا
ثم تركه وقال الترمذي والعل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الحازمي القنوت
منه اكثر الصحابة والتابعين وقد خرج ابن ابى شيبة عن ابى بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم

كانوا لا يقننون في الفجر وأخرج عن علي أنه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال استنقروا
 علي عدونا وفيه انه كان منكرا عند الناس وليس الناس اذ ذلك الا الصلابة والتابعين
 وأخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا لا يقننون في صلاة
 الصبح اى الفجر وأخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما اسند البخاري
 عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما ان قنت مع ابير لكنه شني لم اسند
 عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا اليه واسعد بن المسيب فسئلوه ان صم فهو ظاهر
 الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والا فدل يتوهم عاقل ان امر من اموال الصلوة يفعل كل يوم
 ينساه ابن عمر ويقول ما شهدت وما علمت ومن هو ادنى منه يراى بل انما يطرق النسيان
 الى ما يكون فعله في بعض الاحيان ووقوعه في بعض الازمان وبهذا يقطع كل عاقل تارك
 للتعصبات القنوت لو كان ستره ثابتة يفعل عليه السلام كل صبح بمجرى من خلفه كما قال الشافعي
 او يبره بحيث يقطع القراءة الجهرية ويلتصليا كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يخف
 فيه هذا الاختلاف بل كان وسيلة ان ينقل كقنوت جهر القراءة وخفايتها ونحو ذلك وان جميع
 ما ورد من قنوت وقنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل
 فانه عمل الاجتهاد وان حديث انس انه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقنت حتى فارقه الدنيا
 ونحوه مما عن الصحابة يشبهه فانه روى عن ابي بكر انه قنت عند محاربة سليمة وكذلك قنت
 عمر وكذلك علي ومعاوية عند محاربتهم ما وحديث ابي حنيفة روى وغيرهم انه عليه السلام قنت شهرا
 لم يقنت قبله ولا بعد يغيبه فوجب كون بقاء القنوت في النوازل اجتهادا فيه ذلك انه لم يوش
 عنه عليه السلام انه قال لا قنوت في نازلة بعد هذه بل مجرد عدم بعد ما فيصحب اجتهادا بان
 يظن ان ذلك انما هو لرفع شرعية وليسخت نظر الى سبب تركه عليه السلام وهو انما لم يزل
 لك من الامر بشئ تركه وانما عدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعد ما فتكون شرعية مستمرة
 وهو عمل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه السلام وهو مذموم وهما وعليه
 الجمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بليية فالوقت
 قننة اوبليية فالاباس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما القنوت في الصلاة كما انه
 النوازل فلم يقل به الا الشافعي وكأنهم حملوا ما روى عنه عليه السلام انه قنت في الظهر
 والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم
 ورود المواظبة والتكرار الوارد في الفجر من عنه عليه السلام والله سبحانه اعلم بالوضع
 الخاص في ادائه بالجماعة والامجاع على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصل الى التوجه جماعة الا في شهر

رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لا تنقل من وجوبه لا تنقل عن النبي عليه السلام والله
 ولا عن أحد من الصحابة فتكون بدعة مكروهة وأما في رمضان فلا خلاف في
 نفي كراهة الجماعة فيه ولكن اختلف في الأفضل في فتاوى قاضيان الصحيحان الجماعة أفضل
 لأنه لما جازت الجماعة كانت أفضل اعتباراً بالكتابة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال الخليل
 عليهما السلام إن يوتر في منزلة لا يجماعة لأن الصحابة لم يجمعوا على الوتر يجماعة في رمضان كما يجمعوا
 على التراويح لأن عمر كان يومهم فيه في رمضان إلى بكر كان لا يؤمهم انتهى قال ابن الحارث وأنت
 علمت مخافة مناه أنه عليه السلام كان أو ترجم ثم بين العذر في تخييره عن مثل ما صنم فيما
 مضى فكأن فعل الجماعة في النقل ثم بيان العذر في تركه واجب سنية فيه وكذلك الوتر
 يجماعة فإن الجاري فيه مثل الجاري في النقل بعينه وكذلك ما نقلناه من فعل الخلفاء يفيد ذلك
 فعمل من تأخره عن الجماعة فيه واجب أن يصلي آخر الليل فإنه أفضل كما قال عمر والتي ينامون عنها
 أفضل وعلم قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتر آخره لذلك فلا يدل ذلك على
 أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق جواب هو لا التزم
 السادس من فحيت مباحث القنوت مما يتعلق بالمابعة فيه والجهر به وغير ذلك المسبوق
 في الوتر يقتضيه مع الإمام ولا شك أن هذا على القول بأن المقتدى يقتضيه الصحيح مما ساء
 فيه من الخلاف فاشاء الله نعم فإذا اقتضت مع الإمام لا يقتضيه بعد ما أي بعد الصلاة التي قنت
 فيها مع الإمام لأنه قنت في موضعه لأنه آخر صلواته وما يقتضيه أو ما يحكم في القراء وما يشبهها
 وهو القنوت وأذا وقع في موضعه بيقين لا يكره لأن تكراره غير مشروع وإن شك أنه في الركعة
 الثالثة من الوتر أم في الركعة الثانية منه ولم يترجم ظنه بلحاحين فإنه ينبغي على الأقل أن يصلي
 الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة أخرى لاحتمال أن تلك كانت الثانية يقتضيه مرتين
 مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال أنها الثالثة
 وتلك كانت ثانية وذلك لأن تكرار القنوت في موضعه مكروه كما مر في المسئلة الأولى لو كرهه كان ذلك
 تكراره في موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع أحدهما في موضعه كذا في بعض النسخ ورواه أن أحدهما
 وقع في موضعه أحدهما لم يقع في موضعه والعبادة لا تساعد وفي بعض ما لم يقع أحدهما في موضعه
 وهو المناسب للمراد وكذلك الحكم لو شك أنه في الأولى والثانية يقتضيه في كل ركعة تجعلها ثالثة هذا
 ولكن قولهم في مسألة المسبوق أن لو كرر في غيره موضعه فيكره غير صحيح لأن الركعة التي قنت فيها
 للمسبوق مع الإمام هي آخر صلواته فهي موضع القنوت وغيرها ليس موضع فلو كرر لم يكون تكراراً في
 موضع بل هو في موضع فالحكم أن يقال إن تكراره مع العلم بوقوعه في موضعه مكروه فكذا ما إذا لم

عما

والله
أنهن
تعية

لا يكره

يحي

ن
يحتل

يعلم بوقوعه في موضعه فانه مدار القنوت المتأخر بين ان يكون واجبا بقدر ان الاول لم يكن في موضعه
 وبين ان يكون مكرها بقدر ان الاول وقع في موضعه مما اذا بين كونه واجبا وبين كونه مكرها
 اخذ به احتياط بخلاف ما اذا بين كونه سنة او مكرها فانه يتكلم وذكر في الذخيرة انه ان قنت في
 الاولى وفي الثانية ساهيا لم يثبت في الثالثة وكذا في فتاوى قاضيان وهو محال فليس له الشك
 لكن بينهما فرق وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت ولا يتكرر بخلاف الشاك الا ان هذا
 الفرق غير مفيد الا عبرة بالظن الذي ظهر خطأه واذا كان الشاك بعيدا لاحتمال ان لا يلزمه
 في موضعه فكيف لا يعيد الساهي بعد ما يتيقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدق الشهيد انه
 قال في المبسو لا يثبت ثانيا وفي الساهي يثبت ثانيا فان كان ما في الذخيرة رواية في حق فقهاء الدائرية
 وتعليق قاضيان بان تكرار القنوت غير مشروع منقوض بالشك اللهم ان يثبت في الشاك ايضا انه يثبت
 في الاول مما شك فيه ثم يعيد كما اختار في الاحتياط الى الفرق اصله ان المختار ما قاله ابو جعفر الكبير
 وابو علي النسفي ثم من ان الشاك يعيد في كل ركعة يحتملها الثالثة وكذا الساهي على ما اختاره الصدق
 الشهيد والله سبحانه اعلم وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم لا قال الفقهاء
 ابو الليث يصلي لها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق النسائي في حديث
 قنوت الحسن بن علي قال ابن الهمام ولا ينبغي ان يعدل على هذا القول وذكر في بعض الفتاوى بلفظ
 الاباس فقال الاباس بان يصلي وهو غير بعيد عن قول أبي الليث في الركعة بلا باس انه الاول في نظر
 الى الدليل لكن في فتاوى قاضيان وغيره انه اذا صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا
 اذا صلى في التشهد الاول سهوا لا يصلي في الأخير وهو قول لم يرو عن الأئمة المتقدمين و
 ليس لقائله دليل يثبت عليه كالأمر قاضيان يشير الى عدم اختياره له حيث قال اذا صلى
 على النبي عليه السلام في القنوت قالوا لا يصلي عليه في الركعة الأخيرة ففي قوله قالوا الإشارة
 الى عدم استحسانه له والى انه غير مروي عن الأئمة كما قلنا فان ذلك هو المتعارف في
 عباراتهم لمن استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت لم يخاف فقال
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل بخافت كما جرت العادة بالخافتة في مسجد الامام ابي جعفر
 الكبير تلميذ الامام محمد بن الحسن البخاري والظاهر انه عتاده وفي المحيط والامام مجبر
 عند محمد بن سعد بن يوسف لم يجهر وهو الاحتكام لاندعاء وذكر في الذخيرة الخلاف
 على العكس وقال بعض الشافعية يجزى الامام من لشبهه بالقرآن وقال صاحب الذخيرة
 برهان الدين استحسنوا اي الشافعية والمراد بعضهم الجهر بالقنوت في بلاد الجهم ليتعلموا
 فان هذا اختيار بعض الشافعية ان القوم ان كانوا يعلمون دعاء القنوت يجهر به

ن
 الأيقال

ن
 بها

في ركعة القنوت

ليتعلموا والاحتياقت وقد كفي الشرح يعني شرح الاسيحي ان يكون ذلك الجهر الذي يجهل الامور
 في القنوت دون جهرا لقراءة فواقين الركن وغيره في الصفة واعلم ان تقليل الجهر ان تعلم
 ليس بقوى لان الصلوة ليست محل التعلم فلذا اختار صاحب الجملته وغيره من المحققين للاختفاء
 وصححه صاحب الحيط وغيره على ما مر لان الجهر يشوش للمقتدين لانهم يتابعونه على ما هو
 المختار ولا تذكروا وعادوا يختار فيهما الاختفاء كما في التشاء والتامين وسائر الادعية ولا
 قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال الله تعالى واذا ذكر ربك في نفسك تضرع وخفية
 دون الجهر من القول وقال عليه السلام خير الذكركم الخفي هذا في حق الامام واما المغمض فذكر
 الاسيحي ان شاء جهر واسمع نفسه ان شاء اسمع غيره وان شاء خافت الاشياء كالذي
 بن الهمام والذي يقتضي اختفاء الاختفاء في حق الامام يقتضي اختيار في حق المغمض باذي
 قائل انتهى وذلك لما قلنا من الادلة وانعدام العلة التي علل بها من اختار الجهر لاجل التعليم واما
 خيره الاسيحي لان المختار عند ان الامام يجهل به دون الجهر بالقراءة كما تقدم واما المقتدي
 فهو مخير بين ثلثة اشياء قد اختلف فيها ان شاء قنت مخافة وهو مختار صاحب الحيط
 واكثر المحققين وان شاء امن وان شاء سكنت كل اى كل المذكور من الاشياء الثلاثة مروى
 على وجه الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد رحم قد كفي الحماوى عند ابى يوسف يقر
 وعند محمد رحم لا يقر بل يؤمن وفي الذخيرة لا يقر على قول محمد رحم ويقر على قول ابى يوسف
 ان شاء سكنت وان شاء قرع وان شاء امن وفي فتاوى فضيلان عن ابى يوسف ان شاء قنت
 وان شاء امن وعنه في رواية يفتى الى ان عذابك بالكفار ملحق ثوبيك عند محمد رحم في رواية
 الى ان يبلغ الامام موضع الدعا ثم يؤمن انتهى المقتدي بمن يفتى
 الفجر لا يتبعه في القنوت عند يخفيه رحم ومحمد رحم بل يفتى كذا في الاظهر متابعه فيما يجب
 متابعتهم وهو القيام وقيل يعقد تحقيا للحق والقرع وقال ابى يوسف رحم يتبعه لا يجهد فيه
 وعليه متابعتهم الامام في المحنات كما في تكبيرات العيدين وفيه انه منسوخ ولا متابعتهم في المناسك
 كما لو كبر للمناسبة خمس لا يتبعه الخامسة من اختلافهم في هذا يعلم ان الصحيح هو المتابعة في القنوت
 الوتر كذا في الكافي وغيره وان قنت المقتدي او امن لا يقرع صورته الاتفاق الثلاثي في غير ذلك
 الاصل في الدعاء الاختفاء على ما تقدم **فروعه** او قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتره لانه قد
 طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله في ليلة رواه الترمذي وقال حديث حسن
 غريب وقد ثبت انه عليه السلام شفع بعد الموت فروى الترمذي عن ام سلمة انه عليه السلام كان
 يصلي بعد الوتر ركعتين واداهن ما جره خفيفتان وهو جالس وروى الدارقطني عن ثوبان عن علي السلام

كما مر

التعليم

ن

لا يتابعه

يقول

باسناد صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم لا بد ان يتبين وهو
 بخير ان شاء الله واستقبلوا جالساً وقائماً او يستقبل القوم بوجهه يدعونه ويؤمنون قال الحارثي
 وهذا احسن ولا خطبة فيها عندنا وبه قال مالك واحمد وعند الشافعي رحمتهن خطبتان بعد
 الصلوة كما في الصحيحين عن عائشة انهم عليه السلام انقضوا وقد تجلت الشمس فخطب للناس
 فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا
 يحيون فاذا رايت ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا ثم قال يا ائمة محمد لو تعلمون ما علم
 الضحكة قليلاً ولبيكتم كثيراً قلنا لم ينقل عنه عليه السلام انه خطب خطبتين على الهيئة العود
 وانما فعل ذلك لردهم عن قولهم ان الشمس كسفت الموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام ولا جماعة
 في خشوع القوم لمخرج فيها وكذا في كل امر مخرج كالريح والظلمة الشديدين والزلزلة واستمر المطر
 والغيوم وهو ذلك المخرج في الاجتماع في جميع ذلك ومن النوافل صلوة الاستسقاء اذا دام
 انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا يسن فيها الجماعة عند ايجيفته رحمهم يصلون وحدها ان
 احبوا والاستسقاء عندنا ما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الاسلام يجوز للصلوة الجماعة
 لكن ليس بسنة فهذا يفيد ان الجماعة فيها غير مكروه بخلاف النفل المطلق وعند محمد رحمتهن
 يصلي الامام او نائبه ركعتين جماعة كما في الجمعة يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية لا يقرأ في رواية
 رحمهم في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع ايجيفته رحمهم وذكره الطحاوي مع محمد وهو الصحيح
 ودحاين كاس عن محمد انه يكبر فيها زوائد كما في العيد والمشهور عدم التكبير وتخطب بها
 خطبتين عند محمد رحمهم كما في العيد وهو المشهور عن ابي يوسف رحمته في رواية خطبة واحدة
 ويقوم على الارض لا على المنبر ويتكلم على قوس وسيف او عصا ويقبض الامام مدحه على قول
 محمد رحمهم ولا يقبله على قول ايجيفته رحمهم واختلفت الرواية فيه على قول ابي يوسف رحمهم واختلفوا
 على ان السنة المخرج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان تأخرت السقيا شتاء في ثياب رثة
 متدالين متواضعين خاشعين لله ناكسين رؤسهم وقد توارى التوبير ورد المظالم ويقدمون
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبل ثلثة ايام استدلل محمد رحمهم
 وافقه على سنة الجماعة والخطبة بها في السنن الاربعة عن اسحاق بن عبد الله بن كثة قال
 ارسلني ليدن عبته وكان امير الدين الى ابن عباس فاسئل عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتدئاً متواضعاً متضرعاً حتى اتي الصلوة فلم يخطب
 خطبكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد
 صححه الزمدي وقال المذري في مختصره في رواية اسحاق يعني الذي كور عن ابن عباس وابي

الاجماع

صلى

الاجماع
صلى
لاش

هروية مرسله وأخرج السبعة من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصرى بهم ركعتين وحول وداعه ورفع يديه فداو استسقى واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيهما بالقراء عن عائشة قالت شكك الناس في رسول الله صلى الله عليه وسلم فحطوا المطر فأمر بمبائر فوضع له في المصلى وعد الناس يوم يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حاجبا لنفسه فتعد على النبى فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتهم جديد ياركم واستنجدوا المطر عن أبان زمانه عنكم وقد حرك الله عز وجل ان تدعوه ووعدكم ان يستجيب لكم قال الحمد لله رب العالمين ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت العنى ففى الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلا غالى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدأ به ان يطير ثم حول الى الناس ظهروا قلبا وحول رداه وهو واقف يديه ثم اقبل على الناس فزول فصلى ركعتين فاستأى الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت بلذن الله فلم يات سجدة حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم الى الكبر ضحك حتى بدت نواجذ فقال اشهد ان الله على كل شئ قدير وانى عبد الله ورسوله ولا يخيفه ما فى الصمى عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة فجعل من باب كان له فى دار القنطرة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما فخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت الماشى والاموال انقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال انس فلما والله ما ترى بالسما من سحابة لا قرعة وما يبتا ودين سلم من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما اتوسطت السماء انشربت ثم امطرت قال فادع الله ما راينا الشمس سبعا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب الجمعة القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب فاستقبل قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يسكننا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حولنا ولا علينا اللهم على الاكام والصدى بطون لا وديرة ومنابت الشجر قال فانفلقعت وخرجنا فمشى في الشمس عن ابن عباس قال جلا الاعراب الى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم لا يتردد لهم راع ولا يخطر لهم محل فصعد النبي فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا ثم يشار بها طبعا غدا قال عابا لا غير راث وزاد الطحاوي ناصعا غير ضار ثم نزل فيها ياتيه احد من الوجوه الا قالوا قد احببتا رواه ابن ماجه وذكره الشافعى في الامام عن ابن عمر فقد استسقى عليه السلام يوم يسير ولم يخطب وما استندوا به شاذ فيما به النبوى حيث عمل الصحابة بخلافه وعمل على الجواز في السنة فمن انس

عن

عن

فلم يزل الرفع

سبح

يفيضا

انس

هنا

ان عمر كان استسقى باعباس فيقول اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبيينا فاستسقيناه وانا نتوسل اليك بعم
 نبينا فاستسقيناه فاستسقى رواء الخماري وغيره وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فسمع
 فقال استغفروا ربكم انكم ان كن غفارا يرسل السماء عليكم مطرا واما ما قاله من ان يوسل
 لكم جنات ويجعل لكم انهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مطرا فذكره فقال
 يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا فقال لقد طلبتكم لكم بحاريم السماء التي ينزل بها المطر واه
 ابو بكر بن ابي شيبة في سننه والبيهقي وروى ابن ابي شيبة عن ابي هريرة ان الاسدي عن ابي
 قال خرجنا مع عمر نستسقى فماد على الاستغفار فقد صرح عمر انه لم يصل ولم يخطب الاستغفار
 فلو كانت الصلوة سنة لما تركها مع شدة اتباعه لسنن النبي عليه السلام ولا سكت الصلوة ليس
 فيها ذكره ما يدل على انه خطب الخطبة التي يدعونها فقد صرح ابن عباس في حديثهم الاول بقوله لم
 يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لهم انكم شكروتم الاخر على ان يخطب
 النبي ولم يقلوا به فالحاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجهها لم
 السنن لم يقل ابو حنيفة رحمه بسنية ما ولا يلزم من عدم قوله بسنية ما قوله بانها بدعت كما نقله
 عنه بعض الشافعيين بالنعصب بل هو قائل بالجواز كما تقدم واستدلوا على قلب الرضاء بما تقدم
 حديث عائشة وليس فيه ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه السلام في غيره
 من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كغيره وهو محمول منه السلام في تلك
 المرة على التقابل بانقاد الحال على ما صرح به السنن من حديث جابر وصحبه قال يقول رواء له ليل القطر في رواية
 الطبراني من حديث انس وقلبه له لكي ينقلب القحط الى الخضيب مستدسحا قال فيقول السنن من الحديث ان الخضيب
 من قول وكيم والاحسن في حقه التحويل ما قاله في المحيط ان يمكن ان يجعل اعلاه اسفله ولا جعله اسفله
 يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن ان يراد به جعل ما يلي البدن على السماء وجعل ما يلي الرجل على الارض
 وكل منهما جائز ولكل منهما قائل وتيسر للبدن بما ورد منه عليه السلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا
 هنيئا ثم ثريا غدا فاجعل الاعاف طبقة اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القلظين اللهم ان يا البلاد
 والعباد والمخلوق من الالواء والطنينك ما لا تشكو الا اليك اللهم اثبت لنا الزرع وادد لنا الصرع و
 اسقنا من بركات السماء واثبت لنا من بركات الارض اللهم انا نستغفر لك انك كنت غفارا فارسل السماء
 علينا مطرا فاذا امطر واقالوا اللهم صيبنا فاعوا ويقولون مطرا بفضل الله ورحمة واذا دام المطر حتى
 الضر قالوا اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام الى آخر ما تقدم في حديث الصحيحين عن انس في الغيث
 عن ابي يوسف رحمه ان شاء رفع يديه في الداء وان شاء اشد بارا بصعبه السجدين والرفع هو
 الموافق لما تقدم في الحديث ويجوز ان الصبيان اليها ثم لان بهم يزاد رجاء الرحمة في الحديث

في الحديث
 ان
 جبرئيل

لو لا صبيان رضيع وهايم ربيع وعباد الله كرم نصب عليكم العذاب صبا وفي الحديث ان نبيانا
 الانبياء استسقى فاذا هو نمل رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فخذوا سبلكم من كل
 الثمارة رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه السلام قال وهل تضرونني
 وتزقون الابضعاء كره وعن ابن عمر انه عليه السلام قال اني انقص قوم الكيال طليقات لا اخذوا
 بالسنن وشدة الموت وجود السلطان ولو لا الهائم يطرد واروا ابن ماجة لا يحضرهم أهل الكفر
 عند نوبه قال اصيب من المال كيز وهو قول الزهري لان الاستسقاء لاستئصال الرحمة وآتاهما الله عليهم
 الا للجنة وورد عليه ليس المراد الا الرحمة العامة للنبوة وهو الظاهر في قوم من أهلها فانه قال
 الصواب ان ينعوا من الاستسقاء وعدم الاحتمال ان يسقوا فيقترب عطفه العوام والله سبحانه اعلم
 النوافل السجدة ركعتا شكر الرضى قد تقدم ذلك في ادول الوضوء ومنها ركعتا التوبة للسجدة ركعتا التوبة
 اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه في مختصر البحر ودخول المسجد
 بنية للفرض او الاقامة ينوب عن تسمية المسجد وآتاه يوم تسمية المسجد اذا دخله لغرض صلوة
 ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا يتكرر بتكرار الدخول ومنها صلوة الاوابين بعد الغيبة قد تقدم
 بيان فضيلة الاربع والست وعن عائشة عن النبي عليه السلام قال من صلى بعد الغيبة عشر
 ركعات بنى الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي ومنها صلوة الاستخارة عن جابر بن عبد الله
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة
 من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
 اني استخيرك بعلمك واستقديرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك
 تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة امرتي او قال عاجل امرى واجله فاقل روي ويشروني ثم يادله
 لي فيه واكنى تعلم ان هذا الامر شري في ديني ومعاشي وعاقبة امرى وقال عاجل امرى
 واجله فاصرف عني واصرفني عنه واقدري الخير حيث كان ثم ارضني به قال ليس لي حاجة
 برواه الجماعة لا سيما وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امرى عاجله واجله و
 الاستخارة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل واذا استخار
 معنى لما يشترط له صدره وينبغي ان يكررها سبع مرات كما روى ابن السني عن انس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هممت بالامر فاستخر ربك فيه سبع مرات فانظر الى
 الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه منها ركعتا السفر عن معمر بن مقدم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندم حين يريد سفره

وقال السجدة ركعتان
 في كل وقت من كل صلاة
 ركعتان

في

وقال السجدة ركعتان
 في كل وقت من كل صلاة
 ركعتان

الحسن بن علي بن محمد بن الحسين
بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين

تسبیح اول برکعت

5

فلفحة الكتاب

۲۶۲

تفتقر اسلام آباد

三

میں

من احيى

19

三

۸۸۸

7

1

275

رواه الطبراني ومنها دعاء القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا نهرا في الضحى فاذا قدم يد بالسجود فصلية ركعتين ثم يجلس فيه رعا عسلم ومنها صلوة التسبيح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب باعاه الا اعطيك الا تمنى ان اخبرك بالا فعل بك عشرة غصائل اذا انت فعلت ذلك فقرأ الله لك ذنوبك ولم وآخره وقد يمه وحديثه فخطأه وعده وصغيره وكبيره وسره وعملانية ان تفصيل اربع ركعات تقرأ في كل ركعة بقائمة الكتاب سورة فاذا فرغت من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تركه فتقوها وانثا ركع عشر ثم رفع رأسك من الركوع فتقوها عشرا ثم طوى ساجدا فتقوها عشرا ثم رفع رأسك من السجود فتقوها عشرا ثم سجد فتقوها عشرا ثم رفع رأسك من السجود فتقوها عشرا قبل ان تقوم فلذلك خمس سبعون في كل ركعة فتقول في جميع الركعات اربع فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة فافعل وان لم تفعل ففي كل جمعة لم تفعل ففي كل شهر فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي غير ذلك من غيره الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال الترمذي ثنا احمد بن عبد الله ثابان وهب قال سألت عبدالله بن المبارك عن الصلوة التي يسبح فيها قال يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا الله ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يعوذ ويقول بسم الله الرحمن الرحيم فاقترع الكتاب سورة ثم يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يكبر فيقولها عشرا ثم يرفع رأسه من الركوع فيقولها عشرا ثم يسجد فيقولها عشرا ثم يركع على هذا فلذلك خمس سبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عبدالله بن المبارك انه قال بيد في الركوع سبحان رب العزيم وفي السجود سبحان رب الاعلى للثالث يسبح تسبيحات وقيل لان المبارك ان سهي في هذه الصلوة هل يسبح في سجدة السهو وخمس عشرة اقل انما هي ثمانية تسبيحة وهذه الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرت في مختصر الجوهري الموافقة لما ذهبنا اليه الاحتياط فيها الى جلسته الاستراحة اذ هي مكرهة عندنا على المتقدم في موضعها ومنها ما صلوا الحاجة عن عبدالله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من خلقه فليتوضأ ويحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليشهد على الله وليصل على النبي عليه السلام ثم يقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين سالك مرجعنا عندك وغفر

مغفرة تلك والغنية من كل بر والسلامة من كل شر لا تدعى في الدنيا الاغنية ولاها الا فوجت ولا
 حاجتك فيما رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين والتمذى وضعفه وعن عثمان بن حنيف
 رجا لصهره بالبصرة في النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى ان يعافيني قال انك
 صديرت فهو خير لك قال فادع فادع وان يتوصا فحسن وضوءه ويدع هذا الذي علم
 اللهم اني اسالك وتوكل اليك ببيك محمد بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجت
 بك الى بي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في روياه ايضا وقال الترمذى من صحيح
 ومنها صلوة الضحى قد قدمت ومنها قيام الليل والاخبار فيها اكثر من ان تحصى بعد ذلك
 فالصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة اعلم ان النفل للجماعة على سبيل النداء مكره على
 تقدم ما عدا التراويح وصلوة الكسوف والاستسقاء فحكم ان كل من صلوة الرغائب ليلية لولادة
 من رجب صلوة البراءة ليلية من النصف شعبان وصلوة ليلية القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان
 وغيرها بالجماعة بدعت مكرهة قال حافظ الدين البرازى شرع في نفل واحد واثنين واحد حيا
 بالآخر في القضاء لا يجوز الاختلاف السبب كذا اقتداء الناذر بالناذر ولا يجوز عن هذا كراهة اقتداء
 الوفاة بصلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد النداء الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام والجماعة لعلة
 الخروج من العدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف لا تزام مالم يكن في الصمد الاول كل هذا التكلف
 الا قامته مكره وهو اذا نفل الجماعة على سبيل النداء فلو ترك امثال هذه الصلوات قال لا يعلم
 الناس ان ليس من الشعائر تحسن انتهى هذا لان حديث صلوة الرغائب البراءة قد حكم عليها بالانزاع وانهم
 قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن ابي
 يرضع الحديث على عهد رسول الله صلعم وحديث انس فيها موضوع لان فيه ايهام بن اسحاق قال ابو حاتم
 كان يقلب الاخبار ويسرق الحديث فيغيره ويبين ويبطله كذا في الناس ذكره في العلم المشهور قال ابو الفرج
 ابن الجوزي ابو بكر الطرطوشي صلوة الرغائب موضوعة على رسول الله صلعم وكذا عليه قد ذكرنا
 كراهتها وجوها منها فعلها بالجماعة وهي نافذة ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص سورة الاخلاص والقدر
 ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد رد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بتعيين
 ليلته بقيام ومنها ان العامة يعتقدون انها سنة من سائر النبي عليه السلام فيكون فعلها اسبغ
 لكنهم عليه صلى الله عليه وسلم قالت بل كفاير من العوام بيلاذروا ويعتقدونها فصولا كريمة مهمة يكون
 الفرائض ولا يتركوها وهو المصيبة العظمى ومنها لان فعلها يعزى فاصد وصحة الاحاديث
 بالوضوء والاقتداء على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان الاشغال بعد الله تعالى مما يحل الخشوع
 والندب وهو مما افلستة ومنها ان في صلوة الرغائب مخالفة السنة في تعجيلها ومتمها ان لم يجدتها

رواه ابن ماجه
 تلقبها

والاخبار فيها اكثر من ان تحصى
 بعد ذلك

وهي كراهية فاعلم
 في الرغائب

رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعليما منه فوالله ما قرئ ولا ضربتني ولا شتمتني ثم قال
 ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن
 لو كما قال عليه السلام وعن زيد بن ارقم كذا تكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه هو الجنب
 في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وفيها عن الكلام رواه
 مسلم ايضا وعن عبد الله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
 الصلوة قبل ان ناتي ارض الحبشة فيرد علينا فلما رجعنا من اهل الجنة اتيته فوجدته
 يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي حتى اذا قضى صلوة قال ان الله يحدث من امره ما يشار
 وانما احداث ان لا تتكلموا في الصلوة فرد علي السلام وقال انما الصلوة لقراءة
 القرآن وذكر الله تعالى فاذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك رواه ابو داود وفي لفظ
 مسلم فلما رجعنا من عند الجفاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة شغلا
 فهذه الاحاديث تدل على ان الكلام كان مباحا في الصلوة ثم نسخ فلا يقبل قسوة في الخبر
 دليلا لاحتمال كونها قبل النسخ واما قوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع من امري الحديث
 فانه من باب التقضي لا عموم له لانه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح والاجماع
 على ان رفع الانحراد فلا يراد غيره ومن اعتبره في الحكم الشامل الحكم الدنيوي والاخرة
 فقد عمه من حيث لا يدري واثبت في محل الضرورة من تفهيم الكلام مع انه يقول بالفساد
 عند طالة الكلام ساهيا فالشرع ان رفع فساد وجب شمول الصيغة والا فتمول عدوها
 كالاكل والشرب فان قال لا يعدر في الاطالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة المذكورة وانما
 عفي قليل العمل لتعذر الاحراز عن لان في الحي حركات بالطبع ليست من الصلوة فلو
 اعتبر فساد مطلقا لم يخرج في اقامة الصلوة فعفي ما لم يكن واستوى فيه العهد السهل وليس الكلام
 من طبع للخيال فالسلام ساهيا لانه ذكر من وجه فاعتبر ذكر احوال النفس او كلاما حال العهد
 لما في من الخطا بغير انما تنفس الصلوة بالكلام بشرط ان يكون الكلام مسموعا لنفسه لا لغيره
 التكلم وان لم يسمع حروفه في حرف الكلام او بشرط ان يكون التكلم بصيغة الحمد وبيان
 لم يسمع الكلام يعني بشرط وجود الامرين اما التصحيح والسماع حتى يولم يحصل التصحيح و
 السماع لا تنفس وان وجد احد هما دون الاخر تنفس لكن كونه اللفظ كلاما مسموعا مع عدم تفهيم
 حروفه متعذر فلا فائدة في ذكره اللهم الا ان يريد به بعض الالفاظ التي يخاطب بها بعض
 الحيوانا كاللفظ الذي تستدعي به الهرة والكلب فليساق بها الخرافاتها الالفاظ مسموعة
 من غير تفهيم حروفها لكن يكون مخالفا لما ذكره الزاهد في القنية وفي شرحه للقدسي والبرهان استعطف

هرقولكلها واساق حمارا او واقفه بلغتر اهل الرستاق من مجرد وصولهم مع حرق وجهه لا تقصد
 وفي الخلاصة ايضا بمعناه وكذا قوله ويكون مصححي او ان لم نسمع مخالفا ذكره في الحقائق من ان
 الوصح الحرق ولم نسمع نفسه تقصد اتفاقا وقد تقدم ما يؤيد من ان تصحيح الحرق من غير سماع
 لا يعتبر كلاما على الصحيح فعلم ان السماع من غير تصحيح الحرق وفي غير مفسد لان مجرد صوت
 كذا تصحيح الحرق بدون سماع غير مفسد لان مجرد ايماء الى الحرق وبالعصا لا على ملرو
 انما المفسد حصول كلاما من معاتصيح الحرق وكذا ما سمعته هو الصحيح وان نام المصل
 في صلوة فتكلم او ضحك وهونائم تقصد صلوة هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر
 المختار واختار في غير الاسلام عدم الفساد لان ليس بكلام لصدوره من الاختيار وله الفحاح
 بميزة الكلام وان لم يكن قهقهة ولذا قال لوضيح كذا انه اذا فسد وهو دون القهقهة فالفاسد
 بها اولى وقد تقدم الكلام على قهقهة النائم في نواقض الوضوء وان الصحيح انها لا تقصد
 الوضوء ولا الصلوة فالضحك والكلام اولى لاهما دونهما وان المصل في صلوة لم يقل في نفسه
 الحمد للفتوة او تارة بان قال او بفتح الهمزة وتشديد الهمزة او مفتوحة او بضم الهمزة واسكن الهمزة او قال
 بعد الهمزة او بكى فيها فارفع بكاءه او حصل منه صوت سمع ان كان ذلك الا ان يذوقه ولا يذوقه
 من ذكر الجنة اى بسبب تذكرة الجنة والنار او نحو ذلك مما هو من الامور الاخرية لم يقطعها الى ان يقصد
 صلوة كذا بميزة الدعاء بالرحمة والعفو فكذا قال يا رب ارحمني وادخلني الجنة ونجني من النار ولو
 صرح بذلك لم يقطع صلوة فكذا اذا قال بصفو يد عليه وان كان ذلك الا ان يذوقه من وجهه
 حصل له من بدنه او منية اصابت في اهله او ماله يقطعها لانه بميزة الشكاية فكذا قال لوضيح
 برضنى او حصل في ثمره او ماله او تلف او نحو ذلك ولو صرح به تقصد صلوة فكذا اذا قال
 عليه بصفو لان القسم الاول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة والثاني يدل
 على الجزع وعدم الصبر والتاسف على فاش الدنيا الدنية فيناسبها وعين محمد ان كان
 شديدا لوجه بحيث لا يملك نفسه لا تقصد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله او وبين قوله
 آه بالقصر اى لا يذوقه عند الخشوع وعينه محمد وهو قول الجيوسفي اولا وهو ظاهر الرواية وقال ابو
 يوسف اخر الا تقصد صلوة في نحوه وافق تفهيمها هو مشتمل على فحين كلاما واحدا من خروجه الى
 الشقة التي يجتمعها قولك سالتهم بها السنين والهمزة واللام والتاء والياء والسين والياء والتاء
 الا في فعله امر فان كلاما من الزوائد قوله فوقف فان احدهما منها اما لو كان ثلثة اخر من الزوائد
 غيرها او حرفين من غيرها تقصد اتفاقا انه ان كلام العرب يمايز تركيب من ثلثة اخر فان الحرف الاول
 الجملة فكذا ليس من كلامهم وكذا الحرفان ان كان احدهما زائدا لانه واحد باعتبار الاصل الزائد غير متعلق

ما اذا كان الحرفان اصليين فان لاكثر موجود وله حكم الكل ولها ان الكلام تابع لوجود الحرفين
 المعنى لا فرق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما يزيدها
 على الاصول في الكلمات انما يكون منها الا انها تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلمات التي تكون جميع
 اصولها من حروف الزيادة لا نهاية لها في الكلام مثل او و يوم ومن ان سالتهم فيها وقد نظم ابن مالك
 بيتا جمع فيه الحروف الزائدة اربع مرات ليس فيه حروف غير ها و هو ههنا وتسليم تلاميذهم تسليما
 نهاية مسئول ما ن وتسهيل فتقدم اعتبار الحروف الكاش من هذه الحروف في الافاد مع اعتبار
 غيره مع عدم الفرق بينه ما في ان ك لا يقع في اصول الكلمة لا اصل اليرل هو محمدهم ثم كما في قوله عليه السلام
 في صلوة الكسوف ان لم تعدني لا تغد بهم وانا فيه تمحول على زمان اباحة الكلام في الصلوة
 فلا دليل فيه على عدم فساد التافيف وذكر في المنتقطان المصلي اذا سعت الحيرة فقال بسم الله
 الرحمن الرحيم تقصد صلوة عند محمد صلى في الخلاصة عند ما خلا قالابي يوسف وفي فتاوه
 قاضيان ولو لم يمتنع في اصابعه وجمع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل تقصد صلوة
 لانه بمنزلة الاثنين وممكن ان يمتنع في حيفته وم قيل لا تقصد لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح
 لها تقصد عندها لا عند بي يوسف لانه ليس من كلام الناس في التوبة البكاء بالفتنة من جمع
 والاثنين نظرا الى الباعث والبرقة بالغميمة لا باللفظ والمادة والا لما فرق بين ما هو بسبب الاخوة
 وبين ما هو بسبب الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم وروى عن محمد بن محمد ان كان الرضي
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم وان اوتاه لا تقصد صلوة وكذا
 عن ابي يوسف رحمه ايضا لان ما لا يمكن الامتناع عنه يكون معفو كما لو غشي وعطش فارتفع
 صوته وحصل به حروف حيث لم تقصد صلوة بذلك اجماعا لعدم مكتبة الامتناع عنه ذكره في فتاوه
 الخانية النسوية الى قاضيان وذكر في الذخيرة انما اذا قال الرضي يا رب وقال بسم الله لما يلحظ
 الشقة اي لا لم لا تقصد صلوة ولم يذ كر خلافا ولا في الاصح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف في
 عندها تقصد ولو اجاب للصلي من قال ام الله الم بلا الم لا الله او اخبر للصلي بما ييسره او بما
 يسوئه او بما يجبه فقال جوابا للخبر بما يجبه سبحانه الله او قال جوابا للخبر بما ييسره ولله الحمد
 او قال جوابا للخبر بما يسوءه لا حول ولا قوة الا بالله فهو لا فشر مشوش تقصد صلوة
 عندها خلافا لابي يوسف رحمه بناء على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول انما تكلمت
 ذكر بصيغة فلا يتغير بعزمية لان الفساد للصلوة باللفظ لا بزمية القلب حتى لو تغير
 قرب في نفسه كلاما او شعره لا تقصد ما لم يذ كر لسانه وكذا لو كان كلاما بصيغة لا يصير ذكرا
 وثنا بعزمية وكذا لو قصد اعلانه في الصلوة لا تقصد مع ان قصد به فائدة معني يوسف لم

وهما يقولان انه اخرجهم عن جواب وهو صالح له لا يستعمل في موضع عرفنا فجعل جوابا
كتبت العاطس ان الكلام بيتي على قصد التكلم كما لو دخل عليه من اسفله يعني وكان بين
يديه كتاب فقال وهو في الصلوة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابا لغيره من اسفله موسى وفي
حينه شيء فقال له وماتلك يمينك يا موسى واراد سواله او كان في صفة وابنه طلبها
فقال له يا بني اركب معنا حيث تقصد صلوة في ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين بن العلم
واقرب ما ينقض كلامهما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه فوفاة وقد تغير في
الفساد به بالعمية انتهى فما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسليم ونحوه فقد خرج بقوله عليه
السلام اذا نابت احدكم نابتة وهو في الصلوة فليس له حديث اخرج الستة لا يغير بغيره
فيغير ما رواه على النعم عما هو من كلام الناس الثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه ومنا يكون
كلام الناس كونه نطقا اريد به معنى ليس من افعال الصلوة لا لكونه وضع لافادة ذلك هذا كالمالك
القادر الامام محمد بن خاتم الجوامع الصغير قوله في قول محمد اجاب يقول هل الرفع لله فقال
لا اله الا الله ولو اراد اعلام انه في الصلوة لا تقصد وقد بينا ذلك ولو اخرج بوقوع مصيبة
جوابا ان الله وانما لم ياجعون قيل تقصد صلوة تعاقا والاحم انه على هذا الخ لا في لوط على
فقال الحمد لله لا تقصد صلوة لا يغير بغيره عن كونه شارة ولا خطاب فيه عن ابي حنيفة عن
هذا اذا حرك نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسد والاول هو الظاهر الذي ينبغي
للعاطس ان يسكت وقيل يحرك في نفسه لوط على من اجل اخر فقال الصلي الحمد لله فان كونه بيدي يري
استفهاما اي طلب الفهم لذلك العاطس اي يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه لا تقصد صلوة
الحامد لقصد التفهيم والخطاب وهذا على ما ذكره في الهداية وشروحه من انها لا تقصد
لانها لا يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى قال قاضيان وان عطس الصلي فقال له رجل في الصلوة
الحمد لله روى عن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لعاطس غيره لا تقصد وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تقصد انتهى والاحم انها لا تقصد لما ذكرنا من عدم
تعارف جوابا بخلاف جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثم واما الوقال الصلي العاطس يحرك
الله فالحمد لله لا تقصد بالانفاق الادوية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله معاذ بن الحكم ولا يقال انه
لم ياربها باعادة تلك الصلوة لانا نقول انه باعادتها لا بد منه ولا يشترط نقله صريحا ولا نقصد تكلم
بكلام آخر عن الاقصد صلاح صلاته وهو مفسد بالاجماع ولو عطس رجل في الصلوة فقال له آخر
الله فقال الصلي العاطس امين تقصد صلوة لا نجابة ولو كان يجب الصلي العاطس صلى الله عليه وسلم
فقال له رجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال الصليان امين فسد صلي العاطس لا نجابة ولا تقصد صلوة

غير العا حسن لأنه تاسين ليس بجواب كذا في فتا وقاصين ان فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة
سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه لم يشمل تحريمه على مقتضى مقتضى صلواته بغيره
لأنه تعليم وتعليم هو من كلام الناس في قوله اشارة الى انه قصد النفي والتعليم حتى لو قصد القراءة دون النفي
فصلها بالنفي للقارى ولا تقصد شرط في الاصل في الاضرار ان يتكرر النفي بان يفهم مرة بعد اخرى ان
المرّة قليلة في بعض ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح لأنه فلا فرق بين قليلة وكثيرة وان فتح
على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقدرا ما يجوز به الصلوة تقصد صلوة الفالم وان اخذ
الامام تقصد صلوة الكل وهو القياس لكونه تعليمات وتعلما من غير ضرورة والصحيح انه رأى انسان لا تقصد
صلوة الفالم ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لما رآه عليه لصلوة والسلام قرأ
الصلوة سئل المؤمنين فتركه كآخرة فلما فرغ قال لم يكن فيكم ابى قال بلى قال هلا فتمت على فقال
ظننت انما نسخت فقال عليه السلام لو نسخت لاعلمتكم وعن علي اذا استظلم الامام فاطمه
اى اذا استفتحتك فافتح عليه ولأن المقتضى محتاج الى اصلاح صلوة والنفي على امامه من لانه
ربما جرح على السان الامام ما يقصد صلوة فكان من صلوة حكما وان كان منافيا لها حقيقة
لكن سبقه الحد لا تقصد صلوة بالشئ وان كان منافيا حقيقة لكونه لاصلاحها ثم قيل يتوهمه
على الماسر الثلاثة والصحيح انه يتوهم دين التراءة اذ قراءة المقتضى خلف الامام منهى عنها وفيه على امامه
غير منهى عنه فلا يدعى نية ما رخص فيه يتوهم شيئا من غير هذا اذا رجع على الامام ولم ينقل الآية اخرى
فتح للمؤمن عليه وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه الوتر بعد الانتقال تقصد صلوة الفالم وان
اخذ الامام بقوله تقصد صلوة الكل وهذا قول بعض الشافعية لا تقصد الصلاة المحاجة فصا تعليمات وتعلما
من غير ضرورة وعمامة الشافعية على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفساد قاله الكافي والصحيح ان لا تقصد
بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه السلام لا بدى هلا فتمت على مع انه لا يعلم ترك الآية
الا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم في الهداية ويتبعى للمقتضى ان لا يجعل النفي والامام ان لا يلزم
اليه بل يركم اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كمال الدين بن الإمام اجله اى اجل او
ان الركوع ولم يقل كما قال غيره بل يركم ان قرأ مقدرا ما يجوز به الصلوة للحلا فيه فان قاصين ان
وصاحب المحيط وبكر اعتبروا وان الركوع بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم ينبغي ان لا
يلزم اليه بل ينتقل الى آية اخرى او يركم اذا قرأ المستحب صونا للصلوة عن الزوائد قال وهذا هو الظاهر
من جهة الدليل الا يرى الى انه عليه السلام قال لا بدى هلا فتمت على مع انها كانت سئل المؤمنين
بعد الفاتحة انتهى لكن هذا انما يصلح دليلا لجواز النفي بعد قراءة مقدرا ما يجوز به الصلوة وبعد الانتقال
الى آية اخرى ولا دليل فيه على ان ما رجع عليه بعد قراءة مقدرا ما يجوز به الصلوة الاولى ان لا يركم

يلجئهم إلى الفتح ليقرأ القرآن المستحق عليه الصلوة والسلام لم يرفع عليهم ويترقب بل انتهى عن ذلك
 الكبر واستمر ما ضياء على قرانه بدليل قول أبي ظننت أنها شئت وم فالأولى عند لا رجاء ولا اضطرار
 الاستعجال أن تيسر ولا فالركوع إن قرع قد الواجب والتوقف قليلا لاجتماع التذكرة والفتح إن لم يقرأ
 قد الواجب لشدة تأكد الواجب وقربه من الفرض وإن فتح غير المصلي على المصل فاحذر فتحه
 تفسد صلوة لا تعلم وهو عمل كثير وإن أكل المصلي في صلوة تراوش بها من أو يابس الله في الصلوة تفسد
 صلوة لا تعلم كثير لا يعمل اليد الغم ولا يعذب بالنفس إن كان هيمته مذكرة في الصلاة لا فرق بين القليل
 والكثير إذا لم يكن بين أسنانه حتى لو أتت اسم سميت من الخارج فسد أم لو كان بين أسنانه في عني
 ما دون الحصة وقد تقدم الكلام عليه وكذا يفسد العمل الكثير مما ليس من أعمالها ولا صلاحها
 وكل عمل لا يشك بسببه الناظر إلى المصلي أنه في الصلوة بل يفترظ ظنا غالبا أنه ليس في الصلوة
 فهو عمل كثير وما كان دون ذلك بأن يشبهه على الناظر وتزداد في كونه في الصلاة أم لا فهو قليل
 وقال بعضهم كل عمل اليد ين عرفا وعادة فهو كثير ولو كان من غير يد ولو كان يعمل في العادة
 بين واحدة فو قليل ما لم يتكرر ولو وقع له عمل باليدين معا ينبغي أن هذا مخصوص به من العمل
 اليد والأولاهم وهذا القول هو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل وذكر في المسقط أنه لا
 يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين أي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة وهذا لا يخالف ما قبله
 في المعنى لأنه ساكت عن بيان القلة والكثرة ضيافة في كون ما يعمل باليدين معتبرا في كونه كثير
 الفساد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير في نفس الأمر لا وذلك يمكن بأن يكون باحدا من
 المتقدمين ما لم باعتبار غلبة نظر الناظر أنه ليس في الصلوة وستأمر بأخذ ما لا يخرج ما باليدين في
 العرفا ويد واحدة وقيل يفرض الحراي المصلي أن يستكثر في كثيره ولا ذلك عامة الشافعي على
 الأول وقيل الحلواني أن الثالث أقرب إلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله لأن مذهب الفقهاء
 إلى أي المبتلى في كثير من المواضع ولكن هذا غير مبسوط فهو مبني على ذلك الذي أعمد ما لا ينبغي
 وأكثر الغروع وأوجبهما يخرج عن الطريقة بين الأولين والظاهر أن ثابتهما ليس خارجا عن الأول لأن
 ما يقام باليدين عادة يغلب على نظر الناظر أنه ليس في الصلوة وكان من اعتد التكرار إلى الثالث
 متوالية في غير فأن التكرار يغلب الظن بذلك فلذا اختارهما وبالسؤال ولو أدهن المصلي
 يدهن أخذه من إكناه أو كان في يده فآخذ بيده الأخرى وأدهن به يده من يده واستمر بحيته
 أو موضع يده من جسده أو سحره شعره أو شعثه رأسه أو حبيته تفسد صلوة لأن ذلك عمل
 كثير وكذلك لو أكل أو جعل ماء الواء على لسانه قبل هذا إذا تناول الفم والقارورة ففعل
 يده ولو كان الدهن أو غيره في يده فمسح به رأسه أو موضع آخر من جسده من غير أن يأخذه

ففسد
 العمل
 الكثير

موافق للقول قبله ولو هتك بهى بالسواى سجد بها بالأيام به الى الطريق أى حرره ذلك
ومن سميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك أيضا نقصد صلوة لأن فيه تعلما وضربا
بها كثيرا وان حرك الصلح الركب رجلا واحدة لأجل السوق لأعلى الد ولم بل حرقا ومرتبة
الركعة الواحدة لا نقصد صلوة وان حرك كلتا رجليه معا نقصد اعتبار العمل الرجلين بعمل اليد
وقال بعضهم ان حرك رجله معا تحريكاً قليلاً لاى ضعيفاً بحيث لا يكلفه كثيراً لا يتأمل لا نقصد
ينبغي ان يقيد بعدم التكرار المتوالى إلا فى التكرار يجعل التقليل في حكم الكثير وروى عن أبي بكر
أجاب فيهم أى في مسئلة من قال لا للصلح كرم صلته فاشارة الى الصلح بيد باصبعين فيه
أنهم صلوا ركعتين أو ثلث إلى أنهم صلوا ثلثاً ونحو ذلك لا نقصد صلوة لأنه عمل قليل ونحوه
عن عائشة رضي الله عنها وأزكت الصلح ما يستبين أى يظهر حروفه بالكتب بما دل على كونه
أو خفة أو بأصبعه ونحوها كعود على التراب ونحوه ان كان اقل من ثلث كلمات لا نقصد صلوة
لأنه عمل قليل وكذا ان كتبه نحوه ما لم يستبين حروفه بالكتب على هواء أو ماء أو نحو أصبعه وغيره
مداً ونحوه على ثوب أو حجر أو جلد لا نقصد لأنه ليس بعمل بل بكرة لأنه عبث هكذا أطلقه قاضي
وغيره مع ان ذلك أكثر يغلب على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابته ما تستبين
حروفه في ذلك المذكور وهو ما دون ثلث كلمات بالكتب ثلاثاً أو أكثر نقصد صلوة لأنه عمل
كثير وقال في الملتقط ولو قال الصلح مثل ما قال المؤذن نقصد صلوة أى اذا قصد به الجواب
جواب المؤذن وفيه خلاف لأبي يوسف في الآتي وقال في الفتاوى الخانية اذا ذن في الصلوة برتبة أى
حال كونه يقصد بتأذيه الأذان والأعلام بدخول وقت الصلوة نقصد صلوة عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف لا نقصد ما لم يقل على الصلوة حي على الفلاح له في المسئلتين ان سؤ
الجميع لئلا يذكر فلا يقصد بخلافهما فانها خطاب بقوله قبلوا على الصلوة قبلوا على الفلاح فيسئ
ولا يخفى فيهم انه قصد الجواب في الأولى فصارت الجواب بالحمد له ونحوها وقصد الخطاب بالأعلام
في الثانية ففقد لأن العبرة بالقصد على ما تقدم ولو سجد المصلح اسم الله تعالى فقال جل جلاله
نحو ذلك من الفاظ التعظيم أو سمع اسم النبي عليه السلام ان أراد أى قصد بذلك إنشاء الصلوة واجبة
أى اجابة ذكر الاسم لا نقصد صلوة لقصد ذلك وان لم يرد به الجواب بل قصد إنشاء الصلوة على
سبيل الاستئذان لا نقصد لأن نفس تعظيم الله تعالى الصلوة على النبي عليه السلام ينشأ في الصلوة
فلا يقصد ها ولو أنشأ أى بت نظم شعر أو خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه لا نقصد صلوة
لأنها لا نقصد بأفعال القلب لم يقارنها فعل الجوارم ولكن قد ساء لها الفقه مقتضى الأمر الخشوع
والثبات بقلبه الذى هو محل النظر الحق فيه شئ آخر وهذا غاية في سوء الادب مع سبحانه وتعالى

يدى كيد من كابر الدنيا لآى محل نظره اليه كل الرعاية من ان يحصل منه التفات له شئ آخر
 مع انه عبد مثله بل واكتفت مناجية حال مناجاة الى الغيبة لا شئت غضبية عليه قال
 الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ ثابته **تُصَلِّيْ بِلاَقِلِّ صَلَوةٍ**
يُمَثِّلُهَا + يكون الغنى مستوجبا للعقوبة + تظل وقد اعتقد غير عالم + تريد احتياطاً لرعاة
 بعد ركعة + فويلك تدري من تناجيه معصنا + وبين يدي من تخفى غير محبت + فخطابك
 لعبد مقبل على غيره فيها بغير ضرورة + ولورد من فاجلك طرف + تميزت من غيظ وغيرة + اما
 تسقي من مالك الملك ان + صدوك عن اقليل الرودة + وقد روى ان الله تعالى اوحى الى موسى
 عليه السلام يا موسى اذا ذكرتني فاذكرني وانت تنقص اعضاؤك وكن عند ذكرى خاشعاً مطناً
 واذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك واذا قلت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وانجني
 بقلب جيل ولسان صادق قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركم الا وقلبك خاشع ومتواضع على
 موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا ثقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر
 من الله تعالى ولا ثقل وجهت وجهي الا وقلبك متوجه وجهك الى الله تعالى ومع من غيره و
 لا ثقل الحمد لله الا وقلبك طامع بشكر نعمته عليك فرح مستبصر ولا ثقل اياك لعبد وياك
 نستعين الا وانت مشرّع صفك وعجزك وانه ليس اليك ولا لك غيرك من الامر شئ وكذلك
 في جميع الاذكار والاعمال انتهى وبالله اعلم فالتفكير في الصلوة بغير ما يتعلق بها الى ان كان نيواً
 فهو مكروه اشد الكراهة بل مفسد عند أهل الحقيقة لقوة الركن الاصل المقصود بالذات وان كان
 اخر ويا هو تركه الاولى فان الاشتغال في الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور الآخرة فانها
 ساوت ذلك الغير في كونها من امور الآخرة وقد رجحت الوقت لحلها فاعلم ذلك راشداً والله اعلم
 وتورد المصلي السلام يديه او براسه او طلب منه شئ فاوى براسه وعينه او حاجبه اى قال
 نعم اولا فان صلوة لا تقصد بذلك وكذا لو اراد الانسان رها وقال جيد هو فاما يتعم ولا علم العلم
 الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى فنادت للملكة
 وهو قائم يصلي في المحراب الآية وفي احكام القراءة للملوكى رحمه ولا بأس بالصمت ان يجيبه برأسه كونه
 اياهنك وذكر عن كتاب النجاشي لو قيل للمصلي تقدم فقدم او دخل فرجع الصلوة صاعرة ثم
 يتقدم برأيه قال يعنى نفسه فلاجابة بالراس او باليد مثله انتهى وقد يعرف بالهالين امثال امر
 ولو قال في الصلوة اللهم اكرمى او قال اللهم انعم على او قال اللهم انفعني
 العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد الصلوة في جميع ذلك
 كذلك لو قال اللهم اغفر لوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاضيان والاصل

حقيقه

واذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك واذا قلت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وانجني بقلب جيل ولسان صادق قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركم الا وقلبك خاشع ومتواضع على موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا ثقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر من الله تعالى ولا ثقل وجهت وجهي الا وقلبك متوجه وجهك الى الله تعالى ومع من غيره ولا ثقل الحمد لله الا وقلبك طامع بشكر نعمته عليك فرح مستبصر ولا ثقل اياك لعبد وياك نستعين الا وانت مشرّع صفك وعجزك وانه ليس اليك ولا لك غيرك من الامر شئ وكذلك في جميع الاذكار والاعمال انتهى وبالله اعلم فالتفكير في الصلوة بغير ما يتعلق بها الى ان كان نيواً فهو مكروه اشد الكراهة بل مفسد عند أهل الحقيقة لقوة الركن الاصل المقصود بالذات وان كان اخر ويا هو تركه الاولى فان الاشتغال في الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور الآخرة فانها ساوت ذلك الغير في كونها من امور الآخرة وقد رجحت الوقت لحلها فاعلم ذلك راشداً والله اعلم وتورد المصلي السلام يديه او براسه او طلب منه شئ فاوى براسه وعينه او حاجبه اى قال نعم اولا فان صلوة لا تقصد بذلك وكذا لو اراد الانسان رها وقال جيد هو فاما يتعم ولا علم العلم الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى فنادت للملكة وهو قائم يصلي في المحراب الآية وفي احكام القراءة للملوكى رحمه ولا بأس بالصمت ان يجيبه برأسه كونه اياهنك وذكر عن كتاب النجاشي لو قيل للمصلي تقدم فقدم او دخل فرجع الصلوة صاعرة ثم يتقدم برأيه قال يعنى نفسه فلاجابة بالراس او باليد مثله انتهى وقد يعرف بالهالين امثال امر ولو قال في الصلوة اللهم اكرمى او قال اللهم انعم على او قال اللهم انفعني العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد الصلوة في جميع ذلك كذلك لو قال اللهم اغفر لوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاضيان والاصل

لا تقصد صلوة عند أبي يوسف ثم وبه أخذ مشاهيرنا في الهداية الصحيحة أنه لا تقصد بالأجماع
 وفي الكافي قيل على قول محمد بن يوسف لا تقصد على سماعي مسألة اليقين
 فإن من حلف لا يقرأ كتاب فلان فخطب فيه وفهمه عن عند محمد بن يوسف لا لا
 الصحيحة لها لا تقصد أجمعاً ولا مسألة اليقين لأن المقصود ثمة الفهم والوقوف على سرفلازقنا
 الفساد يتعلق بقرأة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى لا شك أن النظر غير مقصد
 الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعر ونحوه وقد تقدم أنه غير مقصد لكن مكره تنظر العلب
 بغير الصلوة وإن قرء المصلي القرآن من المصحف أو من الجواب تقصد صلوة عند أبي يوسف بخلاف
 لها فإن عند أهلنا لا تقصد لأنه عبادة انضمت إلى عبادة لكنه يكره لما فيه من التشبه بأهل الكتاب وقد
 الشافعي يكره أيضاً لا يرى أن ذكره كان مولى عائشة كان يوم لها في شهر رمضان من المصحف قلنا
 أن هم فهو محمول على أنه كان يراجعه قبيل الصلوة ليكون بذلك أقرب إلى التيقظ طريقاً أحدهما
 أن تقيلاً وراق على كثير وعلى هذا فلا يلزم بقلب لا تقصد وكذا المكتوب في المحراب والآخر
 أن التلقين من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين ما إذا قلب
 الأوراق ولو بقلب بين المصحف والمحراب ونحوه قال في الكافي وهو الصحيح ولم يفرق في الكتاب
 بين القليل والكثير وقيل لا تقصد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الظاهر لأنه
 مقدار ما يجرز به الصلوة عند جده إذا لم يكن حافظاً لما قرأه فإن كان حافظاً لا تقصد
 بالأجماع لعدم التلقين ولم يأخذ المصلي بحرفي به طائفة أو نحوه تقصد صلوة لأنه عمل كثير
 ولو كان مع حرفي به الطائفة أو نحوه لا تقصد صلوة لأنه عمل قليل ولكن قد ساء لا شغلنا
 بغير الصلوة وتورى الجهم الذي معناه أن ينبغي أن تقصد قيساً على ما إذا حضر ربطوا به لما
 فيه من الخاصية على ما مر وقاله الأجناس أن روى بأولها الصابرة واحد إلى حجر واحد وكذا
 لو دعى جبرين لا تقصد لأنه قليل وفي الفتاوى أن دعى بهم فسدت صلوة لأنه عمل كثير
 قالوا هذا إذا أخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر أما إذا كان القوس في يدك و
 السهم على الوتر فرمى به لا تقصد صلوة انتهى ولا شك أن هذا لا يمكن عمله إلا باليدين
 ومن دونه ظن في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم الفساد مشكلاً ولهذا اتفقوا على ما فيه وغيره
 بلفظ قالوا لا بد من عدم الرضى به ولو حرك المصلي جسده مرة أو مرتين متواليين لا تقصد
 صلوة للقلّة وكذا لا تقصد إذا فعل ذلك الحرك من غير متواليات بل لم تكن في دكن واحد
 ولو فعل ذلك من أمتواليات أي في دكن واحد تقصد صلوة لأنه كثير هكذا إذا فرغ يد
 في كل مرة أما إذا لم يرفع في كل مرة فلا تقصد لأنه حرك واحد كذا في الخلاصة ثم قيد في

الخلاصة التوالى هنا بالكون في ركن واحد وقيد في ضرب الدلتا يكون في ركعة واحدة
ولا يظهر بينهما فرق ولا يظهر اعتبار الركن في الموضوعين لانه المتبر في مواضع كثيرة من
النوع وذكر في الاجناس اذا قتل القملة ثم اى يقتل ثلاث متعديدة او قتل ثلاث متعديدة
ان قتل قتل متداركا بان لم يكن بين كل قتالين قد ركن نفس صلوته وان كان بين القتل
فوصلة صلوته قد ركن لا تقصد صلوته ولكن الكف عنه افضل وقد تقدم انه كره قتلها في السوء
عند الجنيفة رحمه ولا يكره عند محمد وكذا لا تقصد الصلوة لوروم المصلي ثم وصلة او شويرة
مرتين ولوروم مرات متوالية تقصد على نسق ما تقدم ولو تخلف المصلي يريد به العلم
الاعلام الطالب له واضمه لانه معلوم عادة انه في الصلوة ومع هذا سمع حروفه في حروف
التخفيف وكذا اذا سمع منه حروف الفتح والضم او تخفيف التحسين الصوت متعدي بان لم
يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التقييد به بعد قوله لتحسين الصوت تقصد صلوته
عند الجنيفة والى يوسف ثم كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند الجنيفة ومحمد رحمه وكذا
هو في جميع الكتب فان عند ابى يوسف لم يقصد بحر فين احدهما من الزوائد على ما ذكره
السهم من المصنف ومن صاحب الاجناس ثم الغشاد بما ذكر من التخفيف قول اسمعيل الزاهد
واليه مال صاحب الهداية وقال غيره لا تقصد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو
الصحيح ونقل في الكفاية عن مبسوط شيخ الاسلام ان كان التخفيف لتحسين الصوت فذلك
ايضا يبنى لا يقصد لانه يفعل لاصلاح القراءة فيكون من القراءة بمعنى الا يرى ان الشئ البناء
لا يقصد الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلاح الصلوة فصا من الصلوة معنى
انتهى وان كان بعد بان كان مدفوعا اليه لم يبعث الطبع لا يقصد اتفاقا لعدم مكان الخرز
وكذا ان كان لاجتماع البزاق في حلقه ولو استاذن رجل الصلوة اي طلب منه الاذن في الدخول
وكذا لو ناداه فجهز المصلي بالقراءة ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر
لا تقصد صلوته وكذا لو سمع لاجل الاعلام لقوله عليه السلام من ناب عن شئ في صلوة فليس متفق
عليه وقال عليه السلام التسليم للرجال والتصفيق للنساء متفق عليه ايضا ولو عكسا قال لا تقصد
وقد تركا السنة وقبر اشكال فان صوت المرأة عورة فينبغي ان تقصد صلواتها بل هو التسليم كما يشتر
بالقراءة وينبغي ان يقيد التصفيق بمادون الثلث التواليات وكذا لو سمع لتبني الامام على
لا تقصد لكن لا يفعل لوقام الامام عن القعود الاول لانه لا يجوز له الرجوع على ما ساقى ان شاء الله تعالى
وان قبلت الصلوة امرأتها ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلوة قائمة لعدم النافق ولو
اقبل هو اي الصلوة امرأته شهوة او بغير شهوة فسدت صلوته لانه من رآه ظن في غير الصلوة

قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام في الهداية
ص ١٢٢

ولو قيل المصليّة زوجها بشهوة أو بغير شهوة تفسد صلوته أكذا في الخلاصة قال ابن الهام والله
اعلم بوجه الفرق يعني بين تقييلها إياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين تقييلها إياه
في الصلوة بشهوة أو بغير شهوة حيث تفسد صلوته الأصلية وصاحب الخلاصة أشار إلى الفرق
بأن تقييله في معنى الجماع يعني أن الزوج هو الفاعل للجماع فالتبني يدعى الجماع في معنى الجماع ولو
ولو بين التخذين تفسد صلوته على ما ذكره قبل ذلك فكذا إذا قبلها مطلقا لا ثم في غيره كذا
مسها بشهوة بخلاف المرأة فالها ليست فاعلة للجماع فلا يكون تبنيها دواعيه في معنى
ما لم يشتهى الزوج في الخلاصة لو نظر إلى فرج المطلقة وجها يشهوة يصير مرجعا ولا يفسد صلوته
وإليه وهو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لأن فيهما هو من دعوى الجماع ولذا صار مرجعا
وهي في معنا ما الآن يقال فساد الصلوة يتعلق بالدعوى التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا
يفسد الصلوة مطلقا على ما راجعهم مكان التحريم عنها ما يجادل في فعل سائر الجوامع المصلي إذا وسوس الشيطان
فقال أحول ولا قوة إلا بالله أن كان ذلك الذي وسوسه في أمر من أمور الآخرة لا تفسد صلوته
وإن كان في أمر من أمور الدنيا تفسد كذا ذكر في الذخيرة لأن الوسوسة لم تكن حوقل بسبب الم
المروي في الأول وبسبب الم ديوى في الثاني فصارت كما لو ارتفع بكافه إذا العبرة عند التلطف بما
لصعد باللفظ المصلي إذا أراد أن يسلم على غيره ساهيا عن الصلوة فقال السلام فقد كثر في الصلوة
قبل قوله عليهم فسكت تفسد صلوته تلفظ به على قصد الخطاب ما تلفظ به على قصد الخطاب
الجماع من الأذكار يلحق بكلام الناس فينبغي أن لا تفسد عند أبي يوسف فيه لأن الذكرا لا يتغير
بالقصد عند وكذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة إذا كان أي المشي حال المشي
مستقبل القبلة غير متغير عنها لا تفسد الصلوة إذا لم يكن متلاحقا أي بعضه لاحق لبعض
غيره ملته ولم يخرج من المسجد إذا كان يصلي فيه وإن كان في الفضاء أي الصحراء لا تفسد في التلاحق
ما لم يخرج الصلوة عن الصفوة يعني إذا مشى في صلوته إلى جهة القبلة مشيا غير متدارك باز مشى في صف
ثم وقف قدر ركن ثم مشى في صف آخر هكذا إلى أن مشى قد صفوف كثيرة لا تفسد صلوته إلا
أن خرج من المسجد فيها إذا كانت الصلوة فيه أو تجاوز الصفوف فيما إذا كانت الصلوة في الصحراء فإن
مشى متلاحقا ما لم مشى قد صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في الصحراء
فسدت صلوته وهذا بناء على أن الفعل التلخيص غير مفسد ما لم يفكر متواليا على الاختلاف المكان
مبطل للصلاة ما لم يكن لأصلاها والمسجد مكان واحد حكمه موضع الصفوة في الصحراء كالسجد
هذا إذا كان قائما صفوفه أو كان أما ما مشى حتى جاوز موضع سجوده فإن ذلك مقداره ما
بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وإن كان أكثر فسدت وإن كان منفردا فاعتبر موضع سجوده

ان جاوزه فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالسجدة عند أبي علي السفي وكالصلاة عند غيره وبقيت
 قالوا رجل راي فرجة في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه هو الذي قبله ليس
 بينه وبينه صف فمشى اليها الى تلك الفرجة فسدت الصلاة ولو مشى الى الصف الثالث
 بالنسبة الى الصفه فسدت فرجة فيه تفسد صلوة وهذا القول ان حمل على الظاهر اي سواء كان
 مشيه الى الثالث متلاحقا ولو لم يكن كان مخالفا لما قبله وان قيد بكون للمشي ثم متلاحقا فلا
 بالتفصيل كانه اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستند بالقبلة بان معنى قدامه او يمينا او يسارا او الى
 ورائه من غير تحويل واستدبار واما الاستدبار القبلة فسدت صلوة سواء مشى قليلا او كثيرا ولو لم يشرب
 لان استدبار القبلة لغیر اصلاح الصلوة وحده مفسد كما اذا استدبر القبلة على ظن انه يحفظ
 او سبق حدث آخر فترتب ان لم يكن رعد ولا حدث فان صلوة قد فسدت بالاستدبار
 وان لم يأت ولو لم يخرج من المسجد لان استدباره وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلوة فكان
 مفسدا ولو منع العلك او منع الحليل في الصلوة تفسد صلوة وان لم يتعلل قيد في الخلاصة
 بما اذا كثر ولابد منه لانه على كثير حيفتد وتقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره وان لم يعلم الحليل
 لكن دخل حلقه منه شي يسير لا تفسد ولو كان في فمه سكر او فايند فابتلع ذوب تفسد ان لم
 يمضغه لانه يذوق كل ذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك ذائبا على قدر الحصة
 تفسد صلوة كما يفسد صومه وان اقل من قدر الحصة لا تفسد صلوة ولا تفسد صومه وقد
 قد من الكلام عليه فصل ما يكره ولو اكل جلا وبقي في فم طعم الحلاوة وهو الصلوة ابتلع بريقه لا تفسد
 لان يسير جدا في وعده ولو نغم في الصلوة ان كان غير مسموع لا تفسد كالنشفس وان كان
 مسموعا بان كان له حر ومجاعة كاذبة فهو بمنزلة الكلام تفسد وان عطس فحصل به حر وكاهش
 نحوه لا تفسد لانه اضطراري وكذا لو جهش في غسل بمرور كذا اطلقه قاضيه واصاح الحلال منه قال
 في الكافي ان كان مدفوعا اليه لا تفسد وان لم يكن مدفوعا اليه تفسد ولو تدارج غسل به حر ولا تفسد
 ذكره قاضيه ان ولو قرم الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد به الاذنة فسدت وكذا لو قيل له من اين
 جئت فقال وبئر معطله وتصر مشيدا وقيل ما مالك فقال الخيل لبغال والحديد يريد الجوار تفسد
 وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجري على لسانه كثيرا في غير الصلوة تفسد ان كان كلامه
 وايا فلا لانه قرآن ولو كان بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرم من الخيل و
 المودرة وهو يحسن القرآن ولا يحسنه تفسد اذا لم يكن ذكر او لولا الشد شعرا تفسد وان كان فيه ذكر
 ولو ابتلع ما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملاء الفم وكذا لو قار اقل من ملاء الفم فباد الى جر فرب
 هو لا يملك لمسأله ولو دفع القهقهة من الحراجه لا تفسد وكذا لو تدرى بداء او سئل شيئا فخرقا

فان كان في الصف
 على الجوار وهو في
 الصلوة وان لم يشرب
 لا تفسد ان لم يشرب
 قبل فلا تفسد

ولو تدارج غسل
 به حر ولا تفسد

فان كان في
 ولو دفع القهقهة
 من الحراجه لا تفسد

شيئا وكذا لو وقع ذاهبا أو أتيا تفسد على الصحيح لأدائه كتمام الحدث أو الشيء وإنما تفسد القراءة
 ذاهبا لا أتيا وقيل بالعكس الزكوا لا يمتنع البناء في الأصح لأنه ليس من الأجزاء ولو أخذت كالأقرفم
 مستعلا لا يفتي لأن الرفق يحتاج اليه لا انصراف فجوده لا يمنع فلما اقتدرت به التسميع ظهر قصد
 الأداء وعن أبي يوسف في الواحد في سجوده فرفع مكبرا أو بالتمام أو لم ينو شيئا فسقط إلا أن
 نوى الانصراف ومنه ما أن يكون الحدث سهوا أو لا يفتي بالحقبة وكذا الشجرة أو عضته ولو
 منه لنفسه استأنف وكذا لو أصاب نجاسة ما نفعه من غير سبق حدث خلافا لأبي يوسف
 وإن كانت من حدث بنجاسة أو الفروع لها أن ذلك غسل ثوبه أو بدنه ابتداء وهذا
 للوضوء ولو أصاب من حدث أو غيره لا يبنى ولو أخذ عملها أو كذا يبنى
 لسيلان دمل غمرها فإن سال السقوط شيء من غير مسقط فمقتل يبنى لعدم منعه أعياد
 وقيل على الخلاف واختلاف فيما لو سبق العطاسة والأظهر أن لا يبنى لكونه سهوا أو لا
 يتنجس ولا يظهر أن لا يبنى ولو سقط الكر سفع عنها بغير صتم مبا ولا بنت بالاتفاق ولو تكرر
 فعله الخلاف وهذا بناء على تصوير بناء هالك الرجل خلافا لابن رستم ومنه ما أن يكون الحدث
 يمسح عن بدن من غير يفتي باغاء وجنون ومنه ما أن يكون موجب الوضوء دون النفس فالأشياء
 ومنها أن لا يشتغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه إلى بعد مثله
 أن يتوضأ قلنا في الأصح وبأن يساوي سنن الوضوء ولو وجد في الحوض وضعا للتوضؤ فجاوز
 إلى موضع آخر كان بعد ركضيق مكان الأول بغيره لا فلا وتو قصد الحوض في منزله ما أقر به
 الركن البعد قد مضى لا تفسد وإن كان أكثر فسد وان كان مادة التوضؤ من الحوض ونسب إلى الله
 في بيتي وهذا هو الحوض يبنى لو كان الماء بعيدا أو بقرية يدير ماء ويترك البير لأن المنع يمنع البناء على
 الحشا وقيل لا يمتنع أن عدم غيره ومنها أن لا يعرض لمواينا في الصلوة من كلامه وضوءه وكشف عورت
 حتى لو كشفت راسها للبرص وباعها للنسل تفسد ولا يفتي في الصميم وكذا لو كشف الرجل والراة
 الاستنجاء بل يستغنى من تحت الشياكة كذا تغسل النجاسة وتمسح راسها وتغسل ذراعها بالأكف
 أن أمكن والألزم الاستئذان في ذلك كله وعن القاضي أبي علي الأنسي أن لم يجد منديلا فغسل
 وإن وجد بان تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القيص مع ذلك أبدي عودته فسد وفي
 شرح الأكرت جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر الذهب والكتان ينصرف عدا وب الظاهر
 أخذ بالافترقهم أنه عرف الاستحلاف للإمام أن يأخذ بثبوت جعل الحجاب ويشير إليه
 أن يستحلفه ما يخرج من المسجد ويجاوز الصفوف في الصمراء فإن لم يستحلفه لم يستحلفهم
 حتى جاؤا وخرج بطلت صلوة القوم أن لم قبل خروجه وفي بطلان صلواته وإيتان

الأظهر عدم البطالان لأنه في نفسه كالمفرد ولا فرق بين أن يكون الصفوف متصلة غاي
 المسجد ولم يجاوزها ومنفصلة وقال محمد إن كانت متصلة لا تقصد المالحا وزها لأن
 لموضع الصفوف حكم المسجد كما في الصمراء وبما أن القياس بطلانها يجوز الاعتراض لكن
 ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة ولا يشترط كون الخليفة صالحا الإمامة ولو سؤفا
 ولو لم يكن مع الإمام إلا واحد تعين الاستحلاف من غير تعيين المكان صالحا للإمامة و
 الأبان كان صبيبا أو امرأة فقيل يتعين ففسد صلواته وصلوة الإمام لأنه صار مقتد يا به
 والأصح أنه لا يتعين ففسد صلواته بحسب تقرير عات الاستحلاف وكثيره مذكورة في الفتاوى
 وغيرها والضرورة إلى التطويل بذكرها لندرة وقوعها بالعدم ممكن العمل بها في هذا الزمان والاشتغال
 بما يفيد أولى والله الموفق ولو حصل سبق الحد في ركوع أو سجود فجب أداؤها في البناء لأن
 الانتقال من ركن إلى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما الحد في ركوع أو سجود لا يجوز
 ما لو ذكر فيه ما سجدة فمجد ما حيث لا يجب أداؤها بل التسليم لأن الانتقال مع الطهارة قد وجد
 والاستحباب المخرج من الخلاف أن عند ذفر والشافعي رحمه الله تعالى عاده وعن أبي ثور لم عاده
 الركوع بناء على أن القوم بين الركوع والسجود فرض عند ذلك سجدة وتعالى أعلم فصل في
 سجدة السهو كما أن السبب أن يصل بحث زلة القاري بما يقصد الصلوة لأنه من جملة العجائز و
 كأنه قصد يصل بحث القراءة خاتمة الكتاب تيمنا ثم أفرد السجدة في التوجه في قول سجدة السهو
 واجبة لا وجوبه بل الصواب أن يقال سجدة السهو أو سجدة السهو بلفظ التثنية لأن الإضافة
 فيه من قبيل إضافة الحكم إلى سببه والحكم الواجب بالسهو إنما هو سجدة واحدة إلا أن الصدور
 الذي يقصد به عدد يطلق على القليل والكثير وكان أرادوا سجدة بمعنى السجود ولزمه الوحدة فز
 سجدة السهو واجب على الصحيح من المذهب ذكره في البسوط والحيط والذخيرة والبدائع واستدل
 الكرخي رحمه الله بقول محمد رحمه الله إذا سها الإمام وجب على الامة السجود فقد نص على الوجوب وجهه
 أنه شرع لجبر النقصان وأداء العبادة بصفة الكمال واجب لم يجب تركه ماء الله وقال القندور وهو
 عند عامة أهلنا استدلالا بأنه لا يرضى القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة وجواب
 أن سجدة التلاوة إنما ترفع القعدة لأن محلها قبلها كالصلية بخلاف سجدة السهو لأن محلها بعد القعدة
 فكيف يرفعها وإذا قهر بأنه واجب فليعلم أنه لا يجب إلا بترك الواجب من واجب الصلوة فلا يجب
 بترك السنان والسميكة كالنعوذ والتسمية والتكبير والتأمين وتكبيرات الاستحالات والتسميات
 ولا يترك الفرائض لأن تركها لا يجبر بسجدة السهو بل هو فسدان لم يترك فيها له اختياره أي
 بتأخير الواجب عن محله وتأخير ركن عن محله ما ترك الواجب فهو كما إذا شئى أي كترك وقت

كأن في السنتين ١٣

نسيان قراءة القنوت في الوتر أو التشهد في كلتا القعدتين الأولى والأخيرة فانه واجب فيهما
 اظهار الروايات وهو الصحيح وان ذكر في بعض الروايات انه سنة في القعدة الأولى واجب في
 الأخيرة وكما اذا نسي تكبيرات العيدين لما تقدمت اها واجبة وكما اذا جهل الامام فيه الجحافل وما
 فيها يجهل لان الجهر محله والخافه في محله واجب كل منهما على الامام واما المنفرد فغيره فيها
 يجهل فلا يجب عليه بالخافه فيه واما ان جهل ما يما يما فففي ظاهر الرواية لا يجب في كفي المحيط لانه
 له يترك واجبا لان الخافه انما وجبت لنفي الخالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تؤدى على
 سبيل الشهرة والنقد يؤدى على سبيل الخفية انتهى في بنى على هذا شمس المنة المحلواني اذا كان يصلي
 وحده وليس ثم احد فلا سمح عليه في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي
 منفردا كان عليه السهو وفي الكافي على عدم الوجوب بان جهله بقدر اسماع نفسه هو غير
 منهى عنه فعلى هذا الوجه كجهل الامام يجب السهو وقد ذكر نحوه ابو سليمان في نواذره ان المنفرد
 اذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن انه امام فجهل كما يجهل الامام يسجد للسهو وذكر في المحيط ان رواية
 النواذر عليه السهو وميل الشيخ كمال الدين بن الهمام الى ان الخافه واجبة على المنفرد في موضعها
 بتركها السهو وهو الاحتياط والا مع علم وذكر في الذخيرة ان سجود السهو واجب بستة اشياء يجب
 بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل غير واقع في محله لان الركوع قبل
 القراءة والسجود قبل الركوع غير معتبر حتى يفترض عليه عادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع
 على ما مر من ان الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض واذا لم يقع ذلك
 معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو وتأخير الركن
 بسبب الزيادة التي فادها فليتامل فيجب بتأخير ركن هذا هو الثاني من الستة نحو ان يترك
 سجدة صلوية يضم لصاد وسكون اللام بعد ثبوتها موجدة ثم ياء النسبة والمراد سجدة
 الصلوة نسبت الى الضلبي لا خصاصها بالضلبي الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة
 السهو فاذا ترك سجدة من ركعتيهما فقد ذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيها
 بعدها فسجد ها فقد آخر ركعنا عن محله او يؤخر القيام عطف على يترك اي تأخير الركن
 نحو ان يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى يجلس
 قيل ان يقوم كما هو مذاهب الشافعي وهذا لا يمكن به عند من ضعفوا وجمعوا يؤخر
 القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قد والتشهد في القعدة الأولى على ما مر وسيجيئ ان شاء الله
 تعالى يجب بتكرار الركن هذا هو الثالث من الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات ويجب
 بتغيير الواجب من صفة الى صفة وهو الرابع من الستة نحو ان يجهل بالقراءة فيما يخالط فيه

بها أو يخاف فيما يجر فيه ويجب بترك الواجب ساو هو الخامس من الستة بخوان يترك
 القعدة الأولى أو القنوت أو تكبيرات العيد أو غير ذلك من الواجبات ويجب بترك
 الستة المضافة إلى جميع الصلوة وهذا هو السادس بخوان يترك قراءة التشهد في القعدة
 فإنه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تشييم الركوع فإنه يضاهي الركوع
 إلا إلى الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكافي
 لأن القعدة الأخيرة لما كانت فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة فالقعدة الأولى
 لما كانت وليجة كانت قراءة التشهد فيها سنة لأن الأقوال زين الأفعال فكانت لحظ
 زينة منها وقال بعض المشائخ تشهد في القعدة الأولى واجبة وهو ظاهر الرواية وعليه
 المحققون لمواظبة عليه السلام عليه من غير تركه وقد تقدم قال القاضي صدق الدين في جرح
 بشي واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الفخيرة وهذا اجماع ما قيل فيه لأن الوجوه
 فيه كما يخرج عليه أما التقدير والتأخير فلأن مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرار
 للركن يجب تأخير الركن الذي بعده وآداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون
 من أصحابنا والجهر والمخافة في عمله واجب كما هو ظاهر الأمر فيما يخاف أو خاف عليه
 قد ما يجوز به الصلوة يجب سجود السهو عليه وهو أي التقدير بما يجوز به الصلوة هو الأصح
 والأى وإن لم يكن ذلك مقدرا لما يجوز به فلا يلزم عليه سجود السهو ولو تفرق في
 ظاهر الرواية بين الجهر والمخافة وذكر في رواية الزاد ر أنه جهر فيما يخاف فعليه سجود
 السهو قل وأكثر وإن خافت فيما يجره إن خافت الفاتحة أو أكثرها أو خافت من السورة
 الثلاث قصار أو آية طويلة فعليه السهو وإن خافت آية قصيرة يجب سجود السهو عند
 أي عند المصنف رحمه الله تعالى كما تفرق في النوادر بين الجهر والمخافة وذلك لأن الجهر في
 موضع المخافة أشد والمخافة في موضع الجهر أخف لأن المخافة مشروعة في صلوة
 الجهر كالغروب المشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس على الأصح
 فاعظم القليل منها لا منه فرق أيضا بين الفاتحة وغيرها حيث شرط الأكثر وهو أكثر من ثلث
 آيات قصار لأن فيها معنى لكاء وإن كان قرأنا حقيقة ولو كانت عاملا يجب السهو بتقدير
 هيئة فلذا خفف حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما يجوز به الصلوة من غير تفريق لأن القليل
 من الجهر في موضعه المخافة عضو أيضا فحق حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه السلام
 يفرق في الظهر في أوليين بأم القرآن وسورتين وفي الآخرين بأم الكتاب ومعنا الآية طيننا
 والفاتحة قرآن حقيقة وكونها ثناء صيغة لا أثر لها في بينهما وبين غيرها أنه أدنى الجهر لأن

فلو كان الجهر
 في السنة الواحدة
 في جميع الصلوة

غيره وادى الخافرة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة
ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة وقعد بعد رفع راسه من السجود في الركعة
الثالثة وقام الى الرابعة في المغرب والثالثة في الفجر وقعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع
الصلوات يجزئ عليه سجود السهو ويجزئ القيام في صورة وبجود القعود في صورة لا يجزئ الاخير والواجب هو
الالتشهد والسلام في صورة القيام وتأخير الركعة وهو القيام في صورة القعود وان خفض الركعة اثنا
ساعيا ولم يقعد القعدة الاولى ثم ذكر قبل ان يستوى قائما ينظر ان كان الى القعود او يقعد
لان من نزل القاعد في وجوب سجود السهو عليه اختلاف بين المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل لا يجزئ له غيره يجب له نية ما اشتغل به من القيام آخر واجبا ولا يحرم عدم الوجه لان
الشرع لم يثبت رفعه قيا ما كان معتبرا قعودا ضرورة فلا يوجب التأخير الوجه للسهو ولا يرق في
هذا الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلافه اذا كان الى القيام اقرب اما يكون الى القعود اقرب
لذا لم يرفع ركعتيه كذا ذكره صاحب المحیط وفي المناقب قال به الدارين يعني الكردي اذا انتصب
النصف الاكمل للقيام اقرب وان لم ينتصب للنصف الاول يكون الى القعود اقرب هذا هو الذي
اختاره في المكاتبي وهو الاحم فانه اذا رفع ركعتيه ولم ينتصب للنصف الاكمل سفلي يصير كالحال القضا الحاجة
ولا يبعد قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لان لو قرع ركع في هذه الحالة من غير عمد لا يجوز له ان ليس
بقائم فان كان للقيام اقرب لم يقعد بل بمعنى على صلوة كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام وسجد السهو
تولاه الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواه ابن يونس في مسنده اختاره ما شائهم
بخاري ما في ظاهر الرواية فلم يستوقفا ثم يعود وان استوى قائما لان اذا استوقفا ثم اشتغل
بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوقفا ثم قال الشيخ كمال الدين بن الحام
وهو الاحم والتوفيق ما روى انه عليه السلام قام فسجد الفرجع وما روى انه لم يرجع بالحمل على حالتي
القرب من القيام وعدمه ليس بلوى منه بالحمل على الاستواء وعدمه انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء
وعدمه بلوى لان الواقع في الروايتين لفظ القيام فحمله مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها او
من حمله مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ويؤيد ما رواه ابو داود انه
عليه السلام قال اذا قام الامام في الركعتين اذ ذكر قبل ان يستوي قائما فيجلس وان استوى قائما
فلا يجلس وسجد سجدتين للسهو ومثله في سنان بن ماجه ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام فم
قبل تفسيده صلوة وقال ابو علي الحرجاني لا تفسد وقال الزوندي في شرح القند وان عاد فقد
يكون مسيئا ولا تفسد صلوة ولا يخفى ان هذا كله انما يتأني على وليت في يوسف لا على ظاهر الرواية
ولو عاد بعد ما استوقفا فمفسدت صلوة لكامل الجناية برفض الفرض بعد الشرع في الجنايا

ليس بضرر ذكره الزوني في شرح مختصر القدر وقال الزيلعي هو الأصح فلا ترك القيام بسجود
 التلاوة لأنه على خلاف القياس ورد به الشرع لاظهار مخالفة المستكرهين وليس ما نحن فيه مخاضه
 على ان الجنابة هنا بالرفض وليس ترك القيام بسجود تركه له حتى لو لم يقم بعد ما بالذكوم ومضى
 على صلواته صحته ولا كذا لك هنا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي النفس من هذا التقسيم
 لأن غاية الأمر في الرجوع إلى القعدة ان يكون زيادة قيام في الصلوة وهو وان كان لا يحل لكنه لا يحل
 لأجل المأخوذ من زيادة ما دون الركعة لا تنسد إلا ان يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن
 قد يقال المستحق لزوم الأمر أيضا بالرفض أما الفساد فلا يظهر وجه استدلاله لانه لا يفتيح
 بهذا البحث المقابل للتصحيح انتهى في القضية ترك القعدة الأولى في الرفض فلما قام عاد إليها
 وذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال انتهى وهذا يفيد ان العود غير مفسد وفيه العود
 الإمام إلى القعدة الأولى بعد ما قام لا يعود معه القوم تحقيقا لمعنى الفتح وفي بعض النسخ
 معه انتهى وهذا ايضا يفيد عدم الفساد بالعود والله اعلم وفي القضية ايضا المتقدم مني التشهد
 في القعدة الأولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الإمام والنفرد للزوم المتابعة
 لمن ادرك الإمام في القعدة الأولى فقعده معه فقام الإمام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد
 بتعاليه التشهد امامه فلذا هذا ولو كرر الفاتحة في ركعتين الأولى استويا أو قرأ القرآن في ركعة أو
 في سجود أو في موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير ما وجب هو السجود في الصورة
 الأولى في القراءة فيما لم يشرع فيه في باقيها والتحرر عن ذلك واجب ولو قرأ الفاتحة في الركعة الثانية
 لا يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاخرى فاعادها لا سهو عليه كذا في الخلاصة وكذا
 قرأ الفاتحة في حال الاخرين مرتين او ضم فيهما إليها سورة وكذا لو قرأ السجود في الفاتحة وقرأ
 التشهد مرتين في القعدة الأخيرة او تشهد قائما او ركعا او ساجدا لا سهو كذا المختار على ما ذكره
 الأسبغيني أما تكرار الفاتحة وضم السورة فالان الاخرين محل القراءة مطلقا لم يلزم منه ترك
 واجب ولا تأخير وإنما التشهد فلا نه ثناء والقيام والركوع والسجود محل الثناء وذكر الناطقي في
 الاجناس عن محمد بن محمد بن لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه بعد ما يلزمه قال السروجي
 وهو الأصح لأنه محل قراءة السجود اخبر الواجب انتهى وقد يقال انه لا يقرأه قبل الفاتحة لغير الفاتحة
 فقد اخبر الواجب ايضا وفي العيون والمحيط ولو تشهد في ركوعه وسجوده يلزمه السهو ولو زاد في
 التشهد في القعدة الأولى على التشهد شيئا انظر ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد عليه
 سجود السهو بالاتفاق لأنه آخر العزم هو القيام وروى عن أبي جعفر انه لو زاد حرفا واحدا
 يجب عليه سجود السهو وروى عنه انه لو قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد

في التشهد في
 الركعة الأولى
 من التشهد في
 الركعة الأولى
 من التشهد في
 الركعة الأولى

لها

فإن الفاتحة فرض عند كل ركعة

وكان الشيخ ظهير الدين الرغيني يقول لا يجب مجزئ السهو بقوله اللهم صل على محمد وبنوه
 أما العبد معتد ما يودي فيه ركن وقد تقدم الكلام عليه في بحث التشهد واستسكت في الركعتين
 الآخرين من على فقد ساء واستسكت ساهيا يجب السهو بناء على ما وجب بالفاتحة في الركعتين
 وقال أبو يوسف ح لا سهو عليه وهو بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في بحث القراءة
 وإن قرأ القرات بعد قراءة التشهد في القعدة الأخيرة لا سهو عليه لأنه محل الشاء والدعاء والقرآن
 يشتمل عليه ما وإن ذكر القنوت بعد الركوع وهذا يشتمل إذا تذكر في السجود وبعد ملغ من
 الركوع قيل إن يسجد بعد إلى قراءة القنوت أي يمضي على صلواته ولا يقنت لغزوات عمله أما في السجود
 فظاهر وأما قبله فلأن القنوت بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام قاله قاضي كونه كونه
 بعد في الركوع ففيه أي في القعود ويتان لحد لا يعود ولا يقنت والآخرى يعود إلى القيام و
 يقنت ويعيد الركوع والذي في فتاوى قاضيان والصحيح لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام فإذا
 عاد إلى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تقس صلوته لأن ركوعه قائم لم يرفض قاله القاضي سواد
 أو لم يعد يسجد للسهو في الخلاصة وعليه السهو عاد ولم يعد قنت أو لم يقنت انتهى ولا بد من السهو
 على ما هو الصحيح من أنه لا يعود ولو عاد وقت لم يرفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة والشر
 إذا تذكرها في الركوع فإنه يعود ويقررها ويعيد الركوع وأية واحدة ولو عاد وقت لم يرفض الركوع
 لو لم يعد تقس صلوته بل يقرأ لاجل القراءة ثم يذكره فجد ولم يقر ولم يعد الركوع قاله الجمهور
 تقس لأنهم انتصبوا للقراءة لا يرفض ركوعه وإن كان البعض يقول لا تقس لأن الفرض
 لأجل القراءة فإذا لم يقر صار كأنه لم يقر مع أن الكل واجب ببيان الفرق إما أن لا يقبأن وجوب القنوت
 دون وجوبها إذا أكثر العلماء لا يقولون به بخلافها فإن الفاتحة فرض عند أكثر العلماء الشر
 واجبة باتفاق أئمتنا فلا يجب العود لأجلها ويرتفع الركوع بدون القنوت وأما تأنيها
 إذا عيد تأتبعان فرضين والقنوت إذا عيد يقر واجبا بيان ذلك أن القراءة وإن انقضت
 إلى فرض واجبة سنة إلا أنه مما طال الزمان تنفع فنهلو كذا إذا طال الركوع والسجود على
 ما هو قول الأكثر والأصح لا بقوله فافروا ما تيسر من القرآن لوجوب أحد الآخرين لا يقرأ فافروا
 مطلقا الصدق ما تيسر على كل فرد فهم اقروا يكون الفرض من معنى الأقسام المذكورة فإن جعل الفرض
 مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكره وجعله فوق ذلك إلى حد كذا سنة لا أنه يقع ول
 آية يقرها فرضا وما بعد ها إلى حد كذا واجبا وما بعد ذلك إلى حد كذا سنة وذلك لأننا
 أن اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الأولى منضمها إليها انقلب الفرض واجبا ولو تأخرناه منظر
 الواجب بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجبة وكذا الكلام فيما بعد الواجب لحد السنة فليعلم

لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العيد مشكل حيث ذكر وان لم يتركها وهو في
 الركوع يعود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما يأتي ان شاء الله تعالى وكذا في تحيض الحائض
 الكبير وصريحه في شرحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز رفض ركن لم يتم لأجل واجب
 لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لأنه لم يتم لأن تمامه بالرغم لأجل تكبير العيد لأنه
 واجب لم يفت محله من كل وجه لأن الرأى قائم حكما فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار
 من تعرض للفرق والذي يظهر ان يكون تكبير العيد واجبا مجمعا عليه دون القنوت والله
 اعلم وان سلم على لس الركعتين في الظهر على ظن انهما قد ذكرانهما صلى كعتين فغيرها
 ويجوز للمسهو لأنه سلم على ظن انهما الاربع فيكون سلامه سهوا وان سلم على راس الركعتين على ظن
 انها اى صلوة جمعة ولو غير سنن الف صلوة لأنه سلم علما بانها صلى كعتين فوقع سلامه عنهما فيكون
 قاطعا فلا ينبغي ان سها عن القعدة الاخيرة في ووات الاربع وقام الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يجد
 الخامسة لانها فرض فرض لأجلها عند التمكن من اصلاحها ما هو محل الرفض هو ما دون الركعة وثمة
 ويسلم ويجوز للمسهو لتأخير القعدة وان قيد الركعة الخامسة بالسجدة بطل فرضه نحو ان صلوة
 فلا عند ايحيى في رواية يوسف بن عيسى وبطلت اصلاحا عند محمد بن عيسى وغيره عند الشافعية ولا يرد في
 بنا على ان هذه الركعة عند عشا لأن الترتيب في افعال الصلوة فرض عند ذلك لصاية لفظ السلام
 والتفعل لا يشرع قبل الفراغ من الفرض فيصير عشا منافي لما في معنى السجود وعند محمد بن عيسى
 عقدت للفرض قصدا ولا صل الصلوة ضمنها فاذ بطلت الفرض بطل ما في ضمنها وآمان الفرض يشمل
 على الاصل والوصف فاذا بطل الوصف بما يخصه من المناقيا لم يبطل الاصل لأن عدم الوصف لا يستلزم
 عدم الموصوف وعليه ان يضم اليها الى الخامسة والسادسة عند هذا خلافا لمحمد بن عيسى فيصير متفادا
 يست ركعات لأن النقل المبرر غير مشروع عندنا وقوله وعليه فيعيدان الضم واجب في ظاهر كلام محمد
 حيث قال وضعم بالاختيار وهو فيعيد الوجوب قال في الكافي ان يضم السادسة فقد جازى ولو لم يضم فاذ شئ
 عليه أنه مغلون وهو غير مضمون خلافا لفران الشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزم اما ما لم يشرع
 مسقطا فلا اذ الضمان بالالزام او بالانذار انتهى ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة
 عند أبي يوسف لأن السجدة يتم بالوضع عند وعند محمد لا يبطل ما لم يوضع راسه لانها لا تتم الا بالرفع عند
 أبي يوسف ان السجدة عبارة عن الانخفاض قد حصل بمجرد الوضع فمن شرط الرفع فقد زاد على
 النص بالرأى لمحمد بن تمام كل شئ يخرجه واخر السجدة الرفع ولذلك لو سجد قبل الامام فادرك امامه فيه
 جاز ولو تمت بالوضع لما زاد لأن كل ركن أدى قبل الامام لا يعتد به كذا في الكافي وغيره ولكن هذا لا ينبغي
 به على أبي يوسف لمكان ان يحصل ما سجد بعد سجد الامام مستدبره وان بقي ما قبله قالوا وقول

مسئلة
مستله

محمد هو المختار للفتوى ونظير فائدة فيما لو سبق حدث بعد من جهته قبل الرقعة فرفع راسه
للموضع كان له ان يعود الى القعدة وتقم صلوة لانه لم يسجد الخامسة بعد السلسلة تليق بسنة
زفة بكسر الزاء ويسكون الهاء وهي كلمة تقوطا الاعاجم عند استحسان الشيء وذلك لانهم لم يعرفوا
محمد فيها على ابى يوسف قال زه صلوة فسدت بصلها الحث واما قال ابو يوسف على سبيل التكم
والتعجب هذا وقال السري يبغي ان يكون الخلاف على العكس لان الطائفة والقعدة بين السجدة
فرض عند ابى يوسف وعنده محمد ربه ليس بفرض بل ذلك سنة او واجب الفرض عن ابى يوسف
على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه ويطمئن قائما وعند محمد ربه يتم بنفس الانحناء وان لم يرفع
راسه انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق واما مجرد افتراض الرض
الطائفة وعد مرفلا يستلزم العكس لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون الرض فرضا مستقلا
لا جزء منه قوله ويسجد السهو هو قول بعض المشايخ وفي النهاية والاحكام لا يسجد وكذا قال ابى الهمام
العجمي انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا يغير بالسجود وقد يقال الفساد نصفه لفرضية لا اصل الصلوة
فيغير النقصان الواقع في اصلها الترك الواجب هو بالسجود وان تعد في آخر الركعة الرابعة ثم قام الى
يسلم يعود ايضا لم يسجد ليخرج عن الفرض بالسلا لا نه واجب لا يسلم قائما لانه غير مشروع في الصلوة
الطائفة وامكنه الاقامة على وجهه بالعود الى القعدة ويسجد للسهو لانه احو اجابا وهو السلام بسبب ذلك
لم يلحق بالصلوة بخلاف ما اطلال الداء بعد التشهد لا يلحق بها فلا يعد تأخير اذان يسجد الخامسة
كان فرضه تاما لتمام اركانها لم يبق منه الا السلام وهو واجب وينسب الى تلك الركعة وكذا في
ويكون الركعتان نافذة له بناء على صحة النقل بخبرية الفرض كما تقدم وهل تنوبها تان الركعتان
عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح انه لا تنوبان لان السنة بالوظيفة عليها من عليه
السلام بخبرية متبذة وان لم يحكم الى قصد السنة في وقوعها بخلاف ما قد منه في الاربع بعد
الظهر فانها بخبرية قصدت للنفل ابتداء فلذلك يقع الاوليان منها سنة والكلام في القيام الى الرابعة في الغر
والثالثة في الفجر كالكلام في القيام الى الخامسة في الرابعة انية الحكم المذكور وهو انتم في الظهر والاشاء
والغروب كلام فيه بعد كراهة النفل بعد ما واما في الظهر والفجر فقد قيل لا يصح فيها في السجدة
لكراهة النفل بعد ما وكذا لا يصح في الفجر في الصلوة الاولى ايضا لكراهة النفل بعد طلوع الفجر لانه
في العصور لا يصير مستغلا بسبب كراهة باداء فرض العصور ولا كراهة فيه قيل يصح بطلان وهو المختار لانه
الذي انما هو عن النقل قصد لا الواقع من غير قصد ولذا لو نطوع آخر الليل فلما صلى ركعة طلوع الفجر كان
الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعة الفجر لانه لم يتنفل بعد الفجر اكثر من ركعتين قصدت ويسجد السهو المستغلا
والقياس ان لا يسجد الا في صلوة غير التي سجد فيها ومن سهله صلوة لا يسجد الا في ركعة واحدة

فصل في
الركعتان من سنة
الظهر والعشاء

ان التقصان دخل في فرضه عند محمد بن تركه الواجب هو السلام وهذا النقل بناء على التحريم
 الاولى فيجعل في حق السهو كما في الصلوة واحدة كن صلى ستا نقل جواسه في الشبهة الاولى يسجد في
 الآخر وان كان كل شفع عليه بنا على الاتحاد المحكي بواسطة اتحاد التحريم وعندنا في يوسف مع التقصان
 في النقل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب الذي الواجب ان يشتر في النقل تحريم النقل وهذه كانت
 للفرق من سهو الامام بوجوب السجدة عليه اصالته وعلى القوم تبعه ان ترك الامام لا يسجد ها
 للون تركه لا يصير مخالفا امامه ولو يلزم الاداء الامتثال له وسهوا ولو ترك لا يسجد السهو على الامام
 لا نه منبوع لا تابع ولا عليه ولا على اللون لا نه ان يسجد وحده كان مخالفا لامامه وان يسجد
 الامام مع غيره ينقل الاصل تبعوا عن السلام يعني بالسهو عن السلام ثم طال الشبهة الاخيرة
 ساكتا قدر ركن او اكثر على ظن ان يخرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فليس يسجد السهو لتأخير
 الواجب وان سلم من وجوب عليه السهو حال كونه يريد بسلاطة قطع الصلوة يعني ان لا يريد حال السلام
 سجدة السهو اي يسجد السهو بل عزم ان لا يسجد له ثم بدا له بعد ما سلم ان يسجد للمسهو فله
 ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستند بر القبلة اى وما لم يستند بر القبلة فوضعه هو موضع السهو فليس
 والحاصل ان ينسب عند السلام ان لا يسجد لا تتم وجوب السجدة ما لم يرض بعد السلام ميلاني في
 الصلوة لانها تغيير للمشروع فلا تعتبر ومن شك في حال القيام انه هل كبر الافتتاح ام لا فتذكر في
 وطال تفكره مقاداد اركان وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر او لم يركب في الصورة التي كبر في غيب
 ظنه بعد التفكير انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو لان تفكره يتلزم
 تأخير الواجب هو القراءة وكذا ان شك انه في الظهور او في العصر مثلا او شك انه صلى ثلث اربعا
 وشغله عن التسليم او فرغ من الفاتحة وتذكر اى سورة يقرأ وطال تفكره عليه يسجد السهو
 نه الاصل في حكم التفكير ان منعه عن اداء ركن لقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء
 واجب كالقعود يلزمه السهو لا استمرار ذلك ترك الواجب وهو الايتان بالركن او الواجب
 في عمله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو
 وقال بعض المشائخ هو الامام الصغار ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسبيح عليه يسجد السهو
 وان كان لا يمنع بان كان يقرأ ويتفكر او يسبح ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو في حال القول وشغله
 التفكير عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه لانهم يمنع عن ادائه
 لا واجب عن الصغار ان شك في صلوة صلاها قبل هذه الصلوة فتذكر في ذلك وهو هذه الصلوة
 لا يسجد عليه لان شغله تفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب ان شغله تفكره لا يريد انه شغله
 التفكير عن ركن او واجبا فان ذلك يوجب سجدة السهو بالاجماع ولكن اراد به شغل قلبه بعد

ومنه موضع لم يفرط

ان يكون جوارحه مشغولة بأداء الأركان كذا في التاتارخانية وان سلم للسجود ساهيا
 مع امامه أي على اثر التسليمية الأولى كسائر المقتدين فإنه لا سهو عليه لأنه مقتد به في
 المقتدي لا يلزم السجود وان سلم أي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو ولو وقع
 منه بعد صيرورته منفردا وفي المحيط ان سلم في الأولى مقدار السلام فلا سهو عليه لأنه
 مقتد به وبعد يلزم لأنه منفرد انتهى فعلى هذا يرد بالمعيرة صحتها وهو لا وقوع وذكر في المسئلة
 ان المسجود اذا سلم مع امامه ولو كان تكبير التشريق مع امامه سهوا فعليه السهو وذلك لما قلنا
 ان صدور السهو منه حصل بعد صيرورته منفردا والمنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على
 ان عليه ان يسلم فهو سلام على يمين البناء المسجود يتابع امامه سجود السهو ولو كان قومه
 السهو منه قبل اقتداءه كان سجود السهو يقع في حرمة الصلوة وما دام الامام في الصلوة فالتتابع
 لا يمتنع على المسجود كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهوا فليسجد فابعه السجود ثم
 ان لا سهو عليه فخير روايتان وبناء عليهما اختلاف الشافعي واظهرهما فساد صلاة المسجود
 وقال ابو حفص الكبير لا يبرأ هذا الصذر الشهيد والأول بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة
 الركعة مفسدة والحكي انها لا تقصد بزيادة سجدتين لأن الاصح لو سجد مع الامام السهو لا قصد
 مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لأنه لا يجزئ بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في
 آخر الصلوة قبل الموجب للفساد الاقتداء في موضع لم يرد فيه الانفراد وان قام المسجود
 قبل سلام الامام وقروا ركع ولكن لم يسجد بعد حتى يسجد الامام السهو يتابعه المسجود فيه
 ويرتفع في قامه وقراءته وركوعه لان انفراجه لم يستحكم فقلزم متابعتة واذا عاد الى المتابعة
 لم يرتفع ما فعله لظهور وقوعه قبل صيرورته منفردا لان مالتى به دون الركعة حتى لو سجد
 عليه من غير اعادة فسد صلوة وان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام
 في سجد السهو لا يستحكم انفراجه وان عاد وسجد معه فسد صلوة لان الاقتداء في
 موضع الانفرد مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسجود الامام في سجود
 السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان
 ما يقضي به اول صلوة حكمها وسجود السهو ما شرع في آخر الصلوة وجبه الاستحسان انه
 آخر صلوة حقيقة وانما سجود السهو قبله في الآخر الحكمي لاجل متابعتة الامام فاذا فات المتابعة
 كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي وان سها في ما بقي يقضى بعد فراغ الامام يسجد لاجل البناء
 لأنه منفرد والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سها هو
 ايضا فله سجدتان عن سهوه وصهو امامه لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان البناءات

الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنابات متعددة من جنس واحد
يكفي فيها الجزء واحد اذا تأخر عنها كمن أفطر عدل في رمضان مراا كفته بعد ما كفاة وطه
ونظاؤه كثيرة وههنا كذلك لان الجزء الذي هو سجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو
ضرورية تكون في آخر الصلوة وكذا لو سجد سهوا ما مر ثم سبها فيما يقضى يسجد ايضا لتقدم
الجزء على السهو الثاني ولا ينبغي للمسبوق ان يباح له ان يقوم للقضاء ما سبق به قبل سلام الامام
بل يكره نحو ما النهيه عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الامام بقوله لما جعل الامام يقوم فلا
تختلفوا عليه الحديث لان يكون القيام بضرورة صون صلوة عن الفساد كما اذا خشي ان ينظره ان
نظام الشمس قبل تمام صلوة في الفجر او يدخل وقت العصر للجمعة وبعض من مسي لا يخرج الوقت
وهو معد وراويده الحديث او ينافر من الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره ان يقوم
قبل سلامه بعد قعوده قبل التشهد ولا يقوم قبل قعوده قبل التشهد صلا فان قام قبل ان
يعرخ الامام من التشهد او قيل ان يقعد قد التشهد فالتسليم على وجه منبها على ان ما
يؤديه من قيام وقراءة وسجود يسجد قبل قعود الامام قبل التشهد لا يثبت له ولو قعوده قبل قعوده
منفردا لا يصح انفراؤه قبل تمام الامام صلوة ولا يتم ما لم يقعد قبل التشهد في القعدة الأخيرة وان
ما يقضيه اول صلوة في حق قراءة واذا تقر بهذا فلا يحلوا للمسبوق من ان يما ان كان مسبوقا
بركعتين او بثلاث ركعات او بربع ركعات فان كان مسبوقا بركعة يظن ان وقع من ركعتين بعد
فراغ الامام من الله بهن مقدرا ما يجوز به الصلوة على الاختلاف بين الميخنة وصاحبها جازت
صلوة لو مضى على ذلك لان ذلك المقدار وقع معتك به فينادى به فرض القراءة فالها عليه
فرض يكون ما سبق به ركعة واحدة هي اول صلوة حكم في حق القراءة والآي لان لم يقعد بقراءة
بعد فراغ الامام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة فسدت صلوة تراه مضى على ذلك بعد
القراءة لان قيامه وقراءة قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر على ما والقراءة فرض عليه في
الركعة التي يقضيها اذ لم يبق من صلوة مما يمكن تدرك القراءة فيه ففسدت لتلك الركعة وكذا
الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لا فترض القراءة عليه فيها ما وعده ما يمكن تدركها فيه بعدهما
لجلاؤه اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين حيث لا تقصد صلوة بعد وقوع مقداره ما يجوز به الصلوة
من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد لتتمكن من تدركه فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين
مما يقضيه مقدرا ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه ففسدت
صلوة ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شره وعزم الامام بعد ما فاتة الركعة الاولى بعد الاخرى ثم شرع
معه قبل فواته فانه شئ فيما بعد ولذلك من لم يقترع الامام شئ من الركعات في جملة احكام المسبوق

ما ذكر ومن جملة ما أنه فيما يقضى كالمنفرد إلا في أربع مسائل أحد ها لا يجوز اقتداء ولا الاقتداء به
 لأنه وإن من حيث الحرمة أما الوضوء أحد المسبوقين المتساويين كميته ما عليه لا خط أصح فيه
 القضاء من غير اقتداء صح ثابتهما أن لو كبرنا أو بالالاستيننا يصير مستانفا قاطعا للأولى بخلاف
 المنفرد فإنه لو كبرنا أو بالأولى يصير مستانفا ما لم ينوصلوه أخرى غير التي هو فيها على ما سبق ثابتهما أن مقتدا
 أن لو سجد ما معه للمسلم وبعد ما قام لقضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة يعود ويسجد معه ولا يسجد
 بعد فإعترضا خلاف المنفرد حيث لا يلزم السجدة السهلة فيه واعتبارها أن يأتى بتكبير التثنية اتفاقا
 بخلاف المنفرد فإنه لا يجب عليه عند أيحيقة ربح ومن جملة ما أنه لو قام حيث يصح قيامه و فرغ
 قبل سلام الإمام وتابعه السلام قيل نقصد صلواته والقنوى على أن لا نقصد وإن كان مقتدا بعد
 المفارقة فمفسد لوقوعه بعد الفراق فصار كتحديد الحد في هذه الحالة ومن جملة ما أنه لو تذاكر ما معه
 سجدة تلاوة فجد ها بعد قيام المسبوق قبل أن يتقيد ما قام اليه بالسجدة فإنه يرفضه ويتابع
 الإمام في سجدة التلاوة ويسجد معه للمسلم وإن سجد على القول بوجوب السهولة تأخير سجدة التلاوة ولو
 لم يتابعه فسدت صلواته لأن عود الإمام إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود إلى السجدة فإما رفض القعدة
 في حق الإمام وهو لم يصح منفردا بعد لأن ما أتى به دون ركعة ترفض حقه أيضا ولم لا يجوز له ولا اقتداء ولو
 كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفراده ولو تابعه فسدت صلواته رواية واحدة وإن
 لم يتابعه فسدت أيضا في رواية كتاب الصلوة ولا نقصد في رواية النوادر وجده رواية الأصل في العود
 إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة قتيبان أن انفراد قبل أن يقع الإمام وجده رواية أبي سليمان أن مقتدا
 القعدة في حق الإمام لا يطرأ في حق المسبوق لأنه بعد ما تفرقه خرم عن متابعتهم من كل وجه فلا
 يعتد بحكمه اليه كالوارث ففقدت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان ارتداد الإمام والعياد بالله بعد
 انما هو المصلي الظهر يوم الجمعة جماعة ثم راح إلى الجمعة أدقظ ظهره في حقه لا في حقه الأخرى أن
 مقيد بالوقت بمسافر وقام قبل سلامه لإتمام فزى الإمام لأقامته حتى يحول فوضعه بعافان لم يكن سجدة
 عاد إلى متابعتهم الإمام وإن لم يعد فسدت وإن سجد فإن عاد فسدت وإن لم يعد ومعنى عليها وأنه
 لا نقصد كذا هذا ولو قد كبر الإمام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وإن لم يتابعه فسدت وإن كان قيد
 ما قام اليه بالسجدة نقصد الروايات كلها عاوا ولم يعد لأنه انفراده وعليه ركنان السجدة والقعدة و
 هو عاجز عن متابعتهم بعد كمال الركعة ولو انفراده وعليه ركن فسدت وهذا أولى والأصل ما تقدم
 أن الاقتداء في موضع الاقتداء وعكس فسد ومن جملة ما أن الشوا اليه أنه يقضى أول صلواته في خا
 القراءة وآخرها في حق القعدة حتى لو أدرك مع الإمام ركعة من المغرب فإنه يقم في الركعتين الفاتحة
 والسورة ويقعد في أولهما الألفاظ الثانية ولو لم يقعد جاز استحسانا لا قياسا ويلزم سجدة السهولة

سواء لو كونه اولى من وجه ولو ادرك ركعة من الرباعية فعليه ان يقضى ركعة ويقضى فيها الفاتحة
والسورة ويقعد لانه يقضى آخر صلوة ثم في حق القعدة ومنه في ثمانية ويقضى ركعة ويقضى فيها
كذلك ولا يقعد وفي الثانية تغيير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه القراءة فيما يقضى
ولو تركها في احداهما فسدت لان ما يقضى اول صلوة ولو كان امامه تركها في الاوليين و
قضاها في الآخرين وادرك المسبوق في الآخرين والقراءة فيما يقضى فرض عليه ايضا لان ذلك القراءة
تلقى بها من الشفع الاول فقد ادرك الثاني خاليا عن القراءة حكما ومن جملتها ان قيل ان اذا
فرغ من التشهد قبل سلام الامام يكره من اوله وقيل يكره كلمة الشهاده وقيل ليسكت وقيل
يأتي بالصلاة والدعاء والتصحيح انه يسترسل ليفرج من التشهد عند سلام الامام وذلك الصريح
الايتي بالنسبة في الصلوة المجدية حتى يقوم الى القضاء واما المقد اذا فرغ من التشهد الاول قبل
فراغ الامام فانه ليسكت قوله واحدا ذكر في القنية ومن جملتها ان لو قام امامه الخامسة فتابعه
فان كان الامام قد عد على الرابعة فسدت صلوة السبوق لا قد ادرك في موضع الافراد وان لم
يقعد لا تقصد ما لا يقيد الخامسة بالسجدة ومن جملتها ان لو ابتدأ بقضاء ما سبق به قبل
تقصد صلوة والاصح انه لا تقصد ولكن تكوه واما اللاحق فقد يكون سببا في ان يؤم السبق
الحشد والاشتغال بالوضوء او جهة بحيث لم يجد مكانا فحكمه انه يقضى ما فاته اوله ثم يركع للامام
ان لم يكن قد فرغ بخلاف السبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكما
وكذا لو سها لا يجزئ السهو والمقتدى حقيقة وان تجدد الامام السهو وهو لم يتم صلوة لا يجزئ
معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه كذلك فتنو لا إقامة لا يصير صلوة اربعا
بخلاف السبوق في جميع ذلك على ما عرفت انما فرغ سبق ركعة من دوامة الادب وقام في
ركعتين يصلي او لا ما نام فيه ثم عاد ركعه مع الامام ثم ما سبق به فيصلي ركعة مما نام فيه مع الامام
ويقعد متابعتها لانهما ثمانية امامه ثم يصلي الاخرى مما نام فيه لا يقعد لانهما ثلثة ثم يصلي التي
انبت فيها ويقعد متابعتها لاما لانها اربعة كل ذلك بغیر قراءة لانه مقتضى تركيها الركعة التي سبق
بها بقراءة الفاتحة والسجدة ويقعد امامه والاصل ان اللاحق يصلي على تركيها صلوة امامه مسبق
يقضى ما سبق به بعد فراغ صلوة الامام وهذا على سبيل الوجوه وان الافتراض خلافه في فرغ
حتى لو صلى اول الركعة التي ادركها مع الامام ثم ما نام فيه ثم ما سبق به او صلى اول ما سبق به
ثم ما نام فيه ثم ادركه مع الامام وعكس جازم الكراهة ولا تقصد صلوة عند نكاحه لانه
سجدة اعلم وذكر في الفتاوى الخاقانية فقال رجل صلى فلم يدرك الفاتحة اربعا قال لا ترك ذلك
اول ما سها استقبل باختلاف في تفسير ذلك قيل اول ما سها في هذه الصلوة وقيل في ستة

لو ادرك مع الامام
ركعة من العرب النذر

واذا فرغ السبوق من
التشهد قبل السلام
او ما يكره من غيره

فإذا فرغ من التشهد قبل
من التشهد قبل

فإذا فرغ

وقيل بعد بلوغه وقيل يقضى اول ماسها في عمره وعليه اكثر للشائخ وان لقي ذلك الشك اى
 ووقع له غير مرة تجزى اى يطلب لهوا لآخرى بالعل فان وقع تحريمه على انه صلى ركعة يعنى في
 صلوته ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسجود ووقع تحريمه على انه صلى ركعتين
 في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسجود وان لم يقع تحريمه على شئ اخذ بالاقول
 لانه المتيقن ومعنى الاحتياط بالاقول انه ان كان في صلوته الفجر مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين
 لم يجعل كانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فوض لها
 في يقعد غير واقعة في محلها لان النسخ هكذا اثر الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث في
 مسند ابى شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً ام اربعاً بعيد حتى يحفظ وفي صحيح
 البخاري انه عليه السلام قال اذا شك احدكم في صلوته فليقر الصواب فليتم عليه اخيراً التمام
 وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سلم احدكم
 في صلوته فلم يدرك واحدة صلى او ثنتين فليبن على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى او ثنتين فليبن
 على ثنتين فان لم يدرك ثلثاً صلى او اربعاً فليبن على ثلث ويسجد سجدتين قبل ان يسلم قال الترمذي
 حديث حسن صحيح فحلوا الاول على ما اذا كان اول ماسها والتفاني على ما اذا وقع تحريمه على شئ فطلب
 ظنه عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريمه على شئ ولم يزل تردده جمعاً بين الاحاديث
 وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع لها اى الركعة التي عرض الشك فيها هل هي الركعة
 الاولى او الثانية يقعد على باس كل ركعة اذا لم يقع تحريمه على شئ فيجعل تلك كانهما الاولى فيصليها
 ويقعد لاحتمال انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى فيقعد لها هي الثانية بلعباً
 ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى
 ويقعد لها آخر صلوته باعتبار ما اخذ به فيجعل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى امام الفقيه
 اذا دار يعنى تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل
 هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها الزكينة الثالثة فليست محل القعود وان كانت
 ثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى فاستتم القيام لا يعود ولذا قيدنا شكنا في القيام
 اما لو شك قبل القيام فانه تقعد لاحتمال انها الثانية الا في المغرب الوقت فانه اذا شك بعد القيام
 لا يضر يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض قيسه ثم ويقوم فيصلي ركعة اخرى
 لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية او الثالثة او في
 المغرب او في الوقتين فالثالثة لم واجبة ولو في الرابعة لها اربعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم
 يقوم فياتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو شك في كونه او بعد قبل قتيدها بالسجدة اما

لو شك في سجوده فإن كان في السجدة الأولى لم تكن أصلا صلواته على قول محمد بن آدم لأن تلك الركعة
 إن لم تكن رائدة فعلية أتمها وإن كانت رائدة لا تقصد عنده لأنه لما عرض الشك في السجدة
 الأولى ارتفعت كما لو سبقه الخشع فيها فغيره فيها ويقعد ويتشهد ثم يصلي بركعة أخرى وإن كان
 الشك في السجدة الثانية ولو قبلها بعد رفعه من الأولى بطلت صلواته اتفاقا لاحتمال أنها رائدة
 وقد كملت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الأخيرة مفسدة كما تقدم فتأمل والله الموفق
 وإن بدأ بالمصلي بالسورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الأولى أو الثانية فعلية السهو وإن قرأ
 حرفا واحدا كذا في الثانية فإنه قال فيها إذا بدأ بقراءة السورة في الركعة الأولى أو الثانية فقرأ
 حرفا ساهيا كان عليه السهو وفي الظهير يتبع الفقهاء في الليث أنه يلزمه سجود السهو وإن
 قرأ حرفا واحدا والوجه فيه تأخير الواجب لم يعف القليل منه لأن السهو فيه غير غالب بخلاف
 الجهر والأسرار في غير المحل فإنه مما يغلب فيه السهو ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر
 بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو أي سجود السهو بعد أن يسجد بها
 بعد السلام ويتشهد بعدها ويسلم ويعلم من هذا أن سجود السهو يرفع التشهد أما القعدة
 فلا يرفعها بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة إذا تذكر أحداهما بعد القعدة فسجد بها
 حيث ترتفع القعدة حتى يفترض القعدة بعد ذلك وتقصد الصلوة بتركها بعد ذلك
 قبلها بخلاف سجود السهو وعلى هذا لو سلم بمجوز رفعه من سجود السهو يكون تاركًا للواجب
 هو التشهد ولا تقصد صلواته ثم يكون سجود السهو بعد السلام مذهبا وعند الشافعي رفع
 قبل السلام وهو قول أحمد بن محمد وعند مالك بن أنس كان بزيادة فبعد ذلك ينقصان ففيل
 وهور وإية عن أحمد بن محمد بن الشافعي رحمه ما في الكتب المعتبرة واللفظ البخاري عن عبد الله بن محبوب
 أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الأولىين ولم يجلس فقام الناس معه
 حتى إذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد تسجدتين قبل أن يسلم والآن
 هذا الحديث فإن فيه نقصانا في الصلوة بترك القعدة الأولى قد سجد فيه قبل السلام وعند
 ابن مسعود في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ساهيا وسجد
 السهو بعد السلام فثبت أنه عليه السلام سجد للنقصان قبل السلام ولا زيادة بعده فثبت
 ما روى المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام من تسجدتين ولم يجلس ثم سجد السهو بعد
 السلام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام للنقصان
 بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره لما تعارضت روايات فعله عليه السلام بقي التمسك
 بقوله وهو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا شك

العدد كرم في صلوة فليتح الصواب فليتم عليه ثم ليحجج سجدتين بعد التسليم وعن عبد الله بن
 جعفر بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوة فليحجج سجدتين بعد
 ما يسلم رواه أبو داود وغيره بمعيل بن عياش وثقه ابن معين وغيره سيما وتايلت روايته
 برواية البخاري وعن ثوبان قال عليه الصلوة والسلام لكل من سجد ثلثين بعد ما يسلم رواه
 أبو داود والنسائي وابن ماجه واحد ولكن في السجود قبل السلام قول يضاوي رواه مسلم
 وغيره من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شك أحدكم
 في صلوة فلم يدرك صلى اثلاثا لم يرجع فليطرح الشك وليبن على ما يتقن ثم يسجد سجدتين
 قبل أن يسلم فقد تعارضت روايتا قوله عليه السلام أيضا وأصل هذا هو السرف في الخلافا
 هو في الفضلية حتى يسجد قبل السلام آخره عندنا على ظاهر الرواية لأن الأحاديث تدل
 على جواز كلا الأمرين إلا أن المعنى يرجح التأخير عن السلام لأن السجود لما تأخر عن
 سببه إلى آخر الصلوة اجتمع أكل تأخير عن جميع فرائضها وواجباتها والصلوة والسلام
 من واجباتها فإن قيل إنما آخر الاحتمال أن يتكرر السهو فيكتفي بسجود واحد للكل ولا يخفى
 لك تكراره لكل من سجد فعلا لم يخرج قلنا يرد ذلك بأن ذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فإنه يحتمل
 أن يؤخر السلام بأطلة الفكر وأنه هل صلى ثلثا أو أربعين أو نحو ذلك أو ظن الخروج
 من الصلوة على ما تقدم فكان الأولى بالتأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو
 غير مشروع أو تقدم الحكم على سببه أن يتكرر إذا وقع السهو بعد السجود قبل السلام واستدلوا
 في السبب فيها هو من الجواب والأخيرة فإن سجود السهو وإن كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة في
 معنى العقوبة فليتامل ثم قيل يسلم تسليمة واحدة ويسجد السهو وهو قول الجمهور منهم من قال لا يسلم
 ونحو الإسلام قال في الكافي الصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور والبيان في الأصل
 لأن الحاجة إلى السلام ليفصل بين الأصل والزيادة الملحقة به وهذا يحصل بتسليمة واحدة
 ولأن الإسلام للتحلل والتخيرة والمقصود هنا التحلل عن أصل الصلوة دون القيمة لأنها تقطع التحريم
 فصارهم الثاني إلى الأولى عسا انتهى لأن مختارنا في الإسلام كونهما تعلقا وجه من غير التفرقة
 الاختلاف للقيمة والبراد هنا مجرد التحلل وقيل في التسليمتين وهو اختار من لا يوجب التسليم
 أخى في الإسلام وقال صاحب المحل أنه هو الصحيح صرفا للإسلام أي المذكور في الحديث على الصواب
 والصلوة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون السلام من الجانبين في الظهورية والفيد المنيايم قال في
 الإسلام أنه يسلم تسليمتين لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك لأنه بمنزلة الكلام وأما التشهد بعد سجود
 السهو فلهذا عن عمران بن حصين أنه عليه الصلوة والسلام صلى ثم سجد سجدتين ثم تشهد ثم

و
 أمر
 تقديم

والتداعل
 بيان الاختلاف
 سلام سجود السهو
 واحد وانما

اختيار

رواه ابو داود والترمذي وقال احسن غريب ياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل القعدة
 قعدة الصلاة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال كل قعدة في آخرها سلام فيها صلوات
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال قاضي ان انه لا حوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الائمة
 فخذ الى حقيقة وابي يوسف رحمه الله يصلي في قعدة الصلاة وعند محمد رحمه الله في قعدة السهو ما على ان
 سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة عند ما يكون لقعدة الاولى فتم في صلواتها ويدعو ويكبر
 بعد كمال الفرائض الواجب والسجدة جميعا قال في المفيد وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله يخرج
 فكانت قعدة السهو الختم فيها بما ذكره وقال الكوفي ياتي بالصلاة والادعية في قعدة السهو
 وقال في الهداية هو الصحيح لان دعاء موضعه آخر الصلاة انتهى هذا هو الوجه لا يخرج
 بالسلام من الصلاة على قول المجتهد وابي يوسف رحمه الله لكنه يعود اليها بسجود السهو على ما ياتي اقام
 الله تعالى فيكون قعدة السهو آخر الصلاة حيثئذ بالانقاف واعلم ان الاختلاف في الاتيان
 بالصلاة والادعية سواء لان الصلاة سنة والدعاء فارق للصنفين فيهما في الخلاف يقول ياتي بالصلاة
 في كلتا القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم ياتي بالادعية فيها لم اعتراض عليه كلام
 والله سبحانه اعلم فوالله صلى الله عليه وسلم ركعتين تطوعا فيهما وسجود السهو ثم اراد ان يدعى تلك
 التخميمة اربعين ليس له ذلك لئلا يبطل ما ادى من السجود بالضرورة لانه يقع في وسط الصلاة
 وانما شرع في آخرها وكل تشفع من التطوع وان كان صلوة ملحة لكن التخميمة متحدة فيقيم سجود
 السهو في وسط التخميمة بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسها فيهما وسجود السهو ثم نوى ان
 فانه يتم صلوة لان نيته الاقامة صححت لصدوره من الامل في الوقت باق ولم يرفع بعد ولو لم
 بين لبطلت صلوة لانها صارت اربعا وفي بطلان صلوة بطلان سجود السهو ولو بني لبطل
 سجود السهو فحسب فحسب بطلان سجود السهو من بطلان الصلاة وبطلانها معافا فساد البناء
 اولى وفيما تقدم لا يبطل شيء من صلوة ان لم يكن وان بني بطل سجود فساد عدم البناء اولى
 هذا لو بني صح لبقاء التخميمة وسجد السهو الصحيح لا يبطل كذا في الكافي نسي التشهد في آخر
 الصلاة فسلم ثم نوى كرا فاشتغل بقرأة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل تمام التشهد ففسد
 صلوة في قول ابي يوسف رحمه الله لان قعوده الاول ارفق بالفتور في قراءة التشهد فاذا سلم قبل تمام التشهد
 فسد وقال محمد رحمه الله لا تقصد ان قعوده لا يرفق كل بالعمالة قراءة التشهد وانما الرفع بقدر ما
 لم يرفع اصله لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى فضاها وعليه الفتوى وعنه
 اختلاف المشائخ في مسئلة لا روايتها الا في النسي الفاتحة او السورة فقد ذكرها في كونه فانتصب قائما
 للقراءة وسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تقصد صلواتك ان تصب للقراءة ارفق كونه فاذا

كل قعدة في آخرها
 سلام فيها صلوات
 النبي صلى الله عليه وسلم

الصلوة بالانقاف

فوالله

لربعيد الركوع تفسد صلواته وقال بعضهم لا يبرئ من كل الركوع اوله يبرئ من اصله لان الرخص
كان لا يصل الصلاة فاذا لم يقرأ صلاواته لم يكن كذا في فتاوى قاضيان جبريل بن ابي نعيم وفتاوى غيره
في بعض الفتاوى بعيد المأخذ ان كان في صلاته الجهر فلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخافت في ركعة واحدة
كذا في الخلاصة وفيها اذا كان يقرأ سورة بعد السورة التي قبلها فاعتبر سقوطها الا ان لم يقرأ
بسلام من عليه السهو ويخرج من الصلوة خوفاً وموقفاً عند ايجافته ربه والى يوسف
فان سجد للسهو عاد اليها ولا فلا وعند محمد ربه لا يخرجها اصلاً ويتبقى على هذا مسائل
منها انه لو اُتدب برأى بعد السلام يصح اقتداءه مطلقاً عند محمد ربه وعند هان سجد للسهو
صح ولا فلا ومنها انه لو كان مسافراً فأتى الاقامة بعد السلام بقيت صلواته راجعة عند محمد
مطلقاً حتى لو مضى لم يتبها تفسد وعند هان سجد للسهو فكذلك ولا فلا حتى لو مضى ولم
يسجد للسهو ولا تفسد صلواته ومنها انه لو اُتدب برأى متطوعاً في هذا الحالة ثم تكلم فكذلك التثنية
على عمل منافيا للصلوة يلزم قضاء تلك الصلوة عند محمد ربه مطلقاً وعند هان سجد للسهو
والا فلا ومنها وصحك في تلك الحالة فبعضه ينقض وضوءه عند محمد ربه وعند هان لا ينقض
ولو سجد للسهو فلا يصح سجوده للسهو لثنا في اذ صحت وقوفه على عدم استفاض الطهارة وعدم ثبوتها
موقوف على عدم صحته فلو صح لا تنقضت ولو انتقضت لم يصح فليتأمل الحمد ربه ان يبيح السجود
للقصان الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمتها لان القلم غير ما ينقض فلا يمكن جبره
من ضرورية سقوط صفة التحليل عن السلام وحده على محمل حكمها السقوط حتى اذ لم يقصد التحليل
لم يعمل ولا قصد هذا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولها ان السلام ومنع التحليل
فلا تستمر الحرمة اذ العلة للوضوعة حكم لا يسقط حكمها مع وجودها الا لما نه ولا ما نه هنا الا
لما نه الى الحاق ما يجب بالاصل وهذه الضرورة انما هي عند اداء السجود فوجب الوقوف اذ في بدل التحليل
من الاصل والانه حاصل لعدم ضرورية سقوطه والله سبحانه اعلم فصل في بيان احكام
زلة القاري الواقعة في الصلوة اتم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة
عن الاختلاف كما يتوهم انه ليس له قاعدة يبتني عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع
من الفروع المذكورة في الكتب انه على اي قاعدة هو مبني ومخرج وامكن تخريج ما لم يذكر
فقول والله المستعان ان الخطأ في القرآن امان ان يكون في الاعراب اي الحركات والسكون
ويدخل فيه تخفيف الشد وقصر الممدود وعكسهما او في الحروف بفتحهم حرفاً وكان آخره
زيادته او نقصه او تقديره او تأخيره او في الكلمات لو في الجمل كذلك او في الوقف ومقابله
والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كغيره يفسد في جميع ذلك سواء كان

سجد

ينقض
ينقض

هذا عليه

الحالة

من

المذكور

من

في القرآن او لم يكن الاما كان من تبدل الحبل مفصولة بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك
 فان الاصل فيه اي في الزلل والخطاء ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والعنى
 اي والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ القرآن به تغيير لفظ
 قويا بحيث لا مناسبة بين العندين اصلا تفسد صلواته ايضا كما اذا قرء هذا القبار وما في قوله
 هذا الغراب كذا اذ لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم بالبعد من المعنى القرآني وبعد
 كما اذا قرء يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان الراء في السرائل وان كان مثله في القرآن والعنى
 اي معنى اللفظ الذي قرءه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا
 باللفظ المقر تغييرا فاحشا تفسد ايضا عندا يحنيفة ومحمد رح وهو لا حرج وقال بعض
 السامع لا تفسد العموم البتة وهو قول ابي يوسف رح وان لم يمتثل في القرآن ولكن لم يتغير
 به المعنى نحو قيامين مكان قوامين والخلاف على العكس تفسد عندا ييوسف رح ولا تفسد
 عندا هو اما اعتبار في عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيرا ووجدنا في القرآن عندا والواقعة
 في المعنى عندا هي في ذلك قواعد لا مئة المتقدمين في هذا الفصل وآمال المتأخرين لمحمد بن مقاتل و
 محمد بن سلام واسماعيل الزاهد ابني بكر بن سعيد البجلي والحند والي وابن الفضل الطند وآقا تقي
 على الخطا ان كان في الامر لا يفسد مطلقا وان كان مما اعتقده كفران اكثر الناس يميزون
 بين وجوب الاعراب قاله قاضي ابن وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون حجة لانه
 لو تقدم يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلم بكلام الناظر
 وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو كفر انتهى ان كان الخطا
 بابدال حرف بآخر فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الطاء بان قرء
 الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم يكن الا بشقة كالطاء مكان
 الصاد والصاد مكان السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا فاكثرهم على عدم الفساد
 للعموم البلوى وعن ابي منصور العارفة يعتبر على الفصل بين الحرفين وعدم مخرج كل كلمة
 فيها عين او حاء او قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فكل احد هما مكان الآخر لا
 تفسد وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخرج وعدم مخرج الزمزم غير مضطربة على شيء من
 ذلك فالاولى الاخذ فيه بقول المتقدمين لا تضبط قواعدهم وكون قولهم احوط واكثر
 الفرع المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه ولا يقاس مسائله في القادى بعضها مما
 ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين والمتأخرين على بعض ما هو مذکور في الجمل في اللغة
 والعربية والمعاني وهو في ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كفر او ليس كذلك

التزليل

تغيير

بالعبد المعنى

تغيير

سج

وما من عام بعيد بعد فاحشا او غير فاحش او قريب او متدن لم يكن القياس على قول المتقدمين
 وليعلم خارج الحروف فيميز بين قريب المخرج وبعيد المخرج والحرز الذي يجوز ان يبدل بعضهما من بعض
 والتي ليست كذلك لم يكن القياس على قول المتأخرين ونحن نستعين الله تعالى فان تبدل
 ذكره من الفروع غير منسوب الى قاعدة من قواعد المتأخرين على قواعد الأئمة المتقدمين بحجة
 الله عليهم اجمعين والصفة ذكر بعضهما مع بعض الاختلاف فقال ان تبدل الفاعل في الصلوة
 حرفا مكان حرف كان الأصل فيه اي في ذلك التبدل ان كان بينهما اي بين الحرفين في الأصل
 والمبدل منه قريب بالخارج كالقاف مع الكاف او كان من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تصح صلوته
 وزاد في المحيط قيد لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر ولا فهو منقوض بمثل كثيرة
 كما ساقى انشاء الله تعالى كما اذا قرم فاما اليتيم فلا تنكر بالكاف فصكان القاف في تقهقر ذلك
 على القاعدة المذكورة وكذا على قول المحققين ومحمد لان الكوف في اللفظة بمعنى القهقران لم يكن
 القرأ وكذا اذا قرم لا يلا فكريش مكان قرش اما اذا قرم مكان الذال الجيم في اللفظة معجمة او
 هم الظاء الجيم مكان الصاد الجيم او على القلب مثال الاول الم الوقير ولو تعلقوا بالهمزة مكان ذال
 وما ظم مكان ذم ومثال الثاني المغلوب مكان المغضوب ومثال الثالث طعنه الجحوة
 مكان ضعفه ففسد صلوته وعليه اي على القول بالفساد اكثر الأئمة للتغني الفاحش البعيد
 اللفظ معناه اللازم والحاج وهو بعيد من معنى الذلة وفقر معناه يبس من البرد وهو بعيد
 جدا ايضا من ذرا وكذا لك غلب بالظاء ليس له معنى وكذلك الطعنه بالظاء ليس له معنى
 ولان هذه الاخرى لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الظاهر والذال من مخرج واحد وروى عن
 محمد بن سلمة انها لا تقصد لان الجيم لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاض الامام الشهيد الحسن
 يقول الاحسن فيه اي في الجواب في هذه الابدال المذكورة ان يقول ان اللحن ان جرى ذلك على
 لسانه ولم يكن ميذا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في غيره ان ارادى الكلمة على وجهها لا تقصد
 صلوته وكذا اي مثل ما ذكر المحسن روى محمد بن المقاتل عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الجيم انه يفق في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام بلوا القول
 محمد بن سلمة اختيار الاحتياط في موضعها والرخصة في موضعها ونحوه ما ذكر في الذخيرة انه
 اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرب الا ان فيه اي في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة
 نحو ان ياتي بالذال الجيم مكان الصاد الجيم كان يقرم كيدم في تذييل كان تضليل ونحو ان ياتي بالراء
 المحض او الخالص مكان الذال الجيم او الظاء اي ان ياتي بالظاء الجيم مكان الصاد الجيم
 لا تقصد عند بعض المشايخ وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيها بلوى العامة

في
 الحروف
 والصبر
 في
 الحروف

وهذا فصل وهو بالاحد هذا الحرف الثلاثة لعنى الضاد والظاء والذال فلنورد ما
ذكره قاضيان من هذا القبيل هما الميز كره المصروف ولم أعثر فيها ولا في غيرها على مسئلة
منصوبة لبدل فيها الزاء بالذال والله اعلم قرء والعاديات ظيحا بالظاء المعجمة مكان الضاد
تفسد اذ ليس له معنى ليغيظ بهم الكفار بالاضاد المعجمة وليغيث بالذال المعجمة مكان الظاء
لا تفسد ما الاول فلان في القران ومعناه مناسب اي يفيض بهم الكفار واما الثاني فلا يقاء
للعنى قال في القاموس المعتاد الغتاظ حضر بالذال المهملة مكان الضاد المعجمة تفسد صلوة
الفاحش لان الاول جمع الاحد وهو الليل الظلم والثاني معناه الحذر وفوهوشئ يدوده الصبي
ليحيط فيسمع له روى فيما بعد ان في المعنى من النحر وكيسا في القرآن غير الخضوب بالظاء
والذال المعجمتين تفسد اذ ليس لهما معنى ولا الضالين بالظاء المعجمة والذال المهملة لا تفسد
لوجود لفظهما في القرآن وقرب المعنى لصحة تقدير ولا الضالين اي الستمتين في الضلال و
الذالين اي القائلين هل يدرككم على جبل الاية ولو قرأ بالذال المعجمة تفسد لبعده معناه لانه
اسم فاعل من ذل الخلة اذ اوضح عندها على الجريد لتحملة وليس من الذلة اذ لم يستعمل الوصف
منها على فاعل بل على فاعيل فحل طلعها هظيم بالظاء المعجمة مكان الضاد او بالذال المعجمة تفسد
لان الاول ليس له معنى والثاني بعيد المعنى عن المراد لان معنى هضم لين نضيم ومعنى
هذيبر مقطوع بظلام بالذال المعجمة مكان الظاء تفسد اذ ليس له معنى متوافر فيكم بالضاد
المعجمة مكان الظاء لا تفسد لوجود معناه في القرآن وقريه اي يقصمكم فضا فليظ القلب بالضاد
المعجمة مكان الظاء في كل منهما تفسد ما الاول فلانه مصدر بمعنى التفريق وهو بعيد
عن المراد اذ المراد لو كنت جافيا قاسى القلب لا تنفصوا وتفرقوا عنك وبالضاد يصير
معناه لو كنت تفرقا او مفرقا ان حمل المصدر على اسم الفاعل لتفرقوا وهو بك جمع
واما الثاني فلانه لا معنى له وجاء كم النذير بالضاد المعجمة مكان الذال المعجمة لا تفسد لانه
في القرآن وصحة معناه اي الشخص الحسن وهو مكظوم بالضاد المعجمة مكان الظاء او
بالذال المعجمة تفسد اذ لا معنى لها فاخترة اليديها ناطرة الاولى بالظاء المعجمة مكان
الضاد والثانية بالعكس لا تفسد لصحة المعنى فتر على بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد
لعدم المعنى في آلت قطوفها تذيلا بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد لبعده المعنى وبالظاء
المعجمة لا تفسد لغيره فظلت اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لوجوده في
القرآن وصحته وذلك لانها بالضاد المعجمة مكان اذ لا تفسد لبعده المعنى لو بالظاء المعجمة لانها
المعجمة المعنى له جعلناها في ظلمة تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة المعنى بالظاء المعجمة

تفسد بعد لا ذنالك بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد بعد المعنى ضعف الحياة بالظا المعجمة
مكان الضاد تفسد لعدم معناه ان يتبعون الا الظن وان الظن بالضاد المعجمة مكان الضاد تفسد
بعد المعنى فاعوا به بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد الصحة المعنى من يضل الله بالظا المعجمة
مكان الضاد لا تفسد الصحة المعنى له يبقيه في الكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظا المعجمة
مكان الضاد تفسد اذ لا معنى لجميع حاذرون بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد لقر بالمعنى
اي حاضر والبال انما ضلنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة المعنى اي استمر وثنا
وهي قراءة ذكرها في الكشاف عن علي بن عباس رضي الله عنهما فرض فيمن لم بالظاء المعجمة
مكان الضاد او بالذال تفسد اذ لا معنى لهما وذر وظاهر الاسم بالظاء المعجمة مكان الذال
او بالضاد المعجمة تفسد بعد المعنى لان معنى وظهر من معنى وظل النسخ وها في غاية البعد عن معنى ذلك
وجعلوا الله مما ذر بالضاد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد بعد المعنى لان ضرو معناه
سفي وظر بمعنى لنجد ويبس من البرد وها في غاية البعد من الذر الذي معناه البش وليس في
القرآن وتلك الاعين بالضاد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد لان الاول ليس معنى
والثاني بعيد على ما سبق هذا ما ذكره قاضيان من ابدال هذه الحروف الثلاثة بعضها من بعض
وكله مخترع على قواعد المتقدمين كما اوردناك والله الهادي اما ابدال الذال المعجمة بالراء المعجمة
فلم يذكروه مثالا والذي ينبغي ان يكون التفصيل فيه ما في الاثر على ما يأتي انشاء الله تعالى والحكم
في قطع بعض الكلمة عن بعض لا نقطع نفسا ونسيان الباقي بان اراد ان يقول الحمد لله فقال
فان قطع نفسه ونسي الباقي ثم ذكر فقال حمد لله او لم يتذكر فترك الباقي وانقطع الكلمة اخرى
فقد كان الشيخ الامام شمس الاثر الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك ويبرق بعض الشافعية وكان
عامه المشافعية قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا لوجهه قصدا
ينبغي ان تفسد وبعضهم فصل فقال ينظر الى الكلمة ان كان كلها يوجب الفساد فذكر بعضها يوجب
والا فلا قال قاضيان وهو الصحيح وذكر انه لو قرء حق مطلع الفجر فلما قال الفجر انقطع نفسه فكم
لم تفسد صلواته وقرن الشيخ نجم الدين في الخصال بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد وفي
الفعل كان اراد ان يقرر يشكون فقال يشرك الباقي تفسد لان الاسم في الاسم ذاته بخلاف
الفعل لكن هذا الفرق انما يستقيم فيما اذا قال الحمد مثلا وترك الباقي واما اذا قال الحمد وترك الباقي
وكما تقدم انقاع قاضيان فيمن قال الفجر فانقطع نفسه ولا يستقيم ومن المشافعية من قال ان كان
للبيضاء المذكور وجه صحيح في اللغة ولم يتغير به المعنى ولا يكون لغوا لا تفسد ولا تفسد كذا
ذكره في الشافعية عن المحيطة والاولى اخذ يقول العامة في انقطاع النفس والنسيان بما يحسن

قاضيخان وهذا التفصيل الأخير في العدم لا يعمم البلوى في محله وبالاحتياط في محله الوقت
غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة ايضا العوم البلوى بانقطاع النفس والنسيان وعدم
معرفة المعنى في حق العجم وأكثر العوام وهذا عند عامة علماءنا وعند بعض العلماء تقصد ان تقصد
المعنى تغييرا فاحتشوا ان يقفوا لا اله ووقفوا ابتداء بقوله لا اله وهذا مثال الوقوف وقدم
ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقفوا ابتداء بقوله واياكم ان تقولوا الله اوقفوا
يخرجون الرسول ووقفوا ابتداء وقدموا واياكم ان تؤمنوا بالله وبكم الى غير ذلك من الامثلة كما
يقف على قول بعض الكفار نفيد ابقولهم بان قف على قالت اليهود وابتداء عزيز بن الله
او يد الله مغلولته ووقف على لقد كفر الذين قالوا وابتداء ان الله هو السميع من مريدوان الله
ثالث ثلثته وخذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم وان نظم القرآن وأما اذا كان فيه
قيم من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابتداء بالخبر ان يقف من اجل اشتغال ذهنه بخبر
يقف ثم يقول يره او على الموصوف ابتداء بالصفة بان قرأ ان كان عبدا ووقف فابتداء بقوله شكروا
وعلى المبتدأ وابتداء بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتداء بقوله لله وخذلك فانه لا تقصد صلوة
اجماعا ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياك نعبد واياك نستعين بوصل
كاف اياك بنون نعبد ونستعين او قرأ ان اعطيناك الكوثر بوصل كاف انما اعطيناك بلام
الكوثر او قرأ اذا جاء نصر الله بوصل همزة جاء بنون نصر الله وما اشبه ذلك فان صلوة
لا تقصد على قول العامة من العلماء قال قاضيخان وان تعمد ذلك وفي شرح التهذيب و
هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى بالاولى الثانية قال قاضيخان
في فتاوى الحج المصلحة اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على
قوله اياك ثم يقول نعبد وانما الاولى والاصح ان يبذل اياك نعبد واياك نستعين انتهى
فلا اعتبار لمن يفعل ذلك السكت من الجهال المتفهمين بغير علم وعلى قول بعض المشائخ تقصد
صلوة لا تخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا وحدها وكنعبد وحدها لا معنى لها وايضا
ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد
فصلنا عن العالم وبعض المشائخ فصلوا وقالوا ان علم القلبي ان القرآن كيف هو اى علم الكافر
من الكلمة الاولى لامن الثانية لا تخرج على لسانه هذا الوصل لا تقصد صلوة لان الوصل
وقع في النظم دون المعنى وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اى ان الكافر مثلا من الكلمة
الثانية تقصد صلوة لان ما قرأ ليس بقرآن نظر الى اراده وعلى هذا ينبغي انراذم ان لا يمكن له
نية ولا نظر الى المعنى ان لا تقصد وهذا ايضا بناء على ما تقدم من السكت ولا معنى للقرآن لا يفيد

بالارادة عند اساق نظره والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات باردة لا ينبغي الالتفات
 اليها وذكر في السلق انه لو وقع في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحاء او وقع كل هو الله احد
 بالكاف مكان القاف الخال انه لا يقدر على غيره كما في الازراك ونحوهم يجوز صلوة والتسبيح
 كذلك لو قال الحمد لله بالحاء للمجته فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاوه ان لذلك ليس لغتهم جاء
 انما لغتهم خاء فاذا ترك مكان الحاء خاء لم تقصد صلوة لانه لا يمكن اقامة الحاء الا بشقة
 فصارت هذه لغته وكذلك في كل العجمي لا يمكن اقامة حرف الا بشقة وجهه انتهى والذي ينبغي
 ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالف انه يجتهد في اصلاح الغطر ولا تقصد صلوة مادام على التمام
 ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم عموما هذا الحكم في كل من لا يمكن النطق بحرف على ما سياتي
 الرضاء الله تعالى وفي فتاوى قاضيان لو وقع فصل ريك ونحوه بالهاء منه ان الحاء تقصد صلوة
 وذلك لبعده المعنى على ما هو على المتعة وفيها لو قرأ انه كان خفيا مكان حفيا لا تقصد
 هذا ايضا يمكن ان يجزى على قول المتقدمين لصحة المعنى اى خفى لظفه واحسانه في اجابة دعائى
 لو قال قل اعود بالذال المهملة مكان المعجمة او قرأ فساء صباح المندرين بكسر الزال لا تقصد صلوة
 لصحة المعنى فيهما اما الاول فلان اعود بمعنى ارجع والبار بمعنى الى كما في قوله تعالى حكايته و
 قد احسن بي الى فيكون معناه ارجع الى بالفتح ملقيا من شىء ما خلق واما الثاني فلا يركب
 معناه فساء صباح الانبياء اى تصيهم على قومهم الكذابين ومثل الاول ما ذكر قاضيان لو
 قرأ يعودون بربال بالذال يعنى المهملة لا تقصد ومثل الثاني لو قرأ فانظر كيف كان عاقبة
 المندرين بكسر الذال اى في نصرهم على قومهم الكافرين ولو وقع الالف لثب باللام مكان زب
 بالراء لا تقصد لالثب بالثاء الثلاثة بعد اللام من اللثم بالتحريك وهو اللثة بضمة اللام و
 سكون الثاء وهو تحول اللسان من السين الى الثاء ومن الزاء الى الغين او الى اللام او الى الياء او
 من حرف الى حرف كذلك في القاموس ثم اختلفوا في حكم الالف فقد كرهى واقعات الناطقى عن
 ابى شجاع انه قال في الالف رقم مكان ريب وما الشبه ذلك يجوز صلوة وقد كرهه صاحب المحيط
 والمختار المفتوى في جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد في اداء الليل والاطراف الى ما في التعميم
 ولا يقدر عليه فصلوة جائرة وان ترك جهده فصلوة فاسدة وان ترك جهده في بعض عمره
 لا يسعه ان يتركه في باقي عمره ولو ترك تقصد صلوة انتهى قال صاحب الذخيرة انه شكك عند
 لان ما كان خلقة فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر فتاوى المجته ما يوافق صاحب المحيط وان
 قال وما يجري على السنة النساء والارقاء من الخطأ الكثير من اول الصلوة الى آخرها كالثبات و
 الالين واياك فابدا واياك نستعين السراة انا مت فتعجب جراب الفتاوى للحسامية واداموا

وفي التصحيح والتعلم والأصلاح بالليل والنهار ولا يطاق وعلم لسانهم جازت صلواتهم كما أشرو
 إذ اجتزعت عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه
 إذ حصل العجز عنها جازت صلواتهم كذا هنا ما إذا تركوا التصحيح والجهد فسدت صلواتهم كما
 إذا تركوا أساس الشروط وإنما جازت صلواتهم عجزهم عن الأصل فصار تلك الألفاظ الغتهم و
 لسانهم فكانهم قرأ القرآن بلغتهم انتهى وبمعناه في فتاوى قاضين أن فأنه قال وإن كان الرجل
 ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجتهد ولا يعذر في ذلك فإن كان لا ينطق لسانه لم يجز
 أن يترك فيها تلك الحروف ويجوز صلواته ولا يوم غيره انتهى فالحاصل أن للتعجز عليم الجهد طمأ
 و صلواتهم جائزة ما داموا على الجهد ولكنهم بمنزلة الأميين في حق من يصح الحروف الذي عجزوا عنه
 لا يجوز اقتداء بهم ولا يجوز صلواتهم إذا تركوا الاقتداء بهم مع قدرهم وإنما يجوز صلواتهم مع قوة
 تلك الحروف إذا لم يقدروا على قراءة ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه تلك الحروف أما وقد رويتم
 هذا قرأوا تلك الحروف وصلواتهم فاسدة أيضا لأن جواز صلواتهم مع التلظظ بذلك الحروف ضرورة
 فينعلم بانعدام الضرورة هذا هو الذي عليه الاعتماد ولهذا اجتبت من سألني أنه صلى خلفه أمام
 فقرا أو ما ينعت بذلك فحدث بالسين مكان الشاء بأن صلواته فاسدة هذا في النوازل روي عن
 أبي القاسم يعني الصفار أنه قال الهند الذي يفصح بالقرأة فسكوتة أحب إلي من قرأته في الصلوة
 وقيل لهذا القاري أجر لوقر في غير الصلوة قال إن كان عند تبدل الحروف يصير كلاما تخوم
 كلام الناس فلا ينبغي أن يقرأ فان قرأ في الصلوة تقسدت صلواته وهو بقراءة ذلك يعني في غير الصلوة
 غير ما جاز وفي الواو الحجية بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو المختار فينفي أن ينظر
 إلى تغيير المعنى بسبب ذلك الحرف إن كان فاحشا تقسدت وإن عجم معناه ولم يجد كثيرا من المعنى
 المراد لا تقسدت وتصرح قاضيان بأن لو قرأ ثم نثره ولا يؤم بالشاء مكان السين لا تقسدت صلواته
 وهو بناء على ما قلنا والله أعلم وعن أبي حنيفة رحم فيمن قرأ وإذا ابتلى إبراهيم ربه بضيق اليم ونظم الباء
 أو قرأ المخالق البارئ المصور بفتح الواو أو قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الأول وكسر هاء الثاني
 أنه لا تقسدت صلواته صريح الرواية عن أبي حنيفة رحم في الآية الأولى قال في النصارى عن غيره
 ومحمد رحم فيمن قرأ وإذا ابتلى إبراهيم ونصب به لا تقسدت انتهى في الملتقط ولو قرأ المخالق
 البارئ المصور بنصب الواو فمن أبي الفضل الكرماني أنه أفتى بالفساد والحاصل أنه
 تقدم أن مذ هب المتأخرين عدم الفساد بالخطأ في الإعراب هو أوسع ومذهب المتقدمين
 أنه إذا كان فاحشا مما اعتقده كفر بفسد وهو لا حوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك
 اختلاف وفي بعضه تصرح بالفساد وفي بعضه تصرح بعدمه والتحقيق فيه العمل بصحة المعنى

يوجب عمله وعلما كما قرأنا في قاعدة تم الخبير المخبر مرة فتقول قال في الكشف أبو حنيفة
 وهي قراءة ابن عباس وإذا بتلى إبراهيم ربه برقم إبراهيم ونصب ربه وألغى ابنه عاده
 بكلمات من الدلالة فعل المختبر هل يحسبه اليهن أم لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد
 أما الخالق البارئ المصور فإن نصب الرء لا تقصد لأن يكون مفعول البارئ والمفعول
 به المصور وهو معنى صحيح وأن رء الرء وخفضها فسد لا زاعتقاده كفر وإن سكنها
 لم تقصد لاحتمال النصب غيره فلا تقصد بالشك وأما هو يطعم ولا يطعم فقد روي عن
 يعقوب ابن قرأه ذكره في الكشف وجهه بان الضمير لغير الله وذكره في الفتاوى العياشي
 انه اتفق عامة الأئمة بمرقند بالفساد فيبلغ ذلك السيرا في فأخبر بانها قراءة الأعرش و
 ذكر ترجيحها فأخبر وابتدأ فخرجوا فهدن قاعدة المتقدمين المقررة وما دوى من الحكم
 بالفساد في السلسلة الأولى والثانية وما أشبه ذلك مما يصح تحريمه على معنى صحيح محل
 الجواب نظر إلى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات وإن زاد القاري في الصلوة حرفا
 فانظر أن لم يتغير المعنى بان قرء وأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بزيادة الألف في اللفظ بعد المعنى
 أو قرء ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله من نار بزيادة ميم الجمع لا تقصد
 صلوة اتفاقا وإن غير المعنى بخلاف القرآن الحكيم وإنك لمن المرسلين بزيادة الواو
 كذا لو قرء وإن سعيكم لشتى وغو ذلك فقد قالوا تقصد صلوة لأنه جعل جواب القسم
 قسما كما ذكره قاضي خان وصلب الخلاصة وغيرهما في المحيط قال بعض الشافعية
 أن تقصد صلوة انتهى فهذا مع أنه ليس يقطع بالفساد فيفيدان البعض يقولون
 لا تقصد فلذا قال المصنف ينبغي أن لا تقصد وجهه أنه ليس بتغيير فاحش لعدم
 كون اعتقاده كفر مع أنه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسما يعم ويكون الجواب
 محذوفاً فإن حذفه قد ورد كما في قوله تعالى والنارعات غرقاً إلى آخره فإن جوابه محذوف
 وتكون حرفاً إن كان من أصول الكلمة وتغير المعنى تقصد في قول أبي حنيفة وعمر بن محمد
 لو قرء مما رزقناههم بهذا الرء والزاء أو قرء وليقولوا دسست بغير دال أو خلقنا بغير خاء
 أو جعلنا بغير جيم وكذا إذا لم يكن من الأصول ولكن حذفه يودي إلى الاعتقاده كفر وإن حذف
 الواو من وما خلقنا الذكر والآن تقصد وقالوا على قول أبي يوسف لا تقصد لأن المقر وموجب
 في القرآن أما إذا كان المحذف على وجه الترقيم الجائز في العربية نحو أن يقرأ يا مال محذوف
 الكاف فلا تقصد أجمعاً وكذا إذا لم يكن من أصول الكلمة كما إذا قرء الواقعة بغير هاء وكذا إذا
 كان من الأصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ تعالى جدرنا باللام مع حذف الياء في تعالى لا تقصد بالاتفاق

وذكر في كتاب زلزلة القاري للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد بن سعد النسفي انه لو قرأ الله
 السميد بالسين مكان الصاد لا تقسد صلواته وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابى جعفر
 النسفي وهذا مبنى على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الافساد فيها اذا كان الحزب
 قويا او متحدا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافساد بقرأة الالف ومن معناه من العلم
 كاليهود والاثراك وقد تقدم التحقيق فيهما وما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذا في
 الصحة المعنى على انه مشتق من سمى بمعنى علا وتكبير واعلم ان الصاد والسين ازا من مخرب واحد
 وكثير ما يبدل بعضهما من بعض قلنا كما اوردناه قاضيان من ذلك ما ذكرنا على قاعدة التقيد
 قوله اذا جاء نصر الله بالسين او يعوق ونسرا بالصاد لا تقسد اما الاول فلان من حلة معاً
 القطعة من الجيش وتقديره يعيم المعنى فان جيش الله وهم للملكة مستلزم للنصر واما
 الثاني فلانه لا يجد في تغيير اسم الصم ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنصرون بالاصنام
 بعض الاصنام اسمه نثر فيتم الصام مشددة وهو الذي سمي به نجت نصر الله بالسين قالوا ثم
 السرخسي في عبد الواحد لا تقسد وتقدم انفا اصحابا بالصاد مكان السين لا تقسد لان
 الصطر بمعنى السطر خاسا وهو حصير بالصاد مكان السين في صيد لا تقسد لصحة المعنى
 على انه فعل بمعنى مفعول من المحصر وهو الحبس اى ممنوع عن روية الفطر لا انقصام لها بالسين
 تقسد لعدم المعنى فهل عصيت بالصاد مكان فهل عصيت لا تقسد لوجوده في القرآن وبعد ليس
 بفاحش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عسوك بالصاد لا تقسد لان بعد ليس بفاحش
 الخ اثنين خسيما بالسين مكان الصاد تقسد لعدم المعنى سيدنا كمال بالسين مكان الصاد لا
 تقسد لصحة المعنى على سيدنا عسوك عن فهم الحكم ونحو ذلك تسلكون بالسين مكان الصاد لا
 تقسد لقرب السيل من الصل في ان كلامهم لم يحصل بالنار يثنى نفس بالصاد مكان السين لا تقسد
 لان النفس قلع العين فيناسب النفس الذي هو النقص صرنا مكان سربا بالسين تقسد لان المعنى
 اللين الحامض فهو بعيد المعنى من المراد جمل مع ان ليس في القرآن نصبا بالصاد مكان السين
 تقسد لبعده المعنى جدا وينبغي ان لا تقسد على قول ابى يوسف في الوجود في القرآن مع اعتقاده
 ليس بكفر السجدة بالسين مكان الصحة بالصاد تقسد للبعد الفاحش يخسفان بالسين مكان
 يخسفان تقسد للبعد الفاحش صورة ازلناها بالصاد مكان السين لا تقسد لصحة المعنى اذ
 معنى الصورة النظم البديع العجب صوط عذاب بالصاد مكان السين تقسد للبعد الفاحش لان
 الصطوبع من الماء فيصير المعنى بوزع من ماء عذاب من تقصيرة بالصاد مكان من قسوة بالسين
 تقسد للبعد الفاحش لان القصورة هي الجملة التي يسكن فيها وقسوة هو لاسد الرواة وبينهما

غاية البعد أقسم مني لسانا بالسين مكان الصاد لا تقصد لصحة المعنى قريب لسان الصادقين من
سند قديم بالسين فيهما مكان الصاد لا تقصد وفيه نظرون سديق بالسين لا معنى له فكان ينبغي
ان تقصد الظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا ليسون على الحديث بالسين مكان الصاد لا تقصد
لصحة المعنى فكون في القرآن قولوا قدام يد بالصاد مكان السين تقصد للبعد الفاحش في الخبر
سبحا بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش مع عدمه في القرآن في حكمة التثنية والسيعة
بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش جاصدا واحصا بالصاد مكان السين فيهما تقصد
لصحة المعنى باطلاق السبب على السبب لان الحسد بالسين يحصد الحسد عموم وهو بالسين
مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لتسفا بالناس يترأس بالسين فيهما مكان الصاد لا تقصد
لصحة المعنى اي بالناسية للناسية لله وكذا لتسفا بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة المعنى لما سطر
الصفحة لتلك الناسية للعبادة ثمانية ايام حصوما بالصاد مكان السين قال ابو عصم ترصد من بعد
الروزي تقصد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحصر الضراط لئلا خالسا بالسين مكان الصاد
لا تقصد وكذا صائغا بالصاد مكان السين لا تقصد والظاهر ان قول المتأخرين والا فللعنى
بعيد جدا قل كل مترصد فترصد بالسين فيهما مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لان الربيع الضرب
باليد تحف منشقة بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لأن السحق قسط الشعر
عن الجمل والله سبحانه اعلم ولو قرعني بالعين المملوءة مكان حتى بالحاء لا تقصد صلوة له لافقة
فيها ولو قال مع الله لعل حمد باللام مكان النون يرجح ان لا تقصد لقرب المخرج الظاهر انه مبني
على الجواب في الالف وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط لو قد الدال مكان النون وعلى العكس وذكر
العين مكان القاف واللام مكان النون وعلى العكس تقصد بالافتقار انتهى وهذا مبني على قول من
اعتبر صحة الابدال وعدمها ولا فقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تقصد على قول المتقدمين
لصحة المعنى ولو قرع يدع اليتيم بتسكين اللام او بضم الدال وترك التشديد في العين لا تقصد بلوثة
العموم البلوى قد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصاً في الاول وكذلك حكم قاضيان بالفساد في جواباتي
في بيان انشاء الله تعالى لكونه عكس المعنى المراد اذا الداء ينافض الرفع واما ترك التشديد فيه فلا يغير
المعنى فلان لا تقصد ولو قرع ان الذين امنوا على الصلوة ووقفوا بعد الوقوف التام والى صاحب
الحجيم اولئك هم شر البرية او هم اولئك الذين كفروا وكذا جوابا يثبت اولئك صاحب المجتهد فيها
خلدون وما اشبه ذلك مما فيه تقييد بحكم الله تعالى على احد الفريقين بضد لا تقصد لصحة
الكلام الثاني مبتدأ بغير متصل بالاول فلم يتعديان الحكم بالضد ولولم يقف وصل قال عامة
المشايخ لا تقصد صلوة لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به ولو اعتقد يكون كفرا وعنه عبد الله

بن المبارك وابن حفص الكبير البخاري وعبد بن مقاتل وجاعة من الرواة جمع مروياته
 الى اخرها هو بلد بفارس زادوا في النسبة اليه على غير القياس ان ترى الشان لا تقصد لان فيه
 بلوى وضروية سبق اللسان وكذا افق ابو نصر الماتريدي قال قاضيان الصبي هو الاول
 قوم ان الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين لما تقدم انهم لا يحكون
 بالفساد للخطأ في الاعراب ما عند المتقدمين فقد ذكر قاضيان من جملة ما تقصد عندهم
 مما اعتقده كقولهم هذا بناء على كون الجوفية بالعطف على المشركين كما يتبادر اليه الفهم على ما حكى
 ابن اعرابي اسمهم جلا يقرم كذلك فقال ان كان الله بريئاً من رسوله فانا منه بريئاً فليتب الرجل
 سمع في كل الاعراب فواء تر فعند هارم عمر رضي الله عنه بتعليم العربية لكن نقل في الكفا والافادة
 وجهها بالبحر على الجواب وابن الواو للقصم فقول هذا ينبغي ان لا تقصد على قول المتقدمين
 ولو قرمنا كانتا مندرين بفتح الذال تقصد قطعاً على قول المتقدمين وكذلك قولهم وانت خير المذنبين
 بفتح الزاء او قولهم نحن خلقنا بفتح القاف وقد رابقت الراء وجعلنا واوترنا بفتح اللام فيها وقومون
 يغفر الذنوب الا لله او وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء فيها ولا يغفركم بالله الغرور بفتح الراء
 كل ذلك مما اعتقده كقرينة عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم وذكر في كتابنا في
 ولو قرم يربح اليتيم بتسكين اللام تقصد صلوة وقد قدمنا وكذا ذكر فيها الوهم يتخلون بالثناء
 مكان الدال في دخول تقصد صلوة لانه لا معنى له لو قرم نحن خلقنا في اعتناهم اغلاد اسكان
 انا جعلنا او قرم اياك نعبد بفتح التشديد لا تقصد صلوة عند المتأخرين هـ
 فصلان الاول ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن انا وخلقنا مكان جعلنا والاصل ان ان
 تقارب الكلمتان معنى مثله في القرآن لا تقصد اتفاقا وان تقاربتا ولكن لا يكون المبدل في القرآن
 فكذلك عند هارم وعنه ابى يوسف وهو وايتان وان لم يتقاربا والمبدل في القرآن تقصد على قياس
 قولها ولا تقصد على قياس قول ابى يوسف وهو وان لم يكن للمبدل مثل في القرآن وليس مما ذكرنا
 كقرينة اتفاقا ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن ولكن مما اعتقده كقرينة وصل تقصد اتفاقا
 عامة للشائخ رحمهم الله وقال بعضهم على قياس قول ابى يوسف لا تقصد وتبين يقتضي ان
 والصحيح من مذهبي ابى يوسف انها تقصد مثال الاول العليم مكان الحكيم والتجويد مكان البشير جميع
 مكان العليم ومثال الثاني آية مكان اواه والتبانيين مكان التوابين وغوذلك ومثال الثالث
 سطحت مكان نصبت وبالعكس خلقت مكان دفعت وبالعكس مثال الرابع الغيار مكان الب
 وغو ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فعول نحن خلقنا من القسم الاول وما لا
 يفسد اتفاقا ولا وجه لا يفسد عن قول المتأخرين انما هو المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم ذكره

ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحب الجحيم الفصل الثاني تخفيف الشدة وتشد يد
 الخفف والاصل فيه انه ان كان لا يغير العقي كان قواقتلا وتقتلوا ويسئلونك عن الساعة وكذا يدرككم
 الموت وباد وما اليك ونحوه لا تقصد وان غير المعنى بان ترك الشدة يد في رب الفلق ونحوه لو في
 ضللتنا عليهم الغمام او في ان النفس لامارة بالسوء فاختيار عامة المشائخ انها تقصد كذا في
 الخلاصة وقال قاضيان قال القاضي الامام يعني ابا علي الشافعي لا تقصد كذا بترك الشدة ولا في
 قوله رب العالمين واياك نعبد وعامة المشائخ على ان ترك الشدة يد وللد بمنزلة الخط

الاعراب لا تقصد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فسلم ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين قد
 انه الاحوط وتخصيص الصنف المتأخرين هنا واقع في محله ثم ان حكم تشديد الخفف كحكم عكس
 الخلاف والتفصيل وكذلك اظاهر الدغم وعكسه فالجميع فصل واحد فلنذكر ما ورد في
 متفرع على احد هذين الفصلين منزلة على التفصيل المذكور للمتقدمين والاطلستعان في
 افعيننا بالشد يد لا يقصد لعدم التغيير وهذا الصراط باظهار الالام لا تقصد لعدم التغيير
 وكذا ما يشبهه تكن بون العجلة مكان تقيون تقصد على قوله وما ينبغي ان لا تقصد على قولنا
 يوسف لان من قسم الثالث بينهم من البيان مكان بينهم لا تقصد وينبغي ان يكون خلافا لايضا
 لان من القسم الثاني وما اهلكهم من كتاب كان وما اتيناهم تقصد لان من القسم الرابع انهم لا
 مد وما هم فيه مكان متبر لا تقصد لان من القسم الاول قوسرة او قوسرة مكان قوسرة تقصد
 لان من القسم الرابع وما ياتيهم من رزق مكان من رسول لا تقصد لان من الاول كما كون في
 القرآن فظاهر واما تقارب المعنى فمن حيث اطلاق اسم السبب على السبب في الرسول سبب ود
 الرزق او تيت من كل نفس مكان كل شيء لا تقصد لان من الاول حتى تكون حوضا وتكون
 الجاهلين مكان لها لكن تقصد وينبغي ان لا تقصد عندنا يوسف لان من القسم الثالث ما
 ودعك بالتخفيف لا تقصد لعدم التغيير كما يريدك يديما مكان يجرك لا تقصد لصحة المعنى
 كعصف ما كول مكان كعصف تقصد لان من الرابع من الغافرين مكان الغافلين تقصد عندهما
 لان من الثالث لنكون من البشاكيرين مكان الخاسرين تقصد لان من الخامس حتى اذ اخرج بالراء
 والغين العجزة مكان الزاء والعين الهللة لا تقصد لان من الثالث وهي قراءة يسطر الناس
 مكان يصد الناس تقصد للبعد الفا حش وقوم يستلوا تقصد لصحة المعنى لانهم لا يسطرون
 كفرهم فمن يرد الكافرين من عذاب اليم مكان يجير لا تقصد لان من الاول ما كون من القرآن فظاهر
 واما تقارب المعنى فلا نزاعه فمن يختار الكافرين مباحدا اياهم من عذاب في ذلك كذا بولك
 الامثال مكان ضرب بولك لا تقصد لان من الاول فسقناه الى بلد ميت فاجيينا بالماء مكان

فأتينا اختلغوا فيه قال بعضهم لا تقصد لأن من الأول لأن المادي الأرض الطبيعية ما ننسج
 من آية أو يوثقها مكان نفسه لا تقصد وينبغي أن يكون هذا على قول أبي يوسف فم وان تقصد
 عند هذا لا تقارب بين الأشياء والأشخاص فتعرض لغير مكان فتستعزم لا تقصد لتقتل النفس
 لأن الأعراس لم اقبال عليه أي فستقبل على الأرض أعز أخرى وأنت تملن الساجد تركن الساجد
 يقصد لأن من الثالث فسوف يقتلهم لجر عظمها مكان فتؤثر لا تقصد لأن من الأول اذ في
 الاصلاء معنى الأشياء التي من مكان الشيطان أو بالعكس وتوديس مكان باليس وبالعكس وما
 اشبه ذلك تقصد لأن من القسم الثالث تعذيبه ومن هذا القبول أي من ذكر كلمة مكان
 كلمة تغيير النسب فلو قرع عيسى بن لقمان تقصد لأن من الخامس لأن نسبه إلى الأب و
 اعتقاد ان لم يأكف ولو قرع موسى بن مريم لا تقصد لأن كليهما في القرآن وليس فيه نسبة
 من لا ملام من الام ولا دليل قطعي على ان امهم ليس اسمها مريم ولو قرع موسى بن عيسى لا تقصد على
 قول أبي يوسف لأن من الثاني وعليه عامة الشائخ وكذا لو قرع موسى بن لقمان ولو قرع عيسى بن سارة
 تقصد لأن من الرابع وكذا لو قرع مريم بنت غيلان والله اعلم ولو قرع ما اضطررت بالزاد وبالطاء
 أو بالذال الجيمتين مكان الضاد تقصد صلوة للبعد الفاحش في جميع ذلك ولو قرع ما اضطررت
 بالطاء المشاك من فوق مكان الطاء لا تقصد لأن الطاء يبدل من التاء في مثل هذا على ما عرف
 في الصرف بلا تغيير المعنى ولو قرع الام من خطف الخنقة بالتاء مكان الطاء فيما تقصد لعدم
 المعنى وتعلم ان هذا الفصل آخر هو بدل هذه الاخر في الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها
 من بعض وقد علمت ان المتقدمين لا تقاد الحزب ولا قرينه خلافا للمتأخرين فلنورد
 ما ذكره قاضيهان من ذلك قرع الطغييات والحيات بالطاء والذال مكان التاء قال
 القاضي الامام يعني ابا هاشم النسفي لا تقصد لأن الطي والدحو من افعاله تعالى وكل طي ودحو
 فهو له لأن من جملة ما كره بدل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت أو بالعكس تقصد العبد
 الفاحش وعبد الوجه بالذال مكان التاء تقصد للبعد الفاحش لأنهم اشد رهيبا بالطاء
 مكان التاء لا تقصد لأن التغيير في تاء التانيث لا يحل بالمعنى لأنها حصة التغيير والحذف
 نبش البتشة الكبرى بالتاء كان الطاء فيها تقصد لعدم المعنى ظم والقي بالتاء مكان
 الطاء لا تقصد لصحة المعنى اذ التقى الضمان العالي وهو من صفات الكفار كما نؤمن الذين
 آمنوا يضحكون ومستلزم لا فخر والمرح الصرات بالتاء مكان الطاء تقصد لعدم المعنى فخرجوا من
 ديارهم بتر بالتاء مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى لاجل اقطاعهم عن الخيرة طاعها
 هضمي بالتاء مكان الطاء لا تقصد لانها ما خذا اشتقاقها لأن تعلم انها لم يبعث طاع

الجمعة مكاتها لا تقصد للبعد الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو وقع جملة الخطب
 بالتاء مكان لطاء تقصد وقد تقدم ولو وقع من الجنة والناس بفتح الجيم لا تقصد لان التغير
 في الاعراب لا يمكن اعتقاده كفر لا تقصد بالاتفاق مع ان ما خذ لا شقاق واحد فوايد
 لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصف او سخر مكان خسر يفسد ان
 غير المعنى وقد تقدم منه جملة في ابدال الكلمة بكلمة وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كما في قوله
 وما تدري نفس ما تكتسب غدا وتترك ذلك وقرئ ولئن ابتعثت هواهم من بعد ما جازك من العلم
 وتترك من او قرئ وجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تقصد ان يتغير المعنى بل قرئ
 فالحام لا يؤمنون وتركه لا او قرئ واذا قرئ عليهم ليسجدون لو تركه لا فانه تقصد صلوة عند آية
 لا تخرج بخلاف ما اخبر الله تعالى واعتقاده كفر وقيل لا تقصد لان فيه بلوى من قرأ وصحيم
 الاول وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بل قرئ لا تقصد ون لا الله
 وبالنسبة الى احسانا وبر او ذى القربى او قرئ ان الله كان غفورا رحاما عليا او قرئ وان تقدر
 لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصد بالاتفاق وان يتغير المعنى ولكنهما في القرآن بيان قراء
 من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا وكفر فلهما اجرهم عند ربهم او قرئ فاما من يجحد ويستغنى في
 آمن وكذب بالحقنى ويخون ذلك مما يكفر عقده تقصد صلوة بالحمل في قوله كذا ان لم يكن القرآن
 وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن فلا يتغير المعنى بل قرئ من ثمرة اذا اثم واستحصد وقرئ فيها
 فأكفرت ونخل ونعام ورمات لا تقصد صلوة لانه ليس فيه تغيير المعنى بل هي زيادة تشب القرآن وتسمى
 القرآن لا يفسد الصلوة من ذلك عن ايحى فقرم كذا في فتاوى قاضيان واذا تأملت فيما ذكرنا من اهل
 الفصل الى آخره علمت انه اذا اخطأ بما يتغير تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر تقصد صلوة مطلقا وان لم
 يكن التغيير كذلك فان كان في هيئت المحرور من الاعراب التشديد والتخفيف فالتقصير تقصد لا يكون
 التغيير فاحشا وان كان نفس المحرور فاز ببيت الكلمة بسبب معنى صلواتها معنى جيد بل عن المراد
 تقصد واذا فلا سواء كان في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندهما وعند بنى يوسف
 لا يفسد اذا كانت الكلمة للغير في القرآن وكذا الكلام في الخطأ بذكر كلمة او ترك مكان آية لانه
 اذا وقع في فتاوى ما وكان الآية والكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان مما يكفر عقده على تقدير ولو لم
 لزوال ذلك بالفصل وهذا المخصص احد المتقدمين وهو الذى صححه المحققون من اهل الفتاوى و
 كفايته وغيره وقرعوا عليه الفروع فانهم ترشد واما من اهل المتأخرين فقد ذكرنا كلاما في موضع فاعلم
 فتنادوا لاحياط اولى سيما في امر الصلوة التى هى اول ما يجب سبب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق
 والهادى **تمت** فيما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارجة الصلوة وفي سجدة

فوائد

في سجدة التلاوة

في سجدة التلاوة

فصل في
قراءة القرآن
في الركعتين

التلاوة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التلخيص فذلك بفعل الصلابة وفيه للقرآن من العجز
والاستحباب قراءة للفصل بتيسير الكلام على الإمام وتخصيفه على القوم كذا في الحاشية والأفضل ان يقرأ في
كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقية في ركعة قيل لا يكره والصحيح انه لا يكره لما روى
النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الأعراف
فقرأ في الركعتين وذكر قاضيه ان انما اذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورتا متفرقتين كما في الأعراف
اضنه لها قراءة وان اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات اخلفوا فيه والتعظيم ان قراءة ثلث آيات
اذ بلغت مقدار قصر السورة ولو كان في ركعة أو ركعتين في ركعة قيل لا يكره ان يقرأ آخر سورة في الركعة
الثانية والصحيح انه لا يكره قال القاضيان ايضا وكذا لو قرأ في الأولى من وسط السورة ومن اياهما قرأ في
الثانية من وسط سورة اخرى او من اياهما سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الأولى ان لا يعمل من غير
ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان كان بينهما آية واحدة ضرورة وعقبي هذا
الاقتفال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيات او اكثر لكن الأولى ان لا
يفعل بلا ضرورة لان ما ابتدأ به ترجيح بشر وعمل فلا يحسن تركه من غير ضرورة ولا نهيوم العمل من
الترجيح من غير مرجح ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين سورتين سورة يكره لما قلنا ان كان يكون قوله
السورة أطول من التي قرأها في الركعة الأولى بحيث يلزم منه طائلة الركعة الثانية طائلة كثيرة فم لا
يكره ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو ترك سورتين فالصحيح انه لا يكره ايضا لما روى جابر
بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقوله
الحمد لله ابو داود وابن ماجه وكذا لو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الأولى ان لا يفصل
في الفرض ولو فصل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة
من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سمي ثم تركه كبرياء لرجاء الترتيب
الآيات وفي المحيط ذكر آية واحدة من آيات كان في التطبيع الذي يصداير وحده وقد لفت
غير مكره وان كان في الفريضة فهو مكره وهذا في حالة الاختيار اما في حالة العذر و
النسيان فلا بأس به انتهى وفي فتاوى المنسفي سئل ابو الفضل عن قرأ في النفل في الأولى
تبت يدك الى طيب وفي الثانية اذا جاء نصر الله قال ان نعم ذلك يكره وذكر القاضى الإمام
ابوبكر انه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل انتهى ويكره ان يقرأ في الثانية فوق التي قرأها في
الأولى لان فيه ترك الترتيب الذي اجمع عليه الصلابة يؤمنون الله تعالى عليهم لجمعين هذا اذا كان قصد
ولما سهوا فلا فقد ذكر عن علي بن احمد انه سئل عن رجل قرأ في الأولى سورة وفي الثانية قل هو الله احد
فقال نعم الله الصمد قل كن عليه ان يقرأ قال عذوب الناس فقال ثم سورة الاخلاص من كبر جميع ذلك في

الفتاوى ثانياً خاتمة وذكر في الخلاصة فتمت سورة وقصد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يترك تلك السورة ويترك التي أرادها يكره انتهى وإذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس يعني
 أن يقرأها في الثانية أيضاً إن آل البرازي لأن التكرار هو من القراءة منكوساً وفي الجعية من
 يختم القرآن في الله لمؤة إذا فرغ من الموعودتين في الركعة الأولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ
 الفاتحة بكتاب شيء من سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال القرآن في
 الفتح انتهى وذكر في فتاوى الجعية القراءة على ثلاثة أوجه في الفرائض على سورة والرسول في
 حرفاً حرفاً وفي الراويين بالملائمة بين التوبة والسورة وفي التوبة في الليل ثم يركع
 أن يقرأ كما يفهم ذلك من السبب لا يرى أن يباخيفته ربح كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة
 واحدة وفيها أيضاً قراءة القرآن بالقراءة السبع والروايات كلها باطلة لكن أرى أن يركع
 أن لا يقرأ بالقراءة العجبية بروايات الغيبة لأن بعض السفهاء بما يعنون في الأثر ويقعون
 ما لا يعلمون ولا ينبغي للأئمة أن يحمل العزم على ما فيه نقصان دينهم ودينهم وحياتهم في ركعة
 عقابهم ولا يقرأ على رؤس العلوم والجهال وأهل القرى والجمال مثل قراءة أبي جعفر في من
 على حمزة والكسائي صياغة لدينهم فلعلمهم يستخفون ويضلون في كل ما صحبه فقههم
 طيبة ومثلنا اختاروا إعادة إلى عمرو وحضر عن صاحبنا انتهى ذكر ذلك كله في كتابنا في
 وبقيت أبحاث القرية في الصلوة فقد مت في كلام المصنف وأما القراءة خارجة الصلوة فاهم
 حفظ ما يجوز به الصلوة في عين على كل كلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورته وحفظ ما يجوز به
 فرض كفاية وستة حين أفضل من صلوة النفل وقراءة القرآن من ناحية أفضل لجمهور بين عبادة التوبة
 والنظر في المصحف ويستحب أن يكون على طهارة مستقبل القبلة لأبسا الحسن ثياباً كما لا ينبغي له
 ويستحب ويسمى التعداد يستحب مرة واحدة مالم يفصل بين ديني حتى لو كان السلام أو اجاب
 المؤذن أو سمع أو هزل ليس عليه إعادة التعداد ذكره في فتاوى الجعية وذكر في المواز مثل محمد بن القاسم
 عن أبيه بسورة برافقوا بسم قال خطأ قال أبو القاسم السمرقندي الصحيح ما قال محمد بن
 تركت التسمية في سورة براءة إذا كتبها أو صلها بسورة الانتقال أما إذا أبتدأها فليتعد وليأتم
 انتهى وهذا مما لا عليه الأئمة السبعة وغيرهم من القراء وذلك لأنه لا يستلزم سبباً في
 كتابة البسملة في براءة فمن علي بن عباس رضي الله عنهما أن بسم الله أمان وسورة براءة
 الأمان وعن عثمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزلت عليه سورة أو آية قال بسم الله
 في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أن
 كان قصده ما شبهه وقصده الانتقال لأن فيها ذكر اليهود وفي البراءة نبذ اليهود فلذلك قرئت

هذا الحديث في كتابنا في الصلاة

هذا الحديث في كتابنا في الصلاة

هذا الحديث في كتابنا في الصلاة

وقيل اختلف الصحابة فقال بعضهم الانفال وبراءة سورة واحدة نزلت في القتال وقال بعضهم
 هما سورتان فترك بينهما فرجة لقول من قال هما سورتان وتركت البسملة لقول من هما سورة
 واحدة فمن نظر الى الوجه الاول لم يجمل مطلقا ومن نظر الى الوجهين الآخرين بسم عند ابتداء
 الاثنا وان كانت مع الانفال سورة واحدة فالبسملة عند ابتداء الاخرى مسنونة ايضا ولم
 يبسم عند الوصل لاحتمال كونها سورة واحدة وعلى تقدير كونها سورتين فالوصل بينهما
 من غير بسملة اولى عند قوله الدينية والبصرة والشام بقيل الاول ان يحتم القرآن في كل سبعين
 يوما وقيل ينبغي ان يحتمر في السنة مرتين روى عن ابي حنيفة روى عنه انه قال من قرء القرآن في السنة
 مرتين فقد قضى حقه وقيل اذا اراد ان يقضى حقه فليحتم في كل اسبوع وقيل في كل شهر مرة وبه
 افق ابو عصمة قال عبد الله بن المبارك يعني ان يحتم في صيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل
 والتوجه فيه لعدد ازمان صلوة اللسكة ففي مسند الدارمي عن سعد بن ابى وقاص قال افلح
 لحتم القرآن اول النهار صلعت عليه الملائكة حتى عيسى واذا وافق ختمه اول الليل صلعت عليه
 الملائكة حتى يصبح ولا يستحب ان يحتم في اقل من ثلاثة ايام لما في سنن ابى داود والترمذي والنسائي
 عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقصر من قرء القرآن في اقل من
 ثلث وقراءة قل هو الله احد ثلث مرات عند ختم القرآن لم يقصرها بعض المشائخ وقال الفقير
 ابو الليث هذا شيء استحسنه اهل القرآن وائمة الامصار فلا باس به لان يكون الختم في المكتوبة
 فلا يريد على مرة ولا باس بالقراءة مضجعا اذا ختم عليه لما ورد من الآثار في فضيلة قراءة بعض
 الآيات والسور عند اخذ المضجع منها ما رواه الترمذي عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما من مسلم يادى الى فراشه فيقرأ سورة من كتاب الله تعالى حين ياخذ مضجعه
 الا وكل الله عز وجل به ملكا لا يدع شيئا يؤذيه حتى يهت حتى هبت متى هبت وصنع الرجلين لرعاة القنم
 بحسب مكان وسئل الباقى عن قراءة القرآن في الاوقات التي لم يقرأ عن الصلوة فيها هي افضل الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسليم فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء والتسليم افضل والقراءة ماشيا وهو يعمل جهلا ان كان منتهيا لا يشغل قلبه المشى والعمل
 جائز ولا تتركه والقراءة في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لم يجز
 وخفية وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا باس به ويكره الجهر وكذلك تركه القراءة في المسجد
 المطبق وهو اضع الخاسة وتكره عند القبور هذا بنى حنيفة روى عنه انه ذكره عند محمد روى عنه انه اخذ
 بالمشاء روى الآثار به منها ما روى اليه في ان ابن عمر استحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول
 حو يقرأ في شائهم ايجال يستحب الفقير ويحتمر رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب وعلى ذلك

لوقوم على السطح في الليل جهرا والناس ينام يا شتم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظرتي حتى يقر في البيت
واهلها مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان اقتصر العمل قبل القراءة والا فلا وكان
قراية الفقه عند قراءة القرآن وتوكان القاري في المكتب واحدا يجب على الماديين الاستماع و
ان كان اكثر ويقطع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم بكرة القوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك
الاستماع والانصاف قيل لا يباس به الكل في القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرأه فوض فانه لا
لا قامه حق به ان يكون ملتفتا اليه غير مضني وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان
لهماية من المسلم وكفى فيه البعض عن الكل الا انه يجب على القارئ لاحقا تمامه بان لا يقر في الاسواق ومواضع
الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضني بحرمته فيكون الامم على القاري ومن اهل الاشتغال فاعلم انهم
ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا قرأه من يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لا ثم اذا ايم ترك الاستماع
لضرورة المعاش الدنيوي فلان يباح لضرورة الامر الدنيوي لولي فيكون الاثر على القاري هذا السابق
الدرس على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل الدرس فالأثر على المتأخر وقرئ بين هذا وبين
الاشتغال حيث يكون الاثر على القاري وان ابتدأ قبل اخذهم في اعمالهم بان تلك الواضع معد لهم
يعرض عليهم الاشتغال عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القاري للقادم تعظيما اذا كان مستحقا للتعظيم
ذكر في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتلويح لانه يشتمل فضا والقراءة
افضل من النقل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين هالما بخلافه وتعلم امره بالقرآن
من المرأة افضل من تعلمها من الاعمي الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صحتها عورة كذا ذكره
في كتب الفتاوى ولا يباس بتعليم القرآن الكافر او الفقه رجلا ان هيتد لكن لا يمس التعظيم مما يقتل
وهذا قول محمد وعن ابى يوسف في ان لا يمس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه يات لقوله عليه
الصلوة والسلام عرضت على اجورامتي حتى القذا فيخرجها الرجل من المسجد وعرضت على نوب اعني
فلما راد بنا اعظم من سورة من القرآن وايتاويتها رجل ثم نسيها رواه ابو داود والترمذي
وقوله عليه الصلوة والسلام من قرأ القرآن ثم نسيه الى الله يوم القيمة اجرهم رواه
ابو داود والدارمي والنسائي ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقره ويلحن يجب على السامع
ان يرد له الى الصواب ان علم انه لا يقيم بسبب ذلك عداوة وضغن والافخ في سعة من تركه
لان كل معروف فتن من مكراسقط وجوبه ويكره الترجيع والتحسين بقراءة القرآن عند طلبة
اللسان لا يريشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما الحسن الغير فحرام بالاختلاف
ويكره تصغير المصحف وكتابتها بقلم دقيق لانه فيه شبهة التحقير ومظنة في اللفظ والبرقي
ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابتها على الجدران والمحاريب وغيره مستحسنة ولا يباس

يها

لو كان القاري في
المكتب واحدا يجب
ان كان اكثر ويقطع
الخلل في الاستماع
لا يجب عليهم
فصل في الاستماع
لو سئل ان يقرأ
القرآن في موضع
لا يكره قيام القاري
للقادم تعظيما
مستحقا للتعظيم
استماع القرآن
من تلاوته
في البيت افضل
ان لم يكن غنيل
للمشغولين
فان يمس بالقرآن
لا يباس
تكرار
في سعة من تركه
كل من يقرأه
سقط وجوبه

عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكذلك ايضا ما مودع في الحديث
وحينئذ فيجعل قوله ليس من غرضه السجود على ان ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع بما فيه من
الاحتمال فيفيد في الفرضية لا الوجوب على ما هو قولنا والسنية على ما هو قولنا في حق واجرم
الامام احمد وبونعيم واللفظ لعن ابى سعيد الخدري قال لقد رايتني في المنام كاني اكتب سوفافيت
على السجدة فبعد كل شيء رايت اللوح والقلم والادواة اتي النبي صلى الله عليه وآله فامرنا بالسجود فيها ففعلنا
صريح في الامر بها فلا يعارضه الاحتمال واما ما لك رحمه فانه يقول لثالث لا واخره في النجم والاشفاق
والعلق ليست منها الماروي ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام لم يسجد في شيء من الفصل منذ
تحول الى المدينة قلنا السناد ضعيف ضعيف البهقي فلا يصح فالحق الماروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام يسجد في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون واليهود والنصارى
والا في الصحيحين عن ابى رافع الصائغ قال صليت خلف ابى هريرة العترة فقريذ السماء انشققت
فيها فقلت ما هذا قال سجدت بها خلف ابى القاسم صلى الله عليه وسلم فزال سجد فيها حتى لقيا
وهما راه الجماعة الا البخاري عن ابى هريرة انه قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشقة
واقرب باسم ربك مع ان الثابت الاول من الثاني ولما اشترط شرائط الصلوة فبالجماع والجمعة
ليست بشرط بل التكبير ثان مستحب حتى لو تركها ما صححت ولا في رفع يديه لا نه عليه السلام يفعل
ولا تشهد فيه ولا تسليم لعدم التحريم ويجب على التالي وعلى السامع اما الثاني فليقدم وكذا
السامع لعدم الفصل فيه وقد روي ابى شيبة عن ابن عمر انه قال انما السجدة على من سمعها والبسوط
عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلي من سمعها وسواهم قد
سمعوا ولم يقصد الاطلاق الادلة وتجب على المؤتمرة بتلاوة امامهم وان لم يسمعها الوجه والمتابعة
حتى لو لم يسجدوا امامهم لا يسجدون وان سمعها لا نه ما مودع المتابعة وعدم الخلق وتلاوها المؤتمرة
تجب عليه ولا على من سمعها من هو معه تلك الصلوة خالفه رحمه فانه يقول يسجد وضاهد الفراق
من الصلوة لزوال المانع اذ ذلك وهو لزوم الخلق ان لم يسجدوا امامهم وقلب التسبيح تابعها ان سجد
ولم انهانهم عن القراءة بالنظر الى الصلوة التي لا يتم المتابعة وقصر الجواب عن معتبره لا والجنب
والخاص اذ قرأ حيث يجب على من سمعها وكذلك يجب على الجنب ايضا لانها منها وان قصر
المنهي معتبر كما في البيع عند اذان الجمعة وتجب على من سمعها منه من ليس في صلواتها بعد
الحج بالنظر اليهم لا نه بمنزلة من ليس في الصلوة في حقهم ولو سمعوا الصلوة من ليس في صلواتها
بعد الصلوة ولا يسجد هاهنا الصلوة لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن من قرأوا ولا
يخرج الصلوة ما هو اجنب منها وان كان من جنسها الاستلزام لا في جرحها فانه في غير الصلوة

فالسجدة الثانية في سجدة
التكبير الثانية مستحبة
حتى لو تركها ما صححت
ولا تشهد فيه ولا تسليم
لعدم التحريم ويجب على
التالي وعلى السامع اما
الثاني فليقدم وكذا
السامع لعدم الفصل فيه
وقد روي ابى شيبة عن
ابن عمر انه قال انما
السجدة على من سمعها
وبسوطه عن عثمان وعلي
ابن مسعود وابن عباس
انهم قالوا السجدة على
من تلاها وعلي من سمعها
وسواهم قد سمعوا ولم
يقصد الاطلاق الادلة
وتجب على المؤتمرة بتلاوة
امامهم وان لم يسمعها
الوجه والمتابعة حتى لو
لم يسجدوا امامهم لا
يسجدون وان سمعها لا نه
ما مودع المتابعة وعدم
الخلق وتلاوها المؤتمرة
تجب عليه ولا على من
سمعها من هو معه تلك
الصلوة خالفه رحمه
فانه يقول يسجد وضاهد
الفراق من الصلوة لزوال
المانع اذ ذلك وهو لزوم
الخلق ان لم يسجدوا امامهم
وقلب التسبيح تابعها ان
سجد ولم انهانهم عن
القراءة بالنظر الى
الصلوة التي لا يتم
المتابعة وقصر الجواب
عن معتبره لا والجنب
والخاص اذ قرأ حيث
يجب على من سمعها
وكذلك يجب على
الجنب ايضا لانها
منها وان قصر المنهي
معتبر كما في البيع
عند اذان الجمعة
وتجب على من سمعها
منه من ليس في
صلواتها بعد الحج
بالنظر اليهم لا نه
بمنزلة من ليس في
الصلوة في حقهم
ولو سمعوا الصلوة
من ليس في صلواتها
بعد الصلوة ولا
يسجد هاهنا
الصلوة لانها
اجنبية عن تلك
الصلوة حيث لم
تكن من قرأوا ولا
يخرج الصلوة ما
هو اجنب منها
وان كان من
جنسها الاستلزام
لا في جرحها
فانه في غير
الصلوة

ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة فممكن
 اجنبية لكن السبب غير اجنبي قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان اجنبيا بلا تلاوة
 ولو سجد ها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تقسد الصلوة أما الاول فلان ما انتهى عن فعلها في الصلوة
 لما تقدم كان اذا وها في ما ناقصا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كمالا لا يتأد مع النقصا
 وأما الثاني فلانها من جنس الصلوة والصلوة لا تقسد بفعل هو من جنسها ما يستلزم تعيينه من
 من فرائضها وتجب على من سمعها من حائض او نفساء او كافرا وصبي او مجنون وكذا من نام في سجده
 لتحقق السبب في حقه وهو السماع وعدم المانع الذي هو فيه من عدم التكليف بالصلوة ولو سجد
 من الطائر والفتك لا تجب له بها قارة وليس بقراءة ولو تجب بها لا تجب عليه لا على من سمعها ثم تقدم
 المحذور وليس بقراءة ولذا لا تجزى به في جواز الصلوة وكذلك لا تجب بالكتابة والنظر من غير تلفظ لا لم يقرأ
 ولم يسمع واذا تلاها او سمعها راكبا جاز اذا وها بالاياء وان تلاها او سمعها غير راكب لم يجز الايام
 بها راكبا الا من تدرى يسمع الايام راكبا بالفرض على ما مر في موضعها ولا تلاها وهو صحيح قادر على
 السجود فيه فلم يسجد ها حتى مرض وعجز عنه يجوز الايام بها ولا يقرأها اذا لم يكن قادرا على قضا الصلوة
 ويستحب ان يقوم بها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الحرور وفي الظهيرية انه يسجد القيام بعد
 الرفع منها ايضا ويستحب ان يقدم التلوي ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا السجدة بالصلوة ولا يكره
 مخالفة ذلك بان يسجد واحدا ولو قد مر او يسجد واو يقرأ قبله لعدم الاقتداء حتى ولو لم يقرأ
 سجدة التلوي لا تقسد سجدة ثم وكذلك لو لم يسجد التلوي فذهب يسجد السامع ويستحب التلوي اخفاؤها
 اذا لم يكن السامع متبها للسجود وان كان متبها يستحب جهرها ولا تجب على الفرد حتى لو سجد
 لها بعد سنة لو اكد ثم تقدم اداء القضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط نية السجود للتلاوة لا التبيين
 حتى لو كان عليه سجدة متعده فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يبين ان هذه السجدة لا يتر
 كذا وهذه لا يتر كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من القهقهة والتكلم والحديث وهذا مبني على قول محمد
 ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرفع وهو الاصح على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن سمعها من
 مصلي واقعدى به قبل ان يسجد المصلي لها سجد معه وان اقتد به ما سجد بها فان كان اقتداؤه في
 الركعة التي تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك معها الركوع لانها اثر القراءة التي قد تلاها الامام عنده في
 تلك الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة ولم يقتد لا تسقط فلا بد من سجودها لعدم السقوط وكل
 سجدة وجبت في الصلوة لم تؤد فيها سقطت اي لم يبق السجود لها شرعا والفتاوى محللها ولو سجد خارج
 الصلوة يكون مؤديا لها انقص مما وجبت وما وجب كمالا لا يتأد فاقصا ولو اداها في صلوة اخرى فلا
 لكونها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف تنقص المسئلة وسجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة

فسمعه من
 الطائر لا تجب

فيسجد ان التلوي
 سجدة التلاوة
 فلا يسجد من

فيسجد ان يقدم
 ويستحب ان يصف
 الثاني ويصف
 السامعون خلفه
 ولا يرفعوا قبله

فيسجد ان التلوي
 يستحب ان التلوي
 قراءة به يسجد

فيسجد وجبت
 كل سجدة ولو لم
 في الصلوة ولم
 تؤد فيها سقطت

وانه لم ينوها لاننا نقول ذلك اذ لم يقر بعد هاتئذ آيات او اكد على ما ياتي اما اذا لم يقر فلا حجة
 الصلوة فتصور وتقبلت بالعربية يجب على من سمعها ولم يفهمها من العلم الاخر بها الجاهل ولو
 ثابت بالافارسية تدرج على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر عنها بمخيفة رجم خلافا لما ولا يجب على من لم
 يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من المحضر كلام ابن عمر فيقول فيها ما يقول في وجود الصلوة
 وهو الاصح لانه المعروف في جنسها وقال الشيخ في حال الدين ابن الحوام وينبغي ان لا يكون ما يحج على غير
 النكاح السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفلا يقول ما شاء ما ورد
 كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذخرا وعظما
 بطايرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من داود وداود الترمذي باسناد حسن وصححه
 الحاكم وما روت عائشة ركان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجدة بهي الذي
 خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته قال الترمذي حديث حسن صحيح زاد الحاكم في تروكه
 الله لحسن الخافقين وصححه هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال ما شاء من كل ما اثم من ذلك
 عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك سجد سواي وبك اس فوادي اللهم ارزقني علما ينفعني وعيلا
 يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لم ينكروا واختاره بعض المتأخرين
 اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند تلاوة القرآن ولو كره تلاوة آية في مجلس واحد
 كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا المستمسك وجهه لانه
 الاجماع والضروية اما الاول فان التلاوي السبع لا يجب عليه الا سجدة واحدة بالاجماع ان التلاوة
 سبب عليه حتى لو تلاها الاصح ولم يسمعها فليس عليه والسمع سبب عليه واما الثاني فان تكرار القرآن
 محتاج اليه للمتعلم فلو تكرر الوجوب لزم الجرح وهو مد فوجب القول بالتدخل في هذه التلاوة
 السبب اي جعل الاسباب المتعددة سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلحق ما تاخر منها عن الحكم
 بما تقدم عليه ان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اي جعل الاسباب المتعددة موجبة حكم واحد
 وابقاء تعددها فلا يلحق ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وان كان الاصل في ذلك التدخل امر
 حكمي ثبت بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام ولا اعتبار بالثابت متغير
 ثابت بعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت لكن القول بانها في العبادات كما في العقوبات لا يخل بالاعتبارات
 اذا دارت بين الوجوب عدمه فوجب احتياط الان مبناها على التكتية لانا خلقنا الاجاهل لاجل الاف
 العقوبات فانها اذا دارت بين الزوم والسقوط تسقط ودم لها لان مبناها على ان روي عن قتلتنا
 بالتدخل هنا في السبب ليقحق ولا يطل وكان الحقق تاثير المجلس في جميع الاسباب الاحكام على ما في
 البيوع وغيره وهذا التدخل مفيد بالمجلس فانسب ان يكون في السبب فائدة الفرق نظر فيها لوني

في الصلاة
 في سجدة
 في مجلس واحد

فقد نرى في فانه بعد ثانيا سوا يتبدل المجلس او لا لا يتداخل في الحكم ولو تداخل في ذلك لا يجزئ
 ثانيا ان لم يتبدل المجلس والاثير لا يتداخل في السبب ما اوتيت له الاثير فلا تدخل في الحكم لان التداخل
 مما يكون عند فاحش السبب لا عند اختلافه وكل اثير يجنس على حدة ولهم الضرورة ان
 خلوق آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه اربعة عشرة سجدة وكذا الحكم في تبدل
 المجلس عند اتحاد الاثير يجب لكل تلاوة سجدة لان التداخل في السبب ينافي مع عند جامعهم لاجتماع
 ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالايجاد مع الفصل حقيقة وتحدد
 الاقابر المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بترك السبب السجدة
 بالتلاوة واعلم ان كلام من تبدل المجلس واتحاده حقيق وحكمي والتبدل الحقيقي كان يتقبل بكون
 الاول في نحو الصلوات بثلاث خطوات واكثر والتبدل الحكمي كان يشترط في عمل آخر ان اكل ثلاث خطوات
 او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو
 الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت والحائوت وكذا مشي اقل من ثلاث
 خطوات في نحو الصلوات اذ عرفت هذا فان بعد الاتحاد عند تكرار آية السجدة حقيقة لوحكاما وبعد
 التداخل وكفت سجدة واحدة والا فلا فمن ثم قالوا لمشي خطوة وخطوتين وكل فقرة وفقرتين او ثلثة
 جمعة او جعتين وانتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى او دوسلا ما اوشمت عاطسا
 فتكررها كفته سجدة واحدة بخلاف سد يد الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى
 غصن وكذا لو تكلم بكلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكتفي بسجدة
 واحدة فان مجلس لكل غير مجلس التلاوة وكذلك مجلس البيع ونحوه وان تعد حقيقة ولو لم يخلو
 بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشئ آخر ثم كررها لا يتكرر الوجوب في تكرار هذا البيت تكرار
 ان لم يكن في الصلوة لان سيرة اللذبة ايضا والركبة ما حتى يجب عليه ضمان ما اتلفت فاعتبر
 مكانها مكانه لا طهرها ولو في صلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكانا واحدا ولو لا
 ذلك لما صح صلواته لاختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية بين كونه التكرار
 في كثره واحدة وكونه في اكثر وهو قول أبي يوسف وهو الاصح خلافا لمحمد فان عند تكرار الوجوب
 بتكرارها في كعتين قال لان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاء احد الركعتين عن القراءة فيفسد
 قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حكم بطلان التعدد في حكم كثر فكان التعدد باقيا
 في حق جواز الصلوة وقد افاد تحليل محمد ان خلافا فيها اذ كررها في موضع افتراض القراءة
 حتى لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكتفي بسجدة واحدة لان المانع من التداخل
 منتهى حيث لا مع وجود القنص والسفينة كالبيت لان جميعها غير مضاف الى الركاب

فان كان مجلسا
 فلو تداخل في الحكم
 لا يجزئ
 ان يتبدل المجلس
 او لا لا يتداخل
 في السبب

فان كان مجلسا
 اعلم ان كلام من
 تبدل المجلس
 واتحاده
 حقيق وحكمي

فان كان مجلسا
 فلو تداخل في الحكم
 لا يجزئ
 ان يتبدل المجلس
 او لا لا يتداخل
 في السبب

بجلافة الذابة وتوعد بل مجلس السامع دون التالي تكرار الوجوب على السامع اجماعا وتوعد بل
 مجلس التالي دون السامع تكرار على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقها
 لكن بشرط السماع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حقها السماع وصح في الكافي الاول وفي الحديث
 وقتاوى قاضيهما الثاني قال في النبايع وعليه الفتوى قال الفقيه ابو الليث وبرناخذوا علمهم
 ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوب الحكم بالسجدة في عدم
 تكرار الوجوب عند نقاش المجلس لما تقدم من ذكرنا العلة في سجدة التلاوة من لزوم المحرم لان تكرار
 اسمه عليه السلام واجب لحفظ سنة التي بها تقوم الشريعة فلو وجب في كل مرة لا نفى
 الى المحرم غير انهم يندب تكرار الصلوة دون السجدة واكفر ان الصلوة عليه الصلوة و
 السلام يتقرب به مستقلة وان لم يندب تكرارها ولا السجدة فالحال لا يتقرب بها مستقلة من غير
 تلاوة وتوعد آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد هاتفة شرع في الصلوة من غير ان يتبدا
 المجلس وقدمها فيها وسجد هاتفة هذه السجدة عن التلاوة وتين وهذه المسئلة من
 جزئيات التداخل لا تحاد للمجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشرع فيها
 عمل قليل الكخصيت بعدم استتباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة و
 استتباع الضعيف القوي عكس العقول ونقص الاصول فلذا افردوها بالذكر وان لم يسجد
 الاول ولا الثانية حتى خرج من الصلوة سقطت الامر من ان المتلوة في الصلوة فاذ يسجد هاتفة
 فيها تسقط والاوى قد اندرجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقطت
 ما اندرج فيها ولم يعكس الاندراج المراتف هذا جواب الجامع الكبير وعامة الكتب في نوادر
 ابي سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد هاتفة خارج الصلوة فاذ يسجد هاتفة للتلاوة
 يلزم من ان يسجد هاتفة بعد الصلوة سواء كان سجدة للثانية او لا والتعظيم ما في عامة الكتب في
 تلاها في الصلوة او لا وسجد هاتفة قد يسجد هاتفة في سجدة ثانية ولا تكفي الاولى في قبل
 ان لم يتكلم بعد السلام قبل قراءتها تكفي الاولى لان السلام على السيد كالشروع وان تكلم لا تكفي
 لان الكلام مع السلام يصير كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلامين وكلام آخر فيقيد المجلس كما لو
 قراءها في الصلوة ولم يسجد هاتفة حتى سلم فقرأ هاتفة اخرى يسجد سجدة واحدة سقطت عنه
 الاولى وكذا في فتاوى قاضيهما وتوعد سجدة ثم سجد في ذلك المكان من آخره من آخره ولم
 جمركته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة ولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يذكر الوجوب في
 وقعت تلاوته وسماحه وهو الصلوة كذا في الثانية ايضا والسبب في السجدة هاتفة لم يشترط جليها
 يقف لا يسجد على ما يقتضيه قول ابي نوح خلا فالجرح ولم يسجد هاتفة الامام وقدمها فيها ايضا يسجد انما تقدم

وهذا بعد كلامه في السجدة الثالثة السجدة من التلاوة

والتلاوة على النبي
 دون التالي

حكم الصلوة على النبي
 حكم الصلاة على النبي
 اسم الله تعالى ذكره
 في القيد وعلمه

في بعض مسائل
 التلاوة من غير ان يتبدا
 السجدة طمطم
 ولم يسجد هاتفة
 في الصلوة وتوعد هاتفة
 ثانيا

تكتفي بقرئ

في سجدة التلاوة
 في سجدة التلاوة

لا ينقطع

اصح

اخر

ان سجدة التلاوة تؤدي بالركوع في الصلوة ويركع الصلوة اذا نواها وسجد الصلوة مطلقا
 وقيل بشرط نيتها ايضا وليشترط في ذلك كله ان ينقطع الغرور بل يكون الركوع والسجدة قبلها
 او بعد آيتين او آيتين فان ثم بعد هاتين آيات انقطع الغرور بلا خلاف وان قرئت آيات قبل ان ينقطع الغرور
 ما لم يشيخ الاسلام خاهر زاده وقال لا واليه مال شمس الاثمة المحلواني وهو الصحيح وليت فان محله ذكر
 في الصلوة قلت ارأيت الرجل يقيم السجدة وهو في الصلوة والسجدة في آخر السجدة لا يات بهت من السجدة
 بعد آية السجدة قال هو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد بها قال لا بد ان يركع بها ختم السجدة ثم
 ركع بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فمثل ما بعد هاتين
 السجدة هو آيتان او ثلث ثم يركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها سجدتها انتهى فهذا نص على ان
 الثلث ليست قاطعة للغرور وانما يخبر بين ان يتم السجدة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة ويجوزها
 وبين ان يسجد لها عند قرأتها ثم يقوم ويتم السجدة ولكن هذا هو الافضل للآيتين بها سجدتها
 ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكون ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعد هاتين السجدة او كانت الآيتين
 في وسط السجدة او ختمها بوقى الحمد آيتين او ثلث لا يصير بنايا للركوع على السجدة فينبغي ان يقرأ
 ثم يركع فان كانت ختم السجدة آيات من سوا آيات وان بقي منها آيتان او ثلث كسورة بقره اسرائيل
 والانشقاق فكذا ينبغي ان يصل بها سجدتها وان لم يصل لا يركع وعلقت الهداية افضلية وصل
 السجدة بما يقتضى قصوره على ان يكون الباقي آيتين حيث قال لان الباقي منها ثمة من السجدة وثلاث آيات
 فكان الاولى ان يقرأ ثلاث آيات كيلا يصير بنايا للركوع على السجدة وهذا فاعلم ان اداء سجدة التلاوة
 بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكره في الاصول قال الشيخ كمال الدين بن الهام فان
 قلت قد قالوا ان تاديهما في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس مقدم الاستحسان
 فاستغنى بكشف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خرج من المعاني التي تراه بها الحكم
 ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الاصول
 بل هو عام منقطع يكون الاستحسان بالنص قد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياسا
 متبادرا وذلك الخفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت بان
 سمي الاستحسان في بعض السور هو القياس الصحيح وتسمى مقابله قياسا باعتبار النسبة بسبب
 كون القياس المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام
 سجدة التلاوة لان الركوع لا يسقط السجدة بالسجدة لظاهره فكان هو القياس وفي الاستحسان
 لا يجوز لان هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من مثله لا يقوم بغيره
 لنفسه وسمي الاستحسان في بعض السور هو القياس هو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان ان لا يلا في قيلم

الركوع مقامهما فان القياس باني الجواز لان الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حيث
من تقدير الاستحسان لا القياس لكن عامة المشائخ على ان الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره محمد في
الكتاب فانه قال قلت فان راوان يركع بالسجدة نفسها هل يجوز ذلك قال اما في القياس فالركعة
في هاتك والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي ان يسجد بالقياس باخذ
وهذا لفظ محمد وجه القياس على ما قال محمد ان معنى التعظيم فيها واحد فكان في حصول التعظيم
بهما جنسا واحدا والحاجة للتعظيم لله تعالى اما اقتدار بمن عظم واما الخلق فمن استكبر فكان الظاهر
هو الجواز وجه الاستحسان الواجب هو التعظيم بجمته بخصوصية وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على
الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقم عن السجدة لا يجوز ثم اخذوا بالقياس لقوة دليل
لهما و عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم لم يمانوا ان يركع عن السجدة في الصلوة ولم يرو
غيرها خلافا فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للحق خفاؤه ولا للظاهر لظهوره بل يرجح في الترجيح
على ما اقتضاه من المعاني فتي قوى الخفي اخذوا به والظاهر اخذوا به غير ان استقرامهم اوجده
قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعارض لغيره فاحصرنا ما مضى من تقدير القياس الاستحسان
في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول انتهى ما ذكره الشيخ كمال الدين وهو تحقيق لان قوله علم المشائخ
على ان الركوع هو القائم مقامها بالمحصر مما لا ينبغي فانه يفيد ان السجود لا يقوم مقامها عند العامة و
ليس كذلك على ما عرفه بذكر الامام ان يترك آية السجدة في صلوة يخاف فيها ذلك في نحو الجمعة والعيد
ان ترك السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد يشتهر على المقتدين لان يكون السجدة في آخر
السورة او قريبا منه حيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها على ما روي في سورة في صلاة
او غيرها او يترك آية السجدة لا يشبه القرآن السجدة والاستحسان عنها واذ ليس من اخلاق
المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يترك آية السجدة من السورة ويترك سائرها لانه مبادرة الى السجدة
وقراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل من قرأ آية
السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كافاه الله تعالى اهـ ويستحب ان يركع مع السجدة من السورة
آيات وفي فتاوى قاضيان ان قوم معها آية او آيتين فمراحم كذا في الذخيرة ليكون دفعا
لوه تفصيل آية السجدة على غيرهما مع ان الكل من حيث هو كلام الله في تبتة واحدة وان كان
لبعضها بسبب يشتمل على كرسفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبارها بالذخيرة لان الذكر
وحاصل ان ما يوه تفصيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف فن منكره وموجب كذا
ما ورد فيه توقيف زيادة فضيلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه باذن سبحانه وذهب في
البداهة في تفسير آية السجدة من السورة الى انه لا جمل ان فيه قطع النظم القرآن و

فان قيل قد يقال
كلها في مجلس
لكن ما كافاه الله تعالى
ما

تغيير التاليف من التاليف ما مود به قال الله تعالى فاذا قرأناه فابتع قرآنه فالتبع
فكان التغيير مكرها قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهة قراءة آية السجدة كلها في مجلس واحد
وفيه نظر لان تغيير التاليف انما يحصل باسقاط بعض الكلمات او الآيات من السورة لا يترك
كلمة واحدة منها على ما مر ان قراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور فكما لا يكون
من قراءة سورة متفرقة من انشاء القرآن مغير للتاليف والنظم لا يكون قراءة آيات من كل سورة
مغير للنظم يقتضي انه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب
البدائع ايضا في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة الى انه لا جمل ان يكون ادل
على مراد الآية ولتحصل بعني وجوب السجدة بحق القراءة لا بحق ايجاب السجدة اذا القراءة والتسجود ليست
مستحبة فيقرأ معها آيات ليكون قصدك الى التلاوة لا الى ايجاب السجدة قال الفقهاء وقد اختلفنا
الفرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المصنف رحمه فقد ائذنا ان تلحق بها ملحقا خلا عنها ولا بد
منها وهي مباحث الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفوائت والعيدين وصلوة المسافر وحكاية
السجد والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان **فصل في الامامة وفيها مباحث**
الاول في موضع الجماعة من الاحكام فقيل المأفوض عين الامن عز وهو قول احمد رحمه وادوم
عطاء وابي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد رحمه في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة ولا يفصل الترك
الا بعد رخص او غيره ولول هذا الكلام يفيد السنة واخره يفيد الوجوب هو الظاهر في الغاية
قال عامة مشايخنا انها واجبة وفي الفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي
البدائع تجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير عجز انتهى في الآخرة يدل
على الوجوب منها ما في الصحيحين واللفظ مسلم عن ابى هريرة انه عليه السلام قال الغنم تلتزم
بالصلوة فقام ثم امرهم جلا فيصلي بالناس ثم اطلق معي رجال معهم خم من خطيب الى قم يشهد
الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار طيس الراد توك الصلوة اصلا لا دليل على مسلم وغيره
عن ابى هريرة عنه عليه السلام انه قال لقد هممت ان امر قتي فيجمعوا الي خرم من خطيباتي
فوما يصلون في بيوتهم ليست بهم حلة فاحرقها عليهم فقيل ليزيد هو ابن الاصم الجمعة عن ابيها
فقال صمتا اذ نأى ان لم اكن سمعت بابا هريرة ياتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك
جمعة ولا غيرها ولما قالوا ليزيد ذلك كثر روى عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يتخلفون عن الجمعة
رواه مسلم ايضا قيل هم اربابنا ورواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح يؤيد ما في رواية
البخاري مما يدل على ان المراد العشاء وهو قوله عليه السلام في آخره والذي نفس بيدك لو يعلم الله
انه يحرق عرقا سمينا او مائتين حسنتين لشهد العشاء وما في مسلم ايضا عن ابن مسعود قال

الوطا الحديث رخصة يعني قوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتليت النعال بالصلوة في الرجال يتبع
عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله اني صرت يرشاسم الدر ولى قائدا يلا منى فهل يقبل رخصة
ان اصلى في بيتي قال نعم النداء قال نعم قال ما وجد لك رخصة رواه ابو داود واحمد والمحاكم
وغيرهم معتنه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها الا بالاجاب
على الاعنى فانه عليه الصلوة والسلام رخص لاجتماع بن مالك على ما في الصحيحين يأتي تمام هذا
في الجمعة انشاء الله تعالى الثالث في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة
الموعود في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة على ما رواه
في الصحيحين يحصل بادرارك اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك آخر القعدة الاخيرة قيل السلام
لا على قياس قول محمد بن فانه لا بد ان يكون ركعة يدرك قبل ان يركع ركن من ركوع الركعة الاخيرة
حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
رواه مسلم ونحوه على خلافه لقوله عليه السلام اذا اتيت الصلوة فلا تاؤها وانتم تسعون
واثنو عليها السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فاموا متفق عليه ولفظ ما يشغل اذ في جزء
وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة ويتبين للسبوق ان يشرع
مع الامام في اي جزء ادركه فيكبر قائما ثم يسألك في الفعل الذي هو فيه من غير ان يتقضى بين القيام
وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا بادرارك الامام في ركوعها بقوله عليه الصلوة والسلام
لا تجتمعت الى الصلوة ونحن سجد فاسجد واواقد وشيئا من ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتى احدكم والامام على حال فليصن كما
يصنع الامام رواه الترمذي اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردا في مسجد ثم اقيمت تلك الصلوة
في ذلك المسجد اشرع الامام فيها بجماعة وليس الرادشروع المودن في الاقامة فان كانت تلك
الصلوة ثنائية او ثلثية يقطعها ويقتدى احوال الفضل كما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة
فان قيدها فلا لان القطع لا درك فضل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة وبما يقيد
الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الثانية بتمام ركعتيها والثالثة بوجود اكثرها ولو كانت
الصلوة رباعية ولم يتم شفعي بعد فلن كان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع ولا يتم
اشفعي على ما اختاره للاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم
الصلوة فكان محل الرخص واختار شمس المنة السرخسي انه يتم شفعها لان ذلك الجزء وقع قربة
فوجب صيانتها ما امكن بالنص وتذكر الفرض على الوجوه لا يحل الا بسلب قدرة صوته
عن البطون لا مكان الجمع بينهما اتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا يعارض

في نسخة استدراك
فضل الجماعة

في نسخة استدراك
فضل الجماعة

حرمته ابطال العمل ما لم يفوت الايمان بالفرع على الوجه الاكمل واجيب بان وان كان ابطال ال
 صورة فهو لكمال معني ويترد عليه ان حر كان ينبغي ان يستل التقييد بالسجدة وعدم حر وان
 قيد الركعة بالسجدة يتم شفعها بالاتفاق ويقطع ويقندي وان كان قد صلي شفعها يقطع و
 يقندي ما لم يقيد الثالثة بالسجدة ثم هو مخير حينئذ ان كان قد قام الى الثالثة انشاء
 عاد الى القعود وسلم ولا يسلم قائما لان لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائما يتوكل في
 صلوة الامام وفي الحيط يقطعها قائما بتسليمته واحدة وهو الاصح لانه قطع وليس بجمل كذا
 ذكره السروجي في شرح الهداية وذكر شمس الامنة السرخسي انه يعود لاحالة لانه او الخرج
 عن صلوة معتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة
 قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفي التشهد
 الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير كان لم يوجد اصلا وعند بعضهم تسليمة
 واحدة لان الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة بسجدة لا يقطع
 بل يتم صلوة لاستحكامها بوجود الاكثر ويقندي متنفلا ان كان في الظهر والعشاء لما روى
 ابو داود والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 حجة فصليت معه صلوة الصبح في مسجد الحيف فلما قضى صلوة اذا هو برجلين في اخرى
 القوم لم يصليا معه فقال علي رضي الله عنه بها انجي بها اترعد فرائضها قال ما منعكم ان
 تنصليا معنا قال يا رسول الله انا كنا صلينا في حالنا قال فلا تفعلوا واذا صليتم في حال
 ثرايتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لك انا فله قال الترمذي حسن صحيح لان النسي
 النفل بعد الصبح والعصر وعدم شرعية النفل بالوتر وعنا القعدة امام الا لازم احد هما في المغرب
 عارض اطلاقه ومورده فقي في الظهر والعشاء سالما عن المعارض فيعمل به هذا وانما فقي في
 هذه المسئلة الشرع بكونه في المسجد والاقامة بكونها في ذلك المسجد لانه لو شرع في بيته فاقبت
 في المسجد او شرع في مسجد فاقبت في آخر لا يقطع مطلقا ذكره الميمني في نهضة السالكين
 عن قاعدة محمد ان صفة الفرضية متى بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعدة انما هي انما يتكرر
 من احوال نفسه عن العهد بالضي كما اذا ترك قعدة الرابعة وقيد الخامسة بسجدة اما اذا كان
 ممكنا بالضي لكن اذن الشرع في تركه فلا فافهم الرابع في الامامة ومن تركه ولا تقم امامته
 الصحيحين واللفظ لمسلم قال عليه السلام يوم القوم اقوهم لكنا لله فانك انوا في القرية سواء
 فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فافهم هجم فانك انوا في الهجرة سواء فافهم
 اسلاما ولا يوم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على كونه الا بان قال الشيخ في رواية كان

وكانت هذه هي القعدة الاولى وقد تشبهت فيها ولم تشبه في غيرها

الاولى

سناورواه ابن حبان والحاكم الا ان الحاكم قال عرض فاعلمهم بالسنة فاذا قرأهم فقها فان كانوا
في الفقه سواء فأكبرهم سنا وهي لفظة غريبة واسنادها صحيح فابو يوسف رحم اخذ بهذا
الترتيب وابو حنيفة رحم وعبد رحم خالفاه في حق الاقراء ولا علم فقال الا اولى هو الا علم فان
تساوا في العلم فالاقراء واجاب من اختار من هبهما كصاحب الحديث واكثر الشائخ بان الاقراء
كان اعلم لانهم كانوا يتلصقون القرآن باحكامه ونظر غير ابن الهمام برؤية الحاكم وبأنه يكون معناه
حيث يثني يوم القوم اعلمهم بالقراءة واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب
سواء فاعلمهم بالسنة وهذا يقتضي في رجلين احدهما مبتدئ في مسائل الصلوة والاخر
متبحر في القراءة وسائر العلوم ومنه العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقدم لكن المصمم
في الفروع عكس بعد احساب القدر والمسئول وتقليد يفيده حيث قالوا العلم يحتاج اليه
في سائر الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا بان النصح يكون ساكتا عن الحال بين من
انفرد بالعلم عن الاقرئية بعد احسان القدر والمسئول ومن انفرد بالاقرئية عن العلم حيث لم يكف
في التقدم بالاعلم فقط على ذلك التقدم بل من اجتمع فيه الاقرئية والاعلمية على ان الاعلمية بالاقراء
لا تستلزم العلم بالسنة وما يفيد الصلوة وما يكره فيها وهو ذلك من الفروع والشعب مع انه
هو العتيد في اولوية التقدم قال ولذا استدلت جماعة لهما بما رواه الحاكم يوم اقدمهم هجرة فان كانوا
في الهجرة سواء فافهمهم في الدين فان كانوا في الفقه سواء فاقراءهم للقرآن ولا يوم الرجل في
سلطانته ولا يفقد في بيته على تكمته الا بالاذن وهو معلول بالحاج بن اوطاة والحق ان عبارتهم
فيه لا تقتضي لكن لا يقتوي قوة حديث ابي يوسف رحم واحسن ما يستدل به لهما حديث وابو بكر فليعلم
وكان ثمة من هو اقرب منه لا اعلم دليل الاول قوله عليه الصلوة والسلام اقدمكم في بركة دليل الثاني قول
ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا وهذا آخر الامر من رسول الله صلعم فيكون القول عليه انتهى ملخصا و
المراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة قال في الخلاصة ان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم
يكن له حفظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا كلهم على انهم ان تساوا في القراءة والعلم والادب اولى
فوضعهما في مكان الهجرة بعد ما كثرت الاسلام وانتظم التفصيل بالهجرة وصار بالادب وهو القدر من
الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام من هجر ما في الله عنه لقوله عليه الصلوة والسلام لا يستأذن
شيئا يعني اربع فآت تساووا في الاوصاف الثلاثة قد اكبر سننا في الحديث المذكور وان التقدم يكبر ما ترون
باب الكرامة وقوله نذيرهم الى احوالهم بقوله ان من اجل الله اكرم ذي الشبهة المسلم الحديث وقوله عليه السلام من
منا من اكرمهم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فان تساوا في الاوصاف والاربع تقدم احسنهم خلقا لقوله عليه السلام
ان من احبكم الى احسنكم اخلاقا وفي رواية من من خباركم احسنكم اخلاقا والكراد بحسن الخلق احسنهم

والرفق والحياء تفران تساوا فاقبل صيغهم وجهما وقيل النسبهم فان تساوا وقع بينهم وعلم من هذا
الترتيب ومن كراهة تقديم الفاسق على ما يأتي ان العالم اولي التقدير لان كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اوسع منه ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحد هما لزم تقديموا
الاخر ساوا ولا ياثون فالاساءة لترك السنة وعدم الانتماء لعدم ترك الواجب لا فمقد موارحلا
صالحا كذا في فتاوى الحجة وفيه إشارة الى انهم قد موافقوا سقايا ثمون بناء على ان كراهة تقديم
كراهة بخير لم يعدم اعتنا ان ياردينه وشاهله في الايتان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال
ببعض شروط الصلوة وفعل ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه وانما لم يجر الصلوة خلفه
اصلا عند مالك رحمه وروايت عن احمد لان اجوزناها مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا
خلف كل برو فاجر وصلوا على كل برو فاجر وجاهدوا مع كل برو فاجر واهل الدار قطي ولعله
بان مكحول لم يسمع مع ابي هريرة ومن دونه ثقات وحاصل انهم رسل وهو حجة عندنا وعند
مالك وجهوا الفقهاء فيكون حجة عليهم وقد روي بعد طرق الدار قطي في نعيم والخصيل
كلها مضعفة من قبل بعض الرواة وبذلك يرتقي الى درجة الحسن عند المحققين لئلا ذكر في المحيط
انه لو صلى خلف فاسق او مبتدع لم يجر زوايا الجماعة لكن لا يجر زوايا المصلين خلف تقي كيف وقد
صلى الصبي ابره والتابعون خلف الحجاج وفسقه ما لا يخفى لكن قال اصحابنا رحمه لا ينبغي ان يقتدى
به الا في الجمعة للصورة فيها بخلاف سائر الصلوات للمتمكن من القول في المسجد اخيرا في الجمعة
ومما عمل الصبي ابره والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذا فينبغي ان تترك الجمعة اذا تعدد الجوامع
كما في زماننا لا مكان القول اذا الفتوى على جواز التعدد على ما سياتي انشاء الله تعالى وتكره ايضا اقتداء
العبد والاعرابي ولذا اذا نادى الاعشى ينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق لانهما
امر محتمل غير محقق ولا غالب هو الاخلال ببعض الشروط بناء على الجمل الغالب في العبد لا في الاعرابي
السيد وفي الاعرابي لعدم العلم غالبيا فيهم بعدد من اهل وفي ولذا انما لعدم من يستفكر في غيره
يحل على التعلم الذي هو مكره النفس وغالب هو ابناء على الضرورة في حق الاعشى لا في حق الجماعة
ليتمتع بها وقد يخبر عن القبلة وهو لا يشعر واذا تأملنا وجه سبب الكراهة في الاعشى اخف
من غيره ولذا لم يذكره تقديمه عند الأئمة الثلاثة وذكر في المحيط لا بأس بان يؤم الاعشى البعير في
في الانتماء ذكر الامام المعروف في مجاز زاده في ميسوطه انما يذكره تقديمه الاعشى انما كان غيره افضل منه
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابنه مكنوم يوم الناس هو ابي واهل ابي داود ويكره
تقديمه للبتبع ايضا لان فاسق من حيث الاعتقاد وهو اشد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق من
حيث العمل يعرف بان فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف المبتدع ولذا بان الابتدع من يعتقد شيئا

والعلم والحياء تفران
تساوا فاقبل صيغهم
فان كان غيره اوسع
منه ذكره في المحيط
ولو استويا في العلم
والصلاح واحد هما
لزم تقديموا
الاخر ساوا ولا ياثون
فالاساءة لترك السنة
وعدم الانتماء لعدم
ترك الواجب لا فمقد
موارحلا صالحا كذا في
فتاوى الحجة وفيه إشارة
الى انهم قد موافقوا
سقايا ثمون بناء على ان
كراهة تقديم

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون
 الى الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون
 الا لوهية اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون
 يقدر الصديق وينكر صحة الصديق او خلافته او يسبب الشيعين وكما الجمية والقدرة والجمية
 القائلين بان تعالى جسم كالاجسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او عدل القبر والكرام الكائين
 وآما من يفضل عليا فحسب فهو من السبب عن الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول
 انه تعالى جسم كالاجسام ومن قال انه تعالى لا يرى بجلاله وعظمته وتوحيه عن علي بن يوسف
 وابي حنيفة من ان الصلوة خلف اهل الاهواء لا تجوز كانه بناء على روي عن ابي يوسف انه قال
 لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الحسن والي دم يجوز ان يكون مائة من ينظر في قائل
 الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة من حين راي ابن جواد ينظر في
 الكلام فنهاه فقال رايك تناظر فيه فقال كنا تناظر وكان علي وسنا الطير مخافة ان يؤاخذوا
 وانهم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبكم قد اراد ان يكفر فذلك قبل سلب
 وفهمهم ما ثبت عن ابي حنيفة والشافعي من عدم تكفير اهل القبلة من السبب عندهم عملهم
 ان ذلك المعتقد نفسه كفر فالحاصل به قائل بما هو كفر فان لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن
 استقراء وسعه جته في طلب الحق لكن جزاهم بطلان الصلوة خلفهم لا يصح هذا الجماع ان اراد
 بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة والا فهو مشكل هذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وعليه يجب
 ان يحل النقول على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان مثاهم لم يحصل منهم بل وسع
 في الاجتهاد فان يقول بان عليا هو الكافر او بان جبرائيل غلط وخوفك من الصفح انما هو شعير
 محض الحق وهو اسودح الامن قال ما تعبدتم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يتأتى من مثل الامامين
 ان يحكم بانهم من الكفر الكفر هو انما كلامهما في مثل من له شبهة فيما ذهب اليه وان كان ذهب اليه
 عند التحقيق في حد ذاته كفر كمنكر الرؤية وعدل القبر فذلك فانه في انكار حكم النصوص المشهورة
 والاجماع الا ان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد وهو ذلك مما علم في الكلام وكنز خلافة
 الشيعين والسلبا مما فان في انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم يتكفرون حجة الاجماع بانها ما هم
 الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة بطلان بالنظر الى الدليل فتسبب تلك
 الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر احتياطيا فلا يجوز ذكرنا
 من الغلاة فتأمل وآما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي في غير ما يعلم منه ما ينسب الصلوة
 على اعتقاد القندي عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة قيل بذكره وقيل لا يكرهه حتى قالوا لو شاهد

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون

من يعتقد ان الكفر عند اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقدون

من الشافعي رحمه الله ان قصد ثمر غاب عنه فراه يصلي بحوزة الاقتداء اما لو علم منه القصد
 ما يقصد الصلوة في اعتقاد الامام كما لو راى الشافعي من ذكره وامرته وصلى ولم يتناول
 يجوز له الاقتداء به قال اكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهند والى وجاعته منهم صاحب السليمانية
 عدم الجواز لان اعتقاد الامام انه ليس في الصلوة ولا بناء على العدم قلنا مقتدى يرى جواز
 للعتبر في حقته راى نفسه كراى غيره والله اعلم الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به في حق
 بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله السلام اخرهن من حيث
 اخرهن الله تعالى وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الخنثى بالشكل بالخنثى المشكل
 لاحتمال ان مقتدى رجل والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الفرض وغيره
 وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى للزومها ولا يجوز بناء على اقوى على الضعيف وهو اصل
 يخرج عنه كثير من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمعتوه واقتداء القارى بالامى
 والامى بالآخرس والكتشى بالعادي وغير كلوى بالعمى والعمى قاعد بالمدى مستقيما
 والطاهر بصاحب العذر الاصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بمن هو مثل
 حاله واقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لا نه اقتداء
 طاهر بعذر ومن جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة العدم وعذره غير معتبر في حق غيره
 في العذر جازا اقتداء واحد بها لا آخر الاستواء في الحال لان ذلك العذر في حق كل منهما غير معتبر
 وكذا لا يقتدى المفترض بالتفعل لما قلنا وما في الصحيح عن معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى
 الله عليه وسلم الى قومه فيصلي هم تلك الصلوة فليس فيه ان كان يصليها معه عليه السلام فوضا وما
 وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطق بالقوم فيصليهم هم لم يتطوع ولهم فريضة
 ادراج من الشافعي رحمه الله بناء على اجتهاده ولهذا لا تصرف تلك الزيادة لاس جهته ولا يقتد
 من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر لان الاقتداء بشركة وموافقة فلا بد من التحلوه وهذا القائل
 البص في حريم ذلك لان الاقتداء على سبيل الموافقة وعمدنا معنى التضمن برأى فانه عليه
 السلام جعل الائمة خلفه من اى صلوة المقتدين ولا طمان في لزوم اقل صلوة المقتد لا يصير
 واجبة على الامام فثبت ان الامام ضامن بصلاته لنفسه صلوة المقتدى اى صارته صلوة المقتد
 في ضمن صلاته صحته وفساده فثبتت هذه الاشياء لا يتضمن ما هو فوقه ولا ما يغايه
 ثبت ما قلنا ولا يقال النفل بغير الفرض فكيف يصح اقتداء المتفعل بالمفترض لا نأقول
 ممنوع بل النفل مطلق في الفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغايه قلنا هم اقتداء
 المتفعل بالمفترض وكذا اذا قصد المتفعل صلوة بعد اقتداء به لعدم الغاية فان قيل

فان من بين ما لا يصح الاقتداء به

فان من بين ما لا يصح الاقتداء به

فان من بين ما لا يصح الاقتداء به

القراءة فرض على المقتدي في الآخرين قلنا لا مقتدي به لم يبق عليه قراءة لا فوضوا له فلا
وكذا قاعدة التنقل على رأس الركعتين قصير فلا يصيرورة نظله رديا لأن الفعدة انما
تتزم اذا اود الخرج ما اذا لم يرد فلا كذا في الكافي ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر للتغاير عينا
السبب لا السبب في حق كل منهما المبرمج اليه وهو نذر وهو امتغايران فتغاير سببها
الاذا قل بعد نذر صاحب نذر تلك السند ودة التي نذرها فلا نفي فيكون مقتدا
احدهما بالآخر بالاتحاد ويجوز اقتداء الحالف بالحالف لأن الواجب هو البر فبقيت الصلوات
فلا في نفسه ما ولذا اصح اقتداء الحالف بالناذر دون العكس مصليا ركعتي الطواف
كالناذين لأن طواف هذا غير طواف الآخر وهو السبب أو اشتراك في نافلة فافسد ها
صحيح اقتداء واحد هما بالآخر في القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسد ها بعد الشروع غير مشدك
حيث لا يصح اقتداء واحد هما بالآخر ولا بالناذر للتغاير ولو صليا الظهر وذوي كل امامة
الآخر صحت صلواتها لأن الامام منفرد في حق نفسه فبنيته لا تنفرد حينئذ فلو ذوى كل
الاقتداء بالآخر فسد ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها أو
كذا سنة الصلوة بالترتيب للاتحاد في النظمية اما اقتداء من يرى لوتو واجبا فيرى من يراه سنة
تجوز الامام أبو بكر بن الفضل لأن كلا يحتاج الى نية لوتو فلم يختلف نية ما فاهذا الاختلاف
الاعتقاد في صفة الصلوة واعتبار مجرد اعتبار النية قال الشيخ كمال الدين بن الإمام لكن قد يشكك
اطلاقه بما ذكر في التجنيس وغيره من ان الفرض لا يتأدى بنية النقل ويجوز عكسه في عليه
عدم جواز صلوة من صلى الخمس سنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاد ان منها وضوا
ومنها نافلا فانه ان مجرد معرفة اسم الصلوة ونيتها لا يجوزها فان فرض المسئلة انه صلى الخمس
ويأتقن من الخمس فوضوا ونفلا وهذا فرع تعيينها عند باسماها من صلوة الظهر وصلوة
العصر للآخره ولأن جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا انما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية
النقل الم من ان يسميها ولو لا فانها ساهما بالظهر واعتقاده ان الظهر نقل فهو بنية الظهر بنا
نفلا خصوصا فلا يتأدى به الفرض فتلى هذا ينبغي ان لا يجوز وتره الحق اقتداء بوتره الشافعي بناء
على انه يصح شرعه في لوتو لا بنية بل ما تأوى النقل الذي هو لوتو فلا يتأدى الواجب
بنية النقل وحسب فالاعتداء به فيه بناء على المعدوم في ذم المقتد نعم يمكن ان يقال العلم بغير
بخطره عند النية من السنة او غيرها لا يجوز لوتو يتقن المانم فيكون ذلك اطلاق مسئلة التجنيس
يقضي انه لا يجوز وان لم يخطو خطره فبنيته فكذا ان كان المنفرد في اعتقاده فبنيته وهو غير بعيد
للاصل انتهى قد يفرق بان اعتقاده الظهر مثلا فلا كفر وصلوة الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاده

فقد التفتا على رأس
الركعتين متتابعين
والاقتداء بالناذر
لا يصح اقتداء
الناذر بالناذر
فمن اقتدى بالحالف
يجوز اقتداء الحالف
بالناذر

فصل في الظهور وذوي
كل امامة لا يفتي
صلواته ولو نذر
الاقتداء بالآخر فسد

فصل في اقتداء من يصلي
سنة الشافعيين بمصلي
الناذر

فصل في اقتداء من لا يجز
على هذا ينبغي ان لا يجز
وتره الشافعي

الوتر سنة وعكس في مختصر الحج جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولما اتهم القراءة
 في جميعه وفيه نظره لا نريد عليه ركعتا الطواف والنفل الذي افسد بعد الشروع
 فليست اصل ويجوز اقتداء غاسل الرجلين بالماسح على الخدين لكمال طهارتهما بخلاف صاحب
 العذراء طهارتهما فقتل ولذا تنقض مجزوم الوقت وفيه إجماع واما اقتداء المتوضي بالتيتم
 فيجوز خلافا للحج بناء على ان طهارته ضرورية عنده وعندهما هو بمنزلة الماء وعند من
 في جواز الصلوة واعلم ان في طهارة للتيتم جهة الاطلاق باعتبار عدم توقتها وجهته
 الضرورية باعتبار ان المصير اليها لما يكون عند الضرورة بعدم القعدة على استعمال الماء
 واعتبر محمد رحمه جهة الضرورة في نفي جواز اقتداء المتوضي بالتيتم وجهته الاطلاق في
 الرجعة اذ انقطع الدم في الحيضة الأخيرة دون العشرة حيث قال بانقطاع الرجعة بمجرد
 التيمم وان لم يصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وهما اختار جهة الاطلاق في الصلوة لان
 اعتبارها طهارة كالماء ليس من اجلها وجهته الضرورة في الرجعة حتى قال لا تنقطع الرجعة
 يتمت ما لم يصل لانها لم تشرع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها ما لم يصل بها اصل
 التي هي المقصود من شرعية ما ويجوز اقتداء القائل بالقلع الذي يركم ويسجد خلافا للحج
 ايضا وقوله القياس ان فيه بناء القوي على الضعيف اذ القعود لا يجوز الا عند الضرورة اتفاقا على
 انه يجوز استحسانا بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت
 على عائشة فقلت لا تجد شيئا عن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى قال رسول الله
 صاعم فقال اهل الناس قلنا لا هم ينتظرون الصلوة قال صنعوا الماء في الخضب فقلنا فاقبل
 ثم ذهب لينوب فاقبض ثم افاق فقال صلى الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله هكذا
 ثلثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صاعم لصلوة العشاء الاخرى قالت فارسل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابوبكر يجلس فقام
 يا عمر صل انت فقال عزمت احق بذلك فصلى ثم ابوبكر قرآن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس
 في نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابوبكر يصلي بالناس فلما
 داه ابوبكر ذهب ليثاخر فادعى اليه ان لا يتاخر وقال لهما اجلسا في جنبه فاجلسا في جنب
 ابي بكر فكان ابوبكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصيرون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله
 فاعد الحديث وما رواه الترمذي عنها انه عليه السلام صلى في غرضه الذي توفي فيه
 خلفه بكر قاعدا وقال حسن صحيح واخرجه النسائي عن ابن ابي عمير صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلفه ابوبكر فاو لا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي

لا تقاضى فالتي كان فيها اماماً صلوة الظهر يوم السبت والاحد والى كان فيها اماماً يصلي
 يوم الاثنين وهي آخر صلوة صلاها كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وامامنا صلى الله عليه وسلم
 اذا صلى جالساً فصلوا جالساً ونحوه فهو منسوخ مجديث عائشة رضي الله عنها ما هذا فان آخر
 العهد منه صلح قال البخاري وغيره اما اقتداء القائلين بالاحد بالبلغت حدودنا لكونهم
 انه يجوز عندها لا عند محمد بن رحم بناء على ان صلواته اضعفت عن صلوة القائلين تلك الحال لا يجوز
 الا عند العجم عن الاستواء فكان كالقعود وعندهم لما جازت صلوة القائلين خلف القاعد بالحد
 جازت خلف الاحد بل لا يروى له وان لم يصل له حد لكونهم الجواز اتفاقاً لا نه في حكم القيام
 القريب منه وكان من رآه لا يظن رآه على الاول ويتجوز امامته للتحقق بالشكل للنساء وكذا امامته
 المرأة لكن يكره ان يصليان وحدهن جماعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن
 بل يقف وسطهن كما اذا لم القارى العلة فانه لا يتقدم عليهم بل يكون وسطهم يجوز عن وقوع
 نظرهم على عورتهم ويجوز اقتداء الاخرس بالامى دون العكس لقوة حال الامى لثقله على التكيدة
 الاقتسام دون الاخرس والاخرس مع الامى مع القارى وذكر المرئى ان لا يكره الامى
 اجتهاده اذ انا ليله ونهاره ليتعلم قد رما يجوز فيه الصلوة فان قصر لم يعد وعنده الله تعالى
 وفي الحديث ان القارى ان كان على باب المسجد ويجوز للمسجد والامى في المسجد يصلي وحده
 ان صلواته جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان القارى في صلواته غير صلوة الامى جازت لامي
 ان يصلي وحده ولا ينظر فراخ القارى بالاتفاق اما اذا كان القارى في ناحية المسجد و
 الامى في ناحية اخرى وصلواتهما متوافقة فقد ذكر القاضي ابو حازم ان على قياس قول
 ابى حنيفة لا يجوز وهو قول مالك رحم وفي رواية انه يجوز وجهه تحريمه انهم يظن من القارى
 رغبة في اداء الصلوة بالجماعة انتهى والقول الذي قاس عليه ابو حازم هو انه لو اقتضى قارى
 وامى باى فصلوة الكل فامسك عند ابي حنيفة رحم وعندهما انفسد صلوة القارى فقط
 لا نتركة فرض القراءة مع القدرة ولو بحنيفة رحم يقول ان الاميين ايضاً تركاها مع
 القدرة عليهما لكان قارين على تقدم القارى حيث حصل الاتفاق في الصلوة وفيه
 في الجماعة السادسة الوقت لا يجوز تقدم المومنة على الامام عند ثانی الصلوة خلفاً لما لاك لواءه
 عليه السلام على التقدم على المؤمنين والنساء من غير تركه مع ان بيان الجمل ومقتضاه لا يتردد
 فكان عدم التقدم على الامام شرط الصحة لا قداء والمفتقر اليها هو المومنة فاذا فقد شرطها فقد
 وفست الاقتداء واذا فسدت فقد بطلت صلواته عليه تنفسد صلواته لفساد ما بنيت عليه بخلاف
 الامام فان منفرده بالنظر الى نفسه ولذا لم يشرط نية الامامة لصحة الاقتداء ولا تنفسد صلوة

اقتداء القائلين
 بالاحد بالبلغت

يجوز اقتداء
 الاخرس بالامى

السابعة في القاء

الامام بفساد الاقتدار لعدم بناءها عليه والاعتبار موضع القدم حتى لو كان المقدم أطول من
 بحيث يقع سجوده قدام الامام لكن قد مر غير متقدم عليه يجوز والاعتبار في القدم العقاب حتى
 لو كان عقب المقدم على غير تقدم على عقب الامام لكن قد مر أطول نعم اصابعه قدام اصابع
 الجوز ومن صلى مع واحد قام عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه من اليمين جابر
 قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عزوة فقام فصلى فحبت فمكت عن يساره فاخذ
 بيده واودى عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذ فابيد يديه جميعا ففعلنا
 حتى اذما تخلفه رواه مسلم وعن ابن عباس قال بت عند خالتي يموت فقام النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي من الليل فمكت عن يساره فاخذ برأسى فاقامني عن يمينه متفق عليه عن
 محمد بن ابي الواحد يجعل اصابعه عن عقب الامام ولكن ظاهر الحديث السواء وهو ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف ثم انه بتوسط الاثنين لما روى مسلم ان علقمة والاسود دخلا على
 عبد الله فقال اصلي من خلفكما قال نعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه والاخر على يساره
 الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبراء بن عبد الله فعنيق بالكان
 توفيقا بينه وبين حديث جابر وان منسوخ فان فيه ذكر التطبيق في الركوع واذا قرأ
 الداعين وهو منسوخ فان كان بمكة وجابر انما شهد الشاهد التي بعد بد رخص
 متاخر وغاية الامر ان الناس خفي على عبد الله بن مسعود ولا بعد فيه ولم يكن ديه متعلقا
 والسلام الا امامة الحزم الكثيرة دون الاثنين الا في النادر كقصة الجواب وكحديث ابن جابر
 مليكة كدع رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت فاكل منه عليه السلام ثم قال
 قوموا فلا يصل لكم قال انس فمكت الى حبيبنا قد اسود من طول ما ليس ففقت بهاء
 فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت اكلوا التمر وراه الجوز ومن ولنا فصلنا
 اكلتين ثم انصرفوا به مسلم وايضا قال في الهداية هذا دليل الافضلية والاثر يعني ان ابن
 مسعود دليل الاية انتهى وهذا يدل على انه لا يكره توسط الامام الاثنين واختلاف المحيط
 في الفتاوى العتبية ان الامام لو قام في وسط القوم وقاموا في ميمته او يسرة فقد اساءوا
 ولو ربما يحل هذا على ما اذا زاد على الاثنين فلا تخالفه واما الواحد لو قام خلفه ومن يساره فقبل
 لا يكره وذكر في الهداية انه سمي لانها الفطنة وهو لظاهر السنن يصف للرجال ثم للصبيان ثم للنساء
 للماء من حديث انس في الخشني الشكل يقوم قدام النساء ولا يقف منهن احتمل ان الرجل وامع
 الرجال الاحتمال لنداءه في الترتيب بين الرجال والصبيان مستلوا فرض وهو الصحيح اما بينهم
 وبين النساء ففرض عندنا حتى لو جازت امرأة او صبوية مشتهة فقل الصلاة رجلا او تقدمت

في الترتيب بين الرجال و
 الصبيان والنساء

فصل في شروط المحاذاة
للفسدة فان

ان

فصل في متى يقع
النسخ كالخاتل
انسانا كالخاتل
تتم المحاذاة

عليه قدر ركن وصلواتها مطلقة مشتركة تحريرية واداء واتخذ المكان والجهة بلا حائل و
نويته امامتها فسد صلوة الرجل فشروط المحاذاة الفسدة عشرة الاول كونها بالاعتزاز وسيرة
مشبهة وهي بنت تسم مطلقا او ثمان وسبع اذ كانت عبلة وسيرة فلو لم تكن كذلك
لا تقصد ولا فرق بين الحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فلو كانت لا تعقلها لا تقصد لثالث
ان يكون المحاذات قدر ركن عند محرم واداء الركن مع محرم ياتي يوسفهم على امام الزعيم
تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذاة في صلوة المحاذاة وسجدة الصلاة
الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبنى المرأة تحريرا على تحرير الرجل وبنيها
تحريرا على تحريرها ثالث فلا تقصد المحاذاة فيما اذا صلى صلوة واحدة متفرقة ومقتضى
احدها امام يقصد الآخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون اماما اماما او
لها امام فيما يؤديانه تحقيقا للقتدين وتقدير ركن الاحقين بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذاة
اذ كانا مسبوقين فاما اذا قلنا ما سبقا لهما وان اشتركا من حيث التحريم لم يشتركا
من حيث الاداء كما انلوا وقت كل منهما اماما غير الذي اقتدى به الاخر في صلوة واحدة واشتركا
من حيث الاداء على التقدير المذكور لا يصدق عليهم لان اماما فيما يؤديانه لكن لم يشتركا
من حيث التحريم فاصح القول اعتراض صدر الشريعة بان الشكر في الاداء لا توجد بدون الشكر في
التحريرة فلا حاجة الى الشكر في التحريم فاصل السابعة اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على علو
قائمة والاخر على الارض لا تقصد صلوة الثامن اتحاد الجهة فلو اختلفت جهتهما بان كانا على سبلاب في
الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الاخر تقصد المحاذاة وكذلك في الظلمة التماسع عدم الحائل
بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة وغوها لا تقصد والفرجة التي تسم لنا كالحائل الكثير
ان ينوي الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك في هذا داخل فاشترط الشكر فانه لا ينعى
امامة النساء لا يعي اقتدى بها فلم تجعل لشركة وذلك لان نيته امامة النساء شرط في صحة اقتداء
هن عند مخالفا للفرع لا ينعى فرض ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلاته فساد من جهتها
فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصد كما ان المقتدى لما كان بحيث يلحقه فساد
الصلوة اذ انفسد صلوة الامام بسبب الاقتداء وتوقف ذلك على التزامه بقصد الاداء ولا يبرأ احد
على احد بالالتزام وتوفي واياهما ان شرط نيته امامتها لا اقتداهما في رجل فاقترن غير عذرية
يصح اقتداءها فان حادث في خلاليها ينقلها فساد لعدم ادخال الضرر اذ لم توجد منها محاذاة
وعند الثلثة المحاذات غير مفسدة وهو القياس لان ائمتنا المستحسنين اجدوا في شرطه
من حيث اخرهن الاصلان لم وهو يقتضي الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان اقام

يجل بالنظر اليه فيكون تركه التأخير منه مفسد الذكر فرض القائم ولا تقصد صلواتها وإن كان
مامودة بالتأخير منه ضمنا ويجرم عليها تركه في قايين القصص والضمني وكان وزانه مجهول
تقدم وتأخيرها وزان المأموم مع الإمام في لزوم تأخره وتقدير الإمام فكان المأموم لا يجوز
التقدم ويفسد صلواته والإمام لا يجوز التأخر وإن لا يفسد صلواته كذلك الرجل لا يجوز التأخر
على المرأة ويفسد صلواته والمرأة لا يجوز لها المحاذاة ولكن لا تقصد صلواتها إلا أنه ذكر في الحيط
حكى عن مشايخ العراق في المحاذاة صؤنفسد صلوة المرأة دون الرجل وهي لما شرعت بعد شريع
الرجل محاذية لأنها إذا كانت حاضرة وقت شرع فقامت بجذبة لم تكن التأخير بالتقدم
عليها خطوة أو خطوتين أما إذا كانت بعد ما شرع فلا يمكن ذلك لأنه مكره في الصلوة وإنما
تأخيرها بالاشارة ونحوها فإذا فعل فقد وجد منه التأخير فالزم تأخره فقد تركت في رضا
من فرض القائم فتفسد صلواتها قال هذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبق على كون الحديث
الذي كرمه في ما إلى النبي صلعم ولم يثبت ذلك وإنما روي في ما على ابن مسعود في سند عبد الله
قال الخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي عمر عن ابن مسعود قال كان الرجل أنسا
في بني إسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليه فقوم عليها فليها
عليهن الحيض فكان ابن مسعود يقول آخروهن من حيث آخروهن الله تعالى قيل فالقالبان قال
أرجل من خشب يخذها النساء يتنفرن الرجال في الساجد في الغيبة عن شيخه يرويه
الحرام الحبائش النساء حبائل الشيطان وآخروهن من حيث آخروهن الله ويعزوه إلى مسند
زين قيل وذكر في ذلك النبوة للبيهقي وقد تبين ولم يوجد هذا وقد سئل بعضهم وقال
بأنفسد محاذاة المرأة ولا تمسك له في الرواية فإن الكل صرحوا بعدم إفسادها ولا في الداركية
لتصريحهم بإفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل الفرض ترك المقام الثاني في الحديث
ولذلك لم يفرقوا بين المحاذاة والجنبان وليس ذلك في الصحيح ومن ساهل وعمل بعرض الشهوة
صرح بغيره من عيادهم اشتباهه وحاصل أن مظنة الشهوة لا تؤثر وباعتبار المظنة ثبت
الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في الميتة والبهيمة ولا عبرة به قالوا إن
اشتبهوا الذي يكون عن الحيوان لا يرام وقد سماهم كثيرا من السلف الفاني في الاشتباه لا شيء فانه
الطبيب السليم السابغ في المنافع من الاقتداء بصحة الاقتداء بالحداد سكان الإمام والمأموم حكما
فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير زائد على
ما بين الصفيين لا يمنع لعدم الاشتباه والافان كان فيه باب وقوة يمكن الوصول إلى الإمام منه
هو مقتوم فذلك لا يمنع وأن كان الباب مسدودا والكوة صغيرة ولا يمكن النفوذ منها واشتبه

فمن السئلة عجيبه

وقال عند بعضهم وقال
بأنفسد محاذاة المرأة
بأنفسد له

لترك فرض

السابع في الاقتداء

فان كان لا يشتبه عليه حال الامام بروية وسماع لا يمنع على اختياره ثمس لائمة الخلو في دم
قال في الحيط وهو الصحيح وكذا اختاره قاضيان وغيره وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان
عريضا طويلا وليس فيه ثقب يمنع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما اوبين المقتد وبغير العف
الذي قد مر بعد فان كان اقل مما يمكن فيه صفة ثم فيه العجلة لا يمنع مطلعا وان كان قد مايقوا
فيه صفة فان كان السجدة لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع لان يقوم فيه ثلثة فانهم صفة
يحصل به اتصال من وراهم بمن قد اتمم بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لابي يوسف
فان الاثنين عند كالثلثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جهة الامام معها وفي حكم محاذ
النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صفة فاما انعقد صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
واحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كن ثلثا فيسند صلوة واحد عن يمينه
واحد عن يساره وثلثة ثلثة وراهن الى اخر الصفوف بالاتفاق واما الاثنان فيفسد صلوة
واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين وراهنما فقط عند محاذي الواحد وعند انعقد صلوة
اثنين اثنين وراهن الى اخر الصفوف كافي الثلث فالله حاصل ان المثنى عند كالجهر يكون صفا وفي
انعقاد الجهر خلافا لما دل ان في المثنى معنى الاجتماع فيعطي حكم الجهر كافي الوسايا والوارث ولما ان
الجهر والمثنى متغايران صديقر في اللغة فيتغافل ان حكما الاما قام في قليل الاحاق كافي الوسايا لولا
ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان السجدة اذا كان كبير المسجد بيت المقدس المشتمل
على الساجد الثلثة وقام المقتد في اقصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز قال البرازي المسجد ان كبره
يمنع الفاصل فيه لا في الجامع القدير بخوارزم وجامع القدس الشريف اعلى ما يشتبه على الساجد العظيمة
الاقصى والصخرة والبصاة انتهى ولو اقتص على جد ربيته متصلا بالسجدة لا يخفى عليه حال الامام
جاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة القتل و
اختلاف الامكنة من كل وجه فالا ف بيت لانهم يخلل المسجد اذا كان فيه ثقب ولا يشتر
عليه الحال وباتصال الصفوف صا مع المسجد كقيام واحد وكذا الوصل في دكان خادم السجدة
اتصل الصفوف جاز ولا فلا ولو كان بين الامام والمقتد في الجامع وغيره هنر فان كان صغيرا
لا يمنع وان كان كبير يمنة واختلفوا في الصغير فقل ما لا يمكن المثنى في بطنه نصيقر وقيل ما يشبه
القوى من غير كلفة وقيل ما لا يكون طريق مشرق في الضيق والقصير ان لا يمكن فيه سير الزود في
صغير لا يمنع وما يمكن فيه فوكبير يمنة لكن ذكر في التا فارجانية عن الشافعي الحاكم الشهيد انه انما
يمن في هذه الحالة اذا كان الناس يرون فيه فان كانوا لا يرون لا يمنة انتهى ولا يخلو عن نظر كانه حيث
بما نزل الطريق الذي تمر فيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي ان يمنة هذا ايضا مطلقا وان لم يكن

اختلاف في الصفين

بن محمد بن أحمد الصديقي ثنا عبد الصمد بن الفضل البجلي ثنا مكي بن إبراهيم عن أبي بصير عن
 موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الحارث عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى
 ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهه عن القراءة في الصلاة فلما
 انصرف فلما قبل عليه الرجل وقال انتهى عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا
 حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام من صلى خلف الإمام فاقراءة
 الإمام له قراءة وفي رواية أخرى في حديثه أن ذلك كان في الظهر والعصر فأوى إليه رجل
 فنهاه فلما انصرف قال انتهى في الحديث وهذا يقتضي أن أصل الحديث هذا لأن جابر بن شداد
 محل الحكم مرة والمجروح آخر ويتضمن رد القراءة خلف الإمام مطلقا لا يخرج بتأييد النبي لأن الصحابي
 في السيرة فيعارض ما استدلل به الخصم مما تقدم وحديث علي أنزع في القراءة ثم قال أن
 كان لابد فالأختار حديث لعلمكم تقررون خلف الإمام كما قلنا ثم قال لا تغفلوا إلا بما تحته
 الكتاب في الصلاة لمن لم يقرأ بما فيه جلاله على الإباحة مطلقا عند التعارض لقوة السند
 فأورد حديث من كان له إمام أصح وقد عارضه بهذا الحديث في موطن مالك عن داود
 عن ابن عمر قال إذا حكم خلف الإمام فسيقرأه أو إذا صلى وحده فليقرأ قال وكان ابن عمر
 لا يقرأ خلف الإمام ورواه الدارقطني مرفوعا وقال رفعه ويحكم إذا صح حمل على الأصح فيؤيد
 رفعه وروى الطحاوي في شرح الآثار ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن ولید بن جابر
 حيوة بن شريح عن بكر بن عمر وعن عبيد الله بن مقسم أن رسول الله بن عمر بن عبد الله بن ثابت
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرأ خلف الإمام في شيء من الصلاة ورواه محمد بن الحسن بن علي
 موطأ عن سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي واثل قال سألت عبد الله بن مسعود عن
 القراءة خلف الإمام قال انصت فإن في الصلاة شغلا ويكفيك قراءة الإمام ورواه غيره عن داود بن
 قيس القزامل الذي قال أخبرني بعض ولد سعد بن أبي قاص أن سعدا قال وددت أن الذي يقرأ خلف
 الإمام في فيه حجر ورواه عبد الرزاق الأنباري في فيه حجر وروى محمد بن يعقوب عن داود بن قيس عن ابن جابر
 أن عمر بن الخطاب قال ليت في من الذي يقرأ خلف الإمام حجر وأخرجه عبد الرزاق وأخرجه الطحاوي
 عن حماد بن سلمة بن أبي حمزة قال قالت لابن عباس اقرأ والإمام بين يدي قال لا وروى بن
 أبي شيبه في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الإمام أن جهر ولا أن خاف وأخرجه هو وعبد
 من قول علي من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة ولهذا التصريح أبو بصير وأبو يوسف
 قراءة الإمام في السيرة أيضا وهي كراهة محرم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندنا كراهة لما فيه
 من الوعيد فإنما إطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم سيما إذا استدلل عليها بما فيه وعيد المراد

ما تقدم من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص على بن ابى طالب في الله عنهم وان كانت
مستحسنة عند محمد فان الاصح قولها لما مر من الادلة وفيما عدا القوم فمن الاذكار يتابع
اي ياتي به المقتدي كما ياتي به الامام ويتبني على لزوم المتابعة في الاذكار ما ذكر في الخلاصة
وغیره من الفروع وهي ان المقتد لو رفع ماس من الركوع والسجود قبل تسليم المقتد نكاحا صحيحا
فانه يتابع الامام لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتد التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد
واجب وان لم يتم وقام جاز وكذا في القعدة الاخيرة ولو سلم قبل ان يتم المقتد التشهد فانه
يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل ان ياتي المقتد بالصلوة والدعاء فانه يتابعه
لانها سنة وانما يحصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجب فان
عارضها واجبا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل ياتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت
المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطع تفوته بالكلية فكان تأخير الصلوة واجبا
مع الاتيان بها اولى من ترك احد هما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى
من تأخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل ان يتم المقتد التشهد يتم
ويسلم بخلاف الصلوة الواحدة الامام على في هذه الحالة فانه لا يتم لان الكلام كالسلام في وجوب
بقاء المقتد في التحريمة بعد بخلاف الحد العهد فانه لا يبقى فحرمة الصلوة بعد و
حينئذ فان كان المقتدي قد فعل ما يمكن فيه قراءة التشهد مع صلوته والا فلا
وتوركم في الوتر قبل ان يتم المقتد القنوت يتابعه لان القنوت ليس بمقدور ولا معين لما
ان كان لم يقر شيئا من القنوت فيحذف ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه تركه
ويتركه ولا يقر مقدار ما لا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نظم الزندقي في خمسة اشياء
اذالم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العبد بين والقعدة الاولى وسجدة
التلاوة وسجدة السهو واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد
على احوال الصحابة في تكبيرات العبد بين وكان المقتد يسمع التكبير ومنه بخلاف ما اذا كان
يسمعه من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الاربعة في تكبير الجنازة لو قام الى الخامسة
ساعيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قد فعل الرابعة ينظره المقتد قاعدا
فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدي معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتد وحده
وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتد وان قيد الخامسة فسجد صلواتهم جميعا
ولا يبيد المقتدي تشهدا وسلاما وحده وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم
رفع اليدين في التحريمة والقضاء ما دام الامام في الفالقة فان شرب في الشرب لا يفعل المقتد ايضا

لو سلم الامام قبل
ان يتم المقتدي
التشهد فانه يتم
تسليم

فمن اشياء اذا زاد
فعلها الامام لا
يفعلها القوم
فمن اشياء اذا فعلها
الامام لا يتابعه القوم

فمن اشياء اذا زاد
فعلها الامام لا
يفعلها القوم
فمن اشياء اذا فعلها
الامام لا يتابعه القوم

محمد بن خلفه لا يبيح يوسف بن وكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح في صلاة
 التشهد والسلام وتكبير التشريق فلو تركه الإمام شيئاً منها لا يتركه المقتد والاصل
 النوع الاول وجوب متابعتها اماماً في الواجبات فعلاً وكذا تركها كانت فعلية او قولية لا يلزم
 من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني ان ليس له ان يتابعه البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به
 بالصلوة وفي الثالث عدم متابعتها في السنن فعلاً وكذا تركها الواجب القول الذي يلزم من
 فعله المخالفة في واجب فعلي كالشهاد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبير التشهد
 الذي يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الإمام بقى ان يقال كان ينبغي ان يتكبر
 العبد في الركوع لانها مشروعة فيه بالاثبات بها حيث لا يكون مخالفاً له في واجب فعلي كالتكبير
 التشهد ويمكن ان يجاب بان تكبير العبدين انما شرعت في الركوع تخصيصاً لمتابعة الإمام اذا كان
 قد اتى بها ولا يلزم منه شرعية ما فيه تفصيل مخالفة في التشهد فان التقيد به لا يلزم الاصل
 هذا في تكبيرات الركعة الثانية وما تكبيرات الركعة الاولى ففي الاثنين بها تركه الامتناع و
 الانصات والله سبحانه اعلم **فصل** في قضاء الغوائت من ترك صلاة لزمه قضاءها
 سواء تركها بعد غير مسقط او غير عدد بخلاف الاخذ فان عنده اذا تركها بعد غير عدد لا يلزم
 قضاءها والكون صار من ذلك والركاء لا يؤمر بقضاء ما تركه اذا تركه عند الجمهور ولا يصير من تركه في
 بالقضاء ويقدرها على صلاة الوقت لان الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الغوائت شرط
 عندنا وبقوله قال النخعي والزهرري وربيعة ويحيى الانصاري والليث ومالك والاحمد يباح
 رحمهم الله وقال الشافعي مستحب وهو قول طاووس والحسن وابي ثور لان كل فرض اصل يتقدم
 فلا يكون شرط الغيرة هذا هو الاصل الا انما اخرجوه دليل كالايمان فانه اعظم الاموال وهو شرط لكل
 العبادات وانا ان الكتاب مجمل في حق اوقات الصلوة مطلق الاداء وقضاء وانما ثبت الاوقات
 بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله صلوا كما اريدتموني اصيل ولا شك ان بيان المحل التقيد للفرعية
 بخبر الواحد مفيد للفرعية ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام تقدم صلوة على ما قبلها اداء
 ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر انه عليه الصلوة والسلام صلى العصر يعني يوم الخندق بعدما
 غربت الشمس فصلى المغرب بعد هاتين الى جمعة جبيب بن سباع انه عليه السلام صلى المغرب يوم
 الاحزاب فلما فرغ قال هل علم احد منكم اني صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليت بها فانه لا يكون
 فاقام فصلى العصر ثم اعاد المغرب واه احمد ذكره ابو الفرج باسناده وقال ابو حفص بن شاذان
 يترجم ان ذكرها وهو في الصلوة والا لما اعادها وتفرج الى وقفي والبيهقي عن اسمعيل بن ابراهيم
 الزيات عن عاصم بن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو من الامام فليتم صلوة فافترج من ملوته
 التي نسي ثم ليعبد التي صلاها مع الامام ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصحح للعلامة
 وغيره وقصر فنهت من نسب الخطأ في دفعه الى سعيد بن عبد الرحمن وقصر من نسب الى التتبع
 وهذا خارج عن القاطع الجمع عليه ما هي ان زيادة الثقة مقبولة والرفع زيادة وسعيد وقصر
 ابن معين امام الجرح والتعديل وذكره في كونه في كونه عن جماعة وكذا الذي جاني قال ابن معين
 وابو داود واحمد باس برودة لا فرق بين من لم يذكرها او لا زيادة اجمع من ذكرها او لا فليذكر ان سعيد
 لا يقاوم ما كان لو كان الترتيب مستحباً لترك عليه السلام مرة وانما الذي تركه مرة ولم ينقل الا نقل
 ايضا عن احد من الصحابة قوله ولا فعلا وليس هذا كخبر الفاتحة لان ذلك ليس لسان المحمل
 بل هو زيادة على مطلق الكتاب هي خبر الواحد غير جائزة وبهذا سقط ما بعثه الشيخ كمال الدين
 بن الحام وبني عليه او ويره قول الشافعي رحمه ولم ادر من تعرض من مرض له نعم كان ينبغي على هذا
 ان لا يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الغفوات الا انه سقط لادلة اخرى
 لما النسيان فقلوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
 فان ذلك وقتها متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان
 وقتها فكان وقتها ما صلاه لعدم الراحة فلزم منه سقوط الترتيب ما ضيق الوقت
 فلا اجماع على حرمة تاخير الصلوة عن وقتها قصد ومستند الكتاب والسنة وايدى
 الدليل العقل فخرج على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلان المحرم مدفوع بالكتاب
 وعليه الاجماع ايضا واشتراط الترتيب لاذك استلزمه وايضا بما افضى لاشتغال
 بالترتيب الى تفويت الوقتية وهو حرام كما فرض سقط اذا تقر هذا فنقول لو صلى فرضا
 ذكرا ان عليه فائتة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند ايجيفته رحمه وبات عندهما
 ومعنى الوقف عند انه لم يقض الفائتة حتى صلى سنا وهو ذكر الفائتة عاد الكل صحيحا مثاله
 فانه صلوة الفجر فصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني عودا او الفائتة في كل
 واحدة منها فبذلك الخمس فاسد فسادا موقوفا عند فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الظهر
 صحته الظهر والخمس التي قبلها وان قضى الفائتة قبل هذا اليوم لا ان يقضى فساد الخمس صحته الظهر
 هذا ما يقال صلوة تصح خمسا وصلوة تفسد خمسا قال في صحيحه في هذا اليوم الثاني اذا اداها قبل الظهر
 والتي تفسد هي الفائتة اذا قضاه قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي ان يدخل في
 الظهر من اليوم الثاني عدلت الخمس صحيحة لصيرورتها مع الفائتة الاولى ستا فوات بدو خارجي
 ان قضى الفائتة قبل الظهر اليوم الثاني لا تفسد الخمس ايضا وعندنا الخمس فاسد كله وما بسليمة الله

يثبت

سائل

صحيح وان كان ذكر الفائتة لصيرورة الفوائت ستا وجب قوله ما هو القياس استقوط الترتيب
بحكم الكثرة علته له وانما ثبت الحكم اذا ثبت العلة في حق ما بعد ما لا في حق نفسها كذا في
يبين فسكت بثبت الاذن فيما بعد هذا البيوع لا فيه وكذا صيرورة الكلي معلما بترك الاكل للمخا
يحمل اصابه بعد الثالثة لا ما صاده فيها ووجوبه وهو الاستحسان السقط الكثرة وهي قائم
بالكل وكذا اجمعنا على سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صارت ستا لا فيما بعد ما غلب
وعلى انزل واحد الحسن مسئلتنا بالترتيب صحيح وهذا لان المانع من الجواز قلته او قد نال وتوقف
حكم على اقليم ام لا ليس يبعد كتوقف الزكوة المجلة على تمام النصاب عند حمله في الحول فان حال
وهو تمام وقت فوضوا الا فلا وتوقف المغرب في طريق الزدلفة فان اعادها قبل الفجر بطلت
فرضيتها والا فلا وصحة صلوة العذر واذ التقط العذر بعد ما على معاودة في الوقت
الثاني فان عاد صحته والا فلا ويكون الزائد على العادة حيصا على النقط اعشقا واول وصحة صلوة
من اتقطعه منها دون العادة فاعتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام ولا يخفى على السامع ان التعليل المذكور يوجب صحة مؤديات يجوز دخول وقت
سادسها التي هي سابعة المروكة لان الكثرة ثبتت وهي السقطه من غير توقف على ادائها كما
هو المذكور في التصدير في مسائل الكتب انتهى وسياتي ما يؤيد قريب انشاء الله تعالى والتذكير
في خلال الصلوة كالتذكير في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلم صحته صلوة
انقضا للسقوط الترتيب بالنسيان ان بقي من الوقت ما لا يسم الفائتة والوقية معا بل كان نسيان
الوصل في الفائتة يخرج قبل اتمام الوقية يسقط الترتيب ويقدم الوقية ولو كان الفائتة
الزمن من صلوة والوقت يسم بعضها مع الوقية دون كلها فلا بد من تقدير ذلك البعض
حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسم الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند
الاجتماع ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذلك لو تذكر في وقت العصر انه
لم يصلي الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسم ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدى العصر
ثم يقضى الفجر بعد الغروب ان بقي قدر ما يسم ستة ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدى العصر ثم يقضى
الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاءه مع عدم تقوية الوقية فان
امكنه الترتيب فيما بينها ايضا راعاه كما في هذه الصلوة الاخيرة والا فلا كما في اللتين قبلها ثم لا يخبر
حقيقة اتساع الوقت لا غلبة الظن فقد ذكرنا هذا في شرح المقدس وري من طبع العشاء فظن
ضيق وقت الفجر صلاها في الوقت سعة يكررها الى ان تظلم الشمس فوضعا في الطلوع وما
قبله من طلوع وقيل يشرع في العشاء فاذا طلعت قبل الفراغ صح نجره والا فلا انتهى هريدل على ما قلناه

ولو قدم الغائبة عند ضيق الوقت حم لأن النبي عن تقديمها ليس بمعنى في عينها بل المأخر من
توقيت الوقتية ولهذا ينهى عن التطوع والنهي متى لم يكن بمعنى غير المعنى لا يمنع الجواز كما ترى من
في الأرض المغصوبة ثم المراد تقنين أصل الوقت لا الوقت المستحب عند الحسن بن زياد وهو
رواية عن محمد بن الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو
استقل بقضائها فتم العصر الوقت المكره يسقط الترتيب عند لا عندنا فيلزم ان يصلي الظهر في
الوقت المستحب وقم العصر في الوقت المكره وعندنا وعندنا يصلي العصر ويؤخر الظهر الى بعد
الغروب ولو بقي من المستحب ما ليسم الظهر بتمامه سقط الترتيب لا اتفاق لعدم جواز الظهر في
المكره ولو شرع في العصر والشمس حراء ذكر الظهر شرعية وهو فيها اتمها وطعن فيه عيسى بن
ابان فقال بل يقطعها ثم سيدم بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب هو ذاك للظهر وهو
القياس وجه الاستحسان انه لو قطعها يكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان اول
ثم العبرة لوقت الاقتسام حتى لو اتمت الوقتية اول الوقتية هو ذاك للغائبة واطال حتى تضيق او خرج
لم تنعم لأن شر وعمر في الوقت سعت مع التذكر لم يقع صحابي فان جد الشرع عند الضيق
هم قال الزاهد ي ويراعي الترتيب ان يقدر على أداء الوقتية الا انه القفيف في قصر القراءة و
الأفعال يقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة انتهى والكثرة للسقط للترتيب صيرة الفوائت
متاخر وخرج وقت السادسة وعن محمد بن احمد عند دخول وقت السادسة لا دخول في حد التكرار
لهذا وقبحه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان تكرار المؤد إلى الحرج ان يكون عليه ظهرا او قضاء
مغلا مع ما بينه ما لان يكون عليه ظهر وقضاء وظهرا اذ بالغايرة في الوصفين والتكرار
والا يحصل بالصلواتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسئلة الخمس اذ بدخول وقت السادسة
يقسم الخمس لان دخول وقت السادسة بالنظر إلى الخمس هو خروج وقت السادسة بالنظر إلى حجم الغائبة
اليها ودخول وقت السابعة بل يفرض ان الغائبة كانت الفجر ينبغي ان تنقسم الخمس بخروج وقت
الغائبة وهي الفجر من اليوم الثاني لا السادسة وهم الغائبة إلى المؤديات فليتأمل ثم الفوائت
هو ان قد يمة وحديثه فالحديث سقط الترتيب اتفاقا عند الكثرة واختلاف في القديمة ترك
ترك صلاة شهر ثم ندب وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة حتى ترك صلاة ثم صلى اخرى اكر
للغائبة الحديثة لم يجزه البعض جعل الماضي من الفوائت كان لم يكن ذمها من التهاون وجوز
الاكثرون وعليه الفتوى لان القديمة ابطلت الترتيب لكثرها وبالحدیثة انما ذكركم فينا كما
السقوط ولو قضى بعض الفوائت حتى نالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلاة
شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية ذكرنا ما بقي لم يجز عند هؤلاء لان الغائبة

الكثرة ولم يبق ولا هم انه لا يعود لانه الساقط لا يحتمل العود كقليل ماء نجس دخل عليه ماء
جاء حتى سال فعاد قليلا لم يعيد نجسا بخلاف النسيان وضيق الوقت لان الجواز ثم العجز
وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء الغائتة مع الوقتة لا يلزمه التقريب ايضا كذا
في الكافي لو ترك صلاة يوم وليلة وصل من الغد مع كل وقتة فائتة فالغائتة كلها صحيحة
قدمها واخرها واما الوقتات فان بد منها فكلها فاسدة وكذا ان آخرها الا العشاء فاسد
الكل في التقدير فلا نمتي ادى شيئا منها صادت سادسة الغائتة فاذا قضيت مرة وكذا
عادت للزكاة وخمسها فلا يزال هكذا واما فساد غير العشاء في التأخير فلا يكمل اصل
فائتة عادت الغائتة اربعاً فسدت الوقتة ضرورة واما عدم فساد العشاء ففيه على ما
اذا كان جاهلا لانه صلاها وعنده ان قد صلح جميع ما عليه فصارت كالناسي فان كان عالما
لم يجز العشاء ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا في الكافي ايضا يجز ترك
صلوة من يوم وليلة ونسيها ولم يقم فخره على شيء يعيد صلوة يوم وليلة يخرج عما
عليه يتيقن وفي شرح التهذيب لو صلى صلوة من غير فخر جاز في الحكم وسقط عنه
الترك وكذا الاول هو المروي عن ابي حنيفة رحمه وهو الا حوط قال الفقير ابو الليث وبه
نأخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلوة يومين الاحتياط كذا رواه
ابو سليمان عن محمد بن علي هذا اذا نسي ثلاث صلوات من ثلثة ايام يعيد صلوة ثلثة
ايام رواه ابراهيم عن محمد بن ذكوان في التاتارخانية ولم يذكر ما زاد وذكره في الكافي
عمر وسالت محمد بن اعين عن سجدة الصلوة تارة ولم يد من اي صلوة هي قال يعيد الخمس قلنت
فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام ولو ترك ظهر او رعا ولا
يدري الاولى منها فعند يعينه يقضى واحدا ثم الاخرى ثم يعيد التي قبلها يخرج عما عليه
يتيقن وعند ما لا يدرى اعادته التي قدمها السقوط الترتيب بالنسيان فما لم يحق فاقطع الترتيب
لما نسي بناسي الغائتة وهو المحقق بناسي المتعين على ما مر فيه ترك صلوة من الخمس يترك
صلواته قال قاضيان والمفتي على قولهما قال ابن الهمام كانه لاجل التحقيف على الناس
ولا فديلهما لا يترجم على دليله انتهى ويؤيد ما قال في الوقعات ويقول ابي حنيفة رحمه
نأخذ وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم آخر قيل لا يسقط الترتيب
عنده فيصلي مثلا الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد تلك التي
صلاها قبلها كما صلاها فقصير سبعا ولو ترك العشاء من يوم آخر كذلك يصلي السبع
عز في تلك الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجمعة خمس عشرة فلو ترك فجر

لو ترك صلوة يوم وليلة
وصل من الغد مع كل وقتة
فائتة قال الفقير كذا
صحة حتى لو تأخرها
ولما الوقتات فان بد
منها فكلها فاسدة وكذا
ان آخرها الا العشاء
فاسد الكل في التقدير

من يوم آخر كذلك يصلح الخمسة عشرة على ذلك الترتيب ثم يصلي الفجر ثم يعيد ما صلى
 قبلها على ترتيب فيكون المجموع احده وثلثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا
 يلزم الترتيب عندنا ايضا فيما زاد على الصلوتين قال في الحقائق وهو الاصح لان اعادة ثلث
 صلوات في وقت الوضوء لاجل الترتيب تستقيم اما لاجاب سبع صلوات في وقت واحد
 فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى وقيل مبنى الخلاف على ان الكثرة هل تعتبر في
 الفوائت مع ما بينهما من المؤدي لك ام في الفوائت نفسها فقط فمن اعتبر الاول قال لا يتأني
 الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال يتأني الخلاف ما لم يصر الفوائت نفسها
 ستا ولحق ان المعتبر هو صيرورة الفوائت نفسها ستا ولا معنى لاعتبار وجودها فوات الفوائت
 فيها السقوط الترتيب اذا سر في سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدى الاشتغال بها عليها على
 الترتيب الى تقويت الوقتية فجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له واتما العلة في عدم الخلاف فيما
 زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لان الترتيب اذا سقطت
 صلوات احد راسن الافضاء الى تقويت الوقتية فسقوطه بسبع اولى والطائفة الاخرى لم
 يعتبر والاشقق فوائت ست وليس بالوجيه وهذا اقتصر في المنظومة على ذكر الصلوتين
 صبي صلي العشاء ثم يلزم قبل طلوع الفجر يلزم اعادةها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابني
 رح فاجاب بذلك فقضاها وفي الخلاصة رجل فانه صلاة في الصحة فرض مضى فقضاها
 بالتيمم والايام جاز ولا يلزم اعادةها اذا صحت اذ فاتت صلاة ينبغي ان يقضيها في البيت في
 المسجد سأل الذي نبهه وتقديره شك في صلواته انه صلاها ام لان كان في الوقت يصليها
 وان خرب الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن مات
 وعليه صلوات فامسى بمال معين يعطى لكفارة صلواته يعطى لكل صلاة كالقنطرة والوقت كذلك
 وكذلك الصوم كل يوم و"نفيد هامن الثلث وان لم يوص بتبع به بعض الورثة جاز وان كانت
 الصلوة كثيرة والحنطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلاة يوم وليمة مع الوتر مثلا ثم يفيها
 الفقير الى الوارث ثم يد فيها الوارث ثم يد فيها الوارث البكر هكذا يفعل ادا حق يترو الصلوة
 ويجوز اعطاء الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والظهار لا بعد ولو لم ي
 عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التات اخاينة ومن اراد ان يقضى صلواته صلاها ان كان لاجل
 نقصان دخلها او كراهة فحسن والا فليل يكره وقيل لا يكره لانه اخذ بالامتياط لا بعد الفجر
 والعصر لانه نقل ظاهرا وهو مكره فصل في صلاة المسافر وفيها الجاهل الاول
 في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط

والفوائت هي الفوائت التي هي الفوائت

والفوائت هي الفوائت

وهو مشي الاقدام والابل في البر واعتدال الرمح في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر اثناث
وصح صاحب الحديث انه لا يعتد بالنقد بربا الفاسم لكن قال الرغيني وعامة المشايخ قد رواها
بالفاسم ففيل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال الرغيني وعليه القوي
وقال العتابي في جوامع الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر فرسخا واختار صاحب الحديث
الاول لشموله السهل والجبل فانه يعتد في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا
ثلاثة ايام واعتد الشافعي رحمه الله اقلها رحلتان ستة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك وبه قال
احمد لما في البخاري عن ابن عباس بن عمر انها كانا يقصران في اربعة يروا استدلالا
بما في المسح على الخفين من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايام وليا لهن للمسافر ويوما ولية للمقيم وجه الاستدلال ان اللام في المسافر ليست للعهد
اذ لا مشهود فحق الاستغراق فمع كل مسافر ولو كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجد مسافر
لا يمكنه المسح ثلاثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعتز به ابن الهمام بانه قد يقال للرد
المسافر اذا كان سفر يستوعب ثلاثة ايام قال ولا يقال انه احتمال بخالف الظاهر فلا يصار
اليه لا نقول قد صارت اليه فيما اذا برك المسافر في اليوم الاول ومشي الى وقت الصلاة فليعلم الرحلة
وتزل وبلت فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم برك كذلك في اليوم الثالث فيبلغ المقصد قبل الزوال
فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره المرحوم رحمه الله ولا يمكن المسح تمام ثلاثة ايام فظهر انما يسمى ثلاثة
ايام اذا كان سفره ثلاثة ايام وهو عين الاحتمال الذي كونه انتهى وكذا لو زوى ان يسافر ثلاثة ايام
ثم اقام او بدا له ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يرضى مقدرا مسارا فقط فقد صدق
عليه في ذلك لقله انه مسافر ومع هذا لا يمكنه شرعا ان يسمى ثلاثة ايام والاولى ان يستدل بالمشارة
هذا الحديث باشارة حديث الصحيحين ان المسافر اربعة ثلث الايام معاد وحرم وفي لفظ البخاري
ثلاثة ايام ان السفر الذي به تتغير الاحكام لكونه مظنة للثقة المقتضية للتخفيف هو الثلاثة
على ان الاحتياط هو الاحوط وقد اعتبر الشارع هذا العدد في احكام كثيرة وبما ان الرخصة في الزيادة
الغلبة ومشتقة واحدة وكلها ان يكون الاثر عن غير الادل والزل في غير الادل في ذلك
في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلاثة ايام والثلاثة اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز القص في قليل
السفر فيجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لا حد له وما روى عن ابن عباس بن عمر فعل
صحابي وليس بحجة عند الشافعي رحمه الله على انه قد عارضه فعل صحابي فانما هبنا من هب
عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابي قلابه وشريك بن عبد الله
من الصحابة وبه قال الشعبي والنفعي والثوري والحسن بن حي سعيد بن جبير وابن سيرين من

فان المسافر الذي لا يجزئ
للقصر المسح ثلاثة ايام
بما يابن بعضها

١٣
١٤
١٥

التابعين وما روي عنه عليه السلام انه قال لا تقصر وا في اقل من اربعة برص من مكة الى عسفان
ضعيف برويه اسمعيل بن عباس هو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه
قال يحيى واحمد ليس بشئ وقال الثوري كذا في كتابه قال النسائي مترجما الحديث فلا يصح الاحتجاج
به **الثاني** فيما يصير به المقيم مسافرا والمسافر مقيما في حكم السفر من اقل من بيوت موضع
هو فيه من مسرا وقرية نوايا الذي هاب الى موضع بيده وبين ذلك الموضع المسافر المذكور
صير مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج من من الجانب الذي خرج منه حتى لو
كان ثم محلة متفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو
جاء وال عمران من جهة اخرى يصير مسافرا اذ الملتح بجانب خروجه وان كانت هناك
قرية متصلة ببعض المصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح ولكنها متصلة بفناء دون بعض
لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما فناء المصر فان كان بينه وبين اقل من غلوة وليس بينهما
منزعة تعتبر مجاوزة ايضا والا فلا والاصل في هذا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صليت الظهر يوم
صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء والعصر بذي الحليفة ركعتين متفق عليه فدل ان مجرد
النية لا يصير مسافرا والا يصلي الظهر بالمدينة ركعتين وما روي البخاري قال خرج علي تقصر
وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل له ان الكوفة قال الحق قد خلفنا فدل انه بالخروج
يصير مسافرا وان لم يغلب المصر عن بصره وعنه انه لما خرج الى صفين قال لجوابنا هذا
الخص تقصرنا فالخص كان امامه بجانب خروجه واه اليه في كذا لا يصير مسافرا
بالنية حتى لو خرج لطلب آبق او غيره لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا ما لم ينو المسافة
المذكورة وكذا صاحب الجيش اذا طلب عدوه ولا يعلم اين يدركه وفي العود هم مسافرون
ان كان بينهم وبين مقرهم مسافة سفر شهر للمسافر احكام يحالف فيها المقيم
كما باحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلث ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد بين
والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضه في كل منهما ركعتان تقصر
لازم عندنا وهو من هب عمر وابنه وعلي وابن مسعود وجابر وابن عباس به قال الثوري
وحامد بن ابي سليمان وعمر بن عبد العزيز والا وراعي والحسن بن يحيى والحسن البصري
وهروير وابنه عن مالك واحمد قال في السنة البغوي ومحمد بن ابي الكثر اهل العلم وقال الشافعي كل
من القصر والاطمأ جاز وبه قال مالك واحمد لان الامام عزيمة والقصر رخصة كالفطر في
الصوم ولكنهم يورد حديث عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الظهر ركعتان و
صلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ثم وقد خاب

فما زال من
وجاه خروجه

ذكر

فما زال من
لو خرج الى مكة
لا يكون مسافرا ولو
طاف الدنيا ما لم ينو
المسافة المذكورة

الفجر

من افتري رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي باسناد صحيح قاله الترمذي ومحدث عائشة
 قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحضر متفق
 عليه وعن حفص بن عاصم صحبته ابن عمر في طريق مكة فصب لنا الظهر ركعتين ثم جاء
 رجل وجلس فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يسبحون فقال لو كنت سبحا
 لانتهم صلواتي صحبته النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد علي ركعتين في السفر ولا يكثر من ركعتين
 كذلك متفق عليه لفظ البخاري صحبته رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزيد علي
 ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمبني ركعتين
 ومع الي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صد رامن خلافة ثم صلاها
 اربعين ما بعد كافي هذه الرواية لا نصادقها بالناس على ما رواه الامام احمد وابو بكر بن
 وابو عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمبني اربع ركعات فانكر للناس عليه فقال
 ايها الناس اني تاهلت بمكة منذ قد مت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من تاهل غلبد فليصل صلوة للقيم والاثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض
 ركعتان وان الاتمام منكر ولو كان جائزا لفعله عليه الصلوة والسلام مرة فليصل الجواز
 كما في الصيام فان قيل قال انس كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نسا فمنا الصائم
 ومنا المفطر ومنا يرم ومنا من يقصر ومن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كل ذلك
 يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وافطر وقصر الصلوة وانما قلنا في طريقها زيد
 لنهي وطلمة بن عمر قال ابن عبد البر لا يحتملها وقال ابو الفرج وابن الجوزي المعروف منا
 الصائم ومنا المفطر والزيادة من قول زيد الغني ولم يصح الاتمام احد من اصحاب الكتب
 ولا من غيرهم سوال دارقطني وتعصبه لهذا الشافعي معروفا كما صحح الجمهور بالنسبة
 فلا اقيم عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره السروجي في شرح المهدية وليس الرازي
 قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة هذا القصر
 لان هذا القصر غير مقيد بالخوف اجماعا بل المراد قصر هيئتها وقتها وقت الخوف والا
 لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن اميرة وقت لعمر بن الخطاب
 انما قال الله تعالى اذا تقصروا من الصلوة ان خفتم فقد امن الناس قال عمر رضي الله عنه هبت
 ما عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 صدقة فترواه مسلم واصحاب السنن لا يثبتون الصدقة بما لا يحتمل القليل من لا نلزم طاعة
 اسقاط بعض الركعات لعفو عن القصاص فمن نلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد وان لا يقبل

الرد ويكون اسقاط المحصا وقد علم من هذا القصر عند ناعزيمة وقد يطلق البعض عليه اسم
الرخصة ورواه انه رخصة اسقاط ولا فرق بينها وبين العزيمة في المعنى ولهذا يكون الانتماء
عندنا حتى يروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه قال من اتم الصلوة فقد ساء وخالف السنة وان اتم
فاز قعد في السنة قد رآه الشاهد اجزأته والاخويات نافلة له ويصير مسيئا التأخير والسلام
ولكونه بنى النفل على تحريمه الفرع وان كان ذلك جائزا عندنا وان لم يقع في الثانية
بطل فرضه لان القعود على الثانية فرض لا نه آخر صلوة كما في الفجر والجمعة ولو ترك القعدة
في أحد الأوليين بطلت لذلك ثم لا يزال المسافر على السفر حتى يدخل وطنه ويقيم إقامة
خمس عشرة يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه فعلم هذا انه يصير مقيما بدخول
وطنه وان لم يبق الاقامة وآما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا بنسبة الأمه واول الاقامة ثمانية
عشر يوما وعند مالك والشافعي يوم اربعة ايام وهو رواية عن احمد يوم وعشرة وعشرة
والثاني وعشرون صلوة وجعله في المعنى هو المذهب استدلال مالك والشافعي بحديث علي عليه
السلام اذن لها بالجر في الاقامة ثلثة ليال لماعسى ان يكون له حاجة ولا حاجة فيه كما لا يخفى
واحتج احمد انه عليه الصلوة والسلام قصر احد وعشرين صلوة حين دخل مكة الى ان
خرج الى منى وهو حجة على من قد المدة باقل من ذلك لا على من قد باكثر لانه مسكوت عنه فلتنا
ما اخرجنا الطحاوي عن ابن عمر بن عباس قال اذا قد متبيلة وانت مسافر وفي نفسك ان
تقيم خمس عشرة يوما فأكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تقطن فاقصرها وقال احمد
في كتابه الاثار ثمانية وخمسة عشر يوما من مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال ان كنت
مسافرا فوطئت نفسك على اقامة خمس عشرة يوما فاتم الصلوة وان كنت لا تدري متى
تقطن فاقصر والا ترف مثل هذا كالحج اذا لم يدخل للراي في التقدير ان الشريعة والموقف
فيه كالرفوع فعلنا ابر لان من ثبت لزيادة سكنت عنها ما استدلو به ولم ينافوا فلو نوى اقل
من خمس عشرة يوما لا يزال حكم السفر كذا ان نوى خمس عشرة يوما لكن بموضعين
لا يصير مقيما الا ان نوى ان يكون بيتوته في احدها وان كان يقول هذا اخرج او بعد
هذا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنين
وليس لذلك نهاية ابد وقال الشافعي يقصر الى ثمانية عشر يوما ثم يتم وفي قول الى
سبعة عشر يوما ثم يتم لما روى ابو داود ان النبي عليه السلام اقام على حرمه ثلاثين
ثمانية عشر يوما يقصر الصلوة وروى انه عليه السلام اقام سبعة عشر يوما يقصر
عام الفم قال ابن عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان رزقنا الاول ضعيف والثاني

اجمع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان قيل انما هو
الاقامة في حال
السلام والاطمان
فان قيل انما هو
الاقامة في حال
السلام والاطمان

فان قيل انما هو
الاقامة في حال
السلام والاطمان
فان قيل انما هو
الاقامة في حال
السلام والاطمان

صحيح واضح منه انه عليه السلام اقام بها تسعة عشر يوماً وان افنا اكثر اتنا رواه البخاري
قلنا ليس فعله عليه السلام ما يدل على نفى القصر في الزيادة كما لا يخفى كيف وقد روي ابو داود
ايضا واليه يهتدى باسناد صحيح انه قام بتسعة عشر يوماً بقصر واختيار ابن عباس
المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الزمدي اجمعوا اهل
العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامته ومثله قال ابن المنذر وعن عمر قال اصيل صلو
المسافر ما لم يجمع مكثا واقام للصلاة برامهر من تسعة أشهر يقصرون وروى اليه في العمرة
باسناد صحيح ان ابن عمر قال اربع علينا النجدة ونحن باذيبيحان ستة اشهر في غزاة قلنا نصل
ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختيار اكثر الصحابة راجح على اختيار
ابن عباس وحده وفي الغياثة السافرا اذا دخل مصر وهو على عمر انه متى حصل في مكة
يصير مقيما وان لم ينزل الاقامة انتهى ولا تقيم نية الاقامة من العسكرة في دار الحرب لاهم بين
الذين يزعمون او يهضموا فيهم واوجاهلهم هذه مبطلات عزيمتهم لتوددها في الاقامة ولا بد في حق
النية من الجزم ولو كانت الشكوك لهم لان احتمال وصول المدد له ولوجود مكيدة من القليل
يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع الجزم وعن ابي يوسف في انك لو اتي في المدينة في اليوم تقصم منهم
وان كانوا في الحيا لم تقصم وهذا بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تقصم نية الاقامة منه لا تقصم
وكذا لا تقصم نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاخصبية حتى لو حاصر العسكر عدوا في الصحراء
من دار الاسلام ونوا الاقامة لا تقصم لما تقدم واما اهل الاخصبية تقصم منهم نية الاقامة
فيها لانها لهم بمأزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونزلوا وعندهم من الماء والكلام ما يكفيهم
مدتها صاروا مقيمين ولو ارحلوا عنه ونوا الى ما بين موضعين وبينهم مسافة السفر
صاروا مسافرين والافلاك اذا اكلوا في دار الحرب لم يقصموا ولو اكلوا في اقامته بعد
ما نزلها ولو خاف فقر منهم يريد سفر ثلثة ايام لم تعتبر نية هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى
قاضي خان وتعلل المراد بغير نية الاقامة بعد ذلك والافقد ذكر السر ورجع عن الذخيرة ان
الاسير اذا نقلت من العدو وفوطن نفسه على اقامة نصف شهر في غارا ونحوه قصر لان
محارب للعدو وكذا السلم فرب منهم وطلبوه ليقبضوه فخرج هارباً مسيرة السفر انتهى هذا
يدل على انه يقصر وكذا صرح بانه يقصر في الساكنة خاتمة بعلامة المحيط فتعين حمل تلك
العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم لا يعتبر في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع
كالخليفة والامير مع الجند والزوجة مع زوجها والولي مع عبده والكنانة مع مملوكه
والاستاذ مع تلميذه وفي الغنية نية السفر والاقامة الى الزوجه ان استوفت مهرها يعني العجل

والأقاليمها وكذا الجند النكان يرضق من الأمير والأقاليم انتهى والأوجه لها تبع مطلقا فلما
 إذا خرجت معه إلى السفر لم يبق لها أن تختلف عنه وكذا الجند إذا كان رزقهم من بيت المال
 وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد
 لا يكون تبعاً للوالي وهو ظاهر وكذا قاعدة لا عصى إذا كان باجر فهو تابع له كغيره من الأجراد
 والأقاليم وأرحل رجل رجلا ظلم ولا يدري المحمول أين يذهب به ذكر الحاكم الشهيد المتقي
 أنه يتم الصلوة حتى يسير ثلثا ثم يقصر ويتبغى أن يكون إذا سافر فلم يخبره وذكره في
 المتقي أيضاً أن المسلم إذا سار العدو وإن كان مقصداً ثلثة أيام قصر وإن لم يعلم سالفاً إن
 يجوز وكان العدو ومقيماً انتهى وإن كان مسافراً قصر ويتبغى أن يكون هذا إذا تحقق أنه مسافر
 ولا يكون كمن أخذ الظالم لا يقصر إلا بعد السفر ثلثا وكذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع يسأل
 متى سعه فإن أخبره على خبره والأصل الذي كان عليه من أقامة وسفر حتى يحقق
 خلافه وقيل إذا كان سفره محققاً ولم يعلم من متبوعه نيته الإقامة عند دخول مصر أو قرية
 يلزمه الإتمام وعلى الأصل الذي ذكرناه لا يلزمه وهو الأصح لأن التيقن لا يزول بالشك وتعد
 للسؤل بسبب من الأسباب بخلافه للسؤل مع عدم الأخبار والتدوين أن حبسه غير علم كان
 معصراً يقصر لأنه لا يؤاقره وكذا أن كان موسراً وعزم أن يقضيه ولم يعزم شيئاً فاما أن
 عزم أن لا يقضيه فانه يتم لأنه بمنزلة الإقامة كذا في المحيط وذكر في الذخيرة عن ابن سماعه
 عن أبي يوسف أنه إن كان معصراً يتم وكذلك أن كان موسراً لا يوطن نفسه على دائره والعبد
 بين شريكين أحدهما مسافر والآخر مقيم ان غيبا في خدمة أمته في ثوبه المقيم وقصر في ثوبه
 الآخر وإن أمتهما يتناظر على أن يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطاً لأنه مسافر من
 وجهه مقيم من وجهه وعلى هذا لا يجوز له الاقتداء بالمقدم مطلقاً فليعلم هذا وقد فهم من
 التمثيل بالخليفة في أول مسئلة التبع ان الخليفة والسلطان كغيره في أنه إذا نوى السفر
 يصير مسافراً ويقصر فقيل هذا إذا لم يكن في ولايته أما إذا طاف في ولايته والأصح أنه لما فرق
 لما تقدم من فضل النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء الراشدين أنهم قصر وأحيان سافروا من المدينة إلى
 مكة وغير ذلك ومما ذكره من قال إذا طاف في ولايته لا يقصر وهو ما صرح به حافظ الدين البرزنجي
 في فتاويه إنما إذا خرج لتخص أحلال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد ميسرة
 سفر حتى أنه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفره كاعتبارهم على أن جميع الولايات بمنزلة مصر
 لأن هذا التعليق في مقابلة النص مع عدم الرواية عن أحد من الأئمة الثلاثة فلا يعمم كآخرهم قلنا
 مدة السفر في سلم في أثناء الطريق وقد بقي بينه وبين مقصد أقل من ثلثة أيام لا يقصر وكذا العسبي

فصل رجل رجل
 ولا يدركه الجند

اذ اخرج مع امير فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي له مقصد اقل من ثلثة ايام كن قال ابو بكر
 بن الفضل وقال غير من الشائخ الجواب كذلك في الصبي اما الكافر فيقتصر لان نية الكافر المستمرة
 بخلاف نية الصبي قال في الخلاصة هو المختار وقيل يقتصر ان والخاص اذا ظهرت وقتبقي بينهما
 وبين مقصد ها اقل من ثلثة ايام تم الصلوة هو الصحيح ذكره في الظهيرية **الثالث** في اعتبار حال
 الصلوة في التغير وما يفتي عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلوة مادام وقتها
 باقيا هي قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تؤد فاذا اخرج تقررت في الذمة على
 ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والتغير في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قد رما
 بسم قوله الله اكبر وعند زفر قد رما بسم فيرداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول
 ثم اعلم ان صلو المسافر كغيره من الركعتين الى الاربع مادام في الوقت بنيت الاقامة كذلك لا تتغير
 بالاقضاء بالمقيم ان نزل الاقضاء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت
 صحيح وزمه الاقام لما قلنا آنفا وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقررت في
 زمنه ركعتين فلا تتغير بالاقتداء بالمقيم كما لا تتغير بنية الاقامة فيلزم اقتداء المقرض
 بالمتفعل في حق القعدة على سركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في الوقت فتخرج الوقت
 قبل تمامها لان حين اقتداء صار فرضه اربعاً للتبعية مع قبول الصلوة للتغير وفصار
 كالالمقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت وكذلك لو دام خلف الامام
 حتى خرج الوقت او سبق له الحد بعد اقتداءه فاشتغل بالوصوء فخرج الوقت واختار البناء فانه
 يتم اربعاً لان خروج الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعاً بالاقتداء اما لو افسد صلوة بعد ما
 اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين اذ قال الاقضاء بخلاف ما لو اقتداه متفلاً بالوقت
 المقيم حيث يصلي اربعاً لو افسد لانه يتم التزم صاوة الامام وهما لم يقصد اسقاط فرضه غير
 انه تغير ضرورة المتابعة وقد زالت وكذا اقتدى المقيم بالمسافر صحيح سواء كان في الوقت او خارج
 لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين بسلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بغير قراءة في الاصح وقيل
 يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو لو سلمها واجبه الاصح انه بالنظر الى كونه مقتدياً
 بخبره حيث ادرك اول صلوة الامام تكراه للقراءة تخريماً وبالنظر الى كونه غير معتد به فلا
 وقد سقط عنه فرض القراءة تستحب له القراءة واذا دار فعل بين كونه مستحجاً او مراماً حجت
 الحرمة بخلاف ما سبق فان ادرك قراءة نافذة ولو فرض ان امامه لم يكن قرأ في الاوليين فما
 قرء في الاخيرين ملحق بالاوليين ويخلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر اليه قراءة
 اصلاً اذ قال قد دارت قراءة بين ان تكراه تخريماً بالنظر الى الحرمة او تكون ركناً بالنظر الى الفعل

فاقول في المقيم
 ما لو دام المسافر
 على الامام ويقوم
 ركعتين ويكمل بغير
 بغير فيتم صلوة بغير
 قعدة وقيل بالقعدة

فالاختياط هو الايمان بالفرض اذ يلزم من تركه الفساد ولا يلزم من فعله المكروه ولا يفتقر
 للمسافر اذ اسلم ان يقول لهم اتوا صلواتكم فانما قوم سفر لا حتم ان يكون خلفكم من يعرف
 حاله ولا ييسر له الاجتماع به بسبيل فيحكم بفساد صلوة نفسه بناء على ان امامه مقيم عند
 صلوة يسلمه على ركعتين وهذا يجعل ما في فتاوى اذ اقتل بامام لا يدركه مسافر وهو مقيم
 يجهل ان العلم بحال الامام شرط الاداء جماعة انتهى لا شرط في الابتداء لما في المبسوط من ان يصلي بالجماعة
 الظاهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون مسافره هو او مقيم فصلواتهم فاسد سواء كانوا اثنين
 ام مسافرين لان الظاهر من حال من في موضع الاقامة انه مقيم والبناء على الظاهر وانما يجتنب
 خلافه فان سالوه فاخبرهم انه مسافر جازت صلواتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عمران
 بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين
 يقول يا اهل مكة صلوا الربعا فانما قوم سفر صححه الترمذي ولو اقام المقتل المقيم قبل سلام الامام
 فنوى الامام الاقامة قبل تعقيد ما قام اليه بالسجدة لزمه الرخص متابعة الامام فلا يفعل
 فسدت صلواته لانه ما لم يسجد لم يستحكم خر وجهر عن صلوة الامام قبل سلام الامام وقد بقي
 على الامام ركعتان بنيتهما واجب عليه الاقضاء فيهما فاذا انقضت فسدت بخلافه لو تعبد تعقيد
 بالسجدة فانه قد استحكم انفراد حقه ولو رخص وقام تعقد صلواته لا قدر في موضع الاقامة
 ويبين علي ما ذكرنا في اول هذا البحث ان من فاتته صلوة وهو مقيم قضاه الربعا مقيما او مسافرا
 ومن فاتته صلوة في السفر قضاه ركعتين مسافرا او مقيما ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج
 الى السفر في وقت رده دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم رجع شيئا في منزله فوجع اليه الزجر
 وقت العصر ثم خرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء الظهر ركعتين و
 العصر اربعا بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت ما لم تود وان المعتاد آخر الوقت
 وقد كان في آخر وقت الظهر مسافرا ولم تكن ادبت وفي آخر وقت العصر مقيما حيث رجع الى
 منزله ففقرت الظهر ركعتين والعصر اربعا الرابع في الوطن قالوا الاوطان ثلاثة وطن اصلي و
 وطن قامة ووطن سفر فالاصلي هو بلد الانسان او موضع تاهل به ومن قصد العيش لا
 الا رجحاله عنه كما لو كان له اوطان ببلد غير موطنه وهو بالغ ولم يتاهل به فلا يملك له وفي
 المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل فيه فقله او توطن فيه ويتناول ما عدا القرية
 عدم الاحتمال وان لم يتاهل فعلى هذا لو عزم من له اوطان في بلد على القرية ترك الوطن الذي
 كان قبله ليكون وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة فيه قيل لا يصير مقيما وقيل يصير مقيما
 وهو الاوجه لما من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلد تين فاتيها ما دخلها صامعا وانما

فالاقتضاء في ايام
 في السفر هو
 في السفر هو
 في السفر هو

صلاة
 الاقامة

زوجه في أحدكما بقي له فيها دور وعقد قليل لا يبقى وطناً له إذ المعتبر الأهل والدار كما كان
 ببلدة واستقرت سكنى له ولا يسكن فيها دور وقل بقي ووطن الإقامة ما ينوي في الإقامة
 خمسة عشر يوماً فصاعداً ولم يكن مؤلف ولا له به أهل ويسمى وطن السكنى أيضاً ولا يتحقق
 على عدم اعتباره ولذلك يذكره صاحب الهداية لأنه فيه وصف السفر وهو كالمقارنة ثم الأصل
 ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن أصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه الحق
 لو دخله بعد ذلك لا ينزله إلا تمام ما لم ينو الإقامة لما من أنه عليه السلام وأصحها بالهاج
 قصر وإمكان مع أنها كانت وطنهم الأصلي لكونهم استوطنوا المدينة في التولية وطينة مكة ولا ينتقض
 بوطن الإقامة ولا بالسفر لأن الشيء لا ينتقض بما هو دونه وأما وطن الإقامة فينتقض بوطن
 إقامة آخر وإن لم يكن بينهما مسافة وكذا ينتقض بالسفر وإن لم يطأ عليه وطن إقامة ثم يصف
 وظن فيه ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الأصلي بالإجماع وكذا الثبوت وطن الإقامة في
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه شرط لثبوت وطن الإقامة أن يقدم سفره يكون بينه وبين وطنه
 اليه منه سفر حتى لو خرج من مصره لا يقصد السفر فوصل إلى قرية ونزل في إقامة خمسة
 عشر يوماً لا يصير تلك وطن إقامة له وإن كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لا
 يقصد السفر فقل أن يسير مدته أقام بقرية خمسة عشر يوماً لا يصير وطن إقامة له وعلى ظاهر
 الرواية تصير تلك القرية وطن إقامة له في صورتين الخامسة مسائل متفرقة رخص
 للمسافر ترك السنن على قول البعض وقال الفضل لا يرخص في الميسر التمسك بمكة أو قصر
 في السنن وتكلموا في الأفضل قيل الترك تنصيصاً وقيل الفعل تقر به لو قال الهند وإن الفضل
 حالة النزول والترك في حالة السير انتهى وهذا هو العدل إذ لم تكن مشقة حالة النزول
 وقد تقدم عن ابن عمر لو كنت مسجلاً لآتمت وقال هشام رأيت محمد كثيراً لا ينقطع في السفر
 قبل الظهر ولا بعد هاوايين ركعتي الفجر والغروب وما رأيت ينقطع قبل العصر ولا قبل العشاء
 كذا في شرح الهداية للسراجي المعاصي والطبيع في سفره في الرخص سواء عندنا أو غيره قال
 الأوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقالت الثلثة ليس للمعاصي بسفر
 كالآبق أو في سفره كقاطم الطريق أن يترخص بالرخص الشرعية للمسافر لأنها من فوائدها
 المستحق للتمتع وقياساً على عدم جواز صلوة الخوف للبعاءة وقاطم الطريق بالإجماع قلنا قياساً
 بمقابلة النصوص من الكتاب السنة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام
 أخر وإذا حضر في الصلاة فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الآية وإن كنتم مرضى أو على
 سفر الآية وقال عليه السلام يسبح المقيم يوماً وإيلة والمسافر ثلثة أيام ولا فصل في هذه النصوص بين

قال هشام رخص
 في السفر
 قبل الظهر ولا بعد هاوايين

ومسافر على أن الله تعالى لم يمنعه نعمة من عباده في الدنيا العصية بهم والألما باج النكاح لهم
والبيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيتها من نعمة ولا يقال ذلك للفقهاء
كأكل الميتة ونحوها لأننا نقول أن يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الزائد كأكلي الميتة ولا
قائل به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبقاء وقطاع الطريق غير صحيح لأن العصية
في حقهم في نفس الصلوة إذ قصدتم بها محاربة الله ورسوله والعصية فيما نحن فيه
فيما نعلق به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصار كالصلوة عند التطوع مع الصلوة
في الثوب المغصوب كالزنى في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليست أصل ولا يجوز الجمع
عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة فقه
قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين ومكحول وجابر بن زيد
وعمر بن دينار ورواه ابن القابهم عن مالك وقال الشافعي وأحمد رحم ومالك في المشهور
عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعد السفر والظفر
تأخيرها بان يؤخر الأولى إلى وقت الثانية فيصليهما فيه وتقضيها بان يقدم الثانية إلى وقت الأولى
فيصليهما فيه أما التأخير فلم يمه فيه أحاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله عليه السلام
ليس النوم تفریط إنما تفریط في القنطرة بان تؤخر صلوة أو وقت أخرى وهو محرم وذلك مبيحة
والمحرم يرجع على البيع عند المعارضة على أن الجمع على صحتها ليس بمندبل على الجمع في وقت واحد
بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل بإدائها الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها وأما
ما روى يحيى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا جدد بالسيرة جمع بين المغرب والعشاء
بعد ما يغيب الشفق ويقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جدد بالسيرة جمع
بينهما فقال الإمام أبو جعفر الطحاوي لم يذكرك ذلك أحد من أصحاب نافع غيره لأبعد الله ولا
مالك ولا الليث على أنه يجوز أن يراد أنه صلى العشاء التي يحصل بها الجمع بعد ما غاب الشفق
مع صلوة المغرب في آخر وقتها ويؤيد عليه رواية أسامة بن زيد قال أخبرني نافع أن ابن
عمر جدد بالسيرة حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما قال في طريق آخر حتى إذا كان في آخر
الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء وقد توارى ثم أقبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل هكذا إذ عمل بهما وفي طريق آخر حتى إذا غاب الشفق نزل فصل المغرب وغاب
الشفق وصلى العشاء وقال هكذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جددنا بالسيرة التقديرا
فليس لهم حديث صرح فيه إلا ما روي في نسخة بن سعيد عن الليث عن سعد عن يزيد بن أبي
حبيب عن أبي الطغيلة عامر بن واثله عن معاذ بن جبل أنه عليه السلام كان في غزوة تبوك

السيرة
بين صلاتين في وقت واحد

السيرة
بين صلاتين في وقت واحد

أخو المغرب

أذا دخل قبل زيف الشمس آخر الظهر إلى العصر فيصلحها جميعا وإذا ارتحل بعد زيف الشمس
 صلح الظهر والعصر ثم صار وكان إذا ارتحل قبل المغرب حتى يصلحها مع العشاء وإذا
 ارتحل بعد المغرب عمل العشاء فصلاها مع المغرب قال البيهقي هذا حديث محفوظ صحيح هكذا
 قال لكن قال الترمذي تفرد به قتيبة بن سعيد وهو غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا شاذ
 الأسناد والماتن وأئمة الحديث إنما سمعوه قهجا من أسناده ومنه قال فنفروا فإذا الحديث مضموم
 وقتيبة بن سعيد ثقة ما من قال الحاكم بسنده إلى البخاري قال قلت لقتيبة مع من كتبت
 سنن الليث حدث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل قال كتبت مع خالد الدائني قال البخاري كان
 خالد يدخل الحديث على الشيوخ وقال الحاكم ولم تجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية
 ولا وجدنا هذا المتن بهذا السياق عن أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد مما روى معاذ
 بن جبل وخالد مازوك الحديث انتهى وعن أبي داود قال ليس في تفديده الوقت حديث ثبت
 ذكر عنه في الكتاب هذا الحديث ذكره أبو داود والترمذي في صحيحهم فيه ما خجبه في الصحيحين
 انه عليه السلام إذا ارتحل بعد ما زيف الشمس صلى الظهر ثم ركعها فجوز بطلان أصلها بجملة
 عليه السلام من كون الوقت شرطا أو سببا لا يجوز تفديده الصلاة عليه بمثل حديث شانه هذا
 مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة قط إلا لو قطها الاصلواتين جمع بين الظهر والعصر يعرفه وبين المغرب والعشاء
 يجمع وإنما يصح بمثل حديث الجمع يعرفه والمراد لغيره في غاية الصحة والشهرة وأما الجمع في الظهر
 فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب
 والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أدى ذلك في المطر ولكن رد ظنه هذا بما أخرجه مسلم
 وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال إن التحريم امتنع ولم يقتل
 أحد منهم بظاهرة فتعين الحبل على الجمل فاعلا كما قلنا ولتضربهم أيضا الليرة والتقدير بعيد
 لا دليل عليه وهو قول بعضهم المراد ولا مطر كثيرا ومستلهم أو مطر ينزل عليه بل كان مستنلا
 لسقفة ليس لهم حديث يصح به بانه عليه السلام جمع بين الصلواتين في وقت واحد
 لأجل المطر فليت شعري أي ضرورة دعت إلى هذا التقدير السج الذي يحجر كل طبع سليم
 والله الهادي إلى الصراط المستقيم فصل في صلاة الجمعة اعلم ان صلاة الجمعة فرض من طه
 كل من استكمل شرائط وجوبها دل على فرضيتها الكتاب هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
 فإنه أمر وهو باطلافة يقتضي الوجوب والتمني عما كان مباحا فيقتضي حرمة والمستزعم في كثير منها

عن أبي داود قال ليس
 في تفديده الوقت حديث
 ثبت

تج

قوله عليه السلام لقد هممت ان امر جلا يصلي بالناس ثم لم يقم علي جبال يتخلفون عن
 الجمعة يومهم رواه مسلم واحمد رحم وقوله عليه الصلوة والسلام لينتهين قوامهم ودعهم
 الجماعات وليخفن الله على قلوبهم ثم لم يكن من الغافلين رواه البخاري ومسلم والنسائي
 واحمد وقوله عليه الصلوة والسلام من ترك ثلث جمعها وفاطمة الله على قلبه رواه الخمسة
 وقوله عليه الصلوة والسلام رواه الجماعة واجب على كل محتمل رواه النسائي باسناد صحيح على
 شرط مسلم وغير ذلك من الاحاديث ويأتي بعضها ايضا انشاء الله تعالى لاجماع الامة على بعضها
 عينا حكاه ابن السندر وغيره حتى قال ابو بكر بن العربي لا يطلب على فرضية الجمعة دليل فان اجماع
 من اعظم الأدلة اذا تقرر هذا فاعلم ان ههنا ابحاثا الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان الجمعة
 شرطها الوجوب ائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة
 من الحيض والنفسا وشروط اللاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها
 مما ذكرنا ما شرط الوجوب في ستة اركانها كورة فلا تجب على المرأة ملدوى طارق بن شهاب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الا اربعة عبد مملوك وامرأة اوصي وريضة
 ابوداود والثاني لاقامة فلا تجب على مسافر لقوله عليه السلام الجمعة واجبة الا على صبي ومك
 او مسافر رواه البيهقي عليه اجماع الائمة الاربعة وجهود العلماء خلافا للظاهرية الثالث الحرمة
 فلا تجب على العبد لما مر من الحديث وعليه اجماع ايضا وفي الفتاوى ان يمنع عبده عن الجمعة
 والجماعات والعبدان ولو اذن المولى لعبده في الجمعة ذكر في المنيعة تجب عليه وذكر المرغيناني
 انه يتخير وفيها اذا حضر باب الجامع لحفظ الدابة خلافا لآخرون فيعصى اذا لم يحل بالحفظ والكتابة
 تجب عليه وكذا معتق البعض ولا تجب على العبد الماذون في التجارة ولا على العبد الذي يؤد
 الضريبة وقال الشيخ ابو حفص الكبير للمستأجر ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال على
 الدقاق وليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجرة قد راسعته ان كان بعيدا وان كان
 قريبا لا يسقط عنه شيء وان قال الاجير حط ربح الاجرة بمقالة اشتغالي بالصلوة لم يكن
 له ذلك الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب
 الى الجامع او يقدر الا ان يحاف ان يزيد مرضه او يبطل برره بسببه لما مر في الحديث والشيخ الكبير
 الضعيف عن السعي كالمريض الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعرج وان وجد قائد
 عند المجيئة رحمه وعندهما ان وجد قائد تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على
 المقعد ومقطع الرجلين وان وجد من يحمله بالانفاق والفرق للمامين وبين الاعرج والاعرج
 قادر على السعي عند وجود القائد ومن المقعد ابو حنيفة رحمه قاصدة ان القدرة بالغير لا تعد

صاحبة

فان كان يمنع عن
 الجمعة والجماعات
 والعبدان

فان قال لا يحط
 ربح الاجير بمقالة
 اشتغالي بالصلوة
 لم يكن له ذلك

على ما هو هو التحقيق والرياض ان وجد مساعدا قيل هو على الخلاف كما قيل لا يجزى عليه
بالافتقار كالمقعد والاولى ان لم تقضه الحركة فكلاعي وان تقضه فكالمقعد والمتمتع كالرياض
ان بقي الريض ضائعا بذهابها على الاصح فالقريض على هذا الوجه من جملة الاعمال التي
تقيم عدم التعبد الى الجمع والجماعات وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والتلج والوحل و
نحوها وانما اختصت الجمعية بهذه الشروط لعدم تاديبها في اى مكان كان واختصاصها
بمكان وصغر يحصل بها الحرج كالمشقة بسبب العجز والضعف في الريض ونحوه وتسبب قوة
مصلحة نفسه او موله في حق المسافر والعبد والحرج مدفوع رحمة من الله ولطف فلم يقبض هؤلاء
ولذلك وكفاهم اداء الظهر ولو حضر واوصلوا الجمعية اجزاء ثم ولم يلزمهم الظهر لا يسقط
الوجوب عنهم للرفق بهم فاذا تحملوا المشقة وقعت فرضا واجزوت كجم الفقير وآما شروط
الاداء فستة ايضا الشرط الاول المصروف فناء فلا يجوز في القرى عندنا وهو مذاهب
على بن ابي طالب وحذيفة وعطاء والحسن بن ابي الحسن والنخعي ومجاهد وابن سيرين والثوري
وسميون خلافا للائمة الثالثة لما روى ابن ابي شيبة عن علي رضي الله عنه انه قال لجمعية
ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة وصححه ابن خزم في الحلي
وروى مرفوعا وهو ضعيف ولكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة
وهي من احكام الوضوء ولا مدخل للواهي فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعية
بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوا ثاقبة في البحرين فلابد في الصرية
الاطلاق الصد والاول اسم القرية اذ القرية يقال في عرفهم وهو لغة القران واضرب لهم
مثلا اصحاب القرية اي انطاكيا وقالوا لولا انزل هذا القران على رجل من القرينين عظيم
اي مكة والطائف وفي الصحاح جواثا جصن بالبحرين فهي مصر على ما ياتي في تفسير موما
وروى عبد الرحمن بن كعب عن بريد كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنا في حرتنا بنياض
اسد بن ذرارة وكان كعب كلما سمع النداء نوح على اسعد لذلك قال قلت لكم انتم قال اربعين
فكنا ثم اقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكر اليه في وكثير من اهل العلم فلا يلزم جمعة
كان قبل ان تفرض الجمعية وبغير علم عليه الصلوة والسلام على ما ذكر في القصة انهم قالوا لليهود يوم
يجمعون فيه كل سبعة ايام وللمنصر يوم فلينجعل يوما تجمعهم فيه تذكر الله تعالى فيصلي فقالوا يوم
السبت لليهود ويوم الاحد للمنصر فاجعلوا يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدهم فصلى بهم وذكر
هم وسمود يوم الجمعية ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكون
سبب قتل الحرة من افئدة المها بسم حد يث على عن المعارضة والقاطع للشغب ان قوله تعالى

فاسعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا يجوز في البرارى اجماعهم قدر والقرية و
 نحن قدرنا المصر وهو اولى بالحد يث على سيما ولا معارض لما اذم ينقل عن الصحابة انهم حين
 فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع في الامصار ثم اختلفوا في تفسير المصر لاختلاف
 كثير واقتضاه في ذلك ان مكة والمدينة مصران فقام بهما الجمعية من زمرة عليه الصلوة والسلام
 الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر فكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو معتبر
 حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرها وهو
 ما لواجتمع اهله في اكبر مساجد لا يسعهم فانه منقوص بما اذكر منها يسع اهله زيادة
 ولم يعلم ان مكة والمدينة في زمن النبي عليه السلام والصحابة اكبر مما هي الان ولا ان مسجد
 كان اصغر مما هو الان فلا يعتبر هذا التعريف بالاولى لا يعتبر تعريفه بما عيس فيه كل محقق
 بحجته او يوجد فيه كل محقق فان هو وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا و
 مع هذا في كل منها حروف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما
 اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض بنفذ الاحكام ويقوم الحد ودون تعريف
 صدر الشريعة له عند اعتداده عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم ذكره لقوله
 التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحد وفي الامصار تعريف بان المراد القدرة
 على اقامة الحد ودعلى ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة رحمه الله بل كبرية
 فيها سكك واسواق وله اساتيق وفيها دال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم المشتمر
 وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى الا
 ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والوساتيق بناء على الغالب والغالبا لغيره والقاضي
 شانه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحد ولا يكون الا في بلاد كذلك فالحاصل
 ان اصح الحد وما ذكره في التحفة لصدق على مكة والمدينة وانهما هما الاصل في
 اعتبار المصرية وفي الفتاوى الغياثية لوصل الجمعة ثبوتها المسجد ولم يبنوا وهو قول
 ابي قاسم الصغار وهذا اقرب الاقارب الى الصواب انتهى هو ليس بعيد عما قبله المسجد
 الجامع ليس بشرط ولهذا اجمعوا على جوازها بالصلى في فناء المصر وهو ما نقل
 بالمصر معد المصالح من رفض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن الموتى وصلوة
 الجنائز ونحو ذلك لان له حكم المصر باعتبار حاجته اهله اليه وقدره محمد رحمه الله بالغة
 وقال قاضيان والاعتماد على ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله كل موضع بلغت ابنته ابنته منى في معنى
 وقاضى يقيم الحد وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي كبريا الى ان هذا ظاهر الرواية وهو

فاسعوا الى تفسير

في قوله لا يسعهم فانه منقوص بما اذكر منها يسع اهله زيادة

وذكر في فتاوى هو يذبح في ان يقر الفاتحة والسورة في الاربع التي يقبل بعد الجمعة في الظاهر
 ديارنا فان وقع فرصا ففقره السورة لا تضر وان وقع ثلثا ففقره السورة واجبة انتهى والحمد
 في النية ان ينوي آخر ظهر اركب وقته ولم يسقط عني بعد عتي ان صحت الجمعة وكان عليه
 ظهر يسقط عنه ولا فقل ومن كان مقيما في اطار مصر ليس بين وبينه المصروف من المصروف
 والمرامى فلا الجمعة عليه ان كان يسمع النداء والغلاة والميل والامبال ليس بشي كذا في الفقيه
 ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو اختيار شمس الامة الحواشي كذا في فتاوى صاحب الزمان
 ادخل القروا للمصري يوم الجمعة فان تكرر المكث الى وقتها تلزم ولو تكرر الخروج بعد دخول وقتها
 تلزمه وقال الفقيه ابو الليث تلزمه كذا في الخلاصة ولم يذكر في صيغان الاعملا منها اذ انوي
 الخروج في يومه قبل الوقت او بعد كما اختاره الفقيه فعلم انه المختار عند كذا في فتاوى اقامته ذلك
 اليوم في مصر الحق باهله بخلاف ما اذ ينوي الشرط الثاني في كون الامام فيها
 السلطان او من اذن له السلطان لقوله عليه الصلوة والسلام فمن تركها وله امام عادل او
 جازر فلا يجمع الله شمله ولا يبارك له في امر الحديث واما من ما جرحه وغيره فقد اشترط عليه الصلوة
 والسلام الامام وهو السلطان لا لحاق الوحيد بتاركها وقال الحسن بن ابي الحسن البصري رابع
 السلطان فذكر منها الجمعة وقال جيب بن ابي ثابت لا تكون الجمعة الا بامير وهو قوله
 ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان او من به امره فاذا لم يكن
 ذلك فصلوا الظهر ولا نهائهم اجمع عظيم اذهي جامعة للجماعة المنفردة في الساجد في غيرها
 وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وفي التجيل والتأخير فلا بد من الولاية العامة
 والكلمة الفاضلة حصة المنازعة المفضية الى العداوة والفتنة والى تقويت الجمعة غالب على
 هذا كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان عليا رضي الله عنه انما جرح الامام معاوية
 عثمان بامره ولو قل العبد عمل ناحية فصلهم الجمعة جازلا امر من حديث عثمان للتفعل الذي
 لا منشور له اذا كانت سيرة في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان بذلك تثبت السلطنة
 فيحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يؤمر به صريحا او دلالته ولكن صاحب الشرط
 وعن ابي يوسف رحمه ان لصاحب الشرط ان يصلي دون القاضي فان مات وفي المصنف
 بهم خليفة قبل اتيان وال اخرهم وكذا لو صلى القاضي او صاحب الشرط فان لم يكن احد
 من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلي بهم جازر ومع وجود واحد منهم لا تجوز الا بانه
 للضرورة هناك وهناك ولو مات الخليفة وله امر او ولاية على اشيء من امور العامة
 كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور السليمان فكانوا على حالهم ما لم يغزوا

فلا حسن في النية ان
 ينوي آخر ظهر اركب
 وقته

ان دخل القروا للمصري
 يوم الجمعة

فان لم يكن احد من
 هؤلاء فاجتمع الناس
 على واحد فصلي بهم
 جازر ومع وجود واحد منهم
 لا تجوز الا بانه

ولو شرح المأمور بها فيها ثم حضر أكثر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شروعه المرافقة كانت
سلطانة يجوز أمرها باقامتها الاقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له
في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يمكن الاستخلاف وان لم يؤذن له فيه لفرق ان الجمعة
موقوتة تفوت بتأخيرها فالأمر باقامتها مع العلم بان المأمور بعرضه من الاعراض المؤدية
الى التقويت امر بالاستخلاف ولا لغيره بخلاف القاضي لان القضاء غير موقت قال شراح
الهداية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع
الخطبة أما اذا لم يكن سمعها فلا لانهما من شرائط اقتسام الجمعة بخلافه وهو سبق الخطبة فاستخلف
من لم يشهد الخطبة لان الخطبة شرطان وليس بمقتضى الخطبة بشرط الاقتسام ولقد وجد في حق
الأصل بخلاف الاستعير فان لم ير يعذر لا نهيلك المنازع لنفسه فكان لا يمكنها والقاضي
انما اذن له ليعمل غيره وهذا اما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون لقيامه غيره مقام
نفسه ومن قام مقام نفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه فقام بعض الفضلاء من هذا
ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف
لا يجوز للخطبة اصلا ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الامام الا اذا كان ما ذونا من
السلطان الاستخلاف لاعتقادنا منه على التقييد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وآتت خبره بان
الاطلاقهم ورفقهم المذكورين الماذون في الجمعة وبين القاضي فينبذ طلاق الاستخلاف في الخطبة
والصلوة فآتت ما في الباب انما خطب واراد استخلاف الصلوة لا يجوز ان يستخلف من لم يشهد
الخطبة لا اذا كان بعد الشروع وسبق الخطبة وآما القاعدة المذكورة فقول بوجوبها وان لم
ان الماذون في الجمعة قام مقام غيره لغيره بل لنفسه بخلاف القاضي ذلك لان القاضي انما قام
بمقام السلطان لاجل الرعية خاصة ولذا لا يجوز حكمه لنفسه بل والى هو بمنزلة نفسه من لا
تقبل شهادته لم وأما المأمور بالجمعة فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقط بل لاجل
نفسه ايضا فان الصلوة المأمور باقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضا فقد قام
فيها مقام غيره لنفسه ولغيره الا ان الغير تابع له ونفسه اصل في ذلك لقيامه فكان من القسم
الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخلاف كما في الاستعير وعلى هذا عمل الامرة
من غير تكثير فليتأمل الاذن في الخطبة اذن في الصلوة بالعكس في الواجبات لحدث الامام
وقال لو حدث خطب ولا تصلح اجزاءهم ان يخطب ويصلي بهم الشروط الثلاثة الوقت
والمكان كان شرطاً لسلطان الصلوات الا ان الجمعة تختص بانها لا تقع لغيره بخلاف سائر
الصلوات فانها تقع بعد ايضا وتؤتى بآفة الظهور لما في الجاردي عن النس كان عليه السلام

فقط
وقد

يصل الجمعة حين قيل الشمس في مسلم عن سلمة بن الأكوع كسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه سلم كسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الدين النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وهو قول جمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم
 ولا يجوز قبل الزوال إلا في قول أحمد بن حنبل وليس له مقتضى لأحد من مسلم عن جابر قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الجمعة ثم يذهب إلى جالنا فآتيه بها حين تزول الشمس قال
 إليه في معنى النواحي ولا دليل فيه إذ غاية الأخبار بان الصلوة والرواح كان حين الزوال لا قبله
 قبله فإن قيل قبله حين الزوال لا يصح هذه الجملة قلنا المراد ما يد إلى الزوال الحقيقية فإنها لا
 تسلم إلا بغيره أيضا أكوها زمانا الطيفاجل ولا يصح بعد دخول وقت العصر خلافا لما لا يصح
 أن وقت الظهر والعصر عند واحد ولنا أن شرعية ما على خلاف القياس سقوط الركعتين مع
 الإقامة فيراعى فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرتفع أن عليه الصلوة والسلام صلا
 بعد دخول وقت العصر وكذا من بعد إلى يومنا هذا لا يجوز من ولو خرج الوقت وهو فيها لا يفسد
 الظهر ولا يبينه عليها عندنا خلافا للشاذي لم لا نقول ما كبره وشروط الخلاف بناء على أن عند
 يجوز بناء أحد الفرعين على الآخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم في الإقامة فأنهم الشرط الرابع الخطبة
 وعليه الجمهور بخلاف الامامية فإنهم يجوزون أداءها للخطبة وقد شدوا أن لم يروا عليه السلام أو
 أحدا من الخلفاء الرشدين فمن بعدهم صلاها بحد وبها في من جملة الخصوصيات التي لم يروا سقوط الركعتين
 الامم مراعاة فكانت شرط الخطبة كونه في الوقت لا تقع قبله لأن من جملة الخصوصيات المفيدة فيها
 طوبى بخضرة الباعة فإن خطب وحده ثم حصر الجماعة فصل لم لا يجوز التواتر المذكورة لقوله تعالى وسعوا في ذكر
 الله وهو يشتمل للخطبة والصلوة فكأن الصلوة لا يجوز دون الجماعة على ما يأتي في انشاء الله تعالى لأن الخطبة
 وذلك لأن الأثر وإن دلت على وجود السعي بعبارة فقد دلت على توقفه لأن كونه يكون انتهاء السعي إلى
 الجمع اليد بأشارتها ولا يشترط لصحتها كونه موقفا بل يكفي حضورهم حتى لو بعدوا عنه وانما لو كانوا
 صا اجزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده إذ لم يكن ممانعاً وكنها مطلقاً ذكره
 تعالى بينهم عند الحقيقة ومن عند هذا ذكر طوبى لسي خطبة وأجها كونهام القياس ستر القوم واستنها
 كونهما خطبتين يجلس بينهما يشتمل كل منهما على التهنين والشهد والصلوة على النبي ثم الأولى على تلاوة آية وعط
 الوعاء أيضا والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من الوعظ وهذه كلها فوفق عند الشاذي بجملة ما فيها
 من جملة الخصوصيات التي لم ينقل إسقاط الركعتين الاممها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذلك في الأول من
 الزيادة على النص بحز الواحد وفي فراض هذه الاشياء وذلك لأن الثابت بطريق التواتر والشهادة هو مطلق
 الخطبة في الوقت ولم يثبت أن كل واحد من الزا خطبة عليه السلام كان مشتملا على جميع ذلك لا صلوة أم الخطبة

في قول أحمد بن حنبل
 يجوز الجمع قبل الزوال

في قول الجمهور
 واجبا واستحبها

فلا دليل على افتراضه فكان واجبا او سنة وكذا تركه فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلوة والسلام
 لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن يكون ذلك وابنه وعادته وادبه ولا دليل على انه
 انما فعله مخصوص بالخطبة ولا يقال الخطبة قائمة بمقام الركعتين فيشترط لهما ما يشترط لهما الا
 نقول لا نسلم والا لما يلزم الاستدلال فيها ونقطعها الكلام العهد على ان مسلما روى انكسب بن عجرة
 دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم يخطب فاعل فقال انظر الى هذا الخبيث يخطب فاعل
 والله تعالى يقول واذا راولوا تجارة او هو انفقوا اليها وتركوا ما قاموا به صلى الله عليه وسلم يحكم هو ولا غيره
 الصحابة الموجودين اذ ذلك بفساد الصلوة وانما انكر عليه لتركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر رحمه الله
 واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعي بم ان الجلوس بين يمينه سنة ولا شيء على من تركه ولا يثبت
 وعهد به ان الشرط هو الخطبة وهي انما تطلق على كل طوبى واقله عند التشهد وما دون ذلك لا يثبت
 في العمدة ولا في المغتفر ولا في حيفته قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كون ذكره طوبايا وقصيرا
 فكان الشرط المذكور لا يعم بالقطعي غير ان المأثور عن عليه الصلوة والسلام اختيار واحد الفريقين على الذكر
 السمي خطبة والواقفية عليه فكان ذلك واجبا او سنة لان الشرط الذي لا يجوز غيره اذ لا يكون بيان
 اعدام الاجمال في لفظ الذكر وذكره في المبسو والمحيط وملق في الجار وشرح الجار لا يبر بطلان وشرح مبسو
 الذين الخاطي والمؤثرون عثمان بن عفان ثم اول جمعة على الخلافة سعد بن عبد الله فقال الحمد لله
 عليه فقال ان ابا بكر وعمر كنا بعد ان هذا المقام فقالوا انكم الى امام فعال حرج منكم الى امام قالوا وسيا
 الخطب بعد واستغفر الله لي ولكم ورتل وصلى ولم يترك عليه احد فكان اجماعا منهم على الاكتفاء بهذا
 القدر وان الطول السمي خطبة في العرف ليس بشرط فكان الشرط مطلقا لا كقولنا الحمد لله وسبحان
 الله ولا اله الا الله او نحو ذلك اجزا ولكن لا بد من كون ذلك على قصد الخطبة فلو عطف فجاء جملته
 عن الخطبة ويكره المخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل اولى ولو خطب
 ففهم من كان حاضرا وجاء آخرون ففصل بهم اجزائهم لانهم لا يخطبون القوم حصون وصلى والقوم حصون
 لو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فصلى تجوز ولو نعت فيه واجامع فاعتزل استقبال الخطبة
 ذكره في الواقع ومنية الفتى لا نل من عمل الصلوة وفي المرفوعة ان لو رجع الى منزله فقد اجزاه
 ولو خطب وهو جنب فذهب فاعتزل استقبال ذكره هذا كله السراجي في شرح الهداية والله اعلم
 الشرط الخامس الجماعة على شرطيهما الاجماع من غير مخالف وانما اختلفوا في اقل
 عددهم فمذهب الحنفية وعمر بن زفر ثم ثلثة رجال مكلفين سواء الامام وعبد الله بن يوسف ثم ثلثة
 سواء الامام وعبد الشافي ثم اربعون رجلا احرار امة يقيمون صيدا ولا شتا ولا صيف ولا حار ولا
 ظاهر من هذا جملتهم وعند مالك ثم من يقرى لهم قيرتوم بعد وعدها وثمن الجديب عن الحد بثلاثين

فليس ينهيه
 الجلس بين يمينه
 ولا شافعي على تركه

لما ذكر ابو محمد الاسكندر سلا اذ اجتمع ثلثون بيتا ليأمر واجلا يصلي بهم الجمعة والجمعة ان
 الاسكندر مجهول فلم يجبه به وللشافعي ما روي في بحث المصرون حديثا سعد بن زرارة وانهم كانوا ايام
 ولا حجة في ذلك لانه في غيرهم لو كانوا اقل لما جهروا وقاموا عن جابر وصفت السنن في كل سنة
 اماما وفي كل اربعين فافوق ذلك جمعة فقال في شرح المهدى بضعف واه اليه في غيره واسنا وضيعة
 قال اليه في وهو حديث لا يحتم بمثله انتهى ولا يرد يوسف ان منى الجماعة متحقق في الاثنين كون
 الجمعة مقفلة لثنتي لا يمس ما نحن فيه اذ الشرط جماعة هي من مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع
 بل يلفظ لا نفس في الاثنين ذلك ويجوز ان الشرط جماعة هي مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسعوا فان
 طلب الحصص متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو الى ذكر يستلزم ذكر اخر لم ان الشرط ان يكون مع الامم بهم
 هو معنى لفظ الجمع الذي هو م م ويشترط كونهم رجلا لا عقلا فلا تتعد بالنساء والصبيان ولا
 يشترط كونهم احرارا مقيمين بل تتعد بالعبد والسافرين وتقيم امامتهم فيها ايضا وكذلك الرضوخ
 ونحوهم من العذوبين خلافا لافروهم فانه لا تقيم امامتهم من لا يجب عليه الجمعة في ما عدا بشرط
 عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس لما فيه بل للتحقيق عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص في غيرهم فيكون
 امامتهم كما يجوز امامة غيرهم ويشترط بقاءهم الى السجدة الاولى عند ايجافهم فلو نقر ما قبلها
 وانقصوا يستقبل من بقي الظاهر وعندنا يشترط بقاءهم الى التسمية فلو نقر ما بعد هاتين من بقي
 من الجمعة وعندنا في يشترط بقاءهم الى تمامها بالقعود قد التمس فلو نقر ما قبل ذلك يستلزم من بقي الظاهر
 لان الجماعة شرط فلا بد من دوامه كالوقت ولما هنا شرط الانقضاء فلا يشترط دوامها كالتخبر
 ابو حنيفة يقول نعم هي شرط الانقضاء لكن انعقاد الصلوة وتحقق تمام موقع على وجه تمام الا ان كان
 دخول الشيء في الوجود بدخول جميع اركانها لم يسجد فيها الا يسي صلوة ولذا لا يجنبها بالصفة لا يسي في مكان
 ذهاب الجماعة قبل السجدة كن هاهنا قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق سمي الصلوة بخلاف التسمية
 لانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة ولا عبادة بقاء الشوان والصبيان لانها
 لا تتعد بهم ابتداء فكذلك ابتداء بخلاف العبد وغيرهم من سائر من لا يجب عليه ما تقدم الشرط
 السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان والامير اعطوا ابا بصير وصلى فيه بحشمه لا يجوز
 جمعة وان فقهه واذن للناس بالدخول بجزات سواء دخلوا اولا فلكل امر غيرهم انها شرعت
 بخصوصية لا تجوز زيدا وبها والاذن العام والاداء على سبيل الشهادة من جهة تلك الخصوصية فلا يجوز
 بدونه البحث الثاني في صفته ما يستحب التكبير اليها الحديث في هرة قال قال رسول الله صلى من
 انفصل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكما تقرب بدتة ومن راح في الساعة الثانية فكما تقرب بدتة
 ومن راح في الساعة الثالثة فكما تقرب بدتة ومن راح في الساعة الرابعة فكما تقرب بدتة ومن راح

الساعة الخامسة فكانوا يوم بيضنة فإذا خرج الإمام حضرت الملا تكتبه يومين الذي كروا في
 الأربعين ما جرت قيل أن هذه الساعة أوقات متقاربة في ساعة واحدة وهي بعد الزوال والظهر والليل
 واعتبارها على هذين وأمام الحرمين وتسمى بلفظ الرواح فإنه يستعمل بعد الزوال وهو ما يستعمل
 في مطلق ذلك حاشي يقول راح القوم أي ساروا وذكر البغوي وأما الأزهري فخصص الرواح بما جازى وظل وظل
 قائله وقال هو عبارة عن السير ليلاً أو نهاراً وذكر في القاموس راح الميرث ويراح راحة وأخذته راحة راحة
 بالفتح كذا خفت ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية للحدِيث ثم يرد راح النهار
 بل المراد خفائها انتهى فكان عليه الصلوة والسلام قال من تخطى إلى الجمعة في الساعة الثانية والجمعة
 إن المراد بالساعات النهارية وإن المقرب للحدِيث من راح في أول النهار من طلوع الشمس وهو الظاهر ومن
 طلوع الفجر على اختلاف ذلك وردة القفال بأنه لو كان المراد ذلك لا يستعمل الجائز في الفصيلة في ساعة
 واحدة مع تعاقبها في الجبهي وبأنه لو كان كذلك لاختلف الأمر باليوم الثاني والثالث والجمعة في اليوم
 الثاني لمن جاز في الساعة الخامسة والجمعة من الأول لئلا لا ينضم الاستواء لأن كل من الأنواع المذكورة مختلف
 الأحاديث فيمكن أن يحد شخصان كل منهما من راح مع هذا بدنه أحدهما أفضل من بدنه الآخر
 بد درجات وهذا في غاية الظهور ومن الثاني بأنه عليه السلام ذكر ذلك على تقدير الاعتدال من الليل
 كما هو دأبه في المنظر إلى الوسط الذي هو خير الأول وهذا إن اعتبر ساعات أهل الحجاز وهو ليس
 بل الظاهر أن مراده عليه السلام تقسيم هذا الزمان من أول النهار إلى وقت الصلوة مستخرجاً فيشمل
 الشئان والصائفة ويؤيد مذهبه الجمهور شدة التفاوت بين أنواع القرابين المذكورة فأنريد على
 شدة التفاوت وبين الساعات لمن تأمل أو في تأمل وحديث جابر عن النبي عليه السلام قال يوم الجمعة
 اثنتان عشرة ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئاً إلا أن الله تعالى له التسوية له ساعة
 بعد العصر وأهـ البوداؤد والنسائي وشال بن عمر عن أبيه عن النبي عليه السلام فقال إنا صليت الجمعة فوجدت
 وقيل أول بدعته حدثت في الإسلام ترك الجور إلى الجمعة ذكره في الكشف فهاهنا أبو هريرة في صحيحه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المجرى الذي يندثر كذا الذي يندثر كذا الذي يندثر كذا الذي يندثر كذا
 المجلد توفيقياً بين راح عليه السلام من غسل يوم الجمعة وغتسل وبكره وأبكره مشى إلى ركبة فأنزل الإمام
 حاشية من لا يعلم كان له ركبة خطوة على ستة أرجل صياها وقيامها وأهـ الترمذي وقال حديث حسن صحيح
 الحاكم وقال في القاموس التجرى في قوله من المجرى إلى الجمعة كالمسك يندثر وقوله يوم ليعلمون في التجار
 الاستيقاظ إليه بمعنى التبرك في الصلوة وهو لغز في ذلك وأقامها وليس من المهاجرة انتهى ويستعمل من لا يعلم
 من الشياخ لقوله عليه السلام ما على أحد أن يجد أن يوم الجمعة يسوق في منتهى راحه وذكره
 النسائي ويستحب السواك والطيبات له عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدين

رواه أبو داود
 في صحيحه
 في صحيحه
 في صحيحه

والسنة في ذلك الاشكال
بالاذان الاول

من دهنه او عيس من طيب بيته شر يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسب اذا تكلم الامام الا
 ففر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفصل الايام ورواها البخاري وتجب السجدة في ذلك الاشغال بالاذان الاول
 القول تعالى اسعوا الى كماله وقوا البيعة واتقوا فما المراد بالاذان الاول قيل الاول باعتبار الشريعة
 وهو الذي بين يدي المكتبة لان الذي كان اوله في زمنه عليه السلام وزمن ابى بكر وعمر حتى احدث عثمان
 الاذان الثاني على الزوال حين كثر الناس في الصلاة الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على العادة
 بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يحيط الناس بركبة الصلوة النافذة لما تقدم من كراهتها عند
 وجوب ذلك الكلام ايضا عند ايجافه وروى قالوا باسم الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثقلته من الاذان
 جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا عن الزهري ان الله طهره من الاذان
 الاستماع كنهنا بخلاف الصلوة فانها قد تمت لا يجحفه وروى ما ذكر ان ابى شيبة مسفع عن علي بن عباس
 ان عمر كان يكره ان يكون الصلوة والكلام بعد خروجه الامام وان الكلام ايضا يمتد طبعاً فان الكلام بعد
 الكلام فكان النعم احوط من ان الاستماع والانصات واجب عندنا وعند الجمهور حتى انزى قوله القرآن و
 نحوها ورد السلام وتنفيت العاطس وكذا لكل طهر في كل عمل الخارج الستة عن ابى هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة نصبت الامام فمطبق لغوت هذا
 يعني بعبارة منع امر بالمعروف مع انزاجه بدلالة منع صلوة والنفل والقرعة والاذان الا انهم التوا
 فانفل اولى بالنعم ويرجع على سائر الاحاديث الدالة على جواز تحية المسجد وابعاد الكلام لانهم روى
 الحمد مرجع على البيعة ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لانا نقول ذلك اذا كان السلام ماذوا في غير
 وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب فاعله انما اذا قرأ الامام ان الله وسكتك يصلون على النبي الذين
 يخيفه وعهد انه ينصت وعن ابى يوسف رحمه الله يصلي سرا ويبرأ بعد بعض الشائهم وروى ما ذكرهم انه ينصت
 في الحجة لو سكت فهو افضل تحقيقاً للانصات وعن يحنيفه وروى العاطس محمد بن الله في نفسه لا يرفع يده
 وكذا لو شتمت ورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه وعينه او يد عذرة ويزيد الذكر ولم يتكلم
 بلسانه الصحيح انه لا يكون وقال بعضهم يجب ان ينصت الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجيبه عند ذلك
 لما من الحديث وقوله عليه الصلوة والسلام يحضر الذكر وادنا من الامام فان الرجل لا يزال يتباع حتى
 يترقى في الجنة وان دخلها وادنا من الامام وان كان في نفسه فالا تتركه لاجل ما يجاوزها من
 محصية غيره كاتباع الجهاد التي معها انما هذا وقد احتجوا بالسنة وفي البعيد عن الامام محمد بن سلمة
 اخذ السكوت في حقه ايضا ويزيد بن يحيى اجاز القرعة ونحوها عن ابى يوسف انه لا يسكت حتى يسمع
 يفرغ من كلامه ويصلي بالقول ولا منافاة بينهما فانما يطلب السكوت والانصات وان كان الاستماع لان ذلك الكلام
 القرآن والبعيد الذي لا يسمع الامام قد يصل الى اذن من يسمعه فتشغل عن فهم ما يسمع وعن السماع

والسنة في ذلك الاشكال
بالاذان الاول

والسنة في ذلك الاشكال
بالاذان الاول

بجلا في النظر في الكتاب والكتابة لكن لا افضل هو الانصات لقول عثمان للنسب الذي ليس
من الخط مثل ما للنسب السامع وتعليه اكثر الشائخ واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون
يد يه الاذن الثاني للتوارث وفي البسوط يستحب للمقيم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن
البحيضة رحمه الله ان كان اذا فرغ المؤذن من اذانه اذاد وجهه الى الامام وعن علي بن ثابت كان عليه الصلوة و
السلام اذا خطب استقبل اصحابه بوجوههم ذكره ابن بطال في شرح البخاري لكن الرسم الا انهم يستقبلون
القبلة للحج في شوية الصفوة لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروج واذا فرغ من الخطبة اقام
الصلوة وصلى بالناس كعتين على ما هو المتوارث المعروف في التحفة وغيره ايقم فيها قد رايه يقرأ
في النظر لها بدل منه وان قرأ بسوية الجمعة واذا جازك تفقون او يسبح اسم ربك وهل تشك بعد
الغاشية تبارك بالثبوت عنده عليه السلام على ما مر في صفة الصلوة كان حسنا لكن يتركها لحياتها كذا
يترجم العامة ووجوب البحث الثالث في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله
وبني عليه الجمعة لما اخرج الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قمى الصلوة
قلنا تاتوها وانتم تسعون واتوها تمشون وعليكم السكينة فاذا ركعت فصلوا وصلواتكم فائتوا لوهذا
مطلق يشمل الاذكار بعد التشهد وفي سجود السهو وهو قول البهيضة رحمه الله يوسف بن محمد قال
محمد بن ابي ادريس معركي في الركعة الثانية يعني عليها الجمعة وان ادركها بعد ذلك يعني عليها
الظهور لا نه جمعة من وجهه وهو من وجه لغوات بعض شرائط في حقها فيصلي اربعاً اعتباراً
للظهور ويقعد لا محالة على ناس الركعتين اعتباراً بالجمعة ويقدر في الاخيرين لاحتمال الخلية
التي مدرك الجمعة في هذه الحالة حتى اشترطت في الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه من اختلافنا
لا يبدى احد على آخر في الاخر كذا في الهداية بالخطيب اذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا
وبه قال مالك رحمه الله لا قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه فانيا وقال الشافعي رحمه الله واحد
يسلم عليهم لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجوههم
ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي قال ليس بقوي قال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو من قال
واستد ابو احمد من حديث ابن طهيرة وهو معروف في الضعفاء ولا يحج به انتهى كل بلد فيم بالسيف
يخطب فيها بالسيف كسكة العظيمة وكل بلد اسلم أهلها طوا كالمدينة فيخطب فيها بالسيف كذا في روضة
العلماء وفي كينايه في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشدا لكرهه وسف السلاطين بالناس
فيهم لان فيه خلط العبادة بالعصية وهي الكذب وربما يؤد بعد ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتاوى الثانية
في كتاب الردة سئل ابو القاسم الصفار عن الخطباء الذين يقولون السلطان عادل الاكرهه شئنا
الا عظم مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف هل يجوز ان قال لا لان بعض الفاظ كفر وبعضها

معصية وكذب قال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل في كافر وأما شاهدنا
 فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف أعظم لا يجوز وصف العباد به ولما مالك قال لا يم
 كذب محض انتهى قال حافظ الدين البزازي في فتاواه فلذا كان اثمة خوارزم يتبعه وعن المحرر
 يوم العيد والجمعة حتى لا يتمعوامدح الخطباء الذين تقرر شفاهم لذكورهم وإياهم على منبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في المسجد انتهى أشار بقوله تقرر شفاهم إلى ما رواه ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 رايت ليلة أسري بي رجلا تقرر شفاهم بمقاريض من نار قلت من هؤلاء يا جبرئيل قال هؤلاء
 خطباء وملوك يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم ذكره الامام البيهقي في شرح السنه وفي الصايغ في قوله
 على اثر نبيهم عن المتكبرياتون ببرعلينا على اس المنبر فلي الله المشتكى وبالمستعان من اهل التوفي هذا الزمان
 ومن نوى الظهور يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا عند احدى طهره عند ثلثا وكان ذلك يوم
 وهو قول الثلثة لأن الفرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظهور يدل عليها لان ما يؤيد اداء الجمعة عاقبة بركها
 وسببها عن اداء الظهور ولا يجوز البذل في هذه الاصل قلنا فرض الوقت في هذا اليوم هو الظهور بعين كسائر الايام
 ولذا لو خرج الوقت لا يقتضي اداء الظهور بالاجماع لان ما يؤيد باسقاط الظهور بالجمعة فاذا لم يفعل كان معاصيا
 حاقبته ولا ينافي الصحة كالوصالها في ارض مغصوبه مع ثوب جبريد وذهب نحو ذلك من المعاصي التي لا تقبل
 بشئ من شرائطها واكتفاءها ثلثا اذ لا بد ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجب لها قبل الفراغ منها بطلت طهره
 التي صلاحها بجود السعي سواء ادرك الجمعة ولم يدركه عند مجيئه فروع حتى لا يجب عليه عادة الظهور
 لم يدرك الجمعة لهدا ألم الرجوع فجمع وقال لا يبطل طهره مالم يشع في الجمعة وفي رواية ما يتم الجمعة لان
 السعي دون الظهور لا يجرس لغيره بخلاف الظهور وتقص الظهور وان كان ما يؤيد بلكن ضرورة اداء
 الجمعة فنقص العبادة قصد بالضرورة حرام فلا ينتقض دون اتمامها وليس السعي اداء لابي حنيفة
 ان السعي من خصائص الجمعة لا اختصاص فعلها وهو الذي يجتمع شرائطها في غير الاوقات والصلوات
 فانه يجوز اداؤها في البيت فهو فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينتقض جاز لان ما
 بعد تمام الظهور بنقضها بالذات هاجب الجمعة فذها اليها مشروع في طريق نقضها لما يؤيد فيحكم بقتنهابه
 احتياطاً لرفع المعصية ولو كان كتحليل الظهور معد وراك المسافر ونحوه فسيح اليها لا يبطل طهره بالسعي فتألفا
 على هذا التوجه الثاني لكون فعله غير معصية وعلى التوجيه الاول لا فرق بينه وبين غير العبد وهو الصحيح من
 الذي هو لو كان في الجماع لا يقصد لها فصل الظهور جاز طهره ولا ينتقض ذكره قاضي كذا لم يرغب الجمعة فصار
 كما لو خرج من بيته وينبغي لا يقصد كذا ذكره السراجي يظهر من التعليل ان المراد اذا لم يشع بعد ذلك في الجمعة لما لو شاع
 فينبغي ان ينتقض طهره فان ذكره العبد وبعد صلوة الظهور وشع فيها بطلت طهره عندئذ لا زال وهو يقول ان طهره
 قد ادا في وقت فلا يبطل بغيره ولما كان العبد ولما افاق غيره في الترخص بذلك السعي فاذا لم يتخص الحق بغيره ويكره

والظاهر ان السعي لا يجرس في وقت الصلاة

صاحبها عند زيارته

بمكان

للعذر ودين والسجودين اداء الظهر جماعة في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفرج من الجمعة او بعد لان
 الجمعة جماعة فاما فينبغي ان لا تكون جماعة غير هاتي المكان الذي هي فيه ولا تلتحق بالجمعة الا في وقت لا يمتد بهم غيرهم بل
 المقري لا يمتد بالجمعة عليهم فكان هذا اليوم كغيره في حتم من الايام ويستحب للرخص ان لا يصلي الظهر في اوقات
 الامام من الجمعة لوجاء البر في كل ساعة خطب واحد وصلى واحد جاز ولا يأتى ان يصلي غير من خطب
 الصلوة والخطبة كثنى واحد ذا القصر للخطبة فلا يقيهما اثنتان تذكر الفجر الجمعة وهو صاحب ترتيب
 يقطعها ويقضي الفجر ان كان في الوقت سعة وان فاتت الجمعة صلى الظهر هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد بن زخاف فوتر الجمعة لا يقطعها فالعذر في عدم قطعها عند خوف فوت الوقت لانه ان فرضت
 الجمعة فاذا خاف فوطئها سقط الترتيب لهما ان فرض الوقت الظهر فاذا لم يخف فوتره وجب الترتيب في الكافي
 وهذا بناء على قول محمد بن الاخير وجمعه معهما في خلافة زفر بناء على قوله الاول فانه وافقهما فيه
 على ان فرض الوقت هو الظهر ثم خالفهما آخروا وقال الفرض احدهما خيرا عين وانما يتعين بالظهر
 والجمعة اكد من الظهر ذكره السروجي عن الذخيرة في وجهه ما استدله في الكافي على هذا انها
 قد تقيدت بالشرع فيها فصارت هي فرض الوقت عند سح على ان السروجي ذكره عن الفيد قال
 ابو حنيفة وابو يوسف فرض الوقت الظهر لكن لم ير غير العذر وباسقاطها بالجمعة حتما والعذر
 خصه وقال محمد فرض الوقت للجمعة لكن رخص له اسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط
 وفي الكنايع هو اصح اقول له ثم قال السروجي قلت لو غفل في ذلك لما اشتهر ترك الجمعة لافضل
 الظهر انتهى ويمكن ان يقال الضمير في غفل يعود الى العذر واوان المراد غفل في الحكم بجمعة
 الظهر وهو لا ينافي الاثر وذكر السروجي في الاستدلال للخلاف في مسئلة تذكر الفجر مسلما آخر وهو ان
 يقول الترتيب ثبت بخبر الواحد والجمعة بالاضمار المتواترة فلا يجوز ان يترك ما ثبت بالتواتر
 لما ثبت بخبر الواحد وهما يقولان ان الفوات الخلفا واصل وهو الظهر كلا فوتر فعلي هذا لا يحتاج
 الى الجواب عن موافقة محمد لهما في خلافة زفر الامام اذا منع اهل مصر ان يجزوا قال النقيع ابو جعفر
 ان نهامهم مجتهد بسبب من الاستبواب اذ ان يخرج ذلك الموضع عن ان يكون مصر اصغر غيرهم وليس لهم
 ان يجزوا بعد ذلك لانهم كان لان مصر موضعا فلان يخرج موضعهم ان يكون مصر اهلها
 متغنا واخبر اراهم كان لهم ان يجزوا على اجل يصلي بهم الجمعة لان منعه بهذا الوجه معصية
 ولا طاعة ثم في المعصية حضرة المسجد ملان ان تحظى بؤدى الناس لا يتخطى وان كان لا يؤدى احدا
 بان لا يخطا ثوبا ولا جسد لا لباس بان يتخطى ويدن من الامام وذكر النقيع ابو جعفر عن اصحابنا الاناس
 بالخطي ما لم يخط الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويدن من الحرم اذ الامام
 في الخطبة ليس سمع المكان على من يجبي بعده وينال فضل القرع من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد

ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام
 فيطلب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيئة تقدمه على حال الخطبة ووردها
 عن أبي يوسف عدم ان لا بأس بالتخفي ما لم يخرج الامام او يودي احدا كذا في فتاوى شيخنا وقد علم
 من ان الخطي جائز بشرط ان لا يتردى احد لان لا يتردى احد لان الامام في الخطبة لا يحظره على وهو ايضا امام
 مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لان الخطبة رتب على وهو ايضا امام
 في حال الخطبة فلا يتركه لاجل المصلحة بل قال صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى الناس
 ويقول افسحوا اجلس فقد اذيت لانه قد تحطى وقت الخطبة ولذى وهو عمل ما لا يرضى عن
 معاذ بن انس الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطى في صلاة الناس اتخذ جسرا
 الى جهنم ويتبعني ان يعقيد بما اذا وجد بك اما اذا لم يجد بان لم يكن في الوداء موضع في القدام موضع
 فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة وان تزيد الخطبتان على ثلثين طول الفصل لا سيما
 في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال لعدم وجوبها
 قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعد هذا هو الصحيح والله اعلم فصل في صلوة العيدين
 اعلم ان صلوة العيدين واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب فمعية محمد
 لها هاست في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتمع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا
 يترك واحد منهما الكوفة وجبت بالسنة لا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه لا يجب عليه الا
 والآخبار في عبارات الاثمة والشائخ يعيد الوجوب بالدليل على وجوبها اشارة الكتاب والتكلم
 العدة والتكبر والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاول اشارة الى صلوة
 عيد النحر والسنة هو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلوة العيدين
 من حين شريعتهما الى حين توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب كذا صلاها الخلفاء
 الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الامير
 الذي قال هل علي غيرهن لا ينافيه لان الاعرابي لا يجب عليه اذن شرائطها للصحة بشرط جيم ما
 يشترط للجمعة وجوب اداء الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعد ما النقل المستفيض
 بذلك ثم يستحب العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب لبس احسن الثياب
 والتكبير الى المعلى ان يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التظيف والطهارة والنعمة والسرعة
 وذكر السروجي عن الجوهري قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله لجواه وتطيب بازالة الشعر وطم الاظفار
 ومس الطيب قالت المالكية والشافعية يستوي في ذلك الذاهب الى الصلوة والقاعد لا يرمون الزينة
 بخلاف الجمعة قال السروجي هذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل صلوة لما روي عن النبي صلى

يؤخر الجمعة

صلى الله عليه وسلم

صلوة

فان قيل
 بعد الفجر
 قبله

الله عليه وسلم لا يفد ويوم الفطر حتى يأكل ثم استوى اكلهم وترادوا البخاري قلنا ينبغي ان يكون
 المأكول ثمران وجدها والا فشيئا حلوا والتسحب يوم الاضحية تأخير الأكل لله ما بعد الصلوة كما في الترمذي
 كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يضع ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من يضي
 لا في حق غيره والا في الاضحية والاصح انه لا يكره الأكل قبل الصلوة هنا ولا تركه في الفطر فيسحب يوم الفطر
 اذا صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلاة ويسحب التبركة للصلي ما شيا
 ان قدره لا يذوق للتواضع ولا يكره الركوب قال الرغيني لا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشى
 الفضل ويسحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاق اللامع واما يوم الفطر فقال ابو حنيفة
 لا يجزى به وقال لا يجزى وعن ابي حنيفة كقولهما لقوله تعالى واتكلموا العدة ولتكره الله على ما هداكم و
 روى الدارقطني عن سالم بن عبد الله بن عمر اخبره ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر
 من حين يخرج من بيته حتى ياتي للصلي ولا يجنبه من رفع الصوت بالذكور بعد عتمة صلاة الا في
 قوله تعالى واذا كررك في نفسك تضربا وخفية ودون الجهر الا ما خص بالاجماع والجواب عن استدلالهم
 اما الآية فيها ما يحتمل ان يراد بها التكبير في الصلوة او يراد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم
 على انها لا دلالة فيها على الجهر واما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء بن طاهر المقدسي
 نقله عن الاضحية فيدريضا ما يدل على ان كان يجزى به نعم روى الدارقطني موقفا عن نافع بن ابن عمر
 كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى ياتي للصلي ثم يكبر حتى ياتي الامام وقال
 اليه في الصحيح وقعه على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن
 ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائده اكبر الامام قيل لا قال اجن الناس امر كما مثل
 هذا اليوم النبي صلى الله عليه وسلم فما كان احد يكبر قبل الامام فيقبض مفاد الآية بلا معارض
 على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا في
 كراهيته وعدمها فعند ما يستحب الجهر وعندك الاختفاء افضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلى ابى امامة الباهلي والفتح وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى وبلال بن عثمان
 والحكم وحجاء ومالك واحمد والى ثور وشاذ عن الشافعي رحمه الله وكان النذري في الاستراق وقال الفقهاء ابو جعفر
 والذي عندنا انه لا ينبغي ان يمنع العامة عن ذلك لقلة رغبته في الخيرات وبه نأخذ يعني انهم اذا
 منعوا عن الجهرية لا يفعلون به ما يقطعون عن الخير بخلاف العالم الذي يعلم ان الاسرار افضل
 ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي سواء في الفطر او في القول بالجهر والاضحية وقيل لا يقطع عالم
 يغم الصلوة ويكره النقل قبل صلوة العيد وقد تقدم الكلام عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل
 وقت الصلوة بارتفاع الشمس وجزئ وقت الكراهة على ما اينداه في موضعه يصلي الامام بالناس

والاصح انه لا يكره الاكل
 قبل الصلوة هنا ولا تركه
 في الفطر
 لا بأس بالركوب في
 الجمعة والعيدين
 والمشى افضل

ركعتين بلاذان ولا اقامة لما في الصحيحين سئل ابن عباس شئت صلوة العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال نعم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس ثم خطب ولم يذكر اذانا ولا اقامة ولا نذر التوراة
 وعليه الاجماع في تكبير تكبيرة الاحرام ثم يصنع يد يده تحت سترته ويثنى على صاخر ثلاث تكبيرات فيصلي
 بين كل تكبيرتين بسكينة قد نلت شبيها ثلاثا يؤدى الاتصال الى الاشتباه على البعيد ثم يركع
 عند كل تكبيرة منهم ويرسلهما في اثنا عشر ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرء الفاتحة
 وسورة كافي الجمعة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية بيثلك بالقراءة ثم يكبر بعد هاتلك
 على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوائد في كل ركعة ثلث والقراءة في الاولى بعد التكبير
 وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلوة العيد عند علماءنا وهو قول ابن مسعود في صلوة العيد
 وحذ يقرب اليان ومتممة بن عامر وابن الزبير وابي مسعود البصري والحسن بن سيرين وابي
 وهود وايزع عن احمد وحكا البخاري في صحيحه من هبال ابن عباس في الخبر جعل قول عمر بن الخطاب
 ايضا وزاد الرغيفاني يا سعيدين والبراء وقال مالك واحمد رحم في ظاهر قوله يكبر في الاولى ستا وفي
 الثانية خمسا ويقرء فيها بعد التكبير وهو من هبال ثم هرك والاواني قال الشافعي يكبر في الاولى
 سبعا وفي الثانية خمسا ويقرء فيها بعد التكبير وهو من هبال قال شريك بن عبد الله بن
 يحيى يكبر في الفطر في الاولى اربعا وزائد بعد القراءة وفي الثانية كذلك في الاضحية واحدة زائدة في كل
 ركعة بعد القراءة فيها وفيها تسعة اقوال اخذ ذكره السروجي في شرح الهداية والاحاديث الروية
 وفي هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في الاولى سبع
 وفي الثانية خمس قبل القراءة سكو تكبيرة الركوع رواه ابو داود وابن ماجه وابن الحارث وقال
 نضر بن هبة عن الثوري عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية والقراءة بعدهما كليهما رواه ابو داود وابن
 ماجه قال الترمذي في العلل سالت البخاري عنه فقال هو صحيح الثالث عن كثير بن عبد الله
 بن عمرو بن عوف المدني عن ابيه عن جد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في
 الاولى سبعا قبل القراءة وفي الاخرى خمسا رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث
 حسن وهو احسن شئ روى في هذا الباب قال في علل الكبرى سالت محمد بن الحسن في هذا الحديث
 فقال ليس في هذا الباب صحيح منه وهذه اذلة الشافعي رحمه الربيع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا
 موسى الاشعري وحذ يقرب اليان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطر
 فقال ابو موسى اربعا كانت تكبيرة على الجنائز فقال حذ يقرب صدق ابو موسى كذلك كانت تكبيرة في الجمعة
 حية كانت عليها رواه ابو داود وسكت عليه سكوته تحسين منه كما علم من شرطه وكذا سكت

الذي روى في مختصره صحيح مختصره وتضعيف بن الجوزي له بعد الرضين بن ثوبان نقل عن ابن معين
 الامام احمد معارض بقول صاحب التفسير فيه وتضعيف واحد وقال ابن معين ليس به بائس لكن ابو اسحق
 في سننه قال ابن القطان لا يعرفه لکن قال الحاكم ابو عاصم هو أبو سعيد بن العاصم ميم باهري
 وابو موسى اشعري وحديثه بن اليمان وهو عنه مكحول ولو سلمت في كل من ذلك الاحاديث الثلاثة
 نحو ذلك من التضعيف أما الاول فما في ابن طهيرة من الكلام مع شدة اضطرابه سنن والحمد لله
 الآخران اللذان يليان فقد منع اقول بتصحيحهما الاول بعد الرضين الطائفي ضعيف ابن حنبل
 ويحيى قال النسائي ليس يقوى وعن ابني حاتم لم يثر مثل عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف واللقيني
 كثير بن عبد الله مروي عنه قال احمد لا يثبتون وشيئا وضرب على حد يشرى في المسند وقال ابن معين
 ليس حديثه يثبت وقال النسائي والدارقطني مروي عنه وقال ابو ذرعة وهو الحديث واقطع
 فيه القول وقال احمد بن حنبل ليس في تكبير العيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح
 انتهى واذا كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكثرهم على ان فيه قلعة الحافرة
 السائر الصلوة بقلعة الزيادة اولى وطريق المروي عن الصحابة هو ما خرجه عبد الرزاق اناسيا
 الشوري عن ابني اسحاق عن علقمة والاسودان بن مسعود كان يكبر في العيد بين تسع عشرة وقبل
 القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربع عشرة ركعة انما عمر عن ابني اسحاق عن علقمة و
 الاسود قال كان ابن مسعود جالسا وعنده حديثه وابو موسى الاشعري فسألهم سيد بن العمار
 عن التكبير في يوم الفطر والاضحى فقال ابو موسى الاشعري سئل عبد الله فانه قد منعه من ان يقرأ
 فقال ابن مسعود يكبر اربع عشرة ركعة ثم يكبر فيركع ثم يقول في الثانية فيركع ثم يكبر اربع عشرة ركعة
 وروى ابن ابني شاذان عن شاذان بن ابينا ناخا عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله
 بن مسعود يعلمنا التكبير في العيد بين تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الاخيرة وروى
 بين القراءتين وروى محمد بن الحسن ابن ابي حنيفة عن حماد بن ابني سليمان عن ابراهيم التيمي
 عبد الله بن مسعود وكان قاعدا في مسجد الكوفة ومعه حديثه بن اليمان ابو موسى الاشعري
 فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابني معيط وهو امير بالكوفة يومئذ فقال ان هذا حديثكم فكيف
 اصنع فقالوا اخبره يا ابا عبد الرحمن فادعه عبد الله بن مسعود ان يصلي غير اذان ولا اقامة
 ان يكبر في الاولى خمس وفي الثانية اربع ان يولي بين القراءتين ويخطب بعد الصلوة على راحته وقال
 الترمذي وقد روى ابن مسعود انه قال في التكبير في العيد بين تسع تكبيرات في الاولى خمس وقبل
 القراءة وفي الثانية يركع بالقراءة ثم يكبر اربع عشرة ركعة الركوع وقد روى عن غيره واحد من
 الصحابة نحو هذا انتهى وهذا اثر صحيح قاله محضر جماعة من الصحابة وشاهد على الرفع

هشتم
 مخالف

الاولى ستا

لانه كقول اعداد الركعات فان قيل دوى عن ابى هريرة وابن عباس ما يخفى الفهر قلنا غاية المعارضة
ويترجم المروى عن ابن مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض روى ابن ابى شيبة ثنا
وكيع عن ابن جريح عن عطاء ابن عباس كبر في عيد ثلث عشر سبعا في الاخرة وقال حدثنا
يزيد بن هريرة فاجيد عن عمار بن ابى عمار ان ابن عباس كبر في عيد شتى عشرة تكبيرة سبعا
في الاولى وخمسة في الاخرة وقال حدثنا هشيم بن خالد الخزاز عن عبد الله بن الحر شقال صلى
بنابن عباس يوم عيد فكبّر تسعة تكبيرة خمس في الاولى واربع في الاخرة والى بين القرائتين
ورواه عبد الرزاق وداريهم فصل الغيرة بن شعبة مثل ذلك فاضطره المروى عنه وارضى مسود
سالم من الاضطراب وبه يترجم المرفوع للوافق له ويترجم الموالاة بين القرائتين بالمعنى ايضا
وهو ان التكبير ثنا وشرعيته في الاولى قبل القرائة كدعاء
الاستغفار وحيث شرع في الاخرة شرع بعد القراءة كالقنوت فذلك التكبير في حال الصلاة وغيره
ان عمل العامة اليوم يقول ابن عباس لا يربح الخلفاء بالعلم في صلوة العيد بقوله اذ لم لان الشافعي
حمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزيادة وعلما انها حمله على الزيادة والاصلي فثبت علواً في
يكبرون في كل لغة خمساً واثني عشر ركعة في الاولى وخمسة في الاولى واربعة في الثانية واربعة في الثالثة
وذكر في المحيط ان الاولى الاحد والاربعة في الفطر والثانية في الاضحية واربعة في الفطر والثالثة في الفطر
الاضحية برواية النقصان لا شغل الناس بالقرائتين ولم يثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمر بن حزم وهو يومئذ
عجل الاضحية في الفطر وقد علم هذا ان عمله اشد من عمل ابن عباس حيث علمنا خلاف ذلك في الشافعي في ذلك عندنا
الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجمه والذي ذكره وامن عمل العامة يقول ابن عباس لا يربح الخلفاء بهذا
كان في زمنهم اما في زماننا فقد زال الاخلاق الآن والذي يكون بمصر فاما هو خلقه اسمع الا معنى
بعض شروط الخلافة فيعرف على ما لا يخفى على من له في علم البشر وطها فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا الكرخ
لا يقع الالتباس على الناس في العلم الله اعلم ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدئ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر
احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكامها الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة ومن فيها ما ليس بخطبة الجمعة
وكبر فيها ما لم يكن فيها ويستحب ان يابى طريق الذي هاجر ابو هريرة ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ خرج يوم العيد
في طريق رجع في طريق رواه الترمذي وقال جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ورواه البخاري
ولان فيه تكبير الشهور اذ المكنة القرية تشهد لصاحبها من فاتته صلوة العيد مع الامام لا يقضيها لانتفاء
بشأنه قد فانت وان حدث عن رضى الصلوة يوم الفطر صلوا هم بعد قبل الزوال ان منهم من صلى
في اليوم الثاني لم تقبل بعده بخلاف الاضحية فاهل تصلي في اليوم الثاني ايضا ان منهم من صلى في اليوم الاول والثاني وكان
آخرها بلا عن اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاسادة فالحاصل ان صلوة العيد الاضحية تجزئ في اليوم الثاني والثالث

قبل الزوال

لوق

سواء اخرته بعد اوبد وانه اما في صلوة الفطر فلا يجوز الا في الثاني بشرط حصول العذر في الاول ولا تصلي
بعده الزوال على كل حال الاصل فيه ان ركبا جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم راوا اهل مكة لا يصلون
التي صلحوا ان يفطروا وان يخرجوا الى عيد ثم من العذر واهل مكة ووالنساء فان ما جئوا به لا يظن انهم راوا الرسول
جاؤا اخر النهار قال الدارقطني اسناده حسن صحيح عبد الحق واليه يفتى ورواه الطحاوي في مشاهدته بن صالح حدثنا
هشيم بن بشير عن ابي بشر بن جعفر بن اياس عن ابي عمر بن مالك اخبرني عن حماد بن ابي نصران الهلال
خفي على الناس اخبرني عن شهر رمضان ثم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صيا ما جاء به في مشاهدته عند رسول الله
بعد زوال الشمس انهم راوا الهلال الليلة الماضية فلم يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فافطروا فافطروا الساعة
وخرج بهم من العذر وصلى بهم صلوة عيد فدل على عدم جوازها بعد الزوال وما اخرها صلحوا الى العذر والفرق
بين الفطر والاخي في عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاخي الذي اختلف اليه ثلاث ايام
لانها كلها اليوم الاخي بالاجماع فالصلوة فيما سوا ذلك من ايام لا تصلي صلوة العيد لان التقدير فيها
عند العذر في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فانه عليه سجدة
فروع الخروج الى المصلي وهي الجبابة سنة وان كان يسعهم الجماع عليه عامة المشايخ
لما ثبت انه عليه السلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاخي الى المصلي فأتوا بضعف القوم عن الخروج امر
الامام من يصليهم في المسجد روى ذلك عن علي في جامع الفقهاء ومثيرة الفتى والذخيرة
يجوز اقامتها في المصر فثابت في موضعين وبه قال المشافعي لمحمد ولو خطب قبل المصلاة
جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك الامام ركعا كبيرا للاحرام ثم للعيدين ظن انه يدرك في الركوع
لان محل التكبيرات القيام ويكبر برأى نفسه لا برأى امامه لانه مسبوق وهو منفرد فيها
يقضى وفاتت الذكرك يقضى قبل فراغ الامام بخلاف فائت الفعل وان خاف انه لا يدرك الركوع
مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن ابي يوسف فم ترك التكبير ويسم تسليم الركوع لان
التكبير فائت عن محله والتسليم في محله وهما ان التكبير واجب التسليم سنة والوجوب يرجع
الى الذات والركن في محل الحال والتبرج بالذات أقوى الركوع قيام من وجهه فلا ما لو ذكر
الامام في الركوع انه ترك التكبيرات لقد رتبته على الاثنيان هما في محلهما الاصل وهو القيام كذا في الكافي
ولا يرض يديه اذا كبر في ركوعه لان الوضوء سنة في محله والرفع سنة لا في محله في ترجح الوضع
واذا رفع الامام واسد سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا يتمها لان المتابعة تقع فضا والتكبير
واجب لا يتمها في القوم لا بها تشريع الا لفصل فلا يقضى فيها شيء ويقع امامه في التكبير
وان خالفه لا يكره حكمه على نفسه بالاعتداء وليس التكبير كالقنوت المنسوخ فبطل
ما يرد به اية الا ان جازوا في الصلوة وهو يسعهم تكبيره فانه لا يتبعه حينئذ لانه محظى

ابن عتيق

وهو خطب قبل صلوة
العيد جاز ويكره

بيقين فان لم يسمع تكبيره بل سمع البليغ يتبعه وان جاز لا قول لاحتمال كون الخطا من البليغ
 لكن ينوي بكل تكبيرة الدخول في الصلوة لاحتمال التذكير قبل الامام وكذا لا الاحتى يكبر برأى ائمه
 لا من خلفه كما في الخلاف السبوق ونسب التكبيرة في الاولى حتى قبل بعض الغافلة او كلها قد ذكر
 يكبر ولا يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب السنة فلا يقبل النقص بالراى وفي اعادةها
 بعد التمام نقضها بخلاف الوجهين الاولين لانها لم تتم فكان لم يشترع فيها يعيد ها رعايته
 للارتقاء سبق بركعتيه وفي قضاء ما سبق ولا ثم يكبر وذكر في النوادر انه يكبر ثم يقرأ لا ثم
 يقضى اول صلوته في حق الاذاكر ووجه الاول وهو ظاهر الراى ان البداءة بالتكبير في كل الواجب
 بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقا للصلح على ما مر من مذهبه انه
 يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين للتسار ان اردن ان يصليين صلوة الظهر يصليان
 ما عدا الامام كذلك في الخلاصة وتستحب تأخير الصلوة في الفطر وتعييها في الاضحية للحق القدر
 وفي القنينة تقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة الجنازة على الخطبة وفي القنينة
 ابن المبارك في قتلهم الاطهار وحلق الراس في العشر قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا
 يجب التأخير انتهى وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر ولدت
 بعضكم ان يصحى فلا يأخذن شعرا ولا يعلمن فطرهن فحول على النذر دون الوجبة والجماع
 فطر قوله ولا يجب التأخير الا ان ففي الوجبة لا ينافي الاستحباب فيكون مستحب الامام استزام
 الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهاية ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاطفار و
 نحوها فوق الاربعين قال في القنينة لا فضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويقف
 بدنه بالاعتساف في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا غنى في تركه والاربعين
 فالاسبوع افضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون الابعد ولا عمل في ما رواه الاربعين
 ويستحق الوعيد واختلف في قول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابى امامة
 الباهلي وثلاثة بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد صحيح
 روى مغيرة عن ليث بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكر هذه المسئلة في القنينة فخلوا العلماء
 فيها ولم يذكروا كراهة عن احمد اسناده وعن مالك انه ذكره وقال هو من فعل العامة ومن الاوزاعي
 انه يرد عه ولا يظهر له لا بأس به لما فيه من الاثر والله اعلم والتعريف الذي يفعله بعض الناس
 من الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويشبهون بها هزيمة
 اصيل ليس بشئ اى ليس بشئ مندوب لا مكروه وذكر في النهاية عن ابى يوسف ومحمد بن غير
 وايرة الاصول انه لا يكره لما رواه ابن عباس فعل ذلك بالبصرة وهذا يفيد ان مقابلته زواير

ففى التكبير على كل صلاة
 على قبة بعض الغافلة
 او كلها قد ذكر

ففى بركعتيه
 سبق ما سبق على
 فضل ما سبق على
 تكبير الخ

ففى صلاة العيد
 تقدم صلاة الجنازة
 على صلاة الجنازة

ففى صلاة العيد
 تقدم صلاة الجنازة
 على صلاة الجنازة

في صلاة
البعد عن الصلاة
سنة في صلاة

الاصول الكراهة ويدل عليه التعليل بان الوقوف عند قبة في مكان مخصوص فلا يكون قبة
في غيره والمروى عن ابن عباس محمول على انه مجرد لانه لا للتشبه باهل الوقوف عن مالك انه
سئل عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما مفايق هذه الاشياء البديع انتهى ورواه بالناس
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم فهو بدعة والبدعة اذا لم تستمر سنة
فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان تغسل نفسك عشية فرفقة فافعل انتهى
وهذا هو المعتمد والله سبحانه اعلم وتكبير التشريق عقيب الصلوة قبل سنة عند الاكثريين
انه واجب لورائهم عليه السلام عليه من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والاصحاب وشبههم لا يركب
والحرية والذكورة وكون الصلوة فرضية للجماعة مستحبة في المصالح كلها عند المجنفين فمفلاهي
على مسافر ولا عبث ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن يحب عليه ولا تجب عقيب العجايب كور وصلوة
العبدن ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على العذر والذين صلوا الظهريوم للجمعة يجزئهم
على اهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة ان يتبع لها ولو كان الجهر بالتكبير بخلاف
السنة والشرع ورد به عندنا استجماع هذه الشرائط فيقتصر ان بالاعتداء بحجبتين في البيعة وانما
فجره في عندنا وهو قول احمد والاظهر عن الشافعي على ما ذكره النووي في قوله انه هو قول مالك
ظهر يوم النهر واخره عصر يوم الفجر عند المجنفين وعصر آخر ايام التشريق عندهما وهو قول احمد
والاظهر عن الشافعي في قوله الاخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه والناس
تبع الحجة وهم يقطعون التلبية يوم النحر ويتكبرون من صبح آخر ايام التشريق ويتكبرون
بصلوة الصبح آخر ايام التشريق والناس تبع لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التلبية بل المسلمون
اصول في هذا الحكم ولا يابى يوسف ومحمد ومن وافقهما ما رواه ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي
عن زائدة عن عاصم عن عثيق عن علي انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر
ايام التشريق ورواه محمد بن ابي وهيف عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم الحنفي عن علي بن ابي
طالب فذكره ولا يجيزه ما رواه ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن الاسود قال
كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر
الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فلما حصل ان السئلة مختلفة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين فلما ذكر ابو يوسف وعلم به بالاكثرة للاحتياط في العبادة خصوصاً في الذكر لا يركب الا يورد
عليه ما تكبره العبد حيث وافق على اخذ فيها بالاقول واجيب بانها تنو في بها في الصلوة
وهي نفسان عن الرازي وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنسبة اذا فرغت فافعل
والى بك فارغب الكثرة الا ذكر في مظانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر

لأنه لا يقرب فيه في كل الأحيان بل في الجهرية وهو بدعي لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية
 ما استثناه الشرح فأما إقراره من الأدلة في مقدار الستة في الأخذ بالأقل والعمل بما واده
 بالأصل هو الاحتياط إذ فيه الجمع بين الأدلة ويثبت ظهر أنه لا وجوب جعل الفتوى على قولها وصفة
 التكبير أن يقول بعد سلام مرة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد في تكبيره
 قبل التمهيل وتكبيره ثلث بعد الحمد عن ابن مسعود وسند جيد وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن
 ابن هارون شريك قال قلت لأبي اسحاق كيف كان تكبير علي بن عبد الله بن مسعود قال كانا
 يقولان الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد وقال شاذلي بن منصور
 عن إبراهيم قال كانوا يعنى الصعابة يكبرون يوم عرفة واحد منهم مستقبل القبلة في صلاة
 الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد فعم النقل في عن الصعابة وهو المأثور
 عن الخليل وسليمان جبرائيل الخليل لما اراد الذبح ونزل جبرئيل بالقدس نادى من الموى
 الله أكبر الله أكبر فمع ذلك لم يبع فقال لا اله الا الله والله أكبر فقال إبراهيم الله أكبر والله الحمد
 كذلك في الكشاف الذي كوفي كتب الفقهاء إبراهيم سمعوا له فقال لا اله الا الله والله أكبر ثم نادى
 فقال لله أكبر والله الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التمهيل لئلا يقال المشافعي لأثبت له ما تم
 شيء التكبير وقاموه هب فلم يخرج من المسجد يعود ويكبره لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج
 لا يعود ولا يكبر ولكن يكبر بالقوم وحدهم وكذلك ان كان الامام لا يرى التكبير لا يقتضيه يكبر وحده
 لا يؤدى في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعد ولا يصح الاقتداء فيه فكان الامام في مسجد احتج
 في سجدة التلاوة فينبأ بعد ان اتى به ولا تقدره لان المتابعة لما تجب فيها وفي في حرمة الصلوة
 كسجود السهو والامام شرط الوجوب عنده لا شرط الاداء ترك صلوة في ايام التشريق
 فخصنا هاهنا من ذلك العام أكبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها فخصي فيها هو العكس
 لا يكبر وكذلك لو ترك فيها وقصنا فيها من عام آخر لان السان الوقتية لا تقضي فغير وقتها
 والقضاء على فروع الاداء بحيث لا يكبر في الاداء لا يكبر في القضاء واحد وعمل سقط التكبير
 لانقطاع حرمة الصلوة ولو سبق كبر بلا وضوء وبقاء الحرمة وتواجبه مع سجدة التكبير والتلبية
 هذه السهو لا تؤدي في حرمة الصلوة ثم لا التكبير لا يترتب بعد الصلوة متمسكاً بها ثم التلبية
 تؤدي خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم التكبير بسجدة السهو لا ينافي في الصلوة ولو قدم
 التلبية سقط التكبير والسجدة لانها كلام يقطع الوصل فذكر كراهة في الكافي فصل في الجنائز
 وفيها الجهاد الاول فيما يفعل بالمحضر وهو من حضرته ما لا تنكر الموت والموت وقاله ان
 تستأخي قد ما ولا تشبهوا بغيره انما ينفخ صدغاه يستحب ان يوجه الى القبلة

ثلاث نزل تكبير
 تشریف

فإن تكبير التكبير
 فذهبوا إلى أن التكبير
 من المسجد يعودون

فذهبوا إلى أن التكبير
 من المسجد يعودون
 فذهبوا إلى أن التكبير
 من المسجد يعودون

أدى انه عليه السلام لما قدم المدينة سئل عن البراءين معروف فقال توفي واحصى ثلثه الك
 واوصى ان يوجه الى القبلة لما حضر فقال عليه السلام اصاب لفظاً وقد رددت ثلثه على ولد
 الحديث رواه الحاكم وقال صحيح والسنن ان يكون على ثقب الامين كما هو السنن في النوم والحيط
 الاسبيجاني وغيرهما ان العرفان يوضع مستلقيا وقد ما الى القبلة قالوا هو ليس بخبرهم الر
 ولم يدركوا وجه ذلك ولا يمكن معرفته الخبر به نعم هو سهل عندنا لا استسأى كما في الطفل
 وينبغي ان يرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة لادوي الحاجة
 البخاري انه عليه الصلاة والسلام قال القنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والرا من قديم
 الموت كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر به ابل نذ كوعندك ليدن كما انما
 بعد الدفن فمقل يفعل حقيقة ما روينا وقيل يؤمر به ولا ينبغي عنه كذا ذكره ابن الهيثم والذني عليه
 الجهدون المرام من الحديث مجازة كما ذكرنا حتى ان من استحب التلقين بعد الموت لم يستدل
 به الا على تلقين عند الاحتضار مع انهم قالون يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز واما لا ينبغي عن
 التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذي كره على ما ورد في الآثار
 ففي صحيح مسلم عن عمر بن العاص قال اذا دفنتوني اقيموا عند قبري قد ما يخرج ورد وقيم
 لهما حتى استأنس بكم وانظروا ماذا يرجع رسلابي وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاهليكم واسئلو الله له التثبيت فان لا ان
 يسئل الواه ابو داود والبيهقي باسناد حسن فاذا ماتت يستحب ان تغفر حينما روت اهل السنة
 قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد شق بصره فاعظمه ثم قال ان الله
 اذا قبض تبعد البصر ولا تترك شي فظيم المنظر وتشد الحياء عريضة من فوق واسمك واللة
 الفضاعة ولا تلاد خلد شي من الموم والمدا اطرافك لا تبقى متقوسة ويقول مغفرة لهم
 وعلى صلة رسول الله اللهم يستر عليه اخره وسهل عليه ما بعده واسعد بقلبك واجعل ما
 خيرا اليه خيرا ما خرج عنه ويحلم ثيابا لا نهالقي ويسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سريره
 اولوح لئلا تغيره ذنوة الارض يوضع على بطنه سيفاً وشي من مديد لئلا ينقش وهو في
 عن انس الشعبي ولا يوضع على بطنه المصحف الا ما للصحة وكذا القراءة عند حق يغسل
 ويسرع في تجهيزه ذكر كمال السروج في شجر الهداية وفي التناكاد خائبة بعلامه الحيط ولا بأس بجلوس
 المحتضن والجانب عند الميت انتهى الثاني في غسله يستحب ان يضعوه على سريره اولوح قد جهر
 اي ادبر الجرح بالبحر وحوله وترانا لا اوحسا وسبعا قال في المبسوط البدن والمريض يوضع
 على الخت طولا الى القبلة كما في صلاة المريض بالائمة وقال الاسبيجاني لا رواية عن اصحابنا

فالتلقين بعد الدفن
 فمقل يفعل حقيقة ما
 رويناه وقيل لا يؤمر
 به ولا ينبغي عنه

٢
 وقد ذكرنا في
 ١

والعرفان يوضع على قفاه طولا نحو القبلة هذا اتسع المكان والافا لا ضم ان يوضع كما تيسر
قاله صاحب البدائع والمرغيباني ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك وهو ظاهر الرواية
عن احمد وعن الشافعي هم ان السجبان يغسل في قميصه لمحدث عائشة ثم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعليه قميصه يصبون الماء عليه ويدلكونه من فوق القميص رواه ابو
داود قلنا ذلك مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما رواه ابو داود ايضا ثم قالوا تجرد
كما تجرد موتانا ثم انفسه في ثيابه فسهووا من ناحية الميت اغسلوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة رضي من وجه صحيح و
روى انهم غشيهم نعا سمعوا ما نقا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي رواية اغسلوا في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن دحية في المشهور فذكر هذا
ان عادة قوم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمرة عليه السلام ولان التجريد اشد تمكننا
من اقامة السنة في الغسل والتنظيف واعتبار احوال الحيوة وتسهو عورة الغليظة فقط
على ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وقيل رواية النوادر يجب استعورته كلها بالسريرة
للكربة كما في حال الحيوة ولم يذكروا في المحيط ومثله في الخفة والتجريد ويختار الكفر
وصححه صاحب المحيط وصاحب الهداية وهو المأخوذ بقوله عليه الصلوة والسلام على لا تطول
فخذ جي ولا ميت ولان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولان لا يجوز مسح حتى اومات امرأة بين الرجال
الا جانب يمينها رجل مخوفة ولا يسبها ولغا يجب في استنجائه ان يلف السافل على يد خرقه عند
ابن حنيفة رحم ومحمد رحم وقال ابو يوسف لا يستنجي الميت صلاته يوضئه فيد اغسل وجهه
ولا يغسل يديه ولا الى الرسغين لان ذلك كان في الحيوة لكونها آتة تطهيره والآن آتة تطهيره
يد الغاسل فلا فائدة في غسلها ولا لانه يغسل ما بعد الوجه الى المرفقين ولا يمسح ولا يستنجي
عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي رحمه يعاد في قياسا على وضوء الحي قلنا المضمضة اذارة
الماء في داخل الفم حتى يبلغ ثم يخرج الاستنشاق ادخاله في الانف جذب بالأنف
الخياشيم ثم نشره وذلك متعذر في حقه والسكبة ذائلة بالغالب الذي هو كالحق ان
الماء يسبق منهما الى الحلقه فيكون ايجابا واسعا طامه مضمضة واستنشاقا واستحي بعض العلماء
ان يلف الغاسل على اصبعه خرقه يمسح بها اسنانه وطهائره وشفتيه ومنجز به وعليه عمل
الناس في صلوة العصر انه لا يمسح راسه تحتار وهو ظاهر الرواية وصححه شيخ الاسلام في شرح
المبسوط انه يمسح راسه اذ لا فاصل بينه وبين الحي فيه ولا يؤخر غسل جليلة كافي الحي اذا غسل
على وجهه وقال الحلواني وما ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يعتل الصلوة وما لا

الكفارة ويجعل الخنوط على رأسه وحيتته وهو ما يخلط من اجزاء الطيب لاجل الموت
خاصة ولا بأس بجميع انواع الطيب فيه غير الزعفران والورد من حق الرجال ولا بأس بهما
في حق النساء ذكره في الخففة فدخل فيه المسك وبه قال اكثر العلماء وروى بعضهم
استعمله في جنوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد خرج الحاكم عن ابى وائل قال كان
عند علي مسك فاوصى ان يحنط به قال هو افضل خنوط رسول الله صلى الله عليه وآله
ابن ابي شعبة والبيهقي وقال النووي اسناده حسن وجعل الكافور على موضع سجود
جيمته وانفقه ولباه وركبته وقدامه واه البيهقي عن ابن مسعود انه يطرد الهم في
تخفيفه وحفظه عن اسراع التغير والفساد ومواضع السجود اولى بهذه الذكارة لشرها وقال
الشيخ رحمه الله بوضع الخنوط على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم غسل الميت و
تكفينه والصلاة عليه ودفنه ففرض كفاية بالاجماع واختلف في سبب وجوب غسله والجمهور
من مشائخنا على انه لما حصلت بالموت لانه كسائر الحيوانات يتجسس الموت ولذا يتجسس
البشر بموته فيها ولو جعله احد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلواته ولو كان سببه
حد نازل بالموت كما قال البعض لما زنت كن حمل محمد ناء وكرامة لا دعى المسلم قطهارته
بالغسل بخلاف غيره من الميتات قوله عليه السلام المؤمن لا يتجسس الا بالموت الذي دل
عليه سياق الحديث وهو جناية ابي هريرة اي لا يصير نجسا بالمجانبية كالنجاسات الحقيقية
التي ينبغي ابعادها عن المحرم كالنبي عليه السلام والافعال اجماع انه يتجسس بالنجاسة الحقيقية
اذا اصابته وهل تشترط في غسله النية قال ابن الجهم في شرح الهداية الظاهر انه يشترط النية
وجوبه عن المكلف لا التحصيل طهارته هو لا ناءنا بالغسل ولا ناءم نقض حقه بعد قالوا في
الفرق يغسل ثلثا في قول ابى يوسف رحمه الله وعن محمد بن عمرو في رواية ان يغسل عند الاخراج
الماء يغسل من زين وان لم ينو ثلثا جعل حركته الاخراج بالنية غسله وعند يغسل مرة كان ذكر في
هذا المقتل الواجب انتهى ليس فيما ذكرنا فيدا شترط النية لاسقاط الوجوب بل يفيدان الفرض
وجود فعل الغسل له من احوال لغسله لاجل تعليم الغير بمسقط الوجوب يكون اذ الحقيقة قول ابى يوسف
يفضل ثلثا انما يفيدان الغسل الحاصل من الفرق لا يفيدان غسله فيفضل ثلثا اقامته لثلاثة لان لغسله
الغسل ايضا لينا ولا يفيدانه لا يسقط الرجوع عنه الا بالنية وكذا الروي عن محمد انما ذكر النية لصحح كراهية
غسله مضافة لينا لاجل النية بشرط سقوط الوجوب عند فعلنا فليتأمل وقد علم من
الاصول ان ما وجب لغيره من الافعال الحسية بشرط وجوده لا وجوده فصل كالسعي
الى الجمعة والظهار ولا ترد صلوة الجنابة لانها من الافعال الشرعية نعم

فجميع الطيب
لا بأس به
الطيب غير الزعفران
والورد من حق الرجال

فكف في سبب
واجب بالغسل

فكف في النية
في غسله

فكف في غسل الثا
فكف في غسله

مجلس القضاة
بمكة المكرمة

صفحة ١٤٢ من ١٤٢

لا يزال ثواب العباد يذوقه الله لما ان لا يسقط الواجب بحيث يستحق العباد المرتبة على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغاسل ان يكون فوق الناس الى البيت فان لم يغسل فاهل الامانة والورع ويتنفي للغاسل ولين حضرا اذا رى من الميت شيئا مما عليه الميت ستره ان يستروا ولا يحد ثيبر لانه غيبته هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الموجودة بالموت وجب تحضوه الا اذا كان مشهورا بغيره فلا بأس بذلك فكل تحضو للناس من بعده وان راي حسنا من امارات الخير كاخلاء الوجه والتهشم ونحو ذلك استحب اظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الخ على مثل علمه الحسن الثالث في تكفينه السنة ان يكن الرجل ثلثة اثواب قميص وازار ولعاقرة والمرأة في خمسة اثواب رقع وخمار وازار ولعاقرة وخمعة رقع على تديدها والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولعاقرة وفي حقها ازار وخمار ولعاقرة والفرق في حقهما ثوب يستلب بدن هذا مذهبنا وقال مالك السنة ثلث لعاقرة وقميص وقال الشافعي واحد من ثلث لعاقرة لما روي عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب مائة بيض سحولية ليس فيها عمامة ولا قميص منقوع عليه فحمل مالك على ان القميص ليس من جملة الثلثة ولما روى ابن عدي في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولعاقرة وتروى محمد بن الحسن عن ايحيى بن خزيمة عن حماد بن سليمان عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حلة مائة وقميص واخرجه عبد الزاق نخوع عن الحسن بن زياد ايضا وروى ابو داود عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحلته مائة في ثلثة الاحاديث وان كان بعضها بلا وبعضها لا يراى حديث الصحيحين لكن تأيدت بان الحال انكشف على الرجال من النساء انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد والكفين ولان فلان قميص الكفن ليس له دخا ليس ولا كان حتى لو كفن في قميص قطع جبيرة ولبته وكما كذا في جواب الفقهاء ثم اللعاقرة من الفرق الى القدم وكذا الازار والقميص من التنكب الى القدم والذرع هو القميص كما انه يفتح جبيرة على الصدر والقميص يفتح جبيرة على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال والذرع من عادة النساء في الحياة فكذا في الموت وعمره الخرمه من اصل الذين لا السرقة وقيل الى الركبة وهو اسطر وصفة التاكفين ان يسهط اللعاقرة على بساط او حصير او غيره ثم يذرع عليها الطبيب ثم يسهط عليها الازار ويذرع عليها الطبيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي يذشف فيه ويحفظ ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللعاقرة كذلك ويربطان ان خيف انتشاره والمرءة تقص ثم يجعل شعرها صغيرتين على

صد رها فوق الدرع ثم يوضع الحمار على اسها كالمنقعة مشنوا فوق ذلك تحت الأذنين
 يعطى الأذنين واللفافة كما رثه ربط الحقة على ثدييها فوق الأكتاف كيلا تنتشر عليها أكفانها و
 الأمتة كالخوة وفي التحيط والعلامة المراهق والحجارية المراهقة بمنزلة البالغ والكان لم يراهق يكن
 ثوبين زار ورده وان كفن في زار واحد اجزاء وفي النيايع ادى ما يكفن فيه الصغير وثوبين للصغيرة
 ثوبان وقال قاضيخان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن فيما يكفن في البالغ
 ان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلف في خرقة والمحنق الشكل كالانثى ميتا والحي
 والنسيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كان في البدن والميتا يلف في عاشره روم قالت نظروا
 الصدوق الى ثوب تمريضه فقال غسلوه هذا وزيد واعليه ثوبين كفنوني فيها قالت هذا
 خلق قال الحى احق بالمجدي من الميت انما هو للمهنة واه البخاري والسج في البياض لحدث
 ابن عباس رضي الله عنهما عليه السلام قال لبسوا من ثيابكم البيض فان من خديتياكم وكفنوا فيه
 موتاكم رواه الخمسة الا النسائي ويحرم من القطن والكتان والبرود وان كان بها العلم لم
 تكن تماثيل ويكره للرجال المغفر والمصفر والحري ولا يكره للنساء اعتبار الحال الحية فان لم يوجد
 الا الحرير يجوز الكفن به ولكن لا يزداد على ثوب الضرورة وينبغي ان يكون الكفن في التفاسر مثل
 ملبوسه في الجمعة والعديد وللمرأة ثلث ثياب زيادة اهلها وقيل بيتا بوسط ما يلبس الحية
 وفي الرغنياني لو كان في المال كثرة وفي لورثة قلة فكفن اولي السن وان كان العكس فكفن الكفاية
 اولى مع جواز كفن السنه وفي جوامع الفقهاء ليس لصاحب الدين ان ينع من كفن السنه
 يشمل السنه من حيث العدد ومن حيث القيامه وتجوز الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وترا
 مره او ثلثا او خمسا والحرم كغيره في التكفين عندنا وبر قال مالك رحمه وقال الشافعي واحد
 يغني لاسره ولا يسر طيبا ما في مسلم ان رجلا وقصته راحلته وهو محرم فأتى فقال اعمضوا
 وسدوا وكفنوه في ثوبين ولا تجروا وجهه ولا تسره فلنه بيعت يوم القيمة ملبيا واتنا قولهم
 اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية وعلم ينتفع به او ولد صالح يدعو له
 رواه الخمسة الا البخاري واحدا من عمله فانقطع والجواب عن حديثهم انه ليس بعامل فظا لانه
 في شخص معين ولا معنى لانهم يقل بيعت ملبيا لان مات مما فلا يتبع حكمه غير ملبيل وهو
 يطعم من خواص الخلق على انعامه فيخص حكمه به في حديث عطاء انه عليه الصلو والسلام
 سئل عن ممرات فقال خير واداسه وجهته لا تشبهه باليهود وعن ابن عباس عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الممر موت خمره ولا تشبهه باليهود رواه الدارقطني وفي
 الوطأ عن عائشة رضي الله عنها اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الوطأ ان ابن عمر

فكان لم يراهق يكن
 في ثوبين زار ورده

السقط والمولود
 ميتا يلف في خرقة

ولم يلبس
 ان ينع من كفن السنه

الروى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عثمان بن حصين انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة والسلام فصفوا خلفه فكبروا بعدوا هم لا يظنون ان جنازة بين يديه وهذا اللفظ بعيد الواقع خلافاً لهم لانه هو فائتة المعتد بها فاما انهم معه منه عليه السلام لو كشفه ولما الا ذلك المرخص به النجاشي فلا يلتحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خريمه شهادة الصديق فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال انك جبريل فتبطل فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية ماتت احب اليك ارضي لك ارضي فخصني عليه قال نعم فضر بيحنا على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون الياً ثم دهم فقال عليه السلام بجبريل به ادرك هذا فقال الجبريل فقال هو الله اسد الخلق وقائمة اياها جاليا وذاها باوقائماً وقاعد على كل حال نواه الطبراني من حديث ابى امامة وابن سعد الطبقان ثم انس فكذلك صلى على زيد وجعفر لما استشهدا بموت علي الى المغيرة قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى الناس بموت جالس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشفه ملبين بين الشام وظنوا الى محنة كم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فوضي حتى استشهد صلى عليه وقال استغفر له فدخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب حتى استشهد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفروا له فدخل الجنة فهو يطير في ايحنا حين حيث شاء قلنا انما دعينا لخصوصية تقدر ان لا يكون رفعه سريره ولم يكن مريضاً له وما ذلك فذلك على انظر صليقة فاني الغادي برسائل ما في الطبقة اضعف بالاعلاء بن زيد ويقال ان زيدا استغفر له على ضعفه وفي رواية فطبراني القبة بن الوليد وقد عتقه ثم ذليل لخصوصية له عليه السلام لم يصل على فاش سواه ولا ومن عند النجاشي صحه فيه بانه رفع له وكان يكرى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزاة وغيره او من اخر الناس عليه السلام ولم يوثق عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان علي بن ابي طالب من اصحابه شهد الجرح حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني به فباركوا في رحمة له وركبها القيام فلا يجوز فاعل بالاعلاء وكذا راكبا والتكبيرات سؤالا في فاهما انظر والدعاء الا ان يجمل الامام عن المسبوق واذا خشى ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات وبذلك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحنابلة ثم الاول في ترتيب الارث ولما ان ياذن لغيره اذ انتهى الحق اليه وليس لغيره ان يورث ان يتقدم بالارث فان تقدم فلان بعيد انشاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من السلطان فمردونه

الروى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عثمان بن حصين انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة والسلام فصفوا خلفه فكبروا بعدوا هم لا يظنون ان جنازة بين يديه وهذا اللفظ بعيد الواقع خلافاً لهم لانه هو فائتة المعتد بها فاما انهم معه منه عليه السلام لو كشفه ولما الا ذلك المرخص به النجاشي فلا يلتحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خريمه شهادة الصديق فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال انك جبريل فتبطل فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية ماتت احب اليك ارضي لك ارضي فخصني عليه قال نعم فضر بيحنا على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون الياً ثم دهم فقال عليه السلام بجبريل به ادرك هذا فقال الجبريل فقال هو الله اسد الخلق وقائمة اياها جاليا وذاها باوقائماً وقاعد على كل حال نواه الطبراني من حديث ابى امامة وابن سعد الطبقان ثم انس فكذلك صلى على زيد وجعفر لما استشهدا بموت علي الى المغيرة قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى الناس بموت جالس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشفه ملبين بين الشام وظنوا الى محنة كم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فوضي حتى استشهد صلى عليه وقال استغفر له فدخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب حتى استشهد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفروا له فدخل الجنة فهو يطير في ايحنا حين حيث شاء قلنا انما دعينا لخصوصية تقدر ان لا يكون رفعه سريره ولم يكن مريضاً له وما ذلك فذلك على انظر صليقة فاني الغادي برسائل ما في الطبقة اضعف بالاعلاء بن زيد ويقال ان زيدا استغفر له على ضعفه وفي رواية فطبراني القبة بن الوليد وقد عتقه ثم ذليل لخصوصية له عليه السلام لم يصل على فاش سواه ولا ومن عند النجاشي صحه فيه بانه رفع له وكان يكرى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزاة وغيره او من اخر الناس عليه السلام ولم يوثق عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان علي بن ابي طالب من اصحابه شهد الجرح حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني به فباركوا في رحمة له وركبها القيام فلا يجوز فاعل بالاعلاء وكذا راكبا والتكبيرات سؤالا في فاهما انظر والدعاء الا ان يجمل الامام عن المسبوق واذا خشى ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات وبذلك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحنابلة ثم الاول في ترتيب الارث ولما ان ياذن لغيره اذ انتهى الحق اليه وليس لغيره ان يورث ان يتقدم بالارث فان تقدم فلان بعيد انشاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من السلطان فمردونه

على الصلوة
التكبيرات في صلوة
صلواتها في كل ركعة
سواها في كل ركعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والأصل أن الحق في الصلوة الأولى ولذا هو مقدم على الجميع في قول أبي يوسف وهو رواية
عن أبي حنيفة رحمه الله قال الشافعي لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالإحكام فيكون الأولى مقدما
على غيره فيه إلا أن الاستحسان تقدم على السلطان ونحو ذلك وروى أن الحسين قدم سعيد بن
الخاص لما مات الحسن قال لولا السنة لما قدم منك وكان سعيد واليا بالمدينة وكان في القعدة
عليهم أذدادهم وتعظيم أولى الأمر واجب أمامهم لم يستحب أن يرضى به ما حال
حيث ينبغي أن يصلي عليه بعد وفاته كذلك وجهه ففعل هذا الوعد أنه كان غير راض به حال حيوة
وينبغي أن لا يستحب فقد يمتري فتاوى قاضيهما قال الفقيه أبو جعفر ثم إذا حضر السلطان
يقدم مر الأولياء وإن حضر والى الصور والقاضي فالولى أولى أن يقدم وإن لم يحضر والى والقاضي
حضر صاحب الشرطة وأمام المحي صاحب الشرطة أولى أن يقدم وإن كان لولى المصر خليفة لم يحضر والى و
حضر خليفة فخليفة أولى بالتقدم من القاضي ومن صاحب الشرطة وإن لم يحضر أحد من المذكورين
وحضر الأولياء وأمام المحي ينبغي للأولياء أن يقدموا أمام المحي إن لم يحضروا والى وحضر المؤمنين فغير
على الأولياء تقدم يمدون حضر والى وخليفة والقاضي صاحب الشرطة وأمام المحي والأولياء في
الأولياء أن يقدموا أحد من هؤلاء وإرادوا أن يتقدموا من شاء وأعلم ذلك ولهم أن يقدموا
من شاء ولا يتقدم هؤلاء إلا بأذنهم وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومن روى به
أحمد الحسن انتهى ثم تقدم جواز صلوة غير الولي بعد من هبنا وبه قال مالك وقال الشافعي
لمن لم يصل أن يصلي وآله في إعادة من صلى قولان أصحهما استحبابه بعد ما لم يجد يشي
ابن عباس أنه عليه السلام تركه بعد من ليلا فقال حتى دفن هذا فقالوا الباردة قال فلا تدري
قالوا دفن في ظلمة الليل فكذلك نطقك فقام فصغفنا خلفه فصل عليه متفق عليه و
أن الصحابة صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا لا يؤمهم أحد وروى أنه عليه السلام أو
ذلك بذكره البراءى والطبرانى ولما انفردوا كفاية وقد سقط الأولين فإذا صل بعد
سقوطها كانت دفلا وتوسيع المتقل لها يصلي على قبره عليه السلام إلى يوم القيمة ولا خلاف أن
كما وضعه لأن الأنبياء ناكل أجساد الأنبياء لما اجتمع الأمم على تركها والتجول بعن الحديث الأول أنه
كان أم هو الولي لأن روى بالمؤمنين من أنفسهم وعن الثاني بأنه مخصوص به بالإجماع الله
ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام الصلوة على قبره وهي رابعة يكره
يقدره ماء الاستفتاء عقيب النبي كما في سائر الصلوات ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عقيب
الثانية كما بعد التشهد لأن التشاء والصلوة عليه عليه السلام سنة الله وتيدوا فيه
واللهيت وسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب الرابعة من غير أن يقول شيئا في

الرواية واستحسن بعض المشائخ ان يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين ويتوى بالتسليم بين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن
 الهمام وفي ذكر السروج عن الرافضين ان لا يتوى الميت وكذا في فتاوى قاضيان ذكره الاستاذ
 ابن يتيوى في التسليم الاول لا غير اما كونه اربعاً فعليه الثمثة الاربع عن النبي عن عن خصاله
 صلاحه على النجاشي كبر اربعاً وثبت عليه ما حق توفي وان ابا بكر الصديق صلى على النبي عليه
 السلام فكبّر اربعاً وصلّى عمر على ابي بكر فكبّر اربعاً وصلّى عليّ عليه السلام فكبّر اربعاً وصلّى عليّ عليه
 السلام فكبّر اربعاً وقال ابو عمر بن عبد البر ان عقد الاجماع على الاربع فلو كبر الامام خمساً ايتبعه القننة
 بل يقف ساكتاً حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة ولا متابعت في المنسوخ
 كما في فتوت الفجر وليس فيها قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر ابن ابي هريرة وغيره قال
 مالك وقال الشافعي وحده يقيم الفاتحة في الاولى وهو روى عن ابن عباس انه صلى على جنازة
 فقرا الفاتحة الكتاب بقل لتعلموا انها سنة رواء الترمذي وغيره ولنا ما قدمناه من قول
 عمر وغيره ولو قوماً الفاتحة بنية التناء والدعاء جاز وصفتها الدعاء ان يقول اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من
 احببتنا منا فاحبه على الاسلام ومن توفيت منا فتوفه على الايمان وخص هذا
 الميت بالروح والراحة والرحمة والغفره والرصوان اللهم تحسنا فرد في حسنا
 وان كان مسيئاً فنجأه عنه ولقمه الامن والبشري والكرامة والزلفى برحمتك
 يا ارحم الراحمين وتبين دعاء موقت والروى عنه عليه السلام هذا الدعاء الى قوله
 فتوفه على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد البعض بعد اللهم اغفر له ولوالديه و
 لجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات عليهم بيئنا
 وبينهم بالخيرات انك نجيب الدعوات ومازل البركات ودافع السيئات ومقبل العثرات
 فلك على كل شئ قدير وزاد بعض شراح القدوة اللهم آسن محنته واحم غيبته وبره مخفيه
 ولقنه حجتة وسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسنة واعم بعفوك سيئة اللهم انزل بك
 انت خير منزول به وانزله الى عفوك وغفرانك وجردك وامتنانك وانت غني عن
 عذابهم اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركته يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم
 الترمذي والنسائي عن عوف بن مالك روى انه عليه السلام صلى على جنازة رجل فخطبته
 من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء

والشيخ والبر وفقره من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس وأبدا له دار خير من
داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعد من عذاب القبر
التيار قال عوف حتى تمتيت لأن أكون ذلك السبت وإن كان غير مكلف يقول جده قوله
توفيته منا فتوفه على الإيمان اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذر اللهم
اجعله لنا شافعا مشفعا نديمه لدا عامله وللمؤمنين وفي القيد ويد مولدي ولت
الطفل وقيل يقول اللهم قتل بزموانما وعظم به أجورها اللهم اجعله في كفالة إبراهيم
والحقير بصالح المؤمنين والجنون كالطفل ذكره في المحيط وينبغي أن يقيد بالجنون الأصلي
لأنهم يكفون فلا ذنب لهم كالصبي بخلاف العارضي فإنه قد كفر وهو من الجنون لا يجوز ما قبله
هو كسائر الأمراض ورفعته للتكليف إنما هو فيما يأتي لا فيما مضى فالسبوق وهو من الجنون
أول التكبير إذا حضر لا يشرع ما لم يكبر إلا ما لم يكبره حال حضوره بخلافه فكان حاله عند تكبيرة
سبقة الإمام بها فإنه لا ينتظر لأنه ضروري إذا لا يمكن للمقارنة أن يجتمع وهو مدفع وهذا عند
الحنيفة ومحمد بن وهب وقال أبو يوسف يكبر بالسبوق أيضا في حضوره تكبيرة الافتتاح قياسا على ما
الصلوات ولهما أن كل تكبيرة بمنزلة ركعة فكذا إن السبوق لا يأتي بما فات من الركعات قبل
فراغ الإمام بل يتابع فيها بقي ويقضى ما فات بعد سلامه فكذا هنا لا يأتي بالتكبير التي تمت
قبل فراغ الإمام بل يتابع فيها بقي ويقضى ما مضى بعد سلامه قال الكافي إلا أنها لو
يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح هو ما قبل
تخصيمها برفع اليد عند الانتهاء وهذا منه يفيد ترجيح قول أبي يوسف وهو ظاهر ولو لم
ينتظر وكبر لا يفسد صلوته عند هذا لكن تلك التكبيرة غير معتبرة بل العتبر ما كبر بعد سلام
الإمام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا أو أفسدت صلوته وإن جاز بعد ما كبر الرابعة فانتبه
الصلوة عند هذا وعند أبي يوسف يكبر فإذا سلم الإمام قضى ثلث تكبيرات وفي كل المحيط
أن عليه الغتوى وذكر أيضا أن محمد بن معاوية لا ينتظر فتوتر الصلوة فجاءه الوادع
قبل ذلك ثم السبوق يقضى ما فات من التكبيرات بعد سلام الإمام متواليته من غير وعاء
لأنه ترفع قبل فراغه فتبطل صلوته فإذا وضعت على الأكتاف قبل فراغه تقطع التكبير لأنها باطلت
وقبل وضعها على الأكتاف لا يبطل وإن رفعت عن الأذن وعن محمد بن عثمان لا يبطل
أقرب يأتي بالتكبير وإن كانت على الأكتاف أقرب فلا وقيل لا يقطع حتى بلغت على الأكتاف
والأول أصح ولا ترفع اليد في صلوته لجنازة الأولى في التكبير الأولى في ظاهر الرواية والتكبير من غير
الختار والرفع عند كل تكبيرة وفي الحاوي مثل أبو القاسم عن مالك بن أنس قال لا يفعل وإقير ثابته

فمن كان له

فالسبوق يعني ما
يجوز على أول
التكبير إذا حضر
يخرج ما لم يكبر

ففي تكبيرة الافتتاح
معنيان

ففي ما فات من
التكبيرات بعد سلام
الإمام متواليته

يا ولله لا نذكرن كلمة وكان محمد بن سلمة وعبد الله بن مبارك ومحمد بن الأدهم وعصام بن سيف
 وسيرفون وقصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل ومبارك بن فضال وربيعة بن الفضل وقيس بن جهم
 تركوه وهو قول مالك وعنه الرضخ في الجميع وبه قال الشافعي وأحمد رحمنا حديث ابن عباس و
 حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاضل على جنازة ورفع يديه في أول تكبيرة ثم
 لا يعود ردها للمدقطنى قال ابن خزم لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع في شيء من تكبيرات
 الجنازة إلا في الأولى فلا يجوز فعل ذلك لأنه عمل في الصلوة بالأخص قال السروجي وأجيب عن التور
 أنه يدل على أن الرضخ في كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر مع أن الرواية عنه مضطربة ويقوم
 الأمام بخبره صدق الحديث ذكر كان وانتهى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبيه عن حماد بن
 يقوم بخبره وسط المرأة وفي رواية يقوم بخبره وسط الرجل بخبره وروى الحسن عن أبيه عن حماد بن
 الرواية لأن الصدق لم يزل الإيمان فيكون القيام عند الإشارة إلى الشفاعة والله لا يزل الإيمان ما
 روى عن أنس أنه قام من الرجل عند رأسه من المرأة عند عينية لم يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 معارض بمبارك وأحمد رحمنا قال خبرنا غالب قال صليت خلفه النس على جنازة فقام جالساً
 ومبا في الصحيحين أنه عليه السلام صلى على المرأة ماتت في ففاسها فقام وسطها والوسط لا ينافي
 الصدور فإن الصدور وسط باعتبار توسط الأعضاء فوق ركبها وراسه تحت بطنه وبجانبه
 ويسحب أن يصفو ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم أحدهم الإمامة ويقف وراءه ثلاثة
 ورواهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط لقوله عليه السلام من صلى عليه ثلاثة صفوف فخر له
 رواه أبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود
 صفوف الرجال في الجنازة أخرها في غيرها وأولها أظهار للتواضع بتكون شفاعة دعوى للقبول
 انتهى ولو أخطأ عند الموضع فوضعه وأسرعه على يسار الإمام جازت الصلوة وإن تدهوة
 أساءوا وجاهزت كذا في التاتل غاية تركه الصلوة على الجنازة في مسجد جماعة عند فاهم قال مالك
 وقال الشافعي لا يجد رجل لباس بهما إذا كان سعد بن أبي وقاص لما توفي أو عائشة إذا دخل جنازة
 المسجد حتى صلى عليها الزواجه النبي عليه السلام ثم قالت هل عاب الناس علينا ما فعلنا فقيل نعم
 فقالت ما أسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن أبيضا إلا في المسجد
 رواه مسلم وأما ما رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن أبي ذئب عن سلمة بن الأكوع عن التور عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا أجر له وروى فلا شيء
 له وروى التور عن قال ابن معلق ثقة لكننا اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت
 حجة وكلام على ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة واقعة حال

في الجنازة
 في الجنازة
 في الجنازة

في الجنازة
 في الجنازة
 في الجنازة

في الجنازة
 في الجنازة
 في الجنازة

في الجنازة
 في الجنازة
 في الجنازة

في الجنازة
 في الجنازة
 في الجنازة

الاعتماد لها الجواز كون ذلك ضرورة ولو سلم جردتها فان كان ذلك وهم الصحيح والتابعون ليل
انما استقر الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عند أبي هريرة هذا الخبر لم يرواه ولم يسكت عنه
بان غاية ما في سكوتهم علمه كونه موقوف الاجتهاد والاحتياط الذي لا يجوز السكوت عليه
ما يكون معصية وما أدى اليه راي المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يجب الاحتياط عليه
بسببه وما روي ان ابا بكر وعمر صليا عليهما في المسجد ومعلوم ان عامة الصحابة شهدوا الصلوة
عليهما ليس صريحا في ادخالها المسجد فيجوز انهما وضعا خارجا وجها موضع دفنهما وصلي الناس
في المسجد وهو غير مكره عندنا في وايترو يدل عليه استند عبد الرزاق قال الثوري
ومع عن هشام بن عروة قال اتى كعب بن الجراح من المسجد ليصلوا على جنازة فقال يا ايها
هؤلاء والله ما صلي على احد الا في المسجد هذا وفي جوامع الفقهاء وضعت الجنازة على باب
المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام يوض
القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا يكره وأعلم ان لفظ حديث أبي هريرة عملي لكل
من الكراهة في هذه الصلوة وعد منها فان الجار والمجور ان تعلق بالفعل يقتضي الكراهة وان تعلق
بصفة النكرة لم يقتضها وكذا تعليمهم للكراهة يكون المسجد لم يبين ما يقتضي الكراهة وتعليمهم
بجواز التلوين يقتضي عدمها والى عدمها مال في البسوط والمحيط وعليه العمل وهو المختار ولا يجوز
الصلوة عليها واكبا الامن عذو والقياس الجواز لانها دعاء والركوب لا ينافي وجوب الاحتياط
صلوة من وجبه مشروط بشرائط الصلوة بالاجماع وكذا التأكيد فتشددت سائر الصلوات
في حكم القيام وعليه الاجماع الامن شدد من المالكية قال ابن قدامة لا علم فيها خلافا ولا يجوز
والبيت على اذنه وعلى اليدى او الاكتاف لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء
ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما يغلب على الظن انه تقسم لنام من صلوة عليه السلام
على القبر ولا يعتبر التقدير بالايام في التقسيم وعدمه على الصحيح والمعتبر غلبة الظن لان ذلك
يختلف باختلاف الحال من الزمن والفرق باختلاف الزمان من الحروب والبرق باختلاف المكان
كون الارض سبعة او غيرها ولو شك في التقسيم لا يصل عليه ايضا ذكره في الزيد والفيد وجوامع
الفقه وغيرها ولا يصل عليه بعد التقسيم لما سياتي في بيان عدم جوازها على العضو عندنا وما
روى البخاري عن عقبته بن عامر انه عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير
عمل النزاع اذ قد قرئنا انه لا يعتبر بالتقدير بالزمان بل بعلة الراي بالتقسيم وكونهم كانوا قد تقسموا
غير مسلم لان جسادهم لم تبطل فاما اراد معاوية ان يجز العيين التي باحد عند قبور الشهداء اصابته
السحابة اصبح حجرة ثم فاقطرت دما ولا يصل على عاشق قد روى على عضو الاصل فيمن الصلوة

فلا يصح الصلوة
عليها واكبا

فلا يصح
ومن دفن عليه
صلى على قبره

على الميت من الأحكام التي لا مدخل للعقل فيها إذ ليست بصلوة من كل وجه ولا من دعا
كسائر الأدعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الآثار ولم يصح بالصلوة على العنق
أو الرأس أو يان عمر صلى على عظام بالشام وإن أباع عبيدته صلى على رأسه وسلم في الأثر
لم يصح ذلك عنه مما إذا ورد أثر بالصلوة على العنق لا يصلح عليه إلا إذا كان في حكم الكل لأن
الأثر والنصف مع الرأس إذا كان حكم الكل وكذا النصف مع الرأس لا يشمل على الأثر والأعضاء
الرئيسة بخلافه ما لو وجد نصفه مشقوقا طولا فإنه لا يصلح عليه لثا يثبوت في التكرار للصلوة
على ميت واحد فإنه غير مشروع فإن قيل قد تقدم أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بني
ثمان سنين مع أنهما كانا قد صليا عليهم عند استشهادهم وهو تكرر قلنا قد قيل المراد من
الصلوة عليهم بعد ثمان سنين الدعاء ولأن سلم أنها الصلوة المعتادة فليس فيها ما يدل على
أنه صلى على من كان صلى عليه ولا فيحتمل أن بعضهم كان لم يصل عليه فصل عليه بعد تلك المدة
ومم الاحتمال لا يصلح للاستدلال ولا يصلح على باع ولا قاطع الطريق إذ قتل حال الحرب لا يشهد
نحوه على مثل فعلهما وهو مذهب على أنه لم يفصل البغاة من أهل النهران ولم يصل عليهم
فقتلهم أكتفاهم فقال لاخواننا بغوا علينا أشار إلى أنه ترك ذلك عقوبة ليكون زعم الأخير
وقطاع الطريق مثلهم في السعي بالفساد بل الشد وإن قتل البغاة بعد وضوء وازارها يصل عليهم
وكذا قطاع الطريق إذا خدمهم الإمام ثم قتلهم يصل عليهم ذكره قاضيان وأوجه في أن فيه
لمحتمل التوبة وكان الأثر إنما ورد فيمن قتل حال المحاربة فبقى ما عاده على قياس موتى المسلمين و
حكم القتولين بالمعصية والكافرين في مصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل حدا بولي لا
يصل عليه أهله لأنه ذكر في جامع الفقهاء ولا يصلح على من قتل نفسه عمدا على يوسف وعتار
على السفندى لأنه باع على نفسه وعند ما يصل عليه وأخذه شمس الأئمة المحلوف لا زعم
هذه رفسار كليت حقت أنفروا لأنه مسلم عاص غير ساع في الأرض فسادا فلا يقاس على
البغاة وقطاع الطريق قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف
عن جابر بن سمرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فليصل عليه انتهى
ولم يوجبها واقعة حال تقتضي العموم لاحتمال أنه عليه السلام علم منه أمر يمنع الصلوة عليه
على أنه ليس فيه أنه منع الصحابة عن الصلوة عليه فيحتمل أنه منع عنها كمنع من الصلوة
على الديون الزجر لا لأنها ممنوعة مطلقا فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه الصلوة والسلام
ومن علم بجيئة عند ولا تدرى باسمه لال أو كبر غسل وصل عليه وكذا لو خرج الأثر حيا ولا غسل
ولم يصل عليه كما روى جابر بن فروما الطفل لا يصلح عليه لا يورث ولا يورث حتى يستهل أخوه

فصل في الصلوة
على الميت في الحرب
بعد ثمان سنين

فصل في الصلاة
على الميت في الحرب
ولا تدرى باسمه لال أو
كبر غسل وصل عليه

الترمذي والفسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والمحاكم وان سمي صوف مات ولم يسم
 معه احد ابو يريه صلى عليه لانه مسلم تبعه للسباني ان كان مسلما ولان راكنا ديا ولسي معه
 احد ابو يريه لا يصلي عليه الا ان اسلم احد هما او اسلم الصبي نفسه وكان يعقل له السلام لا يركا
 معه احد ابو يريه ذوبتم له فيكون كافرا واذا اسلم احدهما يتبعه الاسلام لان الولد يتبع غير
 الابوين دنيا واسلام الصبي العقل يصح عندنا لانه نرفع بعض قد علم ان مليا راسا مسلما وصح
 النبي صلى الله عليه السلام الخامس في الحمل والتشيم السنة في حمل الجنادة عند فان حملها
 نفر من جانيها الا ربعه وبه قال مالك والاكثر من خلافه لثا في حملها وعبد الرزاق وابن ابي
 شاذية ثنا شعبة عن منصور بن العتمة عن عبد الله بن قسطاس عن ابي عبيد عن ابي عبد
 عبد الله بن مسعود قال من اتم الجنادة قليلا أخذ بجواب السير الا ربعه وروا ايضا شاذية
 عن ابي عطارد عن علي اللادري قال رايت ابن عمر في جنازة فحمل بجواب السير الا ربعه وروى عن عبد
 الرزاق اخبرني الشوري عن هناد بن منصور اخبرني ابو الهيثم عن ابي هريرة قال من حمل الجنادة
 بجوابها الا ربع فقد قضى الذي عليه روى محمد بن الحسن انا ابو حنيفة ثنا منصور بن العتمة
 قال من السنة حمل الجنادة بجواب السير الا ربعه ورواه ابن ماجه ولقظه من اتم الجنادة قليلا
 بجواب السير كلها فانه من السنة وان شاء قليدع ثمان شاء قليدع فحمل ان هذا هو السنة
 فقير التخييف على الحمل وصيانة الميت عن السقوط والبعد من تشيم حمل على الاقمتة
 والانتقال ولذا كره حمل على الظهر والدابة ما روى من الحمل بين العمودين فحمل على حال عن من
 ضيق الطريق والازدحام وقلة الماملين وغير ذلك توفيقا بينه وبين ما روينا ما ذهب اليه الجمهور
 وما روى عنه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ضعيفا لا سناد قال النووي
 ليس حملها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يحملها من كل
 جانب عشر خطوات لما روى عنه عليه السلام انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه
 اربعين كبيرة رواه ابو بكر الجنادي وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم يمشيها
 كذلك ثم يمشيها على يساره ثم يمشيها كذلك وفي التلويح على الصبي على اليد احب من حملها
 على الدابة وفي النيايح الرضيع والقطيم او فوق ذلك قليلا لا باس ان يحمل رجل واحد على
 يديه او يحمل على يديه وهو ركب قال ابو حنيفة رحمه لا باس ان يحمل الصغير في سقطا وطبقا
 بالغا من آلات النساء يجعل فيه الطيب فيه ويستند على التابوت الصغير كذا في شرح الهداية
 للمروسي ينبغي الاسراع في المشي بها سادون القبيب وهو ضرب من العذود وان العلق وهو
 الخطو الضيق فيسرعون اسراعا لا يصلح على احد العلق والعدو وفي نسخة لا يسرع باليت سنة وفي نسخة

ورده

فان قيل ان الحمل
 من كل جانب عشرة
 خطوات

فان قيل على اليد
 احب من حملها
 في رضيع والقطيم
 وذلك قليلا لا باس
 ان يحمل رجل واحد

ولا يقوم أحد الجناة إذا مرت به إلا إذا ارادت يتبعها وعليه الجمهور وهو يصور في الأوطى الصحيح
 من القيام لهامسوخ بما ورد عن علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرأ بالقيام في الجناة ثم جلس بعد ذلك ولم يجلس ربه أبو داود وابن ماجه
 واحد والظاهر من طرق وعن علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قد رآه
 أبو داود والنسائي والترمذي وصححه السليم بمعناه وقال قد كان ثم نسم ولا ينبغي أن يرجع
 من جنازة حتى يصلى عليها وبعد ما صلى لا يرجع إلا بأذن هكذا ذكره في مائة كتب الفتاوى
 غيرها وفي الحديث قيل الرفق أن يسعه الرجوع بغير آدم أقول هذا هو الواقع في الجناة
 وعليه الجمهور ولا أعلم لهم في النعم ما خذ إلا أن حصل للوحشة لاهل البيت بسبب الرجوع
 فينبغي أن يراعى ذلك والآفة في العميين أن من ابتغى جنازة السلم حتى يصلى عليها فله
 من الاجر ومن ابتغى حتى تدفن فله قبراطان والقبراط مثل أحد وأدفع من الرجوع
 بغير آدم فيما يكون له ضرورة يتصور عليه شهود الدفن بسببها فمقتضى الأصول أيضا
 فيحرم من اجره لو هذه مما لا يعقل وينبغي المتبقي الجناة أن يكون متحشا متفكرا في المعتقد
 بالموت وما يصير اليه الميت ولا يتخذت بأحد من الدنيا ولا يفهم من مسموح ولا
 يضحك في جنازة فقال لا تضحك وانت في جنازة لا تضحك أبدا رواه سعيد بن منصور
 وينبغي أن يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكور وقراءة القرآن ذكر في غنى والخبر
 أنها كراهة تحريم واختاره محمد الأئمة الترجاني وقال علاؤ الدين التاجري ترك
 الأولى ومن أراد الذكور والقراءة فليذكر وليقرأ في نفسه قال قيس بن عباد كان أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند ثلاث عند القتال وفي الجناة
 وفي الذكور ذكره ابن المنذر في الأشراف ولا ينبغي للنساء أن يخرجن مع الجناة ذكره في غنى
 والريشاني والاسيحي وعليه الجمهور من أم عطية فحينما عن اتباع الجناة لم يعزم علينا
 متفق عليه وقوله ما لم يعزم علينا معناه أن النهي في تنزيه والذي ينبغي أن يكون التذير
 محتمل بمنه عليه السلام حيث كان يباهي بالخروج للمسجد والأعيان وغير ذلك أن يكون
 في زماننا للتحريم لما في خروجهم من الفساد في كفاية الشعبي مثل القاضي عن خروجهم
 الفساد إلى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وإنما سأل عن مقدار الطهارة
 من اللعن فيه وأعلم أنها كلها قصيدة الخروج كانت في لعنة الله وملائكته وأخرجت لحقتها
 الشياطين من كل جانب وإذا أنت القبور يطعنها روح الميت وإذا رجعت كانت لعنة الله
 ذكره في القاتل أخا خاتمة وقد روى عن علي بن أبي طالب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم

في القيام الجناة
منسوخ

في الرجوع غير
أذن أهل البيت

ينبغي أن يطيل الصمت

فيهم الصوت
بكره ذكروا وقوله
فيها بالذكور وقوله

في الجنات
لا ينبغي للنساء أن
يخرجن مع الجناة

فإذا نسوة جالوس قال ما يجلسكن قلن تنظر الجنزة قال قلن قلن لا قال هل تعلم قلن
 لا قال هل تدلين فيمن يدلي قلن لا قال فارجعن ما زودات غير ما جردات دوا بان ما جرد
 باسناد ضعيف لكن يعضد المعنى العادى باختلاف الزمان الذى بسببه كرهن
 حضور الجمع والجماعات الذى اشارت اليه الشرة رضى الله عنها بقولها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
 ما أحل النساء بعد المنع كما منعت نساء بنى اسرائيل ولذا قالت عائشة ههنا عند سائر ما
 فافلتك بنساء زماننا ويحرم التوضؤ وشق الجيوب وشق الخدود ولهاها وقولك من
 الأفعال المباحة للصحيين ليس من ان لم الخدود وشق الجيوب دعاب نحو الجاهلية وعن
 ابى موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصلابة والمحاورة والمشاورة واما البخاري والصلوة
 شدة الصلوة وفي صحيحه ثمانية الناس هم الكفر الطعن في النسب البناخ على الميت اى من اغفل
 الكفر ولا باس بالبا وباسال الدموع في الجنزة وفي المنزل لقوله من الله لا يعذب بدمع
 ولا يجزى القلب لكن يعذب بهذا واشاد الى اسانه ويرحم متفق عليه ان كان مع الجنزة صالحة
 او لغيره تبرع وتمم وان لم تبرع ولا ترك اتباع الجنزة وتشييع للملحقين به من البدع تركه بقلبه
 واذا انتهت الجنزة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق لكن القصد من حضوره في الميت
 الكمال وروى في جلوسهم قبل وضعه اذ داء به ولا يرفع الحاجة الى التعاون والقيام ممكن فيه واذا
 وضعت عن الاعناق يجلس ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والغرض
 على ما لا يخفى السادس في الدفن الحمد القبر افضل عند الأئمة الأربعة ان امكن والا فالتشويق
 كذا ذكره السروجي وفي فتاوى قاضيان والسنن في القبر الحمد وان كانت الارض رخصة فلا
 باس بالشق انتهى والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا والابواب
 والترمدى وروى ابن ماجه عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بالدينه
 يلحد وآخر يومهم قالوا استخبر ربنا ونبعث اليها فاهما سبق تركناه فارسل اليها فسبق
 الحمد فحمد والنبي صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن سعد بن ابى وقاص انه قال في
 مرضه الذى مات فيه الحمد والى الحمد وانصبوا الى اللابن نصبا كما صنع برسول الله
 الله عليه وسلم وروى ابن حبان في صحيحه عن جابر انه عليه السلام لحد ونصب عليه
 اللابن نصبا ورفع قبره عن الارض نحو شارب الحمد ان يحفر في جانب القبلة من القبر
 حفيره فيوضع فيه الميت وينصب عليه اللابن والشق ان يحفر حفيرة كالنهر وبين
 جانبها باللابن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللابن والخشب
 ولا يمس السقف الميت واستحب بعض الصحابة ان يرصص في التراب رمسا

فان كان الناس
 يطعن في النسب البناخ

اذا وضع الجنزة
 من الاعناق يجلس
 ويكره القيام بغير حاجة

ارسال الشقة

يروى في ذلك عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال ليس أحد جنتي أولى بالتراب
 من الآخر وقال صاحب النافع اختاروا الشق في ديارنا الرخاوة الأرض فيتعذر
 الحمد فيها حتى أجازوا الأجر ودفنوا في القبر والتابوت ولو كان من حديد
 ومثله في المسوط ويكون التابوت من راس المال إذا كانت الأرض رخوة
 أو نديت مع كون التابوت في غيرهما مكرها في قول العلماء قاطبة وفي قاضي
 ينبغي أن يفرش فيه التراب بطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف
 عن يمين الميت ويساره ليصير بمثابة الحديد في الحيط واستحسن مشائنا اتخاذ التابوت
 للنساء يعني ولو لم يكن الأرض رخوة فإنه أقرب إلى السر والحرز عن مساهمة النجس في
 القبر ومقدار عمق القبر قد نصف قامة ذكره في الروضة وفي الذخيرة إلى صدر الرجل
 أو وسط القامة فإن زاد وانخفض فإن عمق القبر قد راقمته فهو أحسن فعلم هذا
 إلا في نصف القامة والأعلى القامة وما بينهما أو يوضع الميت في قبره وضعا من جهة
 القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسلم سلا عندنا وهو مذاهب على رضي الله عنه
 وابن محمد بن الحنفية وإسحاق بن راهويه وإبراهيم النخعي وابن حبيب وقال الشافعي رحمه
 واحد من يستحب السليم أن يوضع عند رجل القبر ثم يسلم من قبل رأسه منه را
 وخير مالك رحمه والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس رضي الله عنهما النبي صلى
 على جنازة المأثرة ثم أدخل من قبل السرة وقال أنتم السنة رواه أبو داود وقال البيهقي
 أسنده صحيح وكنا ما رواه أبو داود في الراشدين عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال
 فإن حماد إنما يروي عن النخعي في صرح به ابن أبي شيبة فقال عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أدخل القبر من قبل القبلة ولم يسلم سلا وزاد ابن أبي شيبة ورفع قبره حتى يورثه
 ودوى ابن ماجه عن أبي سعيد أنه عليه السلام أخذ من قبل القبلة واستقبل استقباله
 فقد تعارض روايتاه فذهب عليه السلام وهو من فعل الصحابة وكذا ما صح عن علي أنه
 أدخل يزيد بن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية رحمه أنه أدخل ابن عباس من قبل القبلة
 أخرجه ابن أبي شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويتبع فعل علي وعلى يفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو من عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل قبره ليلا فأسرج له
 وأخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي والترمذي وقال حديث حسن عن ابن عباس
 وابن مسعود أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله ذي النجادين وهو بكر و

استحسن مشائنا
 التابوت للنساء

ليس سلا عندنا

عمر يقول لا ينامني اخا كما احتى اسنكه في الحن واخذ من قبل القبلة رواه الخلال في
 جامعهم واستعقاب النور وتحسين الترمذي في حديث ابن عباس بن بكونه من رواية الجراح بن
 الرطاة وانه ضعيف باتفاق اهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين انه صدوق
 الا انه مدلس لا شك ان المدلس اذا كان عدلا لا يضره التدليس اذ قال حدثني واخبرني
 كابن عيينة والثوري وغيرهما وكذا قال ابو ذر عترة وابو حاتم انه صدوق مدلس فاذا قال
 حدثني عن الثقة كان مقبولا يراجه صدوقه وحفظه وقال ابن سعد انما عاب الناس عليه
 انه ليس عن الزهري وغيره اما ان يتعد الكذب فلا وهو مزمع بكتبه ورواه ابو بكر الطيبري
 هو احد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة وغيره من الائمة واكثرنا ائنا عليه
 التدليس ورواه مسلم مقرنا بعبد الملك وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا
 تعديل له من هؤلاء الائمة فكيف يقال انه ضعيف باتفاق اهل الحديث هذا على الوجه القبلي
 شرفا كانت افضل وكذلك وجه الاخذ من تكون الى القبلة فكان لولي ويقول واضعه بسم الله
 وعلى مله رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام انه كان يقول اذا وضع ميتا في قبره رواه
 ابوداود والترمذي وقال حديث حسن اي باسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله
 سلمناك ولا تعيان في عدد الواضعين وفي المذخيرة لا يضر وترا دخله او شفع لان المعبر
 حصول الكفاية ورواه الحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصالح من الاجانب
 ذكره في المحيط وفي ابوربنا والحرم من غيرهم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا ولا كافرا ولا كافرا
 القدر وروى في شرحه والعتابي في جوامع الفقهاء سواء كانت الميت ذكر او انثى ويستحب
 التسبيحة قبل الدفونة ثوب حال ادخالها القبر حتى سئل الدان ونحوه على الحد ولا يستحب
 حتى الرجل عند الدمار وروى عن علي انه يقول قد دفنوا ميتا ويسطوا على قبره فبالجذب
 وقال انما يصنع هذا بالنساء وشهد دفن ابني زيد انصارى فخر القبر بثوب يقال عبد الله
 بن انس رفعوا الثوب انما القبر النساء وانس شاهد على شفيع القبر ولم ينكر عليه وفيه
 خلافا للشافعي به وقد تمسك بحديث ضعيف اعترف بضعفه النووي وتوجه
 الميت في القبر الى القبلة على جنبه الايمن ولا يلقى عن ظهره ونقل العقدة وروى ذلك
 عن الشعبي والنفعي وروى عنه عليه السلام انه لما وضع نعيم بن مسعود في القبر تبع الاخرة
 يقيه وروى ابوداود والنسائي ثم قال ان رجلا قال يا رسول الله ما الكبار قال هي ثم
 فذكر معها استحلال البيت الحرام قبلتكم احياء وامواتا وفي البيهقي السنية ان
 يفرش في القبر التراب يعني في الارض النزه والسجدة قال السروجي في كتب الشافعية

في اهل البيت
 في اهل البيت
 في اهل البيت
 في اهل البيت

في اهل البيت
 في اهل البيت
 في اهل البيت

والحالة يجعل تحت راسه لبنة او حجر ولم اقف عليه من اصحابنا انتهى ويكره
 ان يوضع تحت مضرته او هذه ذكره الرغيناني وكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت
 شيئا رواه الترمذي وعن ابي موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه
 جعل في قبره عليه السلام قطيفة قيل ان المدينة سجنه وقيل ان العباس عليها تنازعها
 لها فسطها اشقران تحت لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويفترشها
 فقال اشقران والله لا يلبسك احد بعد ابد اذ قالها في القبر ويسند الميت من ورائه
 بزاز او نحوه لئلا ينقلب ويسوء اللابن على الحد اي يقيم اللابن عليه من جهة القبلة
 وتسد شقوته كيلا يزل التراب منها على الميت واستعمال اللابن بمجم عليه لباس التقي
 الطن المحترمة وفي ابو تراب تحب اللابن والقصب والخشيش الحد قال الشعبي جعل لحد النبي
 صلى الله عليه وسلم طن قصب وحكى عن شمس الائمة الحلواني هذا في قصب لم يعمل او ان القصب
 العموم وهو بالفارسية بوريا وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره
 يعني جعله فوق اللابن ويكره الاجر والخشب لانها الاحكام البناء والزينة والقبر مكان
 البلاد والبناء وقد روى الاسود بن يزيد ان لا تجعلوا على قبره اجرا وقال ابراهيم الخفي كانوا
 يكرهون الاجر في قبورهم وقيل لا بأس به عند رعاوة الارض وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل يجوز استعماله فوق الخشب واتخاذ التابوت في بخاري وقد تقدم ثم قال التراب
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا بأس بها والاول رواية
 الحسن عن ابي حنيفة روى التراب عليه لما روى ابو هريرة ان النبي عليه
 السلام صلى على جنازة ثم اتى القبر فحشي عليه من قبل راسه رواه ابن حجر قال محمد ولا يكره
 برش الماء عليه باسا ويسم القبر ولا يسطر عندنا وبر قال الثوري الليث ومالك واحمد
 والجمهور وقال الشافعي التسطيم اي التزيين افضل لما روى ابو داود عن القاسم بن محمد قال
 دخلت على عائشة فقلت يا اماء اكنفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومناقبه
 فكشف لي عن ثلثة قبور لا مشرفة ولا طئة مبطوحة ببطاء العرصة الحمراء والجمهور ما
 روى البخاري عن سفيان التمار انه رأى قبر النبي عليه السلام مستمنا ومحدث القاسم
 لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا نصريح فيه بالتسطيم فان قوله
 مبطوحة يجوز كونه صفة مؤكدة لا طئة اي ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا طئة
 زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوحة لا صفة بالارض بل هي بين ذلك وتحتل ان تكون
 مبطوحة يعني مسطحة من قولهم بطح السجود بطحا اي القى فيه البطحاء اي الحبال الصغار وهو

في القبر والقبلة
 يكره الاجر والبناء
 لانها الاحكام البناء

ويسم القبر

الموافق لقوله ببطاء العرصة المحرراوى التي عليها بطاء العرصة المحرراوى وثبت من ذلك ما
 بينا في التسليم كيف قدروا عن القاسم التصريح بانها مستمرة واه ابو حصص بن شاذان
 في كتاب الجنائز حد ثنا عبد الله بن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن مسعود ثنا عبد
 الرحمن الحارثي عن عمر بن سمر عن جابر قال سألت ثلثة كلهم له في قبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اى سالت ابا جعفر محمد بن علي وسالت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسالت
 سالم بن عبد الله فقلت اخبروني عن قبور ابا بكر في بيت عائشة فكلمهم قالوا القاسم
 ولما روى عن ابي الهياج الاسدي قال قال لي علي ابعتني على ما بعته عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان لا تدع تماثالا الاطمسة ولا قبرا مشرفا الا سوية ظلم ادم اكا ذنبا
 من نعلية القبور بالبناء الحسن الرفيع وليس مما نحن فيه فان التسليم الصحيح قد روي
 يتميز عن الارض به وفي المحيط وتسليم القبر قدر اربع اصابع او شبر وفي قاضي القضاة
 وفي البداهة او اكثر قليلا فلم يكن حديث مسلم منافيا لما اخبرناه من التسليم فان كان
 على ان ليس المراد منه التسوية بالارض ويكره تخصيص القبر وتطبيبه وبه قال الثوري
 الثلثة لما قال جابر في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وان يكتب عليها
 وان يُحيط عليها مسلم وابوداؤد والترمذي وصححه ولفظه في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان يخصص القبور وان يكتب عليها وان يبنى ان يوطأ وعن الحسن بن مسعود
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطين قبره ذكره
 في المغني وفي منية المفتي المختار انه لا يكره التطيين وعن ابى جعفر يكره ان يبنى عليه بناء
 من بيت او قبة او فود ذلك لما مر من الحديث انفا وكذا يكره وطئه والجلوس عليه لئلا
 وكثر ابو يوسف الكتابة ايضا والله اعلم السابغ في الشهيد والمراد به الحكمي
 الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع المجارية على المكلفين في الدنيا والآخرة
 الحقيقي الذي وعد الله تعالى الثواب المخصوص فليس من يتعلق به الحكم المجارية
 المكلفين غير الاعتقاد بانه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به الله ان يمتدح به
 ذوا الاحسن في تعريف الشهيد الحكمي على قول ابى جعفر رحمه الله مسلم مكلف
 قتل ظلم اقتل لم يجب به مال ولم يرث وعلي قولهما يترك قيد التكليف والظلم
 شامل لقتل اهل الحرب اهل البغي باي شيء كان وباي سبب كان ولقتل
 لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب وعندنا
 وقتل السيد عبد عند الكل او وجب لعارض كقتل الابنة والصليح عن العمة

ذلك وخرج من الحد من قتل من البغاة وقطاع الطريق ولعل العصية والمقتله
 او قصاص لا يتم لا يقتلوا ظاهرا وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله مال كقتل غير
 العمد على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال
 بنفس القتل شرعا وهذا الاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء ثبت
 فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح ويغير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال لان
 يعلم انه قتل مجدية ظاهرا وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظاهرا بل بسبب عيب القتل ان كان
 تعليقه لوجوب الغسل بوجوب القسامة والدية فيغير الى انه اذا لم يجب فيه القسامة
 والدية لا يغسل كما اذا وجد في الشارع الاعظم والجامع او في برية ليس بقرية فيمكن
 الوجه ما ذكرنا من احتمال السبب الميم للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب
 كسائر الموتي بالشبهة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس
 فلا بد من تحقق وجوب الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه عند الاحتمال يحمل
 بالاصل وخرج منه الصبي المجنون والمجنون والمجانن النفساء على قول المجنفين رحم
 قال احمد وسحقون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد المحكي عنه بل يغسلون
 كسائر الاموات وعندهم لا يغسلون وهو قول الشافعي رحم واشهب من المالكية قياسا
 على غيرهم لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في
 غير المكلف لا ينافي كرامته سقوط الغسل فان سقوطه لا بقاء اثر المظلمية وغير المكلف
 اولئك وكذلك عدم الطهارة في الحيوة لا يوجب الغسل بعد المات لان وجوبه في
 الحيوة لوجوب ما لا يموت الا به وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة
 قد اقيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يغسل اصلا ولا بجنيفة رحم في غير المكلف
 بان الغسل انما سقط عن الشهيد لان القتل صاد كفاة له ولا ذنب لغير المكلف ليكون
 القتل طهر له فالقتل في حق من خفف الموت سواه فيغسل والتكثير في جعل القتل طهرا
 اظهر منه في بقاء اثر الظلم وهو غير موجود معها صلاا الحاكم حلام لا يحتاج الى شاهد
 وله في غير الظاهر ما رواه ابن حبان والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل خطلة بن ابى عامر الثقفي ان صاحبكم خطلة تغسله
 الملائكة فساوا صاحبته فقال خرج وهو جنب لما سمع الهاجرة فقال صلى الله
 عليه وسلم لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا نص مستقبل
 على التصريح بان الملائكة غسلت خطلة لاجل امر جنب فلا اعتبار للقياس في

سنة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

بن السيف الذي ليس من جنس الكفن كالسلاح وأنه لم يرد من الحديد وفوه والجلود
كالفر والنفذ والثلج والحشو كالقلسوة والجبنة المشوة وفي آذ خيرة السراويل مما
ليس من جنس الكفن أيضا فإن كان ما عليه ناقصا من كفن الستة يزداد عليه بأن لم يكن
فيه زار ولغافة وإن كان أزيد من ذلك ينقص منه وأعلم أن امرءة عليه السلام ان يدفنوا
بشبابهم ليس ما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان إلا أن يقال لظاهر من
علمهم أنهم لم يكن عليهم من الثياب أزيد من مقدار ستة الكفن بل هو الغالب في كل
تأمل أن لا يلبس أكثر من ثلثة أثواب رائد على الحشو وآلة القتال فورد الأمر على ما هو الغالب
الاستعداد فلا يدل على النقص فيها عسى أن يوجد على سبيل النذرة وهذا يجلب في نزع الحشو
فإن ظهر الحد يشهد لا يدل على منعه لكن ليس يمكن معناه في ديارهم فورد الأمر على الغالب
ويصل على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر وجه التابيه
ورواية عن أحمد وقال مالك والشافعي رحموا سمحاق لا يصل عليه أحد يث جابر بن عبد
الله أنه عليه السلام أمر بدين شهيد واحد في ما بهم ولم يفسوا ولم يصل عليه من رواه البخاري
والترمذي وصححه وكنا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرة حين فاد الناس من القتال فقال رجل رأيت عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم نحوه فلما رآه وما مثل به شقيق وبكى فقام رجل من الأنصار فمضى عليه ثوب
نحرى بحزمة فضلى عليه ثوبا بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمزة فيصلى عليهم ثم يرفعون
وترك حمزة حتى صلى على الشهداء وكلامهم وقال صلى الله عليه وسلم حمزة سيد الشهداء عند
الآن يوم القيمة مختصر وقال صحيح الأسناد ولم يخرجاه واستدل أحمد شاذ عفران بن مسلم ثنا
حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النساء يوم بلغن خلف
المسلمين يهزرن على جرحى المسلمين إلى أن قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حمزة ومي رجل
من الأنصار فوضع إلى جنبه فضلى عليه فرفع الأنصارى وترك حمزة نحرى بالخروج
إلى جنب حمزة فضلى عليه ثم رفع وترك حمزة فضلى عليه يومئذ سبعين صلاة و
أخرج الدارقطني عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون من قتل أحد إلى أن قال ثم قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فكبده عليه عشرة أشعة جعل يجاء بالرجل فيوضن حمزة
مكانه حتى صلى عليه سبعين صلاة وكانت القتل يومئذ سبعين إلى غير ذلك
من الأحاديث وكل من هذه الأحاديث أن سلم أنهم يرتق إلى درجة الصخرة فليس
ينزل عن درجة الحسن وعلى تقدير أن كل واحد منها لم يبلغها فوضنهم على ما رتق إليها

قطعها وتم يعارض حديث البخاري وترجم عليه بانها شنبته وهو ناف على ما عرف
 في الاصول من ترجيم المثبت على النافي اذ لم يعرف بدليله وهذا كذلك فان جابر
 لم يكن مراديا ما فعله عليه السلام في ذلك اليوم لاشتغال قلبه وخبره بقتل امير
 على ما ذكره البخاري واليهيقي انهما قتلا في ذلك اليوم فلم يشعرا بابتدائها فلهذا لم يسلط
 والسلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بدفعهم بد ما هم كحاجم فقلنا
 عليه السلام لم يصل عليهم فرواه في ما علم بصلاته عليه السلام وكيفية هار واه ايضا كما
 في رواية الحاكم والله سبحانه اعلم الثامن في مسائل متفرقة ولا بأس بالاذن
 في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فذلك ابطاله بتقدير غيره وفي بعض النسخ لا
 بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا بقصو احقه كذا في الهداية قال ابن
 الحارث سمعنا اذا كانت الجنازة يترك بها ولي تنفع الميت بكثرة فم في صحيح مسلم وسنن الترمذي
 والنسائي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يصلي عليه امه من الناس
 يبخلون مائة كرام يشفعون فيه الاشفعوا فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه الاذنة
 والاسواق لانه يشبه نعي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذ لم يكن مع تنويه بذكره وتخيير
 بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان
 فيه قصد المدح وان مع العجيب والنياحه وتعدا الاوصاف وهو لما رددت نعي الجاهلية
 قوله عليه السلام ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعبلت نعي الجاهلية ماتت
 للمسلم قريب كاف ليس له ولي من الكافر يغسله غسل الثوب الجسد يغسله في خمره ويغسل
 له حفرة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك لما روى اباطالب لما هلك
 على فقال يا رسول الله ان عك الصنال قد مات فقال له اذهب فغسله وكفنه و
 رواه الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى ان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي
 آخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازة من بعيد
 وهذا كله اذ لم يكن كرهه بالارتداد اما لو كان موقفا فيلقيه في حفرة كالكلب فعلا لا حق
 عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي استقل اليه ولو ما لم
 وليس له ولي الا كافر لا ينبغي للمسلم ان يخلو بينه وبينهم بل يتولى امره لما روى ابو داود
 امين برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه السلام لا صحابه تولىوا خاكم
 لم يخلو بينه وبين اليهود ومات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه يجب كفنه على الناس
 بطريق الكفاية فيجب بيت المال فان لم يكن او منع ظلم اسالوا من الناس ان لا يقدروا

فالحق
 من جليل
 من جليل
 من جليل

فصل في الميت وهو
نبت في ثيابها
على كفن ثيابها
من جميع المال

السؤال بنفسه بخلافه الى اذ لم يجد ثوبا لا يجب على الناس ان يسالوا له لانهم قادر على السؤال
فان فضل مما سألوا شئ صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه
وان لم يوجد ميت آخر تصدق به بنش الميت وهو طوى كفن ثانيا من جميع المال فان كان
قد قسم ماله صلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يده رجل
وافترض الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يمكنه ختم من الميت شئ بعد ما ادبر في كفنه
ذكر في الرخصة لا يغسل منه شئ عند نأيمه وان تغسل المرأه وجها بالاجماع اما غسله
لو جته فغير جائز عندنا وهو قول الثوري والا واعي خلافا للثلاثة اعقبوا بهديث
عائشة قلت وازا ساء لصالح بي فقال عليه السلام واذا واداساه يا عائشة ما ضرك
ان مت قبلي فغسلتك وكفنتك الحديث رواه احمد بن محمد والدارقطني وغيرهما باسناد
ضعيف قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى اليه في قبور الغرماء من طاعة
انها قالت لا سئل بنت عميس يا اسماء اذا مت فاغسليني انت وعلى فضلائها قال ابو الفرج
في اسناده عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشئ وقال النسائي مترونه وروى احاديث
آخر ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت لم يكن فيه دلالة لان الغسل مما يفتن الى السبب
اضافة مشهورة تقر بين الحقيقة في كثرة الاستعمال والشبهة يقال فلان غسل فلان
وكفنه وجهه ولم يصد من فلان من ذلك شئ الا مباداة الاسباب والقيام عليها
قال النووي والمعتمد عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرقان علا في الكلام
فيها باقية وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها انما
لا تغسله في العدة هكذا اجاب في الام قال السرخسي قلت قياس العدة الواجبة بالطلاق
قبل الموت غير سديد لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسله في الطلاق والموت
فما اذا بقي الحل الثابت عنده لا تنقضي عنده الا ترى انها تراث هنا لانها كانت
لا يخلو هذا الحل من اشكال فان الموت اوجب قطع الوصلة واثبات الحرمه فلا
فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وبانها والا فلا فرق بينهما وبينه في حرمه الغسل
وقد يجاب بانها بمنزلة الطلاق الرجعي نحو توقف قطع الوصلة واثبات الحرمه على نفسها
العدة وقد امكن ان يكون حيث توجد كما في جانبها لا حيث توجد كما في جانبها لو كانت حاملا
فوضعت ثم موتت لا يجوز لها ان تغسله لا تقصدا معدتها خلافا لما لاك الشافعي رحمه الله
لو بانته منه قبل موته وارادت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطئت بشبهة قال
في البيهقي في سبيل المحسن وهي الاصح يحرم عليها غسله خلافا للزفر وح والمطهرة والجمعة

تغسله ويبرقأل احمد رم خلافا للشافعي رم وعن مالك رم وايتان ولم الولد لا تغسل
سيد ها وان كانت في العدة لان عدتها لا تعتق لا للموت فصار كما لو اعتقها ثم مات وهي في
العدة وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط وفي البدائم في ام الولد وايتان
عن ابى حنيفة رم في قوله الاول تغسله كقول زفر ومالك واحمد رم وفي قوله الثاني لا تغسله
وهو الاحم عند الشافعي رم وكو غسل البيت وكفن ونسوا عضوالم يصيب الماء ينقض الكفن
ويغسل العضو وتعاد الصلوة وكذا لو علوا بذلك بعد وضوء القبر قبل ان يمال التراب
ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادت الصلوة عليه الجواز وفي المبسوط
سقط غسله وتيسر قبره لان الصلوة الاولى لم يصح انتهى هو الاظهر وكذا لو لم يغسل
الصلوة لو لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل التراب لان تغسل الكفن مأمور والنش منهي
واللهي راجع على الامر ولو بقيت اصبع او نحوها لم ينقض الكفن عند أبي حنيفة رم وابي
يوسف رم لا حقاق الجفاف بعد الغسل وقال محمد رم ينقض ويغسل على كل حال وكو
علم ذلك قبل التكفين غسل بالانفاق ولو دفن بثوب ودرهم الغير وفي رضى فصوله
او اخذت بشقة يخرج لان حق العبد وان وقع في القبر متاع ضل به بعد ما اهيل التراب
ينش ايضا ويخرج ولا يجوز نش القبر بغير ذلك وفي التتقي مات وليجد والبراقم
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا لا تقاض تيممة في الغرغرة
وفي رواية لا تقاد الصلوة قال السرخسي هو موافقة الاصول يعني ان الاصل ان لا تقاد
بالتميم ثم وجد الماء لا يجيب عادة الصلوة ولو في الوقت فكذا هذا وكلا الروايتين عن
ابي يوسف رم وميت بينهما ثوب او ثوب مباح فالحي اولى به وفي الغرغرة ان كان
الحي فهو اولى وان كان الميت فهو اولى وان كان الحي وارثا للميت فان كان مضطرا اليه
البرد او لسبب يخشى منه التلف قدم على الميت كما لو كان الميت ماء وهذا المضطر
اليه اعطش قدم غسله بخلاف ما لو كانت حاجته الى السعة للصلوة الى الماء للطهارة
فان الميت اولى بماله كلبقا ثم فيما هو محتاج اليه الحي يمكن ان يصلح بانا وميتهما الوجه العذ
ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والحنابلة حيث جوزه
عند الضرورة كما روى انس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتل واحد في الثوب الواحد
قال الترمذي حسن عزيز قلنا سمعناه انه كان يقسم الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد
بعضه للضرورة وان لم يستأر الا بعض يد ثم وليس المراد ان يلاصق بدناهما لان فيه
مباشرة عودة احد هما للاخر ولا يجوز ان يدفن اثنان او اكثر في قبر واحد لا عند الضرورة

فكف الولد لا تغسل
سيد ها

فكف الميت
ونسوا عضوالم
ينقض الكفن
فكف العضو ولا
الصلوة

فكف الجرح
للميتين في كفن

فكف
للميتين في كفن
اشان او اكثر في
قبر واحد

وترى يجعل بينهما حاجز من التراب أو تصي أن يصلي عليه فلا فالوصية باطلة وليس له
 أن يقدم الأبرياء أو الأولياء وكذا الوصية بنفسه وأدخله القبر وبه قال الشافعي رحمه
 وروى ابن رستم أنها جائزة ويؤمن أن يصلي عليه وبه قال أحمد بن حنبل والأول هو
 المشهور وتوصل النساء وحدهن على الجنائز سقطت بها الفريضة ويستحب أن يصليهن
 منفردة معاً ويحوز جماعة وتوابعهت الجنائز جاز أن يصلي عليهم صلوة واحد ويجوز
 واحد خلف واحد ويجعل الرجال ما يلي الإمام ويستوي فيه الحرة والعبد في ظاهر الرواية
 ثم الصبيان ثم الكفائي ثم النساء كما في سائر الصلوات وأن شاءوا جعلوا صفاً واحداً
 قال الرغيفي في الوجهان سيان في ظاهر الرواية وجاز أن يصلي على كل واحد على حدة
 وهو الأفضل لأن الجمع مختلف فيه ولو كبر على الجنائز فحجي بأخيراً الأول ويستقبل الأخرى
 وإذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فإن وجدت علامة عمل بها قيل علامة
 المسلمين الختان والختان لبس السواد وقص الشارب لكن الختان إنما يكون علامة
 إذا لم يكن فيهم يهود وما لبس السواد فكثير في الكفار من الفرنج وغيرهم فلا يكون علامة
 وأما قص الشارب فينبغي أن لا يكون علامة الكفر ما ذكر في التاتارخانية أنه لا
 للغزاة في دار الحرب إلى توفير الشارب وتطويله ليكون أهيباً من العدو وإن لم توجد
 علامة وكان المسلمون أكثر غسل الكل وصلي عليهم ويتوكل المسلمون وإن كان الكفار أكثر
 ولم يصلي عليهم وإن كانوا أسود قيل يصلي عليهم وقيل لا وأما الدفن فقيل يدفنون في
 مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل يتخذ لهم مقابر على حدة ويتوكل قبورهم وتتم
 وهو قول أبي جعفر الهند والى وأصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم ماتت حبلى لا يصلي
 عليها بالأجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر
 المسلمين ترجمها الولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن عمار وأئمة بن الأشعث
 يتخذ لها قبور على حدة وهو أحوط وفي بعض الكتب المالكية يجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه
 المسلمين إلى ظهرها قال السرخسي رحمه وهو حسن ولو وجد قتيلاً في دار الإسلام فكانت عليه
 سيما من فيها وإن لم تكن ففيه وإيتان في وإيتان في وإيتان في وإيتان في وإيتان في وإيتان في
 مسلم بها الدار وإن وجد في دار الحرب لا علامة فالصحيح أنه كافٍ بحكم الدار ولو حضرت
 الجنائز في وقت المغرب تقدم صلوة المغرب ثم يصلي الجنائز ثم سنة المغرب قيل تقدم
 السنة لأنها على الجنائز ولو حضرت وقت صلوة العيد قد مات العيد عليها ثم هي على
 الخطبة والقباس تقدم بهما في الزيد لكن استحسنوا تقدم العيد مخافة التشويش فلا

حكم الجنائز المندفة
 في الصلوة

في المختلط موتى
 المسلمين والمشركين

في الجنائز
 التي ماتت حبلى

يظن البعيد أنها مصلوة العيد وتجهز الميت بصبيحة الجمعة بكرة متأخرة إلى وقت الجمعة
ليصل عليه جمع عظيم بعد الجمعة أما الوفا فموت الجمعة بسبب دفنه وأخواده واتباع
الجنائز أفضل من النوافل إن كان جارا وقربة أو صلاح مشهور والأخ النوافل أفضل فذلك
كله السريجي في شرح الهداية وذكر قاصصين أن يجوز الاستيذان على حمل الجنائز وحضر
القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشائخ جوزه وكذلك أيضا ويستحب في القتل و
الميت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك الغوم وأن تغسل قبل الدفن قبل
أو ميلين فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد يدل على أن نقله من بلد إلى بلد مكره
لأن مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في نقل البلد آخر
وقيل يجوز ذلك ما دون السفر لما كان سعد بن أبي قاص مات في قرية على أربعة فراسخ
من المدينة فحمل على أعناق الرجال إليها وقيل لا يكره في مدة السفر أيضا وأما بعد الدفن
فلا يجوز أخراجه حتى قالوا إن امرأة ماتت ولدها ودفن ببلد غير بلد هاوحي لا تقبر
وإذا دفنت بنشئه ونقله إلى بلد هاوحي لا يباح لها ذلك ولا يباح بنشئه بعد الدفن أصلا إلا
لما تقدم من سقوط مال فيه أو كون الأرض حق الغير وحينئذ شاء سؤل القبر وزرع فوقه
وجوز البعض النقل بعد الدفن استدلالا بما نقل عن يعقوب عليه السلام بعد ما مضى
عليه زمان نقل من مصر إلى الشام مع أبائه والأصح الأول لأن شرع من قبلها باليقين
أو رسوله عليهما من غير تغيير لا يكون شرعا لأن الجوز الاستدلال به وفي القنية بلغ
إليها حطم جيمون لا يجوز نقلهم إلى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه
سواء كان صغيرا أو كبيرا لأن ذلك خاص بالأنبياء ولا يحفر قبل الدفن آخر ما لم يبل الأول
وبين الآخر حاضرا من تراب من مات في سفينة ليس بقرها الأرض غسل وكفن
عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه وقطع البناء الرطب من عليه و
اليابس ولو رأى طريقا وظن أنه محدث وأن تحته قبر أكره المشي فيه يكره النوم عند القبر
وقضاء الحاجة بالأولى وكل ما لم يعبد في السنة والعهود منها ليس إلا زيادتها والدماء
عند ما قام كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا انشاء الله بكم لأحقون أسأل الله لي ولكم العافية
وأختلف في اجلاس القارين ليقرأوا عند القبر والخيار عدم الذكاهة ولا يكره الدفن في بيلا
والاستحب نهار المرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على إياهم أن يمشي يشق
بطنها أما الوابتنع لؤلؤة أو مالا لأنسان ثم مات ولا مال له ففي الجنين إن لم يمشق بطنه

في الميت صبيحة
الجمعة بكرة متأخرة

الجنائز أفضل من النوافل

إن كان جارا وقربة أو صلاح مشهور

الأخ النوافل أفضل فذلك

كله السريجي في شرح الهداية

وذكر قاصصين أن يجوز الاستيذان على حمل الجنائز

وحضر القبور ولا يجوز على غسل الميت

وبعض المشائخ جوزه وكذلك أيضا ويستحب في القتل

والميت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك الغوم

وأن تغسل قبل الدفن قبل أو ميلين فلا بأس به

قيل هذا التقدير من محمد يدل على أن نقله من بلد إلى بلد مكره

لأن مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في نقل البلد آخر

وقيل يجوز ذلك ما دون السفر لما كان سعد بن أبي قاص مات في قرية على أربعة فراسخ من المدينة

وفرق بينه وبين مسئلة الاولى هناك ابطال حق الميت وهو الادنى لصيانة الادنى
 فيجوز وهذا ابطال حرمة الادنى على هو الادنى لصيانة الادنى وهو المال بناء على احرمة
 الميت كحرمة الحى ولا يشق بطنه حياً الوابتن ذلك فكذا بعد الموت وذكر في الاختيار
 ان عدم الشق فيه روايته عن محمد بن مروان الجرجاني روى عن اصحابنا انه يشق
 لان حق الادنى مقدم على حق الله تعالى وعلى حق الظالم المتعدى قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهذا اولى والجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول
 بتعديه انتهى وانما لا يشق في حال الحيوة لاقضائه الى الهلاك لا مجرد الاحترام
 ولا كذلك بعد الموت وفي فتاوى قاضيهان حامل مائة واتى على حملها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رأت في المنام تقول
 ولدت لا ينش القبر لان الظاهر انها الولد كانت كان الولد ميتاً وقيمها ولا تكسر
 عظام اليهود اذ وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين
 لانه لما حرم ايذاءه في الحيوة يجب صيانته عن الكسر بعد موته انتهى وليس يجب
 زيادة القبور للرجال وتكره للنساء لما قد مناه ويدع قائماً مستقبل القبلة
 وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي ثم وكذا السلام في زيارة
 عليه السلام وفي التقنية قال ابو الليث لا تعرف وضع اليد على القبر سنة ولا
 مستحبا ولا نزي بأسا وقال علاء الدين القاجرى هكذا وجدناه من غير تكبير
 من السلف وقال شرف الائمة بدعة وعن جابر الله العلامة مشائخ مكة
 ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب في احياء علوم الدين انه من
 عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لا سنة فيه ولا اثر عن صحابي ولا عن
 امام من يعتمد فيكره ولم يعمد الاستسلام في السنة الا للحجر الاسود والركن
 البمنى خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره
 في السجود ويستحب التقية للرجال والنساء اللاتي لا يفتان لقوله عليه السلام
 من غزى اخاه بمصيبة مثل اجره كساه الله من خضر الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه
 وقوله عليه السلام من غزى مصابا فله اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتقنية
 ان يقول اعظم الله اجرى واحسن عزى وغفر ليئت ان كان الميت مكفنا والا
 فلا يقول وغفر ليئت وروى ان خضر عليه السلام غزى اهل بيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك

في زيارة القبور
 ويستحب زيارة القبور
 للرجال

في زيارة القبور
 قال ابو الليث لا يفتان
 وضع اليد على القبر
 سنة ولا مستحبا
 ولا نزي بأسا

في التقية
 والتقنية ان يقول
 اعظم الله اجرى

في تقية
 غزى بنصر عليه السلام
 لاهل بيت النبي

ودركا من كل فائت فبالله فثقوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواه
 الشافعي رحمه في الامام وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الخضر حي وهول اكثر
 العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه
 شرع في السرور ولا في الحزن قال الواهي بدعة مستقيمة لما روى الامام احمد وابن
 ماجه باسناد صحيح عن جريبن عبد الله قال كنا نعد لاجتماع الى اهل الميت
 وصنعهم الطعام من النياحة وليستحب لجيران الميت والاياء الا باحد شيئة طعام
 لهم لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعام فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة
 القرمذي وصححه الحاكم ولانه بر معروف وليستحب ان يعلم عليهم في الاكل لان الحزن
 يمنعهم من ذلك فيضعفون ذكره كله ابن الهمام وفي فتاوى البزازی انه يكره
 اتخاذ الطعام في اليوم والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في الاسبوع
 واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة للحق اوقراء سورة الانعام
 او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها
 في كتاب الاستحسان وان اتخذ اطعما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يغفلوا عن
 نظره لانه لا دليل على الكراهة الا حديث جريبن عبد الله المتقدم وانما يدل على
 كراهته ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه ما رواه الامام احمد بسند صحيح
 وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل بجليبه اوسع من قبل لاسه فلما رجع
 استقبله داعي امرته فجاء وجيء بالطعام فوضع يده وضع القوم فاكلوا ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم يلوذ لقمته في فيه ثم قال لى اجد لكم شاة اخذت بغيراذن
 اهلها فاستلث المرأة تقول يا رسول الله انى ارسلت الى البقيع اشترى شاة فلم يجد
 فارسلت الى جادى قد اشترى شاة ان يرسل اليه بئنها فلم يجد فارسلت الى امرته
 فارسلت بها الى فقال صلى الله عليه وسلم اطعميه الاسارى فهذا يدل على الباحة
 صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفي الفتاوى جعل ارضه مقبرة فبني رجل
 فيها بيت لوضع النعش واللبن وضوها ان كان في الارض سعة فلا بأس به
 والا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبره فادار آخر دفن
 ميت فيه ان كان المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان كانت

يستحب لجيران الميت
 والاياء الا باحد
 شيئة طعام لهم

ضيقة جازاكن يضمن ما انتفق الاول وهذا كمن بسط بساطا او مصل في مسجد او
 مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه قبر اقل
 باس به ويوجب عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما ذكره في التاتارخا
 وذكر في القنية يكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وعن ابى بكر بن اندراس جلاضه
 مسحا يريد ان يحفر لنفسه قبرا لا تعد لنفسك واحد نفسك للغير انتهى والذبح
 ينبغي ان لا يكره حقيقة نحو الكفر لان الحاجة اليه متحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى
 ما تدري نفس باي ارض تموت وفي فتاوى البرازي ذكر الامام الصفار لو كتب على
 جبهة الميت او عمامة او كفنه عهد نامه يرجى ان يغفر الله سبحانه وتعالى في كفاية للشعب
 حكى عن بعض المتقدمين ان اوصى ابنه اذ امت وغسلت فاكتب في جبهتي و
 صدرى بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رايت في المنام وسالت عن الله
 فقال اوضعت في القبر جاء تنى ملائكة العذاب فلما راؤا مكتوبا على جبهتي و
 صدرى بسم الله الرحمن الرحيم امت من العذاب ذكره في التاتارخا نية والله
 سبحانه اعلم **فصل في احكام المسجد** قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من
 امن بالله واليوم الآخر الاية العمارة تتناول البناء وقد قال صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجدا لله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتناول رتم الاستمر منها
 وكسبها وتطيقها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها واعتيادها للعبادة والذكر و
 صيانتها عما لم تكن له من احاديث الدنيا واشتغالها ويكفل عليه قوله عليه السلام
 اذ اريتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالايما فان الله تعالى يقول انما يعمر
 مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر رواه الترمذي وابن ماجه فمما يدل
 على ان المراد بالعمارة المعنى الثاني وههنا الجهات الاول فيما تصان عنه الساجد
 يجب ان تصان عن ادخال الرائحة الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم و
 البصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
 بنو آدم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن البيهق والشراف وان شاذ الاشعار و
 اقامة الحدود ونشدان الضاللة والمرور فيها لغير ضرورة ورفع الصوت و
 الخصومة وادخال الجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها لما روي عن النبي
 عن ابيه عن جدك قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع في المسجد
 وان تشدد فيه الاشعار وان تشدد فيه الضاللة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلوة

رواه الخمسة غير ان النسائي لم يذكر نشدان الضالة وفي صحيح مسلم قال عليه السلام
 من سمع رجلا يفتش في المسجد ضالة فليقل لا ردها الله عليك فان الساجد
 لم يكن لهذا روى الترمذي في السنن والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابى هريرة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من رايتموه يبيع او يشتاع في المسجد فقولوا
 لا ارج الله تجارتك ومن رايتموه يشتد ضالة في المسجد فقولوا لا ردها الله عليك
 قال الترمذي حديث حسن غريب ورواه ابن ماجه في صحيحه والحاكم وصححه
 وروى ابن ماجه انه عليه السلام قال خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا ينشر
 فيه بسلاخ ولا يقبض فيه بقوس ولا يثقب فيه ببل ولا يمر فيه بجم ولا يضر فيه
 حد ولا يتخذ سوقا وروى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد الله عن مكي عن
 معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم صبياناكم و
 حجاباتكم وشرابكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حد وكنه وسيفكم
 واتخذوا على ابوابها اللطاهر وجروها في الجمع والكراد بالبيع والشراب ما كان الفجأة والسكب
 كما هو الظاهر من الاحاديث اما ما ليس كذلك فيباح للمعتكف للمحاجة والرد والاشارة
 الشعر ما كان من حديث الدنيا ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم
 ما اتفق عليه عن سعيد بن المسيب بن عمر في المسجد وحسان يفتش فليقل الله فقال
 كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابى هريرة فقال انشدك الله
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب على الملم ايده بروح القدس قال
 نعم فلما حصل ان للساجد بيت الاعمال الآخرة ما ليس فيه توهم اهانتها وتلويها
 مما ينبغي التنظيف ولم تان الاعمال الدنيا ولوم يكن فيه توهم تلويها واهانتها على ما
 اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان الساجد لم تكن لهذا فيما كان فيه نوع محبة
 وليس فيه اهانة وتلويها لا يكره وآله ولهذا نشر عليه الصلوة والسلام ما لا تاه
 من الجورين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه امتهان بخلاف اقامة الحد ونحوها
 لان فيه امتها نا وعلى هذا الاصل يفرج ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انكر
 يكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك لانه مستثنى منه وكذا
 الحياطة تكره الا اذا كان لضرورة حفظ عن الصبي ونحوه اما الكاتب فمعلم الصبيان فان
 كان باجريكه وان كان حسنة فقل لا يكره والوجه ما قال ابن الحارث انه يكره التعليم ان
 لم تكن ضرورة لان نفس التعليم وراجعة لاطفال لا يخلوا عما يكره في المسجد من الحديث

الذي بالبيع والشراب
 كان التجارة والبيع

ص بن ثابت

مما تقدم

ولا يزق علي حيطان
المسجد ولا على أرضه

وعلم مما تقدم حرمة السوال في المسجد لأنه كشذان الضالة والبيع ونحوه وكراهة الخطأ
لأنه يحل على السوال وقيل لا إذ لم يتخط الناس ولم يبرين يدي مصل والاول احوط
ولا يزق علي حيطان المسجد ولا على أرضه ولا على البواري وكذلك الخطا طكن يلخذه بطون
ثوبه ويد لك بعضه ببعض قال عليه السلام البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها
دفنها متفق عليه والتباعد من الدفن بتراب المسجد ورمله وقيل المراد اخراجه
من المسجد ولا يكفي دفنه بترابه وفي المحيط فان فعله فعليه ان يرفعه لأن تنزيه
المسجد من القدر واجب وان اضطر اليه دفنه تحت الحصى فوق البواري اخف
لأنها ليست من المسجد حقيقة وان كان لها حكمه في السير وكذا يكره مع الرجل
ونحوها من الطين بمحاطة المسجد واسطوانته وان مسم بتراب مجموع فيه او نجاسة
موضوعة فيه فلا باس وأن مسم بقطعة حصير ملقاه فيه لا يصح عليها فلا باس
ايضا والآولي ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسم به لأنه بمنزلة أرضه
ولا يحضر في المسجد بتراب لأنه لا يؤمن من دخول النساء والصبيان فيه فذهب
حرمة المسجد ومهابته ولو كان البئر قد بما يتركه كبير زعم ويكره غرس الشجر في
المسجد لأنه تشبيه بالبيعة وشغل المكان الصلوة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد
بان كانت أرضه نزهة لاستقرار الاساطين فيغرس الشجر لنقل الثزاليها ولا باس ان يتخذ
في المسجد بيت يوضع فيه الحصيد ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكير وان تنطق
المسجد بلا علة ثم ندب فليرجع اعدا ما له اجفى ويكره ان يطين بطين نجس ويصير فيه
بدن نجس الكلام المباح فيه مكره وياكل الحسنة كما تاكل البهيمة الحشيش كذا ذكره
حدثا صاحب الكشاف والنوم فيه لغير المعتكف مكره وقيل لا باس للغريبان
ينام فيه والآولي ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ذكره السروجي في شرح
الهداية قال النووي في شرح المهذب لا يحرم للانسان ان يخرج الرقيم من دبره
فيه قال السروجي هذا عندنا مكره ولا باس للجلبوس فيه لغير الصلوة الا للمسيبة
فانه يكره وكما يكره في المسجد يكره فوقة ايضا الشا في افضل الساجد فضلها
المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبادتم
الا قدم فالأقدم ثم الأعظم فالأعظم ذكره محمد بن سعد البخاري في اجناسه قال عليه الصلاة
والسلام لا تستد الرحال الا الى ثلاثة مناجد مسجد الحرام ومسجد الاقصى ومسجد هذا
متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه

ألا المسجد الحرام رواه البخاري وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي المسجد
 كل سبب ما شيا وراكبا فيصلي فيه ركعتين ثم الأقدم أفضل سبقه حكما إلا إذا كان الحادث
 أقرب إلى بيته فإنه أفضل ثم سبقه حقيقة وحكما كذا في الواقعات وذكر قاضيان وصاحب
 منية المفتي وغيرهما أن الأقدم أفضل وإن استويا في القدم فالأقرب أفضل ولو استويا
 في القدم والقرب وقوم أحدهما أكثر فإن كان فقيرا يفتدى به يده إلى الجماعة
 أقل تكثيرا لها بسببه وغير الفقير يختار والأفضل أن يختار الذي أمامه صلح واقعة
 الصلوة مع الأفضل أفضل أخرجه الطبراني عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن سركم إن تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فأنهم وقد كرم
 فيها بينكم وبينكم ورواه الحاكم وسكت عليه لأنه قال فليؤمكم خياركم ومسجد خير
 وإن قل جمعة أفضل من الجامع وإن كثرت جمعة فأنات الجمعة في مسجد خير فإن أتى
 مسجد الخريد ركبها فيه فهو أفضل إلا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا
 في مختصر الجروينبغي أن يستثنى المسجد الأقصى أيضا لأن الصلوة في الجماعة أفضل صلوات
 الفجر بخمس وعشرين أو سبع وعشرين درجة والصلوة في أحد الساجد الثلاثة تزيد
 على ذلك زيادة كثيرة فإنها في المسجد الحرام بمثابة الف في مسجد عليه السلام بالف
 وفي المسجد الأقصى الخمس مائة وإن لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد خير ولو
 قضاء لحقه وهذا لولم تحضر جماعة يصلي المؤذن وحده فيه ولا يذهب إلى مسجد
 آخر فيه جماعة كما أن الجماعة لو غاب الإمام لا يذهبون إلى غيره بل يتكلم أحدهم
 عوضه وكذا لو فاتت إحدى تكبيرة الافتتاح أو ركعة أو ركعتان ويمكنه أدراكها في
 غيره لا يذهب إليه لأنه صار محرر فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حقه وفي فتاوى
 صاعد إمام محلة يصلي العشاء قبل غيباب البياض فالأفضل أن يصليها وحده
 بعض البياض وفي النظم ومسجد استاذة لدرس أو سماع الأخبار أفضل بالاتفاق
 وفي فتاوى قاضيان إذا كان الإمام الحي زائبا أو أكل الربوالة أن يقول إلى مسجد آخر
 وكذا ينبغي إذا كان فيه خصلة تكو بسببها امامته لأن الخرج عن الكراهة وإلى
 من الأمان بالفضيلة فإن دخل مسجد وأقيم في مسجد آخر لا يخرج من الأول
 حتى يصلي لتأكد حقه بدخوله ويكره الخروج من مسجد إذا فيه ما يصل الصلوة
 التي أذن لها القول عليه السلام لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا من أتى
 أخرجه حاجته وهو يريد الرجوع رواه أبو داود وفي المراسيل عن سعيد بن المسيب

مسجد خير وإن قل
 جمعة أفضل من الجامع
 وإن كثرت جمعة

إذا كان الإمام الحي زائبا
 أو أكل الربوالة

الا اذا كان ينظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر فلا يكره له
 الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا المسجد ولكن لا يكره ان يخرج بعد ما
 صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الإقامة في الظهر والعشاء لانه يتم بالخروج وقت الإقامة
 بالرفض مع ان التنفل مقتديا مباح في هذين الوقتين فيقتدى مستغفلا ازالة
 للتهمة بخلافه ما لو كان قد صلى الفجر والعصر والمغرب فان كراهة التعرض للتهمة
 قد عارضها كراهة التنفل مطلقا بعد الاوليين ومقتدا بعد الاخير بوتر وإقامة
 الامام وكلاهما مكره ولا شك ان كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقيق
 سببها فترجحت على كراهة التعرض للتهمة لعدم تحقق سببها الثالث
 في مسائل متفرقة تتعلق بالسجود مصلى العيد والجماعة لا يحكم
 السجود عند الفقهاء الى الليث والاصح عدمه عند السروجي رحمه الله وقاضيان
 فقال له حكم السجود عند أداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف
 متصلة وليس له حكمه في حق المرد وحرمة الدخول للمجنب والمخاض وقتاء
 السجود له حكم السجود حتى لو اقتدى منه بالامام يصح اقتدائه وان لم يتصل
 الصفوف ولا السجود ملأن وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرد والمجنب
 ونحوه وقتاؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والساجد التي على
 قوارع الطريق ليس لها جماعة ثابتة في حكم السجود لكن لا يعتد بها في ما ذكر فيها سجد
 ان كانت لو غلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه
 فهو مسجد جماعة ويثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
 الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو غلقت لم يكن له جماعة ولو فُتحت كان له
 جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلوة فيه ذكره قاضيان يعني
 يكون بمنزلة مسجد الطريق يثبت فيه الاحكام سقوا اذا اعتكاف ولو اتخذ في بيته
 موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا يأس بترك سراج المسجد الى ثلث
 الليل لان لهم ان يؤخر الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك من ذلك الا اذا شرط
 الواقف وكان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس المكتاب بصوته قبل الصلوة
 وبعد هاما دام الناس يصلون فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار
 الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل ذكره قاضيان اما لو كان له امام ومؤذن مطلق
 فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة رحمه الله لو كانت الجماعة الثانية

فناء المسجد له حكم
 المسجد حتى لو غلقت
 منه بالامام يصح
 اقتدائه

بيان تكرار الجماعة

اكثر من ثلثة بكرة التكرار والا فلا وعن ابي يوسف في اذ لم تكن على الهيئة الاولى لا يكره
 وهو الصحيح وبالعدل ول عن المحراب يختلف الهيئة كذا في فتاوى البزارى رجل بنى
 مسجدا في ارض غصب لا يباس بالصلوة فيه ذكر في الاجناس وذكره في الوقعات
 رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخلص
 لله تعالى كالمبنى في ارض مقصوبة قال السروجي وهذا يخالف ما ذكره في الاجناس
 والآطاهر انه لا يخالفه لان لا يباس عند عدم القرينة يدل على خلافه الاولى و
 يمكن حمل لا ينبغي عليه لكن قول صاحب الوقعات بعد ذلك ولو فعله باذن الامام
 يذنب ان يجوز فيما لا ضرر فيه يعني في مسجد السور لانه نائهم يدل على ان المراد بلا
 يذنب عدم الجواز بمعنى الكراهة فيقع المناقاة وفي المحيط صاق المسجد على
 الناس ويجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة كرها قال وقد صح عن عمر
 والصحابة رضوانهم اخذوا ارضين يكره اصحابها وزادوها في المسجد المحرم حين
 صاق بهم رجل بنى مسجدا وجعل الله فهو احق بمروته وعمارته وبيط البوارى
 والحصير والقنادير والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا لذلك
 وان لم يكن فالراى في ذلك اليه وكذا ولد البانى وعشيرته من بعده اولى من غيرهم
 وان تنازع البانى في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختلوه
 اهل المحلة اولى من الذى اختاره البانى فاختيار اهل المحلة اولى لان ضرره ونفعه
 عائد اليهم وان كانوا سواء فاختر البانى اولى كذا في البزارى والخلاصة وفي المحيط
 سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الحصير للمسجد ايها افضل قال هما سواء قال
 ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا
 سواء في الثواب ويكره ان يغلق باب المسجد كذا في الجامع الصغير لانه يمنع مساجد
 الله ان يذكر فيها اسمه لكن هذا في زمانهم وآما في زماننا فقد كثرت الفساد فلا
 يباس به في غير اوان الصلوة صيانته المتاع المسجد احترازا عن سرقة كذا قاله
 قاضيان عن مشائخه في زمانهم فضلا عن زماننا الذى شاهدنا فيه بعض
 المساجد كسرت اخلاقها وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة ولا يباس بنقش المسجد
 بالحصن السياج وماء الذهب ونحوه كما لا يباس بتجليه بالمصحف يعني انه لا يائمه بفعله لكن
 تركه اولى وفي الجامع الصغير لقاضيان من الناس من استحسنت ذلك ومنهم
 من كره وجبه من استحسنته ان فيه تعظيما للمسجد واجلالا للعالم بالعبادة وغيره

بقربة ولا مكره ما يفعل عقيب الصلوة فمكره لأن الجهال يعتقدونها سنة
او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكره انتهى في الحجة قال ابو حنيفة رحمه لا يجزئ سجدة
الشكر لأن النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق
وتحمد رحمه يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الهداية عندي ان قول ابو حنيفة
محول على الايجاب قول محمد رحمه محول على الجواز والاستحباب فيعمل بها لا يجب لكل نعمة
سجدة كما قال ابو حنيفة رحمه ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت يشرب نعمة فشكرها
بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن
النبي عليه السلام فلا يمتنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد عليه
الفتوى انتهى وفي المصنف في قول صاحب المنظومة وليس للسجود شكر اعتراف
فيلزم يرد به نفى مشروعية قربة بل اراد نفى وجوبه بشكر او قال لا كثرون لها لست
بعقبة عنده بل هو مكره لا يثاب عليه وتركه اولى وقال اهو قربة ثاب عليه وعليه
يدل ظاهر النظم وثمره الاختلاف تظهر في انتفاض الطهارة اذا قام في سجود الشكر
وفيما اذا تيمم لسجود الشكر هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجود
الشكر ومما اصرح به الزاهد كراهة السجود بعد الصلوة بغير سبب وامام اذكره في التاتار
عن المصنف ان النبي عليه السلام قالت لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة
يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس مرات سبح قدوس بنا ورب الملائكة والرحيم
تفريع راسه ويقر آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس بنا
 ورب الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده انه لا يقوم من مقام حق يغفر للصلوة وطأ
نواب مائة شجرة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب الشهداء وبعث اليه الف ملك يكتبون
له الحسنات كما اعتق مائة رقبة واستجاب الله دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين من
اهل النار واذا مات مات شهيدا فحدث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا
نقله الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعية ويدل على ضعفه كثرة
المباغرة الغير الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر الشقة شرعا وعقلا وفضل
الاعمال احدها واما قصد بعض المحدين بمثل هذا الحديث فساد الدين واختلال الخلق
واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد في العبادة فيغتر به بعض من ليس له خبرة
بعلوم الحديث وطرقه ولا ملكة يميز بها بين صحيح وسقيم قال الربيع بن خثيم ان
الحديث صنوه مثل صنوه النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره قال ابن الجوزي ان

الحديث المنكر يقتضيه منه جلد طالب العلم وينفر منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم
يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نَبْلًا فَلَهُ مِنْ نَوْرٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ وَفِي فَتَاوَى
قَاضِيَيْنِ بَنِي كَلْبٍ أَنَّ بَنِي كَلْبٍ يَصَلُّونَ عَلَى الْفَرَشِ الْبَسَاطِ وَالْبُيُوتِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ وَمَا تَبْتَدِ
الْأَرْضُ فَضْلًا أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ فِي بَيْتٍ فِيهِهِ فَالْفَضْلُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ وَأَنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ فَلَا
بَأْسَ بِهِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَائِيَةِ وَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتٍ رَجُلٌ يَوْمَ بَأْذَنَ مِنْ لَدُنِّ السُّكْنَى تَفْعَمُ
الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَبْلَ الْإِمَامِ عَادَ لَتُرْوَى الْمَخَالَفَةُ بِالْمُوَافَقَةِ مَعَهُ ثَوْبٌ يَبَاجُ طَاهِرٌ وَثَوْبٌ
كَرْبَاسٌ فِيهِ قَدْ رَمَى مِنْهُ مِنَ الْخَبَاسَةِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَزِيلُهُمَا يَصَلِّيُ فِي ثَوْبٍ أَلْيَسَ بِكَ لَا تَرَى
مَكْرُوهٌ وَذَلِكَ مُفْسِدٌ شَرَعَ مَنْفَعَةً فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَةٍ فَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ خَافَتُهُ فَخَافَتُهُ بِرَجَاءِ
يُجِبُهَا السُّورَةُ أَنْ قَصِدَ الْأَمَامَةُ وَالْأَفْلَاذُ لَا يَلِيزُ بِهِ جَهْرٌ مَنْفَعَةٌ فِي مَوْجَعِ الْمَخَافَةِ
يَكُونُ مُسَدِّدًا وَلَكِنْ يَلِيزُ بِهِ السُّهُولُ وَسُهُوُ الْيَكْرُوهِ فِي نَوَافِلِ النِّهَارِ أَيْضًا وَفِي كَفَايَةِ
الشَّعْبِيِّ يَخَافُ الْأَمَنَ عَدُوٌّ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَنْ يَتَحَدَّثُ وَيُغْلِبُهُ النَّوْمُ فَيُجْبِرُ لَدُنْهُ
النَّوْمُ وَرَفَعَ الْكَلَامَ وَفِي فَتَاوَى الْحَجَّةِ يَكْرَهُ أَنْ يَذْبُوبَ بِيَدِهِ أَوْ كَرَهُ الذَّبَابَ وَالْبَعُوضَ أَلَا
عِنْدَ الْحَاجَةِ يَعْمَلُ قَلِيلٌ وَقِيَامُ الصَّلَاةِ فِي التَّعْلِيلِ تَفَضُّلٌ عَلَى صَلَاةِ الْحَافِي أَوْ عِنْدَ
مَخَالَفَةِ الْكَلْبِيِّ نَتَى سَمَاءُ الْإِمَامِ خَافَتْ بِالْفَاتِحَةِ فِي الْجَهْرِيَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ بِهَا السُّورَةَ وَلَا يَعِيدُ
وَلَوْ خَافَ بِهَا يَتَذَكَّرُ بِهَا أَكْثَرُ يَتَذَكَّرُ بِهَا وَلَا يَعِيدُ خَافَ أَنْ تَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ
جَازَانِ يَقْصُرُ عَلَى ذِي الْفَرْضِ وَخَصَّ فُحْرَ الْإِسْلَامِ هَذَا بِالْفَجْرِ لَأَنَّهُ مُفْسِدٌ أَصْلًا لَخُرُوجِ
الْوَقْتِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا وَقِيلَ بِرَأْيِ سَنَةِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْفَجْرِ وَأَنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَالْأَخْطَرُ أَنْ
يَرَايَ قَدْ رَوَى الْوَجِبَ فِي غَيْرِهَا أَلَا الْأَخْلَافُ أَنَّهُ مُفْسِدٌ عِنْدَ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ بِخِلَافِ خُرُوجِ
الْوَقْتِ أَمَامَ قَوْمٍ فَاسْتَقْبَلَهُ مَوْجَعٌ آخَرُ فَذَكَرَ كَلِمَةً أَوْ كَلِمَتَيْنِ مَكَانَ غَيْرِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفَ
أَعْلَمُكُمْ تَشْكُرُونَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ إِلَى التَّرْتِيبِ الْأَوَّلِ وَكَذَا إِنْ كَانَ آيَةً تَوَلَّى
أَنْ اسْتَقْبَلَ مَا قَرَأَ وَالْأَفْلَاذُ قِيلَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ قِرَاءَتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَذَا فِي الْقِيَةِ آمَنًا
وَحَمْدُ سَنَ لَا يَطْبِقُهُ إِلَّا بِأَمْسَاكِ الْمَاءِ فِيهِ أَوْ بِأَخْذِ دَوَابِّينِ اسْتَأْذَنَ وَصَافَى الْوَقْتُ
فَإِنْ يَقْتَدِرُ بِأَمَامٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَصَلِّيُ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَيَعْذِرُ كَمَا فِي الْقِيَةِ أَيْضًا شَكٌّ قَبْلَ قِرَاءَةِ
السُّورَةِ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ وَلَا يَقِيلُ يَقْرَأُ السُّورَةَ فَقَطْ وَقِيلَ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ الشُّوْهُوَ
الْأَخْطَرُ رَجُلًا ذُو مَالٍ وَشَكَّ بَعْدَ قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ حَيْثُ يَقْرَأُ بِهَا أَلَا الظَّاهِرُ
أَنْ يَقْرَأَ بِهَا وَإِنْ كَانَ لَهُ رَأْيٌ عَلَى بَرِّهَا أَسْجَدَ وَسَجَدَ فَظَنَّ الْمُتَوَكِّلُ أَنْهُ رَمَى فَيَكُونُ سَجْدًا
لَمْ تَفْسِدْ صَلَاتُهُ وَأَنْ سَجَدَ وَالْآخَرُ فَسَدَتْ لَزِيَادَةِ رُكْعَتِهِ قَامَتُهُ هَذَا هَذَا

الصلوة في الأرض
ومناسبة الأرض
افضل

فمن الركوع
رفع من الركوع
السجدة في الركوع

الصلوة في الغلابة افضل
على صلوة الساقى اصفاها خالفه اللهون

الاشتغال بالجماعة ثلاثا يغوته ركعة او اكثر افضل من ابلانغ الوضوء ثلاثا والوضوء
ثلاثا افضل من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع
وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا ياتي بالطمأنينة لا يعذر في الاقدام به ويقصد
بمن ياتي به نسي القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع راسه وقت وركع وتابعه
فسدت صلواتهم لانهم اقتدوا في الركوع مفترضين بمن قبلهم انتهى الى الامام وهو
في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها
لا يمشي الى كل من القنينة وقوله ان قام في الصف الاخير يشير الى انه لو كان
بحيث لو قام وراء الصف وحده يدركها ولو مشى الى الصف لا يدركها انه يمشي
الى الصف ولا يقف وحده اذا كان في الصف فوجت لكرهته وترك المكره والى
من ادراك الفضيلة وفي القنينة ايضا امام يترك الامامة لزيارة اقاربه في
الروستاق اسبوعا او نحوها او لصبيبة او لاستراحة لباس به ومثله عفو في العادة
والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في استمرة تبين الامام ان يصلي
بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال صاحب القنينة
وهذا الصحاح اخذ بقول الشافعي رحم فان عندك لا تقصد صلوة القندي اذ ظهر
ان صلوة الامام وقعت فاسدة واليه اشار ابو يوسف رحم حين اخبر بان
الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بيرة فارة فقال فاخذ بقول اخرنا
من اهل المدينة خاوان يصلي سنة الفجر على وجهها ان تغوته الجماعة ولو اقتصر
على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك
السنة لا يدرك الجماعة اذا جاز فترك سنة السنة الاولى على هذا ترك الشاء والتعوى
وكذا في سنة الظهر اذا لم يسمع وقت الفجر الا الوتر والفجر والسنة والفجر بوتر وترك
السنة عند ابى حنيفة رحم وعندهما السنة الاولى من الوتر اقام المؤذن ولم يصلي
الامام ركعتي الفجر يصليهما ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم
يقطعها فاطم من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة
شرع في النفل على ظن ان في الوقت سعة ثم ظهروا انه شفعوا يغتفره فيقطع
كما لو شرع في النفل ثم خرج الخطيب اذ لا يجوز قطع العبادة الا كما لاها افتتم
المتطوع قائما ثم قعد ثم افسد ففضها او اعاذوا لو لم يفسد قبل القعود لم يجز قضاء
الا فاما ذكره في الحاوي قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر ان لم يقعد يعود راتكا سنة

قد وقع في بيرة الحمام فارة فقال ابو يوسف فاخذ بقوله
اخبرنا اهل المدينة انه

فانقطع
المتطوع

فيهم وعن البردوي انه لا يعود وقيل هذا قول ابى حنيفة رحمه والاول قول محمد
 ويسجد للمسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربع ايعود اتفاقا وان لم يعد نفسه
 كذا في القنية وفيها ايضا اذ لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعد
 وقيل القضاء اولى في الحالين انتهى قد قد من ان كل صلاة ادبت مع النقص اجاب عنها
 ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الغوات صلى خلف امام يلحن ينبغي ان
 يعيد انتهى لم يجد العار الا جلد الميتة غير مدبوغ لا يستر به النجاسة الاصلية حتى لم
 يجزيعه بخلاف الثوب النجس لان نجاسة عارضته ولذا تجازيعه ويجوز ان يحمل الى غلغلة
 في الصلوات فتناسعه ان لم يكن فيه نجاسة مانعة والا فضل ان يضع نعله في الصلوة وقامه
 لتلايته غلغلة به شرع في الصلوة باخلاص ثم خالطه الريا والعبادة للسابق
 ولا رياء في الفراض في حق سقوط الوجوب تمكنه النظر في العلم به ارا والصلوة
 في الليل فعل والا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالتنظر في العلم افضل
 الصلوة لارضاء المخصوص لا تقيد بل يصلي لوجه التمتع فاذا لخصمه يؤخذ
 حسنة بجاء في بعض الكتب انه يؤخذ لذلك ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان عفا لا يؤخذ به في الفائدة في الكل في البرزخية وفي
 الظهيرة ولو ترك تكبيرة القنوة لاروايته لهذا فقيل يجب سجود السهو اعتبارا
 لتكبير العيد وقيل لا في الحجبة الاشتغال بقضاء الغوات اولى واهم من
 النوافل الا السنن المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسييم والصلوات التي رويت
 في الاخبار فتلك بنية التفعل وغيرها بنية القضاء في فوائد المفكردي ان تلا
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وتترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان نوى
 الحرف الذي فيه السجدة فان قوما قبله او بعده اكثر من نصف الآية تجب السجدة
 والا فلا وفي المحيط قال الشيخ ابو جعفر رحمه اذا قرأ حرف السجدة ومعها غير ما قبلها
 وبعد ما قبلها لم يسجد وان كان بدون ذلك لا يسجد انتهى في هذا اقرب
 وفي المستقط تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طال المد ولا اثر عليه في المحيط وهل
 يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وتكره الخاوي
 مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجبة ويستحب للتأني السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول
 سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى في العتامية الامام القروي اذا لم
 الناس في القرية ثم سعى الى المصر للجمعة فاحبوه رجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلوة

مع في الصلوة
 في خلاصته
 ما ظهر الدينا
 والعبادة للسابق

قام في الظهر ثانياً يقول آخرون ثم لما قدم المصير وجد الامام في الجمعة
 قد دخل معه فاحدث الامام وقد مه فصل الجمعة جازت صلوة الاقوام
 كلهم فيها رجل ام في الصلوة في وقت واحد تلك مرات وقد جاز الكل
 انتهى واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم اقيمت
 الجماعة واجب ان يجعل ما صلاه نفلاً ويؤدي الفرض بالجماعة فالحيلة ان
 يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلي الرابعة
 قاعداً للتقلب صلوة نفلاً عند أبي حنيفة روح وبني يوسف ثم ندان يصلي
 ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد روح وقال ابو يوسف روح يلزم ان
 يصليهما بالطهارة وتكون ندان يصليهما بغير قراءة لزمتها بالقراءة عندنا
 خلافاً للزفر روح فان عندنا يلزمه شيء وتكون ندان يصلي ثلثاً لزمنه ان يصلي اربعاً
 عندنا وعندنا يلزمه ركعتان ولو قال لله علي ان يصلي كذا في المسجد الحرام يجوز
 ان يصلي في اي مكان كان خلافاً للزفر روح ايضا حيث يلزمه ان يصلي فيه
 وتكون ندان امرأة ان تصلي عند كذا وان تصوم عند كذا فحاضت فيه لزمها قضاء
 ذلك اذا طهرت وعند زفر روح لا يلزمها شيء وتؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا
 ويضرب عليه اذا بلغ عشرين وورد الحديث وكذا من في حجره يتيم له ان
 يضربه اذا بلغ عشرين على ترك الصلوة فانه ذكر في مجموعات السمرقندي له
 ان يضرب اليتيم فيما يضرب به ولد وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على
 ترك الصلوة والغسل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها
 والاجابة الى فراشه اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها
 بالضرب يطلقها ولو لم يكن قادراً على مهرها وكان يلقى الله تعالى ومهرها في زمنه
 خير له من ان يطأ امرأة لا تصلي قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها
 لا نسلك نرفاق نحن نترك والعاقبة للمتقوى ونسال الله تعالى حسن العاقبة
 لنا ولاخواننا واحباينا وجميع المسلمين ان خير مسئول وكرم مامل الفقير الرجعي
 الى عفوريه الصمد ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي هذا ما وفق الله له ولديه وله
 الحمد اولاً وآخر اوظاهر اوباطن على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه
 وسلم وآله وصحبه الى يوم الحشر والمآل + قد وقع الفراغ من تحوير بيان من
 المصنفين الصلواتين من يوم الاثنين سابع الصفر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة

فيجعل الفرض
 نفلاً

فيجعل الفرض
 نفلاً

